

* (فهرست الحزبة الثاني من شرح الزرقاني على الموطأ أوله كتاب الجنائز وغسل الميت) *

صحيفة	صحيفة
٦٣ أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها	٥ ماجاء في كف الميت
٦٤ ماجاء في الصدقات والتشديد فيها	٧ المغني امام الجنائز
٦٥ زكاة ما يخص من ثمار النخل والاعناب	٨ النهي ان تتبع الجنائز بنسار
٦٧ زكاة المحبوب والزيتون	٩ التكبير على الجنائز
٦٩ ما لا زكاة فيه من الثمار	١٢ ما يقول المصلي على الجنائز
٧١ ما لا زكاة فيه من القضب والبقول	١٣ الصلاة على الجنائز بعد الصبح الى الاسفار
٧٣ جزية أهل الكتاب والمجوس	وبعد العصر الى الاصفرار
٧٦ عشور أهل الذمة	١٤ الصلاة على الجنائز في المسجد
٧٦ اشتراء الصدقة والعود فيها	١٥ جامع الصلاة على الجنائز
٧٨ من تجب عليه زكاة الفطر	١٦ ماجاء في دفن الميت
٧٩ مكيلة زكاة الفطر	١٩ الوقوف للجنائز والمجلوس على المقابر
٨٣ وقت ارسال زكاة الفطر	٢٠ النهي عن البكاء على الميت
٨٣ من لا تجب عليه زكاة الفطر	٢٥ المحبة في المصيبة
٨٤ كتاب الصيام	٢٨ جامع المحبة في المصيبة
٨٤ ماجاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان	٣٠ ماجاء في الاختفاء
٨٨ من أجمع الصيام قبل الفجر	٣٠ جامع الجنائز
٨٨ ماجاء في تبجيل الفطر	٤١ كتاب الزكاة
٨٩ ماجاء في صيام الذي يصح جنباً في رمضان	٤١ ما تجب فيه الزكاة
٩٢ ماجاء في الرخصة في القبلة للصائم	٤٤ الزكاة في العدين من الذهب والورق
٩٤ ماجاء في التشديد في القبلة للصائم	٤٦ الزكاة في المعادن
٩٥ ماجاء في الصيام في السفر	٤٧ زكاة الزكاز
٩٩ ما يفعل من قدم من سفر أو اراده في رمضان	٤٨ ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر
٩٩ كفارة من أفطر في رمضان	٤٩ زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها
١٠٣ ماجاء في جفامة الصائم	٥٠ زكاة الميراث
١٠٤ صيام يوم عاشوراء	٥٠ الزكاة في الدين
١٠٦ صوم يوم الفطر والاضحى والدعير	٥١ زكاة العروض
١٠٨ النهي عن الوصال في الصيام	٥٣ ماجاء في التكنز
١١٠ صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٥٤ صدقة الماشية
١١٠ ما يفعل المريض في صيامه	٥٧ ماجاء في صدقة البقر
١١١ النذر في الصيام والصيام عن الميت	٦٠ صدقة الخطاء
	٦١ ماجاء فيما يعتد به من النخل في الصدقة
	٦٢ العجل في صدقة عامين إذا اجتمعا
	٦٣ النهي عن التضيق على الناس في الصدقة

صحيحه	صحيحه
نكاح المحرم ١٨٤	ما جاء في قضاء رمضان والكفارات ١١٢
حجامة المحرم ١٨٧	قضاء لتطوع ١١٤
ما يجوز للمحرم اكله من الصيد ١٨٧	فدية من افطر في رمضان من علة ١١٦
ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد ١٩١	جامع قضاء الصيام ١١٧
أمر الصيد في المحرم ١٩٤	صيام ليوم لذى يشك فيه ١١٨
الحكم في الصيد ١٩٤	جامع اصيام ١١٨
ما يقتل المحرم من الدواب ١٩٥	كتاب الاعتكاف ١٢٧
ما يجوز للمحرم أن يفعله ١٩٨	ما لا يجوز الاعتكاف الا به ١٣٠
الحج عن من يحج عنه ١٩٩	خروج المعتكف الى العبد ١٣١
ما جاء فيمن أحصر بعدد ٢٠١	قضاء الاعتكاف ١٣١
ما جاء فيمن أحصر بغير عدد ٢٠٢	النكاح في الاعتكاف ١٣٣
ما جاء في بناء الكعبة ٢٠٤	ما جاء في ليلة القدر ١٣٤
الرمل في الطواف ٢٠٨	كتاب الحج ١٤٣
الاستلام في الطواف ٢١٠	الفصل في الاهلل ١٤٣
تقبيل الركن الاسود ٢١١	عسل المحرم ١٤٤
ركعتا الطواف ٢١٢	ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام ١٤٧
الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ٢١٣	لبس الثياب المصبغة في الاحرام ١٥٠
وداع البيت ٢١٤	لبس المحرم المنطقة ١٥١
جامع الطواف ٢١٥	تخمير المحرم وجهه ١٥٢
البدء بالصفا في السعي ٢١٧	ما جاء في الطيب في الحج ١٥٣
جامع السعي ٢١٨	مواقيت الاهلل ١٥٧
صيام يوم عرفة ٢٢١	العمل في الاهلل ١٦٠
ما جاء في صيام أيام منى ٢٢٢	رفع الصوت بالاهلل ١٦٦
ما يجوز من الهدى ٢٢٤	افراد الحج ١٦٧
العمل في الهدى حين يساق ٢٢٦	القران في الحج ١٧٠
العمل في الهدى اذا عطف أو ضل ٢٢٨	قطع التلبية ١٧٢
هدى المحرم اذا أصاب أهله ٢٢٩	اهلل أهل مكة ومن به من غيرهم ١٧٤
هدى من فاته الحج ٢٣٠	ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ١٧٥
هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض ٢٣١	ما تفعل المحائض في الحج ١٧٧
ما استيسر من الهدى ٢٣١	العمره في شهر الحج ١٧٧
جامع الهدى ٢٣٢	قطع استلابة في العمره ١٧٨
الوقوف بعرفة والمزدلفة ٢٣٣	ما جاء في التمتع ١٧٩
وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته ٢٣٥	ما لا يجب فيه التمتع ١٨١
	جامع ما جاء في العمره ١٨١

صحيحه

٢٣٥ وقوف من فاته الحج بعرفة

٢٣٦ تقديم النساء والمبدين

٢٣٧ السير في الدفعة

٢٣٨ ما جاء في النحر في الحج

٢٤١ العمل في النحر

٢٤٢ الحلاق

٢٤٤ التقصير

٢٤٥ التلبيد

٢٤٥ الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتجييل

المخاطبة بعرفة

٢٥١ الصلاة بمبنى يوم التروية والجمعة بمبنى وعرفة

٢٥٢ صلاة المزدلفة

٢٥٤ صلاة منى

٢٥٦ صلاة التيمم بمكة ومعنى

٢٥٧ تكبير أيام التشريق

٢٥٨ صلاة المدرس والمحصب

٢٥٩ البيوتية بمكة ليساى منى

٢٥٩ رمى الجمار

٢٦١ الرخصة في رمى الجمار

٢٦٣ الافاضة

٢٦٣ دخول الحائض مكة

٢٦٦ افاضة الحائض

٢٧٠ فدية من اصاب من الطير والوحش

٢٧١ فدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم

٢٧١ فدية من حلق قبل أن ينحر

٢٧٤ ما يفعل من نسي من نسكه شيئا

٢٧٤ جامع الفدية

٢٧٥ جامع الحج

٢٨٦ حج المرأة بغير ذي محرم

٢٨٧ صيام المتمتع

٢٨٧ كتاب الجهاد

٢٨٨ الترغيب في الجهاد

٢٩٤ النهي عن أن يسافر بالقرآن الى أرض

العدو

صحيحه

٢٩٥ النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو

٢٩٧ ما جاء في الوفا بالامان

٢٩٨ العمل في من أعطى شيئا في سبيل الله

٢٩٩ جامع النفل في الغزو

٣٠٠ ما لا يجب فيه الخمس

٣٠٠ ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس

٣٠١ ما يرذ قبل أن يقع القسم مما اصاب العدو

٣٠٢ ما جاء في السلب في النفل

٣٠٧ ما جاء في اعطاء النفل من الخمس

٣٠٨ القسم للخيال في الغزو

٣٠٩ ما جاء في الغلول

٣١٤ الشهداء في سبيل الله

٣١٨ ما تكون فيه الشهادة

٣١٩ العمل في غسل الشهداء

٣٢٠ ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله

٣٢٠ الترغيب في الجهاد

٣٢٥ ما جاء في الخيل والمسايرة بيننا والنفقة

في الغزو

٣٣٠ احراز من أسلم من أهل الذمة أرضه

٣٣٠ الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذاً

بكررضى الله عنه عدة النبي صلى الله عليه

وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٣٢ كتاب النذور والايمان

٣٣٢ ما يجب من النذر في المشي

٣٣٥ ما جاء في نذر شيئا الى بيت الله

٣٣٦ العمل في المشي الى الكعبة

٣٣٦ ما لا يجوز من النذور في معصية الله

٣٣٨ اللغو في اليمين

٣٣٨ ما لا يجب فيه الكفارة من الايمان

٣٣٩ ما يجب فيه الكفارة من الايمان

٣٤٠ العمل في كفارة لايمان

٣٤٠ جامع الايمان

٣٤٣ كتاب النخايا

صـفـه	صـفـه
ما ينهى عنه من الضحايا ٣٤٣	كتاب العقبة ٣٦٢
ما يستحب من الضحايا ٣٤٥	ما جاء في العقبة ٣٦٣
النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام ٣٤٥	العجل في العقبة ٣٦٤
ادخار لحوم الاضاحي ٣٤٧	كتاب الفرائض ٣٦٥
الشركة في الضحايا وعن كم تذبح البقرة ٣٤٩	ميراث الصلب ٣٦٥
والبدنة	ميراث الرجل من امرأته والمراة من زوجها ٣٦٧
الضحية عما في بطن المرأة وذكر ايام ٣٥٠	ميراث الاب والام من ولدهما ٣٦٧
الاضحى	ميراث الاخوة للام ٣٦٨
كتاب الذبايح ٣٥١	ميراث الاخوة للاب والام ٣٦٩
ما جاء في التسمية على الذبيحة ٣٥١	ميراث الاخوة للاب ٣٦٩
ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة ٣٥٢	ميراث المجدة ٣٧٠
ما يكره من الذبيحة في الزكاة ٣٥٣	ميراث المجدة ٣٧١
زكاة ما في بطن الذبيحة ٣٥٣	ميراث الكلاله ٣٧٢
كتاب الصيد ٣٥٤	ما جاء في العمة ٣٧٤
ترك اكل ما قتل المعارض والمجبر ٣٥٤	ميراث ولاية العصبه ٣٧٥
ما جاء في صيد الملمات ٣٥٥	من لا ميراث له ٣٧٥
ما جاء في صيد البحر ٣٥٧	ميراث أهل الملل ٣٧٦
تحريم كل ذي ناب من السباع ٣٥٧	من حبل أمره بالقتل أو غير ذلك ٣٧٨
ما يكره من اكل الدواب ٣٥٩	ميراث ولد الملائنة وولد الزنا ٣٧٩
ما جاء في جلود الميتة ٣٦١	
ما جاء فيمن يضطر الى اكل الميتة ٣٦٢	

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الجنائز) *

بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر لنتان قال ابن قتيبة وجاعة الكسر أرفع وقيل بالكسر للنش وبالفتح للميت وقالوا لا يقال نعش الا اذا كان عليه الميت واورد الامام وغيره هذا الكتاب بين الصلاة والركاة لانهما هما ولان الذي يغسل بالميت من غسل وتكفين وغيرهما اهمه الصلاة عليه لما فيه من فائدة الدعاة بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه

* (غسل الميت) *

(مالك عن جعفر) الصادق لصدقه في مقاله (ابن محمد) الباقر لانه بقر العلم أى شته فعرف اصله وخفيه ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) قال ابن عبد البر اسناده رواة الموطأ لأبي سعيد ابن عفير فقال عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قميص) قال واسند في غير الموطأ عن جابر وهو عن عائشة أصح قال وهو حديث مشهور عند العلماء واهل السير والمغازي وقال الباجي يحتمل ان يكون ذلك خاصا به صلى الله عليه وسلم لان السنة عندما مالك وأبي حنيفة والجمهور ان يجرد الميت ولا يغسل في قميصه وقال الشافعي لا يجرد ويغسل فيه وقد قالت عائشة لما ارادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندري أن يجرد من ثيابه كمن يجرد موتانا ونفسه عليه ثيابه قال صلى الله عليه وسلم حتى ما منهم رجل الا ودفنته في صدره ثم كلمهم فكلهم من ناحية الميت لا يدرون من هو غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) بنو قبة بلقظ واحدة الثائم واسمه كيسان (السجستاني عن محمد بن سيرين) الانصاري مولا لهم (عن أم عطية) اسناده اسناده بنون ومهملات

وموحدة مصغر على المشهور وعن ابن معين وغيره فتح النون وكسر السين بنت كعب ويقال بنت الحارث
 (الانصارية) صحابية فاضله مشهورة مدنية ثم سكنت البصرة قال ابن المنذر وابن عبد البرليس في احاديث
 غسل الميت اصح منه ولا أهم وعليه قول العلماء فيها (قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين توفيتم ببلته) وفي رواية عبد الوهاب الثقفي وابن جرير عن أيوب دخل علينا ونحن نغسل ابنه وجع
 بأنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وللنساء من وجه آخر عن أم عطية ماتت إحدى بنات النبي صلى
 الله عليه وسلم فارسل اليها المشهور وانها زينب والددة امامة المتقدمة وهي أكبر بناته ماتت في أول سنة
 ثمان وسلم عن عاصم الاحول عن أم عطية ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا
 اغسلنها الحديث ولابن ماجه باسناد جيد دخل علينا ونحن نغسل ابنته ام كلثوم وفي مبهمات ابن
 بشكو ال من وجه آخر عن أم عطية كتبت فيمن غسل ام كلثوم وللدولابي عن أم عمره ان ام عطية كانت
 فيمن غسل ام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم فيمكن ترجيح تعدد طرقه وبه جزم الداودي والجميع
 بأن تكون حاضرة - ما جيعا نقد جزم ابن عبد البر بان ام عطية كانت غاسلة الميتات وعزوا النووي تبع
 لعياض أي تبع لابن عبد البر تسميتها ام كلثوم لبعض أهل السير قصور شديد وقول المنذري انها ماتت
 والنبي ببدر فلم يشهد لها غاطل فائمة وهو بدر رقية (فقال اغسلنها) أمر لام عطية ومن معها ووقفت من
 تسميتهن على ثلاث فعند الدولابي عن اسماء بنت عيسى انها كانت فيمن غسلها قالت ومعنا صبية بنت
 عبد المطلب ولابي داود عن ليلى بنت قاف بقاف وفون الثقفية قالت كنت فيمن غسلها والطبراني عن
 ام سليم ما يومى الى انها حضرت ذلك أيضا قال ابن بزرقة استدلل به على وجوب غسل الميت وهو يبنى
 على ان قوله بعد ان رأيت ذلك يرجع الى الغسل أو الى العدد والثاني أرجح فيثبت المدعى قال ابن دقيق
 العيد لكن قوله (ثلاثا) ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فالاستدلال به على تجويز ارادة
 المعنيين المختلفين بافظ واحد لان لفظا ثلاثا لا يستقل بنفسه فلا بد من دخوله تحت الامر فيراد به الوجوب
 بالنسبة لاصل الغسل والنسب بالنسبة الى الايتاراه وقواعد الشافعية أي والمالكية لا تأتي ذلك
 وذهب الحسن والكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى وجوب الثلاث وان خرج منه شيء بعد ما غسل
 موضعه فقط ولا يراد على الثلاث وهو خلاف ظاهر الحديث (أو خسا) وفي رواية حفصة عن أم عطية
 اغسلنها وترا وليكن ثلاثا أو خسا وأول ترتيب لا للتخير وحاصله أن الايتار مطلوب والثلاثة مستحبة فان
 حصل الاتقاء به لم يشرع ما زادوا الا زيد وتراحتى يحصل الاتقاء والواجب مرة واحدة ثم جميع البدن
 قاله النووي وقال ابن العربي في قوله أو خسا إشارة الى الايتار لانه تغلق من الثلاث الى الجنس وسكت
 عن الرابع (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث وفي رواية أيوب عن حفصة عن أم
 عطية عند البخاري ثلاثا أو خسا أو سبعا ولم أرفى شيء من الروايات بعد سبعا التعبير أكثر من ذلك
 الا في رواية أبي ذر أو ما سواها فاما سبعا واما أو أكثر من ذلك فيحتمل تفسيره بالسبع وبه قال احمد وكره
 الزيادة عليهم وقال ابن عبد البر لا أعلم احدا قال بمجاوزة السبع وساق من طريق قتادة ان ابن سيرين
 كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثا أو الا فيخمسها أو الا فيكثر قال نرايان أكثر من ذلك سبع (ان رأيت
 ذلك) تقويض الى اجتهادهم بحسب الحاجة لا التمشي وقال ابن المنذر انما فوض اليهن بالشروط
 المذكور وهو الايتار وقال بعضهم يحتمل أن يرجع الى الاعداد المذكرة ويحتمل ان معناه ان رأيت
 فعل ذلك والا فلا اتقاء يكفي قاله كله المحفاظ بعض اختصار قال ابن عبد البر وجميع رواة الموطأ قالوا ان
 رأيت ذلك الا يحصى وهو ما عده من سقطه وفي هذه اللفظة من الفقه رد عدد الغسلات الى الفاسل على
 حسب ما يرى بعد الثلاث من بلوغ الوتر فيها (بماء وسدر) متعلق بقوله اغسلنها وظاهره ان السدر يخطأ

في كل مرة من مرات الغسل وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ويخفف إلى أن يخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلة وقال قوم يطرح ورقات السدر في الماء لتسليم أراج الماء فيغير عن وصف الطلق وانكر ذلك اجد فقال يغسل في كل مرة بالماء والسدر وقال ابن العربي هذا الحديث اصل في التطهير بالماء المضاف اذا لم يلب الماء الاطلاق اه وهو مبني على الصحيح المشهور عند الجمهور ان غسل الميت تعبدى بشرط فيه ما يشترط في بقية الاغتسالات الواجبة والمندوبة خلافا لاسن شعبان وغيره من المالكية انه للتنظيف فيخزي بماء الورد ونحوه وانما كره للسرف وقيل شرع احتياطاً لاحتمال انه جنب وفيه نظر لان لا يشرع من لم يبلغ وهو خلاف الاجماع (واجعل في) التسلة (الآخرة) بكسر الحاء (كافورا) طيب معروف يكون من شجر بحمال الهند والصين نزل خلقا كثيرا وتألفه النور وحشه ايض هس ويوجد في اجوافه الكافور وهو انواع ولونه احمر وانما يبيض بالتصعيد (او شيئا من كافور) شك من الراوى قال أى اللقطين والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الانبات فيصدق بكل شئ منه وبزم في رواية الثقي وأبن جريح عن ايوب عند البخاري بالشق الاول وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل في الخنوط بعد انتهاء الغسل والتجفيف وحكمة الكافور زيادة على تطيب رائحة الموضع للحاضرين من الملائكة وغيرهم ان فيه تحفيقا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطردها عن جوفه ورد ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو اقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا سر جعله في الاخرة اذ لو كان في الاولى مثلا لاذ به الماء وهل يقوم المسك مثلامقامه ان نظرا الى مجرد التطيب نعم والا فلا وقد يقال اذا عدم الكافور قام غيره مقامه اذا ما ثله ولو لم يتخاصصه واحدة قاله الحافظ (فاذا فرغ من غسلها) (فاذنتي) بعد الهزيمة وكسر المججمة وفتح النون الاولى مشددة وكسر الثانية أى اعلنني (قالت) ام عطية (فلما فرغت) بصيغة الماضي جماعة المتكلمين وفي رواية فرغ بصيغة الغائب لمجمع المؤنث (اذناه) اعلناه (فاعطانا حقوه) بفتح الحاء المهملة ويجوز كسرها وهي لفظة حذيل بعدها قاف ساكنة (فقال اشعرنهما) بهزمة قطع (اياه) أى اجعلنه شعارها أى الثوب الذي يلي جسدها تبركا وحكمة تأخيرها معه حتى فرغ من الغسل دون اعطائه لهن ليكون قريب العهد من جسده الكريم بلا فاصل بين انتقاله من جسده الى جسدها وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين (تغني) ام عطية (بحقوه ازاره) وهو في الاصل معقد الازار اطلق على الازار مجازا وفي رواية ابن عون عن ابن سيرين فنزع من حقوه ازاره والمحفوظ في هذا على حقيقته وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل بن عبد الله ومسلم والثلاثة عن قتيبة بن سعيد وابوداود عن الترمذي الثلاثة ايضا عن مالك به وله طرق في الصحيحين وغيرهما عن ايوب وغيره بزيادات ومدار على محمد بن سيرين وابخته حفصة بنت سيرين عن ام عطية (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو ابن خرم الانصاري المدني فاضنها المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة وله سبعون سنة (ان اسماء بنت عيسى) بضم المهملة وآخره مهملة مصغر الخنمية صحابية تزوجها جعفر بن أبي طالب ثم ابوبكر ثم علي وولدت لكل منهم وماتت بعد علي وهي اخت ميمونة بنت الحارث ام المؤمنين لامها (عسلت) زوجها (ابا بكر الصديق حين توفي) ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جادى الاخرة سنة ثلاث عشرة وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة وهو الصحيح كفاي القبح وغلط في الاصابة من قال مات في جادى الاولى واليلة خلت من ربيع الاول ولا خلاف في جواز تغسيل المرأة زوجها وأما تغسيله لها فاجازه الجمهور والائمة الثلاثة لان عليا غسل فاطمة وقال ابو حنيفة والثوري تغسله لانها في عدة منه ولا يغسلها لانه ليس في عدة منها ولا حجة فيه لانها في حكم الزوجة لاني حكم اليتيمة بدليل الارث

واعلموا أيضاً أن له أن يتزوج اختها فكذلك لا يغسلها وهذا ينتقض بغسلها له واحتملوا بحديث أم عطية
 لأن زوج ابنة النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضراً وأمر المصطفى النسوة بغسلها وتعقب بأنه يتوقف على
 صحة دعوى أنه كان حاضراً وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لا مانع به ولا أثر للنسوة على نفسه
 وعلى تسليمه فبإية ما فيه أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد (ثم خرجت فسألت من حضرها
 من المهاجرين فقالت اني صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا لا) غسل عليك
 واجب ولا مستحب لئذرها بالصوم والبرد واختلف جماعة من الصحابة والتابعين في وجوب غسل من
 غسل الميت واختلف فيه قول مالك فروى ابن القاسم وابن وهب عنه في العتبية عليه الغسل ولم أدرك
 الناس الا عليه ابن القاسم وهو أحب إلى ولم أره يأخذ بحديث اسماء وروى عنه المديون وابن عبد
 الحكم أنه مستحب لا واجب وهو مشهور المذهب وبه قال أبو حنيفة قالوا وانما أسقطوه عن اسماء لئذرها
 بالصوم والبرد وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً من غسل مئة فليقتل رواه أبو داود وبرجال ثقات الا واحداً
 لم يعرف حاله وقال الشافعي لا غسل عليه الا أن ثبت حديث أبي هريرة وظاهر الامر الوجوب لكن
 صرفه عنه حديث أم عطية حيث لم يأمر به فدل على أنه للاستحباب واما الاستدلال به على عدم
 الاستحباب لانه موضع تعليم ولم يأمر به ففيه نظر لا محتمل أنه شرع بعد ذلك واما قول الحنطاني لا أعلم
 أحداً قال بوجوبه فقال الحافظ كانه ما درى ان الشافعي علق القول به على صحة الحديث والخلاف
 فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضاً وقال ابن بركة الظاهر أنه مستحب والمحكمه
 تبعه ابي بايثم لأن الغسل اذا علم أنه سيغتسل لم يحتفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تطيف
 الميت وهو مطمئن ويحتمل أن يتلقى بالغسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده مما لعله
 أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى (مالك أنه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها
 نساء يغسلونها ولا من ذوى المحرم) كاخ وعوم وفي نسخة المحارم بالجمع (أحدي ذلك منها) فيجوز للمحرم من
 فوق الثوب كما قال مالك في المدونة والعتبية (ولا زوج يلي ذلك منها يممت) لكونهم أقط كما قال
 (فمسمي بوجهها وكفيه من الصبي) الطاهر (قال مالك واذا هلك الرجل) أي مات (وليس معه
 احد الا نساء) أجاب (يممتها أيضاً) لرفقه فان كن محارم غسلته من فوق الثوب كما في المدونة وغيرها
 ابن عبد الحكم عن مالك تغسل المرأة ذا محرماً والرجل ذا محرمة في درعها ولا يطاع أحد منهم على عورة
 صاحبه وقال أشرب وأبو حنيفة والشافعي لا يغسل ذو المحارم بعضها بوضوء يميمون (قال مالك وليس
 لغسل الميت عندنا شيء موصوف) لا يجوز تمديده وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل في طهر) ويستحب
 أن يبدأ في المرة الاولى بغسل رأسه وتحتيته ثم يجسده ويبدأ بشقه الايمن ويستحب أن يوضأ لحديث ابدان
 عيانها ومواضع الوضوء عنهما

* (ما جاء في كفن الميت) *

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كفن في ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي ازور داء ولفافة وزاد ابن المبارك عن هشام بن عروة
 بخفة الباء نسبة الى الين (بيض) فيستحب بياض الكفن لأن الله لم يكن ليختار لبيته الا الأفضل
 وروى أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعاً البسوا ثياب البياض فانها أطهر وأطيب وكفنها فيها
 موتاكم صححه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة بن جندب نحوه باسناد صحيح واستحب الحنفية
 أن يكون في احدها ثوب حبرة لما في أبي داود عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة
 واسناده حسن لكن روى مسلم والترمذي عن عائشة أنهم نزعوها عنه قال الترمذي واكتفيه في ثلاثة

الثواب بيض أصح ما ورد في كفته وقال ابن عبد البر هذا ثبت حديث في كفته صلى الله عليه وسلم وقال
 عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ألف في برد حبرة جفف فيه ونزع عنه وحديث الصحيحين عن أنس
 رضي الله عنه كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المبردة وهي بكسر الميم وقمح الموحدة
 ما كان من البرود مخظطا لا دالة فيه لأن كونه أحب في حال الحماية لا يتنضى أحنيه في الكفن
 (سحولية) يضم المهملةين ولا م وروى بفتح أوله نسبة إلى سحول قرية باليمن وقال الأزهري بالفتح المدينة
 وبالضم الثياب وقيل النسبة إلى القرية بالظم وأما القمح فنسبة إلى القصار لأنه يحمل الثياب أي يقيها
 قاله المحافظ وقال النووي بفتح السين وضمها والفتح أشهر وهي رواية الأكثر انتهى زاد الثوري وابن
 المبارك عن هشام من كسف بضم الكاف والسين أي قطن وبه رد تفسير ابن وهب وغيره السحول
 بالطن (ليس فيها قميص ولا عمامة) معدودان من جملة الثلاثة بل زائدان عليها فلا يخالف قول مالك
 وأبي حنيفة باستحبابهما ويحتمل أن معناه لا يمكن مع الثلاثة شيء غيرهما وهو قول الشافعي والمجهر وبعدم
 استحبابهما وإنما هو جائز وقال الحنابلة بالكراهة والنفي في الحديث نحو ما قيل في قوله تعالى بغير عمد
 ترونها أي بغير عمد أصلا أو بعد غير مرتبة وقال بعض الحنفية معناه ليس فيها قميص جديد أو غسل فيه
 أو كفن فيه أو ما يقف الأطراف والحديث رواه البخاري عن اسماعيل وأصحاب السنن الثلاثة عن
 قتبية كلاهما عن مالك بن نافع السفيان وابن المبارك ويحيى التيطان وغيرهم كلهم عن هشام بنحوه
 في الصحيحين وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة) وهذا
 رواه البخاري من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت دخلت على أبي بكر (وهو
 مريض) مرض الموت عرض السل أو بسم يهودية في خزيمة أو غيرها دهنتها فعملت سنة أو باغتسالة
 في يوم بارد فجم خمسة عشر يوما ومات روايات لا منافاة بينها فتدبر يكون أكل السم وتعمل لكن لم يقطع
 وحصل له بسبب ذلك مرض السل ثم في شهر موته اغتسل فمات حتى مات فجمع الله له ذلك زيادة
 في الرزق ورفع الدرجات (في كم) معول مقدم أتوله (كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم) سألها
 وإن كان إنما تولى غسله وتكفنه صلى الله عليه وسلم أهله علي والعباس وابنه الفضل لأن ذلك كان
 في بيتها فشاهدته قبل ذلك أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام طوطة لها الصبر على فقده واستنطاقها
 بما يعلم أنه يعظم عليه إذ كره لما في بداهته لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها لأنه يبعد أن يكون أبو بكر
 نسي ما سألها عنه لقرب العهد ويحتمل أن السؤال عن الكفن على حقيقته لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله
 بأمر البعثة (فقات في ثلاثة أثواب بيض سحولية) بفتح السين وضمها وقال أبو بكر خذوا هذا الثوب
 أثوب عليه) زاده البخاري كان يمرض فيه (قد أصابه مشق) بكسر الميم واسكان الشين المغرة عند
 أهل المدينة بفتح الميم والغين وبسكون الغين لقمان قاله أبو عبد الملك (أوزعفران) وفي رواية البخاري
 به ردغ من زعفران (فاغسلوه) لتزول الحجرة التي فيه أو علم فيه شيئا والافال ثوب اللبس لا يحب
 غسله قاله سحنون (ثم كفنوني فيه مع نوبين آخرين) موافقة لما فعل بالمصطفى (فقات عائشة وما
 هذا) وفي رواية البخاري قالت إن هذا خاتني (فقال أبو بكر أحيي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هذا
 للميت) رواه يحيى بكسر الميم وروى بضمها وروى بفتحها قاله عياض ثم هاء ما كنهه ثم لام وهي الصديد
 والقبح الذي يذوب فيسيل من الجسد ومنه قيل للنحاس الذائب مبل كما في النهاية قال أبو عمر من ضم
 الميم شبه الصديد بعكر الزيت وهو المهل والمهيلة قال الباجي ورواه أبو عبيد وإنما هو لهل والتراب قال
 ويحتمل أنه أوصى بتكفينه في هذا الثوب لأنه لبسه في الحروب وأحرم فيه وفيه اعتبار وصية الميت في
 كفته وغيره إذا وافق صوابا وروى علي عن مالك إذا أوصى أن يكفن بسرف كفن منه بالتصدق أن لم يوص

وتشاح الورثة لم يتقص عن ثلاثة أثواب من جنس ما كان يلبس في حياته وقال غيره يحتمل ان أبا بكر
 اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من التبرك به ليكون صار إليه من النبي صلى الله عليه وسلم أوجه
 فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد قال أبو بكر كفنوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما وإن كان
 ظاهره ان أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الكفن لتوليه نعماه للإمامة وروى أبو داود عن علي قال قال
 صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فإنه يسلبه سريعاً ولا يدافع قوله صلى الله عليه وسلم إذا كفن
 أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه مسلم عن جابر ونجمل التحسين على الصفة والمغالاة على الثمن وقيل
 التحسين حق لليت فإذا أُرصى بتركه اتبع كما فعل الصديق وقول ابن عبد البر المجدد والخلق سواء
 تعقب بما مر من احتمال انه اختاره لمعنى فيه وعلى تقدير ان لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة
 زاد في رواية البخاري وقال لمخافى أى يوم توفي صلى الله عليه وسلم قالت يوم الاثنين قال فأي يوم هذا
 قالت يوم الاثنين قال أرجو فيما بيني وبين الليل فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن من ليلته
 قبل أن يصبح قال ابن النير حكمته تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع حبه لذلك لكونه قام في الامر بعد
 المصطفى فناسب تأخر موته عن الوقت الذي قبض فيه صلى الله عليه وسلم (مالك عن ابن شهاب عن
 حمد بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري المديني ثقة من كبار التابعين مات سنة خمس ومائة على الصحيح
 (عن عبد الله) هذا هو الصواب وغلط يحيى فسماه عبد الرحمن (ابن عمرو بن العاصي) بالبلاء
 وبدونها البخاري ابن الصائغ (انه قال الميت يغمص) يلبس القميص وبه قال مالك وأبو حنيفة
 وزادوا بهم وقال الشافعي لا يغمص ولا يعم وروى أيضاً عن مالك قال الباجي والأول أظهر لأنه صلى
 الله عليه وسلم كساعداً لله بن أبي بعد ما دخل حفرته قميصه (ويؤزر) يجعل له أزار وهو ما يشد به
 الوسط (ويلف في الثوب الثالث) فان لم يكن له الا ثوب واحد كفن فيه) ولا ينظر يرد فنه ارتقاب
 شيء آخر اذ هو الواجب باتفاق

* (الشي امام الجنائز) *

(مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمضون امام) بالفتح قدّم
 (الجنائز) مرسل عند جميع الرواة ووصله عن مالك خارج الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله بن عون
 وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابنه وكذا وصله جماعة ثقات من أصحاب
 الزهري كابن أخيه وابن عيينة ومعمري يحيى بن سعيد وموسى بن عتبة وزيد بن سعد وعباس بن الحسن
 على اختلاف على بعضهم ذكره ابن عبد البر ثم أسند هذه الروايات كلها ورواية ابن عيينة أخرجهما
 أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي عتب انراجها كذا رواه غير واحد موصولاً ورواه معمر بن يوسف
 ومالك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري مرسل وأهل الحديث يرون ان المرسل أصح وقال النسائي هذا
 خطأ والصواب مرسل قال ابن المبارك الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمروا بن عيينة فإذا
 اتفق اثنان منهم على شيء وخالفهما الآخر تركناه قوله (والخلفاء) بعدهم ودخل فيهم على وما روى
 انه مشى خلف جنازة والعمرين امامها فقيل له في ذلك فقال فضل الماشي خلفها على الماشي امامها
 كفضل صلاة المكتوبة على النافلة وانهما ليعلمان ذلك ولكنهما ساهيا على الناس وانه قال اذا شهدت
 جنازة فتدّهما بين يديك فانهما وعظّة وتذكرة وعبرة ونخبة أبي حنيفة مرفوعاً الجنائز متبوعة وليست
 بتابعة وليس يتبعها من تتدّهما ونخرا مشوا خلف الجنائز فقال ابن عبد البر هذه أحاديث كوفية
 لا يقوم باسنادها حجة واختلف الصحابة والتابعون في ذلك والشي امامها أكثر عنهم وهو أفضل وبه قال
 الأئمة الثلاثة وقال الاوزاعي وأبو حنيفة المشي خلفها أفضل وقال سفيان الثوري كل ذلك في الفضل

سواء ولا أعلم أحد كره ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم من شيع جنازة وصلى عليها كان له قيراط من الاجر ومن قدح حتى تدفن كان له قيراطان والقباط كاحد ولم يخص الماشي خلفها أو امامها وقال الساجي لا يقول أحدان ذلك على الإباحة وإنما الخلاف هل الماشي امامها مشروح وهو قول الأئمة الثلاثة وعلمه بعض أصحابنا بأن الناس شفعاء له والشفيع يمشي بين يدي المشفوع له أو مخرج والسنة المتي خلفها وبه قال أبو حنيفة (حلم جراً) قال ابن الأنباري معناه سيروا على هيئةكم أي تبتدوا في سيركم ولا تصهدوا أنفسكم مأخوذ من الجزو وهو أن يترك الأبل والغنم ترعى في السير قال ونصب جراً على أنه مصدر في موضع الحال والتقدير لم جازين أي مثبتهن أو على المصدر لان في حلم معنى جراً فكأنه قيل جروا جراً أو على التمييز زاد أبو حيان وأول من قاله عابد بن زيد قال

فان جاوزت متفردة رمت بي * الى أخرى كمثلك لم جراً

وفي هذا البيت ونطق ابن شهاب به وهو من قريش الفخراء ما يدفع توقف ابن هشام في كونه عربياً محضاً ونقل السيوطي هنا كلامه برقمته (وعبد الله بن عمر) كان أيضاً يمشي امامها وكان من اتبع الناس للسنة (مالك عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التبعي المدني تابعي ثقة فاضل من رجال الجميع مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير) وقد ينسب الى جده ويقال بن عبد الله والدير ربيعة له رؤية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ثلاث وتسعين (أنه) أي ربيعة (أخبره) أي محمداً (أنه رأى عمر بن الخطاب يتقدم) بفتح أوله وسكون القاف وضم الدال أي يتقدم ولا ين وضاح يقدم بضم أوله وفتح القاف وكسر الدال المشددة من التقديم (الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش) الاسدية أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله بقوله فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية بعد انقضاء عدتها فدخل عليها بلا إذن كافي مسلم وغيره وأما أمية بنت عبد المطلب فجدتها واحد وماتت سنة عشرين عند ابن اسحاق والواقدي وقيل سنة إحدى وعشرين ولها خمسة أولاد وثلاث وخمسون سنة وروى البراء عن عبد الرحمن بن ابراهيم أنه صلى مع عمر على زينب فكبر ابراهيم لما كانت أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم موتاً (مالك عن هشام بن عروة قال ما رأيت أبى) عروة (قط في جنازة الأمامها) قدامها (قال) هشام (ثم يأتي البقيع) مقبرة المدينة (تجلس حتى يمروا عليه) بالجنازة (مالك عن ابن شهاب أنه قال الماشي خلف الجنازة من خطأ السنة) أي من مخالفتها قيل مالك في رواية أشبه ذلك على الرجال والنساء قال إنما ذلك للرجال وكرهه أن يتقدم النساء امام النفس وامام الرجال وكرهه جماعة شهر النساء الجنازة على كل حال

* (النهى ان تقدم الجنازة بنار) *

لما فيه من التعاؤل بالارقاله ابن حبيب قال ابن عبد البر وهو من فعل التصاري ولا ينبغي أن يتشبه بهم وفي الحديث ان اليهود والنصارى لا يصحون أو قال لا يصنعون فقال القوم (مالك عن هشام بن عروة عن) جدته (اسماء بنت أبي بكر أنها قالت لا فاهما أجروا) بفتح الحزة واسكان الجيم وكسر الميم بخروا (ثانيها اذا عت ثم حطوني) قال الساجي الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفنه من طيب مسك وعنبر وكافور وكل ماله ريح لالون فالقصد صيانته الميت لئلا يظهر منه ريح مكرهه دون التحمل باللون وقال أبو عمر أجاز الأكر المسك في الحنوط وكرهه قوم والحجة في قوله صلى الله عليه وسلم أطيب أطيب المسك (ولا تذر على كذا حنطاً) بكسر الحاء بزنة كتاب ويقال أيضاً حنوط بزنة رسول كل طيب يحاط للميت خاصة وكرهته لبسهاة وذلك وقت لا ينبغي فيه (ولا تتبعوني بنار) وكذا أوصى أبو سعيد وعمران بن حصين وأبو هريرة

كأرواه فقال (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري عن أبي هريرة أنه سمى أن يتبع
بعده من بني نزار) قال ابن عبد البر جاء النهي عن ذلك عن ابن عمر مرفوعا انتهى بل وعن أبي هريرة نفسه
في أبي داود عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار ولا يمشي بين يديها
أي بنار ولا بصوت قال ابن القطان حديث لا يصح وإن كان متصلا بالجهل بحال ابن عمر راووه عن رجل
عن أبيه عن أبي هريرة انتهى لكن حسنه بعض الحفاظ ولعله لشواهد (قال يحيى سمعت مالكا يكره
ذلك) أي اتباعها بنار في مجرة وأغيرها لانه من شعار الجاهلية والنصارى ولما فيه من التفاضل ومن ثم قيل
يصوم وقال بعض العلماء لا تتبعوا أنزادى إلى قبرى نارا ورواها من السرف والمباهاة واضاعة المال
للعود الذى يحرق والله تعالى أعلم

(*) (التكبير على الجنائز) *

اختلف السلف في عدده ففي مسلم عن زيد بن أسلم يكبر خمساً ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن
مسعود أنه صلى على جنازة فكبر خمساً وكان على يكبر على أهل بدر ستاً وعلى الصحابة خمساً وعلى سائر الناس
أربعاً وعن ابن عباس وأنس ثلاثاً نارواها ابن المنذر وعن أنس أيضاً أربعاً وعن جعفر بن عبد الله
مجزئة والأربع أكل منها أربعاً من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة فقد جاء عنه
التكبير ثلاثاً فقيل له أربع قال أجل غير أن واحدة هي افتتاح الصلاة وللبقية عن أبي وائل كانوا
يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخمسا وستاً وأربعاً فجمع عمر الناس على أربع
كأطول الصلاة قال ابن عبد البر انعتد الاجماع على الأربع وعلمه فقهاء الانصار وشذأ من أبي ليلى فقال

خمساً (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى

النجاشي) فتح النون على المشهور وقيل بكسر وخفة الحيم واخطأ من شذدها وتشديد آخره وحكى

المطرزى التخفيف وربحه الصغاني وهو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أحيممة بن أبي حمزة ملك الحبشة

اسلم على عهده صلى الله عليه وسلم ولم يجرأ اليه وكان رداء المسلمين نافعا وأحيممة فوزن أربعة وأحواؤه

مهملة وقيل مهممة وقيل بموحدة بدل الميم وقيل حمة بلا ألف وقيل كذلك لكن بتقديم الميم على

الصاد وقيل بيم أوله بدل الألف فتحصل من هذا الخلاف في اسمه ستة ألفاظ لم أرها مجموعاً ومعناه

بالربية عطية قاله في الإصابة (الناس) أي أخبرهم بموته (في اليوم الذي مات فيه) في رجب سنة تسع

قاله ابن جرير وجماعة وقيل كان قبل الفتح ففيه جواز الاعلام بالجنازة ليجمع الناس للصلاة والنعي المنهي

عنه هو الذي يكون معه صباح خلافاً لما تأوله على الاعلام بالموت للاجماع بجنازته وفي حديث من صلى

على جنازة كان له من الأجر كذا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت أحد من المسلمين فيصلى عليه أمة من

الناس يبلغون مائة فيشفون له الاشفوا فيه دليل على الإباحة وشهود الجنائز خير والرداء إلى الخير خير

اجبا عاقاله ابن عبد البر وقال ابن العربي يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات الأولى اعلام الأهل

والاحباب وأهل الصلاح فهذا سنة الثانية دعوة الجفلى للفاخرة فهذا يكره الثالثة الاعلام بالنياحة

وتحريمها فهذا يحرم وفي البخاري عن عقيل وصالح بن كيسان عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي

هريرة عن أبي نعيم عن أبي هريرة قال استغفروا لآل أبيكم (وخرج بهم إلى المصلى) مكان يطعمان فقوله في

رواية ابن ماجه من طريق معمر عن ابن شهاب فخرج وأصحابه إلى البقيع أي جمع يطعمان المراد بالمصلى

موضع مد للجنائز يبيع النرد غير مصلى العيدين والأول اطهر قاله الحفاظ وفي الصحيحين عن جابر

قال صلى الله عليه وسلم قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش فسلم فصولاً عليه والبخاري يقوموا فصولاً على

أحبيكم أحيممة ولم مات عبد الله صالح أحيممة وفي الإصابة جاء من طريق زمعة بن صالح عن الزهري

عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصحنا ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأنا جبريل فقال إن أخاك أحمدة النجاشي قد توفي فصالوا عليه فوثب صلى الله عليه وسلم ووثبنا معه حتى
جاء المصلى (نصف بهم) لازم والباهمى مع أى صف معهم أو معتدوا بالباهمى للثو كيد أى صفهم لأن
الظاهر أن الإمام متقدم فلا يوصف بأنه صاف منهم الأعلى المعنى الآخر لم يذكرهم صفهم وفى النساء عن
جابر كنت فى الصف الثانى يوم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي وفيه أن للصوفى على الجنائز
تأثير ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه صلى الله عليه وسلم عدد كثير والمصلى فضاء لا يضيق بهم
لوصفوا فيه صفوا واحدا ومع ذلك صفهم وهذا ما فهمه مالك بن عميرة النجاشي فكان صف من يحضر
صلاة الجنائز ثلاثة صفوف سواء قلوا وكثروا ويبقى النظر إذا تعددت الصفوف والعدد قليل أو كان
الصف واحدا والعدد كثيرا ما أفضل قاله المحافظ (وكبر أربع تكبيرات) ففيه أن تكبير صلاة
الجنائز أربع وهو القصد من الحديث واعترض بأن هذا صلاة على غائب لا على الجنائز واجيب بأن
ذلك يفهم بطريق الأولى وروى ابن أبى داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
جنائز فكبر أربعين مرة لم أر فى شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا فى هذا قال وأما
ثبت أنه كبر على النجاشي أربعين مرة وعلى قبر أربعين مرة وأما على الجنائز فكذلك إلا هذا الحديث والظاهر أن
خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلى لقصد تكبير الجمع الذين يصاون عليه وأما على الجنائز فكذلك إلا هذا الحديث والظاهر أن
بعض الناس لم يعلم أنه سلم روى ابن أبى حاتم والدارقطنى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى
على النجاشي قال بعض أصحابه صلى على عجل من الحبشة فنزلت وإن من أهل الكتاب من يؤمن بالله وما
أنزل اليكم إلى آخر السورة وله شاهد من حديث وحشى فى الطبراني الكبير وآخر فى الأوسط عن أبى سعيد
وفيه أن قائل ذلك كان منافقا وفيه الصلاة على الميت الغائب عن البلد وفيه قال السافعي وأجدوا أكثر
السلف وقال الخنفية والمالكية لا تشرع ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وإنهم قالوا ذلك خصوصية له
صلى الله عليه وسلم قال ودلائل الخصوصية واضحة لا يجوز أن يشركه فيها غيره لأنه والله أعلم أحضر روحه
بين يديه أو رفعت له جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سأله قبرش عن صفته وعبر
غيره عن ذلك بأنه كشف له عنه حتى رآه فتكون صلاته كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا
خلاف فى جوازها وقول ابن دقيق العيد يحتاج هذا النقل تعقب بأن الاحتمال كافى فى مثل هذا من جهة
المانع ويؤيده ما ذكره الواحدى بلاسناد عن ابن عباس قال كشف النبي صلى الله عليه وسلم عن سرير
النجاشي حتى رآه وصلى عليه ولابن حبان عن عمران بن حصين فقاموا ووصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن
جنازته بين يديه ولا فى عوانة عن عمران فصلينا خلفه ونحن لأنرى إلا أن الجنائز قد أمنا واجيب أيضا
بأن ذلك خاص بالنجاشي لا شاعا أنه مات مسلما واستتلاف قلوب المأول الذين أسلموا فى حياته اذ لم يأت
فى حديث صحيح أنه صلى على ميت غائب غيره وأما حديث صلاته على معاوية بن معاوية الليثى فجاء من
طريق لا يتخلو من مقال وعلى تسليم صلاحية التخييم بالنظر إلى مجموع طرقه دفع بما ورد أنه صلى الله عليه
وسلم رفعت له الحجب حتى شاهد جنازته وقول الكرماني قولهم رفع الحجاب عن النجاشي ممنوع وإن سلم
فكان غائبا عن الحجاب وربما تقدم أنه يصلى كاليت الذى يصلى عليه الإمام وهو يراه دون المأموم فإنه
حاضر اتفاقا وأما ابن العربي الإمام المالكية فتعامل عليهم فقال قولهم إنما ذلك لمجد قلنا وما عمل به محمد تعجل
به أمته قالوا طويت الأرض واحضرت الجنائز بين يديه قلنا إن ربنا عليه لقادر ونيت لاهل لذلك ولكن
لا تقولوا الامارويتم ولا تتعزوا حديثنا من عند أنفسكم ولا تهدثوا إلا بالثبوت ودعوا الضعاف فإنها
سبيل إلى تلافى ما ليس له تلافى وقد علمت جوابه بأن الاحتمال يكفى فى مثل هذا من جهة المانع خصوصا

وقد جاء ما يؤيده باسنادين صحيحين من حديث عمران فاختارنا الا بالثابتات وقول بعضهم ولو فتح باب
 الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع انه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدوى على نقله ممنوع فانما
 يجوزنا المخصوصة لانها قضية عين يتطرق اليها الاحتمال اذ لم يثبت انه صلى على غائب غيره وشك هذا
 لا يلزم توفير الدوى عليه واجيب ايضا بانه كان بارض لم يصل عليه بها أحد فتبطل الصلاة عليه لذلك
 قانه لم يصل على أحد مات غائبا من أصحابه وبهذا جزم أبو داود واستحسنه الروياني قال المحافظ وهو
 محتمل الا اني لم اقف في شيء من الاخبار على انه لم يصل عليه في بلده أحد اه وهو مشترك الا لزام فلم
 يرو في شيء من الاخبار انه صلى عليه أحد في بلده كما جزم به أبو داود ومجمله في اتساع المحقق معلوم
 والمحدث أخرجه البخاري في موضعين خنا عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن
 مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن ابن شهاب (مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة) بضم
 الهمزة اسمعده (ابن سهل) بفتح فسكون (ابن خنيق) بضم المهملة وفتح النون وسكون التحتية
 وبالفاء سماه النبي صلى الله عليه وسلم لما ولد قبل موته بسنتين باسم جدّه لأمّه أسعد بن زرارة وكناه
 وصمغ رأسه فيه وخيا بي من حيث الرؤية تابعي من حيث الرواية ومات سنة مائة وأبوه صحابي شهير بدرى
 (انه أخبره) لم تختلف رواية الموطأ في إرساله ووصله موسى بن محمد الترسى عن مالك فزاده عن رجل من
 الانصار وموسى متروك ووصله سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي امامة عن أبيه أخرجه ابن أبي
 شيبة وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري باتفاق فالصواب عن أبي امامة مرسل نعم الحديث صحيح جاء
 من رواية جماعة من الصحابة باسناد ثابتة (ان مسكينة) وفي حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما
 انها امرأة سوداء كانت تقيم المسجد يتساقض مضمومة أى تجمع القمامة وهى الكناساة وفي لفظ كانت تنقى
 المسجد من الاذى ولا بن خزيمة كانت تلمس المحرق والعيدان من المسجد والبيهقي باسناد حسن عن
 يزيد بن أم مجنج كانت مولعة بلبط القذى من المسجد بقاف ومججمة مقصورة في العبن والشراب ثم
 استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان قليلا وفي الاصابة مجمنة وقيل أم مججن امرأة سوداء كانت
 تقيم المسجد ذكرت في الصحيحين بلاسمية (مرضت فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها) قال
 الباجي فيه اهتباله باخبار ضعفاء المسلمين واذا كان يخبر بمرضهاهم وذلك من تواضعه وقال أبو عمر نفسه
 التحدث باحوال الناس عند العالم اذا لم يكن مكروه فيكون غيبة (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعود المساكين ويسأل عنهم) ان يذو تواضعه وحسن خلقه ففقه عيادة النساء وان لم يكن محرمان كانت
 فتجالة والا فلا الا أن يسأل عنها ولا ينظر اليها قاله أبو عمر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت
 فادفوني) بالمذاعلوني بها الشهود جنازتها والاستغفار لها لان لها من الحق في بركة دعائه صلى الله عليه
 وسلم ما لا لاغنياء قاله الباجي فانت (فخرج يميناً ثم ليلاً) مجوازه وان كان الافضل تأخيرها للنهار
 لم يكن من يخضرها دون خمسة ولا تكاف فان كان لضرورة فلا بأس به ولا بأس أى شيعة فاتوه ليؤذنه فوجدوه
 نائماً وقد ذهب الليل (فكروا أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) اجلالاً له لانه كان لا يوقظ
 لانه لا يدري ما يحدث له في نومه زاد ابن أى شيعة وتحذروا عليه ظلمة الليل وهوام الارض قال فدقناها
 (فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذى كان من شأنها) بعد سؤاله فلا بن أبي شيبة فلما
 أصبح سأل عنها وكذا في حديث أبي هريرة في الصحيح وفي حديث يزيد بن عبد الله بن يحيى أن الذى اجابه صلى
 الله عليه وسلم عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق (فقال الامر أن تؤذنى بها) قال ذلك تذكير اللهم بامر
 ونهيها عن العود لئلا (فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك) ولا بن أى شيعة فقالوا اتيناك
 ليؤذنك بها فوجدناك نائماً فكبرنا ان نوقظك وتحذروا عليك ظلمة الليل وهوام الارض ولا ينافى هذا

قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري في رواشأها وسلم وكانهم صغروا امرها زاد عامر بن ربيعة فتال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا ادعوني مجئنا ثم رواه ابن ماجه وفي حديث زيد بن ثابت قال فلا تفعلوا لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم الا اذ فتعنوني به فان صلاتي عليه له رجة أخرجه أحمد (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها) فصل (وكبر أربع تكبيرات وفي حديث ابن عباس عند الطبراني وقال اني رأيتها في الجنة نلقت الذي من المسجد وهذا مقصود الترجمة وأما الصلاة على التبر فقال بشروعيته المجهور ومنهم الشافعي واجد بن وهب وابن عبد الحكم ومالك في رواية ساذة والمشهور عنه وفيه قال أبو خيفة والحنفي وجاعة وعنه ان دفن قبل الصلاة شرع والا فلا وأجابوا بأن ذلك من خصائصه ورده ابن حبان بأن تركه انكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر دليل على جوازها لغيره وأنه ليس من خصائصه وتعقب بأن الذي روي بالتبعية لا ينهض دائما للصلاة والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة فصلى على التبر ثم قال ان هذه التبر بمخلوعة ظلمة على أهلها وان الله ينور حالهم بصلاتي عليهم وفي حديث زيد بن ثابت فان صلاتي عليه له رجة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس العمل على حديث السوداء قال أبو عمر يريد عمل المدينة وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر انما هي آثار بصرية وكوفية ولم يجد على مدني من الصحابة فمن بعدهم انه صلى على القبر انما هي واستدل به على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه واجب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك ابن عبد البر اجمع من يرى الصلاة على التبر انه لا يصلى عليه الا تبر دفنه وأكثر ما قالوا في ذلك شهر رواتل غيره اختلف في أمد ذلك فقيده بعضهم بشهر وقيل ما لم تبل الجنة وقيل يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهذا هو الراجح عند الشافعية وقيل يجوز ابدا ومحمل الخلاف ما عدا قبور الانبياء فلا يجوز الصلاة عليها الا نال من سكن من أهل الصلاة عندهم ثم قال الامام أحمد رويت الصلاة على التبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان كلها قال ابن عبد البر بل من تسعة كلها احسان وساقها كلها باسانده في تهذيبه من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وابن عباس وزيد بن ثابت والحنفية في صلاته على المسكينة وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر وحديث الحصين بن حووح في صلاته عليه الصلاة والسلام على قبر طلحة بن البراء ثم رفع يديه وقال اللهم اني طلحة ففعلك اليك وفعلك اليه وحديث أبي امامة بن ثعلبة انه صلى الله عليه وسلم رجع من بدر وقد توفيت أم أبي امامة فصلى عليها وحديث اس انه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وهو محتمل للمسكينة وغيرها وكذا ورد من حديث برادة عند أبيه في باسناد حسن كما قد عاوه في المسكينة فهي عشرة أوجه (مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويقونه بعضه فقال يرضى ما فاتته من ذلك) بعد سلام الامام وبه قال مالك وأكثروا القتها وقال ابن عمر والحسن وربيعة والاوزاعي لا يقضى ويختلف الا قولون فقال مالك والليث وابن المسيب يرضى نسا بلادعا بين التكبير وقال أبو خيفة يدعون بين تكبير القضاء واختلف فيه عن الشافعي

* (ما يقول المصل على الجنائز) *

(مالك عن سعد بن أبي سعيد) بكسر العين فيهما (المتبر عن أبيه) واسمه كيسان (انه سأل أبا هريرة كيف تصلى على الجنائز قال أبو هريرة أنا لله الله) أي حياته (أخبرك بزيادة عن سؤالك فقيه جواز ذلك اذا اراد عليه ما يعلم ان به حاجة اليه) (اتبعا) بشد التاء أي اسير معنا (من اطمأ) لاني رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى السلم على السلم خمس رد السلام وعبادة المريد واتباع الجنائز

واجابة الدعوة وثبتت العاطس رواه البخارى ومسلم ولا فى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من تخرج مع جنازة من بيتها وصلى عليه اثم تبعها حتى تدفن كان له قبر امان من اجر كل قبر امان مثل احد رواه الشيخان واللفظ لم (فاذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه) فيه انه لم يكن يرى الزاوية فى صلاتها اقول (اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن ائمتك) فيه مزيد الاستعطاف فان شأن الكرام السادات الصفيح عن عبيدهم ولا اكرم منه عز وجل (كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك) وقد وعدت من يشهد بذلك بالجنة ووعده الحق فى كمال عفوك لا تعذبه قبل ذلك (وانت اعلم به) منا ومنه (اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه) اى ضاعف له اجر فيما احسن فيه (وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته) فلا تؤاخذ بها (اللهم لا تحرمنا اجره) اى اجر الصلاة عليه او شهود جنازته او اجر المصيبة بموته فان المؤمن مصاب بأخيه المؤمن (ولا تقتنا) بما شغلنا عنك (بعده) فان كل شاغل عن الله تعالى فتنة وفيه ان المصلى له ان يشرك نفسه فى الدعاء بما شاء فان الدعوات للمصلى لا للميت (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصارى (انه قال سمعت سعيد بن المسيب) بفتح الميم وكسرهما التاء يحيى ابن الصحابى (يقول صليت وراء ابي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط) لموته قبل البلوغ مأخوذ من حديث رفع القلم عن ثلاث فعذ الصبي حتى يحتلم وقال عمر الصغير يكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (فسمعت يقول اللهم اعده من عذاب القبر) قال ابن عبد البر عذاب القبر غير فتنته بل لائل من السنة الثابتة ولو عذب الله عباده اجمعين لم يظلمهم وقال بعضهم ليس المراد بعذاب القبر هنا عقوبته ولا السؤال بل مجرد الالم بالغم والهم والحسرة والوحشة والفضطة وذلك يعم الاطفال وغيرهم وقال الساجي يحتمل ان ابا هريرة اعتقده لشيء سمعه من المصطفى ان عذاب القبر عام فى الصغير والكبير وان القنعة فيه لا تسقط عن الصغير بعدم التكليف فى الدنيا اى لان الله تعالى يفعل ما يشاء وقال ابو عبد الملك يصح ان الله قال ذلك على العادة فى الصلاة على الكبير او ظن انه كبير ودعاه على معنى الزيادة كما كانت الانبياء عليهم الصلاة والسلام تدعوا الله ان يرجمها وتستغفره (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ فى الصلاة على الجنازة) وبه قال ابو هريرة وجاعة من التابعين وابو حنيفة ومالك وعن ابن عباس وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسيور بن مخزومة مشروعتها وبه قال الشافعى واحمد وفى البخارى عن طلحة بن عبد الله صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا الفاتحة وقال لتعلموا انها سنة وفى البيهقى عن جابر باسناد ضعيف وقرأ بأتم القرآن بعد التكبيرة الاولى والله تعالى اعلم بالصواب

*(الصلاة على الجنازة بعد الصبح الى الاسفار وبعد العصر الى الاصفرار) *

فيجوز بلا كراهة هذا المشهور ورواية ابن القاسم وروى ابن عبد الحكم جوازها كل وقت وعند طلوع الشمس وعند غروبها وهو قول الشافعى لان النهى انما ورد فى التطوع لا الواجب (مالك عن محمد بن ابي حرملة) الترشى مولا هم المدي مات سنة بضع وثلاثين ومائة (مولى عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حويطب) ابن عبد العزى القرشى العامرى وحويطب صحابى شهير (ان زينب بنت ابي سلة) عبد الله ابن عبد الاسد المخزومىة بيلة النبي صلى الله عليه وسلم (توفيت) سنة ثلاث وسبعين وحضر ابن عمر جنازة اقبل ان يصح ويموت بمكة (وطارق) بن عمرو والمكي الاموى ومثله ابو زرعة وروى له مسلم وابوداود والمشهور انه كان من امرء الجورمات فى حدود الثمانين (امير المدينة) لعبد الملك بن مروان

(فأني يجنازتها بعد صلاة المسبح فوضعت بالقبعة قال) محمد (وكان طارق يعلس بالصبح) أي يصليها وقت الغلس في أول وقتها (قال ابن حزملة) فسمعت عبد الله بن عمر يقول لا لها ما أن تصلوا على جنازتهم إلا أن) وقت الغلس قبل الاسفار (وأما أن تركوها حتى ترتفع الشمس) لكرهاه الصلاة عند الاسفار (مالك بن نافع) أن عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صليتما لوقتها) قال الباجي أي لوقت الصلاتين المختار وهو في العصر إلى الاصفر وفي الصبح إلى الاسفار وقال المحافظ مقتضاه أنهما إذا اخترتا إلى وقتها لكرهاه عنده لا يصلي عليها حينئذ وبين ذلك رواية محمد بن أبي حزملة التي قبلها عنه فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وغروبها لا مطلق ما بين الصلاة والطلوع أو الغروب انتهى وفيه تأمل فالظاهر منه عدم الاختصاص وحمله على ما قال الباجي ولا بن أبي شيبة عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت وحين تغرب وهذا لا يقتضي الاختصاص أذهولا بنا في رواية نافع وابن أبي حزملة كراهتها قبل ذلك من الاصفرار والاسفار وبه قال الأوزاعي ومالك والكوثوني وأحمد واسحاق

* (الصلاة على الجنازة في المسجد) *

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين الترشي النسي (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يجمع رواية الموطأ من مطعنا وانقر دجاذ بن خالد الخياط فرواه عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قاله ابن عبد البر ورواه مسلم من طريق الضحاك ابن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة وانقده الدارقطني بأن حافظين خلفا الضحاك وهما مالك والماجدون فرواه عن أبي النضر عن عائشة مرسل وقيل عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة ولا يصح الأمر سلا واحدا بالنوى بأن الضحاك ثقة فزادته مقولة لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا يتدح فيه (أنها مرت أن يمر عليها بعد بن أبي وقاص) مالك الزهري آخر العشرة وفاة (في المسجد) لأن حجر تهاد أخله (حين مات) بالعميق سنة خمس وخمسين على المشهور ورجل إلى المدينة (لقد عوله) بحضرته لأن مشاهدته تدعو إلى الشفاق والاجتهاد له ولذا يسى إلى الجنازة ولا يكتفى بالدعاء في المنزل وكان أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يخرجن مع الناس إلى جنازة ثم الدعاء يحتمل الصلاة عليه والدعاء خاصة قاله الباجي (فأنكر ذلك الناس عليها) وفي مسلم عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة لما توفي سعد أم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يمر بالجنازة في المسجد فيصاين عليه ففعلوا فوقف به على حجره يصلين عليه أخرج به من باب الجنازة الذي كان إلى المقاعد فبلغن أن الناس عابوا ذلك وقالوا ما كانت الجنازة تدخل بها المسجد فلعل ذلك عائشة فقالت ما امرع الناس إلى أن يعينوا ما لا علم لهم به عابوا علينا أن يمر بجنازة في المسجد (فالت عائشة ما امرع الناس) قال مالك أي ما امرع ما نزلوا السنة وقال ابن وهب أي ما سرعهم إلى الطعن والعيب وقال ابن عمر البراء إلى أنكار ما لا يعلمون ورؤى ما سرع ما نسي الناس (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل) بضم السين مصغر (ابن بياض) أي أمه واسمها دعد وبياض وصف لها لأنها كانت بيضاء وابوه وب ابن ربيعة القرشي الفهري مات سنة تسع واختلف في شهوده بدرا فقال ابن اسحاق وابن عقبة شهدا وأنكره اليكفي وقال أنه الذي أسر يوم بدر فشهد له ابن مسعود وردة الواقدي وقال أنساه وأخوه سهيل ويؤيد قول الكلبي ما لا علم به في قال صلى الله عليه وسلم يوم بدر لا يقلت أحدهم إلا بفداء أو ضرب عتق قال عبد الله بن مسعود فقالت الأسهيل بن بياض وقد كنت سمعته يذكر الأسهلام فقال الأسهيل ابن بياض قاله في الأصابة (الأنبي المسجد) وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد وعنده من طريق الضحاك

يسنده على ابني بيضاء سهيل وأخيه وعذرا بن منده سهل بالتكبير وبه جزم في الاستيعاب
وزعم الواقدي ان سهلا المكبر مات بعده صلى الله عليه وسلم وقال أبو نعيم اسم اخي سهيل صفوان
ورهم من سماء سهلا كذا قال ولم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل قاله في الاصابة لمخصا
واستدل به النجهم وروى على جواز الصلاة على الجنائز في المسجد وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك
وكرهه في المشهور وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت وأما من قال بظهارته
منهم فلخشية التاويث وحملوا الصلاة على سهيل بانه كان خارجا عن المسجد والمصلون داخله وذلك
جائزا اتفاقا وفيه نظر لان عائشة استندت به لما انكروا عليها امرها بمرور جنازة سعد على حجرتها
اتصل على عليه واحتج بعضهم بان الهل استتر على ترك ذلك لان المتكبرين على عائشة كانوا اصحابا ورد
بانها لما انكرت عليهم سلموا لها فدل على انها حفظت مانسوه وقال ابن عبد البر لم تر عائشة
ذلك بتكبير وراى النجعة فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان انكاره جهل بالسنة الا ترى قولها ما اسرع
الناس تريد انى انكار ما لا يعلمون (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال صلى على عمر بن الخطاب
في المسجد) وروى ابن أبي شبة وغيره ان عمر صلى على ابي بكر في المسجد وان صهيبا صلى على عمر
في المسجد ووضعت الجنازة تجاه المذبح قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعنى فيكون
اجبا عا سكرتيا قال واحتجاج بعضهم بانه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي الى المصلى غفلة
اذ ليس في صلاته على الجنائز اوصلا العبد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر

* (جامع الصلاة على الجنائز) *

(مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان) ذا النورين (وعبد الله بن عمر) بن الخطاب (وابا هريرة كانوا
يعملون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء) يخففصهما بادل من الجنائز (فيجعلون الرجال مما يلي
الامام والنساء مما يلي القبلة) وعلى هذا اكثر العلماء وقال به جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن
عباس وأبو هريرة وأبو قتادة حتى السنة وقول الصحابي ذلك له حكم الرفع وقال الحسن وسالم والقاسم النساء
مما يلي الامام والرجال مما يلي القبلة واختلف فيه عن عطاء (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا
صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه) وكذا كان أبو هريرة وابن سيرين وبه قال أبو حنيفة والاوزاعي
ومالك في رواية ابن التاسم وكان على وابن عباس وابو امامة بن سهل وابن جبير والخني يسرونه وقال
به الشافعي ومالك في روايه ويعلم المأمومون تحمله بانصرافه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول
لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر) من المحدث الاكبر والاصغر وفي مسلم مرفوعا لا يقبل الله
صلاة بغير طهور وروى صلى الله عليه وسلم الصلاة على الجنائز صلاة في نحو قوله صلوا على صاحبكم وقوله
في النجاشي فصلوا عليه ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها الا عن الشعبي لانها دعاة
واستغفار فيموز بلا طهارة ووافقه ابراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن كثير من قوله ونقل غيره ان ابن جابر
وافقه وهو مذهب شاذ قال ابن المرباط قد سماها صلى الله عليه وسلم صلاة ولو كان الفرض الدعاء وحده
ما اخرجهم الى المصلى ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التمامين على دعائه ولما صنفهم خلفه
كما يصنع في الصلاة المفروضة والمستنونه وكذا في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحل منها
كل ذلك دال على انها على الابدان لا على اللسان وحده وكذا امتناع الكلام فيها وانما لم يكن فيها
ركوع ومجثوب دلالة بتوهم بعض الجهلة انها عبادات لم يفتضل بذلك (قال يحيى سمعت مالكا يقول لم أر
احدا من اهل العلم يكره ان يصلى على ولد الزنا وامه) قال ابن عبد البر ولا اعلم فيه خلافا وروى انه صلى
الله عليه وسلم صلى على ولد زنا وامه ماتت من نفاسها ونقل الباسجي عن قتادة لا يصلى على ولد الزنا *

* (ما جاء في دفن الميت) *

(مالك) انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين) كافي الصحيح عن عائشة وانس ولا خلاف فيه بين العلماء زاد ابن سعد في الطبقات عن علي وعائشة لانتقي عشرة مضت من ربيع الاول ومعه عن الزهري حين زاعت الشمس وفيه فضل الموت في يومه على غيره كما اشار اليه البخاري وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو فروعا ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة الا وقاه الله فتنة التبرأ منه اسناده ضعيف واخرجه ابو يعلى من حديث انس نحوه باسناد ضعيف قال الزين بن المنير تعيين وقت للموت ليس لاحد فيه اختيار لكن السبب في حصوله كآفة الى الله لتصدق التبرك في لم يحصل له الاجابة ائيب على اعتاده (ودفن يوم الثلاثاء) أخرجه ابن سعد عن علي قال اشتكى صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء ليلة بقيت من صفر وتوفي يوم الاثنين لانتقي عشرة مضت من ربيع الاول ردفن يوم الثلاثاء وكذا أخرجه عنه يوم الثلاثاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وابن السبب وعنده عن سهل بن سعد دفن يوم الاربعاء قال ابن كثير القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب والمشهور عن الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء انتهى ولا غرابة فيه وقد جاء عن علي وابن السبب وأبي سلمة وأما أخراده فنه لا اختلاف فهم في موته اوفى محل دفنه أو لا شغفهم في أمر البيعة بالخلافة حتى استقر الامر على الصديق اولده شغفهم من ذلك الامر الهائل الذي ما وقع قبله ولا بعده مثله فصار بعضهم كبسد بلاروح وبعضهم عاجزا عن النطق وبعضهم عن المشي أو تخوف هجوم عدو أو لصلاة جسم غير عليه (وصلى الناس عليه افاذا لا يؤمهم احد) أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن السبب وغيره وللترمذي ان الناس قالوا لا يكر ان يصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف نصلى قال يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرادى وابن سعد عن علي قال هو امامكم حيا وميتا فلا يتوم عليه أحد فكان الناس تدخل رسل فرسل فيصلمون مصافقا ليس لهم امام ويكبرون وعلى قائم بحمال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم انا نشهد ان قد بلغ ما أنزل اليه ونصح لامته وجاهد في سبيل الله حتى اعز الله دينه ووقت كلمته اللهم فاجعلنا ممن يتبع ما أنزل اليه وثبتا بعده واجمع بيننا وبينه فيقول الناس آمين حتى يصلى عليه الرجال ثم النساء ثم الصبيان وظاهر هذا ان المراد بالصلاة عليه ما ذهب اليه جماعة ان من خصائصه انه لم يصل عليه اصلا وانما كان الناس يدخلون في دعون ويصدقون قال الباجي ولهذا وجه وهو انه افضل من كل مهيد والشهيد يغنيه فضله عن الصلاة عليه وانما فارق الشهيد في الغسل لانه حذر من غسله ازالة الدم عنه وهو مطلوب بقاءه لطيبه ولانه عنوان بشهادته في الآخرة وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ما يكره ان الله عنه فافترا انتهى * واجيب بان المقصود من الصلاة عليه عود التشريف على المسلمين مع ان الكامل يقل زيادة التكميل وقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقية لا مجرد الدعاء فقط اه نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد فقيل تعبدى وقيل لياشركل واحد الصلاة عليه منه اليه وقال السهيلي اخبر الله انه وملائكته يصلون عليه وأمر كل واحد من المؤمنين ان يصلى عليه فوجب على كل واحد ان يباشر الصلاة عليه منه اليه والصلاة عليه بعد موته من هذا القبيل وأيضا فان الملائكة لنا في ذلك ائمة انتهى وقال الشافعي في الام وذلك لغم أمره صلى الله عليه وسلم وتنافسهم في تولى الصلاة عليه وقيل لعدم اتفاقهم على خليفة وقيل لوصيته بذلك روى البراء والحكماء بسند فيه مجهر انه صلى الله عليه وسلم

لمساجع أهلها في بيت عائشة قالوا فن يصبى عليك قال اذا غسلتوني وكفتموني فتسعونى على سرى ثم
 انخرجوا عنى فان اول من يصبى على جبريل ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم ملك الموت مع جنوده من
 الملائكة باجمعهم ثم ادخلوا على فوجا بعد فوج فصبوا على وسوا وتسليموا عند ابن سعد فلما فرغوا من
 الصلاة تسكعوا في موضع قبره (فقال ناس يدفن عند النبي) لان عند روضته من رياض الجنة
 فتاسب دنته عنده (وقال آخرون يدفن بالبتيح) لانه دفن في جماعة من أصحابه (فجاء أبو بكر
 الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مادوني نبي قط الا في مكانه الذي توفي فيه فيخفر
 له فيه) أخرجه ابن سعد من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ومن طريق هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة واخرج الترمذي عن أبي بكر مرفوعا ما قبض الله تعالى نبيا الا في الموضع
 الذي يحب ان يدفن فيه واخرجه ابن ماجه عنه بلفظ مات نبي الا دفن حيث قبض ولذا سأل موسى
 ربه عند موته ان يدينه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء فيكون
 من يؤتمن التي ماتوا فيها الى المداين فالأفضل في حق من عداها المداين في المقبرة فهذه من خصائص
 الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العربي وهذا الحديث يرد قول الاسرائيلية ان يوسف نقله موسى
 من مصر الى آباءه بفلسطين الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح أى ويكون محبة يوسف لدننه بمصر
 موقفة بقصد من ينقله ود كر بعضهم ان هذا أول اختلاف وقع بين الصحابة (فلما كان عند غسله
 ارادوا نزعه فقيصه) فيه انه سنة الغسل عندهم اذ لو كان نزعه واباؤه سوا لذهب اليه بعضهم كوضع
 الدفن والحمد لله الباجي (فصبوا وضوءا يقول لا تنزعوا الفيمض وغسل وغسله صلى الله عليه وسلم)
 وهذا أخرجه أبو داود عن عائشة وابن ماجه عن بريدة قال ابن عبد البر هذا الحديث لا اعلمه يروى على
 هذا النسق بوجه غير بلاغ مالك هذا اول ذكره صحيح من وجوه مختلفة واحاديث شتى جمعها مالك (مالك
 عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال) وصلى ابن سعد من طريق جاد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن
 عائشة قالت (كان بالمدينة رجلان احدهما) ودوا برطحة يزيد بن سهل الانصارى (يلحد) ينقع اوله
 وثالثه كنقم ينقع من لحد وضوء اوله وكسر ثالثه من الحديث شتى في جانب التبر (والآخر) وهو ابو عبيدة
 ابن الجراح (لا يلحد في الرايهما جاء أول) يمنع الصرف للصرف ووزن الفعل وروى اوله بالصرف على انه
 ظرف (عمل عمله فيما الذي يلحد) أول (فلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وروى ابن سعد عن ابي
 طلحة قال اختلنا في الشق والحد لنا صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما تحفر اهل مكة
 وقالت الانصار اشدوا كما يحفر بارضنا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خزن لنيك ابعثوا الى ابي عبيدة
 وابي طلحة فابيهما جاء قبل الا تحفر لعل عليه فجمعا ابو طلحة فتسال والله اني لا رجوان يكون قد جاز لنيه
 انه كان يرى اللحد في محبته وروى ابن ماجه وابن سعد عن ابن عباس لما ارادوا ان يحفروا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجلان كان ابو عبيدة بن الجراح يضرح كحفر اهل مكة وكان ابو طلحة زيد
 ابن سهل الانصارى هو الذي يحفر لاهل المدينة وكان يلحد فدعا العباس رجلاين قال لا حدهما ذهب
 الى ابي عبيدة وقال لا تخرا ذهب الى ابي طلحة اللهم خزل رسولك فوجد صاحب ابي طلحة ابا طلحة فجمعا
 به فالحد له ويضرح بضاد مججمة اى شق في الارض على الاستواء وفيه جواز الامرين وان اللحد افضل
 لانه الذي اختاره الله لانيه قاله مالك ولانه استرليت وفي مسلم عن سعد بن ابي وقاص الحد والى لحد
 وانصبوا على اللبن نصبا كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود وغيره عن ابن عباس مرفوعا
 اللحد لنا والشق لغيرنا قال الزين الكتاب لكن الحديث ضعيف وايس فيه نهى عن الشق

غايته بفضل اللحد والاجماع على جوازهما انتهى وقال ابن عبد البر من هذا الحديث كره الشق من كرهه
ولا وجه لكرهه (مالك انه بلغه ان ام سلمة) هند بنت ابي امية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت
تسول ما صدقت بموت النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين) بكاف فراء فالف فزاري
منقوطة فتحية فنون أي المساحي جمع كزبن بفتح الكاف وتسكرو معني ذلك انها اخذتها دهمسة
وبهية كما وقع لعمرانه قال لعنت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر لا احفظه عن ام سلمة متصلا
وانما هو عن عائشة وهو تنصير فتدروا الواقدي عن ابن ابي سبرة عن الحليس بن هشام عن عبد الله بن
موهب يميم قبل الواو عن ام سلمة نحوه وفي التتريب عبد الله بن موهب عن ام سلمة كذا وقع في احكام
عبد الحق وهو وهم والصواب عثمان بن عبد الله بن موهب وقول عائشة اخرج ابن سعد من طريق
عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرة عن عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى سمعنا صوت المساحي ليلته الاربعاء في البحر (مالك عن يحيى بن سعيد ان عائشة) كذا لاكثر
رواة الموطأ مرسلًا ووصاله قتيبة بن سعيد عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة
وكذا اخرج ابن سعد من طريق يزيد بن هارون والبيهقي من طريق ابن عيينة كلاهما عن يحيى
عن ابن المسيب عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رايت ثلاثة اشهار سقطن في حجرى)
وفي رواية التاسعة عنها في حجرى (فتقصت رؤياى على ابي بكر الصديق) لانه كان عالما بالتعبير قال ابن
عبد البر يحتمل انه لم يجيها حين قصت عليه ويحتمل انه اجل لها الجواب وروى ابن سعد عن التميمي بن محمد
قال قالت عائشة رايت في حجرى ثلاثة اشهار فأتيت ابا بكر فقال ما اولتها قلت اولتها ولد من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسكت ابو بكر حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فقال خير اشراك ذهب به
ثم كان ابو بكر وعمر دفنوا جعفا في بيتها قال الباسي امسك عن تعبيرا لانه تبين له منها موت النبي
صلى الله عليه وسلم لان القسمر يدل على السلطان وعلى العلم الذى يهتدى به وعلى الزوج والولد
وسقوطهم في حجره دليل على دفنهم في حجرته وسنة الروايات كان فيها ما يكره ان لا تسير (قالت فلما
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتي قال لها ابو بكر هذا احد اشراك وهو خيرها) وقد كان
ابو بكر معبرا محسنا اوفيه ما كانوا عليه في الروايات واعتقاد حجتها وحسبك انها جزء من ستة واربعين
جزءا من النبوة ما لم يكن اضغاث احلام (مالك عن غير واحد ممن يثق به ان سعد بن ابي وقاص) مالك
الزهري آخر الشرة موتا (وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل) بضم النون وفتح الفاء العدوى أحد العشرة مات
سنة خمسين أو بعدها بسنة أو ستين (توفيا بالعتيق) موضع بقرب المدينة (وجمالا إلى المدينة) كل بعد
موته وموت سعد سنة خمس وخمسين (ودفنا بها) قال الباسي يحتمل نقلهما اكثر من كان بالمدينة من
الصحابة ليتولوا الصلاة عليهما أو لفضل اعتقده في الدفن بالقيع أو ليقرب على اهلهم زيارة قبورهما
والدعاء لهما انتهى واختلف في جواز نقل الميت من بلد الى بلد فليس يكره لما فيه من تأخير دونه
وتعريضه لهتك حرمة وقيل يستحب والاولى تنزيل ذلك على حالين فالمنع حيث لا يكون هنالك غرض
راجع كالدفن في البتاع الفاضلة ويختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم والاستحباب حيث يكون
ذلك قال ابن عبد البر واحتج من كره ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أمر بردا التقتلى الى مناجعهم ومجديث
تدفن الاجساد حيث تقبض الارواح والاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر وكل مدينة جبانة
يدل على فساد نقل هذا الحديث الآن يريد البلد وحديث ما دفن نبي الاحث يقضى دليل على
تخصيص ذلك بالانبياء وليس في النقل اجماع ولا سنة فحوز (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال
ما أحب ان ادفن بالقيع) بالموحدة اتفاقا مقبرة المدينة (لان ادفن في غيرها حب الى من ان ادفن به)

وبين وجه كراهته لذلك بقوله (انما هو أحد رجلين اما ظالم فلا أحب ان ادفن معه) لانه قد يعذب في قبره بظلمه فان اذى بذلك (واما صالح فلا أحب ان تنبش لي عظامه) فلم يكره مجاورته فعلق الكراهية بنش عظامه وكره مجاورة الظالم فعلته ابداً وان كان لعظامه حرمة قاله الباجي وبه رد قول أبي عمر ظاهر كلام عروة انه لم يكره نبش عظام الظالم وليس كذلك فلعظامه حرمة قال وقد بنى عروة قصره بالثيق وخرج من المدينة لما رأى من تغير اعمالها فأتى هناك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* (الوقوف للجنة ائمة و الجالوس على المتابر) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن واقد) بالتأنيف (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سعد بن معاذ) الانصاري الاشجلى ابي عبد الله المدني ثقة روى له مسلم والثلاثة ومات سنة ثمان وعشرين ومائة وثبت قوله ابن عمرو لجميع الرواة الا يحيى فقال واقد بن سعد نسبة الى جده سيد الاوس (عن نافع ابن خباز بن هبطم) بن عدى الترمذي الثقة فاضل من رجال الجميع مات سنة تسع وتسعين (عن مسعود بن الحكم) بن الربيع بن عامر الانصاري الزرقى المدني له رواية ورواية عن بعض الصحابة في الاسناداربعة من التابعين في نسق من حيث الرواية (عن علي بن أبي طالب) أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز وأمر بذلك أيضا كما صرح من حديث عامر بن ربعة وأبي سعيد وأبي هريرة ولا بن أبي شيبة عن زيد بن ثابت كما معه صلى الله عليه وسلم فطلعت جنازة فلما رأها قام وقام أصحابه حتى بعدت والله ما درى من شأنها أو من تضاييق المكان وما سألناه عن قيامه وفي الصحيحين عن جابر مرتين جنازة فقام لها النبي وقتنا فتلقاها جنازة يهودي قال اذا رأيتم الجنازة فتقوموا زاد مسلم ان الموت فرغ وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد قتال صلى الله عليه وسلم اليست نفسا والحاكم عن انس واجد عن أبي موسى مرفوعا انما في الملائكة ولا جد وابن حسان والمحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انما في الاعظام الذي يقبض النفوس ولحق ابن حبان الله الذي يتبع الارواح ولا منافاة بين هذه التعاليل لان القيام بالفرغ من الموت فيه تعظيم لامر الله وتعظيم للآتين بأمره في ذلك وهم الملائكة ومنصوص الحديث ان لا يستقر الانسان على النقلة بعد رؤية الميت لاشعاره بالتساؤل بامر الموت ولد الاستوى كون الميت مسلما أو غير مسلم وأماما أخرجه احمد عن الحسن بن علي انما قام صلى الله عليه وسلم تأذيا برح اليهودي زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بتخية ومجمعه فاذا ربح بخورها وللبيهقي والطبراني من وجه آخر عن الحسن كراهية أن يعلو على رأسه فلا تمارض الاخبار الاولى لان اسانيد هذه لاتاوم تلك في الصحة ولان هذا التعليل فهو حجة الراوي والتعليل الماضي لقوله صلى الله عليه وسلم فسكانهم لم يسمع تصريحه بالتعليل فعلم باجتهاده (ثم جلس بعد) بالبناء على الضم والقيام والمجلوس في موضعين أحدهما لمن مرت به والثاني لمن يشبهها يقوم لها حتى توضع والمجلوس ناسخ للتيام في الموضوعين قاله المساجي وقال البيضاوي يحتمل قوله بعد أي بعد ان جازته وبعد عنه ويحتمل انه كان يقوم في وقت ثم تركه أصلا وعلى هذا يكون فعله الآخر قريبه في ان الامر بالتيام للنذب أو نسخ للجواب المستفاد من ظاهر الامرو الاول أرجح لان احتمال الجواز اولى من دعوى النسخ قال المحافظ والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي في حديثه على انه اشار الى قوم قاموا ان يجلسوا ثم حدثتهم بالحديث ولذا قال بكراهة القيام جماعة انتهى وقال مالك جلوسه صلى الله عليه وسلم ناسخ لقيامه واختاران لا يقوم وقال الشافعي في الام قيامه اما منسوخ أو قام لعله وإيهما كان فقد ثبت انه تركه بعد فعله والحجة في التحريم امره والتعود أحب الى وقال ابن خزم قعوده يدل على ان أمره للنذب ولا يجوزانه نسخ لانه انما يكون ينهى او تركه معه نهى قال المحافظ قد ورد النهي عن

عبادة قال كان صلى الله عليه وسلم يوم المجازاة فتربه حبر من اليهود فقال هكذا فعل قال اجلسوا
وخالفوهم أخرجه اجدوا أصحاب السنن الانساب ولولا يكن اسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ وقال
عاض ذهب جمع من السلف الى نسخه بحديث علي وتقمبه النورى بانه انما يصار اليه اذا تعذر الجمع
وهو ما يمكن باحتمال انه جلس ليان الجوز قال والمختار ان التقيام مستحب وبه قال المتولى انتهى
ورده الاذرى بان الذي فهمه على رضى الله تعالى عنه الترك للقاء وهو الظاهر ولذا امر بالقعود من
رأه قائما واحتج بالحديث وقال ابن الماحشون وابن حبيب قعوده صلى الله عليه وسلم ليان الجواز
فن جلس فهو في سعة ومن قام فله اجر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق الليث وغيره عن يحيى بن
سعيد موطا لا بقصة وساقه بعد احاديث الامر بالقيام فقيه ايماء الى نسخه ربه حزم الترمذي (مالك انه
بأنه ان علي بن ابي طالب) بلاغه صحيح وقد أخرجه الطحاوى برجال ثقات عن علي (كان يوم سد الأبور
ويضطجع عليه واوى البخارى قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور (قال مالك وانما نهي عن القعود
على الأبور) بتولية صلى الله عليه وسلم لا تعدوا على الأبور أخرجه أحمد عن عمرو بن حزم الانصارى
وبتولية صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على الأبور ولا تصلوا اليه اذ رواه مسلم عن ابي مرثد النخعي وبتولية
صلى الله عليه وسلم لان بعد اخذكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خيرة له ان يجلس على
قبر أخرجه مسلم عن ابي هريرة (فيما نرى) بضم النون أى نطق زاذى رواية ابن وضاح والله أعلم
(للذهب) يريد حاجة الاسان بدليل فعل على والقعود والمشي منه فلم يبق الا ان ذلك للحاجة ويؤيده
قول عقبة ما بالى قضيت حاجتى على الأبور أوفى السوق والناس يتظرون يريد لان الموتى يحب ان
يستريح منهم كالأحياء لان ارواحهم على الأبور وزعم ابن بطال ان تأويل مالك بعيد لان الحديث على
التبرأ قبح من ان يكره وانما يكره لمجوس المتعارف وقول الووى تأويله بعيدا وباطل متعب
بان ما ظنه مالك ثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المجولس على
القبور لمحدث غائطا وبول أخرجه الطحاوى برجال ثقات وقد وافق مالك على عدم كراهة القعود
المحتمل أبو حنيفة وأصحابه كقتله الطحاوى عنهم واحتج به باثر على واس عمر وأسندهم برجال
ثقات وقال الباجي انه اذا ظهر لانه صلى الله عليه وسلم زارا القبور وأمر بزيارتها وذهب الجوهري الى كراهة
ذلك نظوا لاهل الاحاديث المتقدمة ورواية أحمد عن عمرو بن حزم رأى النبي صلى الله عليه وسلم وانما نهي
على قبر فقال لا تؤذ صاحب القبر اسناده صحيح (مالك عن ابي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف)
الانصارى الاوسى المدنى ثمة روى له البخارى ومسلم والنسائى (ابن حزم) عنه (ابا امامة بن سهل بن
حنيف) حياى من حيث الرواية وأبو سهل بدرى شهير (ابن حزم) هذا الجواز لم يجلس آخر
الناس حتى يؤذوا بالصلاة عليها وقال الداودى يؤذن لهم بالا نصراف بعد الصلاة قاله الباجي
وقال ابن عبد البر رواه ابن المبارك عن ابي بكر شريح مالك بانظ خباينة عرف الناس حتى يؤذوا قال
واختلف في ذلك فروى عن عمرو بن ابي هريرة والسنن والنخعي انهم كانوا لا ينصرفون حتى يؤذن لهم
أو يستأذوا وكان ابن مسعود وزيد بن ثابت وجاعة من التابعين ينصرفون اذا ورويت بلاذن
وهو قول مالك والشافعى واكثر العلماء وهما الصواب لمحدث ومن قدح حتى تدفن قلبه قبر اطان قال
الباجي ولان اهل المجازاة لو شاؤا ان يسكوه لم يكن لهم ذلك ومن لم يكن له الامساك لم يعتبر اذنه والله
سبحانه وتعالى اعلم

(التمهي عن البكاء على الميت)

(مالك عن عبد الله بن عبد الله) بفتح العين فيه ما وهذا مما توافق فيه اسم الاب وابنه (ان جابر) ويسال

جابر (ابن عتيك) بفتح الهمزة وكسر الفوقية وسكون التحتية وكاف الانصاري المدني (عن عتيك بن الحارث) بن عتيك الانصاري المدني (وهو جند) الراوي عنه (عبد الله بن عبد الله بن جابر ابواقمانه اخبره ان جابر بن عتيك) بن قيس الانصاري صحابي جليل اختلف في شهوده بدر مات سنة احدى وستين وهو ابن احدى وتسعين (اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء عود عبد الله بن ثابت) بن قيس الانصاري الاوسي وبتال انه ظفري مات في العهد النبوي وقال الواقدي وابن الكلبي هو عبد الله بن عبد الله له ولاية حجة قال الكلبي دفنه صلى الله عليه وسلم في قبصه وعاش الاب الى خلافة عمر وكان جميعا شهدا احدا وكذا قال الطبري وابن السكن وآخرون وقال بعضهم انه اخو خزيم بن ثابت قاله في الاصابة (فوجدته قد غلب عليه) أي غلبه الالم حتى منعه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم (فصاح به) أي ناداه (فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي قال انا الله وانا اليه راجعون تصير النفس واشعارها ان الكل لله وراجع اليه (وقال غلبه عليك) قال الباجي يحتل انه اراد التصريح بمعنى استرجاعه وتأسفه (يا ابا الربيع) كنيته رضى الله عنه وفيه تذكيرة الرئيس لمن دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء الا من حرم التقوى (فصاح النسوة وبكين) وفيه باحة البكاء على المريض بالصياح وغيره عند حضور وفاته (فجعل جابر يستكهن) لانه سمع النبي عن البكاء ففهم له على عومه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن) يبيكن حتى يموت (فاذا وجب فلا تبكين باكية) أي لا ترفع صوتها بالبكاء اما مع العين وخن التلب فالسنة ثابتة با باحة ذلك في كل وقت وعليه جماعة العلماء يبيكن صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم وعلى ابنة زينب ابنته وقال هي رجة جعلها الله في قلوب عباده ومزجنازة يسكني علم افاتهرهن عمر فقال دعهن فان النفس مصابة والعين دامعة والعهد قريب قاله ابو عمر (قالوا يا رسول الله وما الوجوب) الذي اردت بقولك فاذا وجب (قال اذا مات) فلا تبكين باكية قال الباجي اشار به والله أعلم الي بكاء مخصوص وهو ما جرت به العادة من الصياح والادعاء بالويل والنبور وفي الحديث ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار الى اسانه (فقال ابنته والله ان كنت لا رجوان تكون شهيدا فانك كنت قد قضيت) أي اتممت (جهازك) بفتح الجيم وكسرها ما محتاج اليه في سفره للغزو والخطاب لا بها قال في الفتح الجهاز بفتح الجيم وتكسر ومنهم من انكره وهو ما محتاج اليه في السفر وقال في النور بكسر الجيم افصح من فتحها بل نحن من فتح والذي في الصحاح واما جهاز العروس والسفر فيفتح ويكسر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجره على قدر نيته) أي على مقدار العمل الذي نواه كمن نواه فالتية بمعنى المنوى ويحتمل ان له من الاجر بقدر ما يجب لنيته وهذا اظهر من جهة اللفظ والاوّل اظهر من جهة المعنى لان القصصان يخبران ما نواهما ليقته ولو لم يكن له من الاجر الا بقدر التية لما كان لابنته في ذلك راحة قاله الباجي وقال ابن عبد البر فيه ان المتجهز للغزو اذا حيل بينه وبينه يكتب له اجر الغزو على قدر نيته والا تبار بذلك متواترة صحاح منها قوله صلى الله عليه وسلم في تبرك ان بالمدينة قوما مسرتهم سيروا ولا انقمتم من فتنة ولا قطعتم واديا لا وهم معكم حبسهم العذرات هي وفي مسلم عن انس مرفوعا من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم تصبه أي اعطى ثوابها ولو لم يقتل وصرح منه ماخرجه المحاكم بلفظ من سال التمل في سبيل الله صادق مات اعطاه الله اجر شهيد وللنساء من حديث معاذ مثله وللرجال من حديث سهل بن حنيف مرفوعا من سال الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه (وما تعدون الشهادة قالوا التمل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابن ماجه من حديث أبي هريرة ومن وجه آخر من حديث جابر بن عتيك

نفسه ان شهدا امتي اذن لتليل (الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله) وتقدم في باب العفة والصبر
من حديث أبي هريرة الشاهد خمسة قتيل نسي بعض رواة ما بقي السبع قال المحافظ وهو بعيد لكن
يتبره ان مسلمان روى من حديث أبي هريرة شاعدا لمحدث جابر بن عتيك هذا وزاد فيه وتخص
بمن زيادته ومن مات في سبيل الله فهو شهيد والذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم اعلم بالاقل ثم علم
زيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد المحصر في شيء من ذلك وقد اجتمع لنا من الطرق المجيدة
اكثر من عشرين خصلة وتبلغ بطرق فيها ضعف ازيد من ذلك (المطعون) الميت بالطاعون (شهيد)
وفي الحديث ان فناء امتي باللعن والطاعون قالت عائشة اما اللعن فقد عرفناه فاما الطاعون قال غدة
مكفدة البعير تخرج في المراق والاباط (والفرق) بفتح الفين وكسر الراء الذي يموت غرة نافي الماء
(شهيد وصاحب ذات الجنب) مرض معروف ومؤورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للاضلاع ورنال
هو النوصة (شهيد والمغنون) قال ابن عبد البر قيل هو صاحب الاسهال وقبل المحسور وقال ابن الاثير هو
الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء ونحوه وفي كتاب المجنازة لابي بكر الرزوي عن شيخه شريح انه صاحب
القولنج (شهيد والحرق) بفتح فكسر الميت بحرق النار (شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة
تموت بجمع) بضم الجيم وتقع وتكسر وسكون الميم الميتة في النفاس وولدها في بطنها لم تلده وقد تم خلقه
وقيل هي التي تموت من الولادة سواء الت ولدها ام لا وقيل التي تموت عذرا والاول اشهرها كتركها قال
ابن عبد البر والمحافظ وزاد وقيل الميتة بمزدلفة وهو خطأ ظاهر انتهى وفي النهاية الجرح بالضم يعني
المجروح والميتي انها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من جل او بكارة (شهيد) قال النضر بن ميعيل
سمي بذلك لانه حي فكان ارواحهم شاهدة اى حاضرة وقال ابن الانباري لان الله وملائكته يشهدون
له بالجنة وقيل لشهوده عند خروج روحه ما اعتل به من الكرامة وقيل لانه يشهد له بالامان من النار
وقيل لان عليه شاعدا يكونه شهيدا وقيل لانه لا يشهد عند موته الاملائكة الرحمة وقيل لانه الذي
يشهد يوم القيامة بايلاغ الرسل وقيل لان الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة وقيل لان الانبياء تشهد
له بحسن الانباع لهم وقيل لان الله يشهد له بحسن نيته واخلاصه وقيل لانه يشاهد الملائكة عند
احتضاره وقيل لانه يشاهد الملائكة من دار الدنيا ودار الآخرة وقيل لان عليه علامة شاهدة اى
حاضرة بانه قد نجى وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره وبعضها قد ينازع فيه
وقد زاد على هذه الثمانية مسلم في حديث أبي هريرة الميت على فراشه في سبيل الله واجد من حديث
راشد بن حنيس والطبراني من حديث سلمان والسل وهو بكسر الميم والملة وشذ اللام وروى أصحاب السنن
وصححه الترمذي عن سعيد بن زيد مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والاهل مثل
ذلك والنسائي عن سويد بن مقرن مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد ولا في داود والطبراني والمحاكم
عن أبي مالك الاشعري مرفوعا من وقع فرسه او بعيره في سبيل الله اولدغته هامة او مات على اى
حنف شاء الله فهو شهيد ولا بن ماحه عن ابن عباس واليهيقي عن أبي هريرة والدارقطني وصححه عن
ابن عمر الصابوني في المائتين عن جابر كل مرفوعا موت القرب شهادة والطبراني من حديث ابن عباس
ان الماذيغ والشريق والذي يفتريه السبع والخنازير دابة شهيد وفي أبي داود من حديث أم
حرام المائدة في البحر الذي يصيبه التي له اجر شهيد وتقدم قريبا لحدوث في من طالب الشهادة بنية صادقة
انه يكتب شهيدا والطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح من تردى من رؤس الجبال شهيد وفي
البخاري من حديث عائشة ليس من احد يقع الطاعون فيكم في بلده صابرا محتسبا يعلم انه لا يصيبه
الا ما كتب الله له الا كان له مثل اجر شهيد فهذه سبع وعشرون خصلة زائدة على القتل في سبيل الله ذكر

الحافظ أن طرقها جيدة وأنه وردت خصال أخرى في احاديث لم أعرج عليها لضعفها انتهى وروى الديلمي
من حديث انس صاحب الحكي وابن منده من حديث علي الميت في السجود وقد جنس ظمنا والديلمي من
حديث ابن عباس الميت عشة والبزار من حديث أبي ذر وأبي هريرة الميت وهو مطالب للعلم قال الباجي
وتبعه ابن التين هذه ميتات فيها شدة الألم فتفضل الله تعالى على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن جعلها
تجيبا لذنوبهم وزيادة في أجورهم حتى يبلغهم بها مراتب الشهداء قال الحافظ والذي يظهر أن
الذكورين ليسوا في المرتبة سواء ويدل عليه ما روى احمد وابن حبان عن جابر والدارمي و احمد والطيحاوي
عن عبد الله بن حبشي وابن ماجه عن عمرو بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الجهاد افضل
قال من عقره جواده وأهريق دمه وروى الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة له بإسناد حسن عن
علي قال لكل مائة يموت بها المسلم فهو شهيد غير أن الشهادة متفاضلة وتفضل مما ذكر في هذه الاحاديث
أن الشهادة قسمان شهداء الدنيا والآخرة وهو من قتل في حرب الكفار مقبلا غير مدبر مخلصا وشهداء
الآخرة وهم من ذكر يعني أنهم يعطون من جنس أجر الشهداء ولا تجرى عليهم أحكامهم في الدنيا ولا يجد
والنساء عن القرباض واحمد عن قتبية بن عبد رفوعا يحتضن الشهداء والمتوفون على فراشهم في الذين
يتوفون زمن الطاعون فيقول انظروا إلى جراحهم فإن أشبهت جراح المتولين فانهم معهم فاذا جراحهم
قد أشبهت جراحهم وإذا انقر ذلك فاطلاق الشهيد على غير المقتول في سبيل الله مجاز فيحتج به من يجيز
استعمال اللفظ في حقه وبجازه والمناجيب بأنه من محرم الجوار قد يطلق الشهيد على من قتل
في حرب الكفار لا يمكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعنارض يمنعه كالانحراف وفساد النية انتهى وهذا
الحديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق مالك وصححه ابن حبان وقال النووي وهو صحيح باتفاق
وان لم يخرج الشبان (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن خرم الانصاري (عن أبيه
عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارية المدينة (انها أخبرته) أي أبا بكر (انها سمعت
عائشة أم المؤمنين تقول) (و قد ذكرها) من ابن عباس كافي الصحيح (أن عبد الله بن عمرو يقول) عن
النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر (أن الميت يعذب ببكاء
الحى) الظاهر أنه مقابل الميت ويحمل القبيلة واللام بدل من الضمير أي حيه أي قبيلته فيوافق رواية
ابن أبي مليكة ببكاء أهله وفي رواية تسلم من يبكي عليه يعذب ولفظه أعم وفيه أنه ليس خاصا بالكافر
(فتيات عائشة يغفروا لله لاني عبد لرجم) كنية ابن عمر وهذا من الآداب الحسنة قدّمته تمهيدا
ودفعنا لما يوحش من نسبته إلى النسيان والمخطأ (أما أنه لم يكذب) أي لم يتعمده حاشاه من ذلك والا
فالكذب عند أهل السنة الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عدا أو نسيانا ولكن الأثم يحتص بالصامد
(ولكنه نسي أو خطأ) في الفهم فيحدث بما ظنّه صوابا (انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية
يبكي عليها أهلها فتسال انكم لتبكون عليها وانها لتعذب في قبرها) بعذاب الكفر لا بسبب البكاء
ولم يغفر ابن عمر رواية ذلك بل رواه ابو وهيب بن سنان كافي الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة
عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس لما أصيب
عمر دخل مصيب يبكي يقول وأخاه وأصحابه فقال عمر يا مصيب أتبكي على وقد قال صلى الله عليه
وسلم ان الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت يرحم
الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه لكن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله وقالت حسبكم القرآن ولا ترزوا رزوز
أخرى قال ابن عباس والله هو واضعك وأبكي قال ابن أبي مليكة والله ما قال ابن عمر شيئا وفي الصحيحين

أيضا عن أبي موسى المصيب عن رجل مريب يبكي ويقول يا أخاه قتال عرما علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء الحي وفيه دلالة ان مصيبا سمعه من المصطفى أيضا وكان فيه نسبة حتى ذكره به عرقال القرطبي ليس سكوت ابن عمر لشك طرأ له بعدما صرح برفع الحديث ولكن احتمل عنده قوله للتأويل ولم يتعين له محمل يحمله عليه حينئذ او كان المجلس لا يتبل المداواة ولم تتبين الحاجة اليها حينئذ ومحتمل كما اشار اليه الكرماني ان ابن عمر فهم من استشهاده ابن عباس بالآية قبول روايته لانها يمكن ان يتسك بها في ان الله له ان يعذب بلا ذنب ويكون بكاء الحي علامة على ذلك وقال الخطابي الرواية اذا ثبتت لم يكن الى دفعها سبيل فالظن وقدر وادعروا عنه روايته وليس فيما حكى عائشة ما يدفع روايته مما فاجبه خبران معا صحيحان ولا منافاة بينهما اقامت انما يعذب اذا وصى بذلك في حياته وكان ذلك مشهورا في العرب موجودا في اشعارهم كقول طرفة

اذ مات فانعني بما اتانا امله * وشقي على الحبيب بالمنة بعد

وعلى هذا حمل المجوز حديث عمر وابنه وقال النووي انه الصحيح واجمعوا على ان المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت وبساحة لا بمجرد دفع الدين انتهى واعتراض بأثر التعذيب بسبب الوصية بمجرد دفعه ورواها الحديث ذال على انه انما يقع عند امتثالها واجيب بأنه لا حصر في السياق فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذ لم يتأملوا وحمل أيضا على من كانت عادته النوح والبكاء فبقي امله على عادته وجل أيضا على من اهل نهي امله عن ذلك قال ابن المراه اذ اعلم المرء ما جاء في النهي عن النوح وعرف من شأن امله فعلمه ولم يعلمه بمجرد نهيهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك فبفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد دو أن معنى الحديث انه يعذب بتغير ما يكرهه به اذ لان الافعال التي يدورون بها عليه غالباً من الامور المنهية فهم بمدحونه بها وهو يعذب بصنع معين ما مدحوه به وقيل معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما ينذبه امله به كما رواه أحمد عن أبي موسى مرفوعا الميت يعذب ببكاء الحي اذا قالت الملائكة واعضداه وانما رواه وكاساه جسد الميت وقيل له انت عضد هانت ناصر هانت كاسها ورواه الترمذي وابن ماجه بنحوه وفي البخاري عن الثمان بن بشير قال اغني على ابن رواحة فبعلت اخته تبكي وتقول واجبله واكداوا كذا فتقال حين اذ اقل ما قلت شيئا الا قيل لي انت كذلك وقيل معنى التعذيب تألم الميت بما يتبع من امله من الناحية وغيرها واختاره ابن جرير برجح ابن المراه وعياض وتبعه جماعة واستشهدوا به بحديث قيلة بنت مخزومة قلت يا رسول الله قد ولدته فتقاتل معك ثم اصابته الحي فهايت وترك على البكاء فقال صلى الله عليه وسلم انقلب احدكم ان يصاحب صويحبه في الدنيا معروفا فاذا مات استرجع فوالذي نفس محمد بيده ان احدكم ليبي فيستعير اليه صويحبه فيا عباد الله لا تعذبوا موتا كم الحديث اخرج ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم قال ابن المراه هذا نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا في ان المراد صويحبه الميت بل يحتمل انه صاحبه الحي وان الميت يعذب حينئذ ببكاء الجماعة عليه وقيل غير ذلك قال الحافظ ويحتمل الجمع بتزويل هذه التوجيهات على اختلاف الاشخاص فمن كانت طريقته النوح فبقي امله عليها أو بالغ فأصاهم بذلك عذب بصنعه ومن كان ظالما فبذلك الجائرة عذب بما نذبه به ومن علم من امله الناحية واهمل نهيهم عنها راضيا بذلك التحتمل بالاول وان كان غير راض عذب بالنوح لانه اهل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهاهم ثم خالته وقد اذبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصية ربه وهذا الحديث اخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك لكن اختصره فقال سمعت عائشة تقول انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخوه ومسلم عن قتيبة بن سعيد عن مالك بن نامة

(الحسبة في المصيبة)

الحسبة الصبر والتسليم قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سعد بن المسيب) ابن حزن (عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد) ذكرنا في (من المسلمين) نخرج الكافر قال الحافظ لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أول أو في الكفر ثم أسلم فيه نظر ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال قلت يا رسول الله مات لي ولدان فتال من مات له ولدان في الاسلام ادخله الله الجنة وحديث عمرو بن عبسة مرفوعا من مات له ثلاثة اولاد في الاسلام قبل ان يبلغوا دخله الله الجنة رواهما احمد (ثلاثة من الولد) يقتحين وهو يشمل الذكور والانثى الصلبة على الطاهر لرواية النسائي من حديث انس ثلاثة من صلبه وكذا في حديث عبسة بن عامر وفي دخول اولاد الاولاد بحث ويظهر ان الاولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسايط بينهم وبين الاب والتقييد بقوله من صلبه يدل على اخراج ولد البنات وزاد في الصحيح من حديث انس لم يبلغوا الخث وصكذ الابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة وعلمته البخاري وهو بكسر الهمزة وسكون النون ومثلثة على المحفوظ أي الحلم وخص الصغير بذلك لان الشقة عليهم أعظم والحب لهم أشد والرحمة أوفر فمن بلغ الخث لا يحصل إفاقه هذا الثواب المذكور وان كان له اجر وهذا صرح كثير وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العوق المتضمن لعدم الرحمة بخلاف الصغير فلا يتصور منه لعدم خطابه وقال الزين بن المنير بل يدخل الكبير بطريق القهوي لانه اذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحقوق ودية وى الاول قوله في بقية حديث انس بفضل رحمته اياهم لان الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الاثم منهم وهل يلحق بالصغار من بلغ مجنوناً مثلاً وبقي كذلك حتى مات فيه نظر لان كونهم لا اثم عليهم يقتضي الاتحاق وكون الامتحان بهم يخف عنهم يقتضي عدمه ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه والتماس بقية ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه به ولا سيما من كان ضيق الحال لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نبط به المحكم وان تخلف في بعض الافراد (فتمسه النار) بالنصب جواباً للنسفي (الاقحلية) بفتح القوية وكسر الحاء وشدة اللام أي ما ينقلب به (القسيم) وهو البين أي قوله تعالى وان منكم الا وادها عند الجمهور وقيل معناه تليل امر ورودها وهذا اللفظ يستعمل يقال ما ضربته الا تخليلاً لانه لم يبلغ في الضرب أي قد راى صيبه منه مكروه وقيل الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار كثيراً ولا قليلاً ولا تخليلاً القسم وقد جوز الفراء والاحفش مجيء الابعثي الواو وجعلها منه لا يخاف لدى المدرسون الامن ظلم قال الخطابي معني الحديث لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها بجناراً ولا يكون ذلك الجواز الا قدر ما يحل به الرجل يمينه ويدل عليه ما لعبد الرزاق عن معمر بن الزهري في آخر هذا الحديث يعني الورد وسعيد بن منصور عن ربيعة بن صالح عن الزهري قبل وما تخلة التسم قال قوله وان منكم الا وادها وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وروى الطبراني نحوه عن عبد الرحمن بن بشير الانصاري مرفوعاً من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الخث لم ير النار الا عابراً يسيل يعني الجواز على الصراط واختلف في موضع التسم من الآية فتمل مقدروا والله وان منكم وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله فوربك لتحشرنهم أي وربك ان منكم وقيل مستفاد من قوله حتماً تضي أي قسماً واجابوه فسر ابن مسعود الآية ومحاهد وقادة أخرجه الطبراني وغيره وقال الطبراني يحتمل ان المراد بالتسم ما دل على الطمع والبأس من السياق فان قوله كان على ربك تذييل وتبرير لقوله وان منكم فهو بمنزلة التسم اوبالغ للحي لا استثناء بالنسبي والاثبات وروى احمد والنسائي

والحكما عن جابر مرفوعا الورود الدخول لا يبقى برولا فاجر الا دخلها فتسكون على المؤمنين بردا وسلاما
وروى الترمذي عن ابن مسعود موقوفا مرفوعا رديها او يلجونها ثم يصدرون عنها بأعمالهم وقيل
الورود المروء عليهم ارواه الطبري وغيره عن أبي هريرة وابن مسعود وقادة وكتب الاحبار وزاد سيور ذلك
على متنها ثم ينادي مناد أمسي أصحابك ودعي أصحابي فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم وهذا التولان
اصح ما ورد ولا تنافي بينهما لان من عبر بالدخول تجوز به عن المرور لان المار عليه افوق الصراط في معنى
من دخلها لكن تختلف أحوالهم بان تلتاف أعمالهم فاعلاهم من يمر كلج البرق كما فصل في حديث
الشفاعة ويؤيد صحة هذا التأويل ما في مسلم ان حفصة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال لا يدخلها
أحد شمره الحمد بنية ليس الله يتول وان منكم الا واردها فقال ليس الله يتول ثم تنجي الذين اتوا
الآية وفي هذا ضعف القول ان الورود مختص بالكفار والقول بأن مناته الدنو منها والتول بأنه
الاشراف عليها وقيل معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من المحي على ان هذا الاخير ليس بعيد
ولا ينافيه بقية الأحاديث انتهى ملخصا والحديث أخرجه البخاري في الايمان والنذور عن اسماعيل
ومسلم في البر عن يحيى كلاهما عن مالك بن عتبة بن عينة ومعه عن مسلم قائلا الأأن في حديث
سفيان فيع النصارى لا تحلة القسم (مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) الانصاري (عن أبيه عن أبي
النضر السلمي) كذا رواه يحيى والاكثر غير مسمى وقال ابن بكير والقعني عن أبي النضر بإداة الكنية
ولبعضهم عبد الله بن النضر ولبعضهم محمد بن النضر ولا يصح وابن النضر هذا مجهول في العناية والتابعين
لا يعرف الأبهذا المخبر ولا اعلم في الموطأ رجلا مجهولا غيره وقال بعض المتأخرين انه انس بن مالك بن
النضر نسب الى جدته تارة وكنت تارة بابي النضر وهذا جهل لان انس بخاري ليس بسلي من بني سلمة
وكنته أبو حمزة بإجماع قاله في التمهيد زاد الداني وانس وان كان له ولدا اسمه النضر فلم يكن به وجه معنى
الحديث عن انس عند النساء فظن بعض الناس انه المعنى هنا وليس كذلك وذكر كلام التمهيد وقال
في الاستيعاب مجهول لا يعرف ولا يعرف له غير هذا الحديث وقد ذكره في العناية ومنهم من يقول عبد
الله ومنهم من يقول محمد ومنهم من يقول ابو النضر كل ذلك قاله أصحاب مالك فأما ابن وهب فجعل الحديث
لاي ب بكر بن محمد عن عبد الله بن عامر الاسلمي زاد الداني ان فرد ابن وهب بهذا قال في الاصابة وبعبده
من العناية رواية ابن وهب فان عبد الله الاسلمي من اتباع التابعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد) قال في الاستذكار ساق مالك هذا الحديث لقوله
(فحتسبهم) فجعله تفسير الحديث قبله وهكذا شأنه في كثير من الموطأ انتهى أي يصير راضيا بقضاء الله
راجيا فضله فمن لم يحسب لم يدخل في العود بل من تسخط ولم يرص بقدر الله فهو اقرب الى الإثم قاله
الباي (الا كانوا الجنة) بضم الحيم وشدا نون أي وقاية (من النار) ولمسلم من طريق أبي صالح عن
أبي هريرة مرفوعا لا يموت لاحدا كن ثلاثة من الولد فحتسبهم الا دخل الجنة ولا جد الطبراني عن
عقبة من اعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وحببت له الجنة قال الحافظ وقد عرف من القواعد
الشريعة ان الثواب انما يرتب على النية فلا بد من قيد الاحساب والاحاديث المطابقة مجعولة على المقيدة
لكن أشار لا سماعي الى اعتراض لفظي بأنه يتال في البالغ احتسب وفي الصغير افترط انتهى وبه قال
كثير من اهل اللغة لكن لا يلزم من كون ذلك هو الاصل ان لا يستعمل هذا في موضع هذا بل ذكر ابن
دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجر عند الله وهذا العم من أن يكون لكبير أو صغير وثبت ذلك في
الاحاديث المذكورة وهي حجة في صحة هذا الاستعمال فتالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

هي أم سليم الانصارية والمدة أنس بن مالك كل الطبراني بإسناد جيد عنها وكذا سألت أم مبشر الانصارية
عن ذلك وأم أيمن رواهما الطبراني أيضا ولترمذي عن ابن عباس أن عائشة سألت ذلك وحكى ابن
شكوال أن أم هانئ سألت عن ذلك فيحتمل أن كلامهم سأل عن ذلك في الجحس وأما تعدد القصة
فبعد لانه لما سئل عن الاثنين بعد الثلاث وأجاب بأنهما كذلك بعد الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك نعم
في حديث جابر انه من سأل عن ذلك وكذا عمر عندهما كم وصحبه وكذا أبو ذر وهذا لا يعد تعدده
لان علم النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال (يا رسول الله أو اثنين) قال عياض فيه ان مفهوم العدد
ليس بحجة لان الصحابة من أهل اللسان ولم يتبهر اذ لو اعتبر به لانتفى الحكم عندهما عدا الثلاثة لكنها
جوزت ذلك فسألت كذا قال وتبعه ابن التين والظاهر انها اعتبرت مفهوم العدد اذ لو لم تعتبر لم تسأل
والتحقيق ان دلالة ليست نصابا محتملة ولذا سألت (قال أو اثنين) الظاهر انه يوحى الى في الحال
وبه جزم ابن بطل وغيره ولا بعد في نزول الوحي في اسرع من طرفه عين ويحتمل انه كان عالما بذلك لكنه
اشفق عليهم ان يتكوا لان موت الاثنين غالبا اكثر من موت الثلاثة كفي حديث معاذ وغيره في الشهادة
بالتوحيد ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بدم الجواب والمحدث ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة
والاثنين ويتناول الاربعة خافوقها من باب اولي ولذا لم تسأل عما زاد على الثلاثة لانه من المعلوم
عندهم ان المصيبة اذا كثرت كان الاجرا عظم وقول القرطبي خصت الثلاثة بالذكرا لانها اول مراتب
الكثرة فتعظم المصيبة بكثرة الاجر واما ان زاد عليها فقد يخف امر المصيبة لكونها تصير كالعادة كما قيل
روعت بالبين حتى ما اراخ له * جود شديد فان مات له اربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لانهم ان ماتوا
دفعه واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ولا خفاء ان المصيبة بذلك اشد وان ماتوا واحدا بعد واحد فان
الاجر يحصل له عند موت الثالث بنص الصادق فيلزم على كلام القرطبي ان مات له اربعة ارتفع له ذلك
الاجر مع تحدد المصيبة وكفي بهذا فسادا ولا بن حبان فقالت المرأة يا ليتني قلت واحدا ولا بن أبي شيبة من
حديث أبي سعيد وأبي هريرة ثم نسأله عن الواحد ولا جعدن محمود بن ليند عن جابر مرفوعا من مات
له ثلاثة من الولد فاحتسبهم دخل الجنة قلنا واثنان قال واثنان قال محمود تجابر أراكم لو قلتم واحدا
لقال واحدا وانا اظن ذلك وهذه الاحاديث الثلاثة أصح من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن
ثلاثة نصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة فتسأل أم أيمن أو اثنين قال أو اثنين فقالت واحدا
فسكت ثم قال وواحد أخرجه الطبراني وحديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا
المحنت كانوا له حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال ابي بن كعب قدمت واحدا
قال وواحد رواه الترمذي وقال غريب وعنده عن ابن عباس من كان له فرطان من امتي ادخله الله
الجنة قتالت عائشة ومن له فرط قال ومن له فرط وليس في شيء من طرق هذه الثلاثة ما يصلح للاحتجاج
به اكن روى البخاري عن أبي هريرة رفعه يقول الله عز وجل ما لعبد المؤمن عندي جزاء اذا قبضت
صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة وهذا يدخل فيه الواحد خافوقه وهو أصح ما ورد في ذلك
انتهى ملخصا من فتح الباري وتعميمه في صلاحية شيء من الثلاثة فيه شيء فقد قال الترمذي حديث
ابن عباس حسن غريب (مالك انه بلغه) قال ابن عبد البر كذا العامة رواية الموطأ ورواه عن مالك
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (عن أبي الحباب) نضم المهمة وهو حديث بن عمر (سعد بن يسار
عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده) ذكر أو اثنين
(وحاقته) بفتح المهمة والميم المشددة فقوة أي قرابته وخاصته ومن يحزنه ذهابه وموته جمع جيم
(حتى يلقي الله وليست له خطيئة) قال الباجي أي يحط عنه خطايا به ذلك أو يحصل له من الابواب ما يزن

جميع ذنوبه فهو بمنزلة من لا ذنب له وهذا المصير واحتسب كما قال ابن عبد البر في معناه احاد
كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال البساييا مأوئ من والمؤمن في نفسه وماله وولده حتى يلقى الله
وليست عليه خطيئة وقال صلى الله عليه وسلم من برد الله به خير اصب منه

(جامع الحسبة في المصيبة)

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق قال ابن عبد البر وزادت طائفة عن أبيه وقد روى
مسند من حديث سهل بن سعد وعائشة والسورين مخزومة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن
بعض البلاء من التفرقة وفي الحمل على الصبر والتسلي قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم
مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون) (المسلمين في مصائبهم المصيبة في) لان كل مصاب به دونها اذ كل
مصاب به عنه عوض ولا عوض عنه صلى الله عليه وسلم وأي مصيبة أعظم من مصيبة من يموتها انقطع
خير السماء ومن هورجة للمؤمن ونهج للدين وقالت طائفة من الصحابة ما نقضنا ايدينا من تراب قبره
صلى الله عليه وسلم حتى انكروا قلوبنا ولا بي العنايه

لكل اخي شكل عزاء واسوة * اذا كان من أهل التقى في محمد

وقال غيره اصبر لكل مصيبة وتجلد * واعلم بان المرء غير مخلد

واذا ذكرت مصيبة تسلوبها * فاذا ذكر مصابك بالنبي محمد

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ البدني العروف بربيعة الراي ثمة فقيه مشهور مات سنة
اثنين وثلاثين ومائة على الصحيح وقيل سنة ثلاث وقال الباجي سنة اثنين وأربعين (عن أم سلمة)
خديجة بنت أبي أمية (روح النبي صلى الله عليه وسلم) تزوجها سنة أربع وقيل ثلاث ومات سنة اثنين
وسنتين وقيل سنة احدى وقيل قبل ذلك والاول اصح ولم يذكره اربعة ولذا قال أبو عمر هذا حديث
يتصل من وجوه شتى الا ان بعضهم يجعله لام صلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم يجعله لام صلة
عن أبي سلمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اصابته) وفي رواية لمسلم ما من مسلم تصيبه
(مصيبة) أي مصيبة كانت لقوله صلى الله عليه وسلم كل شيء ساء المؤمن فهو مصيبة رواه ابن السني قال
الباجي هذا اللفظ موضوع في أصل كلام الرب لكل من ناله شر او خير ولكن يختص في عرف
الاستعمال بالاريا والمكاره (فقال كما أمره الله) بالثناء والتبشير لقائله وذلك يقتضي ذنبه والمندوب
مأموره على المختار في الاصول (ان الله) ملكا وعيدا يفعل بنا ما يشاء (وانا اليه راجعون)
في الاشارة فيجازينا وفي مراسيل أبي داود ان مصباح النبي صلى الله عليه وسلم طفي فاسترجع فقالت
عائشة انما هذا مصباح فقال كل ما ساء المؤمن فهو مصيبة وقال الباجي لم يرد لفظ الامر بهذا القول
في القرآن بل يشير من قاله والثناء عليه فيحتمل ان يشير الى غير القرآن فهو خبر عن الباكر بذلك ولذا
وصله بتولاه (اللهم اجزني) بقصر الهمة وضم الحجم وسكون الراء قال عياض يقال اجز بالقصر والمدة
والاكثرانه متصور لا يمدى اعطى اجزي وجزاء صبري وهبي (في مصيبي وأعقني) بسكون العين
وكسر التانيق بمعنى رواية لمسلم واختلف في بقطع الهمة وكسر اللام (خير امنها الا فعل الله ذلك به) ولمسلم
الاختلف الله له خير امنها وله ايضا الاجرة الله في معنيته واختلف له خير امنها قال أبو عمر فينفي لكل
من اصاب بمصيبة ان يفرغ الى ذلك تأسياب كتاب الله وسنة رسوله قال ابن جرير ما يمنع ان يستوجب
على الله ثلاث خصال كل خصال منها خير من الدنيا وما فيها صلوات الله ورحمته والهدى انتهى ولطابق ابن
واين مردويه عن ابن عباس رفعه اعطيت امتي شيئا لم يعطه احد من الامم ان يقولوا عند المصيبة ان الله
وانا اليه راجعون ولا بن جرير واليهي عن سعيد بن جبير لقد اعطيت هذه الامة عند المصيبة ما لم يعط

الانبياء مثله ان الله وانا اليه راجعون ولواعطيه الانبياء لا عطيه يعقوب اذ قال يا اسفا على يوسف وظاهر
 الاحاديث ان المأمور به قول ذلك مرة واحدة فورا وذلك في الموت عند الصدمة الاولى وخبر اذ ذكرها
 ولو بعد اربعين عاما فاسترجع كان له اجرها يوم وقوعها زيادة فضل لا ياتي في الاستحباب بقور وقوع الصيبة
 (قالت ام سلمة فلما توفي ابو سلمة) عبدالله بن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الترسى
 المخزومى اخو النبي صلى الله عليه وسلم من رضاع ثوبية وابن عمته برة بنت عبد المطلب كان من السابقين
 شهد بدر ومات في جادى الاخرة سنة اربع بعد احد وفي مسلم عن ام سلمة دخل صلى الله عليه وسلم على
 ابي سلمة وقد شق بصره فاغضه وقال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ففزع ناس من اهله فقال لا ندعوا على
 انفسكم بالبخير فان الملائكة يومنون على ما ترون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين
 واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونزوله فيه (قلت ذلك)
 المذكور من الاسترجاع وما بعده (ثم قلت ومن خير من ابي سلمة) اى قالته في نفسها ولم تحرك به لسانها
 ولا انكرت انه صلى الله عليه وسلم قال حقا ولكن هوشى بخطر بالابل وليس احد معصوما منه ولو قال
 ذلك قائل لمنع العوض كما يمنع الذي يجعل بدعاؤه الاجابة قاله ابو عبد الملك وفي مسلم فلما مات قلت اى
 المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اتى قلته فاخلف الله لى رسوله
 قال ابو عبد الله الا بى المعنى بالنسبة اليها فلا يكون خيرا من ابي بكر وعمر لان الاخيرى ذاته قد لا يكون
 خيرا لها ويحصل ان تعنى انه خير مطلة اذ لا جماع على فضل ابي بكر انما هو فوين تأخرت وفاته عن النبي
 صلى الله عليه وسلم امام من مات في زمنه ففيه خلاف انتهى والاول اولى بالخلاف شاذ لا يعتد به
 (فأعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فترجىها) وفي مسلم من طريق شقيق عن ام سلمة فلما مات ائدت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان اباسلمة قد مات قال قولى اللهم اغفر لى وله وأعقبني منه عقبى حسنة
 فقلت فأعقبني الله من هو خير منه محمد صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد)
 ابن الصديق (انه قال هل كنت امرأة لى فأتأتى محمد بن كعب القرظى) بضم التاء المدنى ولد سنة اربعين
 على الصحيح ووهب من قال في العهد النبوى فقد قال البخارى ان اباه كان ممن لم ينبت من بنى قريظة
 مات سنة عشرين ومائة وقيل قبلها (يعزى بى بها فقال انه كان فى بنى اسرائيل رجل فقعه عالم عابد مجتهد)
 فى العبادة وما قبلها (وكانت له امرأة وكان بها هجما) مستحسنا لها راضيا بها (لها) وفى نسخة ولها
 بالواو (محبها كانت فوجد) حزن (عليها وجدا) حزن (شديدا ولقى عليها اسفا) تلهفا وحزنا (حتى)
 تخلفا في بيت وخلق) بالتشديد للسابعة فقل (على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه احد)
 لما غلبه من شدة الحزن (وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لى اليه حاجة استفتيه) اطلب قياه
 (فيها ليس يجزى) بضم اوله من اجر ابعنى اغنى اى يغنينى ويقم اوله من جزى تلهما لا يخفى لغتين
 بمعنى واحد فقال الثلاثى لاهمزلنة الحجاز والراعى المهموز لفتحهم (فيها الا مشافهته) خطابه بالشفاه
 بلا واسطة (فذهب الناس وزمت بابه وقالت مالى منه بد) اى محبته (فقال له قائل ان هاهنا
 امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان) نافية اى ما (اردت الا مشافهته وقد ذهب الناس وهى لا تفارق
 الباب قال انذروا لها فدخلت عليه فقالت انى حشمتك استفتيك فى امر قال وما هو قالت انى استعرت من
 جارة لى حليا) بفتح فسكون مفرد حلى بضمين (فكنت البسه) بفتح الباء (واعيه زمانا ثم انهم ارسلوا
 الى فيه انا وديه الهم فقال نعم والله) يازمك تأديته واقسم تا كيد الفتوى (قالت انه قدمك عندى
 زمانا ال ذلك) بكسر لكوف (احقر لك اياه الهم حين عاروكه زمانا فقالت اى) بفتح فسكون
 نداء لا تريب (يرحمك الله اتماسف على ما عاركه) ولا بن وضاح عارك (الله ثم اخذته منك وهو حق

به منك) ذال لبيد

وما المال والاهلون الا ودائع * ولا بد يؤمان ترد الودائع

فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقولها) ففقه وعظ العالم وان كان الواعظ دونه في العلم فقد مضى الغاضل
ويوفق المضول قاله الباسي وفي الاستدكار هذا خبر حسن عجيب في التعازي وليس في كل الموطآت وما
ذكرته من العارية للعلی علی جهة ضرب المثل لا يدخل في مذهب الكذب بل ذلك من الامر المجرى عليه
صاحبه وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس بالكاذب من قال خيرا او قبيحا او اصاب بين اثنين انتهى
وقد ضرب المثل بالعارية أم سليم لزوجها أني طلمحة وعلم بذلك المصطفى فأقره وذلك الامارات ابنه منها
ابو بصير ونسخته في جانب البيت ولم يكن فيه أبو طلمحة فلما جاءه قال كيف الغلام قالت هدأت نفسه وارجو
أنه استراح وقررت له المشاة عشي ثم تطبت وتعرضت له حتى واقفها فلما اراد أن يخرج قالت يا أبا طلمحة
أرأيت لو أن قوما عاروا اهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن ينعوهم قال لا قالت فاحسب ابنك
فغضب وقال تركبني حتى تظنت ثم اخبرني يا بني وفي رواية قتال أبو طلمحة ليس لهم ذلك ان العارية
مؤداة الى اهلها فالت ان الله عاروا غلاما ثم اخذه منها فاسترجع ثم صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم
ثم اخبره بما كان منها فقال لعل الله ان يبارك لك في ليلتك وفي رواية اللهم بارك لهما في عاتق بعد الله
ابن أبي طلمحة قال بعض الانصار فرأيت له تسعة اولاد بقران التاء على السين كما هم قد قرؤوا القرآن
كذلك مبسوطا في مسلم والبخاري وغيرهما وقد عد علماء الانساب من اسماء اولاد عبد الله بن قرة القرآن
وجعل العلم اسما على واسماعيل ويعقوب وعمر وعمر وحمزة وعبد الله وزيد والقاسم تسعة

(ما جاء في الاختفاء)*

ولابن وضاح المحتفي (وهو النباش مالك عن ابي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور بهذه الكنية
وهي لقب لانه كان له عشرة اولاد رجال وكنيته في الاصل ابو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن
عبد الله بن حارث بن النعمان الانصاري من الثقات خرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (عن أمه)
عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول ارسله الموطأ قال ابن عبد البر واسنده يحيى بن صالح وعبد الله بن
عبد الوهاب كلاهما عن مالك عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة (لن رسول الله صلى الله عليه وسلم)
قال الباسي الذين لغة الابعاد وهو مستعمل في الابعاد من الخبر (المحتفي والمختفي) بالخاء المعجمة فيهما
اسم فاعل قال ابن عبد البر نعت الشيء اذا أظهرته واخفيه سترته وقرئ ان الساعة آتية أكاد أخفيها
بفتح الهمزة وضمها وقيل خفيت بمعنى سترت واظهرت (بمعنى نباش القبور) تفسير لما لا ولا اعلم احدا
يخالفه في ذلك وفيه تحريم النباش كما ان شارب المحرمات وبائعهما وكل الربا وموكله وقال بعضهم يروى
المحتفي بخاء معجمة وحاء مهملة والاختفاء بالمهملة اقتلاع الشيء وكل من يطلع شيئا فيه ويحتف والذى
عليه الناس بالخاء المعجمة انتهى (مالك انه بلغه) قال ابو عمر كذا لا كثير الرواة وبلغه فهم مالك عن
أبي الرجال عن عائشة موقوفا ولا اعلم احدا رفعه عن مالك (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي يعني في الاثم) للاتفاق على حرمة فعل ذلك به
في الحياة والموت لافي التعاص والدية فرعون عن كسر عظم الميت اجماعا وهذا جاءه فروعا أخرجه
احمد وابوداود وابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت ككسر عظم الحي
حسنه ابن القطان وقال ابن دقيق العيد انه على شرط مسلم ورواه التضاعى من وجه آخر عنها وزاد
في الاثم واخرجه ابن ماجه ايضا من حديث ام سلمة

(جامع الجنازة)*

(مالك عن هشام بن عروة عن عباد) بشا الموحدة (أن عبد الله بن الزبير) بن العوام كان قاضي مكة
 زمن أبيه وخليفته إذا حج (أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قبل أن يموت وهو مستند إلى صدرها وأصغت) بأسكان الصلاة المهمة وفتح العين المجمة
 أي أمات سمعها (اليه يقول) وفي رواية قتيبة وهو يقول (اللهم اغفر لي وارحمني) فيه نذب الدعا بهما
 ولا سيما عند الموت وإذا جاء بذلك المصطفى فأن غيره منه والدعاء مع العادة بما فيه من الانخلاص
 والخضوع والضرعة والرجاء وذلك صريح الايمان (والأختنى) بهمزة قطع (بالرفيق الأعلى) وفي البخاري
 من رواية ذكر أن عن عائشة فجعل يقول في الرفيق الأعلى حتى قبض ومالت يده ولا جسد من رواية
 المطلب عن عائشة فقال مع الرفيق الأعلى مع الذين انعم الله عليهم من النبيين إلى قوله رفيقا ومعني
 كونهم رفيقا تعاونهم على الطاعة وارتفاق بعضهم ببعض وأفرده إشارة إلى أن أهل الجنة يدخلون
 على قلب رجل واحد قاله السهيلي فالمراد بالرفيق هؤلاء المذكورون في الآية تال المحافظ وهو المعتقد
 وعليه الأكثر وفي حديث أبي موسى عند النسائي وصححه ابن حبان فقال اللهم الرفيق الأعلى الأسعد مع
 جبريل وميكائيل وإسرافيل وظاهره أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين
 وهذه الأحاديث ترتزع من أن الرفيق تعبير من الراوي والصواب الرقيع بالتأني والعين المؤملة وهو
 من أسماء السهام وقيل ابن عبد البر هو الأعلى الجنة والبحوري الجنة ويؤيده ما عند ابن اسحاق الرفيق
 الأعلى الجنة وقيل الرفيق الأعلى الله عز وجل لأنه من أسمائه ففي مسلم وأبي داود مروعا أن الله رفيق
 يحب الرفيق وهو صفة ذات كالحليم أوصفة فعل وغلط الأزهرى هذا القول ولا وجه له لأن تأويله
 على ما يليق بالله سائغ قال السهيلي المحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة نعمتها التوحيد
 والذكر بالطلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذك باللسان لأن بعض الناس
 قديمه من اللطيف مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامرا بالذك قال وفي بعض كتب الواقدي أول ما تكلم به
 صلى الله عليه وسلم وهو مسترضع عند حليمة الله ككبر وأخر ما تكلم به ما في حديث عائشة يعني
 في الصحيحين قالت عائشة فكانت آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم قوله اللهم الرفيق الأعلى
 وروى الحسك عن انس آخر ما تكلم به جلال ربي الرفيع قد بلغت ثم قضى وجع بأن هذا آخر على
 الإطلاق بعدما كرر اللهم الرفيق الأعلى قبل جلال أي اختار جلال ربي الرفيع قد بلغت ما وجى إلى
 وحديث الباب رواه مسلم في المناقب حديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك به وتابعه أبو أسامة وعبد الله
 ابن عمرو وعبد بن سليمان كلهم عن هشام به في مسلم أيضا وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك بلغه
 أن عائشة) أخرجه البخاري ومسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة (قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي) أراد ما شمل الرسول (يموت حتى يخير) بضم أوله مني
 للقول بين الدنيا والآخرة (قالت فسميته يقول) في مرضه الذي مات فيه وأخذته بحمة شديدة كفي
 رواية سعد (اللهم الرفيق الأعلى فعرفت أنه ذاهب) وفي الصحيحين من طريق الزهري عن عروة عنها
 كان صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول أنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده ثم يخير فلما حضره
 التبعث غشي عليه فلما اتفق شخص بصره فحسب سقف البيت فقال اللهم في الرفيق الأعلى فقلت اذن
 لا يجترأنا وعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح وفي معاري أبي الأسود عن عروة أن جبريل
 نزل عليه في تلك المسألة فخيرته وعند أحمد عن أبي مويبة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
 أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والمخلد ثم الجنة فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي والجنة فاخترت لقاء ربي
 والجنة ولعبد الزقاق من مرسل طاوس رفعه خيرت بين أن أبقى حتى أرى ما يقع على أمتي وبين التبجيل

فاخترت التحمل (مالك عن نافع ان عداقه بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
احدكم ذامات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) اى فيه ما قال الباسجى العرض لا يكون الاعلى حتى
يعلم ما يعرض عليه ودية ما يختاطب به قال ويحمل غداة واحدة وعشية واحدة ويحمل كل غداة وكل
عشى وقال ابن التين يحمل غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيهما ويكون معنى حتى يبعثك
اى لا تصل اليه الى يوم البعث ويحمل كل غداة وعشى وهو محمول على انه يحيا منه جزء امدرك ذلك
فغير منع ان تعداد الحياة الى جزء من الميت أو اجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه قال الحافظ والاول
موافق لاحاديث سياق المسئلة وعرض المحدثين على كل احد وقال القرطبي يجوز ان هذا العرض على
الروح فقط ويجوز ان يكون عليه مع جزء من البدن قال والمراد بالغداة والعشي وقتهم بما والا فالموثق
لا صباح عندهم ولا مساء قال وهذا في حق المؤمن والكافر واضح وأما المؤمن المخطأ فحتمل أيضا
في حقه لانه يدخل الجنة في الجملة ثم هو مخصوص بغير الشهداء ويحمل ان يقال فائدة العرض في حقهم
تنبيه ارواحهم باستمرارها في الجنة متفرقة باجسادها فان فيه قدرا زاد على ما هي فيه الان (ان كان
من اهل الجنة فن اهل الجنة) اتحد فيه الشرط والمجزاء لفظا فلا بد من تدبير قال التوربشتي التدبير
في عدم من متاع اهل الجنة يرض عليه وقال الطيبي الشرط والمجزاء اذا اتحد اللفظ اذ على التمام
والمراد انه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المتعد انتهى وعند مسلم بلفظ ان كان من اهل
الجنة فالجنة اى فالعرض الجنة (وان كان من اهل النار فن اهل النار) اى فمقعه من متاع
اهلها يعرض عليه او يعلم بالعكس ما يسره اهل الجنة لان هذه المنزلة طليعة نباشير اهل السعادة الكبرى
ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى وفي ذلك تنبيه لمن هو من اهل الجنة وتغذيب لمن هو من اهل النار
بمعانية ما اعتدله وانتظاره ذلك اليوم الموعود (يقال) له (هذا مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيمة)
كذ في رواية يحيى بلفظ الى وللا كثر بحذفها ويحيى النيسابورى وابن التاسم اليه بالضمير حكاه ابن
عبد البر قال والمضى حتى يبعثك الله الى هذه المقعد ويحمل ان الضمير يعود الى الله فالى الله ترجع الامور
والاول اظهر قال الحافظ ويؤيده رواية الزهرى عن سالم عن ابيه بلفظ ثم يقال هذا مقعدك الذى
تبعث اليه يوم القيمة أخرجه مسلم واخرج النسائى رواية ابن القاسم لكن بحذف اليه كالا كثير وفيه
اثبات عذاب القبر وان الروح لا تبقى بقفا المجد لان العرض لا يقع الاعلى حتى قال ابن عبد البر واستدل
به على ان الارواح على أقيسة القبور وهو الصحيح لان الاحاديث بذلك اصح من غيرها والمعنى عندى انها
قد تكون على أقيسة القبور لانها لا تقار قها بل هي كما قال مالك بلغنى ان الارواح تسرح حيث شاءت
والحديث رواه البخارى عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن أبى الزناد) عبد الله
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبى هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كل ابن آدم تأكله الارض) اى جميع جسمه ويسمى بالكلية أو المراد انها باقية لكن زالت
اعراضها المعهودة قال امام الحرمين لم يدل قاطع سمعى على تعيين أحدهما ولا بعد ان نصير اجسام العباد
بصفة اجسام التراب ثم تعاد بتركيبها الى المعهود (الاجنب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم وبالموحدة
ويقال بالميم وهو العنصر أسفل العظم الهابط من الصلب فاه قاعدة البدن كعادة الجدار فلا تأكله
الارض (لانه منه نطق) اى ابتدئ خلقه (ومنه مركب) خلقه عند قيام الساعة وهذا اظهر من
احتمال ان المراد منه ابتداء الخلق وابتداء التركيب وبالأول جزم الباسجى فقال لانه أول ما خلق من
الانسان وهو الذى يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه قال ابن عبد البر هذا عموم براديه الخصوص لما روى
في اجساد الانساء والشهداء ان الارض لا تأكلهم وحسبك ما جاء من شهداء أحد اذ أخرجوا بعد سب

وأربعين سنة. أجماعهم يعني اطرافهم فكأنه قال من تأكله الأرض فلا تأكل منه عجم الذئب
 وإذا جازان لا تأكله جازان لا تأكل الشهداء وإنما في هذا التسليم لم يجب إليه التسليم صلى الله عليه وسلم
 انتهى وزاد غيره الحديثين واللبس المأملين والمؤذن المحتجب وحامل القرآن الدامل به والمربط والميت
 بالطاعون صابرًا محتسبًا والمؤمن من ذكر الله والمؤمن بالله فتلك عشرة كلمة (مالك عن ابن شهاب عن
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري) أبي الخطاب المديني من كبار التابعين ورواه في الحديث
 النبوي ومات في خلافة سليمان (أنه أخبره أن أبا كعب بن مالك) السلي المديني الصحابي المشهور واحد
 الثلاثة الذين خلفوا مات في خلافة علي رضي الله عنهما (كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إنما نسمة المؤمن) يفتح النون والمسين أي روحه وفي كتاب أبي التاسم الجوهري النسمة الروح
 والنفس والبدن وإنما يعني في هذا الحديث الروح قال الباغي ويحتمل عندى أن يراد به ما يكون فيه
 الروح من الميت قبل البعث ويحتمل أنه شيء من محل الروح تبقى فيه الروح (طبري يعلق) بالتحية صفة
 طبري يفتح اللام رواية الأكثر كما قال ابن عبد البر وروى بضعها قال والمعنى واحد وهو الأكل والرعى (في
 شجرة الجنة) لتأكل من ثمارها قال أبو في معنى رواية الفتح ناوى والضم ترعى تقول العرب ماذا قت اليوم
 علوقا وقال السهيلي يباق يفتح اللام يتشبث بها ويرى متعده منها ومن رواه بضم اللام فغناه يصيب منها
 العلقه من الطعام فتدأصاب دون ما أصاب غيره من أدرك الرغد أي العيش الواسع فهو مثل مضروب
 يفهم منه هذا المعنى وإن أراد بفتح الأكل نفسه فهو مخصوص بالشهيد فتكون رواية الضم للشهيد والفتح
 إن دونهم والله أعلم بما رآه من قوله انتهى واختلف في أن هذا الحديث عام في الشهداء وغيرهم إذا لم يحبسهم
 عن الجنة كبيرة ولادين أو خاص بالشهداء دون غيرهم لا القرآن والسنة لا يدلان إلا على ذلك حكاهما
 ابن عبد البر وذكره مص أدلة الثاني وقال بجملة على الشهداء من قول ما قلناه قوم من معارضة هذا الحديث
 الحديث قبله في عرض المقعد لأنه إذا كان يسرح في الجنة فهو راح في جميع أحيائه وليس كما قالوا إنما
 هذا في الشهداء خاصة ومقابلته في سائر الناس واختار الأول ابن كثير فتأمل في هذا الحديث أن روح
 المؤمن تكون على شكل طير في الجنة وأما أرواح الشهداء ففي حواصل طير خضر تردانها الجنة وتأكل
 من ثمارها وتروى إلى قناديل من ذهب في ظل العرش كما رواه أحمد عن ابن عباس مرفوعا فهي
 كالراكب بالنسبة إلى أرواح عموم المؤمنين فانها تطير بأنفسها فهو بشرى لكل مؤمن بأن روحه تكون
 في الجنة أيضا وتسرح فيها تأكل من ثمارها وترى ما فيها من النضرة والسرور (حتى يرجعه الله إلى
 جسده يوم يبعثه) يوم القيامة قال وهذا حديث صحيح عز بن عظيم اجمع فيه ثلاثة أمته فرواه أحمد عن
 أنس بن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى
 (مالك به انتهى) هذا من الأحاديث الإلهية فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم تلقاه
 عن الله بلا واسطة أو بواسطة قاله الحافظ (إذا أحب عبدى لتأتى) عند حضور أحله أن عابن ما يحب أحب
 لتساء الله وإن عابن ما يكره يحب الخروج من الدنيا هذا معناه كما تشهد به الآثار المرفوعة وذلك حين
 لا تقبل توبة وإيس المراد الموت لأنه لا يخلو من كراهته نبي ولا غيره ولكن المكروه من ذلك أشار الدنيا
 وكرهه أن يصير إلى الله قاله ابن عبد البر (أحببت لقاءه) أي أردت له الخير (وإذا كره لقاءه) كرهت
 لقاءه زاد في حديث عبادة في السجدين فتأثرت عائشة أن المكروه الموت قال صلى الله عليه وسلم ليس
 ذاك ولكن المؤمن إذا حضر الموت بشر برضوان الله وكرهته فليس شيء أحب إليه مما أمه فأحب لقاء
 الله وأحب الله لقاءه وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء كره إليه مما أمه
 فكبره لتساء الله وكره الله لقاءه ولا جد عن عائشة مرفوعا إذا أراد الله بعبده خيرا قبض الله له قبل موته

بعام ملكا يستدده ويوفقه حتى يقال مات بغير ما كان فاذا حضر ورأى الى ثوابه اشتاقت نفسه فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه واذا اراد الله بعد شرا قبض الله قبل موته بشهر شيطانا فاقامه وقتنه حتى يقال مات بشرا كان عليه فاذا حضر ورأى ما أعد الله له من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه وقال الخطابي معنى محبة لقاء الله اشارة العبد الى آخره على الدنيا ولا يحب طول القيام فيها لكن يستعد للارتحال عنها واللقاء على وجوه منها الرؤية ومنها الحدث كقوليه تعالى قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله اى انبعث ومنها الموت كتوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت وقال ابن الاثير المراد باللقاء المصير الى الدار الاخرة ومطلب ما عند الله وليس الغرض به الموت لان كلا بكرهه فمن ترك الدنيا وانفضها احب لقاء الله ومن آثر جواركن اليها كره لقاء الله ومحبة الله لقاء عبده ارادة الخير له وانعامه عليه وفي الكواكب ان قيل الشرط ليس سببا للجزاء بل الامر بالعكس قلت مثله يقول بالاخبار اى اخبره ما فى احب لقاءه وكذا الكراهة والحديث رواه البخارى فى التوحيد عن اسماعيل عن مالك به (مالك عن أبى الزناد) بكسر الزاى والتخفيف (عن الأعرج عن أبى هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هكذا ربه أكثر رواة الموطأ ووقفه التعنى ومصعب وذلك لا يضر فى رفعه لأن رواه ثبات حفاظ (قال رجل) قال الحفاظ قيل اسمه جهينة وذلك ان فى صحيح أبى عوانة ان هذا الرجل هو آخر اهل النازخ وجامنها وفى رواية مالك الخطيب عن ابن عمر آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقول اهل الجنة عند جهينة الخير اليقين (لم يعمل حسنة قط) ليس فيه ما ينفي التوحيد عنه والعرب تقول مثل هذا فى الاكثر من فعله كحديث لا يضح عصاه عن عاتيه وفى رواية لم يعمل خيرا قط الا التوحيد قاله ابن عبد البر وفى الصحيح بمن كان قدامكم يسى عاتض بعله وفى رواية يسرف على نفسه وفى ابن حبان انه كان نباشا أى للقبور يسرق اكلان الموتى (لا هله) وفى الصحيح من طريق ابن شهاب عن حميد عن أبى هريرة مرفوعا فلما حضره الموت قال لبنيه (اذا مات فحرقوه) وفى رواية الزهري اذا مات فحرقوه ثم اطحنوه (ثم اذروا نصفه فى البر ونصفه فى البحر فوالله لئن قدر الله عليه) بحقة الدال وشدها من القدرة والقدر وهو القضاء لا من القدرة والاستطاعة كقوله قضت أن لن تقدر عليه أو يعنى ضيق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه وقال بعض العلماء هذا رجل جهل بعض صفات الله وهى القدرة ولا يكفر جاهل بعضها وانما يكفر من عاند الحق قاله أبو عمر (يعذب به عذابا لا يعذبه أحد من العالمين) الموحدين (فلما مات الرجل فملوا ما أمرهم به فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الله البحر فجمع ما فيه) زاد فى رواية الزهري فاذا هو قاتم وزاد أبو عوانة فى اسرع من طرفة عين وفيه دلالة على ردم من زعم ان الخطاب لروحه لان التحريق والتذرية انما وقع على الجسد وهو الذى جمع واعيد (ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وانت اعلم) انى انما فعلته من خشية لك اى خوف عتابك قال ابن عبد البر وذلك دليل على ايمانه اذا الخشية لا تكون الا مؤمن بل لعالم قال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ويستحيل ان يخافه من لا يؤمن به وقد روى الحديث قال رجل لم يعمل خيرا قط الا التوحيد وهذه اللفظة ترفع الاشكال فى ايمانه والاصول تعضدها ان الله لا يغفر أن شره به وقد (قال فغفر له) ولا يى عوانه من حديث حذيفة عن الصديق انه آخر اهل الجنة دخولا قال ابن النين ذهب المعتزلة الى ان هذا الرجل انما غفر له لتوبته التى تابها لان قبولها واجب عند الله والاشعرى قطع بها سمعا وغيره جوز التبول كسائر الطاعات وقال ابن المنير قبول التوبة عند المعتزلة واجب على الله تعالى عقلا وعندنا واجب بحكم الوعد والتفضل والاحسان اذ لو وجب القبول على الله عقلا لاستحق الذم ان لم يقبل وهو محال لان من كان كذلك يكون مستكملا باقتبول والمستكمل بالغفر

ناقص بذاته وذلك في حق الله محال ولان الذم انما يمنع من الفعل من يتأذى لسماعه وينفر عنه ما به
ويظهر له بسببه نقص حال اما المتعالي عن الشهوة والنفرة والزيادة والتقص فلا يعقل تحقق الوجوب
في حقه بهذا المعنى ولانه تعالى قدح بقبول التوبة في قوله ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده
ولو كان واجبا ما تدرج به لان اداء الواجب لا يقيد المدح والتثناء والتعظيم قال بعض المفسرين قبول
التوبة من الكفر يتطوع به على الله تعالى اجبا وهذا يحمل الآية واما المعاصي فيمتطع بأنه يقبل التوبة
منها من طائفة من الامة واختلاف هل يقبل توبة الجميع واما الخواص انما يقبل توبة من قبله بل
قطع واما اذا فرضنا تابا غير معين صحيح التوبة فيقبل عليه طائفة منها الفقهاء
والخادون لانه تعالى اخبر عن نفسه بذلك وعلى هذا يلزم ان يقبل توبة جميع التائبين وذهب أبو المعالي
وغيره الى ان ذلك لا يقطع به على الله بل يتقوى في الرجاء والتول الاول ارجح ولا فرق بين التوبة من
الكفر والتوبة من المعاصي بدليل ان الاسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها انتهى والحديث رواه
البخاري في التوحيد عن اسماعيل ومسلم من طريق روح كلاهما عن مالك به (مالك عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود) أي من بني آدم صرح به جعفر بن
ربيعه عن الاعرج عن أبي هريرة بلفظ كل بني آدم وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن بن اسحاق
عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة ذكرهما ابن عبد البر (بولد على الفطرة) عام في جميع المولودين
على ظاهره واصرح منه رواية البخاري ما من مولود الا يولد على الفطرة ولمسلم ما من مولود الا وهو على الفطرة
وحكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقضى العموم وان المراد كل من يولد على الفطرة وله ابوان غير مسلمين نقلاه
الى دينه ما قاله التقدير كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودان مثلافانهم ما يهودانه ثم يصير عند بلوغه
الى ما يحكم به عليه ويكتفي في الرواياتهم رواية مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ليس من مولود الا على
هذه الفطرة حتى يعرب عنه لسانه واصرح منها رواية كل بني آدم واشهر الاقوال ان المراد بالفطرة
الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف واجمع علماء التأويل على ان المراد بقوله تعالى
فطرة الله التي فطر الناس عليها الاسلام واحتجوا بول أبي هريرة عند الشيخين في آخر الحديث أقروا
ان شئت فطرة الله الآية ويحدث عياض بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه
اني خلقت عبادي حنفا كلهم فاختلهم الشياطين عن دينهم الحديث ورواه غيره فقال حنفا مسلمين
ورجح بقوله تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله لانها اضافة مدح وقد أمر الله نبيه بلزومها فعمل
انها الاسلام وحكى ابن عبد البر عن الازاعي وسحنون ورواه أبو داود وعن حماد بن سليمان المراد حين
أخذ الله العهد فقال الست بركم قالوا بلى قال الطيبي ويؤيده وجوه أحدها ان التعريف في الفطرة
اشارة الى معهود وهو قوله فطرة الله ومعنى فأقم وجهك ثبت على العهد القديم ثانيا ما يحكي رواية بلفظ
الملة بدل الفطرة والدين في قوله للدين حنيفا فهو عين الملة قال تعالى ديننا قياما له ابراهيم حنيفا ثالثا
التشبيه بالمحسوس المعين ليقيد ان ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس قال والمراد تمكن الناس
من الهدى في أصل المجملات والتبطل بقبول الدين فلوترك المرء عليها الاستمرار على لزومها ولم يفارقها الى غيرها
لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لا فقه من الآفات البشرية كالانقياد لغيره
والى هذا مال القرطبي في الفهم فقال المعنى ان الله خلق قلوب بني آدم متاهلة لقبول الحق كما خلق
أعينهم واسماعهم قابلة للمعانيات والسموعات فسادت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الاهلية
أدركت الحق ودين الاسلام هو الدين الحق ودل على هذا المعنى بقية الحديث وقال ابن التيم ليس المراد
انه خرج من بطن أمه يعلم الدين لان الله يقول والله انخرجكم من بطون أمهاتكم لتعلمون شيئا ولكن

المراد ان فطرته متمضية لمعرفة دين الاسلام ومحجته فنفس الفطرة تستلزم الاقرار والمحبته وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك فانه لا يتغير تهويد الابوين مثلاً بحيث يخرجان الفطرة عن القبول وانما المراد ان كل مولود يولد على اقراره بالرؤية وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره كما انه يولد على محبة ما يلايم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت على ما يلايم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت اياه في تأويل الرؤيا انتهى وقيل معناه انه يولد على ما يصير اليه من شأوة أو سعادة فمن علم الله انه يصير مسلماً وولد على الاسلام ومن علم انه يصير كافراً وولد على الكفر فكأنه اول الفطرة بالعلم وتعبق بأنه لو كان كذلك لم يكن اوله فإبراه الى آخره معنى لفعلها ما هو الفطرة التي ولد عليها فينا في القتل بحال الهمية وقيل معناه انه تعالى خلق فهم المعرفة والانكار فلما اخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعاً بلى اما أهل السعادة فطوعاً واما أهل الشأوة فمكرهاً وتعبق بأنه يحتاج الى تملح صحيح فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق الا عن السدى ولم يسندوه كما انه اخذ من الاسرائيليات وقيل الفطرة الخلقة أى يولد مسلماً لا يعرف كدراً ولا ايماناً ثم بعد ذلك اذ بلغ التكليف ورجعه ابن عبد البر وقال انه يطابق التمثيل بالهمية ولا يخالف حديث عيسى لار المرادة وله حنفاء أى على الاستقامة وتعبق بأنه لو كان كذلك لم يتم في احوال التبديل على الكفرون ملة الاسلام ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة لا يتبع معنى وقيل اللام في الفطرة العهد أى فطرة ابيه وهو متعبق بما ذكر في الذي قبله ووجهه محمد بن الحسن الشيباني على احكام الدنيا فاذا حي فيه النسخة قال هذا في اول الاسلام قبل ان تنزل الفرائض والامر بالمجاهدة قال اربع عباد كانه عنى انه لو كان يولد على الاسلام فبات قبل ان يهوده ابراه مثلاً لم يرناه والحكم انهم ما يرناه فدل على تغير الحكم ورد ابن عبد البر بأنه حاد عن الجواب وفي حديث الاسود بن سريح ان ذلك كان بعد الامر بالمجاهدة وكذا رده غيره ونحوه اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وقع في نفس الامر ولم يرد اثبات احكام الدنيا قال ابن ابي عمير وسبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة ان التدريية اخبروا بالحديث على ان الكفر والمصية ليسا بقضاء الله بل مما ابتدأ الناس احداثه فيسألون العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الاسلام ولا يلزم من حملها عليه موافقة القدرية بحمله على ان ذلك يقع بتقدير الله ولذا احتج مالك عليهم بـ "وله الله اعلم بما كانوا عاقلين انتهى" روى ابراهيم بن ابي وهب سمعت مالكاً يقول له ان اهل الاهواء يحبون علينا بهذا الحديث فقال مالك احتج عليهم بما أخرجه الله اعلم بما كانوا عاقلين ووجه ذلك ان التدريية استدلو به على ان الله فطر العباد على الاسلام وانه لا يضل احدنا ما يضل الكافر ابراه فاشار مالك الى رده بـ "وله الله اعلم" فانه دال على علمه بما يصيرون اليه بعد ايجادهم على الفطرة فيؤدل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ومن ثم قال الشافعي اهل القدران اثبتوا العلم خصموا (فأبراهيم وداناه أويصرانه) زاد ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الحديثين أويصرانه قال الطبري الفاء اما المتعبق والسيدة اوجزاه شرط متدر أى اذا تردد ذلك من تغير كان بسبب ابراهيم بتعليمه ما يراه وترغيبه ما فيه أو كونه تيمناً ما في الدين فتبقى ان حكمه حكمهما وخص الابوان بالذكر للغالب فلا حاجة فيه لمن حكمه بالسلام الفطر الذي يموت ابراه كافرين كما هو أحد قولى أحد قتال استمر تحمل الصحابة فمن بعدهم على عدم التعرض لاطفال أهل الذمة واستشكل الحديث بأنه يقتضى ان كل مولود يقع له اليهود أو غيره مما ذكر مع ان كثير ما سبق مسلماً لا يتبع له شيء واجب بأن المراد ان الكفر ليس من ذات المولود ومضى طبعه بل انما يحصل بسبب خارجي فان سلم منه استمر على الحق (كما تاتى) بقرينة فنون وألف ففوقية فحجم أى يولد (الابل من بهيمة جماء) يضم الجميم وسكون الميم والمذنت لهمية أى ليزه من بدنها انتهى سميت بذلك لاجتماع أعضائها (هل تحس) يضم أوله وكسر ثانيه أى تبصر وفي رواية

هل ترى (فيها من جلاء) يفتح الجيم واسكان ا هـ ملة والمدى م تطوعة الاقف أو الاذن أو الاطراف
والجملة صفة أو حال أى بهيمة بقول فيها هذا الاول أى كل من نظر اليها قاله لظهور سلامتها زاد في رواية
في الصحيح حتى تكوّنوا أنتم تجدونها قال الباجي يريدان المولود يولد على الفطرة ثم يغيره بعد ذلك أنواه
كما ان البهيمة تولد تامة لا جدع فيها من أصل الخلقة وإنما تجرد بعد ذلك ويغير خلقها وقال في المفهم
بني ان البهيمة تلد الولد كامل الخلقة فلم يترك كذلك كان يرى من العيب لكنهم تصرفوا فيه بقطع اذنه
مثلا فيخرج عن الأصل وهو تشبيه واقع ووجهه واضح وقال الطيبي كمال حال من الضمير المنصوب
في يمين ودانه أى يهودان المولود بعد خلقه على الفطرة حال كونه شبيها بالبهيمة التي جدعت بعد ان
خلقت سليمة أو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه مثل تغييرهم البهيمة السليمة وقد تنازعت الافعال الثلاثة
في كمال على التذخير بن (قالوا يا رسول الله أرايت) أى أخبرنا من اطلاق السبب على المسبب لان مساعدة
الاشياء طريق الى الاخبار عنها أى قد ارايت (الذي يموت وهو صغير) لم يبايع الحلم ايدخل الجنة (قال
الله أعلم بما كانوا عاملين) قال ابن قتيبة أى لو ابتاعهم فلا تصحكوا عليهم شئ وقال غيره أى علم
انهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيموتون أو أخبر بعلم الشئ لو وحده كيف يكون ولم يرد انهم يجازون بذلك
في الآخرة لان العبد لا يجازى بما لم يعمل أو معناه انه علم انهم لم يعملوا بما يتنصون تعذيبهم ضرورة انهم غير
مكافين وقال البضاوى فيه اشارة الى ان الثواب والعقاب لا لاجل الاعمال والازل من ان تكون
ذراعى المسلمين والكافرين لا من أهل الجنة ولا من أهل النار بل الموجب لهم ما اللطف الرباني
والحنان لان الالهى المتدبر له ما فى الازل فالأولى فيه ما التوقف وعدم الجزم بشئ فان اعمالهم موكولة
الى علم الله فيما يعود الى أمر الآخرة من الثواب والعقاب وقال النووي اجمع من يعتد به من علماء
المسلمين ان من مات من اطفال المسلمين فهو من أهل الجنة لانه ليس مكلفا فرتوقف به بعض من لا يعتد
به لمحدث عائشة فى سلم انه صلى الله عليه وسلم دعى بجنزة صبي من الانصار فقلت طوبى له
عصه وور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه فتال أو غير ذلك يا عائشة ان الله خلق للجنة أهلا
خلقهم لها وهم فى اصلا بآبائهم ونحاق للنار أهلا خلقهم لها وهم فى اصلا بآبائهم واجابوا عن هذا بان
لهلها عن المسارعة الى القمع من غير ان يكون عندها دليل قاطع أو قاله قبل ان يعلم ان اطفال
المسلمين فى الجنة انتهى واضاق ابن ابي زيد الاجماع فى ذلك ولله اراد اجماع من يعتد به وقال المازرى
الخلاف فى غير اولاد الانبياء انتهى واما اطفال الكفار فاختلف العلماء قديما وحديثا فيهم على عشرة
اقوال احدها انهم فى المشيمة وتقل عن الحمادين واسحاق وابن المبارك والشافعى قال ابن عبد البر
وهو متفق صنيع مالك ولا نص عنه اكن صرح أصحابه بان اطفال المسلمين فى الجنة واطفال
الكفار فى المشيمة والحجة فيه حديث ابن عباس وأبى هريرة فى الصحيحين سئل صلى الله عليه وسلم
عن اولاد المشركين قال الله أعلم بما كانوا عاملين ثانيا انهم تباع لآبائهم حكاه ابن خزم عن الازارقة
والخوارج ولا جدع عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين قال فى الجنة
وعن اولاد المشركين قال فى النار فتات لم يدركوا الاعمال قال ربك أعلم بما كانوا عاملين لو شئت
اسمعتك تضاعفهم فى النار وهو حديث ضعيف جدا لان فى اسناده ابا عقیل مولى بهيمة وهو متروك
ثالثها انهم فى برزخ بين الجنة والنار اذ احسنات لهم يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار
رابعها انهم يخدم أهل الجنة روى الطيالسى وأبو يعلى والطبرى والبرازمرقون اولاد المشركين يخدم أهل
الجنة واسناده ضعيف خامسها يصيرون ربا سادسها فى النار حكاه عياض عن أحمد وغلطه ابن تيمية
بانه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا وهو غير الشافعى لانهم تباع لآبائهم لانه لا يلزم من

كونهم في النار ان يكونوا مع آبائهم كما ان عساة الموحدين في النار لا مع الكفار سابعها تمتعون
في الآخرة بان ترفع لهم نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن ابى عذب أخرجه البرار من حديث
أنس وأبي سعيد والطبراني من حديث معاذ وقد صحت مسئلة الامتحان في حق المجنون ومن مات
في الفترة من طرق صحيحة وحكى البيهقي انه المذهب الصحيح وتعذب بان الآخرة ليست دار تكليف
فلا عمل فيها ولا ابتلاء واجب بان ذلك بعد الاستمرار في الجنة أو النار وما في عرصات التيامة فلا مانع
من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون وفي الصحيحين ان
الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المتأق طبقا فلا يستطيع ان يسجد ثامنها الوقت تاسعها الامسالك
وفي الفرق بينهم مادة قاسرها انهم في الجنة قال النووي وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون
لتو له تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا لم يعذب العاقل لانه لم يباغده دعوة فاولى غير دانه
وفي حديث سمرة عذر البخاري في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الشيخ في اصل الشجرة ابراهيم والصبيان
حوله فأولاد الناس وهو عام يشمل أولاد المسلمين وغيرهم وروى ابن عبد البر من طريق أبي معاذ عن
الزهري عن عروة عن عائشة قال سألت خديجة التي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال هم
مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين ثم سأله بعد ما استحكم الاسلام فنزلت
ولا ترزوا للذين كفروا ولا للذين آمنوا في الفتنة وقال في الجنة قال الحافظ وأبو معاذ هوسليمان بن ارقم
وهو ضعيف ولو صح هذا كان قاطعا للتراع انتهى وحدث الساب له طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما
(مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم
الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه) أي ميتا وذلك عند ظهور الفتن وخوف ذهاب
الدين لنبذة الباطل وأهله وظهور المعاصي أو ما يقع لبعضهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه
وان لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه وعند مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعا لا تذهب
الدينا حتى يمر الرجل على التبر فيقرغ عليه ويدول يا ليتني مكان صاحب هذا التبر وليس به الدين
الا البلاء وعن ابن مسعود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الموتى يباع لأشتره وعليه قول الشاعر
وهذا العيش ما لا خير فيه * الاموت يباع فأشتره

وسبب ذلك انه يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو اعظم المصائب اهون على المرء فيمتني اهون
لمصيته في اعتقاده وذكر الرجل للغالب والا فالمرأة يمكن ان تمتني الموت لذلك أيضا لكن لما كان
الغالب ان الرجال هم المتلون بالشدائد والنساء محجيات لا يصابن نار الفتنة خصهم كإقيل
كتب القتل والتعالي علينا * وعلى الغائبات جبر الذبول

قال الحافظ العراقي ولا يلزم كونه في كل بلد ولا كل زمن ولا في جميع الناس بل يصدق على اتفاقية
للغرض في بعض الاقطار في بعض الازمان وفي تعليق تمني به المروء اشعار بشدة ما نزل بالناس من فساد
الحال حالته اذا المدة تمتني الموت من غير استحضار شيء فاذا شاهد الموتى ورأى التبر نشر بطبعه ونقر
بصحته من تمني به فلقوة الشدة لم يصر فقهه ما شاهد من وحشة القبور ولا يناقض هذا النبي عن
تمني الموت لان هذا الحديث اخبار عما يكون وليس فيه تعرض لمحكم شرعي وقال ابن عبد البر
لا يبايخ هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يمتني أحدكم الموت لضر نزل به وقول حباب بن الارت لو لان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان ندعو بالموت لدعوت به لانه اخبار بشدة ما نزل بالناس من فساد
الدين لا يضر بصيب جسمه يحط خطايا به وقد قال عتيق الغفاري زمن الطاعون يا طاعون خذني اليك
فقتيل الميأت انتهى عن تمني الموت فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بادروا بالموت امره

السفهاء وكثرة الشرط وينع المحكم واستحقاقا بالدم وقضية الرحمة ونشاء يتخذون من أغير يتقدمون
الرجل ينفهم بالقرآن وإن كان أقلهم فقها ويوضح ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بالناس
فتنة فاقبضني اليك غير مقنون وقول عمر اللهم قد ضعت قوتي وكبرت سني وانتشرت رعيتي فاقبضني
اليك غير مضيع ولا مفراط انتهى وهو ناظر الى ان المعنى الاقل هو المراد بالحديث ورواه الشيخان في الفتن
البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك به (مالك عن محمد بن عمرو) بفتح العين
(ابن حنبل) بجاءين مهملةين مفتوحتين ولا ميم اولاهما ساكنة والثانية مفتوحة زاد ابن وضاح
(الديلمي) بكسر الدال وسكون التحتية المدني (عن معبد) بفتح الميم وسكون العين وموحدة (ابن كعب
ابن مالك) الانصاري السلي المدني (عن أبي قتادة) الحارثي وثقال عمرو ويقال النعمان (ابن ربيعي)
بكسر الراء وسكون الموحدة وعين مهملة السلي المدني شهدا احدا وما بعد حاول يصح شهوده بدر اومات
سنة اربع وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين والاول اصح واشهر قال ابن عبد البر هكذا الحديث
في الموطأ بهذا الاسناد واخطأ فيه سويد بن سعيد عن مالك فقال عن معبد بن كعب عن أبيه وليس
بشيء (انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر) بضم الميم وشذ الراء (عليه جنازة فقال مستريح
ومستراح منه) قال ابن الاثير يقال اراح الرجل واستراح اذا رجعت اليه نفسه بعد الاعياء انتهى والواو
معنى اوفى للتبويب أى لا يخلو ابن آدم من هذين المعنيين فلا يختص بصاحب الجنازة (قالوا يا رسول
الله ما المستريح والمستراح منه) وفي رواية الدارقطني باعادة ما (قال العبد المؤمن) المتقي خاصة او كل
مؤمن (يسترخ من نصب الدنيا) بفتح السين تمها ومشتقتها (واذاها) وهو عطف عام على خاص (الى رجة
الله) تعالى قال مسروق ما غبط شيئا لشيء يؤمن في محمده آمن من عذاب الله واستراح من الدنيا
(والعبد الفاجر) الكافر والعاصي (يسترخ منه عباد) أى من ظلم لهم وقول الداودي لما أتى به من
المنكر فان انكره واذا هم وان تركوه انما رده الباسى بانه لا يأنم تارك الانكار اذا ناله اذى ويكفيه ان يتذكر
بتأله (والبلاد) بما يفعله فيها من المعاصي فيحصل الجذب فيها لك الحزن والنسل اولغتها او منعهما من
حقها (والشجر) لتلعه اياها غصبا او غضب ثمرها (والدواب) لاستعمالها لها فوق طاقتها وتضييعها في
علفها وسقيها وقال الطيبي اما استراحة البلاد والاشجار فان الله تعالى بقدمه يرسل السماء مدرارا ويحيى
به الارض والشجر والدواب بعد ما حنس بشؤم ذنوبه الامطار لكن اسناد الراية اليه اجماع اذا راحة
انما هي لما اكها والحديث زياد البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك به
(مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي امية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العين الترشي (انه قال)
وصله ابن عبد البر من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما مات عثمان بن مظعون) بالفاء المجمة ابن حبيب بن وهب بن حذافة الترشي الجمعي اسلم قديما
وهاجر الى الحبشة الهجرة الاولى وروى ابن شاهين واليه في عنه مات يا رسول الله انى رجل تشق على
الفرقة في الغزاة فتأذن لى في الخشاء فاختصى فتال لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصوم
وفي الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص ردا النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن
له لا خصينا توفي بعد شهوده بدر فى السنة الثانية من الهجرة وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين
وأول من دفن منهم بالمدينة (ومر بجنازة) عليه (ذهب ولم تلبس) بمحذوف احدى التامين ولا بن
وضاح تلبس بتامين (متها) أى الدنيا (بشيء) كثير لانه تلبس بشئ منها بالامالة وقيسه ملح الزهد
فى الدنيا واذم الاستكثار منها والثنا على الرضا فيه وروى الترمذى عن عائشة قبل النى صلى الله
عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكى وعينا تذر فان فلما توفي ابنه ابراهيم قال الحق بلساننا

الصالح عثمان بن مظعون (مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال المدني مولى عائشة وهو علقمة بن أم علقمة
ثمة علامة مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن أمه) مرجانة وتكنى بآبها تابعة ثمة وهي مولاة عائشة
والخلاف (انما قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج فأمرت جارتي بريرة بموحدة مقبوحة ورا من بلانط بينهم ما تحب
ساكنة ثم هاء صحابية مشهورة عاشت الى زمن يزيد بن معاوية (تبعه) لتسعيد علما ويحتمل غير
منها يخافه ان يأتي بعض خبر نسائه وقد روى ذلك قاله الباجي (فتبعه حتى جاء البقيع) بالموحدة
اتفاقا (فوقف في اذناه) اقربيه (ما شاء الله ان يفتي ثم انصرف فسمعه بريرة فأخبرتني) بما فصل (فلم
اذكر له شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لاصلي عليهم) قال ابن عبد البر
يحتمل ان الصلاة هنا الدعاء والاستغفار وان تكون كالصلاة على الموتي خصوصا لصية له لان صلته على
من صلى عليه رجة فكأنه امر ان يستغفروا لهم والاجماع على انه لا يصلي على قبر مرتين ولا يصلي على
قبر من صلى الا بعد ثمان ذلك واكثر ما قيل سنة اشهر قال وامابعنه ومسيره اليهم فلا يدرى مثل هذا
علة ويحتمل ان يكون ليعلمهم بالصلاة منه عليهم لانه رحمة من منهم من لم يصل عليه كما سكتة ومثاليها
من دفن ليلا ولم يشعر به ليكون مساويا بينهم في صلته عليهم ولا يؤثر بعضهم بذلك ليم عدله وجاء حديث
حسن يدل على ان ذلك كان منه حين خير فخرج اليه كالموتع للاحياء والاموات ثم انخرجه عن ابي
موية مرفوعا في قد امرت ان استغفر لاهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فاقبل على فقال يا ابا موية
ان الله قد خيرني في مقابح خزان الدنيا والمخالف فيها ثم الجنة والاربي ناخبرت لتاء ربي فاصبح من تلك
الله فبده وجهه الذي مات منه صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه السائ عن محمد بن سلمة
والخارج بن مسكين كلاهما عن ابن القاسم عن مالك به (مالك عن نافع ان ابا هريرة قال) كذا وقفه
جاءه ورروا الموطأ وزرواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يتابع على ذلك عن مالك ولكنه مرفوع من طريق ارب عن نافع عن ابي هريرة ومن طريق الزهري
عن ابن المسيب عن ابي هريرة قاله ابن عبد البر ومن طريق الزهري رواه البخاري ومسلم انه صلى الله
عليه وسلم قال (أسرعوا) بهجرة قطع (بجنازةكم) اى يحملها الى قبرها اسرعا خفيفا فوق المشي المعتاد
والخبط بحيث لا يشق على ضعفة من يتبعها ولا على حاملها ولا يحدث مفسدة باليت والامر للاستحباب
باتفاق العلماء وشذوذ من خرم قتال وجوبه وقيل المراد شدة المشي وهو قول الخفيفة وبعض السلف ومال
عياض الى نفي الخلاف فقال من استحبه اراد الزيادة على المشي المعتاد ومن كرهه اراد الاقراط كالرمل
والخاص ان لا يستحب الاسراع لكن بحيث لا ينتهي الى شدة يخاف منها حدوث مفسدة باليت ومشقة
على الحامل او المشيع لثلاثين في المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال الاوطي مقصود
الحديث ان لا يطأ باليت عن الدفن ولان البطء رجاء الى التباهي والاحتفال قال ابن عبد البر تأوله
قوم على تعجيل الدفن لا للمشي وليس كما ظنوا ويرده قوله تصعونه عن رقابكم وتسعه النوى قتال انه
باطل مردود بهذا وتعقبه الناكهاني بأن الحمل على الرقاب قديع بغيره عن المساني كما يقول حمل فلان سئل
رقبة ديننا فيكون انما استريحوا من نظار من لا خير فيه قال ويؤيدون الكل لا يحملونه قال الخفظ
ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ مات احدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به
الى قبره انخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يداود عن حصين بن حوح مرفوعا لا ينبغي لمجفة مسلم
ان تبقى بين ظهراني اهله (فانما هو خير تقدمونه) كذا في الاصول والقياس تقدمونها اى الجنازة (اليه)
اى الخبير باعتبار الثواب والا كرام الحاصل له في قبره فيسرعه لئلا يد قريبا قال ابن مالك وردي اليها

بتأنيث الضمير على تأويل الخبير بالرجة والمحسنى (أو شترضة ونبه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبتهم
لأنها بعيدة من الرجة ويؤخذ منه تركه بحجة أهل البطالة وغير الصالحين وفيه نذب المبادرة بدفن
الميت لكن بعد تحقق أنه مات أمان مثل المطعون والمسبوت والمبلوغ فينبغي أن لا يسرع بتجهيزهم حتى
يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم بنه عليه ابن بزيمة والله تعالى أعلم
قال الامام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

تبركا وقدمها على الترجة ليكون البدع بها حتميا

(كتاب الزكاة)

لغة النماء يقال زكا الزرع اذا نقي وبعنى التطهير وشرعا بالاعتبارين اما الاول فلان انراجها سبب النماء
في المال فسميت زكاة بما يؤول اليه انراجها كقوله تعالى اعصرنجر او بعنى ان الاجري كثير بسببها
او بعنى ان متعلقها الاموال ذات النماء كالنجارة والزراعة ودليل الاول حديث ما نقص مال من صدقة
ولا نهيها يضاعف ثوابها كما جاء ان النبي يربي الصدقة وأما الثاني فلانها طهرة للنفس من رذيلة البخل
وتطهير من الذنوب وهي الركن الثالث من الاركان التي بنى عليها الاسلام ولها اسماء الزكاة من قوله
تعالى وآتوا الزكاة والصدقة خذ من اموالهم صدقة والحق وآتوا حقه يوم حصاده والنفقة قال
ابن نافع عن مالك من قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والعرف
خذوا العفو واما بالعرف قال البايعي الا أن عرف الاستعمال في الشرع جرى في الغرض بلفظ الزكاة
وفي النفل بلفظ الصدقة وقال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعفو
والحق وتعرفها شرعا اعطاء جزء من النصاب المحولي الى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلبى ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرط وهو السبب وهو ملك النصاب المحولي وشرط من تجب عليه العقل والمبلوغ والحريه
ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمته وهي التطهير من الادناس
ورفع الدرجة واسترقاق الاحرار قال الحافظ وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف والزكاة
أمر مقطوع به شرعا يستغنى عن تكلف الاحتجاج له فنجد فرضها ككفر وانما اختلف في بعض
فروعها وفرضت بعد الهجرة عند الاكثر فتقبل في السنة الثانية قبل رمضان وقيل في السنة الاولى
وجزم ابن الاثير بأنه في التاسعة وادعى ابن خزم انه كان قبل الهجرة وفيه ما نظرت بينه في فتح الباري بما
فيه طول

(ما تجب فيه الزكاة)

(مالك عن عمرو بن يحيى) بفتح العين واسكان الميم (المبارني) بكسر الراء نسبة الى مازن بن النجار
الانصاري وفي موطأ ابن وهب مالك ان عمرو بن يحيى حدثه (عن ابيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن
(انه قال) وللنجاري من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن يحيى انه سمع اباة قال (سمعت
ابا سعيد) سديد بن مالك بن سنان (الحدري) العجاني ابن العجاني (يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس فيما دون) بمعنى اقل من (خمس ذود صدقة) زاد التنبيسي من الابل وهو بيان لذود بفتح
المجمة وسكون الواو بعدها مهملة قال الذوزي الرواية المشهورة باضافة خمس الى ذود وروي بتدوين
خمس ويكون بدلًا منه قال اهل اللغة الذود من الثلاثة الى العشرة لا واحده من اغلظ انما يقال
لواحد بغير وقال الزين بن المنير اضاف خمس الى ذود وهو مذكر لانه يقع على المذكر والمؤنث واضافه

الى الجمع لوقوعه على انفراد الجمع وقول ابن قتيبة يقع على الواحد فقط لا يدفع نقل غيره انه يقع على الجمع وقال المحافظ الاكثر على ان الذود من ثلاثة الى عشرة لا واحده وقال أبو عبيد من اثنين الى عشرة وهو مختص بالاثاث وقال سيدي به يقول ثلاثة ذود لان الذود مؤنث وانكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك لكن قال أبو حاتم السجستاني تركوا التماس في الجمع فقالوا خمس ذود بخمس من الابل كما قالوا ثلثمائة على غير قياس قال الترمذي وهذا صحيح في أن الذود واحد في لفظه والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد وأصله ذاد وذود اذا دفع شيئا فكن من كان عنده دفع عن نفسه معرفة الفتر وشدة الحاجة والحاجة (وليس فيما دون خمس اواق) بالتثنية كجوار أي من الورق كما في الرواية اساليه (صدقة) جمع اوقية وهي أربعة درهما يتناق من الفضة الخاصة سواء كان مضروبا أو غير مضروب وحكى أبو عبيد في كتاب الاموال ان الدرهم لم يكن معلوم التدرج حتى جاء عبد الملك بن مهران فجمع العلماء فيه علوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ورده ابن عبد البر وعياض وغيرهما بأنه يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل قال عياض والصاب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شيئا منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة الوزن بالنسبة الى العدد فشرة مثاقيل وزن عشرة دراهم وعشرة وزن ثمانية فانفق رأيهم على ان تتش بالعمرية ويصير وزنها وزنا واحدا وقال ابن زرقون انما اوجب صلى الله عليه وسلم الزكاة في اواق معلومة ولم يوجبها في دراهم معلومة فلا يضر ان تكون الدراهم مختلفة اذ لا اعتبار بالاوقية المعلومة وقال غيرهم لم يتغير المثال في جاهلية ولا اسلام وأما الدراهم فاجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ولا يخالف في أن نصاب الزكاة مائة درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالا من الفضة الخاصة الا ان جيب فانفرد بقوله ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكريان عبد البر اختلاف في الوزن بالنسبة لدراهم الاندلس وغيرها من البلاد وخرق بعضهم الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن (وليس فيما دون خمسة اوسق) جمع وسق يقع الزاواشهر من كسرهما وجهه على الكسر اوساق وجاء رواية في مسلم كحل واحال وهو ستون صاعا يتناق ولا ين ماجه من وجه آخر عن أبي سعيد الوسق ستون صاعا (صدقة) وفي رواية لمسلم ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة قال عياض وذكر الاوسق يدل على انه لا زكاة في الخضر لانها لا توسق ولتزدون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل لانه نفي عن غير الخمس الصدقة كما زعم من لا يثبت بقوله وان دون بمعنى غير فاستدل به على وجوبها في الثلاثة ولم يترض في الحديث لتقدرا ان ازيد على الحدود وقد اجمعوا في الاوسق على انه لا وقص فيها وكذا الفضة عند الجمهور وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين فيجعل لها وقفا كالنسيئة واحتج عليه الطبري بالقياس على الثمار والمحجوب والجامع كون الذهب والفضة يستخرجان من الارض بكلفة وهونة وقد اجمعوا على ذلك في خمسة اوسق فما زاد وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك وأبو داود عن القاسم بن كلبه جاعن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد في الصحيحين وابن عينة وابن جريج عند مسلم كلهم عن عمرو بن يحيى به قال ابن عبد البر وهو صحيح عند جميع أهل الحديث وقد رواه عن عمرو بن يحيى جماعة من حلة العلماء احتاجوا اليه فيه ورواه ايضا عن أبيه جماعة وقيل انه لم يات من وجه لا مطلق فيه ولا عنه عن أبي سعيد الا من رواية يحيى بن عمار عنه من رواية ابنه عمرو عنه ومن رواية محمد بن يحيى بن حبان عنه وقال بعض أهل الحديث لم يروه أحد من الصحابة باسناد صحيح غير أبي سعيد قال وهذا هو الاغلب الا اني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن خالد قال المحافظ

ورواية سهيل في الاموال لابي عبيد ورواية محمد بن مسلم في المستدرک واخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر وجاء ايضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي وعائشة وابي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش اخرج الاربعة الدارقطني ومن حديث ابن عمر اخرجه ابن ابي شيبة وابو عبيد ايضا (مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة) بساكن بعد كل عن مهملات الانصاري (المازني) بالزاي المدني المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة (عن ابيه) عبد الله هكذا يعني وجاعه من رواة الموطأ كالشافعي فنسب محمد الابه وجدة لمجده لانه عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي صعصعة وفي رواية التنيسي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة نسب محمد الى جدته ونسب جدته الى جدته هذا وزعم ابن عبد البر ان حديث محمد عن ابيه عن ابي سعيد خطأ في الاسناد وانما هو محفوظ ليعني بن عمارة عن ابي سعيد مردود بتدل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي ان الطريق بين محفوظان وان محمد المذكور سمعه من ثلاثة انفس (عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة) قال ابن عبد البر كانه جواب لسائل سألته عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والمحبوب بدليل الا ثاروا الاجماع (وليس فيما دون خمس اواق) بتشديد الياء وتخفيفها جميع اوقيه بضم الهمزة وشذ التحمية وبتال اواق بخذف الياء كما في الرواية الاولى وحكى الليثاني وقية بخذف الالف وفتح الواو (من الورق) بفتح الواو وكسرها وبكسر الزاء وسكونها أي الفضة طلعتا والافروية دراهم وانما تطلق على غيرها مجازا خلافا في اللغة والمراد هنا الفضة مضروبا وغيره (صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل) بيان لذود (صدقة) بالاضافة وبعض الشيوخ يرويه بالتنوين لا بالاضافة قاله ابن عبد البر وقال عياض رويناه في جميع الامهات بالاضافة ورواه بعضهم بالتنوين على البدل قال ومعنى دون اقل أي ليس في اقل من الخمس شيء فقضين فائدتين سقوط الزكاة فيما دون النصاب وثبوتها فيه وتمقبة الابه بأن الاولى نصاب بالمنطوق والثانية بالزوم أو بالمفهوم ان شئت ففيه اعتبار الداليتين اعني دلالة النص والمفهوم المقصود بالذات انما هو معرفة قدر النصاب وفائدة التعيين عنه بذلك انه لو قيل في خمسة اوسق زكاة لتوهم ان ما دونها مما قاربها كذلك لان ما قارب الشيء له حكمه وليس كذلك لانه لا زكاة فيما دونها وان قل النقص انتهى ويرد بان معنى قول عياض فقضين أي بالمنطوق والمفهوم أي شمل فائدتين لا التضمن الاصطلاح كما ظنه الابه وانما ذكر الامام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمر فان الاول ليس فيه بيان المكمل بالاوسق فذكر هنا بعض ما يبين به وفي مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد مرفوعا ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة ولزيادة قوله من الورق وبيان الذود بقوله من الابل وللإشارة الى صحة اسناده ففيه الرد على من زعم انه خطأ وقد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ورواه في باب آخر عن قتيبة بن سعيد عن يحيى التيطان عن مالك بنحو (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز) أحد الخلفاء الراشدين (كتب الى عامله على دمشق) بكسر الدال وفتح الميم (في الصدقة) الزكاة (انما الصدقة في الحر والعين والماشية) قال أبو عمر لا خلاف في جلة ذلك ويختلف في نقصه وقال الباجي لفظ انما للخصر فيحتمل نفيها عما عدا الثلاثة وان جاز ان يكون منها ما لا زكاة فيه لكنه لم يقصد بيانه ويحتمل انه اوقع الثلاثة على ما يجب فيه الزكاة لانها معظم ما يجب فيه كحديث جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا فغير عن الارض باسم التراب لانه اعظم اجزائها (قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلاثة اشياء في الحر) وهو كل مالا يؤول الى كماله كمالا بالحرث (والعين) الذهب والفضة (والماشية) الابل والتمر والغنم

* (الزكاة في العين من الذهب والورق) *

(مالك عن محمد بن عتبة) بالتفاف (مولى الزبير) المدني اخي موسى ثقة (الدهم) كذا لم يأت الله بن يحيى ولا بن وضاح عنه انه سأل (القاسم بن محمد) بن أبي بكر (عن مكاتب له فأمده بمال عظيم) قال أبو عمر معنى مقامه المكاتب أخذ مال مجمل منه دون ما كوتب عليه ليحل عققه (هل عليه فيه زكاة قال القاسم ان أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول) والمقاطعة فائدة لازكاة فيها حتى يمر عليها عند مستفيدها الحول واجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات (قال القاسم بن محمد كان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياهم) جمع عطاياهم (سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة) بان كان نصيبا من عليه الحول (فان قال نعم أخذ من عطاءه زكاة ذلك المال) الذي عنده (وان قال لا سلم اليه عطاء ولم يأخذ منه شيئا) لعدم الوجوب (مالك عن عمر بن حنين) بن عبد الله الجعفي مولاهم أبي قدامة المكي ثقة روى له مسلم (عن عائشة بنت قدامة) القرشية الجعفية النخابة (عن أبيها) قدامة بضم القاف والفتح ف ان مغلغول بالطاء المسألة النخابة البدرى (انه قال كنت اذا اجت عثمان بن عفان) في خلافته (اقبض عطاي سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال) قدامة (فان قلت نعم أخذ من عطاي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الي عطاي) كاه وفي سؤاله كاتبي بكرو وقولهما وان قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها زكاة وجوز اخراج زكاة المال من غيره ولا يخالف لهما اذا كان من جنسه فان كان ذهباً عن فضة أو عكسه خلاف (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يجب في مال) عموم خص منه المعشرات لادله أخر (زكاة حتى يحول عليه الحول) رواه مالك موقفاً وانخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وفي اسناده بقبه بن الوليد مدلس وقد رواه بالنبذة عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله واسماعيل ضعيف وانخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه وانخرجه ابن ماجه عن الدارقطني في الغرائب مرفوعاً وضعفه وانخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه وانخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده (مالك عن ابن شهاب انه قال أول من أخذ من الاعطية) جمع جمع لعطية (الزكاة معاوية بن أبي سفيان) قال ابن عبد البر يريد أخذ زكاتها بنفسه أمهراً لا انه أخذ منها عن غيرهما حال عليه الحول قال ولا اعلم من وافقه إلا ابن عباس ولم يعرفه الزهري ولذا قال ان معاوية أول من أخذ قال وهذا شذوذ لم يروج عليه أحد من العلماء ولا قال به أحد من أئمة الفتوى وقال الباقي قال ابن مسعود وابن عمر مثل قولهما ثم انعتد الاجماع على خلافه قال وإنما كان معاوية يأخذ من العطاء زكاة ذلك العطاء لانه كان يرى حقه واجبا قبل دفعه اليه فكان يراه كالمال المشترك يمر عليه الحول في حالة الاشتراك وأما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يأخذوا ذلك منها اذ لم يتحقق ملك من أعطىها الا بعد القبض لان الامام ان يصرفها الى غيره بالاحتساب ونحو هذا التأويل ذكر ابن حبيب (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) بالمدينة (ان الزكاة تجب في عشرين ديناراً عينا كما تجب في مائتي درهم) قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصاب الذهب شيء الا ما روى الحسن بن عمار عن علي انه صلى الله عليه وسلم قال ها توار زكاة الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار وابن عمار اجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثرة خطائه ورواه الحفاظ موقفاً على علي لكن عليه جهور العلماء وما زاد على عشرين فيجسأ به قل او كثر سواء كانت قيمتها مائتي درهم او اقل او اكثر

والله ذهب الأئمة الأربعة وغيرهم إلا أن أبا حنيفة مع جماعة من أهل العراق جعلوا في العن أو قاصا
 كما شئوا وقامت طائفة لا زكاة في الذهب حتى يبلغ صرفها مائتي درهم فإذا بلغت أركبت كانت أكثر من
 عشرين دينارا وأول إلا أن تبلغ أربعين دينارا ففيها دينار ولا يرعى حينئذ الصرف وقال الحسن البصري
 وأكثر أصحاب داود ورواية عن الثوري لا زكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين دينارا ففيها ربع عشرة
 ومزارد في حقه (قال مالك ليس في عشرين دينارا قصة بينة النقصان زكاة فإن زادت حتى تبلغ مائة
 زادت حتى تبلغ مائة عشرين دينارا وزنة ففيها الزكاة) وروى (وليس فيما دون عشرين دينارا عينا
 الزكاة) ودون بمعنى أقل (وليس في مائتي درهم بقصة بينة النقصان زكاة فإن زادت حتى تبلغ مائة
 مائتي درهم واقية ففيها الزكاة) وفي نسخة زكاة بالتسكير (فإن كانت تجوز بجواز الزكاة رأيت فيها
 الزكاة دنانير كانت أدرهم) قال الأبهري وابن القصار معناه أنها وزنة في ميزان وفي آخرها قصة فإذا
 نقصت في جميع الموازين فلا زكاة وقال عبد الوهاب معناه النقص القليل في جميع الموازين كحبة
 وجبتين وما جرت العادة بالمساحة فيه في البيع وغيره وعلى هذا جمهور أصحابنا وهو لا يظهر ويحتمل
 وجهان ثالثا وهو أن يكون الغرض فيها غالب الغرض الوزنة وهو المشهور عن مالك ومساواة تأويل
 وهذا قول أصحابنا العراقيين وجعلوا تنصيصه على الدنانير والدرهم الموزونة والأظهر أن تكون
 في المعدودة قاله الباسجي قال ابن زرقون ويظهر أن قول ابن القصار والأبهري في الموزونة وقول
 عبد الوهاب في المعدودة فلا يكون خلافا كذا قال ولا يصح لأن نص عبد الوهاب في جميع الموازين
 فكيف يقال في المعدودة (قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وزنة وصرف الدرهم ببلده
 ثمانية دراهم بدينار أنما لا يتحب فيه الزكاة وإنما يتحب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم)
 لأن المال إنما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمة فلا تعتبر القصة بقيمة من الذهب ولا عكسه كما لو كان له
 ثلاثون شاة قيمتها أربعون من غيرها أو قيمتها عشرين دينارا أو أربعون دينارا فلا زكاة وإن نقص
 النقص عن النصاب وبلغت قيمة صباعته أكثر من نصاب فلا زكاة قاله الباسجي (قال مالك في رجل
 كانت له خمسة دنانير) مثلا والمراد أقل من نصاب (من فائدة أو غيرها ففقر فيها فلم يأت الحول حتى
 بلغت ما يتحب فيه الزكاة أنه يزكيا وإن لم يتم الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد أو بعد ما يحول
 عليها الحول بيوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت) هذه ذهب مالك رحمه الله
 أن حول ربح المال حول أصله وإن لم يكن أصله نصا بقياسا على نسل الماشية ولم يتابعه غير
 أصحابه وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا في فرعوه وهما أصلا ولا يراد بعضها إلى بعض وإنما
 يراد الفرع إلى أصله قال أبو عبيد لا نعلم أحد افرق بين ربح المال وغيره من القوائد غير مالك وليس
 كما قال فافرق بينهما الأوزاعي وأبو ثور وأجدل كنهم شرطوا أن يكون أصله نصا وإنما انكر
 أبو عبيد أنه يجعله كصله وإن لم يكن أصله نصا وهذا لا يثبت له غير مالك وأصحابه وقال الجمهور لا يربح
 كالفوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة قاله ابن عبد البر (وقال مالك في رجل كانت له
 أي عنده) عشرة دنانير ففقر فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا أنه يزكيا مكانها
 ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ما يتحب فيه الزكاة) وهو العشر من (لأن الحول قد حال
 عليها وهي عنده عشرون) بالربح وهو يقدر كانه كائن فيها (ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول
 من يوم زكيت) وهذا يعني ما قبله غايته أنه فرضها في الأولى في خمسة والثانية في عشرة بحسب سؤاله
 عن ذلك وأجاب فيها بحكم واحد وهو ربح المال وإن لم يكن نصا (قال مالك الأمر المختص
 عليه عندنا) بالمدينة (في اجارة العبيد وخراجهم وكراه المساكين وكاتبه المكتاتب أنه لا يتحب في شيء)

من ذلك ان كاة قل ذلك أو كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه) وهو نصاب لانها فوائد
تجددت لآعن مال فيسمة قبل بها (وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء ان من بلغت
حسته منهم عشر بن دينار عينا وما تبقى درهم فله فيه الزكاة ومن نقص حصته عما يجب فيه الزكاة
فلأز كاة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما يجب فيه الزكاة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيبا من بعض)
مان كان لواحد نصاب واخر نصابان مثلا (اخذ من كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصته
كل انسان منهم ما يجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس
اواق من الورق صدقة) ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم فافتضى انه انما يعتبر ملك كل واحد على حدة
(قال وهذا احب ما سمعت الى) يدل على انه قد سمع خلافه وذلك ان عمرو بن الحسن والشعي قالوا ان الشركاء
في العين والماشية والزروع اذا لم يعلم احدهم ماله بعينه انهم يزكون زكاة الواحد قياسا على الخطاء
في الماشية وبه قال الشافعي في المجديد ووافق مالكا ابو حنيفة وأبو ثور (قال مالك واذا كانت
لرجل ذهب أو ورق متفرقة يابدى ناس شتى فانه يلغى له ان يحصيها جميعا ثم يخرج ما وجب عليه
من زكاتها كلها) هذا اجماع اذا كان قادر على ذلك ولم تكن ديوننا في الذم ولا قراضا ينتظر ان يرض
قالبه أبو عمر (قال مالك ومن افاد ذبا أو ورقا) بخوميراث او هبة أو صدقة وما تقدم من اطارة الى آخره
(انه) بكسر الهمزة ومقول الاول (لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها اذ هي
تجددت عن غير مال فيستقبل وما هنا اعم مما تقدم فليس يتكرر

* (الزكاة في المعادن) *

جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لا قامة الذهب والفضة به أولا قامة الناس فيه اشتاء وصيغا
(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) واسمه قروخ المدني أحد الاعلام (عن غير واحد) مرسل عند
جميع الرواة ووجهه له الزار من طريق عبد العزيز بن الدواوردي عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن
الحارث المزني عن أبيه وأبو داود من طريق ثور بن يزيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس (ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث) بن عاصم بن سعيد (المزني) من أهل المدينة
وكان صاحب لواء منية يوم فتح مكة وكان يسكن وراء المدينة ثم تحول الى البصرة احادته في السنن
وحكي ابن خزيمة وابن حبان قال المدايني وغيره مات سنة ستين وله ثمانون سنة (معادن القليلة)
قال ابن الاثير نسبة الى قبل بفتح القاف والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الامكنة القليلة
بكسر القاف وبعد هالام مقبوحه ثم جاء (وفي من ناحية الفرع) بضم الفاء والراء كما جزم به السهيلي
وعياض في المشارق وقال في كتابه التنبهات هكذا قيده الناس وكذا رواه ابنه وحكى عبد الحق عن
الاحول اسكان الراء ولم يذكره غيره انتهى فاقصر الزاوية والنوى في تهذيبه على الاسكان مراد
قال في الروض بضمين من ناحية المدينة يقال انها أول قرية مارت اسماعيل وامه التمر بمكة وفيها
عينان يقال لهما الرض والتحف يسقيان عشرين الف نخلة كانت لمجزة بن عبد الله بن الزبير والرض
منابت الاراك في الرمل (قلك المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة) فدل ذلك على وجوب زكاة
المعدن (قال مالك ارى والله اعلم ان لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها
قدر عشر بن دينار عينا) أي ذهب (و) قدر (ماثي درهم) فضة وهي خمس اواق وبهذا قال جماعة
وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما المعدن كالزكوة في الخمس يؤخذ من قليله وكثيره ونقب بانه
صلى الله عليه وسلم قال في المعدن جبار وفي الزكوة الخمس فغابر بينهما ولو كانا بمعنى واحد لمجهم ما والفرق
بينهما ان المعدن يحتاج الى عمل ومؤونة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الزكوة وقد جرت عادة الشرع

ان ما عظمت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زنيده فيه (فاذا بلغ ذلك فيه الزكاة) ربع العشر
 (مكانه) يريد عند اخذه من المعدن واجتماعه عند العامل ويحتمل ان يريد عند تصفيته واقسامه
 ولا يظهر عندي ان الزكاة تجب فيه عند انقصاله من معدنه كالزروع تجب فيه الزكاة بيد وصلاحه
 قاله الباجي (وما زاد على ذلك اخذ بحسب ذلك مادام في المعدن نيل) فيضم الى الاول الذي بلغ
 النصاب ويزكى لانه بقعة عرق (فاذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل) آخر (فهو مثل الاول يتبدل
 فيه الزكاة كما ابتديت في الاول) فان كان نصبا زكى والا فلا يضم بقية عرقه ان بلغ كـ الاول
 فلا يضاف الثاني الى الاول بلغ الاول نصبا تام لا كمالا يضاف زرع عام الى زرع عام آخر (والمعدن)
 ولا بن وضاح والمعادن (بمنزلة الزرع) لان الله ينبت في الارض كما ينبت الزرع (يؤخذ منه) ولا بن
 وضاح منها (مثل ما يؤخذ من الزرع) ليس المراد بالملئية في القدر المخرج بل في تركته مكانه كما افاده
 قوله (يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا يتطرية الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد
 العشر) او نصفه (ولا يتطران يحول عليه الحول) فاستدل بالقياس على الحكم الذي اعطاه ولا يتوله
 مكانه ووافته الشافعي في القديم وقال في الجديد كافي خفيفة لازكاة حتى يحول عليه الحول لانه فائدة
 يستعمل بها

(زكاة الركان)

بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخوه اى مأخوذ من الر كـ بفتح الراء يقال ركبه ركبه ركزا اذا فذه فهو
 ركوز وتسمية المأخوذ منه زكاة محجازا وباعتساران في بعض صور الزكاة (مالك عن ابن شهاب عن
 سعد بن المسيب بن حزن (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف كلاهما (عن أبي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركان الخمس) سواء كان في دار الاسلام او الحرب عند الجمهور
 ومنهم الائمة الاربعة خلافا للحسن البصري في قوله فيه الخمس في ارض الحرب وفي ارض الاسلام فيه
 الزكاة قال ابن المنذر لا اعلم احدا فرق هذه التفرقة غيره ولا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره
 لظاهر الحديث خلافا لقول الشافعي في الجديد لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب ولا بن القدين
 وغيرهما كنجاس وحديد وجواهره قال أحمد وغيره وعن مالك أيضا رواية باسـ تراط كونه احد
 القدين وظاهر الحديث العموم وهو المشهور * لطيفة * وقع ان رجلا رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 في النوم فقال له اذهب الى موضع كذا فاحفره فان فيه ركانا في هذه لك ولا خمس عليك فيه فلما اصبح
 ذهب الى ذلك الموضع فحفره فوجده الركان فيه فاستفتى علماء عصره فافقوه بانه لا خمس عليه لاجل الروايات
 وافق الغزن عبد السلام بان عليه الخمس وقال اكثر ما ينزل مناهم منزلة حديث روى باسـ تاد حـج
 وقد عارضه ما هو اصح منه وهو حديث في الركان الخمس واختصر الامام هنا لفظ هذا الحديث وساقه
 تاما في كتاب الديات باسـ تاده المذكور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجماعة بخبار والبشر
 جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس فدل ذلك على ان مذهبه جواز ذلك وقد رواه البخاري هنا
 عن عبد الله بن يوسف عن مالك به تاما (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل
 العلم يقولون ان الركان اتمها هودفن) بكسر الـ وال وسكون الفاء أى شئ مدفون كذب عن معنى مذبح
 وأما بالفتح فالمدح ولا يراد هنا قاله الحافظ كـ ز كشي ورده الدماميني بانه يصح الفتح على أنه مصدر
 اراد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا التوب نـج الين (يؤخذ من دفن الحـ لـ مـ ما) أى مدة
 كونه (المطلب بمال) يتفق على اخراجه (ولم يشك فيه بقعة) عطف تفسير (ولا كبر عمل
 ولا مؤنة) فهذا الذي فيه الخمس ساعة يوجد (فاما ما طلب بمال وتكلف فيه كبر عمل فاصبته

واحتفل في مرة فليس بركاز) حكى أي يؤخذ منه الزكاة ولا يخمس والاقاسم الزكاة باق عليه وفي هذا افادة الفرق المتقدم بين المعدن والزكاة باحتياج المعدن الى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الزكاة وقيل انما جعل في الزكاة الخمس لانه مال كافر فترك واحد منزلة القاسم فكان له اربعة انجاسه وقال الزين بن المنير كان الزكاة مأخوذة من اركونه في الارض اذا غرخته فيها واما المعدن فانه ينبت في الارض بغير وضع واضع هذه حقيقة ما اذا اختلف في أصلها فافاد كذلك في حكمهما

(مالا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر)

اختلف في العنبر فقال الشافعي في الامأعبر في عدد من اثنى بخبره انه تساق يخلقه الله في جنبات البحر وقيل انه يأكله حوت فيوت فيأتيه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيخرج منه * وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن انه نبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل هو شجر ينبت في البحر فينكسر فيأتيه الموج الى الساحل وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا قال وما يحكى انه روث دابة أوقتها أو من زبد البحر فعبد (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه) القاسم بن محمد بن الصديق (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبس ثيابا خضراء) لا بها محمد بن أبي بكر قاله الباجي (يتأخر في حجرها) أي منعها لئلا من التصرف (لأن الحلي) يقع فسدكون مفرد وبضم وكسر اللام وشذ الباء جمع (فلاتخرج من حليهن) بالجمع والافراد (زكاة) فقيه انه لا تجب الزكاة في الحلي قال الباجي قوله لهن يقتضي ملكتهن له وان يتصرفن فيه لكنهن محجورات فقد ملك من لا يتصرف كصغير وسفيه ويتصرف من لا يملك كالاب والوصي والامام (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحلي بئانه وجواربه المذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة) قال الباجي يحتمل ان يملكه ذلك ويحتمل ان يزين به وهو على ملكه والذهب والفضة من الاموال المرصدة للتمية فتجب فيه مال الزكاة ولا يخرج عن ذلك الا ما من الصياغة المباحة واللبس المباح وقال ابو عمر ذهب الائمة الثلاثة واكثر المذاهب الى انه لا زكاة في الحلي وقالت طائفة كافي حنيفة تجب فيه وتا ولو ان عائشة وابن عمر لم يخرجوا زكاته لانه لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتأولوا في الجوارى ان ابن عمر كان يرى ان العبد يملك ولا زكاة على عبده وتأول بعد وابن عمر كان لا يرى ما يحلي به بئانه وليس في هذا يتيم ولا عبد وكان ابن عمر ينكح البنت له على ألف دينار يحليها منه باربعة مائة فلا يتركه واحتجوا بظاهر حديث في الرقة ربع العشر وحديث ليس فيما دون خمس أواق وحديث الذهب في اربعين ديناراً دينار ولم يخص حلياً من غيره وهذا يرد العمل المعمول به في المدينة ويخصه وقال ابو عبيد الرقة عند العرب الورق المتوشة ذات السكة السائرة بين الناس واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يديها ثياب مسكتان من ذهب أو فضة فقال انطين زكاة هذا قالت لا قال اسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فخلعهما واتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله وعن عائشة نحو هذا وحديث الموطأ باسقاط الزكاة اثبت اسناداً ويستحيل ان تسع عائشة منه مثل هذا الوعيد وتخالفه ولو صح ذلك عنهما علم انها علمت النسخ والاصل المجمع عليه في الزكاة انها هو الاموال النامية او المطلوب فيها النماء بالتصرف (قال مالك من كان عنده ثياب وحلي من ذهب أو فضة) وهو نصاب (لا يتنفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام ثوبان فيؤخذ ربع عشرة الا ان يتنقص من وزن عشرين ديناراً عينا) أي ذهباً خالصاً (أو مائتي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة ويعلم من هذا ان وزنه كل عام اذا كان يخرج منه أو نسي وزنه اما اذا اخرج عنه من غيره ولم ينس وزنه فيكنى علم وزنه أول عام (وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه غير اللبس) كاعداه لعاقبة أو قية

(فأما الثبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه وليس له فأنما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة) وخالف الشافعي فأوجب فيه الزكاة (قال مالك ليس في الأولاد) وهو مطر الربيع يقع في الصدق (ولا في المسك) الطيب المعروف وفي مسلم مرفوعاً طيب الطيب المسك (ولا الثبر زكاة) لأنها كسائر العروض لا زكاة في أعيانها اتفاقاً واختلف في الأولاد والعنبر حين يخرجان من البحر فالحجوة ولا شيء فيه ما خلا فالقول الحسن البصري فيه أنجس ورده البخاري بأنه صلى الله عليه وسلم إنما جعل في الركاز الخمس ليس في الذي يصاب في الماء أي لأنه لا يسمى لغة ركازاً قال ابن القصار ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما الأولاد والعنبر لأنهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها المسك وبها يذيرد قول أبي يوسف في العنبر وكل حلية تخرج من البحر الخمس ولا بن أي شبيهة مثل ابن عباس عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه الخمس وروى الشافعي والبيهقي وابن أبي شبة أيضاً عن ابن عباس ليس العنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر وجع بينهما بأنه كان يشك فيه ثم تبين له ما جزم به وقال أبو عمر أمر الله بابتاء الزكاة فقال خذ من أموالهم صدقة فأخذ صلى الله عليه وسلم من بعض الأموال دون بعض فلم يعلم أنه تعالى لم يرد جميع الأموال فلا يسيل إلى إيجاب زكاة إلا ما أخذته صلى الله عليه وسلم ووقف عليه أصحابه

(زكاة أموال التامى والتجارة لهم فيها)*

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال أخبرني في أموال التامى لا تأكلها الزكاة) إنما قال ذلك لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله امرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقراءكم ولم يخص كبيراً من صغير وإنما الزكاة توسعة على القراء حتى وجد الغنى وجبت الزكاة وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة في طائفة لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتأول بعض أصحابه قول عمر على أن الزكاة هنا النفقة تحديث إذا انفق المسلم على أهله كآبته صدقة وتعقب بأن اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لغة ولا شرعاً ولا يقاس على لفظ صدقة لأن اللغة لا تؤخذ بالتقاس وأيضاً فالصدقة لا تطلق على النفقة وإنما وصفت بالصدقة في الحديث لأنه يؤجر عليها وحجة الجمهور عوم حديث تؤخذ من أغنيائهم فتزكّيهم فقراهم والتقاس على زكاة الحرث والقطر والى هو الخطاب بالزكاة فيما ثبت تركه لأرحامها الطفل (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه أنه قال كانت عائشة تأتي) تسولي امرئ (أنا وأخا لي يتيمين في حجرها) بعد قتل أبيهما بمصر (نكحتك أنت فتخرج من أموالنا الزكاة) وهي بالمكان العالي من المصطفى فدل ذلك على وجوبها في مال التامى واحتج له أبو عمر بالاجماع على زكاة حرث اليتيم وثماره وعلى وجوب إرش جنائسه وقيمة ما يتلفه وعلى أن من جن أحياناً والحائض لا يراعى قدر الجنون والحيض من المحول فدل ذلك كله على أنها حق المال لا البدن كالصلاة فتجب الزكاة على من يجب عليه الصلاة ومن لا يجب (مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تمنى أموال التامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها) لثلاثاً كلها الزكاة (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه اشترى لبنى أخيه) عبد ربه بن سعيد ميتاً في حجره (مالاً) أي شيئاً تمولاً (فبيع ذلك المال بعد) بالضم أي بعد ذلك (أعمال كثير) بموحدة أو مثله (قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال التامى لهم) في تداول (إذا كان الولي مأموناً) قيدان في الجواز فإن خسرت أموالهم أو تلفت (فلا يرى عليه ضماناً) لأنه فعل ما هو مأمور به وأما أن تسلفها وتجبر لنفسه فلا يجوز إلا أن تدع ضرورة في وقت إلى قليل منه ثم يسرع برده وليس كتسلف المودع من الوديعة لأن المودع ترك الانتفاع به مع القدرة عليه فجاء للمودع الانتفاع على خلاف في ذلك ولا كذلك

مال اليتيم لانه مأمور بتفقيه ماله كالبلع معه قاله الباجي والله اعلم

(زكاة الميراث)*

(مالك انه قال ان الرجل اذا هلك) مات (ولم يودزكاة ماله اتي اري ان يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوز بها الثلث لانه يتهم ان يقر على نفسه بالزكاة ليحرم وارثه ماله فلا يشاء أحد ان يمنع وارثه الامتنع وقال (وتبدأ على الوصايا) تأكيذا وقد قال انه يبدأ عليها مذهب الحنيفة وقال بعض اصحابه يبدأ عليها صدق المريض (واراها بمنزلة الدين عليه) ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا وانما أراد تبيد الزكاة على الوصايا كتبديده الدين عليها كما قال (فلذلك رأيت ان تبدأ على الوصايا) ولم يشك عندنا فلم يحصل فيه اغضاه قاله ابن عبد البر (قال وذلك اذا أوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك أهله لم يلزمه سم ذلك) وقال الشافعي تبدأ الزكاة قبل الديون لان من وجبت عليه زكاة ليس له ان يحدث فيه شيئا حتى يخرجها وله التصرف فيه وان مدينما لم يوقف للغرماء (والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بالمدينة (انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا ولادة) أي امة (حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك او اقضى) قبض (الحول) فاعل يحول (من يوم باعه وقبضه) لانه فائدة (قال مالك السنة عندنا انه لا يجب على وارث في مال ورثه الزكاة حتى يحول عليه الحول) لانه فائدة يستقبل به الحول من يوم يقبض قال أبو عمر هذا اجماع لا خلاف فيه الا ما جاء عن ابن عباس ومعاوية وقد تقدم انتهى لكن الذي جاء عنهم التماس في العطاء تنزيلا له منزلة المال المشترك لان له حقا في بيت المال بخلاف الارث فلا شركة والله سبحانه وتعالى اعلم

(الزكاة في الدين)*

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) الكندي صحابي صغير (ان عثمان بن عفان كان يقول) وفي رواية البيهقي من وجه آخر عن الزهري قال اخبرني السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (هذا شهر زكاةكم) قيل الاشارة لرجب وانه محمول على انه كان تمام حول المال لكن يحتاج الى نقل في رواية السهقي المذكورة عن الزهري ولم يسم الى السائب الشهر ولم اسأله عنه (من كان عليه دين فليؤد دينه حتى يحصل اموالكم فتؤدون منه) بالتد كبرأي مما يحصل به اداء الدين (الزكاة) لان ما قبل الدين لازكاة فيه (مالك عن ايوب بن أبي عمير) واسمه كيسان (السخيتاني) نسبة لسختيان بفتح السين الجراد لبيع او عمل احد الاعلام يقال حجار بعين حجة (ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة طمأنا ما مر برده الى أهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنة) لانه على ملك صاحبه يورث عنه وبه قال سفيان الثوري وزفر والشافعي في قول (ثم عقب بعد ذلك بكتاب ان لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة) لما مضى السنة (فانه كان ضمرا) بكسر الصاد غائبا عن ربه لا يقدر على أخذه اولا يعرض موضعه ولا يرجوه والزكاة انما تتعلق بالاهوال التي يقدر على قيمتها والتامة قال ابن عبد البر قيل الضمار الذي لا يدري صاحبه يخرج ام لا وهو أصح وبآخر قول عمر هذا قال مالك والاوزاعي قال ابن زريقون شبهه مالك بعرض المحتكر يبيعه بعد سنين فيزكه لهام واحدا انتهى وقال اللث والكو فيون يستأنف به حولا وتقبله ابن حبيب عن مالك وهو احد قول الشافعي (مالك عن يزيد) بتفقيه فزاي (ابن خزيمة) بمجته ثم مهلة مفسر نسبة الى جده فهو يزيد بن عبد الله بن خزيمة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني ثقة من رجال

المجمع (انه سأل سليمان بن يسار) أحد الفقهاء (عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة فقال لا زكاة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي اذا لم يكن له عرض ولا مال غيره وللشافعي قول آخر ان الدين لا يمنع الزكاة لانها في عين المال والدين في الزمة (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقضيه) لانه لا يقدر على تنجته (وان اقام عند الذي هو عليه) أي المدين (سنتين ذوات عدل ثم يقضيه صاحبه لم يجب عليه الزكاة واحدة) اذ لو وجبت لكان عام لادى الى ان الزكاة تستهلكه ولهذه العلة لم تطلب في اموال القنية لان الزكاة مواساة في الاموال الممكنة تنجتها فلا تقضيها الزكاة غاليا (فان قبض منه شيئا لا تجب فيه الزكاة) لتقصه عن النصاب (فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة فانه يزكي) بالبناء للقول ولا ين وضاح يزكيه مبنيا للفاعل وهاء الضمير (مع ما قبض من دينه ذلك) وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه المحول ثم قبض ما اذا اضاف الى تم به نصاب فانه يزكي يوم القبض عنهما فان لم يحل المحول على ما بيده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصابا (قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه) ولكنه ليحفظ عدما ما اقتضى فان اقتضى بعد ذلك عدما تم به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكاة (لانه مال واحد حال عليه المحول فاذا بلغ النصاب زكاه) (قال فان كان قد استهلك ما اقتضى والا لم يستهلكه فان زكاة واحدة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل او كثير فعليه الزكاة بحسب ذلك) فزكي ما قبض ولو دينارا او درهما (قال والدليل على الدين يغيب اعواما يقتضى فلا يكون فيه الزكاة واحدة ان العروض تكون عند الرجل) وصف طردى فالمراد عند التجار المحتكر ولواني للتجارة (اعواما ثم بيعها فليس عليه في اثباتها الزكاة واحدة) فاستدل بقياس الدين على عرض المحتكر والجامع بينهما عدم القدرة على التماس (وذلك انه ليس على صاحب الدين أو العرض ان يخرج زكاة ذلك الدين أو العرض من مال سواء) كعين عنده (وانما يخرج زكاة كل شيء منه ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره) ليس يندرج على نمائه كما فاداه ما قبله اما ان وجبت بقبض الدين أو من العروض المحتكرة فله ان يخرج ما وجب عليه فها من سواها ولا يتعين الاخراج منها كما له ان يخرج ذهبا عن فضة وعكسه (قال مالك الامر عندنا في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض الذهب والفضة (سوى ذلك ما) أي قدر (تجب فيه الزكاة فانه يزكي ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة) ويجعل العروض في مقابلة الدين (واذا لم يكن عنده من العروض والنقد الا وقاعدته فلا زكاة عليه حتى يكون عنده) من الناض (فضل) أي زيادة (عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه) فما قابل الدين ولو نقد الزكاة فيه

(وه زكاة العروض)*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن رزيق) قال الباسجي رواه يحيى بتقديم الرأ والصواب بتقديم الزاي أي المنقوطة وعليه جمهور الرواة وهو لقب واسمه سعيد بن حيان) فتح الحاء المهمة والتخمية الثقيلة وفي التقريب في حرف الرأ رزيق بن حيان الدمشقي أبو القدام ويتال بتقديم الزاي قبل اسمه سعيد ورزيق لقب صدوق مات سنة خمس ومائة وله ثمانون سنة (وكان) رزيق (على حواز مصر) أي موضع يؤخذ منهم فيه الزكاة قاله البوني (في زمان الوليد وسليمان) ابني عبد الملك بن مروان (و) في زمان ابن عجمها (عمر بن عبد العزيز بن مروان الخليفة العادل ولها بعد سليمان باستخلافه له

(فذكر) رزقي (ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من مربك من المسلمين فيخذ بما ظهر من احوالهم مما يدبرون من التجارات من كل اربعين دينارا) تميز (دينارا) معقول خمد (فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فخذها ولا تأخذ منها شيئا) فان نقصت اقل فان زكاة قال ابن القاسم لم يأخذ مالك بهذا وقال لازكاة في الناقصة ولو قل الا مثل الحبة والحبتين فان زكاة ومعناه لم يأخذ بظاهرة قاله الباجي وقال ابو عمر اشتراطه نقص ثلث دينار رأى واستحسن فهو يضارع قول مالك فيما مضى ناقصة بنية الانتصان والاولى ظاهر حديث ليس فيما دون خمس اواق صدقة فاصح انه دون ذلك قل اوكثر لازكاة فيه (ومن مربك من اهل الذمة فيخذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين دينارا دينارها نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فخذها ولا تأخذ منها شيئا وكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول) قال ابو عمر سالك عمر بن عبد العزيز بطريق عمر بن الخطاب فانه كتب الى عامل ايلة اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما ثم اكتب له براءة الى السنة ونخذ من التاجر العاشر من كل عشرين درهما درهما ومن لاذمة له من كل عشرة دراهم درهم وليس في كتاب ابن الخطاب ان يكتب للذي بما يؤخذ به كتاب الى الحول وهو دليل مالك انه يؤخذ منه كلما تجر من بلده الى غير بلده (قال مالك الا مرعندنا فمما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله) بالتشديد أي دفع صدقة أي زكاة (ثم اشترى به عرضا برا) يقع الموحدة والراي نوع من الثياب أو الثياب خاصة من امتعة البيت أو امتعة التاجر من الثياب (أورقيا أو ما شبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة) ادى زكاته (وانه ان لم يسع ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باه فليس فيه الا زكاة واحدة) وحاصله ان ادارة التجارة ضربان احدهما التقلب فيما وارثا والاسواق بالعروض فلا زكاة وان اقام اعواما حتى يبيع فيزكي لتمام واحد والثاني البيع في كل وقت بلا انتظار سوق كفعل ارباب الحوانيت فيزكي كل عام بشروط اشار اليه الباجي وذهب الائمة الثلاثة وغيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام ويركي مديرا كان أو محتسرا وقال داود لازكاة في العرض بوجه كان لتجارة أو غير ما تجر ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ولم يقل الا ان ينوي بهما التجارة وتمقب بان هذا نقص لاصوله في الاحتياج بالظاهر لان الله تعالى قال خذ من اموالهم صدقة فعلى اصحابهم يؤخذ من كل مال الا ما خص بسنة أو اجاع فيؤخذ من كل مال ما عدا الرقيق والخيل لانه لا يقيس عليهم ما في معناها من العروض وقد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة وان اختلفوا في الادارة والاحتكار والمجتهلهم ما تقدم من عمل العمرين وما نقله مالك من عمل المدينة وخبر أبي داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما عنده للبيع قال الطحاوي ثبت عن عمر بن الخطاب زكاة عروض التجارة ولا يخالف لهما من الصحابة وهذا يشهدان قول ابن عباس وعائشة لازكاة في العروض انما هو في عروض القنينة (قال مالك الا مرعندنا في الرجل يشتري بالذهب أو الورق حنطة أو تمرا أو غيرهما للتجارة ثم يسكها حتى يحول عليه الحول ثم يبيعهما ان عليه فيها الزكاة حين يبيعهما اذا بلغ منهما ما يجب فيه الزكاة) اذ ليس في اقل من نصاب زكاة (وليس ذلك مثل المحصاد) بكسر الحاء وفتحها (يحصده) بكسر الصاد وضمها (الرجل من ارضه ولا مثل الجداد) بضم والين مهملتين قطع الثمار من اصولها كالنخل (وما كان عند رجل بديره للتجارة ولا ينقص) بكسر النون يحصل (لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين)

ذهب اوفضة (فاذا بلغ ذلك كله ما يحب فيه الزكاة فانه تركه) وهذا في المدير (ومن تجرم من المسلمين في مال) (ومن لم يتجر سواء ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه) اي المال (اولم يجروا) لكن ان تجروا يفرق بين المدير والمحتكر كما مر

(ما جاء في الكنز)

قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعصه على بعض في بطن الارض او ظهرها زاد في مختصر العين وكان مخروفاً وقال ابن دريد هو كل شيء غمسته يده او جلك في وعاء او ارضى قاله عياض (مالك عن عبد الله بن دينار) الذي مولى ابن عمر (انه قال سمعت عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وهو يسأل عن الكنز) في قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة (ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة) فايدت منه فليس بكنز نوعي هذا التفسير جهورا للعلماء اذ اصرار وقد رواه سفيان الثوري عن ابن دينار عن ابن عمر مرفوعا ان رجلا الطبراني والبيهقي وقال ليس بمحفوظ وروى ابن مردويه عن طريق سويد بن عبد الله بن يزياد البيهقي من رواية عبد الله بن عمر كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كل ما ايدت زكاته وان كان تحت سبع ارضين فليس بكنز وكل ما لا تؤدى زكاته فهو كنز وان كان ظاهرا على وجه الارض قال البيهقي ليس بمحفوظ والمشهور وقته قال ابن عبد البر ويشهد له حديث ابي هريرة مرفوعا اذا ايدت زكاة مالك فتدققت ما عليك انخرجه الترمذي وقال حسن غريب وصححه المحاكم ولا يداود عن ام سلة كسبت اللبس او ضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله ان كنز فقال ما يبلغ ان تؤدى زكاته فيزكي فليس بكنز صححه المحاكم وابن القطان وقال ابن عبد البر في سنده مقال وقال ابن العنبري سنده جيد وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ما ادى زكاته فليس بكنز وللحاكم عن جابر مرفوعا اذا ايدت زكاة مالك فتدققت ما عليك انخرجه الترمذي ورواه عبد الرزاق موقوفا ورجحه ابو زرعة والبيهقي وغيرهما وقد استدل له البخاري بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة قال ابن بطال وغيره وجه الاستدلال ان الكنز المذموم هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو اعم من ذلك ومفهومة ان ما زاد فيه الصدقة وما انخرجت منه الصدقة لا وعيد على صاحبه فلا يسمى كنزا وقال ابن رشد ما لا تجب فيه الزكاة لا يسمى كنزا لانه معفو عنه فاخرجت زكاته كذلك لانه عفي عنه باخراج الواجب فيه فلا يسمى كنزا قال ابو عمر لا علم خلافا في تفسير الكنز بذلك الاماروي عن علي وابي ذر والضحالك وابي ذر وقوم من اهل الزهد ان في المال حقاسوى الزكاة وجاءت آثار عن ابي ذر تدل على ان الكنز ما فضل عن التوت وسداد العيش وآية الوعيد نزلت في ذلك وعنه ايضا انها في منع الزكاة (مالك عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح) ذكر كوان (السيمان) بائع السم (عن ابي هريرة انه كان يقول) موقوفا ورفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وتابعه زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا عند مسلم وساقه مطولا وكذا رفعه ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عند البخاري وسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عند مسلم والقعقاع بن حكيم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انخرجه النسائي ورجحه لكن قال ابن عبد البر رواية عبد العزيز خطأ بين في الاسناد لانه لو كان عند ابن دينار عن ابن عمر مارواه عن ابي صالح اصل الا قال المحافظ وفي هذا التعليل نظر وما المانع ان له فيه شيئين نعم الذي على طريقة اهل الحديث ان رواية عبد العزيز بن شاذة لانه سلك طريق الحمادة ومن عدل عنها دل على عز يد حفظه (من كان عنده مال لم يؤذ زكاته) وفي رواية البخاري من آتاه الله ما لا فلم يؤذ زكاته (مبطل) بضم الميم

مينا للمفعول اى صور (له يوم القيامة) ماله الذى لم يؤذركاته (شجاعا) بضم السين والنصب مفعول ثان
 لمثل والضمير الذى فيه رجع الى مال وقد ناب عن المفعول الاول وقال الطيبى نصب لمجرى به مجرى
 المفعول الثانى اى صور ماله شجاعا وقال الدمايينى نصب على الحال وهو الحية الذى كرو قبل الذى يقوم
 على ذنبه ويواب الفارس وازاجل وربما بلغت وجه الفارس تكون فى العشارى (اقرع) برأسه بياض
 وكلما كثر سمع ابيض رأسه قاله ابن عبد البروفى القمع الاقرع الذى تنزع رأسه اى تمط لكثرة سمعه وفى
 كتاب ابى عبيد سمي اقرع لان شعر رأسه يقط بمجره السم فيه وتعتبه القزاز بان الحية لا تشعر برأسها
 فاعلم يذهب جلد رأسه وفى تهذيب الازهرى سمي اقرع لانه يقرى السم ويحجمه فى رأسه حتى تمتط فروة
 رأسه قال ذو الرمة * فرى السم حتى انما فروة رأسه * عن العظم صل فالتك السبع مارده
 (له زيبستان) بفتح الزاى وموحدتين تثنية زيبية وهما الزبدتان اللتان فى الشدقين يقال تكلم
 فلان حتى زبت شدقاه اى خرج الزبد منهما وقيل هما اللتان السوداوان فوق عينيه
 وهى علامة الحية الذى كروذى وقيل نقطتان يكتمقان فاه وقيل هما فى حاذقه بمنزلة زغى العنز وقيل
 لحيته على رأسه مثل القرنين وقيل نابان يخرجان من فيه (يظله حتى يمكنه) وللبخارى
 والنسائى فلا يزال يتبعه حتى يلقيه اصبعه (يقول انا كنزك) وللبخارى اقرع بطوقه يوم
 القيامة ثم يأخذ به زمنيته بنى شديقه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا التحسين الذين يدخلون الاية
 وفائدة هذا القول زيادة المحسرة فى العذاب حتى لا ينفعه الندم وفيه نوع من التهمك ولا بن حبان
 فى حديث ثوبان يتبعه فيقول انا كنزك الذى تركته بعدك فلا يزال يتبعه حتى يلقيه يده فيمنعه غاشم
 يتبعه سائر جسده وسلم فى حديث جابر يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يقرمونه فاذا رأى انه لا بد له منه
 ادخل يده فى فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل وظاهر الحديث ان الله يصير نفس المال بهذه الصفة
 وفى حديث جابر عندهم مثل كل ما قال القرطبي اى صوراً ونصب واقم من قولهم مثل قائماى منتصبا
 او ضمن مثل معنى التصير اى صير ما له على هذه الصورة وقال عياض ظاهره ان الله خلق هذا الشجاع
 لعذابه ومعنى مثل نصب كقوله من سره ان يقول له الناس قياماى ينصبون وقد يكون معناه صور ما له
 على هذه الصورة كقوله أشد الناس عذابا المثلون اى المصورون وبشده له رواية الاجاء كنز يوم
 القيامة شجاعا ثم لانتانى بين هذا وبين رواية مسلم من روعا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها
 حقها الا اذا كان يوم القيامة صفت له صفائح من نار فاحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جبهته
 وجنبه وظهره لانه يجتمع له الامران جميعا فحديث الباب يوافق الاية وهى سيطوقون ما يحملوا به يوم
 القيامة ورواية مسلم توافق الاية فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهرهم لانه جمع المال ولم يصرفه
 فى حقه لتحصيل الجاه والتميم بالطعام والملابس اولانه اعرض عن الفقير وولاه ظهره ولا نهى اشرف
 لاهضاء الظاهرة لاشتمالها على الاعضاء الرئيسة وقيل المراد بها الجهات الاربع التى هى مقدم البدن
 ومؤخره وجنباه نسأل الله السلامة هذا وفى الحديث دلالة على ان المراد بالتطويق فى الاية الحقيقة
 خلافا لمن قال معناه سيطوقون الاثم وفى تلاوته صلى الله عليه وسلم لها كما صرح به فى حديث ابن مسعود
 عند الحميدى والشافعى ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحسبن الاية ولترمذى ثم قرأ صدقه
 سيطوقون ما يحملوا به دلالة على انها فى مانع الزكاة وهو قول اكثر علماء التفسير وقيل نزلت فى اليهود
 الذين كتموا صدقة صلى الله عليه وسلم وقيل فمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق

(صدقة الماشية)*

(مالك) قرأ كتاب عمر بن الخطاب فى الصدقة (المروى عند احمد وابى داود والترمذى وحسنه)

والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرجها الى عماله وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به ابو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم ولم يرفعه وانما رفعه سفيان بن حسين قال المحافظ وهو ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فإرساله آخرجه الحاكم من طريق يونس عنه وقال ان فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لانه قال عن ابن شهاب اقرأنيها سالم فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل ان ابن عمر حدثه به فتحسين الترمذي له باعتبار شاهده وهو حديث انس عند البخاري وابي داود والنسائي وابن ماجه ان ابا بكر كتب لانس هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين فذكره بنحوه وفي رواية لابي داود ان ابا بكر كتبه لانس وعليه خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم) ففيه طلب البسملة اول الكتاب قال المحافظ ولم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابدء المراسلات بالمحمد وقد جفت كتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداء بالمحمد بل بالبسملة (هذا كتاب الصدقة) وللبخاري هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امر الله بها رسوله من شأنها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط (في اربع وعشرين من الابل قدونها) الفاء بمعنى او (الغنم) مبتدأ أخبره في اربع وقدم الخبر لان الغرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة وانما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم (في كل خمس شاة) مبتدأ وخبر وفيه تبين اخراج الغنم فلو اخرج بعير اثنى اربع وعشرين بعير لم يحجزه وهو قول مالك واجود قال الشافعي والجمهور يحجز به ان وقت قيمته بقيمة اربع شياه لانه يحجز عن خمس وعشرين فأولى مادونها ولان الاصل ان تجب الزكاة من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل اجزاء ويرد بانه قياس في معرض النص فهو فاسد الاعتبار على انه لا دخل له في هذا الباب نعم صحح المالكية اجزاء بعير عن شاة تفي قيمته بقيمتها والالم يحجز قال الساجي اختلاف قول مالك وابي حنيفة والشافعي في الوقف هل هو مركب فالماخوذ من الصدقة عن الجملة وهو ظاهر قوله في اربع وعشرين او المأخوذ انما هو على ما زعموا الزايد وقص لا تجب فيه ولا يؤخذ عنه شيء واختار ابن القصار الثاني قال ابن زريق ودليله في كل خمس شاة فانما جعلها في الخمس (وفيما فوق ذلك) من خمس وعشرين واليه ذهب الجمهور (الى خمس وثلاثين ابنة) وفي رواية بنت (مخاض) بفتح الميم والمجمة المخففة واخره مجمة اتى عليها حول ودخلت في اثني وجملت امها والمخاض الحامل اى دخل وقت حملها وان لم تحمّل وجاء عن علي ان في خمس وعشرين شاة فاذا اصارت ستا وعشرين فينت مخاض ورواه ابن ابي شيبة وغيره عنه موقوفاً ورفوعاً واسناد المرفوع ضعيف (فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون) وهو ما دخل في الثالثة فصارت امه لبوناً بوضع الحمل (ذكر) وصفه به وان كان ابن لا يكون الا ذكر ازار في اليسان لان بعض الحية وان يطلق على ذكره واتاه لفظ ابن كابن عرس وابن اوى فرفع هذا الاحتمال او اريد بمجرد التاكيد لا اختلاف في اللفظ كقوله غرايب سود قاله الساجي اولئذ على نفسه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض قاله ابن زريق قال المحافظ اولئذ يرب المال لطيب نفسا بالزيادة وقيل احتجز بذلك عن الخنثى وفيه بعد (وفيما فوق ذلك الى خمس واربعين بنت لبون) والغاية داخله وان كانت الى للغاية فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا بدليل لان دليله قوله (وفيما فوق ذلك) اذا الاشارة لا قرب مذكور وهو الخمس واربعون فعلم ان حكمها حكم ما دونها وان مادونها وقص باللفظ وهي وقص بالاجماع فهما وقصان متصلا وان الاعداد في النسايت تختلف غير هاعرفا فلو اباح لئلامه ما بين درهم الى عشرة فهم

منه عرفنا اباحة العشرة بخلاف اجبت لك المجلس بين هذه الدار الى هذه الاخرى فلا يفهم منه اباحة واحدة منهم قاله الساجي واواها والاولا ما راقص عليه غيره (الى سنين حقة) بكسر المهملة وشدة القاف والجمع حقاق بالكسر والتخفيف (طروقة الفحل) بضم الطاء اى طروقة فعوله بمعنى مفعوله كحكمومة بمعنى محكومة اى بلغت ان يضرقها الفحل وفي رواية النجل وهي التي اتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة (وفيما فوق ذلك) وهو احدى وستون (الى خمس وسبعين جدعة) بفتح الجيم والذال المججمة وهي التي دخلت في الخامسة سميت بذلك لانها جذعت مقدم اسنانها اى استقطه وهي غايه اسنان الزكاة وفيما فوق ذلك) وهو ست وسبعون (الى تسعين ابنة اللون وفيما فوق ذلك) وهو احدى وتسعون (الى عشرين ومائة حقتان طروقة الفحل) بالقاء والمحاء الذي ذكر وفي رواية طروقة النجل (فما زاد على ذلك من الابل) واحدة فصاعدا عند الجمهور (ففي كل اربعين بنت) وفي رواية ابنت (لون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا اللون وحقة وواجب مائة واربعين بنتا لون وحقتان وهكذا وقال ابو حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت الى فريضة الغنم ففي خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لون وشاة ورد بان في ابى داود وغيره في كتاب عمر المذكور فاذا كانت الابل احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فصرح بان ما زاد على ذلك زكاته بالابل خاصة ومقتضى الحديث ان لا مدخل للغنم بعد الخمس وعشرين في زكاة الابل وبه قال مالك والشافعي والجمهور (وفي سائمة الغنم) اى راعيها (اذا بلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة) مبتدأ خبره ما قبله (وفيما فوق ذلك) وهو احدى وعشرون ومائة (الى مائتين شاتان) وفي رواية ابى داود والترمذي فان زادت واحدة فشاتان الى مائتين (وفيما فوق ذلك) من واحدة (الى ثلثمائة ثلاث شياه) بالكسر جمع (فما زاد على ذلك) اى الثلثمائة (ففي كل مائة شاة) ففي اربع مائة اربع وهكذا وقد ضاع ان الزايرة لا تجب حتى توفى اربع مائة وهو قول الجمهور وقالوا فائدة ذكر ثلثمائة ايمان النصاب الذي بعده لكون ما قبله محتلفا وقال بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن احمد اذا زادت على ثلثمائة واحدة وجب اربع زاد في حديث انس فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربها ثم لا خلاف في وجوب زكاة لسائمة واختلاف في المعلوفة والعامة من ابل وبقر فقال مالك والليث فيها الزكاة وعتا مالا لانها سائمة في صفتها والماشية كلها سائمة ومنهها من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة والمجبة قوله صلى الله عليه وسلم ليس في اذن خمس ذود صدقة وانه اخذ من ثلاثين بقرة بقرعة ومن اربعين مسنة ومن اربعين شاة شاة ولم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار واهل الحديث لازكاة فيها وروى عن جمع من الصحابة لا يخالف لهم منهم فعلى قولهم من له اربع من الابل سائمة وواحد عامل او تسع وعشرون بقرة راعية وواحدة عاملة او تسع وثلاثون شاة راعية وكبش معلوف في داره لا تجب عليه زكاة ولا اعلم من قال بقول مالك والليث من فقهاء الامصار قاله ابن عبد البر وقال الساجي يحتمل انه عبر بالسائمة لانها عاملة الغنم لا تكاد توجد فيها غير سائمة ولذا ذكرها في الغنم دون الابل ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم نص على السائمة ليكلف المجتهد للاجتهاد في الحاق المعلوفة بها فيحصل له اجر المجتهدين (ولا يخرج) وفي رواية ولا يؤخذ (في الصدقة تبس) وهو فحل الغنم او مخصوص بالاعز لانه لا منفعة فيه لدرولانسل وانما يؤخذ في الزكاة ما فيه منفعة للنسل قاله الساجي (ولا هزيمة) بفتح الهاء وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها (ولا ذات عوار) بفتح المهملة وضمها وقيل بالفتح اى معيبة وبالغنى العور واختلف في ضبطها فالأكثر على انه ما ثبت به الردي البيع وقيل ما يمنع الاجزاء في الضحية ويدخل في المعيب المريض والصغير سنا بالنسبة الى سن اكبر منه (الا ماشاء المصدق) يريد اذا كان ذلك خيرا

للمسكين فأتخذه باجتهاده وقال القاضي أبو الحسن إن ذا العيب لا يجزى وإن كانت قيمته أكثر من
السلمة قاله الباجي فقرأ بخفة الصاد وهو الساعي وجعل ابن عبد البر ليس من الخيار لانه ينزور وبأن
اشتراط مشيئة المصدق مع اقترانه بالهرمة وذات العوار يدل على انه من الشرار وفي حديث انس
ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق قال الحافظ اختلاف في ضبطه فالأكثر انه
بالتشديد أى المالك وتقدره لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ولا تيس الا يرضى المالك لا احتياجه
اليه فأتخذه بالارضاد ان ربه فلا يستدأ بمحتص بالثالث وهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي
وكانه اشير الى التفويض اليه لانه كالوكيل فلا يتصرف بغير مصلحة وهذا قول الشافعي في البويطي
وهو اشبه بقاعدته في تناول الاستثناء جميع ما قبله وعن مالك يابز المالك أن يشتري شاة بحزبة تمسكا
بظاهر هذا الحديث وفي رواية عنه كالأول انتهى (ولا يجمع) بضم أوله وقع ثالثه (بن مقفوق) بقاء
فوقية فراء خفيفة وفي رواية مقفوق بتقديم التاء وشذراء (ولا يفرق) بضم أوله وقع ثالثه مشدداً
(بن مجمع خشية) وفي رواية مخافة (الصدقة) ونصبه فعول لاجله تنازع فيه الفعلان ويحتمل ان
المقدر لا يفعل شيئاً من ذلك خشية الصدقة فيحصل المراد بلا تنازع قاله الدماميني ويأتى معناه قريباً
(وما كان من خيلطين) تنبيه خياط بمعنى خياط كنديم وجليس بمعنى منادم ومجالس (فانهما
يتراجعا) بينهما بالسوية) يأتى تفسيره (وفي الرقة) بكسر الراء وخفة القاف الفضة سواء كانت مضروبة
أو غير مضروبة قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء فتعوا العدة والوعد (أذا بلغت خمس أواق)
بالتنوين كجواروهى مئثار درهم (ربع الشر) خمسة دراهم وما زاد فبحسابه يجب ربع عشرة وقال
أبو حنيفة لا شيء فيما زاد عليها حتى تبلغ أربعين درهما قدرهم واحد وكذا في كل أربعين قال القاضي
عياض اعتماد مالك والعلماء والخلفاء قبلهم على ما في هذا الكتاب ولم يرد عن الصحابة أنكار شيء منه
وهو الذى طلبه عمر بن عبد العزيز من آل عمر بن الخطاب الذى كان عند آل عمرو بن خزم
وهذا يدل على ان الذى كان عند عمر هو الذى كان عند أبي بكر إذ لو كان خلافه لطلبه من آل أبي بكر
كما طلبه من آل عمرو وآل عمرو

(ما جاء في صدقة البقر)

وفي نسخة زكاة البقر اسم جنس لا مذكر والمؤنث اشتقت من بقرت الشيء إذا سقطت لانها تنقر الارض
بالحراثة وأحرز زكاة البقر لانها اقل النعم وجوداً ونصباً قاله الزين بن المنير وفي طرقة قديمة هذا التبويب
ليس من الرواية وهو في حاشية كتاب أبي عمرو عند الباجي في أصل الكتاب (مالك عن حميد) بضم الحاء
(ابن قيس المكي) الأخرج أبي صفوان القاري لا بأس به من رجال المجيع مات سنة ثلاثين ومائة وقيل
بعدها (عن طاوس) بن كيسان (اليامي) المحضرمي مولاهم القارسي قال اسمه ذكوان وطاوس لقب
تابعي ثقة فقيه فاضل مات سنة ست ومائة وقيل بعدها (ان معاذ بن جبل الانصاري) الخزرجي الامام
المقدم في علم الحلال والحرام وكان ابيض وضي الوجه براق الشايبا لكل العينين شهيد درا والمشهد كلها
ومناقبه كثيرة جداً قال الحافظ هذا منقطع فطاوس لم يبق معاذاً وهو في السنن من طريق مسروق عن
معاذ وقال الترمذي حسن وصححه الحاكم وفيه نظر لان مسروق لم يبق معاذاً وانما حسنه الترمذي
لشواهدة وفي الباب عن علي عند أبي داود (أخذ من ثلاثين بقرة تبعها) وهو ما دخل في الثانية سمي
تبعها لانه فطم عن امه فهو يتبعها (ومن أربعين بقرة مسنة) دخلت في الثالثة وقيل الرابعة ولا تؤخذ
الا اثني سوا كانت البقر ذكورا كلها وانما قاله الباجي وقال ابن عبد البر فان زادت على أربعين حتى تبلغ
ستين فتبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة هذا مذهب مالك

والشافعي والفتاه من أهل الرأي والحديث وثم أقوال شاذة عن الجمهور والآن نأرقال وهذا الحديث ظاهره الوقف على معاذ إلا أن قوله (وأتى بآدون ذلك) أي الثلاثين (فأبى أن يأخذ منه شيئاً) قال لم استمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً) فيه دلالة واضحة على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والاربعين مع أن مثله لا يكون رأياً وإنما هو توقف عن أمر يأخذ الزكاة من المؤمنين (حتى) غاية لمقدراً لا يأخذ إلى أن (اللقاء فأسأله) وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل من اليمن قال عمرو بن شعيب لم ينزل معاذ بالجند منذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى توفى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه قال أبو عمرو توفى معاذ في طاعة عمر وأُس وكان سنة سبع عشرة وثمان عشرة والمجند من اليمن بلد طائوس اه والذي في الأ وقدم معاذ من اليمن في خلافة أبي بكر وتوفى بالطاعة بالشام سنة سبع عشرة أو التي بعدها وهو قول الأ أكثر وعاش أربعمائة وثلاثين سنة وقيل غير ذلك وشهد بذلك واحد وعشرون سنة قال مالك أحسن ما سمعت فيمن كانت له غنم على راعين هتقرين) بتقديم الفاء وفي نسخة متفرقين بتقديم التثنية (أو على رعاء) بكسر الراء ومدود جمع (هتقرين في بلدان شتى أن ذلك يجمع كله على صاحبه فيؤدي صدقته) وكذلك الماشية والحراث وقوله أحسن ما سمعت يدل على الخلاف والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى افتراق المواضع إلا من جهة السعة فإله أبو عمر (ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب أو الورق متفرقة في أيدي ناس شتى) بكسر الهمزة وفتحها (ينبغي له) أي يجب عليه (أن يجمعها فيخرج ما وجب عليه في ذلك من زكاتها) بيان لما يجب (قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمغزاة يجمع عليه في الصدقة) فإن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت) بضم الصاد ١٠ الدال أنخرج صدقتها (وإنما هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) تسمى (شاة) مبتدأ استدلال على جمع الغنم الضأن لأن اسم الغنم شملها (قال فان كانت الضأن هي أكثر من المعز ولم يجب على رباها إلا شاة واحدة أخذ المصدق) بحقة الصاد أي الساعي (تلك الشاة أتت وجبت على رب المال من الضأن) تغليباً للأكثر (وإن كان المعز أكثر من الضأن أخذ منها فان استوي الضأن والمعز) كنهسين ضائنا وخسين مغزاً (أخذ الشاة من أيتهما شاء) أذلا طرف يرجح (وكذلك الأبل العرب) بكسر العين (والجث) جمع بجث مثل روم ورومي ثم يجمع على الجثاني وبخفف ويقبل وعند ابن وضاح والخب بنون وجيم وموحدة جمع نجيب ونجيبه بمعنى الخيار (بهمان على ربهما في الصدقة وقال إنما هي أبل كلها) فيشملها اسم الأبل في الحديث (فان كانت العرب هي أكثر من الجث ولم يجب على ربهما إلا بعير واحد فليأخذ من العرب صدقتها) أي الجميع من بجث وعرب (فان كانت الجث أكثر فليأخذ منها) صدقتها (فان استوت فليأخذ من أيتهما شاء) إذا كانت في كل واحدة منهما البواحدة فان كانت في أحدهما خاصة أخذها وليس له الزام المالك بشراء ذلك من الآخر (قال مالك وكذلك البقر والجواميس) جمع جواميس نوع من البقر قيل كانه مشتق من جسي الودك إذا جرد لا ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحراث والزرع والدياسة (يجمع في الصدقة على ربهما وإنما هي بقرة كلها) وقد ثبت زكاة البقر (فان كانت البقر هي أكثر من الجواميس) أو الحالة أنه لا يجب على ربهما البقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتهم أو أن كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها فان استوت كنيسة عشر من الجواميس ومثلها من البقر (فليأخذ من أيتهما شاء) مع وجودهما والأربعين الموز (فإذا وحت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعاً) كالثلاثين من البقر ومثلها جواميس فليأخذ من كل اثنين (قال مالك من أفاد ماشية من أبل أو بقر أو غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليه الحول من

افادها الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما تحب فيه الصدقة وهو لغة الاصل واستعمل في عرف الفقهاء في اقل ما تحب فيه الزكاة فكانه اصل لما تحب فيه (اما خمس ودون الا بل واما ثلاثون بقرة واما ربعون شاة فاذا كان للرجل) مثلا (خمس ودون الا بل او ثلاثون بقرة او ربعون شاة ثم افاد اليها بلا وبقر او غنما باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها) يعطى صدقتها (مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة المحول) فحصل مذهبه في فائدة الماشية انها انما تنضم الى نصاب والاستئنف بالجميع حولا فان كان له نصاب من نوع ما افاد زكى الفائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل المحول او قبل مجي الساعي بيوم وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي وابو ثور لا تنضم القوائد وزكى كل على حوله لاننتاج الماشية فتركى مع امهاتها ان كانت نصابا (وان كان ما افاد من الماشية الى ماشيته قد صدقت) أى صدقتها ما اكملها البايع أو الواهب أو المورث (قبل أن يشتريها بيوم واحد وقبل أن يرثها بيوم واحد فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدق ماشيته) فهو مال زكاه انسان في عام واحد (قال مالك وانما مثل ذلك) قياسه (مثل الورق) الفضة (يركها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باع الصدقة) لتجره فيه (فيخرج الرجل الا يصدقها هذا اليوم ويكون الا يصدقها من الغد) ولا غرامة في ذلك (قال مالك في رجل كانت له غنم لا تحب فيها الصدقة) لانه قصها عن النصاب (فاشتري اليها غنما كثيرة تحب في دونها الصدقة او ورثها) او هبت له (انها لا تحب عليه في الغنم كلها الصدقة حتى يحول عليها المحول من يوم افادها باشتراء او ميراث) او هبة (وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تحب فيها الصدقة) صفة ماشية (من ابل او بقرا او غنم) بيان ماشية (فليس يعد ذلك نصاب مال) بل هو موقوفه (حتى يكون في كل صنف منها) أى الثلاثة (ما تحب فيه) بالتدكير وفي نسخة فيها بالتأنيث (الصدقة وذلك النصاب الذي يصدق) يركى (معه) ما افاد اليه صاحبها (فاعل يصدق) (من فاعل او كثر) بيان لما (من الماشية) أصنافها الثلاثة (ولو كانت لرجل ابل او بقرا او غنم تحب في كل صنف منها الصدقة) بلوغ النصاب (ثم افاد اليها بعيرا او بقرة او شاة صدقتها مع ماشيته حين يصدقها وهذا أحب ما سمعت الى في هذا) قال الباجي يحتمل انه يجب هذا القول دون غيره وعلى هذا يقال زيد الحق بما له من غيره وان كان لا حق لغيره فيه وعليه قول حسان

اتجهوه ولسن له بند * فشر كما تحبكم الفداء

قال فشر كما ولا شر في النبي صلى الله عليه وسلم وقال فشر كما ولا خير في ما حمله ويحتمل أن يريد ما أحب أنه اصح وأرجح دللا فافعل على ما بهما (قال مالك في القربضة تحب على الرجل فلا توجد عندها انما كانت بنت مخاض فلم توجد أخذها كانه ابن لبون ذكر) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ففي حديث انس فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الحكم متفق عليه فلو لم يجد واحدا منهم ما قال مالك واحد وغيرهما يتعين شراء بنت المخاض والاصح عند الشافعية انه ان يشتري أيهما شاء (وان كانت) القربضة الواجبة عليه (بنت لبون او حقة او جدعة ولم يكن عنده كان على راب الا بل أن يتنازع الله حتى ياتيه بها ولا أحب أن يعطيه قيمتها) لان اخراج القيمة في الزكاة لا يجوز على المشهور ودليله قوله صلى الله عليه وسلم لما أخذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر ولانه حيوان يخرج على وجه الظهيرة فلم تجز فيه القيمة كالقربة قاله الباجي (قال مالك في الا بل النواضع) جمع ناضع وهو الذي يعمل الماء من نحر او بئر ليقى الزرع سميت بذلك لانها تنضج العطش أى تبلها بالماء الذي تعمله هذا اصله ثم استعمل في كل بعير وان لم يعمل

الماء (والبقرا السواني) التي يبنى عليها أي يستقي من البئر (وبقرا الحرت) أي أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجدت فيه الصدقة (لأن الأحاديث الصحيحة وردت باطلاق الزكاة فيها ولم يخص عاملة من غيرها

(صدقة الخياط)

(قال مالك في الخليطين إذا كان الراعي واحدا والفقير ذكرا الماشية (واحدا والمراعي) يضم الميم على الأشهر وتفتح بمجمع الماشية للميت أو للقائمة (واحدا والدلو) آلة الاستقاء وقيل كناية عن المياه (واحدا فأقر جلان خليطان) فيكرنان كمالك واحد بشرط نية الخلط (وان عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه (الراعي والجال) لا الماشية بدليل قوله) قال والذي ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط إنما هو شريك فقط لا خليط خلافا لابي حنيفة في أن الخليط الشريك واعترض بأن الشريك لا يعرف عين ماله لعدم تميزه عن مال شريكه حتى يرجع بحجة ما أخذ منه وقد قال في الحديث إنما يتراجحان بينهما بالسوية فلو كان كما قال لم يكن لتراجحه ما بالسوية معنى اللهم إلا أن يجب بأن التراجح بحسب الحساب ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وإن كثير من الخطايا وقد نبهته قبل ذلك بقوله إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فأفاد أن المراد ما خلطه مطاق الاجتماع لا الشركة (ولا يجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة) وكل حر مسلم قبركي على ما اقتضته الخلطة من تخفيف وتبديل ومساواة (وبفسير ذلك) أي سبانه (إذا كان لاحدا الخليطين أربعون شاة فصاعدا ولا تحرق من أربعين شاة) ولو برادة كانت الصدقة على الذي له الأربعون شاة) لما كره النصاب (ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة) لنقصه

عن النصاب (فإن كان لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة جماعا في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعا) بقدر ما لهما وأوضح ذلك بالمثال فقال (فإن كانت لاحدهما ألف شاة وأقل من ذلك منها يجب فيه الصدقة وللا تحرق أربعون شاة) وأكثره ما خليطان يتراذان الفضل) أي الزائد (بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف محصتها وعلى الأربعين تحصتها) فإذا أخذ الساعي من الألف والأربعين عشرة كان على ذي الألف منها تسعة لقوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فإنهما يتراجحان بالسوية لأن الشريك لا يتصور بينهما تراجع وإنما يصح في الخليطين إذا أخذت القرصة من مال أحدهما وقال أبو حنيفة لا تأثير للخلطة فلا يجب على أحدهم فيها ملك الأمثل الواجب عليه لو لم تكن خلطة وتيقه ابن جرير بأنه لو كان تفرقة فامثل جميعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث وقال ابن عبد البر لعل الكوفيين لم يلبثهم هذا الحديث أو رأوا أن الأصل حديث ليس فيما دون خمس دود صدقة ورأوا أن حكم الخلطة يغير هذا الأصل فلم يقلوا به (قال مالك الخليطان في الأبل عيرته الخليطين في الغنم يجتمعان في الصدقة جميعا) وكذا الخليطان في البقر (إذا كان لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة) واستدل على ذلك مشير إلى الجمع بين الحديثين بقوله (و) دليل (ذلك) أي شرط ملك كل نصاب (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس دود) بالإضافة والتسوية (من الأبل صدقة) فعموم النقي شامل للخليطين (وقال عمر بن الخطاب) في كتاب الصدقة وتقدم إليه مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم (في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) بتميز (شاة) بارفع مائة فقدر كاتبا بلوغ النصاب وذلك شامل للخليطين فمن لم يكن له نصاب فلا زكاة عليه وإن خالط (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) ووافقه على هذا سفيان الثوري وغيره قال الباغي ومن جهة القياس أن من لا يجب عليه منفرد فلا يجب عليه مخالط أصله إذا كان ذميا وقال أبو عمر أجمعوا على أن المنفرد لا يلزمه زكاة في أقل من نصاب واحتسبوا في الخليطين ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأى

مختلف فيه وقال الشافعي وأجدوا أصحاب الحديث إذا بلغت ما شئتهما النصاب وجبت وإن لم يكن لكل نصاب وليس ذلك برأي بل لأنه لا يفرق في حديثي الذود والغنم بين المجتمعين بالخطة لما لكان أولئك واحد وغيرهم وقد اتفقوا في ثلاثة أخطاء لهم مائة وعشرون شاة لكل أربعون عليهم شاة واحدة فتقصوا المساكين شاتين للخطة فقياسه لو كانت أربعون بين ثلاثة وجبت عليهم شاة لخطتهم انتهى ملخصا لكان الاتفاق على هذا إنما هو بين القائلين بتأثير الخطة فلا يعادل القياس على الجمع عليه وكونه لم ينص في الحديثين على الفرق بين المجتمعين بالخطة لما لكان أولئك لا يستلزم ذلك لعوده على الدليل بالابطال إذ يلزم عليه أنه وجب على مالك أقل من نصاب الزكاة وذلك خلاف عموم السلب في قوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وخلاف الشرط في حديث الغنم فقول مالك أرحح واستدل له أوضح وقال عمر بن الخطاب في كتابه المتقدم ومرانه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم (لا يجمع بين مفترق) بتقديم الفاء على التاء الفوقية وخفة الراء بتقديم الفوقية على الغاء وشذراة روايتان كما مر (ولا يفرق) بقم أوله وشذراة مضموحا (بين مجتمع خشية الصدقة أنه إنما يعني بذلك أصحاب المواشي) لأنه مقتضى قوله خشية الصدقة قاله أبو عمر لا السعاة (قال مالك وتفسير لا يجمع بين مفترق أن يكون الثغر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم في غنمهم الصدقة فإذا اظلمهم بظلمة مجمعة أشرف عليهم (المصدق) بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال أي أخذ الصدقة وهو الساعي) جمعوا ثلاثا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة) لأنها واجب مائة وعشرين (فنهو عن ذلك) أي عن تقليل الصدقة (وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فإذا اظلمهما المصدق فرقاهما فلم يكن على كل واحد منهما الاشاة واحدة فنهى عن ذلك فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية وفي رواية مخافة (الصدقة قال فهذا الذي سمعت في) تفسير (ذلك) واليه ذهب سفيان الثوري وقال الشافعي هو خطاب رب المال من جهة والساعي من جهة فأمر كل واحد منهم أن لا يتحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر فنهى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر أو أن تقل فلما أحتمل الأمرين لم يكن المحل جمع أحدهما بأولي من الآخر فحمل عليهم ما قاله المحافظ لكان الذي يظهر أن جملة على المالك أظهر

(ما جاء فيها يعتد به من السجل في الصدقة)

السجل بفتح السين وسكون المعجمة وباللام جمع سجلة مثل تمر ومرة ويجمع أيضا على سجال (مالك عن ثور) بفتح الميم (ابن زيد الديلي) بكسر الميم له بعدها تحانية المد في ثمة مائة سنة خمس وثلاثين ومائة (عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله) بن ربيعة بن الجارث الثقي الصائفي صحابي وكان عامل عمر على الطائف (أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقا) حاسبا للصدقة (فكان يعتد على الناس بالسجل) بفتح فسكون (فقالوا اعتد علينا بالسجل ولا تأخذ منه شيئا) في الزكاة (فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك) الذي فعله وإنكارهم عليه (فقال) عمر (نعم تعتد عليهم) مواشيهم (بالسجلة) الواحدة فضلا عن السجل (بجمعها الزاخي) لعدم قدرتها على المشي (ولا تأخذها ولا تأخذ إلا كولة) السمينة (ولا الرقي) براء وموحدة برزة فعلى وجمعها باب كغريب (ولا إلا ما خض) بجمعتين (ولا فعل الغنم وتأخذ المجدعة والنية وذلك عدل) أي وسط (بين غداة) بجمعتين برزة كرام جمع غذى وزر كريم سجال (الغنم وخياره) قال البخاري بن عمر أن ما يترك لهم من جيدها ولا تأخذ منه

في جنب الردي والذي لا يؤخذ فكما يجب الجيد ولا يؤخذ منه كذلك يجب الردي ولا يؤخذ منه ولا يؤخذ الا من وسط ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نصابا الا ما يرى عن لا يستد
بجلافة انه لا يجب السخايل بحال (قال مالك السخيلة الصغيرة حين تنج) بضم اوله وفتح ثالثة أى ساعة
قوله قال الازهرى تقول العرب لا ولاد الغم ساعة تصعبها امهاتهما من الضأن أو المعز ذكر كان أو أنثى
سخيلة (والربي التي قد وضعت فهي تربى ولدها) وقيل التي تجلس في البيت للنه قال أبو زيد وليس لها
فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب المجرى انها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضأن وربما
اطلق في الابل (والمانخض هي الحامل) يقال شاة مانخض (والا كولة) بالقح (هي شاة اللحم التي تسمن
تؤكل) فهي من كرائم المال وأصل هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم لما ذلما بعثه الى اليمن اياك وكرائم
اموالهم (قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا يحب فيها الصدقة فتولد) بمحذوف احدى التائين (قبل ان
يأتياها) وفي نسخة يأتية أى الرجل مالهما (المصدق) الساعي (يوم واحد فتبلغ ما يجب فيه الصدقة
تولدنها قال مالك) اعاده لطول الفصل بصورة التصوير (اذا بلغت الغنم بالولادها ما يجب فيه الصدقة
فعلية فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغنم منها) كرمح المال كما يأتي (وذلك بخلاف لما أفيد منها باشتراء
أوهبة أو ميراث) فلا يصدقه لما عنده الناقص عن النصاب بل يستقبل بهما (ومثل ذلك العرض) أى
عرض التجارة (لا يبلغ منه ما يجب فيه الصدقة ثم يبعه صاحبه فيبلغ برجه ما يجب فيه الصدقة
فيمصدق) أى يركى (برجه مع رأس المال) ولو قبل المحول بيوم (ولو كان ربحه فائدة) هبة (أو ميراثا
لم يجب فيه الصدقة حتى يحول عليه المحول من يوم أفاده أو ورثه فقضاء الغنم) بمجمعتين سخا لها جمع غنم
برزقة كريم وكرام (منها كرام يرح المال منه غير ان ذلك يختلف في وجه آخر) هو (انه اذا كان
للرجل مثلا (من الذهب أو الورق ما يجب فيه الزكاة ثم أفاده ما لا تركه له الذي أفاده لم يرك
مع ماله الا من يركه) لانه لا يجب عليه زكاة الفائدة (حتى يحول على الفائدة المحول من يوم
أفاده ولو كانت لرجل غنم أو بقرا أو بابل يجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاده اليها بعيرا أو بقرة أو شاة
صدقها) زكاهها (مع صنف ما أفاده من ذلك حين يصدقه اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي أفاده نصاب
ماشية) وحاصله ان ولادة الماشية كرمح المال ان تم به النصاب قبل مجئ الساعي بيوم زكيت بخلاف
ما أفاده بشر أو هبة أو ميراث فلا يكمل النصاب بذلك وان كان عنده نصاب ماشية ثم أفاده ماشية
أضافها الى حول الاولى (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) من الخلاف وقال الشافعي
لا يغم شيء من الفوائد الى غيره الانتاج الماشية اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يعتد بالسخايل
وقال أبو حنيفة اذا كان له في أول المحول اربعون صغارا أو كبارا وفي آخره كذلك فإن كان فيها
وان نقصت في المحول

(العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا)

(قال مالك الامر عندنا في الرجل يحب عليه الصدقة وأباه ما يغير فلا يأتية الساعي حتى يجب عليه
صدقة أخرى فيأتيه المصدق) الساعي (وقد هلكت اوله الا نجس ذود يأخذ المصدق) بحقة الصاد (من
النجس ذود الصدقتين التين وجب ما على رب المال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة انما يجب على رب
المال يوم يصدق ماله) أى يركيه وشرط الوجوب مجئ الساعي ان كان فلا ضمان عليه فيما تلف لا ندام
شرط الوجوب سواء تلفت بأمر من السماء أو تلفها من غير قصد القراع عند مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة
ان تلفها هو ضمن وقال الشافعي مرة مجئ الساعي شرط وجوب ومرة شرط في الضمان قال سحنون
فان لم يكن ساع وجبت عليه كل حول لانه ساعي نفسه (فان هلكت ماشيته أو غنم) زادت (فانما يصدق

(المصدق) يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق وان تطاعت على رب المال صدقات غير واحدة
 اي اكثر منها (فليس عليه ان يصدق) بركي (الا ما وجد المصدق الساعي) عنده فان ملكك ماشيته
 او وجبت عليه فيها صدقات (متعددة لو كان الساعي ياتي كل عام في اطلاق الوجوب تجوز) فلم يؤخذ
 منه شيء حتى ملكت ماشيته كلها او صارت الى ما لا يحب فيه الصدقة (بتقصها عن الزنا) فانه
 لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك او مضى من السنين) سواء كان الهلاك بسماوى او باطلاقه اياها
 بدون قصد الفرار وأصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة او بالعين وهل يجبي الساعي
 شرط وجوب أم لا والمذهب انها لا تجب بجبي الساعي وانها متعلقة بالعين أشار اليه البايجي

(التهنى عن التضييق على الناس في الصدقة)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهجمة والموحدة الثقيلة
 الانصارى المدني (عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت من) بضم
 الميم (على عمر بن الخطاب بغم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا) محتمل بالنها يقال حفلت الشاة
 بالثقل تركت حلبها حتى اجتمع اللبن في ضرعها فهي محفلة وكان الاصل حفلت لبن الشاة لانه
 هو المجموع فهي محفل لبنها (ذات ضرع) بفتح فسكون ثدى (عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالتوا شاة
 من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون) قال أبو عمر انما أخذت والله أعلم من غنم كلها
 لبون كالمو كانت كلها مواضع أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بردها وردة ابن زرقون بأن مشهور بالمذهب
 ان الساعي لا يأخذ منها ولربها أن يأتيه بما فيه وفاء البايجي يحتمل انه علم أن صاحبها قد طابت نفسه بها
 (لا تقتوا) بكسر التاء (الناس لا تأخذوا خيرات) بفتح الحاء المهجمة والزائى المنقوطة فراء بلا نقط
 خبار أموال (المسلمين) جمع خيرة بالسكون يطلق على الذكرو والانثى وقد تسكن في الجميع على توهم الصفة
 ويروى خيرات بتقديم الراء على الزاي قيل سميت بذلك لان صاحبها يحجزها أي يصونها عن الابتذال
 (نكبو عن الطعام) أي ذوات الدر قال موسى بن طارق قتلت لما لك ما معناه فقال لا يأخذ المصدق لبونا
 (مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال أخبرني رجلان من أصحابي) بالفتح واسكان
 المحجمة وحجم قبيلة مشهورة من العرب (ان محمد بن مسلمة الانصارى) اكبر من اسمه محمد في الصحابة
 وكان فاضلا مات بعد الأربعين (كان يأتيهم مصدقا فيقول رب المال أخرج الى صدقة ما لك فلا يعود
 اليه شاة فيها وفاء) أي عدل (من حقه لا قبلها) قال ابن عبد البر الوفاء للعدل في الوزن وغيره وان أراد هنا
 الزيادة فلا خلاف انه اذا طاع رب المال بأوفى مما عليه انه ينبغي للمعامل أن يأخذ ذلك للمساكين وللمساكين
 رزقه (قال مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا انه لا يضيقي على المسلمين في زكاتهم وأن
 يقبل منهم ما تهموا من أموالهم) وسئل مالك انقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها أخذ من أياها شاة
 فقال لا يريد لان التبعين لربها وتجب مساحاة أرباب الاموال في الزكاة وأخذ عقودهم قاله البايجي

(أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل وصله أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق
 معمر عن زيد بن اسلم عن عطاء بن أبي سفيان الخدرى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل
 الصدقة لثني) لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (الانجسة) ففعل لهم وهم أغنياء لانهم
 أخذوها بوصف آخر (لغاز في سبيل الله) لقوله تعالى وفي سبيل الله (أو لعمال عليها) لقوله تعالى
 والعمالين عليها وبنت السنة أن شرطه أن لا يكون ماشيا قسلا ولا مغلبيا (أو لغارم) أي مدين قال

في جنب الردي الذي لا يؤخذ فكما يحبب الحيد ولا يؤخذ منه كذلك يجب الردي ولا يؤخذ منه ولا يؤخذ الا من وسط ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نصابا لا ما روى عن لا يتخذ بخلافه انه لا يجب السخايل بحال (قال مالك السخيلة الصغيرة حين تنقح) يضم اوله وقمع ثالته أى ساعة تولد قال الازهرى تقول العرب لا ولاد لغتم ساعة تضعها امهات من الضأن والاعز ذكر كان أو أنثى سخيلة (والربي التي قد وضعت فهي تربي ولدها) وقيل التي تحبس في البيت للبهنا قال أبو زيد وليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب الجرد انها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضأن وربما اطلق في الابل (والماخض هي الحامل) يقال شاة ماخض (والا كولة) بالفتح (هي شاة اللحم التي تسمن أو توكل) فهي من كرائم المال وأصل هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم لما دخلنا بعثه الى اليمن اياك وكرائم امواهم (قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة قتوالد) بحذف احدى التامين (قيل ان يأتيها) وفي نسخة يأتيه أى الرجل مال كهما (المصدق) الساعى (يوم واحد فبلغ ما يجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك) اعاده لطول الفصل بصورة التصوير (أذا بلغت الغنم بأولادها ما يجب فيه الصدقة فليته فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغنم منها) كرمح المال كما يأتي (وذلك بخلاف ما أفيد منها باشتراء أو به أو ميراث) فلا يضيفه لما عنده الناقص عن النصاب بل يستقبل بهما (ومثل ذلك العرض) أى عرض التجارة (لا يبلغ منه ما يجب فيه الصدقة ثم يبعه صاحبه فيبلغ برجعه ما يجب فيه الصدقة فيصدق) أى يركب (رجعه مع رأس المال) ولو قبل الحول بيوم (ولو كان رجعه فائدة) جبه (أو ميراثا) لم يجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افاده أو ورثه ففداء الغنم) بمجمعين سبخا لها جمع غدى بزنة كرم وكرام (منها كرمج المال منه غير ان ذلك يختلف في وجه آخر) هو (انه اذا كان للرجل) مثلا (من الذهب والورق ما يجب فيه الزكاة ثم افاد اليه ما لا تركه ماله الذي افاد فركبه مع ماله الاول حين يركبه) لانه لا يجب عليه زكاة الفائدة (حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افاده ولو كانت لرجل غنم أو بقرا أو ابل يجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بعيرا أو بقرة أو شاة صدقة) زكاها (مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدقه اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ماشية) وحاصله ان ولادة الماشية كرمح المال ان تم به النصاب قبل مجئ الساعى بيوم زكيت بخلاف ما افاده بشر أو بهيمة أو ميراث فلا يكمل النصاب بذلك وان كان عنده نصاب ماشية ثم افاد ماشية اضافها الى حوله الاولى (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) من الخلاف وقال الشافعي لا يضم شيء من الفوائد الى غيره الانتاج الماشية اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يمتد السخايل وقال أبو حنيفة اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا أو كبارا وفي آخره كذلك فالزكاة فيهما وان نقصت في الحول

(العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا)*

(قال مالك الامر عندنا في الرجل يحب عليه الصدقة وابله مائة بعير فلا تأتسه الساعى حتى يحب عليه صدقة أخرى فماتته المصدق) الساعى (وقد هلكت ابله الا خمس ذر يأتى المصدق) بخفة الصاد (من الخمس ذر الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة إنما يجب على رب المال يوم يصدق ماله) أى يركبه وشرط الوجوب مجئ الساعى ان كان فلا ضمان عليه فيما تلف لا نهدام شرط الوجوب سواء تلفت بأمر من السماء أو اتلفها من غير قصد القرار عند مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة ان اتلفها هو ضمن وقال الشافعي مرة مجئ الساعى شرط وجوب ومرة شرط في الضمان قال سحنون فان لم يكن ساع وجبت عليه كل حول لانه ساعى نفسه (فان هلكت ماشيته أو تمت) زادت (فإنما يصدق

(المصدق) يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق وإن تظاهرت على رب المال صدقات غير واحدة
أي أكثر منها (فليس عليه أن يصدق) يركب (الما وجد المصدق) الساعي عنده فإن هلك ماشيته
أو وجبت عليه فيها صدقات متعددة ولو كان الساعي يأتي كل عام في إطلاق الوجوب تجوز (فلم يؤخذ
منه شيء حتى هلك ماشيته كلها أو صار إلى ما لا يحب فيه الصدقة) يستصاعن النصاب (فإنه
لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك أو مضى من السنين) سواء كان الهلاك بسماوى أو بأتلافه أياها
بدون قصد الفرار وأصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين وهل يحجب الساعي
شرط وجوب أم لا والمذهب أنها إنما تجب بحجب الساعي وانها متعلقة بالعين أشار إليه الباجي

(النهى عن التضييق على الناس في الصدقة)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة
الانصاري المدني (عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر بضم
الميم (على عمر بن الخطاب بضم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا) محبة بالنهية قال حلفت الشاة
بالثقل تركت حلبها حتى اجتمع اللبن في ضرعها فهي محفلة وكان الأصل حلفت لبن الشاة لانه
هو المجموع فهي محفل لبنها (ذات ضرع) بفتح فسكون ندى (عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة
من الصدقة فقال عمر ما أعظم هذه أهلها وهم طائعون) قال أبو عمر إنما أخذت والله أعلم من غنم كلها
لبون كمالو كانت كلها مواخص أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بردها وردها ابن زرقون بأن مشهور المذهب
أن الساعي لا يأخذ منها ولربها أن يأتيه بما فيه وفاء الباجي يحتمل أنه علم أن صاحبها قد طابت نفسه بها
(لا تقتنوا) بكسر التاء (الناس لا تأخذوا خزرات) بفتح الخاء المهملة والزاى المنقوطة فراء بالانقط
نجار أموال (السلمين) جمع خزرة بالسكون يطلق على الذكروا لأنثى وقد تسكن في الجميع على توهم الصفة
ويروى خزرات بتقديم الراء على الزاى قيل سميت بذلك لأن صاحبها يجرزها أي يصونها عن الابتذال
(نكبو عن الطعام) أي ذوات الدرد قال موسى بن طارق قتلت لما لك ما معناه فقال لا تأخذ المصدق لبونا
(مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع) بالفتح واسكان
الحجمة وجم قبيلة مشهورة من العرب (أن محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد في الصحابة
وكان فاضلا مات بعد الأربعين (كان يأتهم مصدقا فيقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يعود
إليه شاة فيها وفاء) أي عدل (من حقه الأقلها) قال ابن عبد البر الوفاء للعدل في الوزن وغيره وإن أرادها
الزيادة فلا خلاف أنه إذا طاع رب المال بأوفى مما عليه أنه ينبغي للمعامل أخذ ذلك المصاكن وليس له
رده (قال مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أنه لا يضيئ على المسلمين في زكاتهم وأن
يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم) وسئل مالك انقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها أخذ من أبيها شاة
فقال لا يريد لأن التبعين لربها وتجب مصاحبة أرباب الأموال في الزكاة وأخذ عقودهم قاله الباجي

(أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)

(مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) مرسل وصله أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق
مهمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سفيان عن أبي سعيد الخدري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل
الصدقة لغنى) تعمله تعالى أغنى الصدقات للفقراء والمساكين (الألحمة) فحل لهم وهم أغنياء لأنهم
أخذوها بوصف آخر (لأن في سبيل الله) لقوله تعالى وفي سبيل الله (أو لأعمال عليا) لقوله تعالى
والعالمين عليها وبذلت السنة أن شرطه أن لا يكون هاشميا قسلا ولا مطلبيا (أو لغارم) أي مدبر قال

تعالى وأما من بشرط في القروع (أو رجل اشترى ما بماله) من الفقير الذي أخذها (أو رجل له جار مسكين) المراد به ما يشمل الفقير (فقد صدق على المسكين فأهدى) أي أهداه (المسكين للفقير) فصل له لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه وفيما قبله وله جار خرج على جهة التمثيل فلا مفرق له فالدرا على إهداء الصدقة التي ملكها المسكين تجار أو لغيره ويأتي في حديث إهداء امرئ من جهة الصدقة به عام إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم هو عام صادق وهو منها الناهية وحسبك لك الإهداء ليس بقيد في رواية لأحمد وأبي داود في حديث أبي سعيد أو جابر فقير يتصدق عليه فيمدي لك أو يدعوك قال ابن عبد البر هذا الحديث مفسر لجل قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة للفقير ولا الذي مرة سوى وأنه ليس على عمومه واجمعوا على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغير الحاجة لذكر ابن البايجي فان دفعها للفقير فلا عاملا بغناه لم تجز به إلا خلاف فان اعتقد فقره فقال ابن القاسم بضم ان دفعها للفقير أو كافر أو مصادقة التطوع فهي بمنزلة الهدية تحل للفقير والفقير (قال مالك لا امرئ يدان في قسم الصدقات ن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي) الخليفة أو نائبه في الدرا الذي عطى وفي من يعطى من الأصناف فلا يلزم تعميمهم (فأي الأصناف كانت فيه الحاجة والمدد أو ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي) واجتهاده (وعسى أن ينقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو غوام فيؤثر أهل الحاجة والمدد حيثما كان) وجد ذلك وعلى هذا أدركت من أهل العلم جلالاً ية على أنها اعلام بمن تحل له الصدقة وقد قال حذيفة وابن عباس إذا وضعتما في صنف واحد اجزاك أبو عمر لا أعلم إلهما مخالفاً من الصفاية وأجمعوا على أن العام لا يستحق منها وإنما له بقدر عما له فدل أنها ليست مقسومة على الأصناف بالسوية وقال الشافعي هي سهمان ثمانية لا يصرف منه سهم إلى غيره ما وجد من أهله فان لم يكن مؤلفه قسم على سبعة إلا العامل فاستحب أن يعطى ثمانية حديث ما رضى الله بقسمة أحد في الصدقات حتى قسمها على الأصناف الثمانية لئلا يترك فقره عبد الرحمن بن زياد الأفرقي ضعفه بعضهم واثني عليه أهل المغرب انتهى والمرجح به ضعفه في حفظه وكان رخصاً لما فعل من اثني عليه من جهة صلاحه (قال مالك وليس للعامل على الصدقات فرضه مسماة الأعلى قدر ما يرى الإمام) أنه يجزيه في عماله

(ما جاء في الصدقات والتشديد فيها)

(مالك أنه بلغه أن أبا بكر الصديق قال لومته وني عقلاً لجاهدتهم عليه) وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن العقال هو القلوص وقال محمد بن عيسى هو واحد من آل النبي يعقل بها الأبل لأن الذي يعطى البعير في الزكاة يلزمه أن يعطى معه عقاله أي لو أعطوني البعير ومنعوني ما يعقل به لجاهدتهم أو أراد المبالغة في تتبع الحق والتقليد كما يقال والله تركت منها شجرة وقال أبو عبيدة العقال صدقة عام كإقال

سعى عقلاً فلم يترك لناسبدا * فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وروى عناقاً أراد أيضاً التقليل لأن العناق لا تؤخذ في الصدقة عند طائفة من العلماء ولو كانت عناقاً كما قاله البايجي واستبعد بعضهم قول أبي عبيدة بأنه تعسف وذهب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج مخرج لتضييق والتشديد والمبالغة في تضييق قلعة ما عاق به العقال وحذارة لا صدقة عام وهذا البلاغ أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال لما توفي صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر كيف تتأكل الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني

ماله ونفسه الابحثة وحسابه على الله فقال والله لا فأتان من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا اشرح الله صدر أبي بكر فعمرت انه الحق ووسط ابوداود وغيره اختلاف الرواة في انه قال عناقا وعقالا (مالك عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبنا اذا نجبه نساء الذي سقاه من ابن هذا اللبن فأخبره انه ورد على ماء قد سماه) ونسي اسمه أولم يمتلئ غرضه بتسميته (فاذا نهم من نعم الصدقة وهم يسقون) الدم من ذلك الماء (فجلبوا الى من البائس فجعلت في سقاهي) بكسر السين وعائى (وهو داء أدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه) قال ابن عبد البر رحمه الله عند أهل العلم ان الذي سقاه ليس ممن تجل له الصدقة ادله غنى او محلول فاستقاه اثلا يتفجع به وأصله محظور وان لم يأت به فقد اوهذا نهاية الورع ولعله أعطى مثل ذلك أو قيمته للمساكين ولو كان الذي حلب هذا اللبن مستحقا للصدقة لما حرم على عمر قصد شربه كما يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم اكل اللحم الذي تصدق به على يبره وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وما فعله عمر ليس بواجب لانه استهلكه بالشراب ولا فائدة في نذره الا المبالغة في الورع وقد قيل تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وسأل ابن مزين عدي بن دينار ايفعل ذلك رجل اصابه مثل هذا فقال نعم ما أحسن ذلك (قال مالك الامر عندنا بالمدينة ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها) منه (كان حقا) راجبا عليهم جهاده حتى يأخذوها منه) بقتاله وأصل ذلك قتال الصديق ما نهي الزكاة ثم ان كان مقرابها غسل وان جحد هاف كاف راجعا (مالك انه بلغه ان عاملا لم يسم) لعمر بن عبد العزيز كتب اليه يذكر ان رجلا منع زكاة ماله فكتب اليه ان دعه) تركه (ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد) قوى وعظم (عليه) ذلك (فأتى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر اليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمر ان خذها منه) قال ابن عبد البر يحتمل انه علم من الرجل منعها من العمل دون منعها من أهلها ولم يكن عنده من يمنع الزكاة وتقرس فيه انه لا يضال بجاعة المسلمين الدافعين لها الى الامام فكان كما طق ولصبح عنده منه لانه زكاة ما جاز له تركها عنده لانها حق لاساكين يلزمه القيام لهم وهذا فممن منعها مقرابها ما جاحدا فردة اجماعا قال والراجح أن يعطى الامام من منع الزكاة ويؤجبه فان أصر على المنع أخذها منه جبرا

* (زكاة ما يخص من ثمار الخيل والاعناب) *

الخص بالكر خزر قدر الثمار (مالك عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني التابعي أحد الفقهاء المتوفى بعد المائة وقيل قبلها (وعن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن شعيب) بكسر العين المدني العابد تابعي صغير ثقة حافظ وهذا رواه البخاري والاربعة من طريق ابن وهب عن نونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء) أى المطر من باب ذكر المحل وارادة المحال (والعيون) التجارية على وجه الارض التي لا يتكلف في رفع ماؤها لآلة ولا لمل وهو السج (والبل) بموحدة مفتوحة وعين مهملة ساكنة وهو ما شرب بعروقه من الارض ولا يحتاج الى سقى سماء ولا آلة وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله أو كان عثريا بفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر الراء وشدة التحتية فقد فسره الخطابى بأند الذي يشرب بعروقه من غير سقى (العشر) مبتدأ خبره فيما سقت السماء أى العشر واجب فيما سقت السماء (وفيما سقى بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسانية وهى رواية مسلم (نصف العشر) لئلا المؤنة وخفتها في الاول والناسخ الابل التي يستقى عليها لكنها كالتمال والا فالبقر وغيرها كذلك

في الحكم ولذا كان المراد بالفتح الرش أو الصب بما يستخرج من الأبار والأنهار باله وهذان سق
 بأحدهما فإن سقى بماء تساوى ثلاثة أرباع العشر بخلاف وهو ظاهر الحديث فإن كان أحدهما
 أكثر فالأقل تبع له وعموم الحديث ظاهر في عدم شرط النصاب في إيجاب زكاة كل ما سقى به وثة وبغير
 مؤنة لكن خصه الجمهور بالمعنى الذي سبق له لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر وأرضه بخلاف حديث
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فإنه ميساق لبيان جنس المخرج منه وقد رد فأنه مذبه الجمهور عملا
 بالدليل وأخذ أبو حنيفة وعمومه ورواه البخاري بأن المفسر يقضى على الميهم أى الخاص يقضى على العام
 لأن قياسا سقت عام يشمل النصاب ودونه وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة خاص بقدر النصاب
 وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك إذا كان البيان وفق الميهن لا زائد عليه ولا ناقص عنه أما إذا بقي شيء
 من أفراد العام ممثلا فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد وهذا دل على النصاب فيما بقي من التوسيع
 وسكت عما لا يقبله فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت لعمامة ما يمكن التوسيع فيه
 محلا بالدليلين كما قال ولا يصح له هذا الجواب لأنه يقتضى أن ما قصص عن الخمسة مما يوسق لا زكاة فيه
 مع أنه يقول بزكاته ولو وسقا فأقل وأجاب الجمهور بما روى مرفوعا لا زكاة في الخضراوات رآه الدارقطني
 عن معاذ مرفوعا وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسلا موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال مما يذخر للأفتيات في حال الاختيار وهذا قول مالك
 والشافعي وعن أحمد يخرج من جميع ذلك وإن لم يثبت وقاله محمد وأبو يوسف وقال ابن العربي أقوى
 المذهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم قال وزعم المجوزي أن الحديث إنما
 جاء لتفصيل ما قبل مؤنته مما تكثر وئنته ولا مانع أن يكون الحديث يقتضى الوجهين (مالك عن زياد
 ابن سعد) بن عبد الرحمن الخراساني نزول مكة ثم اليمن ثقة ثبت من رجال الجميع قال ابن عيينة كان
 أثبت أصحاب الزعري وقال مالك ثقة سكن مكة وقدم علينا المدينة وله ذببة وصالح له مرفوعا في الموطأ
 حديثان في كتاب النجاسات وهذا أصحنا ثالث أصله الرفع ولذا ساقه في التمهيد (عن ابن شهاب)
 شيخ الإمام زري عنه جندب بن ساعدة (أنه قال لا يؤخذ في صدقة النخل المجعور) بضم الجيم واسكان المهملة
 برزقة عصفور نوع ردى عن التمر إذا جف صار حشنا (ولا مصران القاره) ضرب من ردى التمر يسمى بذلك
 لأنه أنه على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف وزغفان وجع الجمع مصارين (ولا عندق) بفتح العين
 جنس من النخل إما بكسرهما فالقنوقال أبو عبد الملك وقال أبو عمر بفتح العين النخلة وبالكسر الكباش
 أى القنوكا التمرسمى باسم النخلة لأنه منه انتهى وفي القاموس في فصل العين المهملة يليها ذال مبهمة
 من باب القاف العندق النخلة بجمعها وبالكسر القنومنها (ابن حبيب) بجملة وموحدة مصغر سمي به
 الدقل من التمر لداعته وهذا رواه أبو داود من طريق سفيان بن حسين وسليمان بن كثير والنسائي من
 طريق عبد الجليل بن أحمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن أبيه
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المجعور ولون الجبى أن يؤخذ في الصدقة زاد النسائي في
 روايته وفيه نزلة ولا يعم والحنث منه يتفقون قال أبو عمر أجمعوا على أنه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن
 الجيد (قال) ابن شهاب (وهو يرد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك
 القنم يرد على صاحبها بخلافها والنخل لا يؤخذ منه في الصدقة) ظاهر هذا أنه إذا كان كله رديا فلي ربه
 أن يشتري الوسط من التمر ورواه ابن نافع عنه وروى ابن القاسم واشهب يؤدى منه وليس هذا كما لماشية لأنه
 مال يركب بالجزء منه فوجب أن يخرج زكاته منه كالعين والفرق بينه وبين الماشية أن الزكاة تجلب إلى من
 تدفع إليه وتقتل من موضع إلى موضع للضرورة والماشية لا مؤنة في حمل الوسط منها فلو أجيز فيها الميرض

والاعرج لما يمكن جملة ان احتج اليه (وقد يكون في الاموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردي) بضم الموحدة واسكان الراء ودال مهملةين وباء من اجودا تمر (وما شبهه) في الجودة (لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره) اعلاه (وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال) رفقاً بالمالك والمساكين ومتقضاه انه اذا كان جيداً كء ان له ان يأتي بالوسط ان شاء واختاره سحنون وروى ابن التاسم عن مالك يؤخذ من المجدومعني الاولين ما تقدم قاله كله الباقي (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عند نائه لا يخص من الثمار الا الخيل والاعناب فان ذلك يخص حين يهد وصلاحه ويحل بيعه) لمحدث عتاب امر صلى الله عليه وسلم ان يخص العنب كما يخص النخل فلا يخص في غيرهما عند مالك والسافعي في المجديد وقال في التديم وهي رواية شاذة عن مالك يخص الزيتون قياساً عليه ما وقال ابو حنيفة واليافى لا يخص شيء وان حديث كان يبعث ابن ربيعة الى خيبر وغيرها للتخريف منسوخ بانتهى عن المزينة وذلك شذوذ منها ما شذذوا ودفق قال لا يخص الا النخل خاصة (ذلك ان ثمر الخيل والاعناب يؤكل رطباً وعنباً) وتباع وتعطي فان ابيع ذلك بلاخص ضرباً بالمساكين وان منع ان يابده من ذلك ضربهم (فيخصص على اهلها لتوسعة على الناس) اي اهلها والمساكين (واثلاً يكون على ائمة) منها (في ذلك ضيق فيخصص ذلك علمهم ثم يحل بينهم وبينه با كونه) ينتفعون به اكل او بيعاً أو إعطاء بدليل قوله (كيف شأؤهم يؤدون منه ان كاة على ما يخص عليهم) ومعنى التخصيص ان يحجز ما في النخل أو العنب من الثمر اليابس اذا جذع على حسب جنسه وما علم من حاله ان يصير اليه عند التمار لان الزكاة انما تؤخذ منه ثم اذ ان لم يتقرر او يترب كبلغ مصر وعنبها خصها على تقدير التمر والترتب (قال مالك فأما ما لا يؤكل رطباً من الفواكه وانما يؤكل بعد حصاده من المحبوب كلها فانه لا يخص) اتفاقاً لان المحرص انما هو الحاجة لتفاد اهلها بهار رطباً ولان ثمر النخل والعنب بارز عن اكله فيمكن نخصه وهذه حيويتها متوارية فلا يمكن فيها المحرص (وانما على اهلها فاما اذا حصدها ودقوها وطيبوها وخلصت حماها فاما على اهلها فاما الامانة يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وظاهره ولو اتهموا وقال اليبس ومحمد بن عبد الحكم ان تهمه وانصب السلطان اميناً (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان النخل يخص على اهلها ثم يحل بيعه) لا قبل ذلك (وتؤخذ منه صدقته ثم عند المجداد) لا قبله لان الزكاة واجبة في عين الثمرة (فان اصاب الثمرة جائحة بعد ان يخص على اهلها وقبل ان يخذ) تقطع من اصلها (فاحاطت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة) لوجوبها في عينها وقد زالت (فان بقي من الثمر شيء يبلغ خمسة اوسق فصاعداً) وذلك ستون صاعاً (بصاع النبي صلى الله عليه وسلم اخذ منهم زكاته وليس عليهم فيما اصاب الجائحة زكاة وكذلك العمل في البركر ايضاً) أي مثل العمل في النخل (واذا كان رجل قطع اموال متفرقة واشترك في اموال متفرقة لا يباع مال كل شريك أو قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعض ذلك الى بعض يباع ما يجب فيه الزكاة فانه يجمعها ويؤدى زكاتها) فيزكي ذوا القطع المجتمع له منها انصاب كالماشية المتفرقة وكذا الاشتراك انما يراعى كل ماله خاصة دون مال شريكه

* (زكاة المحبوب والزيتون) *

(مالك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر) لانه يوسق فدخل في الحديث وبه قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والسافعي في احد قوليه والثاني كان وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد لازكاة فيه لانه ادام لا قوت (قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يصير ويبلغ زيتونه خمسة اوسق) فيؤخذ عشراً ونصف عشريته ولو قل كطل (فالم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة

منه (عجلا بالحدوث فان بلاءها وكان لازمت فيه أخذ من ثمنه لان حبه قاله في المدونة وغيرها) (الزيتون)
 بمنزلة الخيل ما كان منه سقته السماء) (الطير) (والديون او كان بعلا فقيه العشر وما كان يسقى بالفتح)
 الرش والصب بما يستخرج من الآبار والانهار بالآلة (فقيه نصف العشر) وهذا بيان ما الجبل ابن شهاب
 بقوله فقيه العشر (ولا يخص شيء من الزيتون في ثمره) لانه لم ير القويص الا في النخل والعنب
 (والسنة عندنا في الحبوب التي يدخرها الناس وبها كانوا يأنه وتخدمها سقته السماء من ذلك وما سقته
 الديون وما كان بعلا العشر وما سقى بالفتح) الآلة (نصف العشر) وشرط ذلك فيه ما (اذا بلغ ذلك
 خمسة اوسق) وذلك ستون ماعا (بالصاع الاول صاع الذي صلى الله عليه وسلم) بالجمر بدل مما قبله
 او عطف بيان (وما زاد على خمسة اوسق فقيه الزكاة بحساب ذلك) ولو قل فلا وخص في الحبوب
 (قال مالك والحبيب التي فيها الزكاة المحنطة) القمح (والشعير) بفتح الشين وكسر (والسبت)
 ضرب من الشعير لا قشر له يكون في الغوز والجوز قاله الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر
 صغار الحب وقال الازهرى حب من المحنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته
 وكاشبه في طعمه وبرودته (والذرة) بذال مججمة حب معروف (والذخن) بهجمة فمجمة حب معروف
 واحدة دخنة (والارز) برزة قفل وفي لغة بضم الراء لا يتابع راحى ضم الهـ حزة والراء ويشد الزاي
 والرابطة فتح الهمزة مع التشديد والخامسة رز بلا همزة وزان قفل (والعديس) بفتحين (والجلبان)
 بضم الجيم وسكان اللام وحكى فتحهما مشددة حب من القطاني (واللوبيا) نبات معروف مذ كرمية
 ويتصر (والجلجلان) بيمين مضمومتين بعد كل جيم لام السهم في قشره قبل ان يحصد قال الباجي
 فذكر عشرة وزاد في مختصر ابن عبد الحكم الترمس والقول والجص والبسيلة وزاد جماعة من
 اصحابه العلس وذلك داخل في قوله (وما شبه ذلك من الحبوب التي تصير ماعاما) فلا زكاة في الكرسة
 على الاظهر لانها علف لا طعام خلا فالرواية اشبه في العتنة فيها الزكاة وانها قطنية وقال ابن حبيب
 صنف على حدة (فالزكاة تؤخذ منها بعد ان تحصد وتصير حيا بال والناس مصدقون في ذلك) وتؤخذون
 عليه في مبلغ كبله وفيما خرج من زيته (ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا) بالذال اى الذى دفعوه (وسئل
 مالك متى يخرج من الزيتون العشر) اؤنصفه (اقبل النفقة) بعد ما يقال لا ينظر الى الزينة ولكن
 يسأل عنه أهله كما يسأل أهل الطعام) كالحنطة والشعير (عن الطعام ويصدقون بما قالوا) اى فيه
 (من رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيته العشر) اؤنصفه (بعد ان يعصر ومن لم يرفع
 من زيتونه خمسة اوسق لم يحب عله في زيته الزكاة) انقص النصاب (قال مالك ومن باع زرع رده
 صلح وليس في اكمامه فيما زكاته وليس على الذى اشتراه زكاة) لان وجودها بطيب الثمرة فاذا باعها
 وقد وجبت زكاتها فقد باع حصته وحصة المساكين فيحمل على انه ضمن ذلك لهم (ولا يصح بيع
 الزرع حتى يبس في اكمامه) جمع كم بكسر الكاف وعاء الطالع وغطاء الدور (ويستغنى عن الماء)
 حتى لو سقى لم ينفعه فيبيوز بيعه في سنبله قائما عندا كثر العلماء لمحدث نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وقال الشافعى لا يجوز بيعه حتى يدرس ويصفى لانه من
 الغرر (قال مالك في قول الله تعالى وانواحقه يوم حصاده) بالفتح والكسر (ان ذلك الزكاة) من
 العشر اؤنصفه (وقد سمعت من يقول ذلك) وقاله ابن عباس وجاعة وقال ابن عمر وطائفة هو ما يعطى
 للمساكين عند الحصاد من غير الزكاة وقال القنبي والسدي انها منسوخة الزكاة (قال مالك ومن باع
 اصل حائله) بستانه (او ارضه وفي ذلك زرع ارضه لم يصد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع) المشتري
 (وان كان قد طب وحل بيعه فزكاة ذلك على البائع الا ان يشترطها على المبتاع) المشتري وقال مالك

في الموطأ في غير رواية يحيى فمين اهالك وخلف زرعاً فورثه وزمته ان كان الزرع قد بيس فالزكاة عليه
ان كان فيه خمسة اوسق وان كان الزرع يوم مات اخضر فان الزكاة عليهم ان كان في حصة كل انسان منهم
خسة اوسق والافلاشي عليهم

(مالا زكاة فيه من الثمار)*

(قال مالك ان الرجل اذا كان له ما يجيد) يضم الحميم ودال مهملة ومجمعة يصرم ويقطع (منه اربعة
اوسق من التمر) قال في القاموس في باب الدال المجمعة المجذال المبراع والقطع المتاصل وقال في الدال
المهملة من جملة معان والقطع وصرام النخل كالمجداد انتهى والصرام قطع الثمرة قال تعالى يصرم منها
أى يقطهون ثمرها (وما يقطف) بكسر الطاء وضحاها يقطع (منه اربعة اوسق من الزبيب وما يحصد)
بكسر الصاد وضحاها (منه اربعة اوسق من الحنطة وما يحصد منه اربعة اوسق من القطنية) بكسر
القاف وضحاها لغة (انه لا يجمع عليه بعض ذلك الى بعض) لاختلاف الجنس (وانه ليس عليه
في شيء من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر) بقوقية (أوفى الزبيب أوفى الحنطة
أوفى القطنية ما يبلغ النصف الواحد منه خمسة اوسق) ستين صاعاً (بصاع النبي صلى الله عليه وسلم)
لانها أصناف مختلفة المنافع متباينة الأغراض فلا يضاف بعضها الى بعض ليكمل النصاب (كما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة) ومن عنده خمسة اوسق من
تمر أو زبيب ليس عنده خمسة من تمر (وان كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف) على اختلاف
أنواعها (ما يبلغ خمسة اوسق ففيه الزكاة فان لم يبلغ خمسة اوسق فلا زكاة فيه وتفسير ذلك أن يجيد)
يقطع (الرجل من التمر) للنخل (خسة اوسق وان اختلف اسماءه) كبرني وصيحا في (والوانه)
اجناسه قال بعضهم واهل المدينة يسمون النخل كله الالوان ما خلا البرني والجوة وقال أبو حاتم الالوان
الدقل (فانه يجمع بعضه الى بعض ثم يؤخذ من ذلك الزكاة فان لم يبلغ ذلك) أى خمسة اوسق وفي نسخة
فان لم يبلغها (فلا زكاة فيه) لنقص النصاب (وكذلك الحنطة كلها السمر) تأنيث السمر سميت به لسمرتها
(والبيضاء) تأنيث الابيض لبياضها (والشعير والسلت كل ذلك صنف واحد) لتقارب منافعها (فاذا
حصد الرجل من ذلك كله خمسة اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض ووجب فيه الزكاة فان لم يبلغ
ذلك فلا زكاة فيه) وبهذا قال المحسن وطاوس والزهري وعكرمة وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
وابو ثور لا تضم كل حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وهي خلافه في الحنطة والطعم الى غيرها قال
الشافعي ولا يتجه بيننا وبين أبي حنيفة اختلاف في المحكم لانه لا يرعى النصاب في المحبوب فهو يركى
القليل والكثير منها قال ورأى مالك ومن وافقه انها متقاربة المنافع مثل الذهب الجيد والردى
والضأن والمزول والخث والعربا خنايف القمح والشعير والسلت متقاربة ولا ينفك بعضها عن بعض
في المنبت والمحصد والظاهر عندى تعليل ذلك بتشابه الحنطة والسلت في الصورة والمنفعة وهما اقرب
تشابها من الحنطة والعلس وقد سلم لنا المخالف العلس فإبزمه تسليم السلث ولحق به الشعير فان الامة
على قوانين الثلاثة صنف واحد واصناف فن قال السلث والحنطة صنف والشعير صنف ثان فقد خالف
الاجماع فاذا ثبت ذلك فالزكاة مبنية على المواساة فاذا قصر صنف عن احتمالها وعنده صنف منفعتة
مع المقصر واحدة ومتصودهما سواء وبهذا جميعا قدرنا يحمل المواساة وهو النصاب جمعا واحتمالا المواساة
ولا ينظر الى اختلاف الاسماء مع اتفاق المنافع (وكذلك الزبيب كله اسوده واجره فاذا قطف الرجل
منه خمسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه) لنقصه عن النصاب (وكذلك القطنية
هي صنف واحد) كلها في الزكاة يجمع بعضها الى بعض (مثل الحنطة) كلها صنف (والتمر والزبيب)

كل واحد منهم ما صنف (وان اختلفت اسمها واما الواثبات) اجناسها قال ابو عمر اجمعوا على انه لا يجمع
 تمر الى زبيب فصار أصليا يقاس عليه (والقطنية المحص) بكسر الحاء وشدة الميم مكسورة بحمد البصريين
 مقفوحة عند الكوفيين (والعقدس والوربا والجلبان) وترمس وبسيلة والقول كما افاده بقوله (وكما
 ثبت معرفته عند الناس انه قطنية) لإقامته وهو القول والبسيلة والترمس وليس منها الكرسنة على
 المذهب كما مر (فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم
 وان كان) المحصود (من أصناف القطنية) السبعة (كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع
 ذلك رخصة الى بعض) بدل من ذلك (وعليه فيه الزكاة) لتقارب المنافع قال مالك وقد فرق عمر بن
 الخطاب بين القطنية والخنطة فيما أخذ من النبط) يقع النون والموحدة النصارى التجار لما قدموا
 المدينة بالتجارة (ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من الخنطة والزرع نصف
 العشر) يريد أن يكثر الحمل الى المدينة كما يأتي في عشرين اهل الذمة (قال مالك فان قال قائل كيف يجمع
 القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقة واحدة والرجل يأخذ) أي يشتري (منها)
 من القطني (الثنين بواحد) كارد بين لوي بيا برب عدس (يدأيد) أي مناجزة (ولا يؤخذ من الخنطة
 اثنتان بواحد يدايد قيل له) في الجواب لا تلازم بين البابين (فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة
 وقد يؤخذ بالدينار ضعاfe في العدد من الورق يدايد) فليست المسألة منسبة على تحريم التفاضل فيها
 حتى يأتي سؤالك فقد يحرم التفاضل في اشياء وليست بجنس واحد في الزكاة وقد يباح وهو جنس واحد
 كالذهب والفضة قال الزكاة لا تقسم فيها المجانسة العينية بل تقارب المنفعة وان اختلف العين رفقاً
 بالفقراء بخلاف البيع يدل ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع
 كما اشار له الامام رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى ان قال
 فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شئتم اذا كان ذلك يدايد (قال مالك في الخيل يكون بين
 الرجلين فيخذان منها ثمانية أوسق من التمرانه لا صدقة عليها فيها) لنقص كل عن النصاب (وانه ان
 كان لاحدهما منها ما يحد منه خمسة أوسق وللآخر ما يجذر اربعة أوسق أو اقل من ذلك) أو ازيد
 ولم يبلغ خمسة (في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة الاوسق) لبلوغ النصاب (وليس
 على الذي يجذر اربعة أوسق أو اقل منها صدقة) لانه لم يملك نصيباً (وكذلك العمل في الشركاء كلهم
 في كل زرع من المحبوب كلها) التي فيها الزكاة (يحصد أو الكل يحد أو الكرم يقطف) زيبه (فانه اذا
 كان كل رجل منهم يحد التمر أو يقطف من الزبيب خمسة أوسق أو يحد من الخنطة) وباضاهاها
 في ان فيه الزكاة (خمس أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه
 وانما تجب الصدقة على من بلغ جذاه أو قفاؤه أو حصاده خمسة أوسق) فاعتبر ملك كل رجل خاصة
 وبهذا قال الكوفيون واجدوا بوزور وجهتهم حديث ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة
 وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وهو أصح ما في الباب وقال الشافعي الشركاء في الزرع
 والذهب والورق والماشية يزرعون زكاة الواحد واجتنبان السلف كانوا يأخذون الزكاة من الحيوان
 الموقوفة على جماعة وليس في حصه كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة والشركاء أولى بهذا المعنى من
 خطاء الماشية واجاب ابن زرقون بان زكاة الحائط الموقوف على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك
 الشركاء انتهى وأما الخطاء فقد اشتربنا أيضاً ان يملك كل نصيباً وانما ركوا كالواحد تنزيلاً لهم
 لنزله لنص وما كان من خططين فانهما قرا جعان بالسوية وظهرت حكمه ذلك بالارتفاق في الراعي
 ونحوه (قال مالك السنة عندنا ان كل ما خرجت زكاته من هذه الاصناف كلها الخنطة والتمر والزبيب

والحجوب كلها ثم امسكه صاحبه بعد ان ادى صدقته (سنتين) ظرف لامسكه
(ثم باعها انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه المحول من يوم باعها اذا كان اصل تلك الاصناف
من فائدة (وعبرها) تعني لا فرق بين كون اصلها فائدة او غيرها في انه يستقبل بثمنها (و) الحال (انه)
لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحجوب والعروض يفيد مال الرجل ثم امسكه اسنين ثم يبيعها بذهب
او ورق فلان يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول على المحول من يوم باعها) وهذا اذا كان للقيمة
كما قال ولم يكن للتجارة وذكر مفهومه بقوله (فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها
فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به) ان كان محتدرا فان
كان مديرا فاقومه بعد حوله من يوم زكاه كافي المدونة عن ابن القاسم

*) (مالا زكاة فيه من الفواكه والقصب) بضاد مجمعة ساكنة (والبقول)

جسج فاكهة وهي ما يتفكه أي يتنعم بها كهرطبا كان أو يابسا كالتين والبطيخ والزبيب والرطب
والرمان وقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان قال أهل اللغة انما خص ذلك بالذكر لان العرب
تذكر الاشياء مجمله ثم تخص منها شيئا بالتسمية تنبيها على فضل فيه ومثله قوله واذا اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم وكذلك من كان عدوا لله
وملائكته ورسله وجبريل وميكال فساكن انما يخرج محذوم من بعده من النبيين وجبريل وميكال
من الملائكة ممتنع كذلك انما يخرج النخل والرمان من الفاكهة ممتنع قال الازهرى ولم اعلم احدا
من العرب قال النخل والرمان ليسا من الفاكهة ومن قال ذلك من الفقهاء فلهجه بلغة العرب وبتاويل
القرآن وكما يجوز ذكر الخناص بعد العام للتفضيل كذلك يجوز ذكر الخناص بعد العام للتضمين قال
تعالى ولقد اتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا
والذي سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها) سوى التمر والزبيب (صدقة الرمان
والفرسك) بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف الخوخ أو ضرب منه اجراد وما يتفلق
عن نواه (والتين) قال الباسجي عدمه من الفواكه التي لا زكاة فيها لانها لما شرعت فيما يقتات ولم يكن
التين يقتات بالمدينة وانما يستعملونه تفكها وان كان بالاندلس قوتا ويحمل أصله لتعلق الزكاة
بالتين قياسا على الزبيب والتمر قال ابن عبد البر اظنه لم يعلم انه يبس ويدنر ويثنت كالتمر والزبيب
والاشهر عند أهل المغرب لاركة في التين الابن حبيب وذهب جماعة من البغداديين اسماعيل
والابهرى وغيرهما الى ان فيه الزكاة وكانوا يفتون به ويرونه مذهب مالك على اصوله وهو مكمل براعي
فيه خمسة أوسق وما كان مثلهما وزنا كالتمر والزبيب (وما شبه ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه)
كاجاص وكتمر وقناء وبطيخ وشبهها مما لا يبس وجوزولوز وبندق وشبه ذلك وان ادخر قال أبو عمر
لا زكاة باتفاق مالك واصحابه ابن زرقون اظنه لم ير قول ابن حبيب في اجابته الزكاة في ذلك كله انتهى
او اربا بأصحابه خصوص من لقيه لاهل مذهبه وهذا امثل عزم يد حفظ ابن عبد البر ووسع اطلاعه
(قال ولا في القصب) بفتح القاف واسكان الضاد المعجمة الفضة نبات يشبه البرسيم يعلف للدواب
وليس بضاد هائلة لان قصب السكر داخل في الفواكه (ولا في البقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرت
به الارض قاله ابن فارس (كلها صدقة ولا في الثمن اذا بيعت صدقة حتى يحول على ثمنها المحول من
يوم يبيعها ويقبض صاحبها منها) وهو نصاب

*) (ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل)

(مالك عن عبد الله بن دينار) العدوى مولا لهم المدني (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عزالك)

بكر الدين المزملة وخففة المراء فآلف فكاف (ابن مالك) الفخاري الكنتاني المديني ثقة فاضل مات
بعد المائة قال ابن عبد البر ادخل يحيى بن سليمان وعراك ووافق عمل الحديث لابن دينار عن سليمان
وعراك وهو خطأ عذمت غلطه والحديث محفوظ في الموطأت كلها وفي غيرها سليمان عن عراك وهما
تابعان نظيران وعراك ابن سليمان واقعه وابن دينار تابعي أيضا (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده رقيقه ذكر أواني (ولا في قرسه) الشامل للذكر
والأنثى وجعه الخيل من غير لقطه (صدقة) وفي رواية لمسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر
والمراد بالقرس اسم الجنس فلا زكاة في الواحدة اتفاقا ونخص المسلم وإن كان الصحيح عند الأصوليين
والفقهاء تكليف الكافر بالقروع لانه مادام كافرا لا يجب عليه حتى يسلم وإذا أسلم سقطت لأن
الاسلام يجب ما قبله ولا خلاف انه ليس في رقاب العبد صدقة الا ان يشتري للتجارة فقيه حجة لكافة
انه لا زكاة فيما اتخذ من ذلك للقيمة بخلاف ما اتخذ للتجارة وأوجب جاد وأبو حنيفة وزفر الزكاة
في الخيل اذا كانت انا ماؤد كورافاذا انقردت زكى اناها لا ذكورها ثم يخير بين ان يخرج عن كل
فرس دينار وبين ان يقومها ويخرج ربع العشر ولا حجة لهم لجهة هذا الحديث وقد خالف أبو حنيفة
صاحبه محمد وأبو يوسف ووافقا الجمهور واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة
فيهما ولو كانا للتجارة واجيبوا بان زكاة التجارة نابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به
عموم هذا الحديث وقدرناه مسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه شعبة عن عبد الله بن دينار عند البخاري
وله طرق أخرى في الصحيحين وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) مجذ بن مسلم الزهري (عن سليمان بن
يسار أن أهل الشام قالوا لابي عبيدة) عامر بن عبد الله (بن الجراح) الفهري امين هذه الامة بالنص
النسوي امره عمر على الشام (تخدمن خيلنا وريقنا صدقة فأبى) امتنع من الاخذ لانه لا صدقة فيهما
(ثم كتب الى عمر بن الخطاب فأبى عمر) امتنع فيه انه كان مقررا عندهم ان لا زكاة فيهما (ثم كلمه
أيضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا فخذها منهم) فأمر عمر بالحوا عليه انها صدقة
طاعوا بها فامرهم بأخذها (وارددها عليهم وارزق رقيقهم) أي الفقير منهم وقيل معناه ارزق عبيدهم
واما هم من بيت المال لان ابا بكر كان يفرض للسيد وعبد من التي وكان عمر يفرض للنفوس والعبد
وكذا فعل عثمان وعلى (قال مالك معنى قوله) أي عمر (رحمه الله تعالى واردها عليهم يقول على
فقرائهم) لا عليهم أنفسهم لانهم طاعوا بها فترد على فقرائهم وعورض هذا الحديث بما روى عن عمر
في قصة عبد الرحمن بن أمية اذا ابتاع فرسا نسي بمائة فلو ص فقتل عمران الخيل لتبلغ هذا عندهم
فما أخذ من أربعين شاه شاة ولا تأخذ من الخيل شيئا أخذ من كل فرس دينار وإذا تعارض الحديثان
سقطوا والحجة في الحديث الثابت ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (مالك عن عبد الله بن أبي بكر
ابن عمرو) بفتح العين (ابن جزم) بهجمة وزاى (انه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز) الخليفة (الى
أبي) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب الى جده وكان قاضي المدينة (وهو يعني أن لا يأخذ من العسل
ولا من الخيل صدقة) وقد ذهب الأئمة ان لا زكاة في العسل وضعف أحد حديث انه صلى الله عليه وسلم
أخذ منه العشر قال أبو عمر هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان نفرا من شذابة
بطن من فهم كانوا يؤدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثمنهم من كل عشرة قرب قريبة وكان
يحمي واديها لهم فلما كان عمر بن الخطاب استعمل على ما هنالك سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يؤدوا
وقالوا انما كنا نؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب الى عمر بذلك فكتب عمر انما العمل
ذباب غيث يسوقه الله عز وجل رزقا الى من يشاء فان ادوا اليك ما كانوا يؤدونه الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وادبهم والافضل بين الناس وبينه قال فأدوا اليه ما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى لهم وحديث أبي يسارة انه صلى الله عليه وسلم امر ان يؤخذ من العسل العشر وكان يحمله منقطع وأبو يسارة لا يعرف ولا يقوم بثله حجة وقال الزهري والأوزاعي ورابعة ويحيى ابن سعيد في العسل العشر وهو قول أبي حنيفة إلا ان الكوفي لا يرون فيه زكاة إلا في ارض العشر دون ارض الخراج (مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن) بذال معجمة جمع برذون التركي من الخيل يقع على الذكرو الانثى وربما قالوا برذونة في الانثى قاله ابن الانباري (فقال وهل في الخيل من صدقة) وقد صح ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وقال صلى الله عليه وسلم قد عفوت عن الخيل وانزقيق فها توأ صدقة الرقة اخرجها أبو داود عن علي بإسناد حسن

* (جزية أهل الكتاب والمجوس) *

الجزية من جزأت الشيء اذا قسمته ثم سهلت الهمزة وقيل من الجزء لانها جازعتر كهم ببلاد الاسلام أو من الاجزاء لانها تنكفي من توضع عليه في عصمة دمه قال العلماء المحكيمة في وضع الجزية ان الذل الذي يلحقهم بحملهم على الاسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الاسلام قيل شرعت سنة ثمان وقيل تسع (مالك عن ابن شهاب قال بلغني) انجرحه الدارقطني وابن عبد البر من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال ابن عبد البر وقد ولد السائب في عهده صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه وجمع معه وتوفي عليه السلام وهو ابن سبع سنين واشهر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين) بلقظ التثنية موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد ويعرب اعراب المثني ويجوز جعل النون محل الاعراب مع لزوم الياء مطلتا وهي لفظة مشهورة واقصر علم الازهرى لانه صار علما مفردا دلالة فاشبه المفردات والنسبة اليها بحراني (وان عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس) لقب قبيلة ليس باب ولا م وانما هم اخلاط من قلب اصطلحوا على هذا الاسم كافي القاموس (وان عثمان بن عفان أخذها من البربر) بموحدة تن وراء عن وزان جعفر قوم من أهل المغرب كالاعراب في القسوة والفاظه والجمع البرابرة وهو مغرب (مالك عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) محمد الساقر (ان عمر بن الخطاب ذكر المجوس) قال ابن عبد البر هذا منقطع لان محمد الملقب عمر ولا عبد الرحمن إلا ان معناه متصل من وجوه حسن وقال المحافظ هذا منقطع مع ثقة رجاله ورواه ابن المنذر والدارقطني من طريق أبي علي الحنفى عن مالك فزاد فيه عن جده وهو منقطع أيضا لان جده علي بن الحسين الملقب عبد الرحمن ولا عمر فان عاد صغير جده علي بن محمد بن علي كان متصلا لان جده الحسين سمع من عمرو بن عبد الرحمن وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبراني بلقظ سنوا للمجوس سنة أهل الكتاب (فقال ما درى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنواهم سنة أهل الكتاب) في الجزية لا في نكاح نسايتهم وكل ذما تحبهم فهو عام اريد به الخصوص ولا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن ابن المسيب انه لم يربذ ما تمع المجوس بأسا والمعنى ان الجزية أخذت من أهل الكتاب اذ لا الهام وتقوية للثؤنين فواجب ان يجزى هؤلاء مجراهم في الذل والصغار لانهم ساوهم في الكفر بل هم أشد كفرا وليس نكاح نسايتهم من هذا لان ذلك تكريمة في الكتابيين لموضع كتابتهم ولا خلاف في أخذ الجزية من المجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس البحرين ومن مجوس هجر وفهله خلفاء الاربعة واختلف في مشركي العرب وعبدة الاوثان والذين قال مالك

والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز يؤخذ منهم وقال الأئمة الثلاثة وغيرهم إنما يؤخذ من أهل الكتاب
بالقرآن ومن الجوس بالنسبة لآمن غيرهم وفي الحديث أن الجوس ليسوا أهل كتاب كظاهر قوله تعالى
أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا أي اليهود والنصارى واليه ذهب الجمهور وقال
آخرون كانوا أهل كتاب وأولوا سنة أهل الكتاب الذين يعلم كتابهم علم ظهور واستفاضة أمما الجوس فعلم
كتابهم علم مخصوص والآية أيضا محتملة للتأويل قاله ابن عبد البر جعاليته وبين ما روى الشافعي
وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي قال كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرّب
ملكهم الخمر فوقع على اخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان ينكح أولاده بنسبته
فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء وروى عبد بن
حميد بإسناد صحيح لما هنر المسلمون أهل فارس قال عمر اجتمعوا أن الجوس ليسوا أهل كتاب فضع عليهم
الجزية ولا من عبدة الأوثان فيجبر عليهم أحكامهم فقال علي بل هم أهل كتاب فذكر نحوه ولكن
قال وقع علي ابنه وقال في آخره فوضع الأخذ ودلن خالفه وفيه قبول خبر الواحد وإن الصحابي الجليل
قد يغب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه ولا نقص عليه في ذلك
وفيه التمسك بالمفهوم لأن عمر فهم من قوله أهل الكتاب اختصاصهم بذلك حتى حدثه عبد الرحمن
بالحق الجوس بهم فرجع إليه (مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب
الجزية على أهل الذهب) كهر والشام (أربعة دنانير) في كل سنة (وعلى أهل الورك) كالعراق
(أربعين درهما) كل سنة واليه ذهب مالك فلا يراد عليه ولا ينقص إلا من يضعف عن ذلك فيحتفف
عنه بقدر ما يراه الإمام وقال الشافعي أقامها دينار ولا حد ولا كثرة إلا إذا بذل الأغنياء دينارا لم يجز
فقالهم وقال أبو حنيفة وأحمد أقالها على الفقراء والمعتلين اثنا عشر درهما أو دينار وعلى أواسط الناس
أربعة وعشرون درهما أو ديناران وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهما أو أربعة دنانير (مع ذلك
أرزاق المسلمين) أي رد أبناء السبل وعونهم قاله ابن عبد البر وقال الباجي أقوات من عندهم من
اجناد المسلمين على قدر ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات وقد جاء ذلك مفسرا أن عمر كتب
إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة مئتان ومن الزيت ثلاثة أقطا كل شهر لكل
إنسان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدري كم هو ومن كان من أهل مصر أرب كل شهر لكل
إنسان والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين والناس وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل إنسان
كل شهر وودك لا أدري كم هو (وضيافة ثلاثة أيام) للجناتين بهم من المسلمين من خبز وشعير وقين
وأدام ومكان ينزلون به يكتنهم من الحر والبرد قاله ابن عبد البر وقال الباجي يلزمهم في مدة الضيافة
ما سهل عليهم وجرت عادتهم باقتيانه دون تكلف وخروج عن عادة قوتهم وقد سبك أهل الشام
إلى عمر لما قدمها أنه إذا نزل بهم أحد من المسلمين كلفهم ذبح الدجاج والتم فقال عمر أطمعهم بما
تأكلون لا تزيد وهم عنه وروى ابن المواز عن مالك يوضع عن أهل الجزيرة ثلاثة أيام لأنه لم يوف لهم بما
عوهدوا عليه وهذا يدل على أنها لازمة لهم مع الوفاء (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن
الخطاب إن في الظهر ناقة عجباء) أي عجبت (فقال عمر) ظنا أنها من الصدقة (أدفعها إلى أهل بيت
ينفقون بها قال) أسلم (فقلت وهي عجباء فقال عمر يقطرونها بالابل) فعماهلا لا يمنع الانتفاع بها
(قال فقلت كيف تأكل من الأرض) لأنها وان قطرت مع الأبل إلى المرعى لا ترى الأرض (قال فقال
عمر) من نعم الجزيرة هي أم من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزيرة فقال عمر أردتم والله أكلها) لأن الجزيرة
يأكلها الغني والفقير والصدقة للمساكين وقال ذلك أشفاقا فاستظهر عليه أسلم بالوسم (فقلت إن عليها

وسم الجزية فأمر بها عمر ففجرت وكان عنده صحاف) يكسر ففتح جمع حصة ففتح فسكون اناء كالتصعة
وقال الزخري قسعة مستطيلة (تسع فلا تكون فا كهة ولا طرقة) بها اسماء عدة تصغر بترقة نزة
غرفة ما يستطرف أي يستلج (الاحمل منها في تلك الخفاف فيبعث بها الى ازوج النبي صلى الله عليه
وسلم) حفظه في اهل بيته (ويكون الذي يبعث به الى حصة ابنته من آخر ذلك فان كان فيه نقصان
كان في خط حصة) نصيبها طلبا لمراضة غيرها وعلما بانها ترضى ذلك من فعله ولا تأنف من اشاره
علم الانه اونها تجوز له التيسر عليها وتيقن محبته لها (قال فيجعل في تلك الخفاف من لحم تلك الجزور
فيعت به الى ازوج النبي صلى الله عليه وسلم) بلا طبع ليصنع فيه ما احب (وأمر بما بقى من لحم تلك
الجزور فضع) طبع (فدعا عليه المهاجرين والانصار) فيه دلالة ان عمر كان يطعمهم امثالها استئلافا
واينساؤها هي سنة للامان أن يجمع وجوه أصحابه لئلا كل عنده وفيه انه كانت عنده فوا كد وطرف من
الجزية وخارج الارض والوجوه المباحة للاغنياء قاله الساجي وقال أبو عمر كان عمر يفضل امهات
المؤمنين لوقعت منه صلى الله عليه وسلم ويفضل اهل السابقة وذلك مروف من مذهبه وتلاه عثمان
على ذلك وكان أبو بكر وعلى بسويان في قسم النبي و يقول أبو بكر ثوابهم على الله الجنة وأما الذين سافهم
فيها سواهم في الحاجة الى المعيشة (قال مالك لا أرى أن تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في جزيهم) أي
اهل النعم فيؤخذ منهم ما راضاهم عليه الامام (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله
أن يضمنوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون) قال الساجي يحتمل وضعها عنهم في المستقبل
ويحتمل أن ير يدوضع ما بقى عليهم وهذا الظاهر ولا يخفى على عاقل أن من اسلم ليس عليه جزية مستقبلة
وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي لا يسقط الباقي من الجزية ويؤديه في حال اسلامه ودليل
الاول قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ابن عبد البر وقال احمد يقول مالك
وهو الصحيح (قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم) لقوله تعالى
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر اقل قوله حتى يعطوا الجزية والنساء والصبيان لا يقتلون
(وأن الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم) بشرط الحرية فلا تؤخذ من عبيدهم (وليس
على اهل الذمة ولا على الجوس) ولا غيرهم من باقي الكفار (في خيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم
ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير لهم) من البخل واللمال من الخبث قال
تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة
الا لطيب ما بقى من اموالكم رواه ابوداود والحاكم وصححه والبيهقي عن ابن عباس (وردا على فقرائهم)
لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعثه الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم
فترد على فقرائهم رواه البخاري وغيره (ووضعت الجزية على اهل الكتاب صغارا) اذ لا (اهم) كما قال
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون (فهم ما كانوا يبلدهم الذين صالحوا عليه ليس عليهم
شيء سوى الجزية بقي شيء من اموالهم) قال أبو عمر هذا الجاع الا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة
على بني تغلب دون جزية قاله الثوري وأبو حنيفة والشافعي واجدقا لما يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلم
ففي الر كازخسان وما فيه العشر عشرين وما فيه ربع العشر نصف العشر وكذلك من نساءهم بخلاف
الجزية ولا شيء عن مالك في بني تغلب وهم عند اصحابه وغيرهم من النصارى سواهم وقد علم الله تعالى
اهل الكتاب في اخذ الجزية فلا معنى لاجراء بني تغلب منهم (الا أن يعجزوا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها
فيؤخذ منهم العشر فيما يدرون من القنارات) وأصله فعل عمر بحضرة الصحابة وسكنوا عليه فكان اجماعا
(وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرروا ببلادهم ويقابل عنهم عدوهم) لانهم

بها الحزرو أموالهم ودماءهم وأهلهم فلا ينعروا من القباب في بلادهم في التجارات والمكاسب ولا عشر عليهم ولا غيره مادموا فيها (فن خرج منهم من بلاده إلى غيرها يتجرأ بها فلبه العشر) وأشار إلى أن المرائي في ذلك الاتفاق بقوله (من تجر منهم من أهل مصر إلى الشام) أو عكسه (ومن أهل الشام إلى العراق ومن أهل العراق إلى المدينة أو اليمن أو ما شئت هذا من البلاد فلبه العشر) إذا تخرج ماله ببيع أو شراء أو صرف ومن تجر منهم من أهل مصر فبها ومن أهل الشام فبها فلا شيء عليه قاله الباسجي (ولا صدقة على أهل الكتاب) اليهود والنصارى (ولا الخوارج في شيء من أموالهم ولا من مواشيهم ولا من أثمارهم ولا زرعهم) الكتاب أعاده لقوله (مضت بذلك السنة) فلا تكرر فيه لأنه ذكره أولاً بتعليقه ثم أخبر أن أصله السنة بياناً للدليل أعاده لقوله (ويقرؤون على دينهم ويكفون على ما كانوا عليه) بالشروط المعروفة في القروع (وان اختلفوا في العام الواحد مراراً في بلاد المسلمين فعليه كما اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بمصاص لمحو عليه ولا بمشاطر لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) وقاله جماعة وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة

(عشرو أهل الذمة)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط) بنون فوحدة مفتوحة (من المخطئة والزيت) وفي نسخة والزيت بدل الزيت وصوبت (نصف العشر يريد بذلك أن يكون الحمل) أي المحمول منها (إلى المدينة ويأخذ من القطيعة العشر) على الأصل فيما تجر وأفيه وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره أنساع العمر ودة قدم في الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنيفة ولا زيتها بالمدينة ولا بمكة (مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت غلاماً أي شاباً كذا رواه يحيى ورواه مصعب ومطرف) عاملاً (قاله الباسجي) مع عبد الله بن عتبة بن مسعود) الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه الجعفي وجماعة ومات بعد السبعين (على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر) ظاهره حتى في المخطئة والزيت ويكون ذلك فعله عمر مرة في زمن الغلاء ويحتمل أن يخص بما عداها ما يدل ما قبله (مالك أنه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية) وهي ما قبل البعثة وقيل ما قبل فتح مكة (فأجازهم ذلك عمر) باجتهاد يحضر الجاهلية ولم ينكره أحد فكان أجاباً ساكوتياً

(اشترى الصدقة والعود فيها)

مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولا لهم المدني عن أبيه أسلم المخضرم مولى عمر مات سنة ستين وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة (أنه قال سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول جلت رجلان على فارس) أي تصدقت به ووجهه له ليقال عليه (عتيق) أي كريم سابق والجمع عتاق والعتيق القاتق من كل شيء واسم هذا الفرس الورد أهدأ تميم الداري للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه عمر فعمل عليه أنخرجه ابن سعد عن سهل ابن سعد ولا يمارضه مارواه مسلم ولم يسبق لفظه وسابقه أبو عوانة عن ابن عمر أن عمر جمل على فارس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوَّض إليه صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه أو استشاره في من يحمله عليه فأشار عليه فنسبت إليه العطية لكونه أمر بها (في سبيل الله) المجاهد لا الوقت فلا يجاه فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور إلا انتفاع به فيها وقف له (وكان الرجل الذي هو عنده) أي الذي حمله عليه قال المحافظ لم أقف على اسمه (فدأضاعه)

أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل
معناه استعمله في غير ما جيل له والاول ظاهر ويدل له رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد
ابن اسلم فوجدته قد اضااعه وكان قليل المال فأشار الى علة ذلك والى عذره في ارادته ببيعته انتهى وقال
الباجي أى لم يحسن القيام عليه وهذا بعد في حق الصحابة الا عذر اوصيره ضائع من الهزال لفرط
مباشرة الجهاد والاعتاب له فيه (فأردت ان اشتره منه وظننت انه يابعه برخص) بضم الراء مصدر
رخص السعر وأرخصه الله فهو رخيص (ف سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره)
بلا ياء قبل الهمزة على النهى ولا بن مهدى لا يتبعه (وان اعطا كهدرهم واحد) مبالغة في رخصه
وهو الحامل له على شرائه ويستفاد منه ان البائع ملكه ولو كان وقتا كاقيل وجازله ببعه لانه لا ينتفع
فيما حبس عليه لما كان له ببعه الا بالقيمة الوافرة ولا كان له أن يسامح منها بشئ ولو كان المشتري
هو المحبس ويستفاد من التعليل المذكور ايضا انه لو وجدته مثلا يساع باغى من غنمه لم يتناوله النهى كذا
في القح وفي رواية التنيسي لا تشتره ولا تعد في صدقتك وان اعطا كهدرهم وعليها سأل ابن المنبر
ان الاغصاف في النهى عادة أن يكون بالاخفي والادنى كقوله تعالى ولا تقل لاه اف ولا خفاء
ان اعطاه اياه بدرهم اقرب الى الرجوع في الصدقة مما اذا باعه بقيمته وكلامه صلى الله عليه وسلم هو المحجة
في الفصاحة وأجاب بأن المراد لا تعاب الدنيا على الاتخوة وان وفرها معطيا فاذا رزق فيها وهي موفرة
فلان يرهق فيها وهي مقترعة اولي فهذا على وفق القاعدة (فان العائد في صدقته كالكلب في فيه) الفاء
للتعليل أى كما يقبح أن يبقى ثم يأكل كذلك يقبح ان يتصدق بشئ ثم يجره الى نفسه بوجه من الوجوه
فشبهه بأخس الحيوان في اخس أحواله تصوير التهمين وتغير امته وبه استدلل على حمة ذلك لان
التي عزم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر من سياق الحديث وذهب الجمهور الى الكراهة لان فعل
الكلب لا يوصف بتحريم لعدم تكليفه فالتشبيه للتنفير خاصة لان التي مما يستقدر ووجه الشبه انه
اخرج في الصدقة أو ساخه واداناه فأنشبه تغير الطعام الى حال التي وألحق بالصدقة ما شابهها من
كفارة ونذر وغيرهما من القربات وبالشراء الهبة ونحوها مما يتلصق به باختياره وأما ما أورثه فلا كراهة
وابعد من قال يتصدق به قال الطبري يخص من عزم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب والدوهب
ولده والهبة التي لم يقبض والتي ردها الميراث الى الواهب ثبت الاخبار باستثناء كل ذلك وما عدا ذلك
كالتي يهب الفقير ونحوه من يصل رجه فلا رجوع له ولا عزم لا رجوع فيه مطلقا الصدقة براد من ثواب
الاتخوة واستشكك ذكر عمر لذلك مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانها راجح واجيب بأنه تعارض
عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ المحكم الشرعي فرج الثاني في فعل به وتعقب بأنه كان يمكنه
أن يقول جل رجل رجلا على فرس مثلا ولا يقول جلت فيجمع بين المصلحتين قال المحافظ والظاهر
أن محل رجحان الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه ففعل الذي اعطيه اذاع ذلك فاتفق
الكتمان ويضاف اليه ان في اضافة ذلك الى نفسه تأكيد الهمة المحكم المذكور لان الذي يقع له
انقصة اجدر بضبطها ممن ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما امن ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح
باضافة المحكم الى نفسه ويحتمل ان محل ترجيح الكتمان ان خشي على نفسه من الاعلان العجب
والرياء اما من امن ذلك كعمر فلا انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في الزكاة عن عبد الله بن يوسف
وفي الهبة عن يحيى بن قزعة بنح القاف والزاي والمهملة وفي المجاهد عن اسماعيل ومسلم في الوصايا
والصدقة عن القعني ومن طريق ابن مهدى الخمسة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
بن عمر بن الخطاب جل على فرس) أى جعله جولة لرجل مجاهد ليس له جولة وفي رواية سالم عن ابنه

ان عمر تصدق بفرس (في ميعال الله) وظاهره انه جاهد عليه جل تملك ليغزو عليه ولذا ساع له بيعة وقيل
ان عمر وقته وانما ساع للرجل بيعة لانه حصل فيه هزال بعجز لاجله عن الباق بالتحيل وضعف عن ذلك
وانتهى الى عدم الاستفاد به ويحتاج الى ثبوت ذلك ويدل على انه تملك قوله (فأراد ان يتأخذه) أي
بشتره اذ لو كان وقتا لم يرد ذلك (فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتسال لا تأخذه) بالجزم
أي لا تشتره (ولا تصدق بصدقك) وفيه دلالة على انه تملك ولو كان جنسا فقال في وقتك أو جسدك
وسعى الشراء عودا في الصدقة لان العادة تجرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري فاطلق على
القدر الذي يباح به رجوعا وهذا الحديث رواه البخاري في المجاهد عن اسماعيل وعن عبد الله بن يوسف
ومسلم في الوصايا والصدقة عن يحيى الثلاثة عن مالك به ولما كان في هذا الحديث اسناد ثالث عن عمرو بن
ديمار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر اخرجوه ابن عبد البر (قال يحيى سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة
فوجد ما ع غير الذي تصدق بها عليه تباع اي شترها فقال تركها أحب الي) اذا فرق بين
اشترائها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى لرجوعه فيما تركه الله تعالى كما حرم الله
على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها الله عز وجل ولا يفسخ البيع ان وقع مع ان النسي يقتضي
الفساد للاجماع على ثبوت البيع كما قال ابن المنذر قال ابن عبد البر لا يحتمل ان حديث الباب على التنزيه
وقطع الذرية ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم في النجدة الذين تحمل لهم الصدقة أو رجل اشترى ما يملكه
فلم يخص المتصدق من غيره قال وعندى ان المخصوص قاض على العموم لانه مستثنى منه فلو قيل لا تحمل
الصدقة لنفسى الا لمن اشترى ما يملكه ما لم يكن هو المتصدق لم يكن معارضا فيستعمل الحديث دون رد
أحدهما فيمنع المتصدق من شراء صدقته انتهى ولك ان تقول نعم المخصوص قاض على العام لكن
لا نسلم افادته المحرمة لان غاية قولنا ما لم يكن هو المتصدق فلا تحمل له وعدم الحمل صادق بالكرهية
وان احتملها واحتمل المحرمة سقط به الاستدلال

(من يجب عليه زكاة الفطر)

ضمة فت الفطر لوجوبها بالفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بزكاة الفطر زكاة الفوس مأخوذ
من الفطرة التي هي أصل الخلقة والاول اظهره يؤيده الحديث الا في فرض زكاة الفطر من رمضان
وعبر في الترجمة بالوجوب إشارة الى حمل الفرض في الحديث عليه وقد حكى ابن المنذر لاجماع على ذلك
وكذا ابن عبد البر مضمنا قول من قال بالسنية يعني فلا يقدح في حكاية الاجماع ثم الكفاية على ان
وجوبها لم ينسخ خلافا لابراهيم بن عليه وأبي بكر بن كيسان الا صم في قولهما انه نسخ لما رواه الترمذي
وغیره عن قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل
الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتعقب بأن في اسناده راويا مجعولا وعلى تدبر
النجدة فلا دليل على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الاول لا تنزول فرض لا يوجب سقوط فرض
آخر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن علمائه) ارفاهه (الدين بوادي القرى)
بضم القاف وقع الراد مقصور موضع بقرب المدينة (ويحتمل) بمجمة ونحبة فوحدة فراهيز بن جعفر
مدينة كبيرة ذات حصون وخراج وتخل كثير على نحو أربعة أيام من المدينة الى جهة الشام (مالك)
ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدي ذلك عن كل من ضمن نفقه
ضمان وجوب كما قال (ولا بدله) لا فراق ولا محالة (مر ان يصدق عليه) كروجه (والرجل يؤدي عن
مكتابه) لانه عبد ما بقي عليه درهم ولا ان الاصل ان السيد يعونه ولكنه لكتابته اشترط عليه ما هو لازم
للسيد من مؤنته فثبت زكاة الفطر على السيد وهذا قال عطاء وابونور وقال الاثمة الثلاثة وهي رواية

عن مالك ايضا لازكاة عليه في مكاتبه لانه لا عونه وجائز له اخذ الصدقة وان كان مولا غنيا وروى عن ابن عمر (ومدبره) فانه لا خلاف انه كالقن (ورقيقه كلهم غائبهم وشاهدهم) احضرهم عطف عام قدم عليه الخاص اهتمامه لفضله نحو سبعان المشافي والقرآن العظيم وقيد الجميع بقوله (من كان منهم مسلما ومن كان منهم لتجارة ولا غير تجارة) وبهذا قال الشافعي واجد والليث والاوزاعي واسحاق والجمهور وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما لازكاة قطري رقيق التجارة لان عليه فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكاته (ومن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه) لان الحديث قد يقوله من المسلمين (قال مالك في العبد الا تبي ان شبيده ان علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته فربيه وهو يرجو حياته ورجعته) رجوعه اليه (فاني ارى ان يزكى عنه) وجوبا (ان كان اباقه قد طال وليس منه فلا يرى ان يزكى عنه) وقال ابو حنيفة لازكاة على سيده وفيهما والشافعي يزكى ان علم حياته وان لم يرج رجعته واجدان علم مكانه (قال مالك تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان) قال الجمهور وراى ازم واوجب (على الناس) وقالت طائفة قد رورده الباسجي بان على تقتضي الايجار فلا يصح ان فرض بمعنى قدر ولان الموجب عليه غير الموجب عنه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم امر بذلك وهو يدل على انه لا يراد به قدر (على كل حرا وعبد ذكر او انثى من المسلمين) نعمه ومه شامل لاهل البادية فهذا نص من الامام بصحة الاحتجاج بالعموم وبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهرى وربيعة ليس على اهل البادية زكاة فطرا غامى على اهل القرى

(مكيلة زكاة الفطر)*

بفتح الميم وكسر الكاف واسكان التحتية ما كيل به وكذا المكيال والمكيل ويقال لها ايضا صدقة الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم وصدقة الرأس وزكاة الابدان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض) ازم واوجب عند الجمهور (زكاة الفطر) وما اوجهه فاما رالله تعالى وما ينطق عن الهوى قال ابن نافع قال مالك وهي داخلية في قوله تعالى واقموا الصلاة واتوا الزكاة اى في عمومها فبين صلى الله عليه وسلم تفاصيل ذلك من جعلتها زكاة الفطر وثبت ان قوله تعالى قد افلح من تركي نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيح اثبات العلاء لمن اقتصر على الواجبات ولا يراد في الآية وذكر اسم ربه فصل في ازم وجوب صلاة العيد مخروجه بابل عموم قوله تعالى ليلة المهرجان خمس لا يبذل القول لدى رقال اشهب وابن اللبان من الشافعية وبعض اهل الظاهر انها سنة مؤكدة واقلوا فرض بمعنى تدر قال ابن دقيق العيد هو اصله لغة لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه الاولى اه ويؤيده تسميته زكاة ولقطة على والامر به في حديث قيس بن سعد وغيره وقال الحنفية واجب لا فرض على قاعدتهم في الفرق بينهما (من رمضان) فتجب بغروب شمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر منه وبه قال مالك في رواية اشهب والثوري واجد والشافعي في المجد يد قول وجوب اطالع فجر يوم العيد لان الدليل ليس محال للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر وبه قال ابو حنيفة والليث ومالك في رواية ابن التاسم وابن وهب ومطرف والشافعي في القديم ويؤيده قوله في بعض طرق حديث ابن عمر عند البخاري وامرهم ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازري قيل مبني الخلاف ان المراد الفطر المعتاد في سائر الشهور فتجب بالغروب والقطر الطارى بعده فتجب بطلوع الفجر وقال ابن دقيق العيد الاستدلال لهذا الحكم بالحديث ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تبدل على وقت الوجوب في طلب من امر آخر (على الناس صاعا) نصب تمييزا او مقولا نائبا (من تمر

أو صاعاً من شعير) ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي
 وغيرهما من طريق عبد العزيز بن دأود عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب وقد حكم مسلم في كتاب التيميم
 بوجوب عبد العزيز فيه (على كل حرا وعبد) أخذ بنظره دأود وحده فأوجبها على العبد وأنه يجب على السيد
 أن يملكه من الأكل والشراب لهما كما يجب عليه أن يملكه من الصلاة وخالفه أصحابه والناس لم يحدوا في
 حرمة ليس على المسلم في عبده صدقة إلا الصدقة الفطر ومقتضاها ثم على السيد للعبد فلا تجب عليه لأنه
 فقير إذ ليس لسيد أو متاع ماله وقالوا إن على بمعنى عن أي أن السيد يخرجها عن عبده قال الباجي أو على
 على بابها لكن يحملها السيد عنه أو معناه أنها تجب على السيد كما تقول يلزمك على كل دابة من دوابك
 درهم وقال أبو الطيب وغيره على معنى عن لأن العبد لا يطالب بأدائها وردبانه لا يلزم من فرض شيء على
 شخص مطلقاً به دليل الفطرة المحتملة عن غير من لزمته والدية الواجبة بقتل الخطأ وقال البيهقي
 البديل ليس اهلاً لأن يكاف بالواجبات المالية فيه لها عليه مجازاً ويؤيد ذلك ضعف الصغير عليه يعني
 في بعض طرق الحديث (ذكر أنثى) ظاهره وجوبها عليها ولو كان لها زوج وبه قال الثوري وأبو حنيفة
 وقال مالك والشافعي وأحمد والمجهر ويجب على زوجها المأثاق بالنفقة قال الحافظ وفيه نظر لأنهم قالوا
 إن أسكر كفرت أو كانت أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فأقرقا وافترقا وإن المسلم لا يخرج
 عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلمزمه قال وأما احتجاج الشافعي بما رواه عن محمد بن علي الباقر مرسل
 نحو حديث ابن عمر وزاد فيه من تموتون وأخرجها إليهم في من هذا الوجه فزاد في أسناده ذكر علي وهو منقطع
 وأخرجه من حديث ابن عمر وأسناده ضعيف انتفاء وفي رواية عمر بن نافع عند البخاري على العبد والمحرر
 والذكر والأنثى والصغير والكبير (عن المسلمين) دون الكفار لأنها باطلة ليسوا من أهلها فلا تجب على
 الكافر عن نفسه اتفاقاً ولا عن مسئولة المسئلة بأجاء حكاه ابن المنذر لكن فيه وجه للشافعية
 ورواية عن أحمد بالرجوب ولا يجب على المسلم إخراجها عن عبده الكافر عند الجمهور خلافاً للشافعية
 والثوري والحنفية واستساق له موم حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الفطر وأجاب الجمهور بأن
 الخاص يقضي على العام فموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين وقال الطحاوي من المسلمين
 صفة للمخرجين لا يخرج عنهم وتجب بأن ظاهر الحديث بآياه لأن فيه العبد والصغير وهما من يخرج عنهم
 فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالمخرجين ويؤيده رواية الفصحاء عند مسلم باللفظ على كل نفس من
 المسلمين حراً وعبداً الحديث وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه
 ولم يقصد بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل يشمل الجميع ويؤيده حديث أبي سعيد
 الخدري فإنه قال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقولهم فيه على كل صغير وكبير لكن لا بد
 أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كالصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها وقال الطبري قوله
 من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه وتزويلها على المعافى المذكورة على ما يقتضيه علم البيان أنها
 جاءت مردودة على التضاد للاستيعاب لا التخصيص لئلا يلزم التداخل فيكون المعنى فرض على جميع
 الناس من المسلمين وأما كونهما في من وجبت فيعلم من نصوص أخر وقال في المصابيح حونس طاهر
 في أن قوله من المسلمين صفة لما قبله من التكرات المتعاطفات بأو فيندفع قول الطحاوي أنه خطاب
 يتوجه معناه إلى السادة قاصداً بذلك الاحتجاج لمن ذهب إلى إخراج زكاة الفطر عن العبد الكافر اه
 ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من طريق ابن إسحاق حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج
 عن أهل بيته حرمهم وصغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق قال وابن عمر أوى الحديث
 أعرف بمراذه وتعب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع منه هذا وقد زعم الترمذي

وابو قلابه الرقاشي ومحمد بن وضاح وتبعهم ابن الصلاح ومن تبعه ان مالكا انقروا بقوله من المسلمين دون
اصحاب نافع وتبع ذلك ابن عبد البر فقال كل الرواة عن مالك قالوا فيه من المسلمين الا قتيبة بن سعيد
وحده فلم يتلها قال واخطأ من ظن ان مالكا انقروا بها فقد تابعه عليها جماعة عن نافع منهم عمر بن
نافع اى عند البخاري وكثير بن فرقد اى عند الطحاوي والدارقطني والحاكم وعبيد الله بن عمر اى
عند الدارقطني ويونس بن يزيد اى عند الطحاوي وابو البختياري اى عند الدارقطني وابن خزيمة
زاد الحفاظ على اختلاف عنه وعلى عبيد الله في زيادتها والضحاك بن عثمان عند مسلم والمعل بن
اسماعيل عند ابن حبان وابن ابى ليلى عند الدارقطني وعبد الله العمري عند الدارقطني وابن الجارود
قال وذكر شيخنا ابن الملقن ان البيهقي انخرجه من طريق ايوب بن موسى ويحيى بن سعيد وموسى بن
عقبة ثلاثتهم عن نافع بالزيادة وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم اجد فيها هذه الزيادة من رواية احد
من هؤلاء الثلاثة قال وفي الجملة ليس فيما روى هذه الزيادة احد مثل مالك لانه لم يتفق على ايوب وعبيد
الله في زيادتها وليس في السابقين مثل يونس لكن في الراوى عنه وهو يحيى بن ايوب مقال ثم ظاهر قوله
والصغير وجوبها عليه لكن يخرج عنه عليه فوجب في ما له ان كان والا فعلى من تلزمه نقته عند الجمهور
وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شيء عليه وعن سعيد بن المسيب والحسن
البرقي انما تجب على من صام الحديث اى داود عن ابن عباس مرفوعا صدقة القطر طهارة الصائم من اللغو
والرفث واجيب بان التطهير خرج مخرج الغالب كما انها تجب على من لم يذنب كتحقق الصلاح وعلى من
اسلم قبل غروب الشمس الحظوة وفي قوله طهارة دليل على وجوبها على الفتي كالتقي وقد ورد ذلك صريحا
في حديث ابي هريرة عند احمد وثمة بن صغير عند الدارقطني خلافا للحنفية في انها لا تجب الا على من ملك
نصابا الحديث لاصدقة الاعن ظهر غنى قال ابن بري لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لانها زكاة
بدنية لا مالية نعم الشرط ان يفضل عن قوت يومه ومن تلزمه نقته الحديث الصحيح لاصدقة الاعن ظهر
غنى والحديث انخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن القعني وقتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى
اربعةتهم عن مالك به وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن
سعد) باسكان العين (ابن ابي سرح) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها همزة القرشي (الاعمري) المكي
من كبار التابعين مات على رأس المائة (انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة القطر) قال
عياض مذهب مالك والشافعي ان قول الصحابي كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع لانه اضافته الى
رضه صلى الله عليه وسلم والسنة قوله وفعله واقاراه وهذا قراره واما الرواية التي فيها اذ كان فينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم والاخرى في عهد رسول الله فلا خلاف انها مسندة اى مرفوعة لاسمى في هذه
الصدقة التي كانت تجمع عنده ويأمر بقبضها وادفعها اه (صاعا من طعام) أى حنطة فانه اسم خاص له
وبدليل ذكر الشعير وغيره الاقوات والحنطة اعلاها فلولا انه ارادها بذلك لذكرها عند التفصيل كغيرها
ولاسيما حيث عطف عليها بحرف الواو والغاصلة وقد كان الطعام يستعمل في الحنطة عند الاطلاق
حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لان ما غلب
استعماله خطوره عند الاطلاق اغلب كذا قاله الخطابي وغيره بل حكى بعضهم اتفاق العلماء على ذلك
لكن قال ابن المنذر غلط من ظن انه الحنطة لان ابا سعيد اجل الطعام ثم فسرهم فقال كنا نخرج صاعا
من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر كما في الصحيح زاد الطحاوي ولا نخرج غيره قال
وفي قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمرة دليل على انها لم تكن لهم قوتا قبل هذا ولا كثيرة ولا نعلم في القمح
خبر اثنان عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر يومئذ بالمدينة الا الشيء اليسير منه فكيف

يرونهم انهم اخرجوا ما لم يكن قوتاً موجوداً وائيدى الحفاظ بروايات ثم قال فهذه الطرق كلها تدل على
ان المراد بالطعام غير المحنطة فيستعمل انه الذرة فانه المعروف عند اهل المجاز وفي قوت غالب لهم
وقد روى الجوزقي عن ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة وقال الكرماني يحتل ان قوله اوصاعاً
من شعير الخ بعد قوله من طعام من عطف الخاص على العام لكن محله ان يكون الخاص اشرف وليس
الامر هنا كذلك (اوصاعاً من شعير اوصاعاً من تمر) اول التقسيم لا للخير لا لقتضائه ان يخرج الشعير من
قوته التمر مع وجوده وليس كذلك (اوصاعاً من أقط) بقع الهمزة وكسر التثنية وهو لبن فيه زبدة
(اوصاعاً من زبيب) فيخرج من اغلب القوت من هذه الخمس وخالف في البر والزبيب من لا يتسد
بخلافه فقال لا يخرج منه ما ورد الباسجي وعباس بالاجماع السابق عليه ما وقاس عليه ما ملك
ما في معناها وهو الارز والدخن والذرة والملت واجاز ما ملك انجاءها من الاقط وانه الحسن واختلاف
فيه قول الشافعي وكيف هذا مع نص الحديث عليه (وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم)
وهو اربعة امداد والمدرطل وثلاث عند مالك والشافعي والجمهور وقال ابو حنيفة وصاحبه المداير
والصاع ثمانية ارطال ثم رجع ابو يوسف الى قول الجمهور لما تناظر مع مالك فأراه الصبيان التي توارثها
اهل المدينة عن اسلافهم من زمنه صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية سفيان عن زيد بن اسلم
عن عباس عن ابي سعيد فلما جاء معاوية وفي رواية مسلم فلم ينزل تخرجه حتى قدم معاوية حاجاً ومعتراً
فكلم الناس على المنبر زاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة وجاءت السمراء قال ارى مدامن هذا يدل
مدن ومسلم ارى مدن من سم السام يدل صاعاً من تمر وبهذا وافقوه مكس الحنيفة في ان الواجب
في القمع مدان لكن لم يوافق معاوية على ذلك ففي مسلم قال ابو سعيد أما اننا فلا نزال ارجه ابداماً عشت
وله من وجه آخر فأنا نكر ذلك ابو سعيد وقال لا نخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يدار ولا اخرج ابد الا صاعاً ولذا رقتني وابن خزيمة والحكاكم نقل له رجل مدني من قم فقال
لا تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها ولا بن خزيمة فكان ذلك اول ما ذكره الناس المرسين وهذا
يدل على ومن ماذكر عن عمرو عثمان انهما قال لا بالمدن فليس في المسئلة اجماع سكوني خلافاً للطحاوي
قال الذوري وتحس بقول معاوية من قال بالمدن من الحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي فسأله فيه
أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو اهل منة واعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح
معاوية بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث ابي سعيد ما كان عليه من
شدة الاتباع والتسك بالانمار وترك الاجتهاد مع النص وفي فعل معاوية ومن واقفه دلالة على جواز
الاجتهاد وهو محمود ولكنه مع النص فاسد الاعتبار فالاشياء المذكرة في حديث ابي سعيد متساوية
في مقدار ما يخرج منها امتثالاً للقيمة وذلك يدل على ان المراد انجاء هذا المقدار من أي جنس كان
فلا فرق بين الحنطة وغيرها وأما جعل نصف صاع من الحنطة بدل صاع من غيرها فهو اجتهاد مبني
على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية وكانت الحنطة غالية الثمن اذ ذاك لكن يلزم على ذلك اعتبار القيمة
في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضبط ورياسته في بعض الاحيان انجاء أصع من حنطة وأما قول
ابن عمر في الصحيين أمر صلى الله عليه وسلم بركاة القطر صاعاً من تمر ووصاعاً من شعير فجعل الناس عدله
مدن من حنطة فتراده بالناس معاوية ومن تبعه لا جميع الصحابة كما فهم الطحاوي فلا اجماع وقد
صرح بذلك في رواية الحميدي وابن خزيمة بل فقط صدقة القطر صاعاً من شعير اوصاعاً من تمر فلما كان معاوية
عدل الناس نصف صاع من بر صاعاً من شعير وما رواه ابو داود من طريق عبد العزيز بن رواد عن نافع
عن ابن عمر فلما كان عمر كثرت الحنطة فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء

فقد حكم مسلم في كتاب التيميز يوم عبد العزيز وأوضح الرد عليه وقال ابن عبد البر الأول أولى إماماً ملخصاً من فتح الباري وحديث أبي سعيد أن حجة البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن وهيب في الصحيحين وغيرهما بزيادة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر) لأنه أغلب قوت أهل المدينة في زمانه (الامة واحدة فانه أخرج شعيراً) وفي رواية أيوب عن نافع فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً ورواه البخاري وأعوز بهملة وزاى احتاج يقال أعوزه إذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر وقد روى القريابي عن أبي مجاز قال قلت لابن عمر قد أوسع الله والبر أفضل من التمر فلا يعطى البر قال لا أعطى إلا كما يعطى أصحابي واستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وأن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك كذا في الفتح (قال مالك والسكفارات كلها) كصيام وعين وغيرهما (وزكاة الفطر وزكاة الشهور) المحبوب التي فيها العشر وأنصفه (كل ذلك بالمد الأصغر من النسيء صلى الله عليه وسلم) والصاع أربعة أمداد كما مر (الالظهار فان السكفارة فيه مد هشام) بن أسامة عيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبه الملك من مروان (وهو المد الاكظم) أى الاكبر واختلف في أنه مد وثلاثين مدده صلى الله عليه وسلم أو مدان وذلك للتعليل لأنه منكر من القول وزور

(وقت ارسال زكاة الفطر)*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده) وهو من نصبه الإمام لقبضها (قبل الفطريومين أو ثلاثة) مجاوزة لبعدها قبل وجوبها بهذا القدر لحديث أبي هريرة وكنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان الحديث وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر ورواه البخاري فدل على أنهم كانوا يحملونها بهذا المتدارك لابن خزيمة عن أيوب قلت لنافع متى كان ابن عمر يعطى قال إذا قبلت العام لم قلت متى كان يعقد قال قبل الفطريومين أو يومين فقوله في رواية البخاري كان ابن عمر يطعمها للذين يملونها أى الذى نصبه الإمام لقبضها كما خرم به ابن بطال بدليل رواية مالك هذه وأيوب عند ابن خزيمة فهو كما قال المحافظ اظهر من قول ابن التين معناه من قال أنا فطر (مالك انه رأى أهل العلم يسحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى) وبه قال مالك والأئمة لقوله تعالى قد أفح من تركي وذكرا سم ربه فصلى روى ابن خزيمة عن كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال انزلت في زكاة الفطر وأتباعا لحديث ابن عمر في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بان يخرج زكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة والامر للندب كما (قال مالك وذلك واسع) أى جائز (إن شاء الله) للتبرك (أن تؤدى قبل الغد من يوم الفطر بعده) أى بعد الغد وهو العود من المصلى فيجوز تأخيرها إلى غروب شمس يوم العيد وحرم تأخيرها إذا شاعها إلا لمذكر كعبية ماله أو الاخذ لان القصد اغناء الفقراء عن الطلاب فيه وفي حديث ابن عمر أغنوههم عن المساكين عن طواف هذا اليوم رواه سعيد بن منصور ولا تسقط بعضى زمتها بل يجب قضاءؤها فوراً والتعبير بالصلاة جرى على الغالب من فعلها أول النهار فان أحرمت الصلاة استحب الأداء قبلها أول النهار توسعة على المستحقين

(من لا تجب عليه زكاة الفطر)*

هذه الترجمة مفهومة الترجمة الأولى أى بها وبعد دخولها زيادة في البيان للنص على أعيان المسائل (قال مالك

ليس على الرجل في عيده (زكاة لانه لا يموتهم اذ نفقهم على سيدهم كما قاله في المدونة (ولا في اجرة)
 أي من استأجره للخدمة ونحوها ولو استأجره بأكلة (ولا في رقيق امرأته زكاة) فيؤدى عنها لاعت
 رقيقها (الامن كان منهم بخدمة) أي الرجل أو رقيق المرأة بخدمة (ولا بذله منه فحجب عليه) زكاة
 فطره (وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه الكافر ما) أي مدة كونه (لم يسلم) سواء (اتجاره كانوا
 أولي تجارة) لقوله في الحديث من المسلمين ولم يخص تاجر من غيره فهو منه نفيسا عن الكافر فطلقا والله
 تعالى أعلم وله المنة والفضل وأسأله العون على التمام خالصا لوجه الكريم

(كتاب الصيام)

بكسر الصاد والياء بدل من الواو وهما مصدران اصام وهو ربح الايمان لمحدث الصوم نصف الصبر
 وحديث الصبر نصف الايمان وأتبعه الامام الزكاة عملاقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس
 شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأقام الصلاة وآتاه الزكاة وصيام رمضان والحج فتعال
 رجس والحج وصيام رمضان فتعال ابن عمر لا صيام رمضان واشج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أخرجه مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر وأما الحظيب ان اسم الرجل القائل لابن عمر
 يزيد بن بشر السكسكي وفيه افادة ان رواية حنظلة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر في البخاري بتقديم
 الحج مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع ردا بن عمر على الرجل لتعدد المجالس أو حضر ذلك ونسبه وتجوز أن
 ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل بعيد لان
 تطرق النسيان الى الراوى أو الى من الصحابي كدف وفي مسلم من طريق حنظلة المذكور بتقديم الصوم
 على الحج فدل على انه رواه بالمعنى وبؤيده انه عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة فيتبأن ان
 الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا بعيد كما في فتح الباري وشرع الصيام افوائدا أعظمها كسر النفس وقهر
 الشيطان فالشبع نهرفي النفس برده الشيطان والجوع نهرفي الروح ترده الملائكة ومنها ان الغنى
 يعرف قدر نعمة الله عليه باقداره على ما منع منه كثير من الفترات من فضول الطعام والشراب
 والنكاح فانه باقتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة بذلك يتذكر به من منع ذلك على
 الاطلاق فيوجب ذلك شكر نعم الله عليه بالغنى ويدعوه الى رجة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن
 من ذلك وذكر بعض الصوفية أن آدم لما تاب من أكل الشجرة تأخر قبول توبته لما بقي في جسده من تلك
 الاكلة ثلاثين يوما فلما صاف جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوما قال الحافظ وهذا
 يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك وهي بات وجدان ذلك أه وهو لغة الامساك
 عن أي شيء قولاً كقوله اني نذرت للرجن صوما أي امساكاً وسكوناً وفعلاً كقول النابتة

نخيل صيام ونخيل غير صائمة * تحت الججاج وأخرى تملك الحمدما

أي مسكة عن الحركة وشرعا امساك عن المفطر على وجه مخصوص وقال الطيبي امساك المكلف
 بالنية من الخيط الأبيض الى الخيط الأسود عن تناول الاطيين والاستئناقه ووصف سلبى واطلاق
 العمل عليه تحوزا انتهى ويقع في بعض النسخ زيادة الاعتكاف وليلة التدرع انه ترجم له ما بعد ذلك
 فان صح عن الامام ذلك هنا فليقله للاشارة الى ان الصيام شرط في صحة الاعتكاف كما هو مذهبه رجه
 الله وليلة القدر لكونها غايا برامضان (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها تبركا وتوقفا فأخبرها
 عن ترجمة كتاب الصيام وقدمها في الزكاة وكفى بالتغن نكتة وفي نسخ تقديمها على الترجمة

(ما جاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان)

الاكثر ان الهلال القمرفي حالة خاصة قال الازهرى يسمى القمر البتين من أول الشهر هلالا وفي ليلة
ست وسبع وعشرين أيضا هلالا وما بين ذلك يسمى قرا وقال المجوهري الهلال لثلاث ليال من أول
الشهر ثم هو قمر بعد ذلك وقيل الهلال هو الشهر بعينه وتميز بالامام رمضان ايماء الى جواز ذكره بدون شهر
قال الباجي وهو الصواب فقد جاء ذلك في أحاديث صحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان
فتحت أبواب السماء الحديث وكذا قال عياض انه الصحيح ومنعه أصحاب مالك الحديث لا تقولوا رمضان
فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدى وضعفه وقرق ابن
الباقلاني فقال ان دلت قرينة على صرفه الى الشهر كصنائه رمضان جازوا لا امتنع بكاءه ودخل اه
وبالفرق قال كثير من الشافعية قال النوى والمذهبان فاسد لان الكراهة انما ثبتت بنهى الشرع
ولم يثبت فيه نهى ولا يصح قولهم انه اسم من أسماء الله لانه جاء فيه اثر ضعيف وأسماء الله توقيفيه
لا تطلق الا بدليل صحيح ولو ثبت انه اسم لم يلزم كراهة والصواب ما ذهب اليه المحققون انه لا كراهة
في اطلاق رمضان بقرينة وبلا قرينة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) أى اذ لم يكمل شعبان ثلاثين يوما وظاهره
اجباب الصوم متى وجدت الرؤية ليلا ونهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقل وقرق بعض العلماء
بين ما قبل الزوال وما بعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقا وظاهره أيضا لثبوتى عن ابتداء صوم
رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيره قال الباجي مقتضاه منع صوم آخر شعبان يريد
على معنى التلق لرمضان او الاحتياط وأما نفلا فيجوز قال ابن عبد البر عند مالك والجمهور واستحب ابن
عباس وجماعة الفصل بين شعبان ورمضان بغير يوم أو يومين أو أيام كما استحبوا الفصل بين صلاة
الفرصة والثالثة بكلام أو مشى أو تقدم أو تأخر من المكان وصح مرفوعا اذا بقى نصف شعبان فلا
تصوموا ولم يأخذ به أئمة الفتوى لانه صلى الله عليه وسلم صام شعبان كله قالت عائشة ما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم أكثر صياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وقالت أم سلمة
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وقال عبد الله بن المبارك
جائز في كلام العرب ان يقال صام الشهر كله اذا صام أكثره (ولا تقطروا) من صومه (حتى تروه) أى
الهلال وليس المراد رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد الى رؤيته بل المتعبر برؤية بعضهم وهو
العدد الذي يثبت به الحق وهو عدلان ولا يثبت رمضان بعدل واحد خلافا لى حنيفة والشافعي
حديث ابن عباس في السنن قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى رأيت الهلال
فقال أتشهد أن لا اله الا الله أنه هذا نبي محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن فى الناس ان يصوموا
غدا لكن أعلاه ابن عبد البر بأن أكثر الرواة ليس له عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ابن
عباس وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراهى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لى رأيت فصام وأمر الناس بصيامه وهذا شهر قولى الشافعي عند أصحابه واجهه مالك لكن أتر
قوله انه لا بد من عدلين قال فى الام لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان ولا يثبت شوال بواحد عند
الجميع الا بانور (فان غم عليكم) بضم الغين المجمة وشد الميم أى حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم
أو فطركم (فاقدروا له) بهمة وصل وضم الدال تأكيد لقوله لا تصوموا حتى تروا الهلال اذا المقصود
حاصل به وقد أورث هذه الزيادة المؤكدة عند الخالف شبهة بحسب تفسيره لقوله فاقدروا له فقال
الأئمة الثلاثة والجمهور معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما يقال قدرت الشيء وأقدرته وقدرته بمعنى
التقدير أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا ثلاثين يوما كما جاء مفسرا فى الحديث الا الحق ولذا اتى به

الامام للإشارة الى انه مفسر لهذا الحديث في رواية بل تارة يذ كر هذا وتارة يذ كر هذا وقالت طائفة معناه
 ضيقوا له وقد روي تحت الحساب وبه قال أحمد وغيره عن مجوز صوم ليلة القيم عن رمضان وقال ابن سريج
 معناه قدره بحسب المنازل وكذا قاله ابن قتيبة من المحدثين ومطرف بن عبد الله من التابعين قال
 ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو عن يعرج عليه في مثل هذا قال ونقله ابن
 خنوزر من أذن عن الشافعي والمعروف عنه مثل الجمهور ونقل الباسجي هذا التفسير عن الداودي وقال لا يعلم
 أحد قاله إلا بعض أصحاب الشافعي أنه يمتري في ذلك بقول النجيين والاجماع حجة عليهم فإن فعل ذلك
 أحدرج الى الرؤية ولم يفتد بما صام على الحساب فإن اقتضى ذلك قضاء شيء من صومه قضاء وسبقه
 الى ذلك ابن المنذر فقال صوم يوم الثلاثاء من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بالاجماع الأمة
 وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره فمن فرق بينهما
 كان محجوجا بالاجماع قبله ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدر رواله خطاب لمن خصه الله بهذا
 العلم وأن قوله فاكلوا العدة خطاب للعامة قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال
 يجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب العدد وهذا بعد عن النبلاء انتهى بل هو محكم
 محجوج بالاجماع وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر معرفة سير الأهل وأما معرفة الحساب
 فأمر دقيق يختص بمعرفة أحد معرفة منازل القمر قدرك بأمر محسوس يدركه مراقب النجوم وهذا
 هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حق المعارف بها في خاصة نفسه ونقل الروائي عنه أنه لم يقل
 بوجوبه بل بجوازه وقال المازني احتج من قال معناه بحساب النجيين بقوله تعالى وبالنجيم هم يهتدون
 والآية عند الجمهور محمولة على الهداية في السير في البر والبحر قالوا ولا يصح أن المراد حساب النجيين
 لأن الناس لو كلفوا ذلك لشق عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد والشرع أنما يكلف الناس بما يعرفه
 جاهلهم وأيضا فإن الأقاليم على رأيهم مختلفة ويصح أن يرى في أقليم دون آخر فيؤدى ذلك الى اختلاف
 الصوم عند أهلها مع كون الصائمين منهم لا يصومون على طريق مقطوع به ولا يلزم قرمات ما ثبت عند غيرهم
 والشهر على مذهب الجمهور مقطوع به لقوله الشهر تسع وعشرون فإن غم عليه كم فاكلوا العدة ثلاثين
 فالتسع وعشرون مقطوع بها وإن غم كل ثلاثين وهي غاية وقال النووي عدم البناء على حساب النجيين
 لأنه حدس وتخمين وإنما يعتبر منه ما يعرف به القبلة والوقت قال وفيه دليل على أن الشافعي والجمهور
 أنه لا يجوز صوم يوم الشك ولا يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم وهذا
 الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن مسleme ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن عبد الله بن
 دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون) قال عياض
 معناه أنه قد يكون تسع وعشرين كما صرح به في رواية يعني في الصحيحين أن الشهر يكون تسعة وعشرين
 يوما قال الحافظ واللام للهدوء والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود معناه
 النبي صلى الله عليه وسلم تسع وعشرين أكثر مما جئنا ثلاثين رواه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة
 عند أحمد بأسناد جيد وقال ابن العربي معناه حصره من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون تسعة وعشرين
 وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم إلا كتر احتياطا ولا تقتصر على الأقل
 تحقفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلال كما قال (فلا تصوموا حتى تروا الهلال
 ولا تنظروا حتى تروره فإن غم عليكم فاقدر رواله) قال الحافظ اتفق الرواة عن مالك على قوله فاقدر رواله
 وكذا رواه اسحاق المحرري وغيره في الموطأ عن القعني والزعفراني وغيره عن الشافعي عن مالك به ورواه
 البخاري عن القعني والمزني عن الشافعي كلاهما عن مالك بلفظ فأكملوا العدة ثلاثين قال البيهقي

ان كانت رواية القعني والشافعي من هذين الوجهين محفوفة فيكون مالك قد رواها باللقين عن عبد الله
ابن دينار قلت ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه الشافعي من طريق سالم
عن ابن عمر بن عبد الله بن دينار ومنها ما رواه ابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عمر بن دينار فان غم عليكم فكمثلوا
ثلاثين وله شواهد عن حذيفة عن ابن خزيمة وابن خزيمة عن ابن خزيمة وابن خزيمة عن ابن خزيمة وابن خزيمة
وعن أبي بكره وطائفة بن علي عند البيهقي واخرجه من طريق اخرى عنهم وعن غيرهم اه وتابع مالك
عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار بلفظ فاقدروا له عند مسلم (مالك عن ثور) بلفظ الحيوان (ابن زيد
الديلي) بكسر الهمزة فتحية ساكنة (عن عبد الله بن عباس) هذا منقطع وعكرمة عن عبد الله بن عباس
عبادة عن مالك عن ثور عن عكرمة عنه متصلا وزعم ان مالك اسقط عكرمة لسلام سعيد بن المسيب
وغیره فيه لا يصح لان مالك كاذر في الحج وصرح باسمه قاله ابن عبد البر واخرجه أبو داود والترمذي
والنسائي من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه) أي اربطوا عبادتكم برؤيته ابتداء
وانتهاء (فان غم عليكم فاكمالوا العدد) وفي رواية العدة أي عدة شعبان (ثلاثين) وهذا انه بالامام
مفسرا ومبينا لقوله في الرايتين قبله فاقدروا له وخبر ما فسره بالوارد ولذا ما فسر مطرف بن عبد الله بن
الشيخير من تابعي البصرة العلماء الفضلاء بنحو قول ابن سيرين انه اذا غم يستدل بالنجوم ويبين الصوم
ويخبر به قال ابن سيرين كان افضل له لو لم يتله كذا في الاستدكار وتقدم قوله انه لا يصح عن مطرف
(مالك انه بلغه ان الهلال روي) بضم الراء وكسر الهمزة (في زمان عثمان بن عفان بعشي) ما بعد الزوال
الى آخر النهار (فلم يفطر عثمان حتى امسى وغابت الشمس) ولا خلاف ان رؤيته بعد الزوال لليلة القادمة
وأما قبله فكذلك عند المجهور ومحدث أبي وائل انا كتاب عمران الالهة بعضها اكبر من بعض فاذا رأيتم
الهلال نهارا فلا تقطروا حتى يشهد رجلان انهما اراه بالامس وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف
وابن حبيب للامامية لما رواه النخعي عن عمر اذا رأيتم الهلال قبل الزوال فافطروا واذا رايتم بعده
فلا تقطروا وهذا مفصل والاول يحمل لانه قال نهارا لكن قال ابن عبد البر والاول اصح لانه متصل
والثاني منقطع فالنخعي لم يدرك عمر قال الباجي ورواه عن النخعي مجهول (قال يحيى سمعت مالكا يقول
في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وجوبا لا ينبغي لا يجوز له ان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم
من رمضان) وبه قال الجمهور ومنهم الاثمة الاربعة عملا بالاحاديث السابقة وقال عطاء والحسن وشريك
واسحاق لا يصوم حتى يحكم الامام بانه من رمضان وعلى الاول ان افطر عمدا كفر وقضى عند مالك وقال
الاكثر لا كفارة للشبهة (ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر
منهم من ليس بمأمونا) من اهل الفسق والبدع (ويقول اولئك اذا ظهر عليهم قدرنا الهلال) فنع منه
سد الذريعة وبه قال أبو حنيفة واجد والاشافعي وابو ثور واشبه يفطر وان خاف التهمة
لم يفطر ويعتقد الفطر الباجي وهذا هو الصحيح (ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر يومه صيام يومه
ذلك فانما هو هلال الليلة التي تأتي) اتفاقا فيما بعد الزوال وعلى الاصح فيما قبله كما مر (قال يحيى وسمعت
مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من رمضان فصامهم ثبت) يسكرون الماء وفتحها
(ان هلال رمضان قد روي قبل ان يصوموا اليوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون) وجوبا
(من ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر غير انهم لا يصلون صلاة العيد ان حكان ذلك جاءهم بعد زوال
الشمس) لاني اليوم ولا من الغد مخروج وقتها فلو قضيت لاسهت الفرائض وقد اجتمعوا على ان سائر السن
لا تقضى وقال احمد وغيره يقضونها من الغد في الفطر والا ضحى لما في النساء وغيره اغنى علينا هلال

سؤال واصبحت اصياما فاجاءه ركب من آخر النهار فشهروا عند النبي صلى الله عليه وسلم انهم رآوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفتروا ومن يومهم يخرجوا الصلواتهم من الغد وعن أبي حنيفة والساقبي القولان وقيل لا تصلي في الفطر لانه يوم واحد وتصل في الاصحى في الثالث لانها ايام عيد

(من اجمع الصيام قبل الفجر)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يصوم الا من اجمع الصيام قبل الفجر) أي عزم عليه وقصد له فلا يصح صوم رمضان ولا غيره الا بقية على مشهور المذهب بخبر الاعمال بالنيات وقياسا على الصلاة اذ فرضها ونهاه في النية سواء قيل يجوز في النفل قبل الزوال لمن لم يأكل ولم يشرب أن يصوم ويحكم له به من أول النهار فينبأ على جميعه وهو مذهب الشافعي لما في الدارقطني وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال لمائة يوما هل عندكم من غداة قالت لا قال فاني اذا صوم والغداة يقع الغين المعجمة اسم لها وكل قبل الزوال لكن قال ابن عبد البر في سنده اضطراب وبعض الرواة يقول فيه اذا وقعهم يقول فانا صائم بدون اذا وذهب الحنابلة الى صحته ولو بعد الزوال (مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن ايوب عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قال ابن عبد البر اضطراب في استاده وهو احسن ما روي مرفوعا في هذا الباب انتهى وأخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الله بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابيه عن حفصة انها كانت تقول فذكره ورقفا وأخرجه أيضا من طريق يونس وسفيان بن عيينة ومعمّر بن راشد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن حفصة موقوفا وقال انه الصواب ولم يصح رفعه لأن يحيى بن ايوب ليس بالقوي لكن عمل بظاهر استاده جماعة فصحوا رفع الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن خزم وظاهره العموم في الصوم فرضا أو نقلا وشهد له الموقوفات عن ابن عمر وعائشة وحفصة والمتفق على صحته انما الاعمال بالنيات

(ما جاء في تحجيل الفطر)

أي استحبابه قال ابن عبد البر احاديث تحجيلة وتأخير السجود صحاح متواترة وروى عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن مغيرة الا ودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اسرع الناس افطارا وابطاءهم سجورا (مالك عن أبي حازم) بالمحملة والراي سلمة بن دينار (عن سهيل بن سعد الساعدي) نسبة الى ساعدة بن كعب بن الحزرج (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تزال الناس بخير في دينهم ففي أبي داود وابن خزيمة وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعا لا يزال الذين ظاهرا (ما تجلوا الفطر) عند تحتي غروب الشمس برؤية أو شهادة زاد احمد من حديث أبي ذر وأخروا السجود وما ظرفيه أي غداة فليام ذلك امثالاً للسنة واقفين عند حدودها غير مستطعين بقولهم ما ينبغي فواعدها وعمل صلى الله عليه وسلم ذلك في حديث أبي هريرة المذكور بقوله لان اليهود والنصارى يؤخرون أي الى ظهور النجم ولان حبان والحاكم من حديث سهيل أيضا لا تزال امتي على سنتي ما لم تنقطر فطرها النجوم فيكره تأخيرها ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضلة قال الباجي وأما تأخيرها على غير هذا الوجه كمن عن له امر مع اعتقاد ان صومه قد كمل مع الغروب فلا كراهة فيه رواه ابن نافع عن مالك في المجموعة وبتمام الصوم غروب الشمس لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وهذا يقتضي الامساك الى أول خروجه لكن لا بد من امساك جزء من الليل لتيقن اكمال النهار كذا في المتبقي وقال موفى الامام وهو شرحه الصغير ان هذا قول اصحابنا

ولا يحتاج اليه عندى لانه اذا لم يفطر حتى تغيب الشمس فقد استوفى ذلك ولا يتصور فيه غير هذا انتهى
قال المحافظ من البدع المذمومة ما حدث في هذا الزمان من اقعاع الاذان الثاني قبل الفجر بخمسة
ثلاث ساعة في رمضان واطفاء المصابيح المجهولة علامة لا تقضاء الليل رجاء من احذثه انه للاحتياط
في العبادة وجزم ذلك الى انهم لا يؤذون الا بعد الغروب بدرجة لمة تكن الوقت فيما زعموا فافترخوا الفطر
وعملوا السجود ففعلوا السنة فاذ اقل الخير عنهم وكثر الشر فيهم اه وقد قال المازري اشار الحديث
الى ان تغيير هذه السنة علم على فساد الامور ولا يزالون بخير ماداموا بمحافظتين عليها وهذا الحديث رواه
البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد العزيز بن ابي جازم وبيعة وب القاري
وسفيان الثوري كلاهما عن ابي جازم به عند مسلم (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة لاسي) المدني
المؤوف سنة خمس واربعين ومائة (عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال
الناس بخير ما عملوا الفطر) قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله والتجديد انما يكون
بعديتين غروب الشمس فلا يجوز فطر الشاذ في غروبها لان الفرض اذا لم الذمة يقيين لم يخرج منه
الا يتيقن وقال المصاحبي يحتمل ان يريد تغيير دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسيدل بتره يحتمل ان يريد
لا يزالون اقوى على صومهم ما عملوه ولم يؤخروه تأخيرا يضربهم ويضعفهم لكان يؤيدوا بعين
احتماله الاول حديث ابي هريرة لا يزال الدين ظاهرا ما عملوا الناس الفطر لان اليهود يؤخرون
(مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن) عن عوف المدني (ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
كانا يصلان المغرب حين يتظران الى الليل الاسود) اى في افق المشرق عند الغروب وهو معنى
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فافطروا الصائم
رواه الشيخان اى اقبل من جهة المشرق وادبر من جهة المغرب (قيل ان يفطروا ثم يفطرون بعد الصلاة
وذلك في رمضان فيكونا يسرعان بصلاة المغرب لانه مشروع اتفاقا وليس من تأخير الفطر المذكورة
لانه انما يكره تأخيرها الى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم تؤخر للمبادرة الى عبادة قاله المصاحبي لكن روى
ابن ابي شيبة وغيره عن انس قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يفطر ولو على شربة
من ماء وروى عن ابن عباس ومائة منهم كانوا يفطرون قبل الصلاة

(ما جاء في صيام الذي يصح حذا في رمضان)

(مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن جرم (الانصاري) قاضي المدينة اعمر بن عبد العزيز بن ربيعة
من رجال الجميع مات سنة اربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ما (عن ابي يونس مولى عائشة) من
الثقات (عن عائشة) هكذا يجمع رواة الموطأ كيعني عند ابن وضاح وارسله عبيد الله بن يحيى عنه
فلم يذكر عائشة (ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وانا اسمع) زادت في
مسلم من وراء الباب (يا رسول الله اني اصبح خبثا وانا اريد الصيام) فهل يصح صيامي (فقال صلى الله
عليه وسلم وانا اصبح خبثا وانا اريد الصيام فاعتسل واوصوم) فلك في اسوة فاجابه بالفعول لانه ابلغ
عما لو قال اعتسل وصم لكن اعتقد الرجل ان ذلك من خصائصه لان الله يجعل لرسوله ما شاء (فقال له
الرجل يا رسول الله انك لست مثلنا) وبين ذلك بقوله (قد عفى لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) اى
ستر وحال ينشك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب امسال لان المغفر الستر وهو ما بين العبد والذنب واما بين
الذنب وعقوبته فاللائق بالانبياء الاول وياهم الثاني فهو كناية عن الغفلة وهذا قول في غاية
الحسن (فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاعتقاده المحض وصية بلا علم مع كونه اخبره بفعله
جوابا لسؤاله وذلك اقوى دلائل على عدم الاختصاص اشار اليه ابن العربي وقال المصاحبي قول السائل

ذلك وإن كان على معنى الخوف والتوقى لكن ظاهره أنه بعد قدومه صلى الله عليه وسلم أرسله كتاباً مشيراً
 إليه فقرأه أوله إله أراد أن الله يحل لرسوله ما شاءكم ورددوا مقتضى أن يرذله النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله لأن قوله هذا يمنع الإيمان فتدبره في أفقائه وقد أمرنا الله بالاعتدائه فقال وأتبعوه ولعلكم
 تهتدون ألا ترى أنه سأله عن حاله فأجابته بأنه يفعلها وإذا والله أعلم بغيرها من الاعتدائه (وقال
 والله إنى أرجو) وفي رواية لا رجوع بل التمسك بقوة القسم ورجاؤه بحق باتفاق (إن أكون أخشاكم
 وأعلمكم بما أتى) قال عياض فيه وجوب الاعتدائه بأفعاله والوقوف عند ذلك الما قام الدليل على
 اختصاصه به وقد قول مالك وأكثر أصحابنا البغداديين وأكثر أصحاب الشافعي وقال معظم الشافعية أنه
 مندوب وجملة طائفة على الإباحة وقد بعض أهل الأصول وجوب اتباعه عما كان من أفعاله الدينية
 في محل القرية ورواه أبو داود عن القعنبي عن مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن عبد
 الرحمن عند مسلم (ما أتى عن عبد الله بن سعيد) بن قيس الانصاري أخو يحيى بن سعيد ومحمد بن قيس
 صحبة وهو ثقة مأمون روى عنه مالك وشعبة وجماعة من الأئمة وروى له الجمع ومات سنة تسع وثلاثين
 ومائة وقيل سنة إحدى وأربعين (عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن النيرة الخزرجي
 المدني أحد الفقهاء قيل اسمه محمد وقيل اسمه كنيته وقيل أبو بكر اسمه وكنيته أبو محمد قال ابن عبد البر
 هكذا يرويه مالك وخالفه عمرو بن الحارث فرواه عن عبد الله بن عبد الله بن كعب عن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن (عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتا كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصح جنباً من جماع غير احتلام) صفة لازمة قصد بها المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل
 ذلك عمد افطر وإذا كان كذلك فناسى الاعتسال والتأثم عنه أولى بذلك وقال القرطبي في هذا فائدتان
 أحدهما أنه كان يجماع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز والثانية أنه كان لا يحتلم
 لأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره فيه إشارة إلى جوازه عليه والأما كان لا يستنائه
 معنى وردبانه من الشيطان وهو معصوم منه واجب بان الاحتلام يقع على الانزال وقد يحصل بغير رؤية
 شيء في المنام وقال النووي وغيره احتج به من أجاز الاحتلام على الانبعاث والشهرامتناعه لأنه من تلاعب
 الشيطان وتاولوا الحديث على أن المعنى يصح جنباً من جماع ولا يجب من احتلام لا تمتناعه منه وهو
 قريب من قوله تعالى ويقتلون النبيين بغير حق ومعلوم أن قتلهم لا يكون بحق (في رمضان) وأروى
 في غيره (أم يصوم) ذلك اليوم الذي يصح فيه جنباً وفي رواية للجاري ثم يغتسل ويصوم بيانا للجواز
 وإن كان الغسل قبل الفجر أفضل وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به ورواه مسلم أيضاً من طريق
 عمرو بن الحارث عن عبد الله بن عبد الله بن كعب الجعفي أن أبا بكر حدثه أن مروان أرسله إلى أم سلمة
 يسأل عن الرجل يصح جنباً يصوم فقالت كان صلى الله عليه وسلم يصح جنباً من جماع لا حرم ثم لا يفطر
 ولا يقضي فبكان عبد الله بن عبد الله بن كعب ثم سمعه من أبي بكر فحدث به على الوجهين فليست رواية
 عمرو بن المزيد في متصل الأسانيد ولا رواية مالك منقطعة بدليل أن مسلماً صحح الطريقين فأخرجهما
 جميعاً رواية عمرو وتولوها رواية مالك (مالك عن سفيان) بضم السين وفتح الميم وشذ الحنفية (مولى أبي بكر
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) أنه سمع مولاه أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول
 كنت أنا وأبي (عبد الرحمن المدني) له رؤية وكان من كبار ثقات التابعين وكنيته أبو محمد مات سنة ثلاث
 وأربعين (عند مروان بن الحكم) الأموي لم تصح له صحبة مات في رمضان سنة خمس وستين (وهو أمير
 المدينة) من جهة معاوية (فذكره) بالبناء للفاعل في رواية لمسلم فذكره عبد الرحمن بن الجعفي أن
 أبا عبد الرحمن أخبر مروان (أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً ففطر ذلك اليوم) الحديث الفضل بن

عباس في مسلم وحديث اسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً من ادركه النجاشي فلا يصح ولا نسائي
عن أبي هريرة لا ورب هذا البيت ما تناقلت من ادركه الصحيح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله
(فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لنذهبن الى امي) بضم الهمزة وفتح الميم ثقيلة ثنية ام (المؤمنين
عائشة وام سلمة فالتسلمان عن ذلك) قال أبو بكر (فذهب عبد الرحمن) يعني اباه (ودعيت معه) ووقع
عند النسائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن ارسلني مروان الى عائشة فانيتهما
فلقيت غلامها ذكوان فارسلته اليها فساءلها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً قال فانيته مروان فمحدثه
فارسلني الى ام سلمة فانيتهما فلقيت غلامها فساءلها عن ذلك فذكر الحديث قال المحافظ
وفي اسناده نظران ابا عياض مجهول فان كان محفوفاً فيجمع بان كلامه من الغلام من كان واسطة بين
عبد الرحمن وبينهما في الدؤال وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلامه منهما من وراهما المحبب بعد الدخول
كما قال (حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكره
ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً فطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال ابو هريرة يا عبد الرحمن
اترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع) أي لا تريد ان تبذل مباحة في الرد (قال
عبد الرحمن لا والله) لا ارفع عنه (قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح
جنباً من جماع غير استلام) وفي رواية للنسائي كان يصبح جنباً امنى (ثم يصوم ذلك اليوم) الذي اصبح
فيه جنباً (ثم خرجنا حتى دخلنا على ام سلمة) فساءلها عبد الرحمن (عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة)
ظاهر المتألمة انها قالت يا عبد الرحمن الخ لكن في رواية للنسائي فقالت ام سلمة كان يصبح جنباً مني فقصوم
ويا مرفى بالصيام (قال) أبو بكر (فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكره عبد الرحمن ما قالتا
وقال مروان) زاد في رواية للنسائي التي ابا هريرة فمحدثه بهذا فقال انه بخاري واني لا كره ان استقبله
بما يكره وفي اخرى انه لي صديق ولا احب ان ارد عليه فقال (اقسمت عليك يا محمد) كنية عبد الرحمن
(لتركن دابتي فانها بالباب فلنذهبن الى أبي هريرة فانه بأرضه بالحق فلتخبرنه ذلك) الذي قالتها
وفي رواية للبخاري ثم قدرنا ان نجمع بيني الخليفة وكان لا بي هريرة هناك ارض نظاره انهم اجتمعوا من
غير قصد ورواية مالك نص في القصد فيحمل قوله ثم قدرنا على المعنى الاعم من التدبير لا الاتفاق
ولا الخلاف بين قوله بيني الخليفة وبين قوله بالعقيق لاحتمال انهما قصدها الى العقيق فلم يجدها ثم وجدها
بني الخليفة وكان له بها ارض أيضاً وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر فقال مروان عزت عليك
لما ذهبتما الى أبي هريرة قال فلقينا ابا هريرة عند باب المسجد واظهار ان المذابة مجده بالعقيق لا النبوي
جما بين الرويتين أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكره عبد الرحمن القصة مجمل ولم يذكرها بل شرع فيها
ثم لم يتبأله ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة الا بعد رجوعه الى المدينة وأراد دخول المسجد النبوي
قاله المحافظ (فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى اتينا ابا هريرة فمحدث معه عبد الرحمن ساعة) وعند
البخاري فقال له عبد الرحمن اني ذاك كلاك امر اولو لان مروان اقسم على فيه لم اذكره لك (ثم ذكره ذلك
فقال ابو هريرة لا علم لي بذلك) من المعاصي بلا واسطة (انما اخبرني به مخبر) عنه ففي مسلم فقال ابو هريرة
سمعت ذلك من الفضل بن عباس ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخاري فمقال كذلك
اخبرني الفضل بن عباس وهو اعلم أي بما روى والعهدة في ذلك عليه لا على وفي رواية النسائي
عن البخاري وهن اعلم أي ارواج النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم قال ابو هريرة اها قالت لاذك قال
نعم قال هما اعلم ورجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك وهذا يرجح رواية النسائي والنسائي اخبرني به
اسامة بن زيد وله أيضاً اخبرني به فلان وفلان فيحتمل انه سمعه من الفضل واسامة فأرسل الحديث

أولاً ثم اسئل عنه وسبب رجوعه مع أنه سمعه من جماعة النبي صلى الله عليه وسلم وخاف أنه قاله
 لشدة وثوقه بخبرهما أنه تعارض عنده المحدثان فجمع بينهما فاقول قوله أو فلا يحرم على أنه إرشاد
 إلى الأفضل فإن الأفضل أن يقتل قبل الفجر ولو خالف جاز وقوله المصطفى لبيان الجواز ويكون حينئذ
 في حقه أفضل لتضمنه البيان للناس وهو ما رويا لبيان كونه مأموراً مرة في بعض الاوقات لبيان الجواز
 وطاف على البعير كذلك ومعلوم أن التائب والمثني في الطواف أفضل وهو الذي تكرر منه صلى الله عليه
 وسلم ونظائره كثيرة قال الحافظ ويعكر عليه انه مريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالفطر
 وبالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان أو لعده يحمل على من ادركه
 الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوعه عالماً فانه يفطر ولا صوم له ويعكر عليه ما رواه النسائي عن أبي هريرة أنه
 كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم وأجاب ابن المنذر بأنه منسوخ
 وأنه كان في أول الامر من حين كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرماً ثم نسخ
 ذلك ولم ينع به أبو هريرة فكان يبقى معاً عليه حتى بلغه الناسخ فرجع إليه قال وهذا أحسن ما سمعت فيه
 قال الحافظ وبقية حديث عائشة السابق من قول الزهري عن ابن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الآية نزلت سنة ست وابتداء الصوم كان في السنة الثانية ووافق على دعوى النسخ الخطابي وغيره
 واحد واجب أيضاً بأن حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتقاد لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهما ووجه
 عنهما من طرق كثيرة جداً يعني واحد حتى قال ابن عبد البر انه صحيح وتواتر وصرح البخاري برجحانه وقوله
 البيهقي وغيره عن الشافعي ولأن الفعل مرجح على القول عند بعض الأصوليين ولأنه وافق القرآن لأنه
 أباح المباشرة إلى الفجر وهي الجماع فاذا أبيع حتى يتبين الفجر فعلم ان الاعتسال انما يقع بعده وقد
 قال تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل ولأنه وافق المأثور وهو أن الغسل شيء واجب بالنزال وليس في فعله
 شيء يحرم على الصائم فقد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه اجامعاً وكذا اذا احتلم لسلامات
 الأولى وانما يمنع الصائم من تعدد الجماع ثم اراه هذا الحديث رواه البخاري عن القعني عن مالك ولم يسبق
 لفظه (مالك عن سفيان) بضم السين وفتح الميم (أولى أبي بكر عن) مولاه (أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن عائشة وأم سلمة روي النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر روي جماعة المحدثين عن أبي بكر
 عن أبيه ولا معنى لذلك لأنه شهد القصة كلها مع أبيه عند عائشة وأم سلمة وعند أبي هريرة وهذا
 محفوظ من رواية سفيان وجماعة انه ما قالنا (ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصبح جنباً من
 جماع غير احتلام) صفة كاشفة كقوله تعالى وقلمهم الانبياء في حرق وقال ابن دقيق العيد لما كان
 الاحتلام (بأنى بلا اختيار فقد يمسك به من يرخص لغير المتعمد للجماع فيستأنه من جماع لا زالة هذا
 الاحتلام) (ثم يصوم) بعد الاعتسال واعاد الامام هذا الحديث مع انه قدمه قبل الذي فاقه لا فائدة ان له
 فيه شين اذ رواه عنه عن عبد ربه وهذا عن سفيان وقد اجمع العلماء بعد ذلك على صحة صوم الجنب سواء كان
 من الاحتلام أو جماعاً بجماعه هذا الحديث فانه حجة على كل مخالف وللأصوليين خلاف مشهور في صحة
 الاجماع بعد الخلاف واذا انقطع دم المحتلم والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اعتداله ما صح
 صومه ما وجب عليهما اتمامه سواء تركا الغسل بعدا أو سهواً بعد زام غيره كالجنب عند كراهة العلماء
 إلا ما حكى عن بعض السلف عن لا تعلم صحته عنه والحديث رواه البخاري عن اسماعيل عن مالك به

(ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم)

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل عند جميع الرواة ورواه عبد الزقاق بإسناد صحيح عن
 عطاء بن رجب من الأنصار (أن رجلاً قيل امر أنه وهو صائم في رمضان فوجد) غضب (من ذلك وجد)

شديداً خوفاً من الأثم قال الباجي له قبل غافلاً عن النظر في ذلك ثم نذر كرفاشفق (فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة) ذات الجمال البارع والراى المصيب (روح النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة) هذبنا أمية (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) أي يقبلها كما في البخاري (وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شراً) قال الباجي يهني استئذامته الواحد لم تأت به بما يقنعه (وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الهمزة وكسر الحاء من أحل أي يبيح (أرسله صلى الله عليه وسلم ما شاء) فاعتقد أن ذلك من خصائصه كالزيادة على أربع (ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته أم سلمة) بأنها تسأل عن القبلة للصائم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) بالفتح والتثنية (أخبرتها أني أ فعل ذلك) فيه تنبيه على الأخبار بما فيه ويجب علم أن أن يخبر بها ليقدر به الناس قال تعالى واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة قاله الباجي أبو جعفر فيه إيجاب العمل بخبر الواحد (فقال قد أخبرتها فذهب إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الهمزة يبيح (أرسله صلى الله عليه وسلم ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاعتقاده التخصيص بلا علم كما أشار إليه ابن العربي وابن عبد البر وقال عاض غضبه لذلك ظاهر لأن السائل جؤزور وقوع المنهي عنه منه لكن لا حرج عليه إذ غفر له فأذكر صلى الله عليه وسلم ذلك (وقال والله أني لا تقاكم الله واعلمكم بحدوده) فكيف تجوزون وقوع ما نهى عنه فني قال ابن عبد البر فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والشيخ لأنه لم يقل للمرأة زوجها شيخ أو شاب فلو كان بينهما فارق لسألها لأنه المبين عن الله وقد اجعوا على أن القبلة لا تكره لنفسها وإنما كرهها من كرهها خشية ما تقول إليه واجهوا على أن من قبل وسلم فلا شيء عليه فإن أمضى فكذلك عند الحنفية والشافعية وعليه القضاء عند مالك وعن أحمد يفتقر وإن أمضى فسد صومه اتفاقاً (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أن) بكسر فسكون مخففة من التقبيلة دخلت على المجلة الغفيلة وهي (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيجب إهمال أن واللام في قوله (ليقبل) للتأكيده وهي مفتوحة (بعض أزواجه) عائشة نفسها كما في مسلم عن أن يقباني وهو صائم وأم سلمة كما في البخاري أو حفصة كما في مسلم أيضاً لكن الظاهر أن كلا منهن إنما أخبرت عن فعله معها (وهو صائم) جملة حالية (ثم ضحكك) تنبيه على أنها صاحبة القصة ليكون البالغ في الثقة بها وقد زاد ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه فظننا أنها هي أو ضحكك تعجباً من خلفها في ذلك أو تعجب من نفسها إذ حدثت بمثل هذا مما يستحي النساء من ذكر مثله للرجال لكن أجبناها ضرورة تبليغ العلم إلى ذلك أو سروراً بتذكر مكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وحالها معه وملاطفته لها ووجهه ولديها في عندها أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها وفيه جواز الأخبار عن مثل هذا مما يجري بين الزوجين على المجلة للضرورة وأما في حال غير الضرورة فنهى عنه وأخرجه البخاري عن عبد الله بن سلمة عن مالك بن نافع يحيى بن سعيد القطان عند البخاري وسفيان عند مسلم كلاهما عن هشام بن مالك عن يحيى بن سعيد (الانصاري) أن عائشة كذبت (وفي رواية بنت (زيد بن عمرو) بفتح العين (ابن يقيل) بضم النون وفتح الفاء وسكون التحتية ولام القرشية العدوية كخباية من المهاجرات وهي اخت سعيد بن زيد أحد العشرة (أمرأة عمر بن الخطاب) ابن عمها (كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم) تعجباً لا لذة (فلايتهاها) وكانت حسنة جملة (مالك عن أبي النضر) يسأل ابن أبي أمية (مولي عمر بن عبد الله) بضم العين (أن عائشة بنت طلحة) بن عبيد الله أحد العشرة القرشية التميمية

ام عمران كانت فاقعة الجمال ثقة روى لها الستة (أخبرته انها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) التيمي تابعي روى له الشيخان وغيرهما (وهو صائم فقات له) عنته (عائشة ما يملك ان تدنو) قرب (من اهلك) زوجها (فقلمها وتلاعها) بس البثرة دون جاع ولعلها قصدت افادته المحكم والا فاعلم انه لا يقبلها بحضور عنته أم المؤمنين وقال أبو عبد الملك تريد ما يملك اذا دخلتما ويحتمل انها شكت لعائشة فلة حاجته الى النساء وسألها ان تسلكه فاقته بذلك اذ صبح عندها ملكة لنفسه (فقال اقبلها وانا صائم قالت نعم) وفي هذا دلالة على انها لا ترى تحريرا ولا انها من المحصائص وانه لا فرق بين شاب وشيخ لان عبد الله كان شابا ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الاسود قلت لعائشة اياها صائم قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت كان املككم لرب له لان جوابها للاسود بانع محمول على من تحرك شهوته لان فيه تعريضا لفساد العبادة كما اشعر به قوله كان املككم لرب له فياصل ما اشارت اليه اباحة القبلة والمباشرة بغير جاع لمن ملك اربه دون من لا يملكه أو يحتمل النهي على كراهة التنزيه فقد رواه أبو يوسف التامضي بلفظ سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها فلانافي الاباحة المستفادة من حديث الباب ومن قولها الصائم يحل له كل شيء الا الجماع رواه الطحاوي (مالك عن زيد بن اسلم ان ابا هريرة وسعد بن أبي وقاص كانا نيرخصان في القبلة للصائم) وكذا عمر وعائشة كما مروا بن عباس وجاعة غيرهم قال ابن عبد البر لا اعلم احدا رخص فيها الا وهو يشترط السلامة ما يتولد منها ومن علم انه يتولد منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها اه ومن يبيع ما جاء في ذلك قول عمر بن الخطاب هشتت فقيلت وانا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرًا عظيما قيلت وانا صائم قال ارايت لومض مضت من الماء وانت صائم قلت لا بأس به قال فقه رواه أبو داود والنسائي وقال منكر روى عنه ابن خزيمة وابن جابر والمحاكم قال المازري فاشار الى فقهه ببيع وذلك ان المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومقتاحه كان القبلة من دواعي الجماع ومقتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع فكذلك ان اوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك اوائل الجماع ففيه اعتبار التماس والاستدلال قال لكن ينبغي ان يعتبر حال المستقبل فان اثار الانزال حوت لمنعه منه فكذلك ما ادى اليه وان اثار الذي في رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لاقضاء قال بكرة وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى لمنعها الا على القول بسد الذريعة.

(ما جاء في التشديد في القبلة للصائم)*

(مالك انه بلغه ان عائشة) أخرجه البخاري ومسلم من طريق الاسود ومسلم من طريق القاسم وعلقمة ومسروق الاربعة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) بعض ازواجه عائشة وحفصة في مسلم وام سيلة في البخاري زاذني رواية البخاري ويباشره كذا لمسلم من طريق مسروق أي يلبس بشرته بشرة المرأة ونحو ذلك لا الجماع (وهو صائم) تقول واياكم املك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي انه ينبغي املك الاحتراز عن القبلة والمباشرة ولا تتوهموا من انفسكم انكم مثله صلى الله عليه وسلم في استحباتها لانه يملك نفسه ويأمن الوقوع في قبلة يتولد منها انزال أو شهوة أو هيجان نفس ونحو ذلك وانتم لا تأمنون ذلك فطربكم الانكفاف عنها وبرواية الموطأ هذه فسر الترمذي رواية الصحيحين اياكم يملك اربه فقال معناه نفسه قال المحافظ العراقي وهو اولى بالصواب لان اولى ما فسره الغريب ما ورد في بعض طرق الحديث انتهى واربه بكسر الهمزة واسكان الراء رواه الاكثر كما قال الخطابي وعياض قال النووي وهو الاشهر

وروى بفتح الهمزة والراء وقدمه المحافظ وقال انه الاشهر والى ترجيحه اشار البخاري وهم اجمعين
وطرزه وحاجته أى اغلب لهواه وحاجته ويطلق أيضا بفتح الهمزة والراء على العضو الخاص قاله
عباس قال التوربشتي لكن في حله في الحديث على العضو غير سديد لا يعتبره الا جاهل بوجوده
حسن الخطاب ماثل عن سنن الادب ونهج الصواب ورد الطيبي بانها ذكرت انواع الشهوة مرتبة
من الادنى الى الاعلى فبدأت بقدمة التي هي التلبلة ثم تلت بالمباشرة من نحو المداعبة والمناقعة
وارادت ان تعبر عن الجامعة فكنت عنها بالارب وأى عبارة أحسن منها اه وأخذ الظاهرية
بظاهر هذا الحديث فيعملوا القبلية للصائم سنة وقربة من القرب اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم
ورد بانه كان يملك نفسه فليس كغيره وكيفما كان لا يقطر الا بانزال النبي فلو امدى وجب القضاء
عند ما لا ولا شيء عليه عند أى حنيقة والسافعي وشذوهم فقالوا بمجرد القبلية يبطل الصوم (قال مالك
قال هشام بن عروة قال عروة بن الزبير ان القبلية للصائم تدعو الى خير) لما يخاف من الانزال أو الجماع
(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان عبد الله بن عباس سئل عن القبلية للصائم فأرخص
فيها الشيخ) لان الغالب انه كسار شهوته (وكرهها للشاب) لان الغالب قوتها وبالفرق قال
مالك في رواية والسافعي وأبو حنيفة وعن مالك كراهتها في الفرض دون النفل والمشهور عنه كراهتها
مطلقا قال ابن عبد البر اظن من فرق بينهما ذهب الى قول عائشة ايكم املك لاربه من رسول الله
صلى الله عليه وسلم أى املك لنفسه وشهوته اه وروى البيهقي باسناد صحيح عن عائشة انه صلى الله عليه
وسلم رخص في القبلية للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك اربه والشاب يفسد صومه فنهى
من التعليل انه دائر مع تحريك الشهوة بالمغنى المذكور وان التعبير بالشيخ والشاب جرى على الغالب
من احوال الشيخ في انكسار شهوته وحوال الشاب في قوتها فلو انعكس الامر انعكس الحكم (مالك
عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلية) على الفم والمخذأ وغيرهما (والمباشرة) بنحو اس
البشرة بلاجماع (للصائم) لان من حام حول المحمي يوشك ان يقع فيه

(ما جاء في الصيام في السفر)

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها ابن عتبة
بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود عن عبد الله بن عباس) قال احافظ ابو الحسن التابسي هذا من
مرسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السنة مقبلا مع ابويه بمكة فلما شاهد هذه القصة وكان له سمعه
من غيره من الصحابة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في) يوم الاربعاء بعد العصر
لشرب لبن من (رمضان) سنة ثمان من الهجرة (فصام حتى بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة
الاولى فتحت فيهملة موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينه وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان
وهذا اعمين للمسافة فلا ينافي رواية البخاري عن ابن عباس الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان
ولابن اسحاق بين عسفان واجب بفتح الهمزة والميم وجيم خفيفة اسم واد بقديد (أفطر فأفطر الناس)
معه لانه بلغه ان الناس شق عليهم الصيام وقيل له انما يظرون فيما فعلت فلما استوى على راحلته
بعد العصر دعا باناء من ماء فوضعه على راحلته ليراه الناس فشرب فأفطر فناولوه رجلا الى جنبه فشرب
فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة اولئك العصاة رواه مسلم والترمذي عن
جابر وفي الصحيحين عن طائوس عن ابن عباس ثم دعا بماء فرفعه الى يديه وفي أبي داود الى فيه فأفطر
وللبخاري عن عكرمة عن ابن عباس باناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته أو راحلته بالشك فيه ما قال
الداودي يحتمل أن يكون دعا باللبن مرة وبالماء مرة ورواه المحافظ بأنه لا دليل على التعدد فان الحديث

واحد والقصة واحدة وانما اختلف الراوي فتقدم عليه رواية من يؤم بالاعوايه والداودي ايضا في قوله كان
 قسما من اشداهما في المنع والاخرى في حنين اه قال المازري واحتج به معارض ومن وافقه من المتقدمين
 وهو احد قول الشافعي ان من بيت الصوم في رمضان له ان يفطر وسنه المجهور اى لانه كان خيرا
 في الصوم والنفطر فله اختيار الصوم وبينة زعمه وحلوا الحديث على انه انظر لانتوى على البدو والشفقة
 المحاسبية له ولهم (وكنا نأخذون بالاحداث فلا حدث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو قول
 ابن شهاب بن جفي النخعيين من طريقه مسرعة الزهري قال المحافظ وظاهر ما نه ذهب الى ان الصوم
 في السفر مندوخ ولم يوافق على ذلك وفي مسلم عن يونس قال ابن شهاب وكنا نأخذون بالاحداث من امره
 ويرونه الناسخ المحكم قال عياض انما يكون ناسخا اذا لم يمكن الجمع أو يكون الاحداث من فعله في غير
 هذه القصة اما فيها اعنى قضية الصوم فليس بناسخ الا ان يكون ابن شهاب مال الى ان الصوم في السفر
 لا ينبغي كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه وقال النووي انما يكون الاحداث ناسخا اذا علم كونه
 ناسخا أو يكون ذلك الاحداث واجماع جواز ما لا نقدها في على البعير وثلاثة مرة ومعلوم
 ان ملواف الماشي والوضوء ثلاثا راجح وانما فعل ذلك ليدل على الجواز وهذا الحديث رواه البخاري عن
 عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه الليث ويونس ومعه جرو عليل عن ابن شهاب في الصحيحين (مالك
 عن سبي مولى ابي بكر بن عبد الرحمن عن) مولا (ابي بكر بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) وابهام البخاري لا يفتر لانهم كلهم عدول باتفاق اصحاب الحديث (ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح) بمكة وكنا عشرة آلاف وقيل اثني عشر الفا وجمع بأن
 العشرة خرج بهم من المدينة ثم تلاحق به الالفان (بالفطر وقال تقوا وعدوكم) بنزلة التعليل للامركانه
 قيل لاجل ان تقوا والملافة عدوكم (وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقيه ان الصوم في السفر
 افضل لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (قال أبو بكر) بن عبد الرحمن (قال الذي حدثني لقد رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرج) بفتح العين وسكون الراء الله ملتين والجميم قرية جامعة على نحو
 ثلاث مراحل من المدينة (نصب الماء على رأسه من العطش أو من الحر) فتشمل أو الشك والتوزيع
 فتحمل المشقة في نفسه لانه لا يبالي بها في عبادة ربه الا ترى الى قيامه حتى تورفت قدماه (ثم قيل
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت) لانهم فهموا
 ان امره بالفطر ليس على الوجوب بدليل صيامه هو واختصاصه بمن شق عليه الصوم جدا والذين
 صاموا لم يكونوا كذلك (فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدر) من ماء (فتقرب
 فأفطر الناس) زاد مسلم والترمذي عن جابر فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام قال اولئك
 المساء اولئك العصاة مرتين قال عياض وصفهم بذلك لانه امرهم بالفطر لمصلحة التقوى على العدو ولم
 يفعلوا حتى عزم عليهم بعد قال النووي أو يحمل على من تضرر بالصوم قال غيرهما أو عبر به بالنسبة
 في حثهم على الفطر فقامهم وفي مسلم عن أبي سعد سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن صيام
 فقال انكم قد دونتم من عدوكم والفطر اقوى لكم فكانت رخصة فنام صام ومنام افطرت ثم نزلنا
 حنظلا آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر اقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة وانخرج ابن عبد البر
 عن أبي سعيد بن جراح عام الفتح صوما حتى بلغنا الكديد فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفطر واصبح
 الناس منهم الصائم ومنهم المفطر حتى اذا بلغنا الظهران آذنا ببلقاء العدو وأمرنا بالفطر فأفطروا اجمعين
 ثم لا تمازض بين حديثي الباب انه افطر بالكديد وهو بين عسفان وقديد وبين حديث ابن عباس
 في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افطر في عسفان وحديث جابر في مسلم بكر اع التميمي بفتح المعجمة

وإمام عسفان مع أن القصة واحدة وهذه مما كس مختلفة لأنها كما قال عياض إما كن متتابعة وعسفان يصدق عليها لأن الجميع من عملها وأنه اختبر بحال الناس ومشقتهم بعسفان وكان فطره بالكديد محدثاً لوطاً هذا وجعله الثاني أنما يسـمـيـه عـقـم عـلى الشـهـور المعروف أن عسفان على ثمانية وأربعين ميلاً من مكة والديد على اثنين وأربعين ميلاً على ما تله هو أن عسفان على ستة وثلاثين ميلاً من مكة (مالك عن جدي الطويل عن أنس) وإسـم من رواية أبي خالد عن جدي اخبرني أنس (بن مالك أنه قال) وقد سئل عن صوم رمضان في السفر كافي رواية أبي خزيمة عن جدي عند مسلم (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يصب) بالجزم وحركه بالكسر لا لتقاء الساكنين (الصائم على الفطر ولا المأطر على الصائم) لأن كلا فعل ما يجوز وفيه رد على من أبطل صوم المسافر وعمله بأن الفطر عزيمة من الله وجعل عليه أياماً أخر لأن تركهم أسكار الصوم والفطر يدل على أن ذلك عندهم من اعتبار الذي يحب المحبة به وفي مسلم عن أبي سعيد كذا نزع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ففنا الصائم ومنا الفطر فلا يجد الصائم على الفطر ولا المأطر على الصائم يرون أن من وجد قدة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضمة فادطر فإن ذلك حسن قال الحافظ وغيره وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للنزاع هذا وزعم ابن وضاح أن مالكاً لم يتابع على لفظ هذا الحديث وأن غيره يرويه عن جدي عن أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم فلا يوجب الصائم على الفطر ولا المأطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه كان يشاهدهم في حالهم هذه وتعبه ابن عبد البر بأنه قلة اتساع في علم الأثر فقد تابع مالكاً على إقفله جماعة من الحفاظ منهم أبو إسحاق الفزاري وأنس بن عياض ومحمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الوهاب الثقفي كلهم عن جدي به قال وما أعلم أحداً رواه كما قال ابن وضاح إلا شيخه محمد بن مسعود عن يحيى بن سعيد القطان عن جدي انتهى وهو حسن لكن قوله لا أعلم الخ تقصير من مثله كبير فقد رواه مسلم عن طريق أبي خالد سليمان الأجر عن جدي كذلك فكان جدي أحدث به بالوجهين وحديث مالك أخرجه البخاري عن القعني عن مالك به وتابعه أبو خزيمة زهير بن معاوية عن جدي به عند مسلم وتابعه في شيخه جدي مورتق عن أنس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ففنا الصائم ومنا الفطر فنزلنا منزلاً في يوم حاراً كثيراً فلا صاحب السكسأومنا من يتقى الشمس يده فسقط الصائم وقام المفطرون فضرروا الأبنية وسقوا الركاب فقال صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر رواه مسلم أيضاً (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي) أباصالح وأبا محجـجـد الذي صحابي جليل مات سنة إحدى وستين وله إحدى وسبعون وقيل ثمانون قال ابن عبد البر كذا ليحيى وقال جميع أصحاب مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة وكذا رواه جماعة عن هشام ورواه أبو عمرو بن عبد الحميد والمفضل ابن فضالة ثلاثتهم عن هشام عن أبيه أن حمزة كذا رواه يحيى عن مالك ورواه ابن وهب في موطنه عن عمرو ابن الحمارث عن أبي الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة فهذا أبو الأسود وهو ثبت في عروة وغيره قد خالف هشاماً فدل على أن رواية يحيى ليست بخطأ ويجوز أن عروة سمعه من عائشة ومن أبي مرواح جميعاً عن حمزة فحدث به عن كل واحد منهما وأرسله أحياناً وقال الحافظ رواه الحفاظ عن هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة ورواه عبد الرحيم بن سليمان عن النخعي والدارقطني عن الطبراني ويحيى ابن عبد الله بن سالم عن الدارقطني ثلاثتهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة فجمعه من مسند حمزة والمحفوظ أنه من مسند عائشة ويحتمل أن هؤلاء لم يقصدوا بقولهم عن حمزة الرواية وإنما أرادوا الإخبار عن حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حمزة لكن صح يحيى الحديث من رواية حمزة فأخرجه مسلم

من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة وهو محمول على أن عروة فيه طريقين سمعه من
عائشة وسمعه من أبي مرواح عن حمزة أنه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل
اصوم) وفي رواية نسلم اسرد الصوم (افاصوم في السفر) وفي رواية التميمي عن مالك الاصوم في السفر
وكان كثير السيام (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فسم وان شئت فادطر) به حمزة
قطع وعند مسلم من رواية أبي مرواح عنه انه قال اجدني قوة على الصيام في السفر قول علي بن ابي طالب
فقال صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله تعالى في ان شئت فسم وان شئت فادطر ومن أحب ان يصوم فلا جناح
عليه وهذا يشعر بأنه مثل عن صيام الفريضة لأن الرخصة مما يطلق في مقابلة الواجب وأصرح من ذلك
ما رواه أبو داود والحاكم أن حمزة قال يا رسول الله اني صاحب نهار أعاجبه اسار عليه واكرهه وانه
ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا اجد القوة واجدني في الصوم اهون علي من ان اوترد فيكون
دينا علي فقال أي ذلك شئت يا حمزة قال عياض احتج به من قال انظر افضل لقوله فيد فحسن وقال
في الصوم فلا جناح ولا حجة فيه لانه جواب لقوله هل علي جناح فلا يدل على ان الصوم ليس بحسن
لأن نفي الجناح اعم من الوجوب والتدب والاباحة والسكران وقال انور في ذلك لا تذهب المناهي
ومواقبه أي كمالك ان الصوم الدهر وسرده ليس بمكروه بل لا يضاف منه ضرر ولا تقويت حق شرط
نظر العبد في السفر لا يجرده بسرده ولم ينكر له بل اقره عليه واذن له فيه في السفر في الضرر
أولى وهذا محمول على انه كان يطبق السرد بلا ضرر ولا تقويت حق بدل قوله اجدني قوة وما أنكره
صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بن العاصي صوم الدهر فله ان يضيف عنه وقد ضعف في آخر عمره
وسكان يقول ليدني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه بل استدلل بدعي ان السرد افضل
لانه سوغه حمزة ولو كان غيره افضل ليدني حمزة لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وحديث
ابن عمر وخص به لعله بضعف حاله ويلحق به من ضعف حاله وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله
ابن يوسف عن مالك به وهو صلا وتابعه الليث وجادين زيدوا به ما رواه وغيرهم عن هشام عن مسلم
(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر) لانه كان يرى ان الصوم في السفر لا يضر
لأن الفطر عزيمة من الله تعالى لقوله من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فعلى عليه عدة
وبه قال أبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وقوم من اهل الظاهر ويرد أحاديث الباب قاله ابن
عبد البر واحتجوا لذلك أيضا بحديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم في سفر أي في غزاة الفتح
كما في الترمذي رأى رجلا رجلا فقال عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصوم
في السفر ولفظ مسلم ليس البر ان تصوموا في السفر وزاد بعض الرواة فيكم برخصة الله تعالى
التي رخص لكم وروايته على لغة جبر في مسند أحمد قالوا ما يمكن من البر وهو من الاثم قال ابن عبد البر
ولا حجة فيه لانه طام نرج على سبب فان قصر عليه لا تنبيه حجة والاجل على من حاله مثل حال الرجل
وبلغ به ذلك المبلغ أي ليس له ان يبلغ هذا بنفسه ولو كان ثم لم يكن صلى الله عليه وسلم بعد الناس عنه
ويحتمل ان يريد ليس البر وليس هو البر ان قد يكون الفطر ابر منه في حج أو غزاة تقوى عليه وتكون بين
زمنه كما يقال ما جاني من احد وما جاني في احد ونظيره الحديث ليس المسكين بالطواف الذي ترده الترة
والتمترار قيل فمن الممكن قال الذي لا حال ولا يجد ما يتخيه ولا يقطن له فيصدق عليه ويعلمون
ان الطواف مسكين وقال صلى الله عليه وسلم اذا وقف المسكين يساب أحدكم فادره ولو بقرة فانه
ان الفطر به بر أيضا لمن شاء ان يأخذ برخصة الله عز وجل (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان
يسافر في رمضان ونسافر معه فيصوم عروة) لانه يراه افضل كالجور (ونهن نحن فلا يمارنا بالصيام)

(ما يرد من قـم من سفر أو أرادته في رمضان)

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان إذا كان في سفر في رمضان فـم أنه داخل المدينة من أول يومه دخل وهو صائم) ظاهره أنه يريد دخولها بعد طلوع الفجر لأنه من أول اليوم فصوره مستحب قاله مالك في المختصر وأن دخل قبل الفجر وجب عليه الصوم قاله الساجي (قال مالك ومن كان في سفر وعلم أنه داخل أهله) نصب على التوسع (من أول يومه وطلع له الفجر قبل أن يدخل دخیل وهو صائم) استحباً ما كان الإمام نفسه في مختصر ابن عبد الحكم كما علم (وإذا أراد أن يخرج) السفر (في رمضان وطلع له الفجر وهو أرضه قبل أن يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم) وجوباً على المشهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب والمزني وأحمد وأصحابي يجوز له الفطر فإن افطر على الأول فلا كفارة عنه مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال المنذرية وابن كنانة لمية الكفارة ولا حظ له في أن لا ينظر قاله أبو عمر (قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو مفطر وأمرته مفطرة حين ظهرت من حضياً) أو تفاسها (في رمضان أن لا يؤمها أن يصيبها) بجامعها (أرشاه) وأصل ذلك أن من افطر له لـم تبخ الفطر مع العلم بـرمضان فإنه يستديم الفطر بـقيمة يومه وإن زات الله كسائض ما هرت ومر يض افاق ومساو قد م وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة متى زالت عنه الفطر وجب امساك بقية اليوم واحتج له أصحابه باتفاقهم في من أصبح أول يوم من رمضان مفطراً ثم صح أنه من رمضان أنه يمسك بقية يومه وليس بالزوم والفرق بينهما أن المسافر ونحوه له الفطر والجاهل بدخول الشهر ليس جهله يدفع عنه الواجب إذا علمه قاله أبو عمر

(كفارة من افطر في رمضان)

(مالك عن ابن شهاب عن جـيد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة) قال الحافظ هكذا أورد عليه أصحاب الزهري وهم أكثر من أربعين نفاً ساجيهم في جزعهم فـمهم ابن عبيدة واليث ومنصور ومـم عند الشيخين والأواعي وشعيب وأبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن جرير عند مسلم ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند الأسماء وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند أحمد ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ومحمد بن اسحاق عند اللباز وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وجز البرز وابن خزيمة وأبو عوانة بن هشام بن سعد أخطأ فيه وقد تابعه عبد الوهاب ابن عطاء عن محمد بن أبي حفصة عند أحمد وفيه حمل أن يرجح كون الحديث عند الزهري بمنزلة فقد جـمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في اللل وفي رواية ابن جرير وأبي اويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين جـيد وأبي هريرة (أن رجلاً) هو سلمان ويقال فيه سلمة بن حذر الباعث رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود وبه جزم عبد الله بن وهب وهو الظاهر في رمضان وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلتها في القهر ولكن رأى ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على أهله في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سلمان بن حذرأ حدثني بياضة قال ابن عبد البر أطلق هذا وهما لأن المحفوظ أن سلمة أو سلمان إنما كان مظاهراً قال الحافظ ويحتمل أن قوله وقع على امرأته أي ليلابعدان ظاهر فلا يكون وهما ويحتمل وقوع الأمرين له قال وسبب ظنهم أنه لم يمتنع أن يظهر من أمر أنه كان في شهر رمضان وجامع ليلاً كما هو صريح حديثه وأما المحرق فأعربى جامع نهاراً فتعابرا ثم اشركا في قدر الكفارة وفي الاتيان بالتمرق في الاعطاء وفي قول كل منهما الأعلى أفقر

أمثل ولكن لا يلزم من ذلك اتحادهما (أفطر) قال إباحي اختلفت رواية هذا الحديث في لفظه فقال أصحاب
 الموطأ واكثر الرواة عن مالك فطر وقال جماعة جامع (في رمضان) وقال ابن عبد البر كذا رواه مالك
 لم يذكره عدا فطر وتابعه جماعة عن ابن شهاب وقال اكثر الرواة عن الزهري أن رجلا وقع على امرأته
 في رمضان فذكرها ما فطره فتمسك به أجد والسافعي ومن واقفه ما في أن الكفارة خاصة بالجماع
 لأن الزمته بربية فلا يثبت شيء فيها إلا سقين وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة عليه الكفارة بتعدد
 أكل أو شرب ونحوهما أيضا لأن الصوم شرعا لا امتناع من الطعام والجماع فإذا ثبت في وجهه من ذلك
 شيء ثبت في نظيره والجماع بينهما انتفاء حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا ولفظ حديث مالك يجمع كل
 فطر ولكن قال عياض دعوى عموم قوله أفطر ضعيفة قال إمامي لأن أفطر فعل في سياق النبوت ولم يقل
 أحدهم من الأصولين بمعومه إنما اختلفوا فيما إذا كان في سياق النفي (فأمره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يكفرا ببقية أو صيام شهرين متتابعين أو أطعام ستين مسكينا) قال ابن عبد البر
 هكذا روي هذا الحديث مالك لم يختلف رواه عليه فيه بلفظ التخيير وتابعه ابن جرير وأبو بيس عن ابن
 شهاب ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الطهارة لعل تستطيع أن تعق رتبة
 قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد أطعام ستين مسكينا
 قال لا الحديث واليه ذهب أبو حنيفة والسافعي في طائفة نقالوا لا يتقبل عن التتق إلا عند البحر عنه
 ولا عن الصوم كذلك وقال مالك وجماعة هي على التخيير لظاهر حديث الباب الدال على أن الترتيب
 في الرواية لثانية ليس بمراد ولا به أقصر على الأطعمة في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ولذا قال
 مالك الأطعمة أفضل ولأنه سنة البدل في الصيام لا ترى أن الحامل والمرضع والشخص الكبير والمفطر
 في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر لا يؤمر واحد منهم بتعق ولا صيام فصار للأطعام له مدخل
 في الصيام ونفائز من الأصول فلذا فضله مالك وأصحابه انتهى ملخصا وما في المدونة عن مالك مما يؤهم
 تبين الأطعمة وهو قول بان المراد أفضل وقال المازري ليس في قوله هل تستطيع دلالة على الترتيب
 لا نصا ولا ظاهرا إنما فيه البداية بالأول وهو يصح على التخيير والترتيب فإن من رواية إمام المراد
 التخيير انتهى (فقال لأجد) وفي حديث عائشة قال تصدق فقال يا بني الله ما لي شيء وما أقدر عليه
 زاد ابن عيينة عن ابن شهاب فقال اجلس (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم الهمزة مبنيا
 للقول ولم يسم إلا في لكن للبخاري في الكفارات فجاء رجل من الأنصار وللدارقطني عن سعيد بن
 المسيب مرسلان في رجل من ثقيف قال الحافظ فإن يجعل على أنه كان حليفا للأنصار وأطلق
 الأنصار بالمدينة الأعم والأخفى الصحيح أصح (عرق تمر) فتح العين المهملة والراء ووقف وروي بإسكان
 الراء قال عياض والصواب التفتح وهو الراية ورواية واعدة وقال ابن عبد البر أكثرهم يروونها بإسكان
 الراء والصواب عند أهل الاتقان فتح الراء وكذلك قال أهل اللغة وفسره الزهري في رواية الصحيحين بأنه
 المكمل بكرم الميم وفتح الفوقية قال الأخفش سمي المكمل عرقا لأنه يصغر عرقه عرقه والعرق جمع
 عرقه كعلق وعلقة والعرق الضفيرة من الخوص (فقال خذ هذا فصدق به) أي بالتمر الذي فيه
 (فقال يا رسول الله ما أحدا حوج) ضبط بارتفاع على جعل ما تسميه والنصب على جعلها حجازية
 عاملة عمل ليس (مضى) وفي رواية فقال علي أقمرني يا رسول الله فوالله ما بيني وبينها يريد المحترق أهل
 بيت أقمر من أهل بيتي وفي أخرى ما أحدا أحق به من أهلي ما أحدا حوج إليه مني ولا بن نخيلة عن عائشة
 ما أنشأه ليلته (ففتح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنابه) جمع غاب وهي الأسنان
 الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والفحك فوق التبتيم وقد وردان فحكته كان يتسبب في غالب أحواله

لكنه تجب هنا من حال الرجل في كونه جاء أو لا حال الكفاية فإما على نفسه راغباً في فداها مهما
 أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل الكفارة (ثم قال كذا) وفي رواية أطعمه أحلك وفي أخرى عيالك
 واحتج به القائل بأنه لا تجب الكفاية وردياً بأنه لا تأخير ما إلى وقت اليسر لأنه أسقطها عنه جهالة
 وليس في الحديث نفي استقرارها عليه بل فيه دليل لاستقرارها لأنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعجزه
 عن الحصول الثلاث ثم أتى صلى الله عليه وسلم بالترغيم وإنجازه في الكفارة فلو كانت تسقط بالجزء
 لم يأمره بذلك لكن لما احتاج إلى الاتفاق على عياله في المال أذن له في أكله وأطام عياله وبتت
 الكفارة في ذمته ولم يمين له ذلك لأن تأخيرها اليان إلى وقت الحاجة جائز عند الجمهور وقال ابن العربي
 كان هذا رخصة لهذا الرجل خاصة أما اليوم فلا بد من الكفارة وجاء في رواية كذا أنت وأهلك وصم يوماً
 واستقر الله وقال عياض قال الزهري هذا خاص بهذا الرجل إباح له الأكل من صدقة نفسه لسقوط
 الكفارة عنه لفقره وقيل هو منسوخ وقيل يحتمل أنه إعطاه إياه كفراً به وبجزيه إذا أعطاه من لا يملكه نفقة
 من أهله وقيل لما عجز عن نفقة أهله جازله إعطاء الكفارة عن نفسه لهم وقيل لما ملكه أهله وهو محتاج
 جازله ولا هله أكلها لما جرتهم وقيل يحتمل أنه لما كان لغيره أن يكفر عنه بخلافه أن يتصدق عليه عند
 الحاجة بتلك الكفارة وقيل أطعمه إياه لفقره وأبقى الكفارة عليه حتى يرسره إذا لم يملكه في المسألة
 وقال أحمد والأوزاعي حكم من لم يملكه كفارة لم يجد ما يسقط كذا الرجل وفي هذا الحديث أن من جاء
 مستقيماً في ما فيه الاجتهاد دون الحد أنه لا تبر عليه ولا عقوبة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه
 على انتهائكم حرمة الشهر لأن مجيئه واستفناء دليل توبته ولأنه لو عوقب من جاء بمجيئه لم يستغف أحد
 عن نازلة خوفاً من العقوبة بخلاف ما فيه الحد وأقامت بيعة على الاعتراف به فلا يسقط بالتوبة إلا الإحابة
 إذا تاب منها قبل القدرة عليه وذكر الكفر ما في أن بعض العلماء استنبط من هذا الحديث أكثر من
 ألف مسألة وأخرجه مسلم من طريق إسحاق بن عيسى وأبو داود عن القعني كذا ما عن مالك (مالك
 عن عطاء بن عبد الله الخزازي) وقيل اسم أبيه ميسرة وهو عطاء بن أبي مسلم مولى المهلب بن أبي
 صفرة وقيل مولى هذيل والأول أكثر وأشهر أصله من مدينة بلخ من خراسان وسكن الشام كان فاضلاً
 عالماً بالقرآن عاملاً روى عنه جماعة أئمة كمالك ومعهرو والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ولد سنة
 خمسين ومات سنة خمس وثلاثين ومائة وربما كان في حفظه شيء لما ملك عنه ثلاثة أحاديث قاله
 في التمهيد وفي التمرين أنه صدق بهم كثير أو يرسل ويدلس روى له مسلم والأربعة ولم يصح أن البخاري
 أخرجه (عن سعيد بن المسيب أنه قال جاء عراقي) لم أسم أو هو سلمة ويقال فيه سلمان بن خنجر أحد
 بني ياضة كثر (الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا هذا الحديث عند جماعة
 رواة لموطأ ومرسلاً وهو متصل بمعناه من وجوه صحاح الأقوال أن تهدي بدنة فغير محفوظ (يضرب
 خنجره ويتف شعرة) زاد الدارقطني ويحشى على رأسه التراب وفي رواية ويلطم وجهه ويدعو ويله قيل
 فيه جواز ذلك لمن وقعت له مصيبة في الدين لما يشعر به حاله من شدة الندم وحمية الإفلاج ويحتمل أن
 هذه الواقعة قبل النهي عن لطم الخدود وحلق الشعر عند المصيبة (ويقول مالك الأبعد) يعني نفسه
 وفي بعض الطرق هلكك وأهلكك أي فلت ما هو سبب لهلاكك وهلاك غيري وهو زوجته التي وطئها
 أو المعنى هلكك بتوقعي في شيء لا أقدر عليه وأهلكك نفسي بفعل الذي جرت علي الأثم لكن زيادة
 وأهلكك حكم البيهقي وشيخه المحاكم بأنهما باطلان وغلط من قالها كما بسط ذلك في الفتح وفي حديث
 عائشة فقال احترقت احترقت اطلق على نفسه ذلك مجازاً عن المصيان أو أنه يجترق يوم القيامة
 لا اعتقاده أن مرتكب الأثم يستحق عذاب النار وعبر بالماضي بجعل المتوقع كالواقع (فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم ماذا الذي هلكت به ولا حرام الذي اهلكك (قال اصبت اهل) اى جامع
 زوجتي وفي رواية وقت على امرأتى وفي حديث عائشة وطئت امرأتى (وانا) اى والحال انى (ضبانم
 فى رمضان) قال المحافظ يؤخذ منه انه لا يشترط فى اطلاق اسم المشتق بقاء المشتق منه حقيقة
 لاستحالة كونه صائما بحاجته الى حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت اى شرعت فى الوطء او راد جامع
 بعد اذ انا صائم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع) اى تقدر (تعقر رقبة فتال لا)
 استطيع وفي رواية فتال والله يا رسول الله وفي اخرى فتال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقبة قط
 واستل به الخنفية وموافقهم على عدم اشتراط ايمان الرقبة لاطلاقه فيها واشترط ايمانها مالك
 والشافعى والمجهور لقوله فى حديث السداء اعنتها فانها مؤمنة ولتعيدها بالايمان فى كفارة القتل
 فيحمل المطلق وهو الصوم والطهار على المقيد وتوقف فى ذلك الابى بان حمل المطلق على المقيد اذا اتحد
 الموجب فان اختلص كالظهار والقتل فالذى ينفقه الاصوليون عن مالك واكثر أصحابه عدم الحمل
 كمذهب الخنفية (قال فهل تستطيع ان تهدي بدنة) قال ابن عبد البر ما ذكر فى هذا الحديث
 محفوظ من رواية الثقات الاثبات الا هذه الجملة فانها غير محفوظة ونقل التاسم بن عاصم عن سعيد
 ابن السيب انه قال كذب عطاء الخراسانى ما حدثته انما بلغنى ان النبی صلى الله عليه وسلم قال له
 تصدق وقد اضطررب فى ذلك على التاسم ولا يخرج بمثله عطاء فانه فووع فى الشهرة يحمل العلم وشهرته
 فيه وفى الخبر اكثر من التاسم وان كان البخارى اذ نقله فى كتاب الضعفاء بهذا الخبر فلم يتابع على ذلك
 وقد اسند البخارى فى التاريخ ذكر البدنة من رواية غير عطاء الخراسانى فرواه عن عطاء ومجاهد
 عن أبى هريرة فرواه عن عطاء بن رقة ثم قال الخبر بدنة قال البخارى لا يتابع عليه وكذا اسنده قاسم بن
 اصبح عن مجاهد مرسل الا ان جمهور العلماء لم يروا خبر البدن عملا بحديث ابن شهاب ولا اعلم احد الا فتى
 بذلك الا الحسن البصرى انتهى ملخصا وحاصله ان غلط الثقة فى لفظ لا يقتضى طرح حديثه ولا تكذيبه
 دائما بل يحكم بغيره فى هذه اللفظة فقط والذى فى الاحاديث قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين
 متتابعين (قال لا) وفى رواية لا اقر وللزراوع اقيمت ما لقيت الامن الصيام وستقط من هذا الرواية
 هل تجد اطعم ستين مسكينا قال لا والحكمة فى كون هذه كعارات لفظ الصائم بعد اسواء قيل انما على
 الترتيب أو التحخير ان من اتهم حرمه الصوم بالجماع والاكل والشرب فتد اهلك نفسه بالمعصية فناسب
 ان يعق رقبة تقضى نفسه وقد صح من اعتمر رقبة اعتمر الله بكل عضومتها وعضومته من النار والصيام
 كالمصاة بجنس الجنابة وكونه شهرين لانه امر بمصابة النفس فى حفظ كل يوم من الشهر على الولاء
 فلما افسد منه يوما كان بمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة
 على سبيل المقابلة لتقضى عقده وأما الاطعام فناسبه ظاهرا لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين (قال
 فاجلس) قيل امره بذلك انتظار لما يأت به كيوقع ويحمل انه رجاء فضل الله أو انه تظاروجى ينزل فى أمره
 (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر) اى فيه تمر وفى رواية لمسلم عن عائشة فجلس فبينما هو
 على ذلك اذا قبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فتال صلى الله عليه وسلم ابن المحترق آتفا فقام الرجل
 (فقال خذ هذا فصدق به) وعند الزراوع الطبرانى فقال الى من ادفعه فقال الى افقر من تعلم (فقال
 ما احسد) بالرفع والنصب (اتخرج) بالنصب والرفع كذا ضبط فى النسخ الصحيحة (منى قال كاه)
 ظاهرا انه لا يجزىه وانما تصدق عليه ليتابع به وتبقى الكفارة فى ذمته وروى اطعمه اهلكا وهو اقرب الى
 الاحتمال لانه يجوز ان يطعمه من أهله من لا تلزمه نفقته ويجزى عنه وقال الزهري هذا خاص بذلك
 الرجل لانه لم يرد انه اخبره ببقاء الكفارة فى ذمته ولا يحتاج الى هذا لانه قد اخبره بوجودها عليه حين

أمر بها قاله ابن عبد البر رحمه الله (وصم يوما مكان ما أصبت) ففي هذا الزام القضاء مع الكفارة وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور واستطاع بعضهم لأنه لم يرد في خبر أبي هريرة ولا خبر عائشة ولا في نيل الحفاظ لهذا ذكر القضاء واجيب بأنه جاء من طرق يعرف بحججه وعهاتها لهذه الزيادة أصلا يصلح للاحتجاج وعن الأوزاعي إن كثرة بعتي أو طامام قضى اليوم وإن صام شهرين دخل فيه ما قضاه ذلك اليوم ويؤخذ من تنكير يوم بعدم اشتراط الغورية (قال مالك قال عطاء) مخزاساني (فسألت سعيد بن المسيب عنكم في ذلك الفرق من التفرقة ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين) وفي رواية أحمد في حديث أبي هريرة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة وأبي يعقوب فيه عشرين صاعا وفي مرسل عطاء عند مسدد فأمر له ببعضه وهو يجمع بين الرويتين فن قال عشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تنفع به الكفارة والمحدث حجة للكافة في أن الكفارة مذكاة لكل مسكين لأن المرق خمسة عشر صاعا وهو أربعة أمداد وفي الحديث اختصاص الكفارة بالعبد وهو مشهور وقول مالك والجمهور خلاف ذلك أوجبها على الناس أيضا متمسكا بأنه صلى الله عليه وسلم ترك استفساره عن جماعة هل كان عددا أو عن نسيان وترك الاستفسار في الفعل منزل منزلة العموم في المال وتعب بأنه قد تبين الحال من قوله احترقت ولم يكت فدل على أنه كان عالما بالتحريم وإنما ندخول النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية العبدوان أمكن (قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوما في قضاء رمضان بأصاية أهله نهارا) عددا (أو غير ذلك) الأكل والشرب بالأولى (الكفارة التي تدرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيم أصاب أهله نهارا في رمضان) لأنها محرمة تنهاك (وأما عليه قضاء ذلك اليوم) فقط (قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه) وعلى هذا الكافة لا فائدة وحده فقال عليه الكفارة والأبواب وبه ورواية عن ابن القاسم فبعضها عليه قضاء يومين قبلا على الجمع

* (ما جاء في حجة العائم) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يحجهم قال) نافع (وهو صائم ثم ترك ذلك بعد ما بلغه فيها) (فكان إذا صام لم يحجهم حتى يقطر) وكان من الروع فكان قاله ابن عبد البر وقال البخاري لما كبر وضوء خاف أن تضطره الحجة إلى القطر أي فكان يفعل ذلك في حال قوته يأمن فيها الضيق ثم ترك حجة المضيق لما سئل (مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص) مالك أحد العشرة (وعبد الله بن عمر) كانا يحجيمان وهو صائمان (ثم ترك ذلك ابن عمر كما قال نافع قال ابن عبد البر هذا منقطع ثم أخرجه من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ثم قال وفعل سعد بضيق حديثه المرفوع أفطر الحجاج والمججوم وقد انقرضه داود بن الزبرقان وهو متروك وإن صح حديث أفطر الحجاج والمججوم عن غير سعد وعندي أنه منسوخ لمحدث ابن عباس يعني عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم واحتجهم وهو صائم لأن في حديث شاذ وغيره أنه صلى الله عليه وسلم مرعاه الفتح على من يحجهم ثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال أفطر الحجاج والمججوم وابن عباس شهره حجة الوداع وشهد حجامة حيث ذوه وهو محرم صائم وحديث ابن عباس لا يدفع فيه عند أهل الحديث فهو ناسخ لا محالة لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم لوفاته في ربيع الأول من جهه النظر أن الأحاديث متعارضة فسقط الاحتجاج بها والأصل أن لصائم على صومه لا ينقض إلا بسنة لا معارض لها ثم قال والمساءلة أثرية لا نظرية وقد صح النسخ فيها وأيضا غاية قال أفطر الحجاج والجماع على أن رجلا أو طعم رجلا طائعا أو مكرها لم يقطر الفاعل فدل

على انه ليس على ظاهره وانما معناه ذهب ابراهيم الماعلى صلى الله عليه وسلم من ذلك كغيره من ائمة
الجمعة فلا صلاة له أى ذهب ابراهيم وقيل انه ما كانا معتادين أو قاذفين فبطل ابراهيم لا حكم
صومهما انتهى وأوله بعضهم بأن المراد سيفطران نحو أنى أراقى اعصر رجرا ولا يخفى بعده وقال النووي
معناه تفرضا لا افطارا أما الحاجم فلا يأتى من وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم
فلا يأتى من ضعف قوته بخروج الدم فيؤول الى الفطر وقيل معنى افطارا فعلا مكرها وهو انجامة فصارا
كأنهما غير ملتزمين بالصيام وقال ابن خزيمة جاء بعضهم بانحوية فزعهم انه صلى الله عليه وسلم انما قال
افطر المحاجم والمحجوم لانهما كانا يعتابان فاذا قبل له فالغيبه تفطر قال لا فم يخرج من مخالفة
الحديث قال الحافظ أخرجه الطحاوى والبيهقى وعثمان الدارمى وفيه من ترك وقال ابن المدنى انه حديث
باطل (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يحتج وهو صائم ثم لا يفطر وبما رأته احتج به
الا وهو صائم) لانه كان يواصل الصوم قاله ابن عبد البر وقال الباجي يحتج أن يريد تحتج قبل أن يأكل
وقال أبو عبد الملك يحتج انه حكى اكبر افعاله وفي البخارى اننا سأل أنس بن مالك اكتمت زكروهن
انجامة للصائم قال لا الا من أجل الضيف ولذا قال مالك لا يكره انجامة للصائم الا خمسة من
ان يضعف) فليجأ الى الفطر (ولو لا ذلك لم يكره) لانها الحراج وقد قال ابن عباس وغيره الفطر بما دخل
وليس مما خرج وهو محمول على الغالب والافتراج المني فيه التضاء والكفارة (ولو أن رجلا احتج
في رمضان ثم سلم من أن يفطر ثم أعليه شيئا) لأن فاعل المكروه لا شيء عليه (ولم امره بالتضاء) لأن ذلك
اليوم الذي احتج فيه لأن انجامة انما تكره للصائم اوضح التعرير بمجتمعة ورائين (بالصيام من احتج
وسلم من أن يفطر حتى يمسي فلا يرى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم) وهذا قال الجمهور وقال أحمد
وداود والاوزاعى واسحاق وابن المبارك وابن مهدي لا يجوز فان احتج فعليه القضاء وشذذوا وقال
ان تيمدا لا احتج أو استقاء فعليه القضاء والكفارة قال أبو عمر فان احتج بحديث من ذرعه التي فلا شيء
عليه ومن استقاء فعليه القضاء وبحديث انه صلى الله عليه وسلم قام فافطر قبل هذه حجة لانه لما لم يكن
على من ذرعه التي شيء دل على أن ما خرج من نجس أو غيره لا يفطر وأما المستقي فبجلائه لانه لا يؤمن
منه رجوع التي وتردده وأما حديث قام فافطر ليس بالقوى ومعنى قام استقاء وقال صلى الله عليه وسلم
ثلاث لا يفطن الصائم التي وانجامة والاحتلام وقال أبو سعيد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في القساة وانجامة للصائم انتهى وروى النسائي وابن خزيمة والدارقطني عن أبي سعيد رخص النبي
صلى الله عليه وسلم في انجامة للصائم قال ابن خزم واستاده صحيح فوجب الاخذ به لأن الرخصة انما تكون
بعد النزيمة فدل على نسخ الفطر بانجامة

(صيام يوم عاشوراء)

بالمدعى المشهور وحكى قصره وزعم ابن دريد انه اسم اسلامي لا يعرف في الجاهلية رده عليه ابن دحية
بحديث عائشة في الباب وبغيره وجهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم انه عاشوراء المحرم قال ابن المنبر
وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقال القرطبي عاشوراء مصدره دخول عن عاشوراء بالغة والمعظم
هو في الاصل صفة لا اسم الباشر لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العدة واليوم مضاف اليها فاذا قبل
يوم عاشوراء فيكونه قبل يوم الليلة العاشرة لانهم اعدوا له عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا
عن الموصوف في حذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وقيل هو تاسع المحرم وقال ابن
المنبر فعلى الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني مضاف لليلة الآتية وفي مسلم عن الحكم
ابن الاعرج قلت لابن عباس اخبرني عن صوم عاشوراء فقال اذا رأيت هلال المحرم فاعد وأصبح يوم

التاسع صائما قلت هكذا كان صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وفي المصنف عن الضحياك
عاشوراء يوم التاسع قيل لانه مأخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشرا
اذا وردت اليوم التاسع لانهم يحسبون في الاطماء يوم الورد فاذا قامت في الرعي يومين ثم وردت
في الثالث قالوا وردت ربعا وان رعت ثلاثا وفي الرابع وردت قالوا وردت خمسا وان بقيت فيه ثمانية
ووردت في التاسع قالوا وردت عشرا فيحسبونه في كل هذبة اليوم الذي وردت فيه وأول اليوم الذي
ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وقال القاضي عياض والنووي الذي تدل عليه
الاحاديث كلها انه عاشوراء ومقتضى اللفظ وتقدير أخذه من الاطماء بعيد وحديث ابن عباس الثاني
يرد عليه لانه قال في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وأمر بصيامه فقيل انه يوم
تعظمه اليهود والنصارى فقال اذا كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي
صلى الله عليه وسلم فقد صرح بان الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر والتاسع لم يبلغه
ولعله لو بلغه صامه مع العاشر كما في حديث ذصوموا التاسع والعاشر الى استحباب الجمع بينهما
ذهب مالك والشافعي وأجد حتى لا يتشبه باليهود في افراد العاشر وقيل للاحتياط في تحصيل عاشوراء
لخلاف فيه والاول اولى وفي الحديث اشارة اليه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية) يحتمل انهم اقتدوا
في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه لكن في المجلس الثالث من مجالس
البغندي الكبير عن عكرمة انه سئل عن صوم قريش عاشوراء فقال اذنت قريش في الجاهلية
فعظم في صدورهم فقيل لهم صوموا عاشوراء يكفركم وفي الاكمال اختلاف العلماء في الحقائق
الشرعية هل هي باقية على سميتها تاله أو نقلها الشارع عنها ورضعها على معان أنوار واختاران سنن
العرب قبل ورود الشرع يدل على انهم كانوا يستعملون هذه الالفاظ في معاني الشرعية من اقوال
وافعال فصرفوا الصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة وتقرر باجماع ذلك فما خاطبهم الشرع
الاجماع فوه تحقيقا لانه اتاهم بالفاظ استدعاهم أو بالفاظ اغوية لا يعرف منها المقصود الا حرا
كما قال المخالف (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية) يحتمل بحكم الموافقة لهم
كالحنفي وأذن الله له في صيامه على انه فعل خير قاله القرطبي (فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة) في ربيع الاول بلارب (صامه) على عادته (وأمر بصيامه) بفتح الهمزة والميم وبضم الهمزة
وكسر الميم روايتان اقتصر عياض على الثانية وقال النووي الاول اظهر وقال القرطبي يحتمل ان ذلك
استثلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبائهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل فلم يصمه اقتداء بهم فانه كان
يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقال الباجي
يحتمل انه صلى الله عليه وسلم لما بعث ترك صومه فلما هاجر وعلم انه من شريعة موسى صامه وأمر بصيامه
وكل منهما يقتضي الوجوب ثم نسخ بقوله (فلما فرض رمضان) أي صيامه في السنة الثانية في شهر شعبان
(كان هو الفريضة) بالنصب (وترك يوم عاشوراء عن شام صامه ومن شاء تركه) لانه ليس مقتضا
فعلى هذا الميقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرواه صلى الله عليه
وسلم جدد للتاسع أمر بصيامه بعد فرض رمضان بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن
صيامه فان كان أمره بصيامه قبل فرض رمضان للوجوب ففي نسخ الاستحباب اذا نسخ الوجوب
خلاف مشهور وان كان للاستحباب كان باقيا على استحبابه وفي الاكمال قيل كان صومه في صدر
الاسلام قبل رمضان واجبا ثم نسخ على ظاهر هذا الحديث وقيل كان سنة مرغبا فيه ثم خفف فصار

مخبر فيه وقال بعض السلف لم يزل فرضه باقيا لم ينسخ وانقرض القائلون بهذا وحصل الاجماع اليوم
على خلافه وكره ابن عمر قد صدق الله به بالتعيين لم يحدث جاف في ذلك وقوله من شاء الخ وحديث هل على
غيره قال لا الا ان تطوع ظاهرا في عدم وجوبه والحديث رواه البخاري وأبو داود عن عبد الله بن
مسلم عن مالك به وتابعه جرير وغيره عن هشام عند مسلم (مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن
ابن عوف) قال المحافظ هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم وقال
الازداعي عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب
ابن يزيد كلاهما عن معاوية قال النسائي وغيره والمحفوظ رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن
(انه سمع معاوية بن أبي سفيان) خبرين حرب بن امية الاموي وهو وابوه من مسلمة الفتح وقيل اسلم
معاوية في حجة القضاء وكنتم اسلامه وكان امير اعشرين سنة وخليفة عشرين وكان يقول أنا اول الملوك
(يوم عاشوراء عام حج) وكان اول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع واربعين وآخر حجة حجها سنة سبع
وخمسين ذكره ابن جرير قال المحافظ ونظيران المراد في هذا الحديث الحجية الاخيرة وكانه تأخر بحجة
او المدينة بعد الحج الى يوم عاشوراء (وهو على المنبر) بالمدينة كافي رواية يونس وقال في مقدمة قدمها
يقول (يا أهل المدينة أين علماءكم) قال عياض وغيره يدل على انه سمع من يوحيه أو يحرمه أو يكرهه
فأراد اعلامهم انه ليس كذلك واستدعاؤه العلماء تنبيههم على الحكم أو استعانة بجمعهم على ما عنده
أو توخي اذنه رأى أو سمع من خالفه وقد خطب به في ذلك الجمع العظيم ولم يترك عليه قال المحافظ
وفيه اشعار بان لم ير له اهتما ما يصامه فلذا سأل عن علماءهم (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم) بالبناء للفعول (صيامه) نائب الفاعل وفي رواية
ولم يكتب الله عليكم صيامه (وانا صائم من شاء فليصم ومن شاء فليفطر) هذا من المرفوع ففي رواية
النسائي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم اني صائم من شاء منكم ان يصوم
فليصم ومن شاء فليفطر واحتج به من قال انه لم يفرض قط ولا نسخ برمضان وتعب بان معاوية من
مسلمة الفتح فان كان سمع هذا بعد اسلامه فانما سمعه سنة تسع أو عشر وذلك بعد نسخه برمضان فغنى
لم يكتب لم يفرض بعد احياج برمضان جماعيته وبين الادلة الصريحة في وجوبه وان كان سمعه قبل
اسلامه فيجوز كونه قبل اقتراضه ونسخ عاشوراء برمضان في حديث عائشة الذي قبله وكون لفظ
أمر في قولها وأمر بصيامه مشترك بين الصيغة الطالبة ندبا واجبا بمنوع ولو سلم فقولها فرض رمضان
المخدول على انه مستعمل هنا في الصيغة الموجبة للقطع بان التحدير ليس باعتبار الندب لانه مندوب
الى الآن فـ كان باعتبار الوجوب وهذا الحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم من طريق ابن وهب
كلاهما عن مالك به (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الحارث بن هشام) بن المغيرة بن
عبد الله بن جبر بن مخزوم المكي من مسلمة الفتح وكان من الفضلاء سأل عن كيفية الوحي كما مر
واستشهد بالشام في خلافة عمر (ان غدنا يوم عاشوراء فصم وأمر اهلك ان يصوموا) كان الامام رحمه الله
تعالى قصد بان هذا بعد حديث عائشة ومعاوية الاشارة الى ان تحخير فيه مما انما كان سقوط
وجوب صيامه لانه لا فضل فيه فلما سقط وجوبه صم على جهة الفضل ولا امر عربه في خلافته وكذا
على روى قاسم بن اصبغ عن علي انه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء وقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم
بعد وجوب رمضان وأمر بصيامه تبرأ وفضل ذلك بعده أحياه رضى الله عنهم أشار اليه أبو عمر

(صوم يوم الفطر والاضحى والذهري)

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والباء الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم

(عن)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) نهى تحريم (يوم
القطر ويوم الأضحي) فصيامهما حرام على كل أحد من متطوع وناذر وقاض فريضة ومتنع وغير ذلك
اجتماعاً لأنه معصية فلا يصومهما من نذرهما لمحدث من نذر أن يعصى الله فلا يصومه قال المازري
ذهب مالك إلى أن من نذر صوم أحد العيدين لا ينسقد ولا يلزمه قضاءه وقال أبو حنيفة يقضى
وإن صامه جزأه والحجة عليه حديث لا نذر في معصية وقضاءه ليس من لفظ الناذر فلا معنى لالزامه
وذكر النووي أن الشافعي والمجته ورع على ذلك وإن أبا حنيفة خالف الناس كلهم في ذلك
وفي فتح الباري أصل الخلاف في المسألة أن النبي هل يقضى حجة المنهي عنه قال الأكثر لا وعن محمد
ابن الحسن نعم واحتج بأنه لا يقال للأعي لا يصوم لأنه تخصيص المحاصل فدل على أن صوم يوم العيد
ممكن وإذا أمكن ثبتت النجاسة واجب بان الإمكان المذكور عقلي والنزاع في الشرعي والمنهي عنه
شرعاً لا يمكن فعله شرعاً ومن حجج المناهين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقد لأن المنهي
هو مطلوب الترتل سواء كان للتحريم أو للتنزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجمع النذران فالفرق بينه
وبين الأمر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المقصورة أن النبي عن الإقامة في المغصوب ليست لذات
الصلاة بل للإقامة وطالب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم العيد فالنهي فيه لذات الصوم فافترقا
انتهى والحديث رواه مسلم عن يحيى النيسابوري عن مالك به وأعادته الإمام في الحج بسنده ومثله
(مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر) أي يجوز الأقدام على فعله بلا كراهة والأفوه
مستحب إذ ليس ثم صيام مباح مستوى الطرفين (إذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن صيامها وهي أيام منى) ثلاثة بعد يوم النحر كما في البخاري عن عائشة وابن عمر قال لا يرخص
في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى ولهذا حكم الرفع عن كثير من أصحاب الحديث
والطحاوي والدارقطني عن ابن عمر وعائشة رخص صلى الله عليه وسلم للمتنع إذا لم يجد الهدى أن يصوم
أيام التشريق وروي الإمام في الحج عن عمرو بن العاصي أنه قال لا بأسه عبد الله في أيام التشريق أنها
الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وأمرنا بفطرهن وأخرج أبو داود وصححه ابن
خزيمة والمحاضر في مسلم عن كعب بن مالك أنه صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان أيام التشريق
فنادى أنه لا يدخل الجنة المؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب زاد أصحاب السنن وذكر الله فلا يصومن
أحد (ويوم الأضحي والقطر) حديث الباب (فما بلغنا قال) ابن عبد البر في نهيه صلى الله عليه وسلم
عن أيام ذكرها دليل على إباحة ما عداها (وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك) وعليه جهور الفقهاء أنه
يستحب صوم الدهر لا طلاق الأدلة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا
وعند يسهل أخرجه أحد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي أي ضيق عليه فلا يدخلها
وعلى معنى عن أي ضيق عنه قال القرطبي لأنه لما ضيق على نفسه ممالك السموات بالصوم ضيق الله
عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة وقال أهل الظاهر وإسحاق وأحمد في رواية
بكرامة صوم الدهر وقال به ابن العربي من المالكية وشذابن خرم فقال من صام الدهر أثم
لمحدث الصحيحين لا صام من صام إلا بدريتين لأنه إن كان دعاء فيا ويح من أصابه دعا المصطفى وإن
كان خبراً فيا ويح من أخرجه عنه أنه لم يصم واجباً به محمول على من نصره به أو قوت به حقاً ورواه
أن النبي كان خطيباً لبعده الله بن عمرو بن العاصي وفي مسلم والبخاري عنه أنه عجز في آخر عمره وندم على
كونه لم يقبل رخصة النبي صلى الله عليه وسلم فتها لعله بأنه سيحجز وأقر حجة بن عمرو لعله بقدرته بلا
ضرر وإن معناه المنع عن كونه لم يجد من الشقة ما يجده غيره لأنه إذا اعتاد ذلك لم يجد في صومه

مشقة وتعقبه الطيبي بأنه يخالف لسياق الحديث الاتراء نهامه ولا عن صيام الدهركه ثم حثه على صوم داود والاولى انه خبر عن انه لم يمتثل أمر الشرع وبانه محمول على حقيقته بان يوم العيدين وأيام التشريق وبهذا اجابت عائشة واختاره ابن المنذرو طائفة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بان لا أجر ولا ثم ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من اجازها الاياها يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان الايام المحرمة مستثناة شرعا غير قابلة للصوم ففي بمنزلة الليل وايام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم بتحريمها ولا يصلح الجواب بقوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم بتحريمها قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم في صوم يوم وفطر يوم لا افضل من ذلك قال المتولي وغيره هو افضل من السرد لظاهر هذا الحديث وفي كلام غيره اشارة الى تفضيل السرد وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه وتقديره لا افضل من ذلك في حقه لا يؤيد هذا انه صلى الله عليه وسلم لم ينه حجة بن عمرو عن السرد ويرشده الى يوم ويوم ولو كان افضل في حق كل الناس لارشدته اليه وبينه له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والله أعلم

(التهنئ عن الوصال في الصيام)

قال الباسجي يريد به وصل صوم يوم بصوم يوم آخر (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال) وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري وعبد الله بن عمر عن نافع عنده وسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم (فقالوا يا رسول الله فانك تواصل) لم يسم القائلون وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين وفي لفظ فقال رجال بالجمع وكان القائل واحدا ونسب الى الجمع لرضاهم به وفيه استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم ثبت في حق امته الا ما استثني فطلبوا الجمع بين نهيه وفعله الدال على الاباحة فاجابهم باختصاصه به (فقال اني لست كهيتكم) أي ليس حالى تحاكمكم ارفظ هيئة زائدة والمراد لست كأحدكم ولا تنسبوا لست مثلكم وسلم عن أبي هريرة استم في ذلك مني أي استم على صفتي ومنزلتي من ربي (انني اضع واسق) بضم الهمزة فيهما حقيقة فيؤتي طعاما وشرابا من عند الله كرامة له في ليالي صومه وتعقب بانه يلزم ان لا يكون مواصلا ويشهد له رواية اظلل بطمعي لان اظلل لا يكون الا بالنهار والا كل فيه ممنوع واجب بأن طعام الجنة وشرابها لا يتجرى عليه احكام التكليف قال ابن المنذر الذي يفطر شرعا اتمامه الطعام المتسدد وأما المخارق للعادة كالحض من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تساطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة فلا يبطل بذلك صومه ولا يتقطع وصاله ولا ينقص أجره والجمهور على انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يهبطني قوة الاكل والشرب ويفض على ما يسهل مسددهما ويقوى على انواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس أو المعنى ان الله تعالى يخلق فيه من السبع والري ما يقويه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين ما قبله انه عليه به طي القوة بلا شبع ولا يرى بل مع الجوع والظمأ وعلى الثاني به طي القوة مما روي ما قبله بأن الثاني يشاق حال الصائم ويغفرت المقصود من الصوم والوصال لان الجوع وورع هذه العبادة بخصوصها قال القرطبي وبعده أيضا النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بعنه الحجارة من الجوع ثم النهي للكرامة عند مالك والجمهور لمن قوى عليه وغيره ولو الى الدهر لم يموه النهي ومحدث اذا نهيتكم عن شيء فانهوا عنه وقيل للتحريم وهو الاصح عند الشافعية واجازة جماعة وقالوا النهي عنه رخصة وتخفيف فمن قدر فلا

خرج الحديث الصحيحين عن عائشة نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رجعة لهم ورد بأن الرجعة لا تمنع
 النهي فمن رجعت له كرهه لهم وأحرمه عليهم قال الباجي وعلى جوارزه فأنما يصام الليل تبعاً للنهار فأما ان
 يفرد بالصوم فلا يجوز واجازه ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السحر الحديث البخاري عن أبي سعيد مرفوعاً
 لا تواصلوا فيكم أراد ان تواصل فليواصل إلى السحر وعارضه ابن عبد البر بحديث الصحيحين اذا قبل
 الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم قال فالوصال خصوص للنهي صلى
 الله عليه وسلم والواصل لا يتنفع بوصاله لان الليل ليس موضع للصوم ولا معنى اطلب الفضل في الوصال
 إلى السحر على مذهب من رواه الحديث لانزال الناس بخير ما يحلوا الفطر وقال عائشة كان صلى الله عليه
 وسلم العجل الناس فطرا انتهى وفي الترمذي وغيره عن أبي سعيد مرفوعاً ان الله لم يكتب الصيام
 بالليل فمن صام فقد تعنى ولا أجر له قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ما أرى عبادة سمع من أبي
 سعيد وقال ابن منده غرب لا تعرفه الا من هذا الوجه وروى أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وغيرهم
 باسناد صحيح عن ليلى امرأة بشير بن الحصاصية قالت أردت ان أصوم يومين مواصلة فتعني بشير وقال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى
 وأتموا الصيام إلى الليل فاذا كان الليل فأفطروا وحديث الباب رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف
 ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه جويرية عند البخاري وعبد الله وأيوب عند مسلم ثلاثتهم
 عن ثافة به (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيهاكم والوصال) نصب على التحذير أي احذروا الوصال
 (أيكم والوصال) ذكره مرتين للتأكيده وعند ابن أبي شيبة باسناد صحيح من طريق أبي زرعة عن أبي
 هريرة بلفظ أيكم والوصال ثلاث مرات (قالوا فأنك تواصل يا رسول الله قال اني است كيت كيتكم اني
 أبيت يطعمني) بضم الياء (ربي ويسقيني) بفتح الياء وثبات الياء الأخيرة كقراءة يعقوب في الشعراء
 حالة الوصل والوقف مراعاة للاصل والحسن البصري في الوصل فقط مراعاة للاصل والرسم فانها رعت
 في المصحف العثماني بحذف الياء ولا جدوا بن أبي شيبة من طريق الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة
 اني أظلم عند ربي فيطعمني ويسقيني وكذلك في حديث أنس في الصحيحين اني أظلم يطعمني ربي
 ويسقين وهو محمول على مطلق السكون لا على حتمية اللفظ لان الحديث عنه والامساك لئلا لا ينهار
 وأكثر الروايات انما هو بلفظ أبيت فكانت بعض الرواة عبر عنها بلفظ أظلم نظراً إلى اشتراكها في مطلق
 السكون قال تعالى واذا بشر أحدكم بالانبياء ظل وجهه مسوداً فإلما راد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك
 بنهار دون ليل وأثر اسم الرب دون اسم الذات فلم يقل يطعمني الله لان التجلي باسم الربوبية أقرب إلى
 العباد من الألوهية لانها تجلي عظيمة لا طاقة للبشر بها وتجلي الربوبية تجلي رجعة وشفقة وهي البقية بهذا
 المقام نعم للاسماعيلي من حديث عائشة اظلم عند الله وكانها بالمعنى فرواية الصحيحين عنها عند ربي
 ومتران قول الجمهور انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان
 على الحقيقة لم يكن مواصلاً ومترجوا به وقيل كان يؤتى بطعام وشراب في النوم فيستيقظ وهو مجذ
 الرى والشبع وقال النووي في شرح المذهب معناه ومحبة الله تغلنى عن الطعام والشراب والمحبة البالغ
 يشغل عنها ما وجع اليه ابن القيم فقال يحتمل ان المراد انه يشغله بالتفكير في عظمته والتجلي بمشاهدته
 ولتغذي بعارفه وقرة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه وتوابع ذلك من الاحوال
 التي هي غذاء القلوب ونعيم الارواح وقرة العين وبهجة النفوس عن الطعام والشراب فالقلب بها والروح
 أعظم غذاء وأنفعه وقد يكون هذا أعظم من غذاء الاجسام ومن له أدنى شوق وتجربة يعلم استغناء

الجسم بعداء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما القرعان الطافير بطاوبه الذي قوت
عينه بجموبه كما قيل

لهما الحديث من ذكر كاشغرها * عن الشراب ولهم عن الزاد

وقد زاد في رواية المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحيحين فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر ذلكم كالمسكل لهم حين أبوا أن ينتهوا وبه استدلال الساجي وغيره على أن
النهي ليس على التحريم إذ لو كان له لم يخالفوه كما لم يخالفوه بصوم العيدين ولما واصل بهم وأجاب
القائلون بالتحريم بأنهم فهموا أن النهي للتنزيه وأما ما وصلته بعد نهيه فليست تقريراً بل تقريراً
وتنكيهاً لا فاحتمل ذلك لمصلحة النهي في تأكيد جزمهم لأنهم إذا بشروه ظهرت لهم حكمة النهي
فكان ادعى إلى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في البادة والتقصير فيما هو أهم من الوصال وارجح
وظائف الصلاة والقراءة وغيرهما والمجوع الشديد في ذلك ولا يخفى نفسه إذا احتمل فصل الحرام
لمصلحة الزجر عما لا ينبغي أن يقال إذ لو قال لهم هو حرام لكانوا أشد الناس بعداً عنه ولم يخالفوه
كالمخالفوه في العيدين

(صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر)

(قال يحيى وسعت ما لك يقول أحسن ما سمعت فيمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ)
المنصوص على تأبعهما فيه في الكتاب العزيز (أو تظاهر) من نساأهم كذلك (فعرض له مرض يغله)
يحيى لا يستطيع الصيام بعد ما صام بعض الشهرين (وقطع عليه صيامه) بالفطر (أنه انصح من
مرضه) رأي بقوله (وقوى على الصيام) لأنه يلزم من حكمة من المرض قوته (فليس له أن يؤثر ذلك)
أي وصل صومه بما مضى قبل مرضه (وهو يبنى على ما قدمي من صيامه) جملة حاله قال لم ينأخر
واستأنف الشهرين لأن الله قيد بالتتابع في التل والظهار فأبج له فطر القدر الذي لا يمكن معه
الصوم كما لمرض فاذ زال وصله فإن أخره انقطع التسابع (وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل
النفس خطأ) لعدم وجدانها رتبة تمتعها (إذا حاضت بين ظهري) تنية ظهر (صيامها أنها إذا
ظهرت لا تؤثر الصيام وهي تبقى على ما قد صامت) فإن لم تن استأنفت الشهرين قال أبو عمر لا أعلم خلافاً
أن الحائض إذا وصلت قضاء أيام حيضها بصيامها أنه يحزبها في المريض خلاف فقال مالك وجعاً
كذلك وقال أبو حنيفة وطائفة يستأنف الصيام واختلف فيه قول الشافعي (وليس لاحد وجب عليه
صيام شهرين متتابعين في كتاب الله أن يفطر إلا من علة مرض أو حيضة) يحرمها عطف بيان له أنه
أوبدل قال الساجي ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه إن زرقون يريد أن يفطر ناسياً
في يوم بيت صومه وأما إن بيت الفطر ناسياً فلا (وليس له أن يسافر فيفطر) بل يصوم فإن أفطر استأنف
لأنه يمكنه معه الصوم وإن لم تكن فيه مشقة قاله الساجي (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك)
أي ليس له الفطر إن سافر فليس بتكرار مع قوله ولا أحسن ما سمعت

(ما يفعل المريض في صيامه)

(قال يحيى سمعت ما لك يقول الأمر الذي سمعت من أهل العلم أن المريض إذا أصابه المرض الذي يشق
عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك) أي المشقة والالتعاب (منه فإن له أن يفطر) قال الساجي قدر المرض
المبج للفطر لا يستطيع أن يقدر بنفسه ولذا قال مالك والله أعلم بقدر ذلك من العبد وقال أبو عمر هذا

يؤمن عليه المسلم فإذا بلغ المريض حالا لا يقدر معها على الصيام أو يتيقن زيادة المرض به حتى يخاف عليه جاز الفطر قال تعالى فمن كان منكم مريضا فاذا أصبح كونه مريضا صح له الفطر (وكذلك المريض الذي اشتد عليه التمسك في الصلاة وبلغ منه وما) الواو ائدة (الله أعلم بغير) والعين والذال معجمة واحدا لا عذار (ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تبلغ صغته فاذا بلغ ذلك صلى وهو جائس) للعدو (ودين الله سر) كما قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والكلام في الفرض فالنافع يجوز الجلوس فيها بلا عذر (وقد أخص الله للمسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض) هذا من باب الاستدلال بالاولى (قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة) أي فعلية عددا فطر (من أيام آخر) يصومها بده (فأرخص الله للمسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصوم من المريض) قال الباجي هذا احتجاج على من أنكر الفطر للمريض الخوف الهلاك دون المشقة الزائدة وما أعلم أحدا قاله ولكنه خاف اعتراض معترض فترجى بما حجة عليه انتهى وبه سقط ما قد يتوهم كيف يستدل بالقياس مع أن المريض منصوص عليه في الآية قبل السفر لكن قدينا كد قوله ما عمل أحد قاله بتوله (فهذا أحب ما سمعت إلى) فانه يشعر بأنه سمع غيره وما أحبه (وهو الأمر المجتمع عليه) أي بالمدينة وقد حكى ابن عبد البر انه قيل لا يفطر خشية زيادة المرض لانه ظن لا ييقن وقد وجب عليه الصيام بيقين فهذا خلاف قول الباجي ما أعلم أحد قاله لكنه انما نفي عنه فلا ينافي في غيره عليه

(النذر في الصيام والصيام عن الميت)*

(مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب) بكسر اليا وسكون فتحها (انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له أن يتطوع) قبل صوم نذره (فتنازل سعيد لبيد أن النذر قبل أن يتطوع) هذا على الاختيار واستحسان البدار إلى ما وجب عليه قبل التطوع قاله أبو عمر (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك) فان قدم التطوع اساء وصح صومه للتطوع وبقي النذر في ذمته هذا ان كان غير معين فان كان معينا لم يجز صوم غيره فيه فان فعل ثم وعليه قضاء نذره لانه ترك صومه قادر عليه وكان حكمه كغير المعين والنذر يلزم بالقول وان لم يدخل فيه بخلاف التطوع انما يلزم بالدخول قاله الباجي (قال مالك من مات وعليه نذر من رقة يعتقها أو صيام أو صدقة أو بديهة) البعير ذكر كان أو أنثى يهديها (فأوصى بأن توفي ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبديهة في ثلثه) لافي رأس ماله (وهو بديهي) يقدم (على ما سواه من الوصايا الا ما كان مثله) فسيان (وذلك) أي وجه تبديية ذلك (انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهية ما يتطوع به مما ليس بواجب لنقصه عن الواجب ولو بالنذر) وانما يجعل ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله (خلافاً لوم قالوا كل واجب عليه في حياته اذا أوصى به فهو في رأس ماله) لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لأخالتوفي الميت (مثل ذلك من الأمور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة) أي اسبابها (وصار المال لورثته سمي مثل هذه الاشياء التي لم يكن يسقطها منه متقاض) بل يؤثر ما دون قضاء (فلو كان ذلك جائزاً له ان هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سماها وعسى ان يحيط بجميع ماله فليس ذلك له) لاضرار بالورثة وانها ماعلى الاعتراف بذلك عند الموت لقصد حرمانهم (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسأل) بالبناء للقول (هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد) لانهما من الاعمال البدنية اجبا عا في الصلاة ولو تطوعا عن حي أو ميت وفي الصوم عن الحي خلاف حكمهما من عبد البر وعياض وغيرهما وأما الصوم عن الميت فكذلك عند الجمهور ومنهم مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وأجد وذهب طائفة من السلف وأجد في رواية والشافعي في القديم إلى انه يستحب لو ارثه ان يصوم عنه ويبرأ به الميت وبرجحه النووي

محدث الصحيحين عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام صام عنه وليه ومحدثهما عن ابن عباس أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال أرايت لو كان عليها دين أكنت تقضيه قالت نعم قال فدين الله أحق بالقضاء وأجاب الأولون بأن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد أخرجه النساء وقالت عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم رواه البيهقي وعنده أيضاً أنها سألت عن امرأة ماتت وعليها صوم فقالت يطعم عنها ألفي ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه يدل ذلك على أن العمل على خلافه لأن أقوى الصحابي بخلاف مرويه بنزلة روايته للناسخ ونسخ الحكم يدل على انتزاع المناط عن الاعتبار وفي الاستدلال كالمخالفة بقوله ما رواه الألبان في صحيحه وهو القياس على الأصل المجمع عليه في الصلاة أن لا يصوم أحد عن أحد انتهى ونقل المالكية أن عمل أهل المدينة على خلافه وأما الجواب بحمل الصيام على الإطعام لمحدث الترمذي من مات وعليه صيام فليطعم عنه وليه كل يوم مدامسك بما فاضل وأيضاً لمحدث غير ثابت ولو ثبت أمكن المجمع بالمثل على جواز الأمرين فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام أو المحدثان تعارضاً فيرجع إلى قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقد اعل حديث ابن عباس بالاضطرار في رواية أن السائل امرأة أن أمها ماتت وعليها صوم شهر وفي أخرى وعليها خمسة عشر يوماً وأخرى أن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين وأخرى قال رجل مات أمي وعليها صوم شهر ولكن أحببته لأنه ليس باضطراراً وانما هو اختلاف يحمل على اختلاف الوقائع لكنه بعيد لا اتحاد يخرج فالروايات كلها عن ابن عباس

(ما جاء في قضاء رمضان والكفارات)*

(مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أظفرك في يوم رمضان في يوم ذي غيم) صحاب (ورأى) اعتقد قبل فطره (أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الله إن المؤمنين أطاعت الشمس) أي ظهرت تحت حمل أنه قصد بذلك إعلم الحكم فيه ويحتمل أنه أخبره إيماء بقية يومه لأنه يجب على من أفطروا ولا يعلم أن الزمان صوم ثم علم أن يسلك بخلاف من أبعج له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الأكل بقية يومه قاله الساجي (فقال عمر الخطيب يسير وقد اجتهدنا في الوقت) حتى غلب على الظن أن الشمس غابت (قال مالك يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما نرى) نطق (والله أعلم) بما أراد (و) يريد بقوله يسير (حققة مؤثمة ويسأرتة يقول نصوص يوماً مكانه) وما ظنه رواه عبد الرزاق عن عمر أنه قال الخطيب يسير وقد اجتهدنا في يومنا وروى أنه قال بأهولاً من كان أفطرك فأتى قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطرك فليتم صومه وفي رواية عنه لا تقضي والاولى والى بالصواب قال ابن عبد البر وصرح غيره بضعف رواية النفي وفي البخاري عن هشام عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر أنظرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل العشاء قيل له شام فأمروا بالقضاء قال لا بد من القضاء وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا وأجبهوهم منهم الأئمة الأربعة على القضاء واحتج له أبو عمر بالأجتماع على أنه لو غم هلال رمضان فأفطروا ثم ثبت الهلال أن عليهم القضاء وذهب طائفة إلى عدم القضاء بمنزلة من أفطروا ناسياً على الأول بأنه لا يقضى (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر يقول يصوم قضاء رمضان متتابعاً من أفطره) فاعل يصوم (من مرض أو في سفر) أي يستبسم بما أخذ به ابن عمر وجوب تسابع القضاء وكذا روى عن علي والحسن والشعبي وبه قال أهل الظاهر وذهب المجهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه فقط وبه قال جمع من الصحابة وإن كان القياس التسابع المحقق لصفة القضاء بصفة الاداء وتجدد البراءة للذمة ولكن لم يجب لأطلاق الآية وفي الدارقطني بأستناد

ضعف أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال إن شاء قرأه وإن شاء تابعه (مالك عن ابن
شهاب أن عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق بينه) جواز
ويجزئه (وقال الآخر لا يفرق بينه لا أدري أيهما قال يفرق بينه) قال ابن عبد البر لا أدري عن أخذين
شهاب هذا وقد صرح عن ابن عباس وأبي هريرة أنه ما اجازا تفرق قضاء رمضان وقال لا بأس
بتفرقه لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر وقال عائشة نزلت فعدة من أيام أخر متباينات ثم سقطت
متباينات فجعل أن معنى سقطت تسخت وليس بين اللوحين متباينات فصح سقوطها وورفها
وفي الفتح هكذا أخرجه مالك بن معصم ما وصله عند الزاقي معينا عن معمر عن الزهري عن عبد الله
ابن عبد الله عن ابن عباس فممن عليه قضاء رمضان قال بفضه مفرقا قال الله تعالى فعدة من أيام أخر
وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بن سنده قال سمعته كيف سئلت وزريناه في فوائد أحمد بن شبيب
عن أبيه عن بوس عن الزهري بالفظ لا يضرك كيف قضيتها اثنا عشر سنة من أيام أخرا فحصره وقال عند
الزاق عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس وأبا هريرة قال لا فرق في إتمامه إذا اجتمعت انتهى (مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استسقاء) تكلف القى (وهو ما ثم فعله القضاء من ذرعه) بمجمعة
وزاؤه موله ذله وسبقه (القي فليس عليه القضاء) إلا أن يتيقن رجوع شيء إلى حلقه بعد أن صار في فيه
فيقضى قاله الباجي وقدروى البخاري في تاريخه الكبير واحتج باب السنين عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم من ذرعه القى وهو ما ثم فليس عليه القضاء وإن استسقاء فلهذا تضعفه البخاري
وقال أبو عمر الأصم أنه موقوف على أبي هريرة ولكنه صحيحه ابن حبان والمحاكم وقال على شرط الشيخين
وقال الترمذي العمل عند أهل العلم عليه (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب
يسئل عن قضاء رمضان) هل يجب تنابعه أم لا (فقال سعيد أحب إلى أن لا يفرق قضاء رمضان وإن بواشر)
يفتح التتابع عليه يقال لو تأثرت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بهضار قال يحيى سمعت مالكا يقول فيمن
فرق قضاء رمضان فليس عليه إعادة وذلك بحزى عنه وأحب ذلك إلى أن يتابعه (الحاقا بأصله
وللاختلاف فيه والافضل أن يأتي بالعادة على وجه متفق عليه) قال مالك من أكل أو شرب في رمضان
ساهيا أو ناسيا أو ما كان من صيام واجب عليه) كظهار وكفارة (أن عليه) وجوبا (قضاء يوم
مكانه) وبهذا قال أربعة وهو القياس فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقضاء
يقضى أن النسيان يؤثر في باب المأمورات قاله ابن دقيق العيد وما المحدث فحمول على عدم التطوع
جماعين ما فليس القياس مما رضاء للص كازعم (مالك عن حميد بن قيس المكي) الأعرج القاري (أنه
أخبره قال كنت مع مجاهد بن جبر يفتح فسكون الحزومي مولاهم المكي التابعي الثقة الامام في التفسير
والعلم مات سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع ومائة) وهو يظوف بالبيت فجاءه انسان فسأله عن صيام
أيام الكفارة أم متباينات أم بقطعهما قال حميد فقلت له نعم بقطعهما إن شاء) لأنه جائز (قال بجاهد لا يقطعها
فأنه ياتي قراءه أبي بن كعب ثلاثا أيام متباينات) فيه جواب المتكلم بين يدي المعلم وحسب الشيخ أن كان
عنده خلافه أن يفسده ولا ينفذ وأن من رد على غيره وإن كان دونه عليه أن يأتي بحجة والا احتجاج
بما ليس في مصنف عثمان وبه قال جمهور العلماء ويحرم عندهم بحري خبر الواحد في العمل به دون
القطع قاله ابن عبد البر وقال الباجي الصحيح ما ذهب إليه الباقلاني أنه لا يجمع به لأنه إذا لم يتواتر فليس
بقرآن وحينئذ لا يصح التعلق به (قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن يصام متتابعات)
وكذا استحب الجمهور التتابع في كفارة اليمين ولا يوجبونه الا في شهري كفارة القتل وفي الظهار
أو الوطء عامدا في رمضان واستحبون ما استحب مالك في ذلك وسأل رجل طاووسا عن كفارة اليمين فقال

صم كيف شئت فقال بحاجتها في قراءة ابن مسعود متابعات فقال تأمر الرجل (وسئل مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة) بضم الدال اسم لما يدفع مرة وبقيها المرة قال ابن فارس الدفعة من المطر والدم وغيره مثل الدفعة (من دم عبط) بضم الميم أي طرى خالص لا خلط فيه (في غير أو ان حذوهم) فتطرح حتى تمسي أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً يصح وما آخر فتدفع دفعة أخرى وهي دون الأولى) أقل منها (ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضها بأيام فسئل مالك كيف تصنع في صيامها وصلاها قال مالك) بحسب (ذلك الدم من الحيضة) بفتح الحاء وكسر حاء (فإذا رأت أنه فطر فلا يحض عنه صحة الصوم ولتغض ما أفطرت) وجواب (فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم) ولا تغض الصلاة قال أبو الزناد إن السنن ووجود الحق لتأني كثير على خلاف الرأي فما يجد المسلمون بذمان اتباعها من ذلك أن الحائض تغض الصوم ولا تغض الصلاة فيعمل ذلك تبعداً وفرق الفقهاء بعدم تكرار الصوم فلا حرج في قضائه بخلاف الصلاة وبغير ذلك قال امام الحرمين كل ما ذكره من الفروق ضعيف (وسئل عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وحل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى) حال كفره وإن قبل بأنه يجب عليه في الكفر لأن الإسلام يسقطه لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ولما يستأنف الصيام فيما يستقبل واجب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه) ولا يجب خلاف الحسن وعطاء وعكرمة في أنه يجب قضاء الماضي قال أبو عمر من أوجب على الكافر يسلم أو ألبي يحتمل صوماً مضى فقد كف غير مكاف لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام وبحديث رفع القلم عن ثلاث فذكر منها الغلام حتى يحتلم والمجارية حتى تحيض

* (قضاء التطوع) *

(مالك عن ابن شهاب أن عائشة وحفصة) مرسل وصله ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وقال لا يصح عن مالك إلا المرسل وله طرق عند النسائي والترمذي وضمها حاكها وقال النسائي الصواب والترمذي الأصح عن الزهري مرسل قال الترمذي وتابع مالك على إرساله معمر وعبيد الله بن عمر وزيايد بن سعد وغير واحد من الحفاظ وقيل الترمذي عن ابن جريح قال سألت الزهري أحدثك عروة عن عائشة قال لم اسمع من عروة في هذا شيء ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة (زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصبحت صائمتين متطوعتين فأهدي لهما طعاماً) أي شاء كما في رواية أحمد عن عائشة (فأفطرا عائشة) قد دخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة بدرتني سمعتني (بالكلام وكانت بنت أبيها) أي في المسارعة في الحيف فهو غاية في مدحها لهما (يا رسول الله اني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدي لنا طعاماً فأنظرنا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضيا مكانه يوماً آخر) والأصل في الأمر الوجوب وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ومالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب لا قضاء عليه ويستحب أن لا يفطر قال ابن عبد البر ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل فم القرض والنفق وقوله تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه وليس من تعمد الفطرة عظم محرمة الصوم وحديث إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطراً فليأكل كل روى فإن شاء أكل وإن كان صائماً فليدع وروى فإن كان صائماً فلا يأكل فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في اجابة الدعوة وحديث لا تنهم امرأة وزوجها شاهدين من غير شهر رمضان إلا بآذنه يدل على أن التطوع لا يفطر ولا يفطره غيره ولو كان مباحاً كان آذنه لا معنى له وقال ابن عمر ذلك المتلاعب بدينه

أوقال بصومه واجتج الآخرون بحديث أم هانئ دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فأتى بانه
من لبن فشرب ثم ناولني فشربت فقلت اني كنت صائمة والكني كرهت أن ارد سؤرك فقال ان كان من
قضاء رمضان فاقضي يوما مكانه وان كان من غيره فان شئت فاقضي وان شئت فلا تقضي وحديث عائشة
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا خبأت لك حيسا فقال اما اني كنت اريد الصوم ولكن
قربته انتهى والجواب عن الحديثين انه ما قضية عين لا عوم فمما رواه البخاري الترمذي وصححه الحناكم
المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر فعناه مريد التطوع جماعة بين الأدلة ومنه لا يتطلو أعمالكم
(قال يحيى سمعت مالكا يقول من أكل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه
الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطره) جلا لقوله صلى الله عليه وسلم اذ انسى أحدكم فأكل
أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواه الشيخان على صوم التطوع جماعة بين الأدلة (وليس على
من أصابه أمر قطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما أفطر من عذر) كمرض وجبض (غير بعيد
للفطر) بخلاف ممتددة حراما (ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة اذا هو قطعها من حدث لا يستطيع
حده) منه (بما يحتاج فيه الى الوضوء) بول أو غائط أو رج (قال مالك ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدخل
الرجل في شيء من الأعمال الصالحة الصلاة والصيام والحج وما أشبه هذا) وهو العبرة والطواف والائتمام
والاعتكاف (من الأعمال الصالحة) الموقوف أو لها على تمامها (التي يتطوع بها الناس فيقطعها)
بالنصب في جواب النبي (حتى يتم على سنته) طريقته لئلا يأق بأقل ما يكون من جس تلك العبادة بعبادة
كاملة (إذا كثر لم يصرف حتى يصلي ركعتين) وذلك أقل ما يكون من عبادة الصلاة (وإذا صام
لم يفطر حتى يتم صوم يومه) لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل (وإذا اهل) بالحج (لم يرجع حتى
يتم حجه) وكذا العبرة وهذا اتفاق (وإذا دخل في الطواف) بالتكبير له عند الحجر الأسود أو المني
فيه وان لم يكبر (لم يقطعه حتى يتم سبعه) مع ما يتبعه وهو حال ركعتان بعده وذلك أقل ما يكون
من عبادة الطواف (ولا ينبغي أن يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه) أي يقه ويؤديه
والنساء يكون معنى الأداء كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة ائدبت (الامن أمره بغيره لما يعرض)
بسكر الراه (للناس من الاسقام) الامراض (التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها) كحيض
ونفاس (وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا) جميع الليل (حتى يقين لكم
الخط الأبيض) بياض النهار (من الخط الأسود) سواد الليل قال البيضاوي شبه اول ما يبدو
من الفجر المعترض في الافق وما يمتد معه من غلب الليل بخطين أبيض وأسود واكتفى بيديان الخط
الأبيض بقوله من الفجر عن بيان الخط الأسود لانه عليه ولذلك رجاء عن الاستعارة الى التمثيل
وهو زان من الله بعض فان ما يبدو بعض الفجر (ثم اتوا الصيام الى الليل) فانه آخر وقته (فعليه اتمام
الصيام كما قال الله) لعمومه الفرض والنفل وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم لما نزل حتى يقين لكم
الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر عمدت الى عقاب ابن أسود وأبيض فبعلمتهما تحمت وسادني
فبعثت أنظر في الليل فلا يتبين لي فقدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرت له ذلك فقال
انما ذلك سواد الليل وبياض النهار وفيهم اعن سهل بن سعد لما نزل وكوا واشربوا حتى يقين لكم
الخط الأبيض من الخط الأسود ولم ينزل من الفجر فكان رجال اذا أرادوا الصوم ربط أحداهم
في رجله من الخط الأبيض والخط الأسود ولا يزال يأكل حتى يقين له فأنزل الله بعده من الفجر قال
الحفاظ وغيره حديث عدي يقضي نزول من الفجر بمصلا ما قبله وحديث سهل صريح في أنه انما نزل
منصلا فان جل على واقعين في وقتين فلا اشكال والا احتمل ان يكون حديث عدي متأخرا عن

حديث سهل فكان عليا يبلغه ما جرى في حديث سهل وانما سمع الآية بمجرد فعملها على ما وصل اليه فهمه حتى تبين له الصواب وعلى هذا يكون من التعمير متعلقا بآيتين وعلى مقتضى حديث سهل يكون في موضع الحال متعلقا بمحذوف انتهى (وقال تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فلما كان رجالا من أهل أرم (بالحج) فأقروا وقد اتى القرية جملة حالة (لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حذرا من الطريق) وكذا العمرة يتحقق فيها (وكل أحد دخل في ناله) تصدق نفسه بها ولا تنقض (نعليه انما هما إذا دخل فيها كآية القرية) نصا في الحج والعمرة والصوم وقياسا في باقي السبع ويأخذ قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (وهذا أحسن ما سمعت) فأما الباديات التي تنبض كإفراة والوقف والظهور فله الخيار في الانعام والقطع

(فدية من أظفر في رمضان من علة)*

(مالك أنه إن أنس بن مالك كبر) بكسر الباء أسن (حتى كان لا يقدر على الصيام) في زمن من الأزمان أصلا (فكان يقضى) يطعم عن كل يوم مسكينا وروى هذا السكك مسكين وروى نصف صاع وربما أطعم ثلاثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتطوع بذلك وربما جامع ثلثمائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة وكان يضع لهم الخبز والتمر من الخبز والتمر حكاية أبو عمر (قال مالك ولا يرى ذلك) الأطعم (وأجبا وأحب إلى أن يفعله إذا كان قويا) أي قادر عليه فان عجز فلا شيء عليه (فمن قدى) لتحصيل المستحب (فانما يطعم مكان كل يوم مائة النبي صلى الله عليه وسلم) المحرم منصب على الاستحباب المتعلق بمن عجز عن الصيام أي أنه إذا أطعم المداقي بالمستحب فلا ينافي فيه أن أطعم أكثر أو في زيادة وقيل الأطعم المداوي لأنه بدل من الصوم كما أزم الجميع المجاني على عضو وخوف الدية بدلا من القصاص من قوله والجرح قصاص والصحيح في النظر قول مالك ومن وافقه أن الفدية لا تجب على من لا يطبق الصيام لأن الله لم يوجبها على من لا يطيقه والفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع والفرائض لا تجب إلا بهذه الوجوه والذمة بنية قاله أبو عمر (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها) دلا كما وشديد أذى (واشتد عليهم الصيام قال فطهر وطعم مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة عبد النبي صلى الله عليه وسلم) وبهذا قال أهل الجواز قال العراقيون نصف صاع (قال مالك وأهل العلم) مبتدأ خبره (يرون عليها القضاء) نقطة الأطعم خلافا لابن عمر (كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وبين وجه الاستدلال بقوله (ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها) قد دخل في عموم الآية وليس فيها أطعم بخلاف المرضع المخافة على ولدها فتعفى وأطعم وهذا هو المشهور من أقوال مالك كما قال عياض وغيره ويحتمل أن مراده هنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الأطعم وبه جزم ابن عبد البر وعزاه لطائفة منهم مالك في قول في المرضع وبالك أقواله يطعمان ولا قضاء عليهما وقبله بضيان ولا أطعم ومحلها في خوفه ما على ولده ما إذا خاف قسا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب وهو إجماع الا عند من أوجب الفدية على المرضع (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) ابن محمد بن الصديق (عن أبيه) أحد الفقهاء بالمدينة (أنه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على صيامه) لأن أنصل مرضه أو سفره (حتى جاء رمضان أنفرقاه يطعم) وجوبا (مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة) عند الجمهور وقال أبو حنيفة وصاحباها نصف صاع وأشهب بالمدينة بد وبغير هامد وثلاث واختلف قوله في مكة هل كالمدينة أو كغيرها (وعليه مع ذلك القضاء) بالانزعاع انما النزاع إذا لم يفرط حتى دخل عليه رمضان آخر قبل يوم الثاني أن أدركه صحيحا ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه

ومذهب الأئمة الأربعة والمجهر ويصوم الثاني ثم يقضى الأول ولا فدية عليه لأنه لم يقرط ولا ن تأخير الاداء
 للعذر جائز والقضاء أولى (مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبيرة مثل ذلك) وبه قال المجهر وروى أبو حنيفة
 وأصحابه لا اطعام عليه إنما عليه القضاء لأن الله قال فعدة من أيام أخر وسكت عن الاطعام ودر الفدية
 لتأخير القضاء واجيب بأنه لا يلزم من عدم ذكره في القرآن أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع نعم
 ورد عن أبي هريرة عن الدارقطني وغيره وابن عباس عند سعيد بن منصور والدارقطني وعمر بن الخطاب
 فيما ذكره عبد الرزاق أنه عليه الاطعام قال ابن عبد البر بوى ذلك عن ستة من الصحابة لم يعلم منهم
 مخالف وقد اختلف في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقال ابن عمر عند
 البخاري هي مائة وخمسة وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه
 فدية كان من شاء صام ومن شاء افطر فافتدى بطعام مسكين حتى نزلت التي بعدها فاستخفها قال
 عياض وإلى هذا ذهب المجهر ورغم اختلاص أهل بقي منها ما لم ينسخ فروى عن ابن عمر والمجهر وإن حكم
 الاطعام باق على من لم يطق الصوم لكبر وقال جماعة من السلف ومالك وأبو نوري واد جميع الاطعام
 منسوخ وليس على من لم يطق الصوم واستحب له مالك وقال قتادة كانت الرخصة أكبر وتقدر على
 الصوم ثم نسخ فيه وبقي فمن لم يطق وقال ابن عباس وغيره نزلت في الكبير والمريض الذي لا يقدر على
 الصوم ثم نسخ فيه وبقي فمن لم يطق فهي عنده محكمة لكن المريض الذي لا يقدر يقضى إذا برئ
 وأكثر العلماء على أنه لا اطعام على المريض وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك هي محكمة ونزلت
 في المريض يفطر ثم يبرأ ولا يقضى حتى يدخل عليه رمضان آخر فيصومه ثم يقضى بعد ما فطر
 ويعلم عن كل يوم مدام حنطة وأما من اتصل مرضه بمرضان الثاني فليس عليه اطعام بل القضاء
 فقط وقال الحسن البصري الصغير في يطيقونه عائد على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ ذلك فهي عنده
 عامة وقال بعض السلف أنه عائد على الاطعام لكن في الكبير الهرم فهي عنده محكمة

(جامع قضاء الصيام)

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري قال المحافظ ووهب من قال أنه القطان لأنه لم يدرك
 أباسلة (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف وفي رواية الاسمعيلى سمعت أباسلة (أنه سمع عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أن (كان ليكون على الصيام من رمضان)
 بتكرير أكون لتعق القصة وتعليقها والتعبير بلفظ الماضي أولا والمضارع ثانيا لا رادة الاستمرار
 وتكرار الفعل (هذا استطيع أصومه حتى يأتي شعبان) زاد البخاري قال يحيى يعني ابن سعيد الشغل
 بالنبي صلى الله عليه وسلم أي بمعنى الشغل لأنها كانت مهينة نفسها الاستمتاع بها في جميع أوقاتها
 أراد ذلك ولا تعلم متى يريد ولم تستأذنه في الصوم خوفا أن يأذن وقد يحتاجها فتفتتها عليه وهذا
 من الأدب وأما شعبان فكان يصومه فتتفرغ فيه لقضاء صومها ولأنه إذا جاء ضاق الوقت فلا يجوز
 تأخير عنه وفي مسلم قال يحيى فظننت أن ذلك لمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر
 وهذا التعميل ليس بشيء لأن شغل سائر أرواحه كشغلها أو قرب منه لأنه أعدل الناس حتى قال
 اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك ولعل هذا الأثر شبه عليه أنه روى أنها
 قالت ما كتبت اقضى ما على من رمضان إلا في شعبان حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يأت
 قوله حتى توفي من وجه يحتاج به فأما الثروت ذلك للرخصة والتوسعة وتعقب بأن في مسلم من طريق محمد
 ابن ابراهيم عن أبي سلمة عن عائشة قالت ان كانت احدا لالتقط في رمضان في زمان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فما تقدر ان تنضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان ولذا قال

عياض هذا انص منها على علة ذلك ورد على من ضعف التعليل به وقال انما فعلته للترخصة لا للشغل
وامسك كاله بأنه كان يقسم ويعدل وله تسع نساء فأتا في نوبة الواحدة الا بعد ثمانية ايام فـ كان يمكن
كل واحدة ان تنقض في تلك الايام اجاب عنه القرطبي بأن التمس لم يكن واجبا عليه فهو ينقض
حاجته في كل الاوقات وقد روى الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله بن عمار عن عائشة قالت
ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قبض صلى الله عليه وسلم والهي صدوق
يخطي وكأنه وجه قول أبي عمر لا يحتج به لكن روى له مسلم والاربعة وعلى مذهب من يقول انه واجب
عليه يتم ان يقال كانت لا تصوم الا بآذنه ولم يأذن لاحتمال احتياجه اليها واذا ضاق الوقت اذن
لها وهو لا يجدي لان احتمال ذلك بطي انه لا يجب عليه القسم وفي الحديث حجة للجمهور ان القضاء
لا يجب على الفور اذ لو منع التأخير لم يقرها صلى الله عليه وسلم عليه وأوجه دارود من ثاني سؤال فان آخره
انتم وحديث عائشة يرد عليه قال عياض وهو ان لم يجب فوراً فالبادرة به مستحبة ويقدم على غيره من
صوم النفل قال بعض العلماء وانما يجوز التأخير بشرط العزم على الفل فان آخره بلا عزم عصى التمس
ونسب النووي هذه اللمحة من الفقهاء والاصوليين قال انه الاصح وكذا سائر الواجب الموسع انما يجوز
تأخيره بشرط العزم وقيل لا يشترط العزم واجبوا على انه لو مات قبل خروج شعبان لزومه الفدية في تركه
ان تمكن من القضاء فلم يقض فان لم يتمكن فلا طعام انتهى وجرم الباجي وغيره بأنه لا يشترط العزم
ورجحه ابن العربي وجرم عبد الوهاب وغيره باستراطه ورجحه القرافي في الذخيرة وفيه ان حق الزوج
متقدم على سائر الحقوق ما لم يكن فرضاً مضيقاً وان منافع الزوجة فيما يرجع للتمتع مثلاً كماله لا زوج
في عامة الاحوال وحدها في نفسها مقصور في وقت دون وقت قاله المازري وهذا الحديث رواه أبو داود
عن القعني وهو الترمذي والنسائي من طريق يحيى القطان كلاله ما عن مالك به وثابته زهير بن
معاوية في الصحيحين وسليمان بن بلال وابن جرير وسفيان وعبد الوهاب عند مسلم الخمسة عن يحيى بن
سعد له ولم يذكروا سفيان وعبد الوهاب كماله قول يحيى الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم

* (صيام اليوم لذى يشك فيه) *

(مالك) انه سمع اهل العلم يهتفون ان تصام اليوم الذي يشك فيه انه (مر شعبان) نهى كراهة على ارجح الروايتين عن مالك أو حرمة على الأخرى وهو ظاهر قول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصي أبناؤنا ثم زواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وغيره وعلقه البخاري جزماً لأن الهمازي لا يقول ذلك من قبل رأيته فحكمه الرفع قال ابن عبد البر هو مسند عندهم اتفاقاً وخالفه المجوهري المالكي فقال هو موقوف وجع الحفاظ بأنه موقوف الظاهر فوع حكموا محل ذلك (إذا نوى به صيام رمضان) احتياطاً لاحتمال أنه منه (ويرون أن علي من صامه على غير رؤية ثم جاء ثبت بفتح الباء وسكونها) أنه ممن رمضان إن عليه قضاءه لأنه لم يصمه بنية جازمة أنه من رمضان (ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً) لأن عادة النبي متفقية ومثل ذلك إذا وافق عادته أوصاف نذرته أو صامه قضاءً (قال مالك وهذا الأمر عندنا النهي مرفوعاً لا يقتضيه ما رواه الأئمة في الحديث ولا يروى إلا بالسنن والبرهان لا بالنهي على تحريمه من رمضان لالتبعية بخبر والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة وعليه المحجور خلا للنهي على تحريمه من رمضان لالتبعية بخبر الصحيحين مرفوعاً لا يقتضيه ما رواه الأئمة في الحديث ولا يروى إلا بالسنن والبرهان لا بالنهي على تحريمه من رمضان لالتبعية بخبر الأصحاب قوله الأرجل إلى أن النهي محمول على التقديم تفضيلاً وتحريماً بالشهر وفي رواية لا تتحرروا رمضان أما من كانت عادته الصيام قبله أو صيام الاثنين ونحوه فلا يمنع

* (جامع الصيام) *

(مالك عن أبي النضر) بغض النون وسكون المعجمة سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا قال أبو النضر
ووافته يحيى بن أبي كثير في الصحيحين ومحمد بن إبراهيم وزيد بن أبي غياث عند النساءى ومحمد بن عمرو عند
الترمذى كلهم عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة
عن أم سلمة أخرجهما النساءى وقال الترمذى عتب طريق سالم هذا السناد صحيح ويحتمل أن أبا سلمة رواه
عن كل من عائشة وأم سلمة وأيده المحافظ بأن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة
وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النساءى (انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى
تقول لا يفطر) أى ينتهى صومه الى غاية تقول لا يفطر (ويقطر حتى تقول لا يصوم) أى ينتهى فطره
الى غاية كذلك (ومارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان) لئلا
يظن وجوبه (ومارأيت في شهر أكثر) بالنصب ثاني مفعولى رأيت (صياما) بالنصب وروى بالخفض
قال السهيلي وهو وهم كأنه كتب بلا ألف على لغة من يقف على المنصب المتون بدون ألف فتوهمه
مخفوضا أو ظن بعض الرواة انه مضاف لأن صيغة افعل تضاف كثيرا فتوهمها مضافة وهي متممة هنا
قطما (منه في شعبان) متعلق بصيام ما رفع أعمال العباد فيه في النساءى عن اسامة قلت يا رسول الله
لم أرك تصوم من شهر من الشهور وما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان
وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع عملى وأنا صائم فبين وجه صيامه دون
غيره برفع الأعمال فيه وانه يغفل عنه لانه لما اكتنفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام
اشتغل الناس بهما فصار مغفولا عنه ونحوه في حديث عائشة عند أبي يعلى لسك قال فيه ان الله يكتب
كل نفس ميتة تلك السنة فأحب أن يأتى اجلى وأنا صائم ولا يارضه النهى عن التمتع رمضان بيوم
أو يومين بحمله على من لم يدخل في صيام اعتاده قال بعضهم كثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل
منه لانه شهر حرام وليس كذلك وقال أكثر فيه تعظيم رمضان لمحدث انس سئل صلى الله عليه وسلم
أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان رواه الترمذى وقال غريب وبارضه خبر مسلم
الأتى وقيل لانه كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وربما منعه من صومها عذر وكان يقضىها في شعبان
قبل تمام عامه وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبرانى عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة
أيام من كل شهر فربما اخذ ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وحديث الباب دال على
ضعفه فان قيل قد قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحترم رواه مسلم فكيف
أكثر منه في شعبان دونه احب باحتمال انه لم يعلم فضل المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه
أوله كان يرض له اعذار تقع من اكثار الصوم فيه كمرض وغيرهما وقد عورض هذا
المحدث بما فى الصحيحين من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه
وسلم يصوم شهرا أكثر من شعبان فانه كان يصوم شعبان كله وجمع بينه ما بان المراد بكه غالبه لمحدث
الباب فهو مفسر لهذا فاطلق الكل على الاكثر وقد قال ابن المبارك جائز في كلام العرب
اذا صام أكثر لشهر ان يقول صام لشهر كله ويقال قام فلان ليلة اجمع ولعله قد تشبى واشتمل
بعض أمره نقله الترمذى وقال كأنه جمع بين المحدثين بذلك فالمراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل
الاستعمال واستبعده الطيبي بأن كل تأكيد لارادة الشمول ودفع التجوز من احتمال البعض فتفسره
بالبعض مناف له انتهى لكن ذلك لا يمنع هنا لما علم ان الحديث يفسر بعضه خصوصا والمخرج متحد
ويكتفى بنقل ابن المبارك له عن العرب ومن حقه حجة وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عنها كان
يصوم شعبان كله قال يصوم شعبان الا قليلا ولم يعين فاعل قال واستبعده المحافظ البرقى بان

في الترمذي عن ام سلمة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان
ورمضان فطفت رمضان عليه شعبان يكون المراد بشعبان اكثر ما لا يجوز ان المراد برمضان
بعضه والدطف يقتضي المشاركة فيما عطف عليه وان مشى ذلك فاعاشى على رأى من يقول ان
اللفظ الواحد يحمل على حقيقته وبجازه وفيه خلاف لاهل الاصول قال غيره بل لا يمشى ذلك على هذا
الاول ايضا لان من قال ذلك قاله في اللفظ الواحد وما هنا لفظان شعبان ورمضان انتهى وهو اخص
استبعاد لا يمنع ارادته للقرينة وجع الطيبي بينهما بان كان يصومه كله في وقت يصوم معظمه في آخر
ليلا وهم وجوبه كله كرمضان وتعب بان قولها كان يصوم شعبان كله يقتضي تكرار الفعل وان ذلك
عادة له على ما هو المعروف في مثل هذه العبارة وقد اختلف في دلالة كان على التكرار فصح ان
الحاجب ان مقتضيه قال وهذا استفدناه من قولهم كان حاتم ترى الضيف وجمع الرازي انها لا تقتضيه
لآلة ولا عرفا وقال النووي انه المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوليين وذكر ابن
دقيق العيد انها تقتضيه عرفا فاتعقب ديني على أحد القولين وجع ايضا بان كان يصوم تارة من اوله
واخرى من وسطه واخرى من آخره وما يخفى منه شيئا بالصيام لكن في اكثر من سنة وتعب بان
اسماء الشهور اذا ذكرت غير مضاف اليها لفظ شهر كان العمل عاما لمجموعها لا قول سرت المحرم وقد سرت
بعضا منه ولا تقول صمت رمضان وانما صحت بعضه فان اضيفت الشهر اليه لم يلزم التعميم هذا مذهب
سبويه وتبعوه عليه قال الصفاق ولم يخالف في ذلك الا الزجاج وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول
عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فأجبت عن اول
أمره انه كان يصوم اكثره واخبرت ثانيا عن آخر أمره انه كان يصومه كله قال الحافظ ولا يخفى تكلفه
والاول هو الصواب ويؤيده قول عائشة في مسلم والنسائي ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة
غير رمضان وهو مثل حديث ابن عباس في الصحيحين وجع ايضا بان قولها كان يصوم شعبان كله يحمل
على حذف أداة الاستثناء والمستثنى أى الا قليلا منه ويدل عليه رواية عبد الرزاق لفظ ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر صياما منه في شعبان فانه كان يصومه كله الا قليلا وهذا يرجع في المعنى
الى الجمع الاول وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى كلاهما
عن مالك به (مالك عن ابى الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبى
هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة) ضم الجيم وشدة النون أى وقاية وسترة قبل
من المعاصي لانه يكسر الشهوة ويضعفها واذا قيل انه لحام التقين وجنة الحمار بين ورياضة
الابرار والمقربين وقيل جنة من النار وبه جرم ابن عبد البر لانه امسالك عن الشهوات والنار خفة فيها
وقد زاد الترمذي وسعيد بن منصور عن معمرة بن عبد الرحمن عن أبى الزناد من النار ولا جنة من طريق
أبى نونس عن أبى هريرة جنة وحصن حصين من النار والنسائي من حديث عثمان بن أبى العاصي
جنة كجنة أحدكم من القتال والطبراني عنه جنة يستجن منها العبد من النار والبيهقي عنه جنة من
عذاب الله ولا جنة من حديث أبى عبيدة بن الجراح الصيام جنة مالم يخرقها زاد الدارمي بالقية
والتفسيران متلازمان لانه اذا كف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان ستره من النار وفي الاكمال
معناه يستر من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالاخير جنة النووي وأشار ابن عبد البر الى ترجيح
الصيام على غيره فقال حسبك لكونه جنة من النار فضلا وروى النسائي باسناد صحيح عن أبى امامة
قالت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك قال عليك بالصوم فانه لا مثل له وفي روايه لا عدل له والمشهور
عند الجمهور ترجيح الصلاة للحديث الصحيح واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة (فاذا كان أحدكم صائما

فلا يرفث) بالثلاثة وتلث انشاء أى لا يفحش ويتكلم بالكلام القبيح ويهتاق انشاء على الجماع ومتدما نه
 وعلى ذكرهم مع النساء أرمطاً ويحتمل ان انتهى لما هو اعلم منها (ولا يجهل) أى لا يفعل فعل الجاهل
 كسباح وسفه وسخرية ونحو ذلك وعن سعيد بن منصور من طريق أبى صالح عن أبى هريرة ولا يجادل
 وهذه الثلاثة متنوعة مطلقاً لكنهم اتفأ كد بالصرم ولذا قال القرطبي لا يفهم من هذا اباحة ذلك فى غير
 الصوم وانما المراد ان المنع من ذلك يتأ كد بالصوم قال الباسجى الجهل ضد العلم يتعدى بغير حرف جر
 والجهل ضد الجمل يتعدى بصرف البحر قال الشاعر ألا لا يجهل أن أحد علينا (فان) بتخفيف
 الون وفى رواية وان بالواو (أمرؤ قاتله أرسأته) قال عياض قاتله دافعه ونأزعه ويكون بمعنى شأته
 ولا عنه وقد جاء قتل بمعنى الأعم وفى رواية أبى صالح فان سابه أحد أوقاتله وفى رواية فان سابه
 أحد أومأه بمعنى جأله ولا أحد فان شأته أحد قتل أبى صأته وان كنت قائماً فاجلس واستشكل
 ظاهره بأن المألة تقضى وقوع الفعل من الجائنين مع ان الصأته مأه وربأى يكف نفسه
 عن ذلك وأجاب الباسجى بأن المألة هنا الواحد كسافر والمأنى فان أراد ان يشأته أو يقأته
 أو ان وجدت منهن مأجياً فليد كر الصوم ولا يستدم ذلك وأجاب غيره بأن المراد بالمألة انتهى ولها أى
 ان يتأ أحد لقأته أو شأته (فليقل أبى صأته أبى صأته) مرتين تأ كيد الانزجار منه
 أو من يضأبه قال ابن عبد البر قيل يقوله بلسانه للشأته والمتأل أى وصومى يعنى من ذلك ومعنى
 المقأته مقأته بلسانه وقيل يقوله فى نفسه أى فلا سيل الى شفاء غيظك ولا ينطق أبى صأته
 لمأفيه من الرياء وإطلاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذى لا يظهر ولذا يجزى الله الصأته
 أجره بغير حساب انتهى وبالشأنى جزم المتولى ونقله الرافعى عن الأئمة ورجح الزوى الأول فى الاذكار
 وقال فى شرح المذهب كل من مأ حسن والقول باللسان أقوى ولو جمعها كان حسناً ونقل الزركشى
 ان ذكرها فى الحديث مرتين إشارة لذلك فيقولها بقلبه ليكف نفسه وبلسانه ليكف خصمه وقال الرويانى
 ان كان فى رمضان فبلسانه والا ففى نفسه وأدعى ابن العربى ان الخلاف فى النقل أما الفرض فبلسانه
 قطعاً وقال فى المصابيح الظاهر ان هذا القول على تأ كيد المنع فكانه يقول لخصمه أبى صأته
 تحذروا ثم يد بالوعيد المتوجه على من انتهك حرمة الصأته وتذرع الى تنقيص أجره بأيقاعه فى
 المشأته أوبد كرفسه تشديد المنع العمل بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسى
 وظاهر كون الصوم جنة ان بقى صاحبه من أن يؤذى كما يقبه ان يؤذى والحديث رواه البخارى وأبو داود
 عن عبد الله بن مسألة التبعنى عن مالك به وقاده سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عنده سلم (مالك عن أبى
 الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذى نفسى بيده) ان شاء
 أبسأها وان شاء أخذها وهو قسم كان يقسم به كثيراً وأقسم تأ كيداً (تأخلف) بضم الحاء المعجمة
 واللام وسكون الواو بالقاء على الصحيح المشهور قال عياض الزاوية الصحيحة بضم الحاء وكثير من
 الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطأبى وهو خطأ وحكى القاسمى فيه الفهم والفتح وقال أهل الشرق يقولونه
 بالوجهين والصواب الضم أى تنير رائحة (فم الصأته) مخلو المدة بترك الا كل وقال البرقى هو تعبر بطعم
 القم وريحته بتأخير الطعام قال الساجى وليس هذا التفسير على أصل مالك وانما هو على مذهب الشافعى
 وانما يستبرأ مالك بتغير رائحة القم كما تقدم وفيه رد على من قال لا تثبت الميم فى الفم الا فى ضرورة الشعر لبوته
 فى هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله) زاد مسلم والنسأى من رواية أبى صالح عن أبى
 هريرة يوم القيامة (من ربح المسك) فتملى به الذين عبد السلام فقال هذا الطيب فى الآخرة خاصة
 ولأبى الشيخ باسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً يخرج الصأته من قبرهم يعرفون بريح أفواههم

أدواهم أطيب عند الله من ريح المسك وقال ابن السلاخ هو عام في الدنيا والآخرة لرواية ابن حبان
 الخلوفاً فم الصائم حين يخلف أطيب عند الله من ريح المسك وروى الحسن بن سفيان في مسنده عن جابر
 مرفوعاً أعطيت امتي في شهر رمضان خمسا قال وأما الثانية فأنهم يمسون وخلوفاً أدواهم أطيب عند
 الله من ريح المسك حسنه أبو بكر بن السمعاني في أماليه وكل واحد من الحديثين صريح بأنه في وقت
 وجود الخلوفاً في الدنيا يتحقق وصفه بكونه أطيب عند الله من ريح المسك قال الخطابي طيبه عند
 الله رضاه به وشأؤه وقال ابن عبد البر معناه أركى عند الله وأقرب إليه عنده من ريح المسك وقال بغوى
 معناه الثناء على الصائم والرضى بفعله وقال القدروري امام الحنفية معناه أفضل عند الله من الزواجر
 الطيبة ومثله قال البوني من قدماء المالكية وأبو عثمان الصابري وأبو بكر السمعاني وأبو حفص
 الشافعيون وأبو بكر بن العربي فلهؤلاء أئمة المسلمين شرقا وغربا لم يذكروا سوى ما ذكرناه ولا يذكرون
 منهم وجهها بتخصيصه بالآخرة مع أن كتبهم جامعة للجواهر المشهورة والتربية ومع أن الرواية التي فيها
 يوم القيامة مشهورة في الصحيح بل جزموا بأنه عبارة عن الرضى والقبول ونحوهما مما هو ثابت في الدنيا
 والآخرة وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوفاً في الميزان على
 المسك المستعمل لدفع الزائجة الكريهة طابا لرضى الله حيث يؤمر باجتنابها واجتناب الزائجة
 الطيبة كافي المساجد والصلوات وغيرها من العبادات فخص يوم القيامة في رواية لذلك كما خص
 قوله تعالى أن ربهم بهم يومئذ خبير وأطلق في باقي الروايات نظرا إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين
 انتهى وهذه إحدى المسائل التي اختلف فيها المتعاصرون المذكوران ابن السلاخ والغزوة اختلف في
 معناه لأن استطابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء فيستطيبه أو ينفر عنه
 فيستقذره والله سبحانه منزعه عن ذلك مع أنه يعلم الأشياء على ما هي عليه فقال المازري هو مجاز لأنه
 جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصوم من الله فالمعنى أطيب عند الله من
 ريح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم وإلى هذا أشار ابن عبد البر وقيل
 معناه أن حكم الخلوفاً والمسك عند الله على ضدهما هو عندكم وهو قريب مما قبله وقيل معناه أن الله يثيبه
 في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكالم وريح حرمه فيفوح مسكا وقيل معناه
 أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك لاسيما بالاضافة إلى الخلوفاً حكاها عياض
 وقال الداودي وجماعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثوابا من المسك المندوب في الجمع والاعباد
 ومجاس الذي كروا خيرا وصححه النووي وحاصله جعل معنى الطيب على القبول والرضى ونقل القاضي
 حسين أن لطاعات يوم التيسامة ربحا يفوح قال فرج الصيام فيها بين العبادات كالمسك وقيل المعنى
 أطيب عنده ملائكة الله وأنهم يسمعون الخلوفاً أكثر من المسك وإن كان عندنا بضد ذلك وقال ابن
 بطلان أي أركى عند الله إذ هو تعالى لا يوصف بالشئ وقال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من
 الإدراك وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها لا يعلم من خلق وهذا
 مذهب الأشعرى فإن قيل لم كان أطيب ودم الشهيد ربحه ربح المسك مع ما فيه من الخساسة بالنفس
 وبذل الروح أجيب بأن الصوم أحد أركان الإسلام فهو أعظم من الجهاد ونظرا إلى أصل كل منهما
 فأصل الخلوفاً طاهر بخلاف الدم فكان ما أصله طاهرا أطيب ربحا وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم
 فرض عين وهو أفضل من الكفاية وروى أحمد مرفوعا دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه في سبيل الله
 أفضلهما الذي تنفقه على أهلك ففضل النفقة على الأهل لأنه فرض عين على النفقة في الجهاد لأنه
 كفاية ولا يعارضه ما رواه الطيالسي عن أبي قتادة قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الجهاد

وفضله على سائر الاعمال المكتوبة لاحتمال ان يكون ذلك قبل وجوب الصيام وقول امام الحرمين
 وطائفة فرض الكفاية افضل من فرض العين ضيف فنص الشافعي فرض العين افضل وقد قال صلى
 الله عليه وسلم لمن سألته عن افضل الاعمال عليك بالصوم (انما يذكر) بذال مجمعة بترك الصائم ولم يصرح
 بنسبته الى الله تعالى للعلم به وعدم الاشكال فيه ولا جدع استحقاق بن الطبايع عن مالك يقول الله
 عز وجل انما يذكر (شهوته) أى الجماع ولا بن خزيمة زوجته (وطعامه وشربه) فانه لطيف مغاير وان جعلت
 شهوته عامة فهو من الخاص بعد العام وفي قوائمه مبنوية بترك شهوته من الطعام والشراب والجماع (من
 اجلى) لانه مثال شرعى ذلك قال المحافظ قد يفهم المحصر التنبيه على الجهة التى يستحق بها الصائم ذلك
 وهو الاخلاص الخاص به حتى لو صام لغرض آخر لتخمة لا يحصل له ذلك الفضل لكن المدار في هذه
 الاشياء على الداعي التوى الذى يدور به الفعل وجودا وعدما ولا شك ان من لم يمرض له في خاطره
 شهوة شتى مطول نهاره ليس في الفضل كمن عرض له ذلك فجاءه نفسه في تركه (قال الصيام لى) بقائه السببية
 (وانما اجزى) بفتح الهمزة (به) صاحبه ولما افادسة الجزاء وفخامته لتوليه بنفسه دفع توهم ان له غاية
 ينتهى اليها كغيره من الاعمال بقوله (كل حسنة بعشرة امثالها الى سبع مائة ضعف الا الصيام
 فهو لى وأنا اجزى به) بلا عدد ولا حساب واعاده لتأكيده وهذا كقوله تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم
 بغير حساب والصابرون الصائمون في اكثر الاقوال لانهم يصبرون انفسهم عن الشهوات وعند سميويه
 الا الصوم فانه لا يدري احدا فيه واليهيقي والطبراني عن ابن عمر في حديث واما العمل الذى لا يعلم
 مقدار ثواب عام له الا الله فالصيام وانفقوا على ان المراد بالصائم هنا من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلًا
 ونقل ابن العربي عن بعض الزهاد تخصيصه بصوم خواص الخواص فانه اربعة انواع صيام العوام وهو
 الصوم عن المفطرات وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات قولاً وفعلًا وصيام خواص
 وهو الصوم عن غير ذلك كراته وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى
 يوم لقائه قال المحافظ وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى
 وقد اختلف في معناه مع ان الاعمال كلها لله وهو الذى يجزى بها على عشرة اقوال احدها ان الصيام
 لا يقع فيه رياء كغيره حكاها المازري ونقله عياض عن ابي عبيد ويؤيده حديث الصيام لا رياء فيه
 قال الله عز وجل هو لى وأنا اجزى به رواه البيهقي عن ابي هريرة باسناد ضعيف وابو عبيد مرسل ولا يوضح
 لرفع النزاع وكونه لا رياء فيه معناه في فعله وان كان فيه الرياء بالقول كمن يجتر باه صائم رياء فاما يقع
 الرياء فيه من الاخبار بخلاف بقية الاعمال قد يدخلها بمجرد فعلها وحاول بعضهم المحاق الذكر بالصوم
 لا يمكن فعله بمجرد كفة اللسان ولا يشعر المحاضرون ثنائها معناه انما المنقر به لم مقدار ثوابه وتضعيف
 حسنة وغيره من العبادات اظهر سبحانه بعض مخلوقاته عليها ولا يطله كما ادعى القرطبي ان صوم
 اليوم بعشرة ايام كفى الاحاديث لانه يكتب كذلك واما قدر ثوابه فلا يعلمه الا الله ثالثها معناه
 احب العبادات الى والقدم عندي ولذا قال ابو عمر كفى به فضلا للصيام على سائر العبادات وللنساءى
 عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكس عليه الحديث الصحيح واعلموا ان غير اعم احكم الصلاة
 رابعها الاضافة للتشريف والتعظيم كما يقال بيت الله وان كانت البيوت كلها لله وناقته وان
 المساجد لله مع ان العالم كله لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعظيم في مثل هذا السياق
 لا يفهم منه الا التشريف والتعظيم خامسها ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الله
 تعالى فلما تقرب اليه الصائم بما يوافق صفات اضافته اليه وان كانت صفات الله لا يشبهها شئ
 سادسها المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لانه من صفياتهم سابعها انه خاص لله تعالى

وليس للبدن حفظ فيه قاله الخطابي ونقله عياض وغيره فان ارادوا بهذا المعنى عليه العبادات رجع
الى المعنى الاول وبه انصح ابن الجوزي فقال لاحق فيه للصائم بخلاف غيره فله فيه - ظللناه الناس
عليه اى وان اراد عدم انبساط نفسه به اصلا فالصائم بخلاف غيره من العبادات فيوجد لنفسه فيها
حفظ كالدن والوضوء فله فيه حفظ التبريد والتدفى وكالحج فله فيه - حفظ التنقل والتفرج على
الامكة وكذلك لا يرجع الى المعنى الاول بل يكون غيره وهذا هو الظاهر ثامنها سبب اضافته الى
الله انه لم يعد به غيره بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعتبر بان عبادات الصوم وانشاب
الهياكل والاستعدادات يتعبدون لها بالصيام واجيب بانهم لا يتعبدون الهيئة الكبرياء
واقامه تقدون انها فعله بنفسها وليس هذا الجواب بطائل لانهم طائفتان احداهما تعتقد الهيئة
الكبرياء وهم من كان قبل ظهور الاسلام وبقى منهم من بقى على كفره والاخرى من دخل في الاسلام
وبقى على تنظيم الكبرياء وهم الذين اشير اليهم تاسعا ان جميع العبادات يوق منها ماضيا لم العبادات
الا الصيام وراه البيهقي عن ابن عبيدة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم
من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتمهل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة وتقبه القرطبي
بان ظاهرا حديث المقاصة انه يؤخذ كيفية الاعمال لان فيه القلس يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة
وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا واخذ مال هذا فيؤخذ لهذا من حسنة له وهذا من حسنة له
فان ذنبت حسنة قبل ان يتص ما عليه طرحت عليه سيئاتهم ثم طرح في النار قلت ان ثبت قول
ابن عبيدة انه كن تخصيص الصيام من ذلك وقديل له حديث اجد عن ابي هريرة رفعه كل العمل
كفارة الا الصوم الصوم لي وانا اجزي به رراه ابراهيم بن محمد قال ربكم كل العمل كفارة الا الصوم
فهذا الاستثناء شاهد لذلك لكن يعارضه حديث حذيفة في الصحيحين فتمتة الرجل في أهله وماله
وولده وجاره يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ويحجب بصحبل الانبات على كفارة شئ مخصوص
والنسي على كفارة شئ آخر فانه قبيح فتمتة المال وما ذكره له لكن جملة البخاري على تكفير مطلق
الخطيئة ويؤيده ما في مسلم الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر
ولا بن حبان مرفوعا من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله وسلم صيام عرفة يكفر سنتين وصيام
عاشوراء يكفر سنة وعلى هذا فقول كل العمل كفارة الا الصيام اى فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة
بشرط خلوصه من الريا والشواذب عاشرها ان الصوم لا يظهر فتمتة كنه الحفظة كما لا تكذب سائر اعمال
القولوب واستند قاله الى حديث واه جدا اورده ابن العربي في المسلسلات واقتضه قال الله الاخلاص
سر من سرى استودعته قلب من احب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكتفي في رده
الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها ولم يعملوا فانه لما وافقت عليه من الاجوبة واقر بها
الى الصواب الاول والثاني ويقرب منهما التماس والتاسع وبلغني ان الطائفتين لهما اكثر في حقائق
التدس ولم أقف عليه انتهى ملخصا وقال بعض الصوفية معناه ان الصوم لي لالا اى انا الذي ينبغي لي
ان لا اطعم ولا اشرب واذا كان كذلك وكان دخولك فيه لاني شرعته لك فانا اجزي به كما به يقول
انا جزاؤه لان صفة التنزيه عن الطعام والشراب والشهوة تطليبي وقد تلبست بها وليست لك لكنك
انصفت بها حال صومك فهي تدخلك على فان الصبر حاس النفس وقد لبست بها امرى عسانة تنصيه
حقية تها من الطعام والشراب والشهوة فلذا قال للصائم فرحتان فرحة عند قطاره وفرحة عند لقاء ربه
رواه الشيخان وفرحة الفطر لروحه المحيواني لا غير والثانية لنفسه الناطقة لطيفة بانية فاروته
الصوم لقاء الله وهو المشاهدة انتهى وقد علم كل اناس شمر بهم والحديث رواه البخاري عن القسبي

عن مالك لكنه وضله بالحديث قبله لا تجد اسنادهما وقد فعل ذلك غير مرة ولا مانع منه كما قدمته عن
الحافظ لكنه قال هناك ما حديثان أفردهما الموطأ وجميع جماعة التبعين وعنه زواه البخاري
خبا انتهى وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي كلهم من طريق مالك وغيره وتابعه جماعة عن أبي
الزناد في الصحيحين وغيرهما والله أعلم (مالك عن عمار بن أبي سهيل) نافع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي
خامر المديني الأصمعي (عن أبي هريرة أنه قال) كذا وقع موقوفا في الموطآت الاموية مع بن عيسى
فرقه وحول لا يكون الا توقيفا قاله ابن عبد البر وقد رواه الشيخان من طريق اسماعيل بن جعفر
الانصاري ومن طريق الزهري كلاهما عن أبي سهيل المذكور عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول
صلى الله عليه وسلم قال (إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة ويغفر للذنوب) ويجوز تحقيقها (أبواب الجنة)
حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملا لا يفسد عليه وذلك علامة للإتيان لدخول الشهادة وتكريم حرمته
وللبخاري أبواب السماء قيل أنه من تصرف الرواة وأصله الجنة وقال ابن بطال الماردمي السماء الجنة
بقرينة قوله (وغلقت أبواب النار) حقيقة أيضا لذلك (وصفدت) بضم الميم مثله وشدة الغاء
غلت (الشياطين) أي شددت بالاصفاد وهي الاغلال التي يغفل بها اليبان والرجلان
وتربط في العنق وهي بمعنى رواية البخاري وسلسلت الشياطين حقيقة أيضا معنا لهم من اذى المؤمنين
والشوش عليهم أو بخارج عن كثرة الثواب والعفو ويؤيده رواية مسلم فتحت أبواب الرحمة الا أن يقال
الرحمة من اسماء الجنة أو من تصرف الرواة وأن الشياطين يقلل أحوالهم واذا رزقهم فيكونون كالصنفين
ويكون تصفدهم عن اشيائهم ناس محدث صعدت مرددة الشياطين أو فتح أبواب الجنة عبارة
عما يفتحه الله لعباده من الطاعات في هذا الشهر التي لا تتبع في غيره عموما كالصيام والقيام وفعل
الخيرات والانتكاف عن كثير من المخلات وهذه أسباب لدخول الجنة وابوابها وكذلك تليق
أبواب النار وتصفد الشياطين عبارة عما يتركون عنه من المخلات هكذا أبدى القاضي عياض
احتمالي الحقيقة والمجاز على السواء ونقله النووي وأقره ورجح القرطبي وابن المنبر الحقيقة اذ لا ضرورة
تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره وقال ابن العربي لا تمتنع الحقيقة لانهم ذرية ابليس يأكلون
ويشربون ويوطئون ويموتون ويعذبون ولا ينمون وقال ابن بركة يدل على ان التصفد حقيقة ما في
كثير من الاخبار انها تصفد وترعى في البحر ورجح التوربشتي المجاز فقال هو كناية عن تنزيل الرحمة
وازالة الفلق عن مضاعف اعمال العباد تارة بسد التوفيق واخرى بحبس القبول وغلق أبواب جهنم
عبارة عن تزهة النفس الصوام عن رجس الفواحش والخص من الدواعي على المعاصي بقمع الشهوات
ويمنع حمله على ظاهره انه ذكر على سبيل أن على الصوام واتمام النعمة عليهم فيما أمروا به ونذروا اليه
حتى صارت الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعمها هي والنيران كأن أبوابها أغلقت وانكأ لها
عطلت واذا جئنا الى الظاهر لم تقع النعمة موقفا وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في الدنيا غير ميسر
لدخول احدى الدارين ورده الطبيب بأن فائدة الفتح توقيف الملائكة على استجماع فعل الصائمين وأن
ذلك منه تعالى بمنزلة عظيمة وأيضا اذ اعلم المكلف المتقدم ذلك باخبار الصادق يزيد ذلك في نشاطه ويتلقاه
بزيادة قبول ويشهد له حديث عمران الجني ليرتفع لرمضان قال ابن العربي وقد استرأب مريب فقال
نرى المعاصي في رمضان كما هي في غيره فها هذا التصديق وما معنى الحديث وقد كذب وجهل فانه لا يتعين
في المعاصي والمخالفة ان تكون من وسوسة الشيطان اذ قد يكون من النفس وشهواتها سيما انه من
الشيطان فليس من شرط وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه انصافها بالنفس اذ قد يكون مع بعده
عنها لانها من فعل الله فكما يوجد الالم في جسد المسحور والمعيون عند تكلم السحر والعاين فكذلك

يوجد عند موصوفه من خارج أو أن المراد بالشياطين المردة لانهم في الكفر والقرطبات فتصف المردة
 لا غير بتقل الخصالات ولا شك في قلته في رمضان فزعم انها فيه كغيره فقرها بت وسقطت مكالمة
 انتهى ويؤيد هذا رواية الترمذي وغيره صدقت الشياطين مردة لمجن وأجاب الأوطي بأنها غاقتل
 عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شروطه وروعت آدابها وقال الحلي أن المراد بالشياطين مسترقو
 الجمع منهم لانهم كانوا منه وفي زمن نزول القرآن من استراة فزيدا القليل في رمضان مباينة
 في الحفظ ويحتمل أن المراد بالشياطين لا يخلصون من اقتتان المسلمين الى ما يخلصون اليه في غيره
 لانتهم الهيم بالصيام الذي فيه وقع الشهوات وقراءة القرآن والذكر انتهى وقال غيره المراد به ضمهم وهم المردة
 لمحدث الترمذي والتساعي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة رفته اذا كان أول ليلة
 من شهر رمضان صدقت الشياطين مردة لمجن وغاقت أبراب النار فيفتح منها باب وتفتح أبواب الجنة
 فلم تبق منها باب وادي منادى يا أي الحيا اقبل ويا ناعي اشر فصرع الله عنه من النار وذلك كل ليلة
 (مالك انه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعته من ساعات النهار لا في اليوم)
 وهو ما قبل الزوال فانه يجمع على استحبابه (لا في آخره) من الزوال للزوب (ولم يسمع أحدا من أهل العلم
 يكره ذلك ولا ينهي عنه) بل يستحبونه لظلال الأدلة كحديث فضل خصال الصائم السواك لم يخص
 وقتا ونحوه لولا أن اشق على أمتي لا مريم بالسواك مع كل صلاة ولا يخص صائما من غيره ولا وقتا قال
 عامر بن ربيعة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعوذ ولا أحصى رواه أبو داود
 وغيره وهذا قال عمر وابن عباس وجماحة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي
 في شرح المذهب انه المختار وكراه عطاء ومجاهد الشافعي والشافعي وأبو ثور السواك للصائم آخر النهار
 لمحدث الخوف فم الصائم لانه يزيل الخوف الذي هذه صفته وفضيلته وإن كان في السواك فضل
 لكن فضل الخوف اعظم وتعب أن الخوف لا يقطع ما دامت المعدة خالية فبما به انه يخف وقال
 بعضهم السواك طيرة اقهر فلا يكره كمنخضة للصائم لاسيما وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تنرك
 هنالك وأما تحريفه بديعة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم ناهى عن الخوف فهو بالناس
 عن تذمر كالمصائمين بسبب الخوف لانهم بالصائمين عن السواك والله غني عن وصول الرائحة
 الطيبة اليه فعلة يقينا انه لم يرد بالنهي بقاء الرائحة وانما أراد نهى الناس عن كراهتها وهذا التأويل
 أولى لأن فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيمذ كراهية تناول ولذا قال ابن دقيق السيد يحتاج
 الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم عند كل صلاة وفي رواية من كل وضوء وحديث الخوف
 لا يخصه انتهى وتعب قياسه على دم الشهيد بالفرق بأر الصائم منج له به فتدبر له تذيب فيه
 والشهيد ليس يحتاج وهو حية اسد من الدم فزاله لا يؤثر شيئا له قوة وجوب مزيدا رجعة له ولانه
 اثر الظلم الذي ينتصف به من خصمه وسبيل المحسومة انظروا ولا نه بعد المرات فيمن فيه الرأى ولا يرد
 أن مناجاة الصائم له مع دوام الخوف أولى لقوله اطيب عند الله من ريح مسك لأن مدحه يدل على
 فضله لا على افضاليته على غيره فهذا الوتر فضل من الفجر وفي الحديث ركننا الفجر خير من الدنيا وما فيها
 وكم من عبادة اثني عليها مع فضل غيرها عليها وهذه المسئلة من قاعدة زحام لمصالح التي تعذر الجمع
 بينها فالسواك اجبالا لله حال مناجاته في الصلاة لأن تطهير القم للناجاة تعظيم لها والخوف مناف
 لذلك فتقدم السواك لمخبر لولا أن اشق (قال يحيى وسمعت مالكا يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر
 من رمضان انه لم ير أحدا من أهل العلم والفقهاء الاجتهاد بصومها لم يلقني ذلك عن أحد من السابقين)
 الذين لم اذكرهم كالصباة وكبار التابعين (وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق)

بضم الميم وكسر الحاء برمضان مالم يس منه أهل الجاهلية) بالرفع فاعل يلحق (والجهاة) الغلط والفظاظة
 (لورأى ذلك رخصة عند أهل العلم ورواه يعقوب بن ميمون ذلك) قال مطرف فانما كره صيامها لذلك فأما
 من صامها رغبة لاجاءة فلا كراهة وفي مسلم والسنن عن أبي أيوب مرفوعا من صام رمضان ثم اتبعه
 ستا من شوال كان كصيام الدهر قال عياض لأن المحسنة بشرة والسنة تمام السنة كما رواه النساءى قال
 شيوخنا انما كره مالك صومها مخافة أن يلحق الجاهلة برمضان غيره أما صومها على ما أراده الشرع
 فلا يكره وقيل لم يبلغه الحديث أو لم يثبت عنده أو وجد العمل على خلافه ويحتمل أنه إنما كره وصل
 صومها يوم الفطر فلو صامها اثنا عشر فلا كراهة وهو ظاهر قوله ستة أيام بعد الفطر من رمضان
 وقال أبو عمر كان مالك متحفظا كثير الاحتياط في الدين والصيام عمل برقم بره من ذلك خوفا على الجاهلة
 كما ونحوه انتهى ووجه كونه لم يثبت عنده وإن كان في مسلم أن فيه سعد بن سعد ضعه عنه أحمد بن حنبل
 وقال النساءى ليس بالقوى وقال ابن سعد ثقة قليل الحديث وقال ابن عينة وغيره أنه موقوف
 على أبي أيوب أى وهو مما يمكن قوله رأيا إذ محسنة بشرة وله آثاران الاختلاف في رآيه والوقف
 (وقال يحيى سمعت مالك يقول لم اسمع أحدا من أهل السلم والفتنة ومن يتبعه يهتدى عن صيام
 يوم الجمعة وصيامه حسن) أى مستحب لحديث ابن مسعود كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة
 أيام من كل شهر وقيل أتيه يفطر يوم الجمعة رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن عبد البر
 وقال ابن عمر ما ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وحديث من صام يوم الجمعة
 كتب له عشرة أيام غزاه من أيام الأسوة لا تشاكلهن أيام الدنيا (وقرأيت بعض أهل العلم)
 قال أبو عمر قيل أنه محمد المنكدر وقيل صفوان بن سليم (يصوم وأراه) بضم الهمزة لظنه (كان يقرأه)
 قال الباجى أتى به اخبارالا اختيار للعلامة لرواية ابن القاسم كراهة صوم يوم موقت أو شهر ويحتمل أن هذا
 قول له بـ كراهة قصد يوم الجمعة بالصوم وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا لا يصوم أحدكم يوم الجمعة
 إلا أن يصوم قبله يوما أو بعده وفيه ما عن جابر بن سمرة صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة زاد مسلم
 ورب هذا البيت وللنساءى ورب الكعبة فلما ذهب الجاهلية وإلى كراهة أفرادها قال عياض وأهل قول
 مالك يرجع إليه لأنه قال صومه حسن ومذهبه كراهة تخصيص يوم معين بالصوم وإنما حكى صومه
 عن غيره وظنه أنه كان يقرأه ولم يقل عن نفسه وأنا أراه وأحبه وأشار الباجى إلى احتمال أنه قول
 آخر له يوافق الحديث وقال الداودى لم يبلغه ولو بلغه لم يخالفه قال الأبي فالحاصل أن الماررى
 ولداودى فهما من الموطأ يجوز وعياض رده إلى ما علم من مذهبه من كراهة تخصيص يوم
 بالصوم وعضد ذلك بما أشار إليه الباجى من احتمال أن ما في الموطأ قول آخر له بالكرهية
 كما في الحديث رأى كثير الشيوخ إنما يحكى عن مالك الجواز وهو ظاهر قول ابن حبيب ورد الترغيب
 في صيام يوم الجمعة

(كتاب الاعتكاف بسم الله الرحمن الرحيم)*

هولة لزوم الشيء وحسن النفس عليه خيرا أو شرا وأنت عاكفون في المساجد يكفون على أصنام لهم
 وشرا لزم المسجد للعبادة على وجه مخصوص وإنما يجب بالندرجاعا أو قطعه بعد الشروع فيه عند قوم

(ذكر الاعتكاف)*

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) كذا الجملة ورواها
 مهدي وجماعة مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة لم يذكرها وجماعة كثير أصحاب الزهري

قال ابن عبد البر ورواه غيره واحد عن مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة
 قال الترمذي وهو الصحيح وكذا أخرجه الأئمة الستة من طريق الليث عن الزهري عن عروة وكلاهما
 عن عائشة قال الحافظ جمع بينهما ما للث ورواه يونس والأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ومالك
 عن عروة عن عمره قال أبو داود وغيره لا يتابع عليه وذكر البخاري أن غيبة الله بن عمر تارة
 والدارقطني أن أبا يونس تابعه واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقي اختصار واذكر عمره
 وأن ذكره في رواية مالك من المزني في متصل الأسانيد ورواه بعضهم عنه فوافق الليث أخرجه
 النجاشي له أصل من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الصحيح وهو عند النساء من
 طريق نعم بن سلمة عن عروة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أنها قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا متكف يدني (يقترب إلى رأسه وأرجله) أمط شعره ونطقه واحسنه فهو من محار
 لمحمد لأن الترجيل للشعر لا لرأس أو من إطلاق اسم الرجل على المحال قال ابن عبد البر الترجيل
 أن يبل الشعر ثم يمسح وفيه أن استخراج البص لا يحزى بحزى الكل زاد في روايته وأما حاض رفيه
 أن الحائض طاهرة وأن يدي المرأة ليستا بورة ذلك كما عوردها مباشرة بها في اعتكافه لقوله تعالى
 ولا تبشروا من أنفسكم عدا كفرن في المساجد انتهى وقال الباقى فيه اباحتها تناول امرأة رأس زوجها
 وترجيله رأس جالده بغير لذة وغايته مباشرة بالذة (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان)
 أي البول والنائط كما فهمه الزهري واتفق على استثنائها قال الباقى ويحزى بحزى ذلك طهارة
 المحدث وغسل الجنابة والمجبة مما تدعو إليه الضرورة ولا يفلى في المسجد لما لا كل فيباح فيه فإن
 خرج بطل اعتكافه خلا فالبعض الشافعية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك كرواية
 الجمهور (مالك عن ابن شهاب عن عمره بنت عبد الرحمن) الانصارية (أن عائشة كانت إذا اعتكفت
 لا تسأل عن المريض الذي تمشى لا تمشي) لأن الوقوف من معنى العبادة ولا يجوز كحزور جنازة وطلب
 دين واستيفاء حذو جب له فإن فعل بطل اعتكافه فإن كان الحداد والدين عليه فخرج لذلك كما بطل
 عند ابن أرقام لأن سببه من جهة ولا ينفع عن مالك لا يبطل قاله الباقى (قال مالك لا يأتي
 المذبح كف حاجته ولا يخرج لها) من المسجد (ولا يعين أحدا إلا أن يخرج لحاجة الإنسان) ونحوها
 اكتمل وجب أو مجبة أو عياد أو أصابه فيجوز له قص ظفره أو شارب أوهما وتنقبط وأزالة حائضتها
 لمخروجه للحاجة ونحوها ولا يخرج لذلك استقلا (ولو كان خارا لحاجة أحد كان أحق) بالنصب
 والرفع (ما يخرج إليه عيادة المريض) بالنصب والرفع (والصلاة على الجنائز وأباعتها) مع أنه لا يخرج
 لذلك لقول عائشة الستة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبشروا
 ولا يخرج لحاجة إلا ما لا بد له منه رواه أبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن
 عروة عنها قال أبو داود وغيره عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وخبر الدارقطني بأن الذي من قوله لا يخرج
 إلا لحاجة وما عداها ممن دونها وجاء عن علي والنخعي والحنن البصري أن شهد المعتكف جنازة أو عاد
 مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه (قال مالك لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب
 ما يحتب المعتكف من عبادة المريض والصلاة على الجنائز) ولو أبوه إذا مات أمما (وذخول البيوت
 إلا لحاجة الإنسان) ثم تارة تحب العبادة والمخروج للمخاض وذلك إذا مرض أو مات أحد أبويه
 ولا يخرج ويبطل اعتكافه وتارة يحرم المخروج إذا مات أمما (مالك أنه سئل ابن شهاب عن الرجل
 يتكف هل يدخل لحاجته تحت سقف فقال نعم لأن من ذلك) وبه قال مالك والشافعية وأبو حنيفة
 وقال جماعة أن يدخل تحت بطل (مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف

في كل مسجد يجمع فيه) بالتشديد يصلي فيه الجمعة (ولا ارأه كراهة الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة) وجوبا وبطلان اعتكافه على المشهور (أو يدعها) فيحرم عليه وفي بطلان اعتكافه قولان (فان كان) المسجد الذي اعتكف فيه (مسجدا لا يجمع فيه الجمعة) وهو مباح لعموم الناس (ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه) لان قضاء مدة اعتكافه قبل مجئ الجمعة (فأني لا أرى بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال) ولا تبشروهن (وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها) وهذا تصريح من الامام بالقول بالعموم والتعلق به ودلت الآية على ان شرط الاعتكاف المسجد لانه لو صح في غيره لم يختص تحريم المباشرة به لان الجماع منافق للاعتكاف اجبا فلم من ذكر المساجد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها وحكي ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالمباشرة الجماع وروى ابن جبر وغيره عن قتادة في سبب نزولها كانوا اذا اعتكفوا فخرج رجل لمحاته فأتى امرأته جامعها ان شاء (قال مالك فمن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة) لان قضاء ما نواه من الاعتكاف قبل مجئها وقد اتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف الا بمسجد بن عمر بن لبابة فاحار في كل مكان واجاز الحنفية للرأى الاعتكاف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفي وجه للساقية وقول للمالكية يجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه ابو يوسف بالواجب وأما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور وعمومه في كل مسجد الا ان تازمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجماع وشرطه مالك لا تقطاع الاعتكاف عندهما بالجمعة وخصه طائفة كالزهري بالجماع وطلقوا حديثه عن الماني بالمساجد الثلاثة وعطاء مسجد مكة والمدينة واسم المسجد بمسجد المدينة (قال مالك ولا يبيت المعتكف في الا في المسجد الذي اعتكف فيه الا ان يكون خبائثا) بكسر الخاء والجمعة وموحدة خمسة (في رحمة من رجا المسجد) وهي حنيفة وأما خارجة فلا يجوز الاعتكاف فيه قاله الساجي (ولم اسمع ان المعتكف يضرب بناء يبيت فيه الا في المسجد او في رحمة من رجا المسجد ومما يدل على انه لا يبيت الا في المسجد قول عائشة) الذي رواه أولا (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الا انسان) فيحصرها في الحاجة ذال على ان يباته كان في المسجد (ولا يعتكف فوق ظهر المسجد) لانه ليس منه ولذا اتصل في الجمعة فلا يعتكف فيه (ولا في المناسك) العلم الذي يمتد به اطلاقه على المناسك التي يؤذن عليها بالجماع الا هذه فلذا قال (بمعنى الصومعة) لانها موضع متخذ لغير الصلاة كبيت المحصر والقناديل ولها اسم يختص به عن المسجد (وقال مالك يدخل المعتكف المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الدلالة التي يريد ان يعتكف فيها حتى) أي لاجل ان (يستقبل بآفة كانه أول الدلالة التي يريد ان يعتكف فيها) استحبنا بان يدخل قبل الفجر في وقت يجوز له زمة الصوم اجزاه لان الدلالة تبس اذا الاعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمانه وبهذا قال باقي الأئمة وطائفة وقال الاوزاعي واليث والثوري يدخل بعد صلاة الصبح اطاهر حديث الصحيحين عن عائشة كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فكذلك اضرب له نجاء فيصلي الصبح ثم يدخله وأجاب الجمهور بانه دخل من أول الليل ولكن اعماحت في نفسه في المكان الذي احده لاعتكافه بعد صلاة الصبح (والمعتكف مشغول بآفة كانه لا يعرض لغيره مما يشغل به من التجارات) ويجوز ما خفف من بيع وشراء (أو غيرها) كما يسهل لرجل يرضيه أو غيره أو شهوة وعقد كاحية ومكانه واشتغال بعلم وكتابة (ولا بأس

بان يامر المعتكف بنفسه ومصلحة أهله وان يامر ببيع ماله أو يامر (شيئاً لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً ان يامر بذلك من يكفيه إياه) إذا دار على عدم اشتغاله عما هو فيه والامر بان يشغل لا يشغله (قال مالك لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطاً) بخبره عن سنده كمن شرط ان يمتنع أن يخرج منه كان له ذلك فانه لا يشغله (رأى الاعتكاف عمل من الاعمال) المتصلة بمثل الصلاة والصيام والحج وما شبه ذلك من الاعمال (وفي العمرة والطواف والاقتمام) ما كان من ذلك فريضة أو نافلة) أي لا فرق بينهما (من دخل في شيء من ذلك فأنما يعمل بما مضى من السنة فيجب عليه اتمامه ولا يشغله شرط الخروج) وليس له ان يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسطور لا من شرط يشترط أي لبيده أولاً قبل دخوله (ولا يبتدعه) يحدثه بعد الدخول (وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف) عنه فلم يقل أحد الشرط في الاعتكاف وقد اجتمع على ان الصيام والسلاة لا شرط فيهما وفي الحج خلاف وكذا الاعتكاف فقال جماعة لا يشترط ولا يشغله شرطه وقال الشافعي والنوري واسحاق ان شرطاً في ابتداء اعتكافه ان عرض له أمر خرج جاز وفور وراية عن أحمد وعن اسحاق أيضاً يجوز في التطوع لا الواجب وفي المتنق من نذر اعتكافاً وشرط الخروج منه متى أراد لم يلزمه لانه نذر اعتكافاً غير شرعي فان دخل لزمه وبطل الشرط وقال الشافعي يصح اشتراط الخروج لسيادة وشهود جنازة وغيرهما من حوائجه وهذا مبني على اصل من أحدهما ان القرية اذا دخل فيها لزم بالادخول والثاني انه لا يصح اعتكاف اقل من يوم لان شرطه الصوم واجب وعلم اني انه لا يمتنع وقال بعض الحنفية يصح اعتكاف ساعة (قال مالك والاعتكاف والجوار) بكسر الجيم سواء للماني في بعض طرق حديث عائشة كان يصنع الى رأسه وهو يجاور في المسجد فارجله وأنا حاض قال الباقى يريد مالاً الجوار الذي بمعنى الاعتكاف في التسابع وما الجوار الذي يقسمه أهل مكة فانما هو لزوم المسجد بالنهار لا انقلاب بالليل وذلك لان منع شيئاً وله الخروج في حوائجه ووطء أهله متى شاء وغير ذلك (والاعتكاف للقرى والبدوى سواء) في الاحكام

(*) (ما لا يجوز الاعتكاف الابه) *

(مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد بن أبي بكر (واقفاً مولى عبد الله بن عمر) شيخ مالك وكاتبه لم يسمعه منه فأورده بلاغا) (قالا لا اعتكاف الا بصيام بقول) أي يجب قول (الله تبارك وتعالى في كتابه وكذا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض) بيض الصبح (من الخط الأسود) سواد الليل (من الفجر) بيان للخط الأبيض ثم اعتكاف الصيام الى الليل ولا يباشر روق لا تجامعوهن لقوله قبل أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ثم قال فلا يباشرهن وقيل فمتناه لا تلامسوهن بشهوة (وانتم عاكفون) معتكفون (في المساجد فانما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام فيقيدانه لا اعتكاف الابه نعم ليس من شرطه ان يكون للاعتكاف بل يصح بصيام رمضان وينذر غيره وتعب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به ويرد بان التماس ونافعا لم يدعي التلازم حتى يقال لا دلالة عليه في الآية اذ مفاد كلامهما انما هو ملزومية الاعتكاف للصائم واللازم اذا كان أعم كالصوم فها ينقرد عن المازوم أي يوجد وبه فسقط قوله لا صوم الا باعتكاف بخلاف المازوم الذي هو الاعتكاف لا يوجد الا بلامره وهو الصوم فصح الاستدلال بالآية (قال مالك وعلم ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام) وبه قال ابن عمر وابن عباس رواه عنهم ما عاهد الرزاق باسناد صحيح وعائشة وعروة والشعبي والزهري وأبو حنيفة وقال علي وابن مسعود وجماعة من التابعين واسحاق بن عتبة وداود يصح بالصوم وعن احمد القولان لم يحدث ابن عمر

في الصحيحين ان عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك والليل ليس محلا للصوم فلو كان شرطاً لامره به وتعقب بأنه في رواية لمسلم يوم بديل ليلة وجع ابن حبان وغيره بينهما بأنه نذرا عتكَاف يوم وليلة فن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد بيومته وقد ورد الأمر بالصوم عند أبي داود والنسائي ولفظه قال له النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف وصم وإن كان في استنادهما راضعاً فضعيف فقد انجبر بظاهر الآية ودعوى أن رواية يوماً شاذة لا تسمع مع امكان الجمع

(خروج المعتكف إلى العيد)*

قال ابن عبد البر من هنا إلى آخر كتاب الاعتكاف لم يسمع يحيى الأندلسي من مالك أو شافعي في سماعه فرواه (عن زياد بن عبد الرحمن) الأندلسي القرطبي المعروف بشطون بشين مجمعة فوحدت فطاء مهملة وكان ثقة واحد زمانه زهداً وورعاً سمع الموطأ من مالك وكان أول من أدخله الأندلس متفقاً بالسماع منه وله رحلتان إلى مالك وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة وأوجب ولده بقرطبة وكان فيهم عدة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخير وكان يحيى سمع منه الموطأ بالأندلس في خيامة مالك ثم رحل فسمعه من مالك سوى هذه الورقة أو شك فيها فرواه عن زياد (قال حدثنا مالك عن سمي) يضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام القرشي أحد الفقهاء (اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقفة في حجرة مغلقة) يعني مجمعة ساكنة أي مقفلة وفي نسخة يعني مهملة مقفولة وشذ اللام أي عالمة (في دار خالد بن الوليد) بن المغيرة المخزومي سيف الله من كبار الصحابة أسلم بين المدينة والفتح وكان أميراً على قتال أهل الردة وغيره إلى أن مات سنة إحدى وأربعين وعشرين (ثم لا يرجع) أبو بكر من معتكفه (حتى يشهد العيد مع المسلمين) عملاً بالمستحب ومراعاة للخلاف في جواز دخول المعتكف تحت سقف قال أبو عمر الأصل في الأشياء الإباحة ولم يمنع الله ولا رسوله من ذلك ولا اتفق على المنع منه يعني فالأرجح جوازه (حدثنا زياد عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكفوا المشرا لا وحر من رمضان لا يرجعون إلى أهاليهم حتى يشهدوا الفطر مع الناس) تحصيلاً للمستحب لصل الاعتكاف به صلاة العيد فيكون قد وصلوا نسكاً ينسك (قال زياد قال مالك وبلغني) ذلك (عن أهل الفضل الذين مضوا) قال النخعي كانوا يستحبون ذلك (وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) يدل على أنه سمع الاختلاف فيه وقول سمعون أنه سنة مجمع عليها الخلاف موجود فلم يجمع عليها وقد قال الأوزاعي والشافعي والوحشية يضر ج إذا غربت الشمس من آخر أيامه وقول ابن الماجشون أن يخرج فسد اعتكافه لأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فإن اتصلاهما على الوجوب كالطواف وركعتيه لم يقل بهذا أحد فيما علمته قاله أبو عمر

(قضاء الاعتكاف)*

(حدثنا زياد عن مالك عن ابن شهاب) قال ابن عبد البر هذا غلط وخطأ مغرط لا أدري هل هو من يحيى أم من زياد ولم يتابعه أحد عليه من رواة الموطأ ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب لا من حديث مالك ولا غيره وإنما الحديث لجميع رواة الموطأ مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أن منهم من يعله (عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) ومنهم من يزسه فلا يذكر عائشة ومنهم من يطلعه فلا يذكر عمرة انتهى وبه يتعقب قول فقع الباري أنه مرسل عن عمرة في الموطأ كلها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف) في العشر الأواخر من رمضان كافي رواية لمسلم وله ما عن عائشة فكنت أغرب إليه خباء (فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه) وهو الحناء (وجد أخيه) ثلاثة وفي رواية للبخاري فلما

نصرف من الغذاء اربعة قباب يعني قبة له وثلاثة للسلامة (حساء عائشة) بكسر الحاء المعجمة
ثم موحدة ممدودة أي خيمة من وراوصوف على عمودين او ثلاثة (وحساء حفصة) بكسر الحاء المعجمة
فاستاذنته عائشة فاذن لها فاسألت حفصة عائشة ان تستاذن لها فنقلت وله في اخرى فاستاذنته عائشة
ان تستكف فاذن لها فضربت قبة فمعت بها حفصة فضربت قبة لتعتكف معه وهذا شعر بانها ضربت بها
بلاذن وليس بمراد في رواية النسائي ثم استاذنته حفصة فاذن لها وظهر من رواية البخاري ان
استكفها كان على لسان عائشة (وحساء زينب) بكسر الحاء المعجمة وفي رواية البخاري فلما رآته زينب ضربت لها
حساء آخر وله في اخرى وسمعت بهار زينب فضربت قبة اخرى وعند أبي عوانة فلما رآته زينب ضربت معين
وكانت امرأة غيرة قال الحافظ ولم أفت في شيء من الطرق على ان زينب استاذنت وكان هذا واحدا
ما ثبت على الانكار الا في وقوع في رواية مسلم وأبي داود فامرت زينب بخسائها فاضربت وامر غيرها
من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخسائهن فاضرب وهذا يقتضي تعميم الازواج وليس بمراد لتفريقها
في الزواجات الاخرى بالثلاثة وبين ذلك قوله اربع قباب والنسائي اذا هو باربعة آنية (فلما رآها سأل
عنها فقيل له هذا حساء عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس بهم زنا استقيم
ممدودة وبغير مد والنصب مفعول مقدم لقوله (تقولون) أي تظنون والتول يطلق على الظن قال الأعشى
أما لترحيل فدون بعد غد * حتى تحول الدار تصمعا

(هن) أي ملتهن وهن وهو المفعول الثاني ليقولن والمحطاب للخاصين من الرجال والنساء وفي رواية
البيروني (ثم انصرف فلم يعتكف) وفي رواية مسلم فامر بخيائه فقوض بضم القاف وكسر الواو وثقله
فضاد معجمة أي نقض قال عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام انكارا لفعلة وقد كان أذن
له فنهى في ذلك وسبب انكاره انه خاف ان يكن غير مختصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه
لغيرته عليه ولغيرته عاين فكره ملازمته المسجد مع انه يجمع الناس وتحضره الاعراب والمنافقون
وهن محتاجات الى الخروج والدخول لما يمرض لهن فيبذلن بذلك أولانه رآهن عنده في المسجد وهو
في بيتكفه فصار كانه في منزله محصوره مع أزواجه وذهب المهم من مقصود الاعتكاف وهو التخلي عن
الازواج ومقتضيات الدنيا وشبه ذلك أولانهن ضيقن المسجد بانيتهن زاد الحافظ أولما أذن لعائشة
وحفصة وأولاً خشي توارده بقية الدعوة على ذلك فيضيح المسجد على المصلين وفي رواية قترك الاعتكاف
ذلك الشهر (حتى اعتكف عشرين شوال) وفي رواية البخاري فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف
في آخر الشهر من شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشر الاول من شوال وجع الحافظ بان المراد
بقوله آخر الشهر من شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغیر صوم
لان اول شوال هو يوم العيد وصومه حرام وتعقب بان المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو ضابط بما اذا
ابتدأ باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله واستدل به المالكية على وجوب قضاء النفل لمن شرع فيه
ثم أبطله وقال غيرهم بقضي ثلثا قال ابن عبد البر ادخل مالك هذا الحديث في قضاء الاعتكاف لانه صلى
الله عليه وسلم كان قد عزم على الاعتكاف في العشر الاخر فلما رأى تنافس زوجاته في ذلك ونهش ان
يدخل بيتهن داخله انصرف ثم رضى الله بما رواه وقبضه صحبه اعتكاف النساء لانه صلى الله عليه وسلم
لم يكن وانما منعهن بعد ذلك لما رضى ولولا ذلك لقطعت بان اعتكافهن في المساجد لا يجوز فيه ان المسجد
شرط للاعتكاف لان النساء شرعن الحجاب في البيت فلو لم يكن المسجد شرطا ما وقع ما ذكر
من الاذن والمنع ولا كفى انهن بالاعتكاف في مساجد يوسن وانكره البخاري عن عبد الله بن يوسف
عن مالك عن يحيى عن حمزة عن عائشة قال الحافظ وسقط عن عائشة في رواية النسائي والكشيحي

وكذا هو في الموطأ أن أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن عبد الله بن يوسف مرسلًا وخزم بن الجباري أخرجه عنه موصولًا وقال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلًا وقال الاسماعيلي تابع مالكًا على إرساله أنس بن عياض وجاد بن زيد على خلاف عنه زاد لدارقطني وعبد الوهاب النخعي قال ورواه الناس عن يحيى موصولًا وأخرجه أبو نعيم عن عبد الله بن نافع عن مالك موصولًا انتهى ومرتبة على قوله مرسل في الموطأ أن أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن مالك موصولًا انتهى (وسئل مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الاواخر من رمضان فأقام يومًا ويومين ثم مرض) مرضًا شق عليه فيه المكث في المسجد (فخرج من المسجد أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر اذ اصبح م لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوف) بنذره او الدخول فيه (اذ اصبح في رمضان وغيره) لكن ان كان في رمضان فبأي وجه أنظر لزمه قضاءه لانه صار مع رمضان كالعبادة الواحدة وكذلك ان وجب صوم الاعتكاف في غير رمضان وان كان صوم الاعتكاف تطوعًا فأنظر ناسيا يقضي عند مالك في المدونة وقال عبد الملك لا قضاء وأما المندور غير المعين فلا خلاف في وجوب قضاؤه وبمعنى فحكم رمضان فيه على ما مر وفي غيره راسخه المانع من ابقاء على ظاهر المذهب وان لم يستغرقه وكان في آخر الاعتكاف بعد التماس به فظاهر المدونة عليه القضاء وقال سحنون لا قضاء قاله الساجي واستدل مالك لوجوب القضاء بقوله (وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يعكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى اذا ذهب رمضان اعتكف شهرًا من شوال) هو الحديث الذي اسنده ولا صحيجًا فمن هنا يتحوى علم انه لما في البلاغ على الصحيح ولذا قال الاثمة بلاغات مالك صحيجية (والتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحل لهما ويجرم عليهما ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعًا) وقد قضاها لما قطعه لانه فيقيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لم قطعه بعد الدخول فيه وقول بعضهم انما قضاها استحبابا لانه لم يقل ان نساء ما اعتكفن معه في شوال مدعوع فعدم البطل لا يستلزم عدم الفعل وقد يتأخرون عن شوال لم يركبوا (قال مالك في المرافعة اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع اليها) وجوبًا بحرمه مكثها في المسجد بالحض (فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت ثم تبني على ما مضى من اعتكافها) قبل الحيض حتى تتم ما نوت أو نذرت (ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين) لكفارة قتل أو فطر في رمضان (فحيض ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك) فان أخرته استأنفت (مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الانسان في البوت) ارسله هنا وقده موصولًا أول الكتاب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة (قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة ابويه) اذا ماتا معا فان مات أحدهما والا خر جى خرج وجوبا وبطل اعتكافه (ولا مع غيرها) فان خرج بطل اعتكافه

* (النكاح في الاعتكاف) *

(قال مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح المالك) أي العقد (مالم يكن المسيس) أي الجماع فلا يجوز لقوله تعالى ولا تبشروهن رانتهما كفون (والمرأة المعتكفة ضائكة) تنطب وبه عقد عليها كما افاد بقوله (نكاح الخطبة) بكسر الخاء (مالم يكن المسيس) فيمنع (ويجزم على المعتكف من أهله) حليلته من زوجة وأمة (بالليل) ما يجزم عليه منهن بالنهار من الجماع وغيره نفريق بينه وبين الصائم بلاء عكوف (ولا يحل لرجل ان يمس امرأته وهو معتكف) من التذاذ لا كفلية أو ترجيل أو غسل رأس أو نحو ذلك بلالذة فلا منع لان عائشة كانت ترجل وتنسل رأس المصطفى ومحدث الترجيل وروى

أحد والنساء عنها كان يأتيني وهو متكف في المسجد فيتكى على باب حجر في اغسل رأسه وسائر
 في المسجد (ولا يتأذ منه بشئ قبله ولا غيرها) بحجة فان قيل فسد اعتكافه وقال الشافعي لا يسطر
 الا الايلاج وعنه ايضا كالك وعن ابي حنيفة لا يفسد بالتلذذ الا انزل (ولم اجمع احدا يكره للمتكف)
 الذكر (لا يملكه) الا اني (ان يتكفي اعتكافهما) أي بمقدار دليل قوله (ما لم يكن اليس فيكره)
 يعني يحرم لا يبال الاستكاف والله تعالى ذول لا تبطلوا اعمالكم (ولا يكره للاستائم ان يتكفي في صباه
 وان لم يكن متمكفا) (ومروى بين تكاح المتكف وبين تكاح المحرم بحج أو عجرة بمعنى انه لا يقاس عليه
 لا تنافي احكامهما فلا جامع بينهما كما افاده قوله (ان المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد)
 يحضر (الجنازة ولا يتطيب) محرمته عليه (والمتكف والمكف يدخان ويتطيبان ويأخذ
 كل واحد منهما من شعره) حلقا وغيره ويدظفان ويتزينان الحاقا لكل ذلك بالترجيل وغسل
 الرأس الوارد في الحديث ولا يشهدان الجنازة ولا يصلبان عليهما ولا يعودان المرضى) واذا كان
 كذلك (فأمرهما في النكاح مختلف) فيجوز نكاح المتكف دون المحرم قوله صلى الله عليه وسلم
 لا ينكح المحرم ولا ينكح ولد اقال (وذلك الماضي من السنة في نكاح المحرم والمتكف والسائم)
 بلا اعتكاف فيجوز له ما دون المحرم لان مفسدة الاحرام اعظم من مفسدة النكاح ولان الاصل
 الجواز فيه النكاح المحرم بالحديث وبقي ما عاده على اصل الجواز ولان المتكف له مانع من النساء
 وهو لزومه للمسجد والمحرم غير منزول عن النساء لانه ينزل معهن في المناهل ومخالطهن فيخاف عليه
 والله أعلم

(ما جاء في ليلة التدر)

سمعت بذلك لغلام قدرها أي ذات انور العظيم انزل القرآن فيها ولوصفها بانها خير من الف شهر
 ولتنزل الملائكة فيها والآنزل البركة والغفرة والرحمة فيها أو لما يحصل بان احياها بالعبادة من انقدر
 الجسم وقيل قدرها التصديق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق اخفاؤها عن العلم
 بتعيينها أو اوضحها في الارض فيها من الملائكة وقيل اتدبرها بمعنى القدر بفتح الدال المواخي للقضاء
 أي يقدر فيها حكم السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدرا وروى ونسبه للعلماء
 ورواه عبد الرزاق وغيره باسناد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقسادة وغيرهم من المفسرين وقال
 انور بشئ انما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع في القدر مواخي القضاء فتحها ليعلم انه لم يرد به
 ذلك وانما اراد به تفصيل ما جرى به القضاء واظهاره وتحديد في تلك السنة ليحصل ما يليق اليهم فيها
 مقدار انقدار وقال غيره القدر بسكون الدال وبحوز فتحها مصدر قدر الله الشئ قدرا وقدرا كالنهر والنهر
 (مالك عن يزيد) بفتح قبل الزاي (ابن عبد الله بن الهاد) بلاياء بعد الدال عند المحدثين المسمى
 المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث النخعي) تيم قريش المسمى المتوفى سنة
 عشرين ومائة على الصحيح (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن
 مالك بن سنان (انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الواسط) بضم الواو والسين
 جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبر ورواه الباجي باسكانها جمع واسط كبازل وبزل قاله
 الحافظ وتعبه السيوطي بان الذي في متني الباجي وقع في كتابي مقيدا بضم الواو والسين ويحتمل
 انه جمع واسط قال في العيين واسط الرجل ما بين قادمته وآخريته وقال أبو عبيد وسط البيوت يسطها
 اذا نزل وسطها واسم الفاعل واسط ويقال في جمعه وسط كبازل وبزل وأما الواسط بفتح الواو
 والسين فيجتمه مل انه جمع اوسطا وهو جمع وسيط كما يقال كبيرا كبيرا وكبرا وكبرا ويحتمل انه اسم مجمع الوقت
 على

على التوحيد كوسط الدار ووسط الوقت والشهر فان كان قرى بفتح الواو والسين فهذا عندى معناه
 (من رمضان) فيه مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك فالاعتكاف فيه سنة لو اظنته عليه قاله
 ابن عبد البر ولعل مراده رمضان لا بقيد وسطه اذ هو لم يداوم عليه (فاعتكف عاماً) مصدر عام اذا سجع
 فالإنسان يعوم في دينه على الارض طول حياته فاذا مات غرق فيها الى اعتكف في رمضان في عام
 (حتى اذا كان ليلة) بالنصب وضبطه بعضهم بالرفع فاعل كان التسامع بمعنى ثبت بنحوه (احدى
 وعشرين) وهى الليلة التى يخرج فيها (وقوله من صبحها) رواية يحيى وابن بكير والشافعى ورواه القعنبي
 وابن القاسم وابن وهب وجاعة يخرج فيها (من اعتكافه) لم يقلوا من صبحها وقد روى ابن وهب
 وابن عبد الحكم عن مالك من اعتكف اول الشهر او وسطه خرج اذا غابت الشمس آخر يوم من
 اعتكافه ومن اعتكف من آخر الشهر فلا ينصرف الى بيته حتى يشهد العيد قاله ابن عبد البر وقد
 استش كل ابن حزم وغيره هذه الرواية بان ظاهرها انه خطب اول اليوم الحادى والعشرين فاقول لباى
 اعتكافه الاخر ليلة اثنين وعشرين فيخالف قوله آخر الحديث فابصرت عيناى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلى جبهته اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر فى ان الخطبة كانت فى صبح
 اليوم العشرين ووقوع المطر فى ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبيعة الطرق فكان فى هذه الرواية
 تجوزاى من الصبح الذى قبلها فنفسه الصبح اليها بخارج وحكى الطريزان العرب قد تجعل ليلة اليوم
 الا تية بعده ومنه عتبة او طخاها فافاضه الى العتبة وهو قبلها ويؤيدها فى رواية للشيخين فاذا
 كان حين يمضى من عشرين ليلة تمضى ويستقبل احدى وعشرين رجوع الى مسكنه وهذا فى غاية
 الايضاح وقال السراج البلقينى المعنى حتى اذا كان المستقبل من الليلة الى ليلة احدى وعشرين وقوله وهى
 الليلة التى يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا انه (قال من اعتكف معي) المشروط
 (وقوله معك) العشر الاخر) لانه لا يتم ذلك الا بدخال الليلة الاولى وفى رواية للشيخين فيخطبنا
 صبيحة عشرين وفى اخرى لهما فيخطب الناس فأمرهم ما شاء الله ثم قال كنت اجاور هذا الدشر ثم بدالى
 ان اجاور هذا الدشر الا اخر فن كان اعتكف معي فليثبت فى معتكفه وفى مسلم من وجه آخر عن ابي
 سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط فى قبة تركية
 على سدة حدير فأتخذه فمخاه فى ناحية القبة ثم كالم الناس فقال انى اعتكفت العشر الاول التمس
 هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اوتيت فتبلى الى انها فى العشر الاواخر فن احب منكم ان يعتكف
 فليعتكف فاعتكف الناس معه وعند البخارى ان جبريل انا فى المرتين فقال له ان الذى تطلب
 امامك بفتح الهمزة والميم أى قدامك (وقد رايت) وفى رواية اريت بهمزة واه مضمومة مبنى للمفعول
 أى اعلمت (هذه الليلة) نصب مفعول به لا ظرف أى اريت ليلة القدر وجوز الساجى ان الرؤية بمعنى
 البصر أى رأى علامتها التى اعلمت له بها وهى السجود فى المساء والطين (ثم انسيتم) بضم الهمزة قال
 التفال ليس معناه انه رأى الملائكة والانوار عياناً ثم نسي فى اول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا قل ان
 ينسى وانما معناه انه قيل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا فنسى كيف قيل له (وقد رايتنى) بضم التاء وفيه
 عمل الفعل فى ضميرى الفاعل والمفعول وهو المتكلم وذلك من خصائص افعال القلوب أى رايت نفسى
 (اسجد من صبحتها) بمعنى فى كقول تعالى من يوم الجمعة اول ابتداء الغاية الزمانية (فى ماء وطنين) علامة
 جعلت له يستدل بها عليها ثم المراد انه نسي علمه فيمنها تلك السنة لا رفع وجودها لا مره بطلها بقوله
 (فالتمة وهى فى العشر الاخر) من رمضان (والتموها فى كل وتر) منه أى اوتار لياليه وأواها ليلة
 الحادى والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين وهذا لا ينافى قوله التمسوها فى السبع الاواخر لانه

صلى الله عليه وسلم لم يحدث عما هنا جازما به قال الباجي يحتمل ذلك العام ويحتمل انه الاغلب في كل عام ويدل على الاول انه روى في هذا الحديث اني قرأته فأنسيتها اوفى ليلة مطرور مخ اوقال قطرور مخ (قال أبو سعيد فامطرت السماء تلك الليلة) يقال في الليلة الماضية الليلة الى الزوال فيقال البارحة وفي رواية في الصحيحين وما نرى في السماء قرعة فجاءت سحابة فخطرت حتى سال سقف المسجد (وكان المسجد على عريش) أى على مثل العريش والافان مرش هو السقف أى انه كان مقلدا لما يخص والجريد وليكن محكم البناء بحيث يكمن من المطر وفي رواية وكان السقف من حديد النخل (فوكف المسجد) أى سال ماء فطر من سقفه فهو من ذكر المحمل واردة محال (قال أبو سعيد فابصرت عيناى) تؤكد كقولك أخذت يدى وانما قيل فى أمر من الوصول اليه اظهرا للتحجب من تلك الحالة لغيره (رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبهته) وفي رواية جبينه (واقفه اثر الماء والطين من صلاة) (صبح ليلة احدى وعشرين) يتعلق بقوله انصرف وفي رواية فنظرت اليه وقد انصرف من صلاة الصبح ووجهه واقفه فيهما الماء والطين تصديق رؤياه وفيه السجود على الطين وحمله الجهور على الخفيف والمجدوعلى الجبهة والانف جيعا فان سجد على انفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها اساء واجزاءه قاله مالك وقال الشافعي لا يجزيه انه اهر هذا الحديث وقال أبو نيفة اذا سجد على جبهته أودقته واقفه اجزا فاجزا من ان سجد على سبعة آبار وذكركم منها الوجه فأى شئ وضع من الوجه اجزاه وليس بشئ لان هذا الحديث ذكر فيه جمع من الحفاظ الجبهة والانف واخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما وقال ابن عبد البر هذا اصح حديث في الباب (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل اوصله البخاري من طريق يحيى القطان وعبد بن سليمان ومسلم من طريق ابن غيرة وكيع الاربعة عن هشام عن أبيه عن عائشة (رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحمروا) اطبلوا ومثله في رواية عبد وكيع وفي رواية ابن غير والقطان التمسوا واهما بمعنى الطبل لكن معنى التحمروا الملع لانه يقتضى الطبل بالمجد والاجتهاد وزاد عبدة في أوله قالت كان صلى الله عليه وسلم يجار في العشر الاواخر من رمضان ويقول تحمروا (ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان) ولم يقع في شئ من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر ولكنه محمول عليه لان في الصحيح من رواية أبي سهل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرة وتحمروا ليلة القدر في وتر العشر الاواخر من رمضان فيحمل الماء على القيد (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاه (عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحمروا) يفتح الفوقية والمهملة الزاء واسكان الواو من التحمروا أى اطبلوا بالمجد والاجتهاد (ليلة القدر في السبع الاواخر) من رمضان قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك وزواه سبعة عن ابن دينار بلفظ ليلة سبع وعشرين قال والمراد في ذلك العام فلا يخالف قوله فيما قبله في العشر الاواخر ويكون قاله وقدمضى من الشهر ما يوجب ذلك واعلم اولاً انه انى العشر ثم اعلم انها في السبع أو خمس على العشر من به بعض القوة وعلى السبع من لا بقدر على العشر انتهى وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى التيسابورى عن مالك به (مالك عن أبي النضر) سالم بن امية (حولى عمر ابن عبيد الله) القرشي التيمي (ان عبد الله بن انيس المجنبي) ابابيجي الذي حليف الانصار شهد العقبة وأحدا ومات بالشام سنة اربع وخمسين وروهم من قال سنة ثمانين قال ابن عبد البر هذا منقطع فان أبنا النضر لم يلق عبد الله بن انيس ولا رآه انتهى وقد وصله مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن سمر بن سعد عن عبد الله بن انيس بلفظ حديث أبي سعيد واصله أبو داود من طريق ابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن حمزة بن عبد الله بن انيس عن أبيه بنحو حديثه في الموطأ

انه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل شاسع الدار) أي به دنا وفي رواية
 أبي داود اني اكون في باديتي وانا بعد الله اصلي بها (ففي ليلة أنزل لها) ولا في داود في ليلة
 من هذا الشهر أنزلها به هذا المسجد أصلها فيه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان) زاد أبو داود فعلها فيه قال أبو عمر فقال ان ليلة الجهم معروفة
 بالمدنية ليلة ثلاث وعشرين وحديثه هذا مشهور عند عامة مسلمين وخاصة ورؤي ابن جريح هذا الخبر
 له عند الله بن أنيس وقال في آخر فكان الجهم في معنى تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد
 فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشترط من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم القنطرة ورؤي عبد الرزاق عن
 ابن عباس انه كان يفتح الماء على أهل ليلة ثلاث وعشرين وعن سعيد بن المسيب انه قال استقام ملا
 النوم على امه ليلة ثلاث وعشرين يعني في ذلك العام (مالك عن حميد الطويل) الخزانة البصري قيل
 كان قصيرا طويلا يدين وكان يقف على الميت فيصل احدي يديه الى رأسه والاخرى الى رجله
 وقال الامم في رأيه ولم يكن بذلك الطول وكان له جار يقال له حميد القصير فقيل لهذا الطويل
 للتمييز بينهما (عن أنس بن مالك انه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) من حجرته
 (في رمضان) زاد في رواية البخاري ليخبرنا ببليلة القدر أي بتعيينها (فقال اني أريت) بضم الهمزة
 (هذه الليلة) قال الحافظ يحتمل انه من رأى العلية أو البصرية (في رمضان) والبخاري فقال
 خرجت لا أخبركم ببليلة القدر (حتى تلاحى) بفتح الحاء المهملة تناسخ وتخاصم وتشتام (رجلان)
 من المسلمين كفي البخاري ولحمدين نصرانهما من الانصار وزعم ابن دحية أنهم جاء عبد الله بن أبي
 حدير ووكعب بن مالك ولم يذكرا ذلك مستندا قاله الحافظ (فرغت) أي رفع يديها أو علم
 تعيينها من قاي نفسيته للاشتغال بالمختصمين وفي مسلم فتدبها وقيل رفعت بركتها تلك
 السنة وقيل التها في رفعت للملائكة لاليلة قال الساجي قد ذنب البعض فتعدي عتوبة الى
 غيره فيجزي به من لا سبب له في الدنيا اما الاخرة فلا تزور وزارة وزراخرى وفي مسلم عن أبي سعيد فساء
 رجلان يحتضمان معهما الشيطان وعند ابن زاهر انه صلى الله عليه وسلم لقيهما عند سدرة
 المسجد فحجز بينهما وفي مسلم عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال أريت ليلة القدر ثم أيتظني
 بعض أهلي نفسيته ومقتضاه ان سبب النسيان الايقاظ والملاحاة وجمع على اتحاد القصة باحتمال
 وقوع النسيان على سبيلين والمعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحى الرجلين فسمعت لا تجزيه ما نفسيته
 للاشتغال بها أو على تعدد ما باحتمال ان الرؤيا في خبر أبي هريرة منامية فيكون سبب النسيان
 الايقاظ والاخرى يقظة وسبب النسيان الملاحاة ويقويه ما رواه عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب مرسل
 الا أخبركم ببليلة القدر قالوا بلى فسمعت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيته فلم يذكر
 سبب النسيان وهل أعلم بها بعد هذا النسيان قال الحافظ فيه احتمال وقال ابن عبد البر لا يظهر
 انه رفع علم تلك الليلة عنه فأنسيها بعد ان كان علمها بسبب التلاحى وقد قيل المراء والملاحاة شوم ومن
 شومها حرم الليلة القدر تلك الليلة ولم يجر موها بقية الشهر لقوله (فالتسوية في التاسعة والسابعة
 والخامسة) قال ابن عبد البر قيل المراد بالتاسعة تاسعة تبقى فتكون ليلة إحدى وعشرين والسابعة
 سابعة تبقى فتكون ليلة ثلاث وعشرين والخامسة خامسة تبقى فتكون ليلة خمس وعشرين على الاغاب
 في ان الشهر ثلاثون اقوله فان غم عليكم فاكلوا العدة يعني والمغنى عليه تاسعة وسابعة وخامسة تبقى بعد
 الليلة تلتس فيها كما هو ظاهر قال وقيل تاسعة تمتغي فتكون ليلة تسع وعشرين وسبع وعشرين
 وخمس وعشرين وبزم الساجي بالاول وهو قول مالك في المدونة لما في أبي داود من حديث عبادة تاسعة

تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى ورجح المحافظ الثاني لرواية البخاري في كتاب الايمان بالنظر التمسوها
 في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لا نجد
 في تاسعة تبقى كذا قال ورواية البخاري محتملة ورواية أحمد نص فيما قال مالك وقد قال أبو عمر كلاهما
 محتمل الا ان قوله صلى الله عليه وسلم تاسعة تبقى وسابعة تبقى وخامسة تبقى يقتضي القول الاول وقد
 روى أبو داود عن أبي نضرة انه قال لاني سمعت ابا جري انكم أعلم بالعدد من قال أخل قلت ما التاسعة
 والسابعة والخامسة قال اذا مضت إحدى وعشرون فالتى تليها التاسعة فاذا مضت ثلاثة وعشرون
 فالتى تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة انتهى وزعم الروافض ومن ضاهاهم
 ان المعنى رفعت أصلاً أي وجودها وهو غلط فلو كان كذلك لم يأمرهم بالتسعة والبخاري فرقت
 وعنى أن يكون خير لكم أي لان انقضاءها يستدعي قيام كل شهر بخلاف ما لوقب من رتبها فيها وأخذ
 منه التثنية السبكي استحباب كتمانها زاهاً لان الله تعالى قدر انبياءه انه ليخبر بها والخبر كله فيما قدره
 له ويستحب اتباعه في ذلك قال والمحكمة فيه انها كرامة والكرامة يدعى كتمانها تعاق أهل
 الطريق رؤية النفس فلا يأتى من السب ولا نه لا يأتى من الرياء ولا لاد فلا يتشاغل عن شكر الله بالنظر إليها
 وذكرها للناس ولانه لا يأتى من المحسنة في وقع غيره في المحذور وما تناس له يقول يهوب يا بني لا تصنع
 رؤياك على اخوتك الآية قال ابن عبد البر هذا الحديث لا خلاف في مسنده ومعه وانما هو
 لانس عن عبادة بن الصامت وقال المحافظ الخى مالكاً أكثر استحباب جدد فروده عنه عن انس
 عن عبادة وصوب ابن عبد البر انما استعبادة وان الحديث من مسنده (مالك عن نافع عن ابن عمر)
 هكذا رواه القسبي وابن بكير والاكثرون ورواه يحيى وقوم مالك انه بلة (ان رجلاً) لم يسم أحد منهم
 (من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا) بضم الهمزة مبنى للمفعول (ليلة القدر في المنام) الواقع
 أو السكاش (في السبع الاواخر) بكسر الخاء جمع فليس طرفاً للاراء بل صفة لقوله في المنام كذا قال
 بعضهم متعقفاً قول المحافظ أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر باقتضائه ان ناساً قالوا ذلك
 وليس هذا من تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام لانه لا يستلزم رؤيتهم بل تفسيره ان ناساً أروهم ياها
 فقرأوا وظاهر الحديث ان رؤياهم كانت قبل دخول السبع أو له فليتحجره الى آخره قال المحافظ ظاهر
 ان المراد به آخر الشهر وقيل المراد بالسبع التي أولها ليلة الثالث والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين
 فبلى الاول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط
 ولا يدخل ليلة التاسع والعشرين ويرجح الاول رواية مسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الاواخر فان
 ضعف أحدكم أو عجز فلا يلقن على السبع البواقي انتهى وقال غيره يحتمل انهم أروا وعظمتها وأثوارها
 ونزول الملائكة فيها وان ذلك كان في ليلة من السبع الاواخر ويحتمل ان قالوا لاهم هي في كذا
 وعين ليلة من السبع ونسيت أو قال ليلة القدر في السبع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
 أرى) بفتح الهمزة والراء أعلم والمراد بصريحها (رؤياكم) بالافراد والمراد الخمس لانهما ليست رؤيا
 واحدة فهو مما عاقب الافراد فيه الجمع لامن اللبس وقال ابن التين المحدثون برويته بالتوحيد وهو جائز
 وأصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع وتعقب بأنه باضا فته الى ضمير الجمع يعلم منه انه قد
 ضرورة وانما عبر باري ليجانس رؤياكم وهي المفعول الاول لاري والثاني قوله (قد توطأت) بالهمز أي
 توافقت ويوجد في نسخ بطايعهم ياء ويبنى أن يكتب بالالف ولا بد من قراءته بهمزة قال تعالى ليواصوا
 عدة ما حرم الله قاله النووي وقال ابن التين روى بلاءهم والصواب الهمز وفي المصانيع يجوز ترك الهمز
 (في رؤيتها في ليلتي السبع الاواخر) كان مقصدها أي طالها وقاصدها (فليتحجرها في السبع

(الواخر) من رمضان وللبخاري في التمييز من طريق الزهري عن سالم عن ابيه ان ناسا اروا اليه القدر
 في السبع الاواخر ان ناسا اروا انها في العشر الاواخر فقال صلى الله عليه وسلم التسوية في السبع
 الاواخر قال الحق فقط وكأنه نظر الى المتفق عليه من الروتين فأمربه وقد روى أحمد عن علي
 مرفوعا ان غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواق ولمسلم عن ابن عمر التمسوا في العشر الاواخر فان ضعف
 أحدكم بحجر فلا تغلب على السبع البواق انتهى وظاهر الحديث ان طلبها في السبع مستندة الرؤيا
 وهو مشكل لانه ان كان المعنى انه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحمل التمييز وهو
 كما وانيساما وان كان معناه ان كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في مناسبه في السبع فلا يلزم منه
 ان يكون في السبع كما لو رايت حوادث القيامة في المنام فانه لا يكون تلك الدلالة محلل لقيامها والجواب
 ان الاستناد الى الرؤيا انما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال لانه
 استند اليها في اثبت استعجابها مطالبا وهو طالب ليله القدر لانها أثبت بها حكم وانما ترجح السبع
 الاواخر لسبب المراتي الدالة على كونها فيها وهو استدلال على امر وجودي لزمه استحباب شرعي
 مخصوص بالتاكيد بالنسبة الى هذه المسألة او ان الاستناد الى الرؤيا انما هو من حيث اقراره صلى الله
 عليه وسلم بانها كما حدما قيل في رؤيا الاذان ذكره الابي وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن
 يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك عن نافع به (مالك انه سمع من ثقي به من اهل العلم يقول ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى) بضم الهمزة ميم الفاعول اي اراد الله (اعمار الناس قبله
 او ما شاء الله من ذلك فكانه تقصيرا عما رآته ان لا يبلغوا من العمل) الصالح (مثل الذي بلغ
 غيرهم في طول العمر) نقصا عما هم اذهي ما بين الستين الى السبعين وقليل من يجوز ذلك كما ورد
 (فأعطاه الله) انزل عليه (ليلة القدر خير من الف شهر) قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديث الاربعة
 التي لا توجد في غير الموطأ ولا مسند ولا مرسل والثاني اني لانسى واُنسى لاسن والثالث اذا نشأت بحرية
 وتقدموا والرابع قوله لما ذكر حسن خلقك للناس قال وايس منها حديث منك رولا ما يدفعه اصل
 قال السيوطي ولهذا شاهد من حيث المعنى رسالة فانخرج ابن ابي حاتم من طريق ابن وهب عن مسلة
 ابن علي عن علي بن عروة قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما اربعة من بني اسرائيل عبدوا الله
 ثمانين عاما لم يعصوه طرفة عين ايوب وزكريا وخزقل ويوشع بن نون فحبب الصحابة من ذلك فانما جبريل
 فقال بحجت أمتك من عبادة اربعة وثمانين سنة لم يعصوه طرفة عين فقد انزل الله عليك خيرا
 من ذلك ليلة القدر خير من الف شهر هذا افضل مما بحجت أمتك فسر بذلك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والناس منه وأخرج ابن جبروان المندروان ابي حاتم من طريق عن مجاهد ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل كان ذوقا ليل حتى يصبح ثم يجاهد العدو حتى يمسي فعل ذلك الف
 شهر فحبب المسلمون من ذلك فانزل الله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر قيام تلك الليلة خير من عمل
 ذلك الرجل الف شهر وفيه دلالة على ان ليلة القدر خاصة بهذه الامة ولم تكن لمن قبلهم وبه جزم
 ابن حبيب وابن عبد البر وغيرهما من المالكية وقال النووي انه الصحيح المشهور الذي قطع به اصحابنا
 كلهم وجاهير العلماء قال الحافظ وعدهم اثر الموطأ وهذا هو المحتمل للتأويل فلا يدفع الصريح
 في حديث أبي ذر عند النسيات يا رسول الله اتكون مع الانبياء فاذا ماتوا توفعت أم هي الى يوم القيامة
 قال بل هي الى يوم القيامة وسبقه الى ذلك ابن كثير وتعقب ذلك السيوطي بان حديث ابي ذر ايضا
 يقبل التأويل وهو ان مراده السؤال هل تقتض بزمان النبي صلى الله عليه وسلم ثم ترفع بعده بقريته من قبله
 ذلك بقوله أم هي الى يوم القيامة فلا يكون فيه معارضة لاثر الموطأ وقد ورد ما يعضده ففي فوائد ابي طالب

المرئي من حديث أنس أن الله وحبا لاقتى ليلة القدر ولم يطلعها من كان قباهم انتهى (مالك أنه بلغه أن
سعيد بن المسيب كان يقول من شهد العشاء) حضرها وصلاها في جماعة (من ليلة القدر فقد أخذ بحظها
منها) نصيبه من ثوابها لله في القرآن وفي نحوه قوله صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر إيمانا
واحسانا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وزاد في سننه الكبرى
وما تأخر قال ابن عبد البر قول ابن المسيب لا يكون رأيا ولا يؤخذ الا توقيفا مراسيله أصح المراسيل وقال
السياحي هو معنى الحديث المتقدم من شهد العشاء في جماعة فكأنما قام نصف ليلة وخصها لانها من
الليل دون الصبح فليس منه وروى البيهقي عن أبي هريرة والطبراني عن أبي أمامة مرفوعا من صلى العشاء
في جماعة فقد أخذ بحظها من ليلة القدر وروى الخطيب عن أنس رفعه من صلى ليلة القدر العشاء أو الفجر
في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الوافر وفي مسلم مرفوعا من قام ليلة القدر فوافقه غفر له
ما تقدم من ذنبه ولا جسد الطبراني عن عباد مرفوعا من قامها إيمانا واحتسابا ثم وفقه غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال في شرح الترمذي معنى توفيقها له أو موافقه لها ان يكون الواقع ان تلك
الليلة التي قام فيها تصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك وقول النووي معنى
الموافقة ان يعلم انها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضيه ولا المستى يساعده وقال الحافظ الذي
يترجح في نظري ما قاله النووي ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا ابتغاء وان لم يعلم به او لم يوفق له
وانما الكلام على حصول الثواب العيني الموعود به وقد اجمع من يعتد به على وجودها وبقائها الى آخر
الدهر لظواهر الاحاديث وكثرة رؤية الصالحين لها واشد الرافض والشيعية والمجاذب الظالم التقفي
فقالوا رفعت رأسا وكذا من قال انما كانت ستة واحدة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد روى عبد الرزاق
عن أبي هريرة أنه قال كذب من قال ذلك فلا ينبغي ان يسد هذا قولان او قول ثم اختلف فيه على
اربعين قولاً فقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم في جميع السنة وهو قول مشهور للمالكية
والحنفية وزيقه المهلب قال له ينبغي على دوران الزمان لقصان الالهة وهو فاسد لانه لم يعتبر في صيام
رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنتقل ليلة القدر عن رمضان ورد بان مأخذ ابن مسعود كما في مسلم عن أبي بن
كعب أنه اراد ان لا يشك الناس وجاء عن ابن عمر مرفوعا في أبي داود وموقوف عند ابن أبي شيبة
بأسناد صحيح انها مختصة برمضان ممكنة في غيره وبه جزم شارح الهداية عن أبي حنيفة وابن الحجاج
رواية عن مالك ورجمه السبكي وعن أنس وأبي رزين اول ليلة من رمضان وحكى ابن الملقن ليلة نصفه
والذي في المفهم وغيره ليلة نصف شعبان فان ثبوتها قولان وحكى ابن العربي عن قوم انها معينة من
رمضان في نفس الامر بهجمة علي بن ابي رقيم وابن مسعود ليلة سبع عشرة وللخساري عن ابن
مسعود وعبد الرزاق عن عتبى ثبع عشرة وحكى ابن الجوزي وغيره ثمان عشرة او هجعة في العشر الوسط
او اول ليلة من العشر الاخير وما الى اليه الشافعي وان كان الشهر تاما فليلة عشرين وناقضا فاحدى
وعشرين او ليلة اثنين او ثلاث او اربع او خمس او سبع او ثمان او تسع وعشرين او ليلة الثلاثين قال
عباس بامس ليلة من العشر الاخير الا و قيل انها فيه اوفى او تارة العشر الاخير محدث عايشة وغيرها في
هذا الباب قال الحافظ وهو ارجح الاقوال اوفى او تارة بزيادة الليلة الاخرة رواه الترمذي من حديث أبي
بكره وأجده من حديث عباد وانتقل في العشر الاخير كله نص عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق وزعم
الماوردي الاتفاق عليه وكأنه أخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الاخير
ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيده حديث أبي سعيد الصريح ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم
لما نعتك كفى العشر الاوّل وان الذي يطلب أمامك ثم اختلف قالوا هل هي محجمة فيه على العشر

أو بعض ليلة أربى في أنها إحدى أو ثلاث أو سبع أقوال أو تنتقل في السبع أو تترى أو تنتقل في النصف
 الأخير أو ليلة ست عشرة أو سبع عشرة أو ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى عشرة رواه سعيد بن
 منصور عن أنس بن مالك ضعيف أو أول ليلة أو تسع عشرة أو سبع عشرة أو إحدى عشرة أو آخر ليلة رواه
 ابن مردويه عن أنس بن مالك ضعيف أو ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود عن
 ابن مسعود بإسناد فيه مقال وعبد الرزاق عن علي وسعيد بن منصور عن عائشة بسنتين منقطعين أو ليلة
 ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أخذوا من قول ابن عباس سبعين أو سبعين وعشرين ولا جد عن
 النعمان بن بشير سبعة تسعين أو سبعة تسعين قال النعمان ففتح نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون
 ليلة ثلاث وعشرين أو ليلة إحدى أو ثلاث أو خمس وعشرين أو مخصصة في السبع الأواخر من رمضان
 الحديث ابن عمر السابق أو ليلة اثنين أو ثلاث وعشرين الحديث عبد الله بن أنس عند
 أحمد وفي إشفاع العشر الوسط والعشر الأخير أو ليلة الثلاثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد
 عن معاذ والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثلاثة تحتجمل ليلة ثلاث وعشرين وتحتجمل ليلة سبع
 وعشرين فيدخل إلى أنها ليلة ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين وبهذا غير ما مضى أو في سبع أو ثمان
 من أول الشهر الثاني روى الطحاوي عن عبد الله بن أنس أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة أنقدر فقال تحرقها في النصف الأخير ثم عاده فساله فقال إلى ثلاث وعشرين فكان عبد الله يحيي
 ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يتصروا في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليلة رواه أبو داود
 عن أبي العباس مرسلا أو ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين فله الطحاوي عن أبي يوسف فهذه
 الأقوال كلها متفقة على إمكان حصولها والحث على التماسها وقال ابن العربي الصحيح أنها لا تعلم وهذا
 يصلح عده قولاً وإن كرهه النووي وقال قد تظاهرت الأحاديث بأهكان العلم بها وأخبر به جماعة من
 الصالحين فلامني لأنكاره قال الحافظ هذا ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض
 وإن كان ظاهرها التباين وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنقل كما يفهم من الأحاديث
 وأرجأ وأتارها عند الشافعية إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين
 وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كافي مسلم وفيه عن أبي هريرة أن كزالية القدر فقال صلى الله
 عليه وسلم أيكم يذكرون حين طلع القمر كأنه شق جفنه قال أبو الحسن الفارسي أي ليلة سبع وعشرين
 فإن القمر يطلع فيها بلك الصفة والطبراني عن ابن مسعود سئل صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر
 فقال أيكم يذكرون ليلة الصهاوات قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين وفي مسلم عن ابن عمر رأى رجل ليلة
 القدر ليلة سبع وعشرين ولا جد عنه مرفوعاً ليلة تسعة در ليلة سبع وعشرين ولابن المنذر من كان مختصراً
 فليختصرها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة عند الطبراني ومما يؤيد عند أبي داود ونحوه وحكى عن أكثر
 العلماء وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر الصحابة فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها
 في الشرا لا وأخر فقلت لعمري لا أعلم وأظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة تسعين أو سابعة
 تبقى من الشرا لا وأخر فقال من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام
 ولد هريد ورفي سبع والانس خلق من سبع ويسجد على سبع والطواف سبع والجمار سبع وأنا ما كل
 من سبع قال تعالى فانبثنا فيها حبا ونعبا الآية قال فالأب لا نعام والسبعة للانس فقال عمر تلو موثي
 في تقريب هذا الغلام فقال ابن مسعود لو أدرك أسنانا ما عاشره من أجل ونعم ترجمان القرآن وروى
 ابن راهويه والمحكم عن ابن عباس أن عمر كان إذا دعا الأشياخ من الصحابة قال لابن عباس
 لا تسلكم حتى يتسكعوا فقال ذات يوم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ليلة القدر في العشر

الأواخر تراى الوتر فقال رجل برأيه ناسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لى بالن عباس مالك
لا تتكلم قات اتكلم برأى قال عن رأيك أسألك فقلت قد كرتوه وفى آخره فقال عمر انجزتم ان تكونوا
مثل هذا الغلام الذى ما استوت شؤون رأسه وقال لى لارى القول كما قلت وزاد محمد بن نصر بن قيس
الليل وان الله جعل التعب فى سبع ثم تلا صوت عليكم امها تكلم الآية وقيل استنبط ذلك من عدد
كلمات السورة فان قوله لى سابع كلمة بعد عشرين نقله ابن خزم عن بعض المالكية وبالغ فى رده
وقال ابن عطية انه من ملح التفسير لا من متن العلم قال العلماء حكمة اخفائها ليجتهد فى التماسها
بجلاف ما لو عرفت لها ليلية لا تقصر عليها وهذه الحكمة تطرد عند القائل انها فى جميع السنة أو جميع
رمضان أو العشر الاخير أو أواخره خاصة الا ان يكون الأول ثم الثانى الباقى به واختلاف هل لها
علامة نظهر بان وقت له ام لا فقبل يرى كل شئ ساجدا وقيل يرى الاوارق كل مكان ساطعة حتى
الا ما كن الظلمة وقيل يسمع سلا ما أو خطابا من الملائكة وقيل علامتها السجادة دعا من وقت له واختار
الطبرى ان جميع ذلك غير لازم وانه لا يشترط لمحوها رؤية شئ ولا سماعه واختار أيضا هل يحصل
الثواب المترتب علم المن قامها وان لم يظهر له شئ وذهب اليه الطبرى والمهلب وابن العزبى وجاعة
أو يتوقف على كشفها له واليه ذهب الاكثر ويدل له ما فى مسلم عن ابي هريرة من يقرأ ليلية القدر
فيؤاها قال النوى أى يعلم انها ليلية القدر وهو ارجح فى نظرى ويحتمل ان المراد فى نفس الامرو ان لم يعلم
هو ذلك وفرعوا على اشتراط العلم انه يختص بها اشخص دون آخر وان كانا فى بيت واحد وقال الطبرى
فى اخفائها دليل على كذب من زعم انه يظهر للعيون ليلتها ما لا يظهر فى سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا
لم يخف عن من قام لىالى السنة فضلا عن لىالى رمضان وقمعه الزين بن المنير بانه لا ينبغي اطلاق
التكذيب لذلك فيجوز انها كرامة ان شاء الله فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخص
العلامة ولم ينف الكرامة وكانت فى السنة التى حكاها البوسعيد نزول المطر ونحن نرى كثيرا من
السنين يقضى رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ولا يستغديه لا يراها
الامن رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآجر
رأى الخوارق بلا عبادة والذى حصل له العبادة افضل والعبادة انما هى بالاستقامة لاستقامة ان تكون
الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة انتهى وقد ورد لها علامات اكبرها لا تقع الا بعد
ان تمضى منها ما فى مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس تطلع فى صبيحتها الاشعاع اها ولا جد عنه مثل
الطست وله عن ابن مسعود مثل الطست صافية ولا بن خزيمة عن ابن عباس مرفوعا ليلية القدر طلقة
لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها جارية صافية ولا جد عن عبادة مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها
قرا ساطعا كنه صاحبة لا حرقها ولا برد ولا يحل لكوكب يمرى به فيها وان من اماراتها ان الشمس
فى صبيحتها تخرج مستوية ليس فيها شعاع مثل القمر ليلية القدر ولا يحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ
ولا بن أى شية عن ابن مسعود ان الشمس تطلع كل يوم بين قرنى شيطان الا صبيحة ليلية القدر وله عن
جابر مرفوعا ليلية القدر طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تضيء كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها
وله عن ابي هريرة مرفوعا ان الملائكة تلك الليلة اكثر فى الارض من عدد الحصى ولا بن أى حاتم
عن مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داع عن الضحالك يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وهى
من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبرى عن قوم ان الاشجار فى تلك الليلة تسقط الى الارض ثم تعود
الى منابتها وان كل شئ يسجد فيها وروى البيهقى عن ابي لاية ان المياه المسالمة تذب ليلتها ولا بن عبد البر
عن زهرة بن معبد بنوه والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم واسأله العون على التمام

خالص الوجهه مقربا الى دار السلام * متنو سلا بجيده خبر الانام

(* كتاب الحج بسم الله الرحمن الرحيم *)

ختم الامام رحمه الله تعالى بخامس اركان الاسلام كما في الحديث على الموجود في النسخ الصحيحة المقررة وان كان يوجد في كثير من النسخ تقديم كتاب الايمان والنذور وكتاب الجهاد على الحج فانه لا ينظر له وجه ولا مناسبة ولا حسن تصنيف وان امكن ان يتعسف توجيهه لذلك بين للايمان والنذور نفاة ما بالسياح من جهة انه قد يخالف به أو ينذره فالحقهما به وللجهاد به نوع تعلق من جهة ان السياح جهاد للنفس على ترك شهواتها كان في جهاد الكفار ذلك اذ هي لا ترضى بالتعب لاسيما المؤدى للطب والحج بفتح الحاء وكسرهما التمان الكسر لتجدو الفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل عكسه ووجوبه معلوم بالضرورة ولا يتكرر اجماعا لا عارضا كالنذر وفي انه على الفور والتراخي لحوق الفوات خلاف مشهور بين الائمة والنول بفرضه قبل الهجرة شاذ والمجهور انه سنة ست من الهجرة النزول قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله فيها بناء على ان المراد ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علمته ومسروق والخفي واقفوا أخرجه الطبري باسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانتماء الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه على ذلك وفي قصة ضمام ذكر الحج وقدم سنة خمس عند الواقدي فان ثبت دل على تقدمه عليها أو وقوعه فيها وانما يجب على المستطيع ولا يختص بالزاد والراحلة بل يتعلق بالبدن والمسال اذ لو اخصت للزم ان يشد على الراحلة من شقي عليه جدا قال ابن المنذر لا يثبت حديث نفسه سيرها بالزاد والراحلة والاية السكرية عامة ليست بمجولة فلا تنقضي في بيان فكلف كل مستطيع قدر بمال أو بدن

(*) الغسل للاهلال أي التلبية وأصله رفع الصوت

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن اسماء بنت عميس) بضم العين آخره سين مهملة قال أبو عمر كذا يحيى ومعن وابن القاسم وقيية وغيرهم وقال القمني وابن بكير وابن مهدي ويحيى النيسابوري ان اسماء وعلى كل هو مرسل قال قاسم لم يبق اسماء وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة ان اسماء بنت عميس (ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء) بالمدية طرف ذي الحليفة (فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ثم تهلل) تحرم وتلي فيه حجة احرام النساء ومثلها الحائض وأولى منهما المحجب لانها شاركة في شمول اسم الحدث وزادنا عليه بسيلان الدم ولذا صح صومه وذهابها والاغتسال للاحرام مطلقا لان النفس اذا أمرت به مع انها غير قابلة للطهارة كالحائض فغيرهما أولى واختلاف الأصوليون اذا امر الشائع شخصان بأمر غير بفعل ايكون امر الذاك الغيرام لا واختاره ابن الحماجب وغيره فأمره لا يبي بكران يأمرها ليس امر الهامنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون امرها بذلك وأبو بكر مبلغ أمره وجعل امر الامر أبي بكر في رواية مسلم وغيره عن عائشة قالت نفست اسماء بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر صلى الله عليه وسلم أبا بكر ان تغتسل وتهلل باعتبار انه وجه الخطاب اليه أو انه مأمر بالتبليغ وفيه كما قال عياض ان عادة الصباة تحمل السنن بعضهم عن بعض واكتفأؤهم بذلك عن سماعها من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الامر ليس للوجوب عند المجهور وهو سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يرضخ في تركها الا لمذروها وكذا غتسلالات الحج وقال ابن خويرمندانة آكد من غسل الجمعة وأوجه أهل الظاهر والحسن وعطاء في احد قوله على مريد الاحرام طاهر ام لا وفيه ان ركعتي الاجرام ليه تاشرطاني الحج لان اسماء لم تصلها وروى النسائي

وهو الصواب (أن عبد الله بن عباس والمصور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وخفة الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الميمجة ابن نوفل القرشي له ولا يسه حجة (اختلفا) وهما نازلان (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الواو والمزجل قرب مكة وعنده لدة تنسب إليه قيل سمي بذلك لأبائه وهو على القاب والاقبل الأبواء وقيل لأن السيول تدبوا أي تحله (فقال عبد الله) بن عباس (يغسل المحرم رأسه وقال السوربن مخزومة لا يغسل المحرم رأسه) قال الأبي الظن بهما أنهما لا يختلفان إلا في غسل المحرم منهما مستند قال عياض ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر إذا لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحاشا للمصور أن يكون في تحريكه بالمد قتل بعض دواب أو طرحها وعلم ابن عباس أن عند أبي أيوب علم ذلك (قال) عبد الله بن حنين (فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب) خالد بن زيد (الأنصاري فوجدته يغسل بين القرنين) بفتح القاف تنبيه قرن وهما الخشبان القائم على رأس البئر ويشبههما من البناء ويمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقي به ويلقى عليه البكرة وقال أنبى هما نازتان تنبان من حجارة أو مدر على رأس السور من جانبيه إبان كانتا من خشب فهما فوقان (وهو يستربوب) فيه استتر في الغسل (فسلمت عليه) قال عياض والنووي وغيرهما فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارة بخلاف من دعي على الحديث وتقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام بل ظاهره أنه لم يرد قوله (فقال من هذا) بناء على التعقيب إلى أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشئ فيدل على عكس ما استدلل به فإن قيل الظاهر أنه رد السلام وترك ذكره لوضوحه فإنه أمره قرولا يحتاج إلى نقل وقوعه وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى إن اضرب بعصاك البحر فانهل أي فضرب فانهل قال لا فلاق معقب للضرب لا لا لمرضا الضرب وإن لم يصرح به في الآية ويدل على ذلك هنا أنه لم يذكر رد السلام على النبي صلى الله عليه وآله في أكثر الطرق وفي بعضها أنه رد عليه قلت لما لم يصرح بذلك السلام احتمال الرد وعدمه فسقط الاستدلال للباين انتهى وفيه وقفة (فقات أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك) وفي رواية يسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم) قال ابن عبد البر فيه أن ابن عباس كان عنده علم غسل رأس المحرم عنه صلى الله عليه وسلم أنبأه أبو أيوب وغيره لأنه كان يأخذ عن الصحابة ألا ترى أنه قال كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل وقال ابن دقيق العيد هذا يشعر بأن ابن عباس كان عنده علم بأصل الغسل فإن السؤال عن كيفية الشيء إنما يكون بعد العلم بأصله وإن غسل البدن كان عنده معرفة بالجواز إذ لم يسأل عنه وإنما سأل عن كيفية غسل الرأس ويحتمل أن يكون ذلك لأنه موضع الإشكال إذا شعر عليه وتحريك اليد خفاف منه تنف الشعر وتقب بأن النزاع بينهما إنما وقع في غسل الرأس وقال المحافظ لم يقل هل كان يغسل رأسه ليوافق اختلافهما بل سأل عن الكيفية لا احتمال أنه لما رآه يغسل وهو محرم فهم من ذلك الجواب ثم أحبان لا يرجع إلا بالفائدة أخرى فسأله عن الكيفية (قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بدا) بالتحفيف أي ظهر (لرأسه ثم قال لا لسان) لم يسم (بصم عليه) زاد في رواية ابن وضاح الماء (أصيب فصب على رأسه ثم حرك) أبو أيوب (رأسه بيديه) بالثبته (فأقبل بهما وأدبر) فدل على جواز ذلك ما لم يرد إلى تنف الشعر والبيان بالفعل وهو بالغ من القول (ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل) وفي رواية ابن جرير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد فأمر أبو أيوب بيديه على رأسه جميعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر وزاد سفيان بن عيينة فرجعت اليه فأتتهما فأخبرتهما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أي لا أجادلك وفيه رجوع المختلفين إلى من يظنان

ان عنده علم ما اختلف فيه وقبول خبر الواحد وانه كان مشهورا عند الصحابة لان ابن عباس ارسل ابن
حنين ليسال ابا ايوب ومن ضرورة ذلك قبول خبر ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقبول خبر ابن
حنين عن ابي ايوب والرجوع الى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند النص قال ابن
عبد البر وفيه ان الصحابة اذا اختلفوا لم يكن احدهم ماحجة على الآخر الا بدليل وان حديث اصحابي
كالنجوم بآبهم اقتديتم اهتديتم محله في النقل عنه صلى الله عليه وسلم كما قال اهل النظر كالنظر في لاني كذا
منهم ثمة مأمون عدل رضى لاني الاجتهاد والراى والالقال ابن عباس لا ورأت نجم وانا نجم فباينا
اقتدى اهتدى ولم يصب الى طالب البرهان من السنة على صحة قوله وكذا حكم سائر الصحابة اذا
اختلفوا وفيه الاستسابة في الطهارة لقوله اصاب قال عياض والاوى تركها الا للحاجة وقال ابن
دقيق العيد ورد في الاستسابة احاديث صحيحة وفي تركها شيء لا يقابلها في الصحة وانخرجه البخارى عن
عبد الله بن يوسف ومسلم عن قتيبة بن سعيد واثوابه عن التميمي الثلاثة عن مالك بن النضر وسفيان بن
عيينة وابن جريج عن زيد بن اسلم عند مسلم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن ابي رباح)
بفتح الراء والموحدة اسلم القرشي مولاهم المكي فقهه ثقة فاضل لكنه كثير الارسال مات سنة اربع عشرة
ومائة على المشهور (ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن منية) بضم الميم وسكون النون وفتح التختة وهي امه
واسم امه أمية بن ابي عبيدة بن همام التميمي حليف قرش صحابي مات سنة بضع وأربعين (وهو نصب
على عمر بن الخطاب ماء وهو يقتل) وهو محرم (اصيب على راسي فقال يعلى اتريد ان تجعلها بي) قال
ابو نؤى اى تجعلني افتيك وتبني القتياع نفسك ان كان في هذا شيء وقال ابن وهب معناه انا افعله
طوعا لك لفضلك وامامتك ولا راي لي فيه انتهى وقال ابو عمر اى الفدية ان مات شيء من دواب راسك
او زال شيء من الشعر لم تنس الفدية فان امرتني كانت عليك (ان امرتني صيبت فقال له عمر بن الخطاب
اصيب فان يزيد الماء الاشعثا) لان الماء يلبد الشعر ويدخله مع ذلك الغبار فأنخبره عمر أنه لا فدية
على الفاعل ولا على الآمر به وهذا يقتضى ان غسله لم يكن نجاسة اذا اجاع على ان المحرم اذا كان
جنباً والمرأة حائضاً ونفساء ومهتر يغسل رأسه واختاف في غسل المحرم تبرداً وغسل رأسه فاجازوه
الجهور بلا كراهة كما قال عمر لا يزيد الماء الاشعثا قال عياض وتقول عن مالك مشله وتقول عليه
الكراهة ايضا وقد كره غير المحرم رأسه في الماء وعلت الكراهة بأنه في تحريك يده عليه في غسله
وفي غمسه فديقتل بعض الدواب أو يسقط بعض الشعر وتيل لعله رآه من تغطية الرأس وكره فتهام
الامصار غسل الرأس بالخطمي والسدر وأوجب مالك وأبو حنيفة فيه الفدية وأجازوه بعض البلاف
اذا كان ملبداً انتهى وقال الشافعية لا فدية عليه اذا لم ينشف الشعر (مالك عن نافع ان عبد الله
ابن عمر كان اذا دنا) قرب (من مكة بات بذي طوى) مثل الطاء والفتح أشهر مقصور مبنون وقد لا يمتون
واذ بقرب مكة يعرف اليوم ببئر الزاهد (بين الثنية حتى اصبح) اى الى أن يدخل في الصباح (ثم
يصلى الصبح) وفي رواية ايوب عن نافع فاذا صلى الغداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل ذلك رواه البخارى ومسلم وغيرهما اى المذكوره من اليسات والصيلة والغسل (ثم يدخل مكة
من الثنية التي بأعلى مكة) التي ينزل منها الى المعلى ومقابر مكة بجنب الحصب وهي التي يقال لها
المخون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على
ما ذكره الازرق في شهر في سنة احدى عشرة وثمانى مائة موضع ٢٠ ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر
الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانى مائة وكل عقبه في جبل أو طريق تسمى ثنية بفتح المثناة والنون
والثنية الثقيلة كما في الفتح وغيره وابن عمر اقتدى في ذلك بالمصطفى في البخارى عن ابراهيم بن المنذر

وأبي داود عن عند الله بن جعفر البرمكي كلاهما عن معن عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا فيخرج من الثنية السفلى قال المحفوظ ليس هذا الحديث في الموطأ ولا رأيته في غرائب مالك للدارقطني ولم أقف عليه إلا من رواه معن بن عيسى وقد عزى على الأشاعلي استخراجه فزواه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وفي الصحيحين من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالطيحاء وخرج من الثنية السفلى وكداء بفتح الكاف والدال المهملة محذوفون وقول لا يصرف على إرادة الامة للعلمية وتأنيث (ولا يدخل) مكة (إذا خرج حاجا ومعتبرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا دام من مكة بذي طوى) اقتداء بقرأه صلى الله عليه وسلم وهو كان من اتبع الناس له (ويأمر من معه فيغتسلون قبل أن يدخلوا) تخصيصا للستح فانه يتدب لغير حائض ونفساء لانه للطواف وهما لا يدخلان المسجد كما قال صلى الله عليه وسلم وأفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت وغتسلان للأحرام والوقوف (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم من الأمان الاحتلام) وظاهره أن غسله لدخول مكة كان مجسده دون رأسه. قاله المحفوظ (قال مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن يغسل الرجل المحرم رأسه بالنسول) بالعين المعجمة يوزن ضمورا وهو كالغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من سدر وخطمي ونحوهما (بعد أن يرمى جرة العقبة وقبل أن يحلق رأسه وذلك أنه إذا رمى جرة العقبة) يوم النحر (فقد حله قتل القمل وحلق الشعر والقضاء للثقب) بفوقية ففاه فخلانة الوسخ (ولبس الثياب) ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد وكره الطيب حتى يطوف للأفاضة فيحل له كل شيء

* (ما ينهى عنه من لبس الثياب في الأحرام) *

قال ابن دقيق العيد الأحرام الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعمالهما وقد كان شيخنا العلامة ابن عبد السلام يستشكل معرفة حقيقة الأحرام ويبحث فيه كثيرا وإذا قيل أنه لنية اعترض عليه بأن النية شرط في الحج الذي الأحرام ركبه. وشرط الشيء غيره ويعترض على أنه التلبية بأنم اليتس بركن والأحرام هنا ركن كان يحوم على تعيين فعل يتعلق به النية في الابتداء انتهى وإجيب بأن المحرم اسم فاعل من أحرم بمعنى دخل في الجريمة أى أدخل نفسه وصيرها متلبسة بالسبب المتقضى للجريمة لانه دخل في عبادة الحج أو العمرة أو هماما. فحرم عليه الأنواع السبعة لبس الخيط والطيب ودهن الرأس واللحية وإزالة الشعر والظفر والحجام ومقدماته والصيد. فعلم من هذا أن النية مقابلة له لشعوره له ولغيره لأنها قصد فعل الشيء تنجز بالي الله فأركان الحج مثلا الأحرام والطواف والوقوف والسعي والنية فعل كل واحد من الأربعة يقر بالي الله تعالى وبهذا نزول الاشكال وكان الذي كان يحوم عليه ما ذكر (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا) قال المحفوظ لم أقف على اسمه في شيء من الطرق (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب) وللبخاري من طريق الليث عن نافع ما لبس من الثياب إذا حرمنا وهو مشهور بأن السؤال كان قبل الأحرام وحكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهم أخرج البيهقي من طريق أبيوب وعبد الله بن عون كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع إلى مقدم المسجد فظهر أن السؤال كان بالمدينة وللبخاري ومسلم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ويؤيده أن في حديث ابن عباس ابتدأه في الخطبة وفي حديث ابن عمر أناب به السائل (وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا التماسا (بضم التماس) والميم جمع قبض وفي رواية التماسي
لا يلبس بالرفع على الاشياء خبير عن حكم الله اذ هو جواب السؤال اواخر يعني التماسي وما لم يخرجه على التماسي
وكسر لا تلبسوا التماسين (ولا التماس) جمع عمامة سميت بذلك لانها تغطي جميع الرأس (ولا السراويلات)
جمع سراويل فارسي معبر والسراويل بالنون امة وبالسين المضافة ايضا (ولا البرانس) جمع برنس
بضم النون قال الجند قلندوة طويلة لكل ثوب رأسه منه ذراعة كان اوجبة (ولا الخفاف) بكسر الخاء
جمع خف فنيه بالقميص على كل ما في معناه وهو المحيط والخط المعمول على قدر البدن وبالسراويل على
الخط المعمول على قدر عرض منه كاللباس والقفاز وغيرهما وبالسمايم والبرانس على كل ما يغطي
الرأس محيطا وغيره وبالخفاف على كل ما يستتر الرجل من مداس وجوب وغيرهما والمراد بتقريب الخط
ما يلبس على الوضع الذي سهل له ولو في بعض البدن فلما وردى بالقميص مثلا فلا قال الخفاف في ذكر
العمامة والبرنس مع الابدل على انه لا يجوز تغطية الرأس بالعمامة ولا بالتماسد ولا بالتماسد ومنه المكمل يتمله
على رأسه قال المحقق ان أراد لبسه كالقميص صحت ما قال والا فخر ووضعه على رأسه على هيئة المحمل له
لا يضري مذهبه كالتعماس في الماء فانه لا يسي لا يساو كذا ستر الرأس باليد ووجهه وعلى اختصاص
التماسي بالرجل فيجوز للراة لبس جميع ما ذكره حكاه ابن المنذر فان قيل السؤال وقع عما يجوز لبسه
والجواب وقع عما لا يجوز فاحكمته اجاب العلماء كما قال النووي بان هذا الجواب من يديع الكلام
وجزله لان ما لا يلبس منحصرا فصرح به وأما المجاز فغيره فحصر فقال لا يلبس كذا اي لبس ماسواه وقال
البيضاوي اجاب بما لا يلبس ايدل بالاتزام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه
أحصر وأخصر وفيه اشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما لا يلبس لانه الحكم النارض في الاحرام
الاحتياج ايسانه اذا جواز ثابت بالاصل المعلوم بالاستصحاب فكان الاثاق السؤال عما لا يلبس قال
وهذا يشبه أسلوب الحكميم ويقرب منه قوله تعالى يسألونك ماذا ينطقون قل ما ننطق من خير فلو الذين
الاية تعدل عن جنس المفق وهو المسئول عنه الى جنس المنفق عليه لانه الاهم وقال ابن دقيق العيد
يستمد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل منه التصود كيف كان ولو بتغيير او زيادة ولا تستلزم المطابقة
قال المحافظ وهذا كله على هذه الرواية وهي المشهورة عن نافع وقد رواه ابو عوانة عن طريق ابن جريح عن
نافع بلفظ ما تترك المحرم وهي شاذة والاختلاف فيما عدا ابن جريح لا على نافع ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ
ان رجلا قال يا رسول الله ما يجنب المحرم من الثياب أخرجه احمد وابن خزيمة وابو عوانة عن طريق معمر
عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري قال مرة ما تترك ومرة ما يلبس وأخرجه البخاري
عن طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري يشعر بان بعضهم رواه
بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها واتجه البحث المتقدم وطعن بعضهم في قول من قال
انه من أسلوب الحكميم بانه كان يمكن الجواب بما يحصر انواع ما يلبس كان يقال ما ليس بمحيط
ولا على قدر البدن كالقميص او بعضه كالسراويل والخف ولا يستتر الرأس اصلا ولا يلبس ماسواه بوجوب
الفدية (الا احدا) بالنصب عربي جيد وروى بالرفع وهو المختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه
(لا يجدن) زاد معمر عن الزهري عن سالم زيادة حسنة تقدير ارتباط ذكر النعيلين بما سبق وهي
قوله ولا يحرم أحدكم في ازار ورواه نعلين فان لم يجد النعيلين (فليلبس خفين) ظاهره الوجوب لكنه لما شرع
للتسهيل لم يناسب التثني وانما هو للرخصة قال الزين بن المنير يستفاد منه جواز استعمال أحد
في الاثبات خلافا لمن حمله بضرورة الشعر كقوله

وقد ظهرت فلا تخفى على أحد * الاعلى احد لا يعرف التمرا

قال والذي يظهر لي بالاستقراء ان أحد الاستعمال في الاثبات الا ان يعقبه النفي وكان الاثبات حينئذ في سياق النفي ونظير هذا زيادة الباء فانها التماثل تكون في النفي وقد زيدت في الاثبات الذي هو في سياق النفي كقوله تعالى اولم يرؤا الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي مخلقهن بقادر على ان يحيي الموتى (وليقطعهما اسفل من الكبين) وهما الظمآن النائمان عند مفصل الساق والقدم وفيه أن وجد النعلمان لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وأجازه الخفمية وبعض الشافعية قال ابن العربي ان صاروا كالعلمان جازوا الاختي سترامن ظاهر الرجل شيئا لم يحز الا للفاقد وهو من لا يقدر على تحصيله لفقده وترى كبدل المالك له او يحجزه عن الثمن ان وجد معه او عن الاجرة ولو بيع بنين لم يلزمه شراؤه او وهب لم يلزمه قبوله الا ان اعير له وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد نعلين وقال الخفمية يجب كذا اذا احتاج لحاق رأسه بحاق ويقتدى وتعقب بانها لو وجبت لبسها الذي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة وأيضا لو وجبت فدية لم يكن للقطع فائدة لانه يجب اذا لبسهما بلا قطع فان لبسهما مع وجود نعلين اقتدى عند مالك والليث وقال أبو يوسف لا فدية وعن الشافعي القولان وظاهره أيضا ان قطعهما مشروط في جواز لبسهما خلافا للشويعر عن أحمد في اجازة لبسهما بلا قطع لا مطلق حديث ابن عباس وجابر في الخفين بلفظ ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وتعقب بانه يوافق على جل المطاق على المقيد فيدعي أن يقول به هنا فان جعله عاه مجيد لان التقيد ورد بصيغة الامر وذلك لا يسوغ وزعم بعض المحن باله نسخ حديث ابن عمر بقول عمرو بن دينار وقد روى الحديثين انظروا أيهما قبل رواه الدارقطني وقال ان أبا بكر النيسابوري قال حديث ابن عمر قبل لانه بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس بعرفات وأجاب الشافعي عن هذا في الام فقال كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه اوشك اوقالها فلم يقلها عنه بعض روايته ويؤيده أنه ورد في بعض طرق حديث ابن عباس موافقة حديث ابن عمر أخرجه النسائي عن ابن عباس مرفوعا بلفظ واذا لم يجد النعلمان فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكبين واستناده صحيح وزيادة الثقة مقبولة وبعضهم سلك الترجيح فقال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في رفعه ووقفه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه قال الحافظ وهو مردود فلم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة على أنه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عنه موقوفا ولا يرتاب أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لانه جاء باسناد وصف بانه أصح الاسانيد واتفق عليه غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيخ بصري لا يعرف مع أنه معروف موصوف بالفة عند الاثمة ومنهم من اعتل بقول عطاء القطع فساد والله لا يحب الفساد وتعقب بان الفساد انما يكون فيما نهي عنه الشارع لا فيما اذن فيه وجعل ابن الجوزي الامر بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين لا يخفى تكلفه (ولا تلبسوا) بفتح أوله وثانئه (من الثياب شيئا مبهة الزعفران) بالتعريف واليحيى النيسابوري زعفران بالتكثير ممنون لانه ليس فيه الالف ووزن فقط وهو لا يمنع الصرف (ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء وسين مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصعب به وقال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملازمة الشم فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده الطيب وهذا الحكم شامل للنساء قيل فعدل عما تقدم اشارة الى اشتراكهما وفيه نظر بل الظاهر ان تسمية العدول ان الذي

نحاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه قاله المحافظ والظاهر أنه لا تنافي بين النكتهين وقال الولي العراقي بنه بهما على ما هو أطيب راحة منهما كما سلك والنبير ونحوهما وإذا حرم في الثوب ففي البدن أولى وفي معناه تحريمه في الماء كقول لان الناس يقصدون تطيب طعامهم كما يقصدون تطيب لباسهم وكل هذا متفق عليه بين العلماء وهذا فيما يقصد للتطيب به أما الفواكه كاللوز والتفاح وأزهار البركة والسج والقيصوم ونحوهما فليس بحرام لانه لا يقصد للتطيب انتهى لكن في حكاية الاتفاق في الماء كقول المطيب نظر لان فيه خلافا عند المالكية وقال الحنفية لا يحرم لان الوارد للبدن والتطيب والاكل لا يعد تطيبا قال العلماء والمحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب أنه يدعو إلى الجماع ولانه مناف للنجس فان الحاج أشعث اغبره القصد عن أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها وينجم عنه إقصاء الآخرة والاتصاف بصفة الخاشع والبتدكر القدم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات وليتذكر كربة الموت ولبس الأكفان ويتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة وليتفأل بتجرده عن ذنوبه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وأسماعيل بن أبي أويس ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والنسائي عن قتبية وابن ماجه عن أبي مصعب الستة عن مالك وإله طرق عندهم (قال يحيى سئل مالك عما ذكر) فيما رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال) من لم يجد نعلين فليلبس خفين (ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل) وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لا يجد الأزار والخف لمن لا يجد النعلين (فقال لم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل) على صفة لبسها بالافتقار (لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي) في حديث ابن عمر (عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي) لا يجوز للمحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين) فيعمل حديث ابن عباس وجابر على ما إذا فقهه وجعل منه شبه أزار فيجوز كما جاز لبس الخفين المقطوعين أو على حاله ضرورة ستر العورة ولكن يجب الغديبة عند مالك وأبي حنيفة كما أو اضطر إلى تغطية رأسه فيغطيها ويقتدي بجماعين وبين حديث ابن عمر أشار إليهما عياض وقول الخطابي الأصل أن تضيق المال حرام والرخصة جاءت في اللبس فظاهرها إباحة اللبس المعتاد إباحة لا تقتضي غرامة وستر العورة واجب فإذا فقه السراويل وترزبه لم يسترها والخف لا يغطي عورة أنما هو لباس رفيع وزينة فلا يشتبهان فيه نظر فالمانع من جملة على ظاهره الذي قال به أجمد والشافعي والجمهور وأنه لا فدية حديث النهي عنها وزعم أنها لا تستر العورة أن فقت وترزبهما مكبرة والغرامة للمحرم بالفدية معهودة كثير وتخيره بين الفتق والارتار وبين لبسها كما هي والفدية تنفي ضرره

* (لبس الثياب المصنعة في الأحرام) -

(مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاة (عبد الله بن عمر) أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لبس) بفتح أوله ونالته (المحرم) رجلا كان أو امرأة (نوبا مصبوغا زعفران أو ورس) نبات أصفر مثل نبات السمسم طيب الرائحة يصبغ به بين الحجرة والصفرة أشهر طيب في بلاد اليمن (وقال) صلى الله عليه وسلم (من لم يجد نعلين) حقيقة أو حكما (كفأوه فاحشا) (فليلبس خفين) بالتشديد ويجوز النيسابوري الخفين (وليقطعها أسفل من الكعبين) أي أن يقطعها ما شرط في جواز لبسها خلافا للمعصية ولا فدية خلافا للحنفية والكعبان هما العظمان الساتتان عند مفصل الساق والقدم ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن عروة قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهروهما وترك فنهما قد رما يستعمل

رجلاه وجهه وأهل اللغة على أن في كل قدم كعبين وقيل المراد بهما هنا العظم الذي في وسط القدم عند معتد الشراك وردبانه لا يعرف لغة وقد أنكره الأصمعي لكن قال الزين العراقي أنه أقرب إلى عدم الاحاطة على القدم ولا يحتاج القول به إلى مخالفة اللغة بل يوجد ذلك في بعض الفاظ حديث ابن عمر في رواية الليث عن نافع عنه فلبس الخفين ما أسفل من الكعبين بقوله ما أسفل بدل من الخفين فيكون اللبس لهما ما أسفل من الكعبين والقطع منهما ما فوق وليس في قوله وليقطعهما أسفل ما يدل على قصر القطع على ما دون الكعبين بل يراد مع الأسفل ما يخرج القدم عن كونه مستورا بأحاطة الخف عليه ولا حاجة حينئذ إلى مخالفة أهل اللغة انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في اللباس عن عبد الله بن يوسف ومسلم هنا عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب) حدثني من الثقات الخضر من عاش أربع عشرة ومائة سنة ومات سنة ثمانين ويقال بعد سنة ستين (يحدث عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله) التبي أحد العشرة (ثوباً مصبوحاً) بغير زعفران وورس (وهو محرم فتنازل عمر ما هذا الثوب المصبوغ باطلحة فقال طلحة يا أمير المؤمنين إنما هو در) ييم ودال مهملة أي مغرة (فقال عمر انكم أيها الرط أئمة يقتدى) يأتي بكم الناس فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال إن طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الأحرام فلا تلبسوا أيها الرط شيئاً من هذه الثياب المصبغة) فأنما كره عمر ذلك لئلا يقتدى به جاهل فيظن جواز لبس الورس والمزعرقر فلاحقه فيه لاني خيفة في أن العصفري طيب وفيه القدية قاله ابن المنذر وقد أجاز الجهم ولبس المصفر للحرم (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن) أمه (أسماء بنت أبي بكر) أنها كانت تلبس الثياب المصفرات المشعات التي لا ينقض صبغها كما فسره ابن حبيب عن مالك فإذا انقض كره للرجال والنساء لأن ما ينقض منه يشبه الطيب (وهي محرمة ليس فيها زعفران) وكذا جاء عن اختيار وروى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة أسنده صحيح (سئل مالك عن ثوب مصبغ ثم ذهب منه ريح الطيب هل يحرم فيه فقال نعم ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس) فيحرم ولو ذهب ريحه على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبسوا شيئاً مصبوغاً زعفران ولا الورس وأجازه الشافعية إذا صار بحيث لو لم تلح له رائحة لم يحدث البخاري عن ابن عباس ولم ينس عنه شيء من الثياب إلا المزعرقرة التي تردع الجلبجهم لئلا يطلعوا وما المغسول فنهه مالك أيضاً وقال الجهم وإذا ذهب الغسل الرائحة جاز لما رواه يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم في مسنده قال حدثنا أبو معاوية عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في حديث ما يلبس المحرم قال فيه ولا تلبسوا شيئاً مصبوغاً زعفران ولا ورس إلا أن يكون غسلاً ولا حجة فيه لأن الحماني ضعيف وأبو معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال فتنازل أحد أبو معاوية مضطرب الحديث في عبد الله ولم يجئ بهذه الزيادة غيره وتابع الحماني في روايته عنه عبد الرحمن بن صالح الأزدي وفيه مقال

(لبس المحرم المنطقة)

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط وهو اسم خاص لما يسميه الناس المحيصة (للمحرم) وروى عنه الجوز فكانه رجع عن الكراهة (مالك عن يحيى ابن سعيد) بن قيس الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه) بكسر الهمزة (لا بأس بذلك) أي يجوز (إذا جعل طرفيها جميعاً سيوراً) جمع سير من الجلود (يقعد

بعضها إلى بعض) أي يدخل بعضها في بعض (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) قال ابن عبد البر فلا يكره عنده وعند فقهاء الامصار واجازوا عقده اذا لم يكن ادخال بنصفه في بعض وابسته كراهته الا عن ابن عمر وعنه جواره ومنع اسحاق عقده وكذا سديد بن المسيب عند ابن أبي شبة

(نحوه بالحرم وجهه) بالتحاء المجمة أي تغطيته)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال أخبرني القرافصة) بضم الفاء وفتح الراء ألف فضاء فصادمه حلة (ابن عمير) بضم العين (الحنفى) الميافى المدنى روى عن عمر وعثمان والزبير وعنه عبد الله بن أبي بكر والقاسم ويحيى أيضا الراوى عنه هنا بواسطة (أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج) بفتح العين المهملة واء كان الراوى بالجرم قرية على ثلاث مراحل من المدينة (يغطي وجهه وهو محرم) وفي رواية عبد الله بن عامر بن ربيعة الأتمة بعد أبواب قال رأيت عثمان بالمرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان لأنه كان يرى ذلك جاثرا وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر ربه قال الشافعى وقال ابن عمر يحرم تغطية الوجه وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وفيه القلبية على مشهور المذهب وأنكر ما يخالفه ولا يجوز تغطية الرأس اجماعا (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول (ما فوق الذقن) بفتح الذال والقاف مجتمع لمحي الانسان (من الرأس فلا يحزمه) لا يغطي (الحرم) وإلى هذا ذهب مالك وغيره انه يحرم تغطية الوجه (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كفن ابنه واقفه بالقاف (ابن عبد الله ومات بالحنفة) بضم الحيم واسكان الحاء وفتح القاء (محرم ما وجرا رأسه وجهه) غطاهما (وقال لولا أنا حرم) بضمين محرمون (الطبيانة) بالحنوط ونحوه (قال مالك وإنما يهمل الرجل) بالتكليف (ماذا هم حيا فاذ مات فقد انقضى العمل) فلا يمنع تطيب الميت المحرم ولا تغطية وجهه وهذا قال أبو حنيفة واتباعهما واجابوا عن حديث ابن عباس في المحجمين وقصت برجل محرم ناقته فقتله فأثى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه وكفنوه ولا تقطروا رأسه ولا تقربوه طبيا فانه بيعت مليبا بانه واقعة عين لا محرم لها لانه علل ذلك بقوله فانه بيعت حليبا وهذا الامر لا يتحقق في غيره وجوده فيه يكون خاصا بذلك الرجل ولو استقر بقاءه على احرامه لا مرقضا ببقية فناسكه ولو اراد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث ورحه يبعث وما وجواب من منع ذلك بان الاصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوى ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه ثم يفسر اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلبا لعدم ظهوره فوقائع العين لا عموم لها لما يطرأ من الإحتمال وذلك كفى في ابطال الاستدلال (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول لا تنقب) بقوتين مقتوحين بينهما فون ساكنة ثم قاف مكسورة محذوم على النهى فكسر لا لتقاء الساكنين ويجوز رفعه خبر عن المحكم (المرأة المحرمة) أي لا تلبس النقاب وهو الخمار الذي تشده المرأة على الانف أو تحت الخمار وان قربت من العين حتى لا يبدوا جفانها فافه والنصوص بفتح الواو وسكون الصاد الاولى فان نزل الى طرف الانف فهو اللقاف بكسر اللام وبالفاء فان نزل الى القدم ولم يكن على الارضية منه شيء فهو اللسام بالثالثة (ولا تلبس) بفتح الباء والجزم على النهى ويجوز رفعه (التقازين) بضم القاف وشدة الفاء تنبيه قفار بوزن رمان شيء يعمل للبدن يحمي بطن تلبسهما المرأة للبرد أو ما تلبسه المرأة في يديها تقطى اصابعها وكفها عند معاناة الشيء في غزل ونحوه فيحرم على المرأة المحرمة ستر وجهها وكفها بتقازين أو احدهما بأحدهما أو بغيرهما وهذا مالك موقوف

وتابعه عبد الله العري وليث بن أبي سليم وأيوب السخيتاني وموسى بن عقبة في إحدى الروايتين عنه
كلهم عن نافع موقوفاً كما في البخاري وأبي داود وأخرجاه من طريق الليث عن نافع فبعده من جملة
المرفوع في الحديث السابق فقال بعد قوله ولا ورس ولا تنقب المرأة الحرمه ولا تلبس القفازين
وتابعه موسى بن عقبة وجويرية وابن اسحاق واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة لكن بينت رواية
عبد الله عن نافع عن ابن راهويه وابن خزيمة انه مدرج من قول ابن عمر كما اشار اليه البخاري وايداه
برواية مالك هذه واستشكل المحكم بالادراج لانه ورد النهي عن النقاب والقفاز مرفوعاً مفرداً
رواه أبو داود عن ابراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحرمه
لا تنقب ولا تلبس القفازين قال أبو داود وابراهيم شيخ مدني ليس له كثير حديث وقال ابن عدي ليس
بالمعروف وقال في الميزان منكر الحديث غير معروف ولانه ابتداء بالنهي عنهما عند أحمد وأبي داود
والمحكاكم من طريق ابن اسحاق حديث نافع عن ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك
ما احبت من الزينة الثياب قال في الاقتراح دعوى الادراج في قول المتن ضعيفة واجيب بان الثبقات
اذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظاً خصوصاً ان كان احفظ والا مرهنا
كذلك فان عبد الله بن عمر في نافع احفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف
وتقوى برواية مالك وهو احفظ اخصاب نافع وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف
في الرواية بالمعنى فكأنه رأى اسماء متعاطفة فقدم واخر مجاوز ذلك عنده ومع الذي فصل زيادة
علم فهو أولى كما قاله المحافظ ونحوه لشبهة الزين العراقي المحافظ في شرح الترمذي (مالك عن هشام
ابن عروة عن) زوجته (فاطمة بنت) عمه (المنذر) بن الزبير (انها قالت كالنحر) نطقي (وجوهنا
ونحن محرمات ونحن مع اسماء بنت ابي بكر الصديق) جدتها وجدته زوجها زاد في رواية فلا تنكره
عليها لانه يجوز للمرأة الحرمه ستروجهها بقصد السترة عن اعين الناس بل يجب ان علت أو ظنت الفتنة
بها أو يتظن لها بقصد لذة قال ابن المنذر اجمعوا على ان المرأة تلبس الخيط كله والخفاف وان لها ان تغطي
رأسها وتسرع شعرها الا وجهها فتسدل عليه الثوب سداً لا خفيفاً تستر به عن نظر الرجال ولا تخمر
الاماروي عن فاطمة بنت المنذر فذكر ما هنا ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك التخمير سداً لا كجاء
عن عائشة قالت كننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ امرت بئس الدنيا الثوب على وجوهنا ونحن
محرمات فاذا جاوزنا رفعناه انتهى وحديث عائشة المذكور أخرجه هو أبو داود وابن ماجه من طريق
بجاءه عنهما

(ما جاء في الطب في الحج)

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه عن) عمته (عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم)
وللتبدي حين يحرم ومعناها كما هنا لانه لا يمكن ان يراد بالاحرام هنا فعل الاحرام لمنع التطيب في الاحرام
وانما المراد ارادة الاحرام لرواية النسائي حين اراد ان يحرم والمراد تطيب بدنه لا ثيابه الحديث كنت
اجد ويص الطب في رأسه ومحمته ولا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام اتفاقاً وشذائاً
باستحبابه (ومحمته) بعد ان يرمى (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه ان كان لا تقتضى
التكرار لانها لم تقبلها الامرة واحدة في حجة الوداع كما في الصحيحين عن عروة عنها ورد بان المدعى
تكراره انما هو لتطيب لا للاحرام ولا مانع من تكرار الطيب قبل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة

ولا يخفى ما فيه ومران المختار عند الرازي وغيره انها لا تقضي وعند ابن المحجب تقضي وقال جماعة من المحققين تقضي ظهروا وقد تدل قرينة على عدمه لكن يستفاد من كان المبالة في اثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرر فعل التطيب لو تكررت فعل الاحرام لماعلمه من حبه له على ان لفظة كنت لم تتفق الرواة عليهم اذ رواها مالك وتابعه منصوص وعند مسلم ويحيى بن سعيد عند النسائي كلاهما عن عبد الرحمن بلغة كنت ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بلغة طيبت أخرجه البخاري وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت وفيه استحباب التطيب عند اعادة الاحرام وجواز استدামته بمده وانه لا يضرب بقاء لونه ورائحته وانما يحرم استدأؤه في الاحرام وبه قال الائمة الثلاثة والجمهور وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين يحرم التطيب عند الاحرام طيب يبق له رائحة بعده قال عياض وتأولوا هذا الحديث على انه ما يب لا يبق له ريح او انه اذ به غسل الاحرام ويعضد الثاني رواية مسلم طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم طاف على نسائه ثم اصبح محرما فقد ظهرت على تطيبه انها كانت لمباشرة نسائه وان غلبه بعده مجامعهن وغسله للاحرام اذ به لاسيما وقد ذكر انه كان يتطهر من كل واحدة قبل معاودته للآخرى وأي طيب يبق بعد اغتسالات كثيرة ويكون قواه ثم اصبح ينفخ طيبا بالحاء المججمة أي قبل غسله واحرامه وجاء في رواية شعبة في هذا الحديث ثم اصبح محرما ينفخ طيبا أي اصبح بنية الاحرام فيه تقديم وتأخير أي طاف على نسائه ينفخ طيبا ثم اصبح محرما وفي مسلم أي والبخاري ان الطيب الذي طيبته به زبرة وهي مما يذهبها الغسل ولا يبق ريحها بعده وقولها كافي انظر الى ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم المراد اثره لاجرمه انتهى بمعناه ورد النووي بانه تأويل مخالف للظاهر بلا دليل محجب فان عياضا ذكر دليل التأويل كما ترى وقد قال ابن العربي ليس في شيء من طرق حديث عائشة ان عينه بقيت وتغيب بما لا يداود ابني شعبة عن عائشة كنا ننفخ وجوهنا بالسك المطيب قبل ان نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينأنا فهذا صريح في بقاء عيّن الطيب ولا مراحة فيه لانهم اغتسلوا والغسل يذهب عينه ومنشأ هذا المخلاف اللام في احرامه ولعله هل هي المتأقبت وبه قال مالك ومن وافقه كقوله تعالى اقم الصلاة لذكرك النمس أو لتطيل وبه قال الجمهور وباطل في الفهم بانها لو كانت له لكان المحل والاحرام عليّن التطيب وليس كذلك بل هو خلاف مقصود الشرع من المحرم قطعاً وذهب الباسجي وجماعة الى ان الطيب للاحرام من خصائصه صلى الله عليه عليه وسلم للقاء الملائكة ولان المحرم انما منع من الطيب لانه من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو املك الناس لاربه ففعله ورجحه بعضهم بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد قال حب الى من دنياكم النساء والطيب أخرجه النسائي وتعقب بان الخصائص لا تثبت بالقياس وهو مردود باننا لم نثبتها بالقياس بل بمخالفة فعله لتهيئه عن الطيب فهذا ظاهر في الخصوصية وانما جعلنا القياس سندا للاستدلال وايد ابن عبد البر التخصص بانه لو كان للناس عامة ما جعله غير عثمان وابن عمر مع علمهم بالنسك وغيرهما وجلالته في الحماية وهو وضع عطاء من علم المناسك موضعه وموضع الزهري من علم الامر موضعه وفيه اباحة الطيب بعد رمي الحجرة والمحاق وقبل طواف الافاضة وقاله كافة العلماء الا ان مالكا كرهه قبل الافاضة وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعنب والنسائي عن قتيبة الاربعة عن مالك بن نابه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عند البخاري ومنصور بن زاذان عند مسلم وأيوب السخيتاني والاوزاعي وعبد الله واللبث عند النسائي كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن أبي رباح) المكي

التابعي فهو مرسل وصلة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طرق عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه (أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الحفاظ لم أقف على اسمه لكن في تفسير الطرطوشي أن اسمه عطاء بن أمية قال ابن قتيون أن ثبت ذلك فهو أخوه علي راوي الخبر ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوي فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ومنهم من لم يذكر بين عطاء وبين علي أحد أو قول شيخنا ابن الملقن يجوز أنه عمرو بن سواد لأن في الشفاء عنه أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متحقق فقال ورس ورس خطا وعشني بقصيب في بطني فأوجعني الحديث لكن عمرو هذا لا يدرك فإنه صاحب ابن وهب معترض فاما أولا فليست هذه القصة شديدة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها وأما ثانيا ففي الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول أثبت النبي لا يتجمل أنه صاحب مالك بل أن ثبت فهو أختا في الاسم واسم الأب ولم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وأما الذي في الشفاء سواد بن عمرو وقيل سواد بن عمرو وأخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبعث في معجمه (وهو بخين) أي منصرف من غزرتها والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة قاله ابن عبد البر وفي الصحيحين وغيرهما بن علي قال للمرازي الذي صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه قال فبينما النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحم بعرة وهو متضمخ بطيب فسكت صلى الله عليه وسلم فجاءه الوحي وأشار عمر إلى علي فجاءه علي وعلي رسول الله توب قد اظلم به فادخل رأسه فإذا رسول الله محمر الوجه وهو يغط ثم سرى عنه (وعلى الأعرابي قيص) وفي رواية وعليه جبة (وبه أثر صفرة) من زعفران (فقال يا رسول الله أتى أهل البصرة فكيف تأمرني أن أصنع) في عمرتي (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد سكوته حتى نزل عليه الوحي ثم سرى عنه فقال أين الذي سألت عن البصرة فأتى به فقال (أنزع قيصك واغسل هذه الصفرة) واسلم اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران (عنك) زاد الصحيحان ثلاث مرات قال عياض وغيره يحتمل أنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نصا في تكرار الغسل ويحتمل أنه من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظ اغسل مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لفهم عنه (وأفعل في عمرتك ما تفعل) وفي رواية وأصنع في عمرتك ما تصنع (في حبك) مطابقة لقوله أن أصنع وفيه أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك قال ابن العربي كأنهم كانوا في الجاهلية يخطفون الثياب ويختبئون الطيب في الأحرام إذا حجوا ويتساهلون في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرامها واحد وقال ابن المنير قوله وأصنع معناه أترك لأن المراد ما يختبئ به المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل قال وقول ابن بطال أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة فيه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء فائدة على العمرة كالوقوف وما بعده ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج وقال الباسجي المأمورة غير نزع الثوب وغسل الخلق لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الغدبة قال الحفاظ ولا وجه لهذا الحصر بل المأمورة الغسل والتزعوف في مسلم والنسائي فقال ما كنت صانعا في حبك قال أنزع عني هذه الثياب واغسل عني هذه الخلق فقال ما كنت صانعا في حبك فأنصه في عمرتك وفيه منع استدامة الطيب بعد الأحرام للامر بغسله من الثوب والبدن وهو قول مالك ومن واقفه وأجاب الجمهور بأن هذه القصة كانت بالجعرانة سنة ثمان باتفاق وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر بخلاف وأما يؤخذ بالأحرم من الأمر وسبق أجوبة عن حديث عائشة وفيه أيضا أن من أصابه طيب في أحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه وقال

مالك ان قال ذلك عليه لزمه وعن ابي حنيفة وأحمد في رواية تحب مطلقا وان الحرم اذا صار عليه غط
نزعته ولا يخرقه ولا يشقه وهو قول الجمهور بخلاف القول الخبيث بشقه والشعي يخرقه قالوا ولا يخرقه من قبل
رأسه ثلاثا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن ابي شيبة عنه ما روى علي والحسن وأبي قلابة بن محمد وروى
بما رواه أبو داود اطلع عنيك الحبة فقلها من قبل رأسه وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن اضاءة المسال
وتزريق الثوب اضاءة له فلا يجوز فيه ان المفتي راحنا كم اذا لم يعلم المحكم بمسك حتى يتبين وان بعض
الاحكام يثبت بالوحي وان لم تكن مما يثبت رآته صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد الا اذا
لم يحضره الوحي ولا دلالة فيه على منع اجتهاده لاحتمال انه لم يظهر له الحكم وان الوحي بدوره قبل تمام
الاجتهاد ولا يلزم معرفة الحكم بطريق منع ما سواه من طرق معرفته (مالك عن نافع عن اسمعيل عن
ابن الخطاب ان عمر بن الخطاب وجد ربح طيب وهو بالشجرة) سمع قتيبي الحاففة على ستة اعيال من
المدينة (فقال لمن ربح هذا الطيب فقال معاوية بن ابي سفيان مني يا امير المؤمنين) زاد عبد الرزاق عن
مهر عن الزهري عن سالم عن ابيه قتيظ عليه عمر (فقال منك له مر الله) لاني تحب الزاوية وكان
عمر يسميه كسرى العرب (فقال معاوية) مقذرا (ان ام حنيفة) رملة بنت ابي سفيان ام المؤمنين
مشهورة بكنيتها (طابتني يا امير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتعسلنه) وفي رواية
عبد الرزاق اقيمت عليك لترجعن الى ام حنيفة فلتعسلنه عنك كما طابتك وزاد في رواية ابوب عن نافع
عن اسمعيل قال فرجع معاوية اليها حتى تحبهم بعض الطريق فهذا عمر مع جلالة لم يأخذ حديث عائشة
على ظاهره فتعين تأويله بما مر (مالك عن الصلت بن زيد) يضم الزاوي وتحببتين تصغير زيد الكندي
وثقة الحلي وغيره وكفي برواية مالك عنه (عن غير واحد من اهلها) أي الصلت (ان عمر بن الخطاب
وجد ربح طيب وهو بالشجرة) يذى الحليفة والى جنبه كثير من الصلت بن معدي كرت الكندي المدي
التابعي الكبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان له شرف وحال جليلة وروى عنه في الصحابة
(فقال عمر من ربح هذا الطيب فقال كثير مني يا امير المؤمنين ابدت رأسي) أي جعلت فيه شيئا
فخو الصمغ ليجتمع شجرة اثلا يتشعب في الاجرام أو يقع فيه القمل (واردت ان لا احلق فقال عمر فادعت
الى شربة فادلك رأسك حتى تنقه) يضم اذاء وسكون النون وبالقاف من الطيب (فعل كثير
الصلت) ما مر به (قال مالك الشربة حفيصة تكون عند اصل النخلة) وفي التمهيد الشربة مستنقع الماء
عند اصول الشجر خوض يكون مقدار ريمها وقال ابن وهب وهو الجوض حول النخلة يجمع فيها الماء
وروى ابن ابي شيبة عن بشر بن يسار ان الحرموا وجد عمر ربح طيب فقال من هذه الرشح فقال الزمان
عازب مني يا امير المؤمنين قال قد علمنا ان امرأتك عطرة أو عطارة انما الحاج الادفر لا غير فهاذا عمر
قد انكر على صحابيين وتابعي كبير الطيب بجمع الجمع الكثير من الناس صحابة وغيرهم وما انكر عليه
منهم احد فهو من اقوى الادلة على تأويل حديث عائشة وقد روى وكيع عن شعبة عن سعد بن ابراهيم
عن ابيه ان عثمان رأى رجلا قد تطيب عند الاحرام فأمره ان يغسل رأسه بطين (مالك عن يحيى بن
سعيد) الانصاري (وعبد الله بن ابي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (وربما عن ابي عبد الرحمن) فروج
المعروف بربيعة الراي (ان الوليد بن عبد الملك) بن مروان الاموي (سأل سالم بن عبد الله) بن عمر
(وخارجه من زيد بن ثابت) الانصاري المدي ابا زيد احد القضاة مات سنة مائة وأبوه الصحابي الشهير
(بندان رمي بالحجرة وحلق رأسه وقبل ان يقبض) بطوف طواف الافاضة (عن الطيب فيها سلام)
لكرامته قبل الافاضة (وارخص له خارجه من زيد بن ثابت) اما لانه يرى جوارحه ولا كراهة واما لان
المكره من الجائز (قال مالك لا بأس ان يدهن الرجل بدهن ليس فيه طيب) كالزيت (فصل ان

بحرم وقد أن بعض من بني معدرى الحجرة) للعقبة (قال يحيى سئل مالك عن طهام فيه زعفران هل يأكله الحرم قال إمامنا معه النار من ذلك) بحث إمامنا الطنج وإن بني لونه لانه لا يذهب بالطنج (فلا بأس بذلك) يأكله الحرم وإمامنا معه النار من ذلك فلا يأكله الحرم) أى يحرم وعليه القدية

(مواقيت الاحلال)

جمع ميقات كواعيد ومعاود وأصله أن يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان قال ابن الأثير التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء بالتشديد يوقفه ووقت بالتخفيف يثقه إذا بين مدته ثم اتسع فيه فثقل للوضع ميقات وقال ابن دقيق العيد قيل التوقيت لغة التخييد والتعيين فعلى هذا فالخدييد من لوازم الوقت وأصل الاحلال رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلذذ عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا أيضا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وللبخارى من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نزل قال (يحل) بضم أوله يحرم (أهل المدينة) بصيغة الخبر مراد أبله الأمر أى مد يته صلى الله عليه وسلم (من ذى الحليفة) بالحذاء المهمة والقاعة مصغر حلقة نبات معروفة وهى قرية خربة يثنى بها وبين مكة ما شاميل قاله ابن خزم وقال غيره بينهما عشرة مراحل أو تسعة وبينها وبين المدينة ستة أميال وقول ابن الصباغ ميل واحد وهم مرده الخمس وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر على وهى أبعد المواقيت من مكة قيل بحكمة ذلك أن يهضم أحوار أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أى من له ميقات معين (ويحل أهل الشام) زاد النسائى من حديث عائشة ومهرورزاد الشافعى في روايته والمغرب (من الحجفة) بضم الحيم وسكون المهملة وهى قرية خربة يثنى بها وبين مكة خمسين مراحل أو تسعة وقول النووى ثلاث مراحل فيه نظر وهى مهمة بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح التحتية بوزن عاتمة وقيل بوزن لطيفة والمشهور الأول وسببت الحجفة لأن السيل انحرف بها قال ابن السكيت كان العماليق يستكنون برب فوقهم وبين بني عييل بفتح الميم مائة وكسر الموحدة وهم أخوة عاد فأنزروهم من رب فزولوا مهمة فجاء عييل فأجهم أى استأصلهم فسميت الحجفة والمصريون الآن بحمر ون من رابع براء وموحدة وعين معجمة قرب الحجفة لكثرة جهاها فلا ينزلها أحد إلا بهم (ويحل أهل نجد) كل مكان مرتفع وهواشم لمشرة مواضع والمراد هنا التى أعلى تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق (من قرن) بفتح القاف وسكون الراء فنون بلاضافة وفى حديث ابن عباس فى الصحيحين قرن المنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الإضافى هو اسم المكان وضبط الجوهري قرن بفتح الراء وغلطوه وبالغ النووى فحكى الاتفاق على تحطته فى ذلك وفى نسبة أوبس القرنى إليه وإنما هو منسوب إلى قيده بنى قرن بن من مراد لئلا يحكى عياض عن القابسى أن من سكن الزاء أراد الجبل ومن فتح أراد الطريق والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان وفى أخبار مكة للقاسمى أن قرن الثعالب جبل مشرق على أسنة لى منى بئنه وبين مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع سمى قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب فقد ظهر أنه ليس من المواقيت (قال عبد الله بن عمر) ابن الخطاب راوى الحديث (وبلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويحل أهل اليمن من العلم) بفتح التحتية واللام وسكون الميم وفتح اللام مكان على مرحلتين من مكة يثنى بها ثلاثون ميلا وقال الملم بالهمزة وهو الأصل والياء تهويل لها وحكى ابن السديقه يرمم براءين بدل اللامين وللبخارى من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر لم أفته هذه من النبى صلى الله عليه وسلم وفى الصحيحين عن سالم عن

أبيه وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه به بل أهل اليمن من يلم وهو من استعمال الزعم
على القول المخفي وهو ثوبان الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في الصحيحين
وجابر عنه لم إلا أنه قال أحسبه رفته وعائشة عند النسي والمحارب بن عمر والزهري عند أجدوا
داود والنسائي قال ابن عبد البر ثقة وأعلى ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف
بين العلماء ان مرسل صاحب صحيح حماد، وكأنه لم يعتبر قول أبي اسحق في الاسفار اني انه ليس بصحبة وهذا
الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وابو داود عن القنبري وأحمد بن حنبل
عن مالك بن (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهل المدينة ان يهلوا من ذى الحليفة) ففي هذا ان الخبر في رواية نافع مراد به الامر وإذا أتى بد الامام تأويل
فهو من حسن التأليف (وأهل الشام) وهو مصر والمغرب (من الحففة وأهل نجد من قرن) أي قرن المنار
لا قرن الثمالب (قال عبد الله بن عمر أمهؤلاء الثلاث فسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخبرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم) ولم أسمع ذلك منه وحكى الاثر
عن أحمد انه سئل أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت فقال عام حج وفي الحديثين حرمة
محاورة هذه المواقيت لمريد الحج أو الحرة بلا احرام وبه قال الأئمة الاربعة والجمهور وقالوا عليه الدم
لكن بدليل آخر ذهب عطاء الخبي الى عدم الوجوب وقال سعيد بن جبير لا يصح حجه وقال الحسن يجب
عليه الدواليق فان لم يعد حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه بهجرة قال ابن عبد البر وهذه الأقاويل
الثلاثة شاذة ضعيفة فلورجح الداليق قبل التلبس بالذئب سقط عنه الدم عند الجمهور قال مالك بشرط
أن لا يبعد وأبو حنيفة بشرط ان يعود مليا وقال أحمد لا يستقط وهذا فيمن لم يكن بين يديه ميقاته
فأما كمصري وشامي أراد التمسك بقرب المدينة فيقائه ذوا الحليفة لا جتساره عليها ولا يؤخر حتى يأتي
الحففة التي هي ميقاته الاصل فان أخروا ساء وزعمه دم عند الجمهور وقول النووي بلا خلاف قال الابي
والولي العراقي والمحققون له أراد في مذهب الشافعي والا فالعروف عند المالكية ان الشامي مشلا
اذا جاوز ذوا الحليفة بلا احرام الى ميقاته الاصل وهو بالحففة جازله ذلك وان كان الافضل خلافه
وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المذم من الشافعية كذا قالوا ولا يصح الاعتذار مع وجود قول هذين من
الشافعية قال عياض فيه رفق النبي صلى الله عليه وسلم بامتة في توقيت هذه المواقيت فيجعل الامر لاهل
الاتفاق بالقرب ولاهل المدينة أبعد المواقيت لانها أقرب الاتفاق الى مكة قال وقال بعض علمائنا
في المواقيت حجة لنا ان اقل ما تصرفه الصلاة سفر يوم وليلة لانه اقل متبادر المواقيت لاهل الاتفاق
والسافرين حتى يحرمهم سفر وهم محرمون وذلك ان قرن اقرب المواقيت من مكة على يوم وليلة وفيه معجزة
من معجزات صلى الله عليه وسلم وهو ما تضمنه توقيت الحففة لاهل الشام من الاشارة الى فتحها وانها
تصير دار اسلام فتحج المسلمون منها لم تكن ذلك الوقت فتحت ولا شيء منها وهذا الحديث تابع فيه مالك
اسماعيل بن جعفر عند مسلم وسفيان بن عيينة عند البخاري في الاعتصام كلاهما عن ابن دينار
به وزاد فذكر العراق فقال أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ ولا احمد عن صدقة فقال له قائل فأين
العراق فقال ابن عمر لم يكن يومئذ عراق وروى الشافعي عن طائوس قال لم يوقت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل المشرق وكذا قال مالك في المدونة والشافعي في الام فيقعات
ذات عرق ليس منصوصا عليه وإنما جع عليه وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح السنن والنووي في
شرح مسلم ويدل له ما في البخاري ان أهل الرافق أو أعمار فوقت لهم ذات عرق وصح الحنفية والمحنابلة
وبه والشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب انه منصوص وفي مسلم من طريق

ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر وهمل أهل العراق ذات عرق الا انه مشكوك في رفعه لان أبا الزبير قال سمعت جابرا قال سمعت أحسبه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره لكن قال ابن العراقي قوله أحسبه أى اظنه والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين فليس ذلك قادحا في رفعه وأيضا فلو لم يصرح برفعه لايقيننا ولا ظنا فهو منزل منزلة المرفوع لانه لا يقال من قبل الراى وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع لاسيما وقد رخمه جابر الى المواقيت المنصوص عليها وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة وعن الحارث بن عمر والسهمي قالوا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل العراق ذات عرق قال الحافظ وهذا يدل على أن الحديث أصلا فعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا تخلو عن مقال ولذا قال ابن خزيمة روى في ذات عرق اخبار لا يثبت منها شيء عند اهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد فيها حديثا ثابتا لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كذا ذكرنا وأما من اعلم بان العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتوح لانه علم أنها ستفتح فلا فرق بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون لكن يظهر أن مراد ابن عمر بقوله لم يكن عراق يومئذ أى لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون وسبب ذلك أنه روى الحديث بافظ أن رجلا قال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فاجابه بكل جهة عينا كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العتيق فقد تفرده بيزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وان كان حقه فقد جرح بينه وبين حديث جابر بان ذات عرق ميقات الوجوب والعتيق ميقات الاستحباب لانه أبعد من ذات عرق وبان العتيق ميقات بعض العراقيين وهم أهل المدائن والعتيق ميقات لاهل البصرة كما جاء ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف وبان ذات عرق كانت في موضع العتيق الا أن ثم حوالت وقربت الى مكة فعلى هذا فذات عرق والعتيق شيء واحد ويتمين الاحرام من العتيق ولم يقل به احد وانما قالوا يستحب احتياطوا واستدل به على ان من ليس له ميقات عليه ان يحرم اذا حاذى ميقانا من هذه الجهة ولا شك ان هذه محيطا بالحرم فذو الحليفة شامية ويلزم انية فهي تقابله وان كانت احدهما أقرب الى مكة من الاخرى وقرن شرقية والجحفة غربية فهي تقابلهما وان كانت احدهما كذلك وذات عرق تحاذى قرنا فعلى هذا لا تخلو بقعة من بقاع الارض عن أن تحاذى ميقانا من هذه المواقيت ثم المماذاة مختصة بمن ليس ميقاته امامه كالنصرى يمر بدير وهي تحاذى ذو الحليفة فليس عليه الاحرام منها بل يؤخر الى الجحفة والعتيق المذكور هنا وادب تدفق ماؤه في غور تهامة وهو غير العتيق الوارد في حديث أناني أت من بني قحطان في هذا الوادى المبارك يعنى العتيق وهو قرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل) أحرم (من الفرج) بضم الفاء والرء وباسكانها موضع بناحية المدينة يقال هي اول قرية مارت اسماعيل وامه الفرج مكة وفيها عينان يقال لهما الرض والتحف كانتا يسقيان عشرين ألف نخلة كانت حمزة بن عبد الله بن الزبير والررض منسابت الاثر في الارض قال ابن عبد البر رحمه الله عند العلماء من ميقات لا يريد احراما ثم بداله فأهل منه اوجاء الى الفرج من مكة وغيرها ثم بداله في الاحرام كما قاله الشافعي وغيره وقد روى حديث المواقيت ومحال أن يتبدل مع عليه به فيوجب على نفسه دما هذا لا يظنه عالم انتهى (مالك عن أنفة عنده) قيل هو نافع (ان عبد الله بن عمر أهل من ايلياهم) بالمداى بيت المقدس

عام الحج بكونه لما اقترق أبو موسى وعمر بن العاصي عن غير اتفاق بدعوة الحجة بل فتمضى ابن عمر
الى بيت المقدس فاسم منه كإرواء البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقفة فدل
على أنه فهم ان المراد منع محاربتها حلالا لا مانع الاحرام قبالتها وأما الكرامة فقد رآه غيره من
يخوف ان يعرض للدرم اذا عدت مائة ما يقصد احرامه وأما قصرها فالحاقه من التماس الميتات
والتعديل عنه وهذا مذهب مالك وجاعة من السلف فانكر عمر على عمران بن حصين احرامه من
المصره وانكر عثمان على عبد الله بن عامر احرامه قبل الميتات قال ابن عبد البر وهذا من هؤلاء والله اعلم
كرامة أن يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه وإن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في احرامه وكلهم
الزعم الاحرام اذا فعله بل لأنه زاد ولم ينقص وزعم جماعة الى جوارهم من غير كرامة وقال به الشافعية
وان كان الفضل الاحرام من الميتات اقتداء بغيره صلى الله عليه وسلم وأما حديث أبي داود عن أم سنان
مرفوعا من أجل بحجة او غيره من المسجد الأقصى فغيره ما تقدم من زبسه وما تناووا ووجب له الحجة
ورواه ابن ماجه بلفظ من أدل بعمره من بيت المقدس كانت كفة لما قبلها من الذنوب وفي انقطاعه
من أدل بعمره من بيت المقدس فغيره فحديث معلول قال المنذري اختلف الرواة في مثله واستباده
اختلاف كثير اوضحه عبد الحق وغيره (مالك أن بلغه ان ربه الله صلى الله عليه وسلم أهل)
في ذي القعدة سنة ثمان بعد قسمه غنائم حنين (من الجمرات بعمرة) أخرجه أبو داود والترمذي
والنسائي من حديث عكرش الكعبي الخزاعي عداة في أهل مكة وهو يضم الميم وفتح المهملة وقيل أنها
معجمة وكسر الراء الثقيلة بعدها معجمة ضبطه الامير ابن ماكولا تبعه الهلالي بن يوسف ويحيى بن معين
ويقال بسكون الحاء المعجمة له وفتح الراء ووجه ابن السكن تبعه لابن المديني ولفظه عند النسائي رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجمرات ليلته فنظرت الى ظهره كأنه سيكة فضة فأعجز
وأصبح بها كائنت ولفظه عند الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجمرات ليلته فمعترا
فدخل مكة ليلته فقصي عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجمرات كائنت فلما رأت الشمس من الغد خرج
في بطن سرف حتى جاء مع الطريق طريق جمع بطن سرف فن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس
قال الترمذي حسن غريب ولا يعرف لمخرس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وقال ابن
عبد البر حديث صحيح انتهى

(العمل في الاحلال)

مورفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشئ فهو مهمل به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران بن أبيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم) مصدر لاي أى قال ليك ولا يكون عاملة الا مقفرا وسلم من رواية
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم اذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة
أهل فقال وللبحاري من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
مليا يقول (ليك) لفظ مشئ عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس اسم مفرد وألفه اثنا ثلثات
بأه اتصالها بالضمير كدى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع الظهور وعن القراء نصب على المصدر وأصله
لبالك فتشئ على التثنية أى الباء بعد الياء وهذه التثنية ليست حقيقة بل للتكثير والبالغة
ومعناه اجابة بعد اجابة لازمة قال ابن الأنباري ومثله حسانك أى تحتها بعد تحتين وقيل معنى ليك
انجهاى وقصدى اليك مأخوذة من قولهم دارى تاب دارك أى تحاهها وقيل بحتى لأن من قولهم امرأه
لله أى حبة وقيل اخلاصى لك من قولهم حسب لياب أى خالص ومنه لب الطمام وليابه وقيل انما قيم
على ما عتلك من لب الرجل بالمكان أقام وقيل قريامتك من الالباب وهو التراب وقيل خاضعك

والاول اظهر واشهر لان المحرم مستحب لدعائه تعالى اياه في حج بيقته (اللهم ليكن) أي يا الله اجبتك
 فيما دعوتنا قال ابن عبد البر قال جماعة من العلماء معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين اذن
 في الناس بالهجر قال الحافظ وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهم
 بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقسادة وغير واحد وأقوى ما فيه ما أخرجه
 أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابر بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس
 قال لما فرغ ابراهيم من بناء البيت قيل له اذن في الناس بالهجر قال يا رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى
 البلاغ قال فنادى ابراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعوه من بين السماء
 والارض أفلا ترون الناس يحببون من أقصى الارض يلبون ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن
 ابن عباس وفيه فاجابوه بالتلبية في اصلاب الرجال وراحام النساء واول من أجابه اهل اليمن فليس
 حاج ينج من يومئذ الى أن تقوم الساعة الا من كان أجاب ابراهيم يومئذ قال الزين بن المنير وفي مشروعية
 التلبية تنبيه على اكرام الله تعالى لعباده بان وفودهم على بيته انما كان باستدعائه منه سبحانه وتعالى
 (ليكن) في ذكره ثلاثا لاشارة الى أن التأكيد اللفظي لا يزداد فيه على ثلاث مرات واتفق عليه البلغاء
 وأما تكرير فأي آلاء بكم تكذبان وويل للكاذبين فليس من التأكيد في شيء (ليكن لا شريك لك
 ليكن ان الحمد) روى بكسر الهمزة استثناف وفتحها تعليل والكسر أجود عند الجمهور قال ثعلب
 لان معناه لك الحمد على كل حال ومعنى الفتح لهذا السبب وقال الخطابي لهج العامة بالفتح وقال ابن
 عبد البر المعنى عند واحد لان من فتح أراد ليكن لان الحمد لك على كل حال ورد بان التقييد ليس
 في الحمد بل في التلبية قال ابن دقيق العيد الكسر أجود لانه يقتضي أن الاجابة مطلقة غير معلقة
 وان الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل كانه قيل اجبتك لهذا السبب والاول
 اعم فهو أكثر فائدة وروح النورى الكسر وهو خلاف نقل الزمخشري أن السافعي اختار الفتح وأما حنيفة
 اختار الكسر وابن قدامة عن أحمد وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لكن قال في اللامع
 والمدة انه اذا كسر صار للامش أيضا من حيث انه استثناف جوابا عن السؤال عن العلة على ما قرر
 في البيان (والنعمة لك) بكسر النون الاحسان والمنة هاتقا وبالفتح التبعيم قال تعالى ذرني والمكذبين
 اولى النعمة أي التمتع في الدنيا وبالنصب على المشهور قال عياض ويجوز الرفع على الابتداء والخبر
 محذوف أي مستقرة لك ويجوز ابن الأنباري ان الموجود خبر المبتدأ وخبران هو المحذوف (والملك)
 بالنصب أيضا على المشهور ويجوز الرفع أي كذلك او محذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه قال الزين
 ابن المنير قرن الحمد والنعمة وأقر الملك لان الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع
 بينهما كانه قال لا جد الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكرنا تحقيق ان النعمة كلها لله
 لانه صاحب الملك (لا شريك لك) في الملك (قال) نافع (وكان عبد الله بن عمر يريد فيها) فيقول
 (ليكن ليكن ليكن) ثلاث مرات كما في المرفوع الا ان فيه الفصل بين الاولى والثانية بلفظ اللهم
 (وسعديك) قال عياض افرادها وتثنيها كايك ومنه ساعدت طاعتك مساعدة بعده مساعدة
 واسما دابعا ساعد ولذا ثني وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال قال الجرمي لم يسمع
 سعديك مفردا (والخير سيدك) أي الخير كله بيد الله ومن فضله أي بقدرة وكرمه قال ابن دقيق العيد
 وهذا من اصلاح الخطاطبة كقوله تعالى واذا مرضت فهو يشفين (ليكن والرغبى ليكن) قال المازري
 يروي بفتح الراء والمد وبضم الراء مع التصرير قال ونظيره العلماء والعلماء والنعمة والنعمة قال عياض وحكى
 ابو علي فيه أيضا الفتح مع القصر مثل سكرى ومعناها الطلب والمسألة الى من بيده الامر والمقصود بالعمل

المستحق للعبادة (والعمل) اليك أي القصد به والانتهاية اليك ويحتمل أن يقدر والعديل لك قاله ابن
 دقيق العيد فإن قيل كيف زاد ابن عمر في التلبية ما ليس منها مع أنه كان شديد التعري لا تساع السنة
 وفي حديث عنده مسلم من رواية سالم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد على هذه الكلمات أي
 المذكورة أولا أحباب الأبي بأنه رأى أن الزيادة على النص ليست نسخا وأن النبي وحده كذلك
 هو مع غيره فزيادته لا تمنع من اتسائه بتلبية النبي صلى الله عليه وسلم أو فهم عدم القصر على أولئك
 الكلمات وأن الثواب يمتد اعف بكثرته العمل واقتصار المصطفى بيان لأقل ما يكفي وأجاب الولي
 المراقب بأنه ليس فيه خلط السنة بغيرها بل لما اتفق بما سمعته ضم اليه ذكر آخر في معناه وبأن
 الأذكار لا تنجز فيه إذ لم يرد إلى تحريف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فإن الذي كثره موقوف
 والاستكثار منه حسن على أن أكثر هذا الذي زاده كان صلى الله عليه وسلم وله في دعاءه استفتاح
 الصلاة وهو ليك وسعديك والخير في يديك والشكر ليس اليك انتهى والجوابان متقاربان وفي مسلم عن
 ابن عمر كان عمر يهل بالهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول ليك اللهم ليك
 وسعديك إلى آخر ما زاده هنا قال المحافظ فعرف أنه اقتدى بابيه وأخرج ابن أبي شيبة عن السمر
 ابن مخزومة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد ليك مرغوبا ومرهوبا اليك ذا النعماء
 والفضل الحسن انتهى وقد استحب العلماء الاقتصار على تلبية الرسول واختلفوا في جواز الزيادة عليها
 وكراهتها وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه لأنه صلى الله عليه وسلم علمهم التلبية كما في حديث عمرو
 ابن معدى كرب ثم فعلها هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا بل علمهم التكبير
 في الصلاة فلا ينبغي أن يمتد في ذلك شيئا مما علمه وأخرج الطحاوي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع
 رجلا يقول ليك ذا الممارج فقال أنه لئذو الممارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقال آخرون يجوز بلا كراهة لفعل عزيرائه وفي النسائي عن ابن مسعود كان من تلبية
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فدل على أنه كان يلبى بغيرها وله لابن ماجه وابن حبان والمحاكم
 عن أبي هريرة كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ليك اله الحقي وللحاكم عن ابن عباس
 أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فلما قال ليك اللهم ليك قال انما الخير خير الأخرى وللدارقطني
 في أهل عن أنس أنه عليه السلام قال ليك حقا قاتع بدورقا وفي مسلم في الحديث الطويل عن جابر
 حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد ليك اللهم إلى آخره قال وأهل الناس بهذا الذي
 يهلون به فلم يزد عليهم شيئا منه ولزم تلبيةه وفي أبي داود عن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا الممارج ونحوه من الكلام والنسائي صلى
 الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي ابن ماجه عن علي بنحوه وأجاب من قال بالكراهة بأن هذا
 كله يدل على أن الاقتصار على تلبية الرسول أفضل لما رويته هو صلى الله عليه وسلم علم عليها وأما علم
 بهم عن الزيادة فله لا يتوهم المنع كما أن زيادته هو ما ذكر في بعض الأماكن لبيان الجواز وفيه مشروعه
 التلبية وهو واجب وأوجبها بالوخيفة ويجزى عنده ما في معناه من تسبيح وتكبير وسائر الأذكار
 كما قاله هو أن التسبيح وغيره يقوم في الأحرام بالصلاة مقام التكبير وقال مالك والشافعي سنة
 ثم اختلفا فاجب مالك في تركها الدم ولم يوجهه الشافعي وقال بوجودها ابن حبيب والشافعي وقال
 قول أصحابنا سنة معناه عندي أنها ليست شرطا في صحة الحج والاقصى واجبة بدليل أن في تركها الدم
 فهي واجبة غير شرطية وفوق ما بينا وبين أبي خنيفة فإنها عنده واجبة شرطا ومع ذلك لا يمتنع عنده
 لفظها بل يكفي ما في معناه من ذكر وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى

وابوداود عن العيصي والديلمي عن حميدة أربعتهم عن مالك بن النضر عن أبي بكر بن داود بن عمر
وتابع مالك الكلابي عند الترمذي وعنه داود بن عمر عن أبي مالك بن داود بن عمر عن أبي مالك بن داود بن عمر
عن عروة عن أبيه) مرسل وصله الشيخان وغيرهما من حديث أنس ومن طريق صالح بن كيسان
عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين) سنة
الأحرام ففقه صلاتهما قبل الأحرام وانهم ما نافله وبه قال الجمهور وسلفا وخلفا واستحب الحسن البصري
الأحرام بعد صلاة فرض لأنه روي أن الركعتين كانتا الصبح واجب بان هذا لم يثبت (فإذا استوت به
راحلتهم) ولمسلم في حديث ابن عمر استوت به الناقصة قائمة (أهل) أي رفع صوته بالتلبية عند الدخول
في الأحرام وفيه دليل لمالك والشافعي والجمهور وإن الأفضل أن يهل إذا انبعثت به راحلتهم وتوجه
لطرفيها ما شيا وقال الحنفية الأفضل عقب الصلاة لما في أبي داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس
أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالمحج حين فرغ من الركعتين وأوجب بانه حديث ضعيف كما قاله النووي
والمنذري وإن حسنه الترمذي وسكت عليه أبوداود لأن فيه خصيصة من عبد الرحمن ضعيف
عند الجمهور وثقه ابن معين وأبو زرعة (مالك عن موسى بن عقبة) يضم العين وسكون القاف (عن سالم
ابن عبد الله) بن عمر (أنه سمع أباه يقول يبدأونكم بالمذبة) التي فوق على ذي الحليفة لمن صعد
الوادى قاله أبو عبد البكري وغيره واضافها إليهم ليكونهم كذبوا بسبها كذا يحصل لها به الشرف
(التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها) أي بسبها في التعليل نحو ما تثنى فيه لمسلم
فيما أفضم وحديث دخلت النار امرأة في هرة فقتلوا أنه أحرم منها ولم يحرم منها (ماهل) وللجمي
عن سفيان عن ابن عيينة بسنده والله ما أهل (رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند المسجد يعني
مسجد ذي الحليفة) ولمسلم من طريق حاتم بن اسماعيل عن موسى ما أهل الأمن عند الشجرة حين
قام به بعيره ولا خلف فالشجرة عند المسجد قال الحافظ وكان ابن عمر يكر رواية ابن عباس عند
البحاري بل يظن ركب راحلته حتى استوت به على المبدأ أهل وقد زال الاشكال ما رواه أبوداود
والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجب لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في أهلاله فقال اني لأعلم الناس بذلك إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعة واحدة
هن هناك اختلفوا خرج صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب
في مجلسه فأهل بالمحج حين فرغ منهما فسمع ذلك منه قوم فحفظوه ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل
وأدرك ذلك قوم لم يشهدوا في المرة الاولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته
ثم مضى فلما علا شرف المبدأ أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل واحد ما سمع وانما كان أهلاله
في مضلاه وإيم الله ثم أهل ثانيا وثالثا فعلى هذا فكان أنكار ابن عمر على من يخص الأهلال بالقيام
على شرف المبدأ وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الأفضل انتهى
وحديث ابن عباس وإن زال به الاشكال لكن فيه خصيصة من عبد الرحمن ضعيف عند الجمهور ومحمد بن
إسماعيل الراوي عنه مدلس وفيه مقال وإن صرح بالتحديث ولذا قال النووي والمنذري حديث ضعيف
كما مرز على تسليم توثيق خصيف وتلذه فقد عارضه حديث ابن عمر وأنس في الصحيحين وغيرهما
أنه إنما أهل حين استوت به ناقته قائمة وقال عياض ليس من شرط الكذب العمدة فقول ابن عمر محمول
على أن ذلك وقع منهم سهوا أو لا يظن به نسبة الصحابة إلى الكذب الذي لا يخلو وبسط هذا الولى
العراقي فقال إن قلت كيف جعلهم كاذبين مع أنه وقع منهم باحتداد فلا يطلق عليهم الكذب وإنما يطلق
الخطأ قلت الكذب عند أهل السنة الأخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه عمدا كان أو غلطا أو سهوا

والعمد شرط للامتناع في جعله شرطاً في صدق اسم الكذب فان قلت كان ينبغي الاحتراز
 عن هذه اللفظة لان المعنى منها الذم والذاتلون بذلك غير مضمون بل مشكوك وروى لصدوره عن احتراز
 قلت اراد ابن عمر التفسير من هذه المقالة وتثنيها على قائلها الخدر مع صدق اللفظ الذي ذكره فان قلت
 يحصل مقصوده بكونه صلى الله عليه وسلم احرم من المسجد ولا حاجة الى انكار كونه اهل اى رفع صوته
 بالتلبية بعد وصوله الى البيداء اذ هو غير منافق للاحرام السابق قلت انما اراد انكار كون ابتداء الاحرام
 وقع عند البيداء لا كونه اهل عند خروجه ما اهل الامن عند المسجد اهل لخصوص وهو الذي ابتدأ
 به الاحرام انتهى وفيه ان الاحرام من المقات افضل من ديرة الاهل لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يحرم من مسجد مع شرفه المعلوم واخرجه البخارى وابوداود عن التعمري ومسلم عن يحيى النيسابورى
 عن مالك بن نافع وسفيان بن عيينة عند البخارى وغيره وحاتم بن اسماعيل عند مسلم كلاهما
 عن موسى بن عقبة (مالك عن سعيد) بكسر العين (ابن ابي سعيد) كيسان (المعمرى) بضم الباء وفتحها
 (عن عبيد بن جريح) بتصغيرهما التميمي مولا هم المدي ثقة قال الحافظ وليس بينه وبين عبد الملك بن
 عبد العزيز بن جريح المكي مولى بنى امية نسب فقد يظن ان هذا عنه وليس كذلك وهذا من روايته
 الاقران لان عبيدا وسعيدا تابعيان من طبة واحدة (انما قال لعبد الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن) كنية
 ابن عمر (رايتك تصنع اربعا) من التحصيل (المراحم من افعالك) اى احتجاب النبي صلى الله عليه
 وسلم والمراد به بضم (بصنعها) مجمعة وان كان يصنع بعضها قاله المازرى وظاهر السابق انفراد ابن عمر
 عما ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد (قال وما من يا ابن جريح قال رايتك لاتمس من الاركان) الاربعه
 للكعبة (الا) الركنين (اليامين) بخفيف الباء لان الالف بدل من احدى ياءى النسب ولا يجمع بين
 البدل والمبدل وفي لغة قليلة تشديد ما على ان الالف زائدة لا بدل والمراد بهما الركن اليماني والركن
 الذى فيه الحجر الاسود وهو الرافى لانه الى جهة تغليبا ولم يقع التغليب باعتبار الاسود خوفا
 الاشتباه على جاهل ولم يقع باعتبار العراقين لمحفة اليمانيين والتخفيف من محسبات التغليب وظاهره
 ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وضح ذلك عن معاوية وابن
 الزبير وروى عن الحسن والحسين وجابر (ورايتك تلبس) بفتح أوله وثالثه (التعال السنية) بكسر
 السين المهملة وسكون الموحدة ففوقه اى التى لا شعر فيها مشتمل من السبت وهو الخلق قاله الارزهرى
 اولها نسبت بالدماغ اى لانت قال ابو عمر والشيئانى السبت كل جلد مدبوغ وقال ابو زيد جلود البقر
 مدبوغة ام لا او نوع من الدماغ يقطع الشعر او جلد البقر المدبوغ بالقرط وقيل بالسبت بضم أوله بنت
 يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال الداودى هى منسوبة الى موضع يقال له سوق السبت وقال ابن
 وهب كانت سوداء لا شعر فيها وقيل هى التى لا شعر فيها اى لون كانت ومن اى جلد كانت وبأى دماغ
 دبغت وقال عياض فى الاكمال الاصح عندي ان اشتقاقها وادافتها الى السبت الذى هو الجلد المدبوغ
 الى الدماغى لان السين مكسورة ولو كانت من السبت الذى هو الخلق كما قال الارزهرى وغيره
 لكانت النسبة سينية بالفتح ولم يروها اخذ فى هذا الحديث ولا غيره ولا فى الشعر فيما عدا الا بالاكسر
 قال وكان من عادة العرب لبس التعال بشعرها غير مدبوغة وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره
 ولبسها اهل الزفافية (ورايتك تصبغ) بضم الموحدة وحكى فتحها وكسرها (بالصفرة) وبكسر
 او شمر (ورايتك اذا كنت) مستقرا (بمكة اهل الناس) اى رفعوا اصواتهم بالتلبية للاحرام بحج
 او عمر (اذا راوا الهلال) اى هلال ذى الحجة (ولم تهلل) بلامين بفتح الادغام (انت حتى يكون)
 اى يوجد فى رواية كان اى وجد (يوم) بالرفع فاعل يكون التامة والتعب خبر على انها ناصية

(التروية) ثامن ذى الحجة لان الناس كانوا يروون فيه من الماء أى يحمله لونه من مكة الى عرفات ليستعملوه شربا وغيره وقبل غير ذلك (فمن أنت) وتبين من جوابه انه كان لا يهل حتى يركب قاصدا الى منى (فقال عبد الله بن عمر اما الاركان فاني لم أرو رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم) وفي رواية يستلم منها (الا) الركبتين (اليامين) بالتحفيف لانهما على قواعد ابراهيم وموسى واستلامهما مختلف فالعراقي مسه وهو استلامه التقييل لاختصاصه بالحجر الاسود ان قدر والاقبيده أو يعود ثم وضعه على فيه بلا تقيل واليمني مسه بيده ثم يضعها على فيه بلا تقيل ولا يمس به بغيره بخلاف الشاميين فليسا على قواعد ابراهيم فلم يمسهما فالعلة ذلك قال القياسي لو ادخل الحجر في البيت حتى عاد الشاميان على قواعد ابراهيم استلما قال ابن القصار ولذا المأبى ابن الزبير الكعبة على قواعد استلم الاركان كلها والذي قاله الحجة ورسافوا وخلفاء الشاميين لا يستلمان قال عياض واتفق عليه أئمة الامصار والفقهاء وانما كان الخلاف في ذلك في العصر الاول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب وقال بعض العلماء اختصاص الركبتين بين السنة ومستند التعميم القياس وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت ممسوحا باننا لم ندع استلامهما بحجر البيت وكيف يمر به وهو يطوف به ولا يمكن تتبع السنة فعلا او تركا ولو كان ترك استلامهما مباحا لهما لكان ترك استلام ما بين الاركان محرما لهما ولا قائل به (واما النعال السنية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلمس النعال التي ليس فيها شعر) اشار الى تفسيرها بذلك وهكذا قال جامد أهل اللغة والغريب والمحدث انها التي لا شعر فيها (وتوضا فيها) أى النعال أى يتوضأ ويلبسها ويرطبان قاله النووي (فانا احب ان البسهما) اقتداء به (واما الصغرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فانا احب ان أصبغ بها) قال المازري قيل المراد صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال والاشبه الثاني لانه اخبرنا به صلى الله عليه وسلم صبغ ولم يقل عنه صلى الله عليه وسلم انه صبغ شعره قال عياض وهذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن عمر بن فيها تصغير ابن عمر حجة واحتج بان صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحية بالورس والزعفران رواه أبو داود وذكر أيضا في حديث آخر احتجاجه بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته واجيب عن الاول باحتمال انه كان مما يتطيب به لانه كان يصبغ بها شعره وقال ابن عبد البر لم يكن صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة الا ثيابه واما الخضب فلم يكن يخطب وتعبه في المفهم بان في سنن أبي داود عن أبي رزمة قال انطلقت مع أبي نحو الذي صلى الله عليه وسلم فاذا هو ذووفرة وفهاردع من حياء وعليه مردان أخضران قال الولي العراقي وكان ابن عبد البر انما اراد في الخضب في حبيته فقط (واما الاحلال فاني لم أرو رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تذبح به راحلته) أى تستوى قائمة الى طريقه قال المازري ما تقدم من جواباته نص في عين ما سئل عنه ولم يكن عنده نص في الرابع أجاب بضرب من القياس ووجهه أنه لما رآه في حجه من غير مكة انما يهل عند الشروع في الفعل آخر هو الى يوم التروية لانه الذي يتسدا فيه بالعمى بالخروج الى منى وغيره وقال القرطبي ابدء من قال هذا قياس بل هو تمسك بنوع الفعل الذي رآه يفعل وتعب بان ابن عمر ما رآه صلى الله عليه وسلم أحرم من مكة يوم التروية كما رآه استلم الركبتين اليامين فقط بل رآه أحرم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته ففاس الاحرام من مكة على الاحرام من الميقات لانها ميقات الكاش بمكة فأحرم يوم التروية لانه يوم التوجه الى منى والشرع في العمل قياسا على احرامه صلى الله عليه وسلم من الميقات حين توجه الى مكة فالظاهر قول المازري وقد قال ابن عبد البر جاء ابن عمر بحجة قاطعة تزعم بها فانحيا العموم في اهلاله صلى الله عليه وسلم ولم يخص مكة من غيرها فكانه قال لا يهل

الحجاج الا في وقت يتم له عمله وقصده الى البيت ومواضع المناسك والشعائر لانه صلى الله عليه وسلم
 اهل واتصل له عمله ووافق ابن عمر على هذا جماعة من السلف وبه قال الشافعي واصحابه وخواريق عن
 مالك والرواية الاخرى الا فضل ان يحرم من اول ذي الحجة قال عياض وجل شيوخنا رواية استحباب
 الاحلال يوم التروية على من كان خارجا من مكة ورواية استحبابه اول الشهر على من كان في مكة وهو
 قول اكثر الصحابة والعلماء يحصل له من الثبوت ما يباو من احرم من المقات قال الزوري
 والخلاف في الاستحباب وكل منهما جائز بالاجماع وكلام القاضى وغيره يدل على ذلك قال ابن
 عبد البر في الحديث دليل على ان الاختلاف في الافعال والاقتوال والمذهب كان موجودا في الصحابة
 وهو عند العلماء اصح ما يكون من الاختلاف وانما يختلفوا بالتأويل المحتمل فيما سمعوه ورواه وفيما
 انفرد بعضهم بعله دون بعض وما اجمع عليه الصحابة واختلف فيه من بعدهم فليس اختلافهم بشئ
 وفيه ان الحجة عند اختلاف السنة وانما حجة على من خالفها وليس من خالفها حجة عليه الا ترى
 ان ابن عمر لم يستوحش من مفارقة اصحابه اذ كان عنده في ذلك علم من النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يقل له ابن جريج الجماعة اعلم به منك ولعلك وهمت كما يقول اليوم من لا علم له بل انقاد للحق
 اذ سمعه وهذا كذا يلزم الجميع انتهى واخرجه البخارى في الطهارة عن عبد الله بن يوسف وفي اللباس
 واودا وفي الحج عن القننى ومسلم عن يحيى كلهم عن مالك به (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان
 يصلى في مسجد ذي الحليفة) ركعتين سنة الاحرام (ثم يخرج فيركب فاذا استوت به راحلته) قائمة
 (احرم) اتباعا لما رآه من فعل المصطفى لذلك كما في الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع
 عنه مرفوعا وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن ابيه كان صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة
 ركعتين ثم اذا استوت به الناقة قائمة عنده مسجد ذي الحليفة اهل (مالك انه بلغه ان عبد الملك بن
 مروان) بن الحكم الاموى احدث مولوا بنى امية (اهل من عند مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته
 وان ابان) بفتح الهمزة والياء فالف فنون (ابن عثمان) بن عفان الاموى المدني التابعى الثقة مات
 سنة خمس ومائة (اشار عليه) بالافراد وفي نسخة عليهم اى على عبد الملك ومن معه (بذلك) فاتبوه
 والتقصد من هذا ان العمل استمر على فعل المصطفى فيرد على من قال يحرم من اليبساء واعتقت
 صلاة الركعتين

(رفع الصوت بالاحلال)

اى التلبية وقول عياض خوارج الصوت بالتلبية تعقب بانه لا يلتم حينئذ قوله بالاحلال مع قوله رفع
 الصوت قال عياض واستهل المولد رفع صوته وكل شئ ارفع صوته فقد استهل وبه سمي الهلال
 لان الناس يرفعون اصواتهم بالاخبار عنه واستبعده ابن المنير لان العرب ما كانت تعقب بالاهية
 لانها لا تؤرخ بها والهلال يسمى بذلك قبل العناية بالتاريخ وبان جعل الاحلال مأخوذا من الهلال
 اولى لقاعدة تصريقية وهى انه اذا تناقض الامر فى اللفظين ايهما اخذ من الاخر جعلت اللفاظ
 المتناولة للذات أصلا لللفاظ المتناولة للعناني والهلال ذات فهو الاصل والاحلال معنى
 يتماق به فهو القرح انتهى (مالك عن عبد الله بن ابي بكر محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم)
 الانصارى المذنب (عن عبد الملك بن ابي بكر بن الحارث بن هشام) الخزرجى المذنب مات فى اول
 خلافة هشام (عن خلاد بن السائب الانصارى) الخزرجى التابعى الثقة ووجه من زعم انه صحابي
 (عن ابيه) السائب بن خلاد بن سويد ابي سهل المذنب له صحبة وعمل على اليمن ومات سنة احدى
 وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتانى جبريل فامرني) عن الله تعالى امرت ب عند

الجهور ووجوب عند الظاهرية (ان امر احكامي او من محي) بالشك في رواية يحيى والشافعي وغيرهما
من الراوى اشارة الى ان المصطفى قال احدا للفظين وكل منهما مستند الا نحو يحيى بن ابي ان
الشك من النبي صلى الله عليه وسلم لانه نوع سهو ولا يصح عنك ركيك متعسف وفي رواية
القعي ومن معي بالواو قال الولي العراقي يحتمل انه زيادة ايضاح وبيان فان الذين معه احكامه ويحتمل
ان يريد باحكامه الملازمين له القعيين معه في بلده وهم المهاجرون والانصار وعن معه غيرهم ممن قدم
اليحج معه ولم يره الا في تلك الحجة وقال غيره عطقه على احكامه لما قد يتوهم ان مراده الذين صحبوه وعرفوا
نه اطول الملازمة له دون من رافقه واتبعه في وقت ما فجميع بينهم ما ينفيدان مراده كل من حكمه
ولو في وقت ما حتى من لم يره الا مرة واحدة ولم يكلمه فمقطعه عنهم علمهم لزيادة الاقام بشأن تعليمهم
اذ من قرب عهده بالاسلام والهجرة احق بتأكيده التعريف بالسنة وأما الخاصة فظنة الاطلاع
على خفايا الشريعة ودقائقها (ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية) اظهار الشعار الاحرام وتعليل الجاهل
ما يستحب في ذلك المقام (أو بالاهلال) وهو رفع الصوت بالتلبية كما مر فالتصريح بالرفع معه زيادة
بيان (يريد احدهما) يعني انه صلى الله عليه وسلم انما قال احدهما في اللغتين لكن الراوى شك فيما
قاله من ذلك فأتى بأو التي لاخذ الشيعين ثم زاد ذلك بيانا بقوله يريد احدهما وفي النسائي عن ابن عينة
بالتلبية وفي ابن ماجه عنه بالاهلال ولا جدوا من ماجه وصححه ابن حبان والحاكم عن زيد بن خالد
خرفوعا الثاني جبريل فقال ان الله يملك ان تأمر احكامك ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعائر
الحج ولا ين ابى شعبة باسناد صحيح عن بكير بن عبد الله المزني قال كنت مع ابن عمر فابى حتى اسمع
ما بين الجبلين وله ايضا بسند صحيح عن المطالب بن عبد الله قال كان احكام رسول الله صلى الله عليه
وسلم يرفعون اصواتهم بالتلبية حتى ينج اصواتهم وهذا الحديث رواه ابو داود عن القعني عن مالك به
وتابعه ابن جرير كما افاده المزني وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن ابي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي
وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات وان اختلف على التاخي
في صحابه فقبل ابوهم كنهنا وقيل زيد بن خالد وقيل عن خلاد عن أبيه عن زيد بن خالد وأخرجه ابن
ماجه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي ليبة عن المطالب بن عبد الله بن حنطب عن خلاد عن زيد
ابن خالد وقال ابن عبد البر هذا حديث اختلف في اسناده باختلافا كثيرا وارجوان رواية مالك أصح
انتهى وهو اختلف لا يضرا في النسخة في فلا مانع ان خلاد سمعه من أبيه ومن زيد كما ان اياه قد يكون
سمعه من زيد ثم من المصطفى فحدث به كل منهم على الوجهين او كان السائب يرسله تارة وأما رواية
الثوري عن الجاثليان سمعه من خلاد الرجلان ولهذا لم يلتفت الترمذي ومن عطف عليه الى هذا
الاختلاف وصححه وكامر (مالك انه سمع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية)
لانه يخشى من صوتها الفتنة (لسمع المرأة نفسها) فيستثنى ذلك من قوله ومن معي فليس له ذلك
(قال مالك لا يرفع المحرم صوته باهلال في مساجد الجماعات) لئلا يخلط عليهم (لسمع نفسه ومن يليه
الا في المسجد الحرام ومسجد منى فانه يرفع صوته فيهما) ووجه الاستثناء ان المسجد الحرام جعل للعجاج
والمعتمر وغيرهما فكان الملى انما يقصد اليه فكان وجه الخصوصية وكذلك مسجد منى (قال
مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة) ولولا فله (وعلى كل شرف) مكان مرتفع
(من الارض) وكذا ينبغي لقيام وقعود ونزول وركوب وصعود وهبوط وملافة رافق وسماع ملب
وفي تلبية من رجع لشيء تسميه في رجوعه روايتان

هو الالهلال بالحج وحده في شهره اتفاقا وفي غير شهره عند حجرة والاعتبار بعد الفراغ من اعمال الحج
 لمن شاء (مالك عن ابى الاسود محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل بن خويلد بن اسد بن عبد العزى الاسدي
 المدني ثقة علامة بالغزاري مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادت عمرة عنها الخمس بقين من
 ذى القعدة كما يأتي في الموطأ وفي الصحيحين عن القاسم عنها في شهر الحج وفيه ما من وجه آخر عن عروة
 عنها ما وفيه هلال ذى الحجة (عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم
 ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها (فما من أهل بكرة) فقط (وما من أهل بحجة وعمره)
 جمع بينهما فكان قارنا (وما من أهل بالحج) وحده مفردا ولا يخالف هذا رواية عمرة الالهلال عنها
 والاسود في الصحيحين عنها خرجنا مع رسول الله لا نرى الا الحج والبخاري من وجه آخر عن ابى الاسود
 عن عروة عنها ما لم يحج بالحج ولمسلم عن القاسم عنها الا نذكر الا الحج وله ايضا ما لم يحج فظاهره ان
 عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا يحرمين بالحج أولا لانه يحمل على انها ذكرت ما كانوا يهدونه من
 ترك الاعتقاد في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام
 وجوزاهم الاعتقاد في شهر الحج وأما عائشة نفسها ففي الصحيحين من رواية هشام وابن شهاب عن
 عروة عنها في هذا الحديث قالت وكنت ممن اهل بكرة فادعى اسماعيل القاضى وغيره ان هذا غلط
 من عروة وان الصواب رواية الاسود والقاسم وعمره عنها انها اهل بالحج مفردا وتقب بان قول عروة
 عنها انها اهل بكرة صريح وقول الاسود وغيره عنها الا نرى الا الحج ليس صريحا في اهلها بالحج مفرد
 فالجمع بينهما ما تقدم من غير تقليد وعروة ودواعي الناس بحديثها وقد وافقه جابر العجاني كما في مسلم
 وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة وجمع ايضا باحتمال انها اهل بالحج مفردا كما صنع غيرها
 من الصحابة وعلى هذا ينزل حديث الاسود ومن وافقه ثم أمر صلى الله عليه وسلم ان يفخروا بالحج الى
 العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمعة وعلى هذا ينزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض
 ولم تقدر على الطواف لاجل الحيض امره ان يحرم بالحج على ما في ذلك من الاختلاف (وأهل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالحج) على الصحيح الذي تظاهرت عليه الروايات (فأما من أهل بعمره فحل) لما
 وصل مكة وأتى باعمالها وهي الطواف والسعي والحلق أو التقصير وهذا الجمع عليه في حق من لم يسبق
 معه هذا امامنا احرم بعمره وساق معه الهدي فقال مالك والشافعي وجنابعه هو كذلك وقال
 ابو حنيفة وأحمد وجاعة لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر (وأما من أهل بالحج) مفردا (أو جمع
 الحج والعمره) قارنا (فلم يحلوا) ففتح الباء وضمة واكسر الحاء يقال حل الحرم وأحل بمعنى واحد (حتى
 كان يوم النحر) فحلوا وهذا الحديث رواه البخاري وابوداود عن القعنبى والبخاري ايضا عن
 اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وابوداود ومن طريق ابن وهب عنهم عن مالك بن مالك
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عمته (عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أقر بالحج) وكذا رواه ابن عمر وجابر في الصحيحين وابن عباس في مسلم وروى انه كان قارنا عمره في البخاري
 وانس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم والبراء في أبى داود وعلى في النسائى وسراقة وابو طلحة عند
 أحمد وابو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن ابى اوفى عند الزوار وسعيد بن المسيب في البخاري وجمع
 بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم كان أولا مفردا ثم احرم بالعمره بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدة
 رواة الافراد اول الاجرام وعمدة رواة القرآن آخره وأما من روى انه كان متمما كمن عمر وعائشة
 وابى موسى وابن عباس في الصحيحين وعمران في مسلم فأراد التمتع اللغوى وهو الاستفاج وقد اتفق

بالاكتفاء بفعل واحد وبهذا المجمع تنظم الاحاديث وبأقرب زيادة في ذلك ولهذا الاختلاف اختلف
 الائمة بعد اجماعهم على جواز الالوجه الثلاثة في أيها أفضل فقال مالك والشافعي في الصحيح
 المعروف من مذهبه وأبو ثور وغيرهم الافراد أفضل وقال أحمد وجاعة التمتع أفضل وقال أبو حنيفة
 والثوري القران أفضل ورجح الافراد بانه صح عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهو لا لهم
 مزية في حجة الوداع على غيرهم فأما جابر فهو أحسن الصحابة سيما في حديث حجة الوداع فإنه ذكرها
 من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى آخرها فهو واضبط لها من غيره وأما ابن عمر
 فصحه عنه أنه كان أخذًا بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانكر على من رجع قول
 أنس على قوله وقال كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس وإن كنت تحت ناقة
 النبي صلى الله عليه وسلم عسى لعابها أسع به يلبى بالحج وأما عائشة فقريها من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم معروف وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره وفعله في خلوته وعلايقه مع كثرة
 فقهها وعظيم فطنها وأما ابن عباس فدخله من العلم والفقه في الدين والفهم الساقب معروف مع كثرة
 محبه وتحفظه أحواله صلى الله عليه وسلم التي لم يحفظها غيره وأخذها إياها من كبار الصحابة وبان
 الخلفاء الراشدين وأما على الافراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان
 واختلف عن علي فلم يكن أفضل وعليما أنه صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يواطيه عليه مع أنهم الائمة
 المقدية بهم في عصرهم وبعدهم فكيف ينظر بهم المواظبة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم
 وأما الخلاف عن علي وغيره فأنما فعلوه إيمان الجواز وفي الصحيحين وغيرهما ما يوضح ذلك وقد روى
 محمد بن الحسن عن مالك أنه قال إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وعمل
 أبو بكر وعمر بأحدهما وترك الآخر لا تدخل ذلك أن الحق فيما عملاه وبأنه لم يمتثل عن أحدهم كراهة
 الافراد وكرد عمر وعثمان وغيرهما التمتع حتى فعله على إيمان الجواز وبان الافراد لا يجب
 فيه دم باجماع بخلاف التمتع والقران ففيهما الدم بحران النقص بلا شك لان الصيام يقوم مقامه
 ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية وأجابوا عن أحاديث القران والتمتع بانها مؤولة بانه أمرهما
 فسد ما إليه لذلك فحوى بنى الامير المدينة وعن قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بانه ليس فيها
 الا الامر بإتمامها ولا يلزم منه قرنها بما بالفعل فهو وكقولهم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وبسط الجدل
 يطول والحديث رواه مسلم عن اسماعيل بن أبي اويس ويحيى بن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي
 وابن ماجه عن أبي مصعب والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وابن ماجه أنبأ عن هشام بن
 عمار سئتم عن مالك به (مالك عن أبي الأ سود محمد بن عبد الرحمن قال) مالك (وكان يتم في حجر
 عروة بن الزبير) ولذا اشتهر بترسيم عروة (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن) خالته (عائشة أم
 المؤمنين) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج واستمر عليه إلى أن تحلل منه يعني ولم يمتثل تلك السنة
 كما قيل وهو مقتضى من رجع انه كان مفردا كما في التمتع واعاد الامام هذا الحديث مختصرا كانه لانه
 سمعه من أبي الأ سود والوجهين وأخرج النسائي عن قتبية وابن ماجه عن أبي مصعب عن مالك به
 مختصرا فان قيل كيف اختلف الصحابة في صفة حجه صلى الله عليه وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد
 منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة قال عياض أجاب الطحاوي وابن جرير ثم ابن عبد الله محمد بن
 أبي صفرة ثم المهلب اخوه وابن المرباط وابن القصار وابن عبد البر وغيرهم بما ملخصه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها اذ لو أمر بواحد لظن ان غيره
 لا يجزى فاضيف المجمع اليه وأخبر بكل واحد بما أمر به وأباح له ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

أما لمرده وأما التأويل عليه وأما إجماعه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذوا بالفضل فأحرم مفرد الحج
وبد تظاهر الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متممًا فغلبت المربة وأما الروايات بأنه كان قارنًا
فليس اخبارًا عن ابتداء إجماعه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقبض إلى عمرة
لخالفه الجاهلية إلا من كان معه هدى فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه هدى في آخر إجماعهم قارنين
عني أنهم ادخلوا العمرة على الحج وقبل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيبًا لهم في فعلها في أشهر الحج لأنها
كانت منكورة عندهم في أشهره ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم
وصلى الله عليه وسلم قارنًا في آخر امره واتفق الجمهور على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض
الناس عنه وقال لا يدخل إجماع على إجماع كما لا تدخل صلاة على صلاة واختلف في إدخال العمرة على
الحج فيوزع أصحاب الرأي وهو قول الشافعي لهذا الحديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصًا بالنبي
صلى الله عليه وسلم لفروقه لا عظمة رحيته في أشهر الحج ومن قال كان متممًا أي تمتع بفعل العمرة
في أشهر الحج وفعلها مع الحج لأن التمتع يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفقت ولا يعذر ما ورد
عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا الحج مفردًا فالأفراد
اخبار عن فعلهم أولاً والقرآن اخبار عن إجماع الذين معهم هدى بالعمرة ثانياً والتمتع لفسخهم الحج إلى
العمرة ثم إجماعهم بالحج بعد التحلل منها كما فعل كل من لم يكن معه هدى وقول بعض علمائنا أنه
صلى الله عليه وسلم أحرم إجماعاً مطلقاً متظراً ما يؤمر به من أفراد أو قرآن أو تمتع ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة
معه في وادي العقيق بقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الوادي المبارك وقيل عمرة في حجة لا يصح لأن رواية جابر وغيره
صريحة بخلافه مع صحتها وقال الخطابي قد انعم الشافعي في كتاب اختلاف الحديث وأجاد فقال ما ملخصه
معلوم في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر كالفعل لمحدث رحمه صلى الله عليه وسلم ما عازا وقطع
سارق رداء صفوان وأما المربط ذلك ومثله كثير وكان الصحابة منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ
عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه فيبازن تضاف كلها إليه صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها
واذن فيها ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول ليسك بحجة فيحكى أنه أفرد ونحى عليه قوله وعمرة فلم يحك
إلا ما سمع وسمع انس وغيره الزيادة ولا ينكره قولها وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافية لقول
صاحبه فاما إذا أثبت وزاد عليه فلا تناقض ويحتمل أن الراوى سمعه يقول لغيره على وجه التعليم فيقول
له قل ليسك بحج وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة تظهر ليس فيها تناقض والجمع بينها
سهل كما ذكرنا انتهى وقيل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم
فيجعلوه عمرة وفسخه معهم ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة سوق الهدى فاستمر مع عمره حتى أدخل
الحج عليها حتى تحلل منهم جميعاً وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وأخاوه ويحتمل (مالك أنه سمع أهل
اليمامة يقولون من أهل) أحرم (حج مفرد ثم يدله أن يهل بعده بعمرة) يردوها عليه (فليس له ذلك)
لضعفها وقوته (قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة لأن أعمال العمرة داخلية
في أعمال الحج فلا فائدة في إردافها عليه بخلاف عكسه فيسقي مدبه الوقوف والرمي والمبيت

(القرآن في الحج)

مصدر قرن وهو الإلهال بالحج والعمرة معاً وهذا لا خلاف في جوارحه والأهل بالعمرة ثم يدخل
عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه)
محمد بن علي بن الحسين وفيه انقطاع لأن محمد الميدر المقتد ولا عليها لكنه في الصحيحين وغيرهما
من طرق بنحوه (أن المقتد ابن الأسود) الصحابي الشهير البدرى (دخل على علي بن أبي طالب

بالسقي (بضم السين واسكان القاف مقصور قرية جامعة بطريق مكة وفي البخاري عن
سعيد بن المسيب ان ذلك كان بعسفان (وهو نفع) بفتح الفتحية وسكون النون وفتح الجيم
وعين مهملة من نفع كنع وبضم أوله وكسر الجيم من انفع أي يسقى (بكرات له) جمع بكرة بالفتح والضم
ولدا الناقة أو التي منها أو التي إلى ان يجذع أو ابن الخناض إلى ان يثني أو ابن البون أو الذي لم يزل
(دقيقا وخبطا) بفتح المجمة والموحدة ورق يقض بالخباط ويحفف ويظن ويخط بدقيق
أو غيره ويخفف بالماء ويسقى اللابل ويقال نجت البعير اذا سقيته المديد ودوان بسقيه الماء بالرز
أو المسم أو الدقيق واسم المديد النجوع (فتال) المقداد على (هذا عثمان بن عفان) أمير
المؤمنين (ينهى عن ان يقرب) بفتح أوله وكسر ناله أي الانسان مبني للفاعل أو يضم أوله وفتح
الراء مبني للفعول والثائب قوله (بين الحج والعمرة فخرج على بن أبي طالب وعلى بن عبد الله بن الدقيق
والخط) لاستحالة لانه كبر عليه نبيه عن امرأ بابه المصطفى (هذا أنسى أن الدقيق والخط على
ذراعيه) فأطلق اليدين أو لا على ما شمل الذراعين (حتى دخل على عثمان بن عفان فقال أنت
انتهى عن ان يقرب) بالبناء للفعول والفاعل أي الانسان (بين الحج والعمرة) ولمسلم عن سعيد بن
المسيب فقال على ما تريد إلى ان تنهى عن أمر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان دعنا عنك
فقال أنى لا استطيع ان ادعك (فقال عثمان ذلك رأيي فخرج على غضبا) لان معارضة النص بالرأي
شديدة عندهم (وهو يقول لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معا) والنسائي والاسماعيلي فقال عثمان
ترأى أنهى الناس وانت تفعله قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد والنسائي
أيضا ما يشعر بأن عثمان رجع عن النهي ولفظه فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال على
لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع قال بلى وله من وجه آخر عن علي سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يلي بهما جيميا ولمسلم عن عبد الله بن شقيق قال أي عثمان بلى ولكن كنا خائفين قال الحافظ
في رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما علم من ابن شقيق فلم يقلوا
ذلك والتمتع وانقران انما كانا في حجة الوداع ولا خوف فيها وفي الصحيحين عن ابن مسعود كنا آمن
ما يكون وقال القرطبي قوله خائفين أي من ان يكون من أفرد أكثر اجزاء تمتع وهو جمع حسن على
بعده انتهى وفي البخاري عن مروان بن الحكم شهدت عثمان وعليما وعثمان ينهى عن التمتع وان يجمع بينهما
فلما رأى ذلك على أهل بهما ليك بحجة وعمرة قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد
فيه انه نهى عن القران والتمتع مما أوعظف مسا وعلى ما مر ان الساف كانوا يطاقون على القران تمتعا
لان القارن يتمتع بترك السفر مرتين وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد اشاعة العالم ما عنده من العلم
واظهاره ومناصرة ولاية الامور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك القصد منا صحة المسلمين واليمان
بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه جواز القران والتمتع وانما نهى
عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمر لم يكن خشي على ان يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز
ذلك فكل منهم ما يجتهد ما جوروفه ان المجتهد لا يلزم مجتهد آخر بتقليده لعدم انكار عثمان مع انه الامام
حينئذ على على رضي الله عنهما (قال مالك الامر عندنا ان من قرن الحج والعمرة) احرم بهما معا
وأردفه بطوافها (لم يأخذ من شعره شيئا ويحلق) بكسر اللام (من شيء) لانه محرم (حتى يغيره) ديا
ان كان معه ويحلق (بني يوم النحر) برمي جرة العتبة (مالك عن محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل أبي الاسود
يذبح عروة (عن سليمان بن يسار) أحد الفقهاء التابعي (ان رسول الله) ارسله سليمان وقدمه ان ابا
الاسود وصله عن عروة عن عائشة ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام حجة الوداع خرج إلى الحج

في تسعين ألفاً ويقال مائة ألف وأربعة عشر ألفاً ويقال أكثر من ذلك حكاه البيهقي وعنه في عدة
الذين نرجوا معه وأما الذين جوامعهم فأكثر المقيمين بمكة والذين اتوا من اليمن مع علي وأبي موسى وفي
حديث أن الله وعد هذا البيت أن يحجه في كل سنة ستمائة ألف إنسان فإن نقصوا كملهم الله باللائكة
قال المحافظ في تسيّد القوس هذا الحديث ذكره الغزالي ولم يخرجه شيخنا العراقي (فن أحبابه
من أهل الحج) مفردوهم أكثرهم (ونهم من جمع الحج والعمرة) قرن بينهما (ومنهم من أهل العمرة فقط
فأما من أهل الحج أو جمع الحج والعمرة فلم يخلل) حتى كان يوم النحر (وأما من كان أهل العمرة
فخللوا) لما طافوا وسعوا وحلّوا أوقهروا من لم يسبق حديابا جاع ومن ساقه عندما ملك والشافعي وجاعة
قيا ساعلي من لم يسقه ولأنه يخل من نسكه فوجب أن يخل له كل شيء وقال أبو حنيفة وأحد
وجاعة لا يخل من عمرته حتى ينحر حديه يوم النحر لما في مسلم عن عائشة مرفوعا من أحرم بعمرة ولم يهد
فليخلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يخلل حتى ينحر حديه ومن أهل الحج فليتم حجه وخطأه فليأخذ
وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في الموطأ والتحسين عن عائشة مرفوعا من
كان معه هدى فليخلل بالحج مع العمرة ثم لا يخلل حتى يخلل منها ما جميعا فهدم مفسرة للحدود من تلك
وتدبرها ومن أحرم بعمرة وأهدى فليخلل بالحج مع العمرة ولا يخلل حتى ينحر حديه وهذا التأويل متعين
جمع بين الروايتين لاتحاد القصة والرواية (مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول من أهل بعمرة ثم بدله
أن يهلل بالحج معها فذلك) جاز (له ما لم يطف بالبيت) بسعي (بين الصفا والمروة) فإن طاف وصلى
ركبته فليس له الإرداف ولا ينقد وأولى أن يسعى لها ولا قضاء عليه ولا دمه لأنه كالعهد لأنه يسبح
الإحلال بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها لكن يحرم عليه الحلق حتى يفرغ من الحج وعليه الهدى فلو
حلق وجب عليه هدى وفديه (وقد صغ ذلك ابن عمر حين قال) كإرواه الامام بعد ذلك عن نافع عنه
أنه قال حين خرج إلى مكة معمر في القننة (أن صددت عن البيت صنعتنا كما صنعتنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم) من التحلل حين حصرنا بالحد بنية زاذ في الرواية الآتية فأهل بعمرة من أجل أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة عام الحديبية ثم نظر عند الله في أمره فقال ما أمرهما إلا واحد (ثم التفت
إلى أصحابه فقال) خبرهم بما أدى إليه نظره (ما أمرهما إلا واحد) بالرفع أي في حكم المحصر فإذا
جازا التحلل في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت فهو في الحج أجوز وفيه العمل بالقياس (أشهدكم أني قد
أوجب الحج مع العمرة) فادخل الحج عليها قبل أن يعمل شيئا من عملها وهو جازنا اتفاقا وإنما أشهد بذلك
ولم يكف بالنسبة لأنه أراد الإعلام لمن يريد الاقتداء به (قال) ابن عمر محتجاً على إدخال الحج على
العمرة (وقد أحل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بعضهم كما في حديث عائشة (عام حجه
الوداع بالعمرة ثم قال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فلم يأل بالحج مع العمرة)
التي أهل بها أي يدخلها عليها (ثم لا يخلل) من كل شيء حرم على المحرم (حتى يخل منها ما جميعاً) يوم النحر
بقام طواف الأفاضة

* (قطع التلبية) *

(مالك عن محمد بن أبي بكر) بن عوف الثقفي) الحجازي الثقة وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا
الحديث الواحد (أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان) جملة اسمية حاله أي ذاهبان غداة (من بني إلى
عرفة كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر طول الطريق (في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم) واسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر قلت لأنس غداة عرفة ما تقول في التلبية
في هذا اليوم (قال) كان يهلل المهلل من أي يرفع صوته بالتلبية (فلا يذكر عليه) بضم أوله

على البناء الصحيح وفي رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدنا صاحبه وفي مسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات منى المكي ومن المكي (ويكبر المكي فلا ينكر عليه) بالبناء للفاعل فيه ما أي النبي صلى الله عليه وسلم وفي نسخة البناء للفاعل كذا قال بعض الشراح واتصرا لمحافظة على الثاني قال الشيخ ولي الدين ظاهر كلام الخطابي ان العلماء اجعوا على ترك العمل بهذا الحديث وان السنة في الغدوة من منى إلى عرفات التلبية فقط وحكى المندري ان بعض العلماء أخذوا بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها فقط لان غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير وذلك لا يدل على استحبابه فقد قام الدليل الصريح على ان التلبية حينئذ افضل لما دونه صلى الله عليه وسلم عليها وقال غيره يحتمل ان تكبيره هذا كان ذكرًا يتخلل التلبية من غير تركها وفيه بعد وهذا الحديث رواه البخاري فذا عن عبد الله بن يوسف وفي العيد عن أبي نعيم الفضل بن دكين ومسلم عن يحيى التلثة عن مالك بن واثبه وموسى بن عقبة عن محمد بن مسلم ورواه من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه كناع رسول الله في غداة عرفة ذكرا المكي ومن المكي فأمأ نحن فذكرنا قال قلت والله لعجاس منكم كيف لم تقولوا له ما ذاربت رسول الله يصنع وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لان الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره صلى الله عليه وسلم لهم فأراد ان يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل منهما والذي كان يصنعه هو التلبية (مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علي بن أبي طالب) بنده الأعلى وفيه انقطاع لان محمد لم يذكر عليا (كان يلي في الحج حتى اذا ذاعت زالت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال مالك وذلك) أي فعل علي (الامر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة النبوية وقاله ابن عروة أشبه وجاعة وقال الجمهور يلي حتى رمى جرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلي حتى بلغ الحجرة ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي يتطعمها مع أول حصاة لظاهرها قوله حتى بلغ الحجرة وقال أحمد واسحاق يلي إلى فراخ رمي بالرواية أبي داود حديث الفضل لبي حتى رمى جرة العقبة ولان خزيمة عن الفضل أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة حديث صحيح مفسر لما بهم في الرواية الاخرى وان المراد بقوله حتى رمى الحجرة أي اتم رميها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عمته عاتكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تترك التلبية اذا رجعت إلى الموقف) بمرقة بعد الزوال ففي فعلها وفعل علي ذلك وهما بالمكانة من النبي صلى الله عليه وسلم أقوى دليل على ترك العمل بحديث الفضل وان كان صحيحا قال أبو عبد الملك والمعنى في ذلك والله أعلم ان التلبية اجابة فهو يجيب إلى الاحذق انتفاء التلثة ثم بعد ذلك التكبير والتليل على ما بين عليه السلام (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى إلى الحرم) واستمر على ذلك (حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم) بعد السعي (يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة فاذا غدا) أي ذهب (ترك التلبية) هذا في الحج (وكان يترك التلبية في العدة مرة اذا دخل الحرم) وبه قال مالك في الحرم من المقات كما يأتي (مالك عن ابن شهاب انه كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلي وهو يطوف بالبيت) لعدم مشروعيته في الطواف ولذا كرهه ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة ما رأيت أحدا يتعدى به يلي حول البيت الا عطاء بن السائب وأجازه الشافعي به وأحمد وكنان ربيعة يلي اذا طاف وقال اسماعيل القاضي لا يزل الرجل مليسا حتى يبلغ الغابة لئلا يكون اليها استجابة وهي الوقوف بمرقة قاله أبو عمر

(مالك عن ثعلبة بن أبي علقمة) بلال الذي ثقة علامة (عن أمه) رجاءة مولا عائشة تكنى أم علقمة مقبولة الزواجة) عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة بمرة) بفتح النون وكسر الهمزة ووضع قلب من عرفات وقيل بقرها خارج عنها (ثم تحولت الى الارك) ووضع برفقة من ناحية الشام (قالت وكانت عائشة تهل) تلى (ما كانت في منزلها) الموضع الذي نزلت فيه (و) يهل (من كان معها اذا ركبت فتوجهت الى الموقف) بعرفة (تركت الاعلال) التلبية (قالت وكانت عائشة معهم بعد الحج من مكة في ذي الحجة) كما فعلت مع النبي صلى الله عليه وسلم (ثم تركت ذلك وكانت تخرج قبل حلال الحرم حتى تأتي بالحجفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فاذا رأت الهلال املت بمرة) فتأتي مكة تفعل العمرة ثم تعود الى المدينة فتقوله تعالى الحج اشهر معلومات فيستحب تخليص اشهره كلها للحج وخروجه للجدفة لفضل الاحرام من الميقات والاحرام من التمتع انما هو رخصة والميقات افضل قاله ابو عبد الملك (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (ان عمر بن عبد العزيز) الامام العادل (عذايوم عرفة من متى فسمع التكبير عاليا فبعث الحرس) فبفتحين جمع حارس أى الادوان (يصيحون) صرخون (في الناس أيها الناس انها التلبية) فلا تبدلوا بالتكبير وفيه اشارة الى انه صلى الله عليه وسلم انما يكبر على من كبر يومئذ لبيان المجاوز

* (الهلل اهل مكة ومن بها من غيرهم) *

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال ما اهل مكة ما شان الناس يا تون شعبا) مغيرين متلددين لعدم التماسه بالدهن ونحوه لاجل احرامه. (وانتم مدخنون) عبارة عن عدم احرامهم كانه قيل اذا كان بعيد الدار اشعث لاجل القدوم على الدار فأولى أهلها كما قال (أهلوا اذا رأيتم الهلال) أى هلال ذي الحجة وهذا لما لا يوافق عليه عمر ابنه عبد الله فكان يهل يوم التروية واحتج بأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبث به راحلته وبكل من القولين قال جماعة من السلف والائمة وهما روايتان عن مالك والخلاف في الافضل اذ يجوز كل باجماع كما مر (مالك عن هشام بن عروة ان عبد الله ابن الزبير) بن العوام (اقام بمكة تسع سنين) وهو خطفة (يهل بالحج لهلال ذي الحجة) ليحصل له من الشمت ما سار من احرام من الميقات (و) تنقيقه (عروة بن الزبير يهمل فعل ذلك) وبه قال أكثر الصحابة والعلماء (قال مالك وأما يهل اهل مكة وغيرهم بالحج اذا كانوا بها) فاذا كانوا فيها وأرادوا الحج احرما من الميقات الذي يمرون به ان كان والا فمن المحل الذين هم فيه (و) انما يهل (من كان مقيما بمكة من غير أهلها من جوف مكة) متعاقب يهل أى من أى مكان منها ونذب المسجد (لا يخرج من الحرم) للحل لانه سيخرج له للوقوف بعرفة فقد جمع بين المحل والحرم في احرامه (ومن اهل من مكة بالحج فليوتر الطواف بالبيت) أى طواف الحج الفرض وهو طواف الافاضة (والسعي بين الصفا والمروة) لبوقعه عقب الطواف (حتى يرجع من متى) يوم النحر (وكذلك صنع عبد الله بن عمر وشئ مالك عن اهل بالحج من اهل المدينة أو غيرهم) من المقيمين بمكة (من مكة لهلال ذي الحجة كيف يصنع بالطواف قال أما الطواف الواجب) وهو طواف الافاضة (فليوتره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة) أى يأتي به عقبه بلا فصل (وليطف ما يداله) من الطواف التفضل (وليصل ركعتين كل طواف سبعا) ضم السين (وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أهدوا بالحج) من مكة (فأحروا الطواف الواجب) بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من متى) بيان لما افاده اسم الاشارة (وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة) لا يعارضه ما مر عنه مسندا انه كان يهل يوم التروية أى ثامن الحج واحتج له بالقياس على القبل النبوي لحمله على انه كان

يفعل الامر من جماعتهما والله سبحانه ان كان لا تقيد الاستمرار في الفتح ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك انتهى وروى عبد الرزاق عن نافع اهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال ومرة اخرى بعد الهلال من جوف الكعبة ومرة اخرى حين راح الى مـ ثـ وروى ايضا عن مجاهد قلت لابن عمر اهلكت فينا ادلا لا محتلفا قال اما اول عام فاخذت ما اخذ اهل بلدي ثم نظرت فاذا انا ادخل على اهل حراما واخرج حراما وليس كذلك كذا تفعل وقت فبأى شيء تأخذ قال تحرم يوم التروية (ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى) فيطوف ويسعى (وسئل مالك عن رجل من اهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره قال بل يخرج الى الحبل فيحرم منه) لان شرط الاحرام الجمع بين الحبل والحرام ولان العمرة زياره البيت وانما يزار الحرم من خارج الحرم كما يزار زور في بيته من غير بيته قاله ابو عمر

(*) (ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى) *

(مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري) (عن عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية) (انها اخبرته) اى عبد الله (ان زياد بن ابي سفيان) بن حرب قال المحافظ كان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بنى امية واما بعدهم فما كان يقال له الا زياد بن ابيه وقبل استئمان معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت امه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت له زياد اعلى فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في خلافة معاوية شـ هـ جماعة على اقرار ابي سفيان بان زياد اولده فاستتمت معاوية لذلك وزوج ابنته وابنته وامر زياد اعلى العراقيين البصرة والكوفة جهه ماله ومات في خلافته سنة ثلاث وخسين ووقع في مسلم عن يحيى عن مالك ان ابن زياد وهو وهم به عليه السلام ومن تبعه قال النورى وجميع من تكلم على مسلم والصواب ما في البخارى وهو الموجود عند رواه الموطأ ان زيادا (كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس يفتح الهمزة ويرى بكسرها) (قال من اهدى هديا) اى بعته الى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الاحرام (حتى يحرم) بالنساء للفعل (الهدى) بالرفع نائب الفاعل (وقد بعته يهدى) قال كـ الى بامرئ او امرى صاحب الهدى) اى الذى معه الهدى بما يصنع وكأنته كتب اليها ما بلغه انكارها عليه روى سعيد بن منصور عن عائشة وقيل لها ان زيادا اذ بعث بالهدى امسك عما امسك عنه المحرم حتى يحرم هديه فقالت عائشة اوله كعبة يطوف بها (قالت عمرة) بالنسبة المذكور (قالت عائشة) ليس كما قال ابن عباس انا قتلت فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدى) بفتح الدال وشدة الساء وفي رواية بالافراد على ارادة المجنس وفيه رفع مجاز ان تكون ارادتها انها قتلت بامرها (ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده) الشريفة (ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابي) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة تريد اباها ابا بكر الصديق فأقادت ان وقت البعث كان سنة تسع عام حج ابا بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك علمها بجميع التهمة ويحتمل ان تريد ان تبيدنه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذى يليه حجة الوداع ثلاثين ظان ان ذلك كان في اول الاسلام ثم نسخ فارادت ازاله هذا اللبس واكتت ذلك بقولها (قلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له) وفي رواية لمسلم فاصبح فينا حلالا لا يأتى ما أتى الحلال من أهله (حتى يحرم الهدى) بالنساء للفعل اى وانقضى امره ولم يحرم وبعد ذلك أولى لانه اذا اتقى في وقت الشبهة فلان يتقى عند اتقائها أولى وحاصل اعتراضها على ابن عباس انه قاس التولية في امر الهدى على المباشرة له فبينت ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وقد وافق ابن عباس ابن عمر عند ابن المنذر وابن ابي شيبة وقيس بن سعد بن عباد عند سعيد بن منصور وعمر وعلى عند ابن ابي شيبة

باسناده منقطع والخبى وعطاء ابن سيرين وآخرون لما رواه الطحاوى وغيره عن عبد الملك بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد قصه من حبه حتى أخرجه من رحله وقال انى أمرت بسدى التى يشتبهان تقاد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصى ونسيت فلم أكن لا أخرج من قميصى من راسى واسناده ضعيف فلاحجة فيه وقد جاء عن الزهرى ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ذلك فقال أول من كشف العمامة عن الناس وبين أهم السنة فى ذلك عائشة فذكر الحديث عن عمرة عنها وقال لما بلغ الناس قولها أخذوا به وتركوا قوتى ابن عباس رواه البيهقى وفى الحديث من القوائد تساول الكبير الشئ بنفسه وإن كان له من يكرهه إذا كان بما يهتّم به ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة وفيه ثقب بعض العلماء على بعض ورذا الاحتجاج بالنص وإن الأصل فى أقواله صلى الله عليه وسلم التأسى به حتى تثبت المحض وصحة وأخرجه البخارى هنا عن عبد الله بن يوسف وفى الوكالة عن اسماعيل ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك بن (مالك عن يحيى بن سعيد بن عطاء بن عبد الرحمن عن الذى يبعث بهديه ويقوم هل يحرم عليه شئ فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول لا يحرم الامن اهل ولسي) وإلى ذلك صار فقهاء الأصاير وذهب سعيد بن المسيب الى أنه لا يحتب شيئا مما يحتبه المحرم الا لجماع ليس له جمع رواه ابن أبي شيبة باسناده صحيح وذهب جماعة من فقهاء القنوى الى أن من اراد التمسك صار مجرّد تقليد الهدى مجرّما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأجد واسحاق قال وقال اصحاب الراى من ساق الهدى وأتم البيت ثم قلده وجب عليه الاحرام وقال الجهور لا يصير بتقليد الهدى مجرّما ولا يجب عليه شئ ونقل الخطابي عن اصحاب الراى مثل قول ابن عباس وهو خطأ عليهم فالطحاوى أعلم بهم منه وأهل الخطابي ظن التسوية بين المسلمين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي) ثم قرئ (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدى) بضم الهاء وفتح الدال المهملة (أنه رأى رجلا) هو ابن عيسى (مجتهدا بالعراق) أى البصرة (فقال الناس عنه فقالوا أنه أمر بهديه أن يقلد ذلك مجرّدا) ربيعة فليق عبد الله بن الزبير قد كرت له ذلك فقال بدعة ورب الكعبة) أقسم على ذلك اعتمادا على حديث عائشة المذكور وهو خالته اذ لا يجوز أن يقسم انه بدعة الا وقد علم أن السنة خلافه وابن عباس اعتمد القياس وهو لا يهتدى بمقابلة السنة ورواه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن ربيعة أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة فى زمان على مجتهدا على مبر البصرة فذكره فعرف اسم الميهم وتبين خصوص المحل من العراق فى روايته مالك (وسئل مالك عن خرج بهدى لنفسه فأشعره وقلده بدى الخليفة) ميقات المدينة (ولم يحرم هو حتى جاء الخليفة) ميقات الشام ومصر ونحوهما (قال لا أحب ذلك ولم يصب من فعله) أى أخطأ لأنه أن كان بمقابلة المدينة فيحرم عليه تدينه حلا وإن كان بمقابلة الخليفة قد أفادت نفسه الفضيحة (و) أخطأ أيضا من حيث أنه لا ينبغي له أن يقلد الهدى ولا يشعره بالاعتدال (لأنه لا يريد الحج فيبعث به ويقوم فى أهله) كفعله صلى الله عليه وسلم (وسئل مالك هل يخرج بالهدى غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك) أى يجوز ولكن لا يتجاوز به الميقات الا وهو محرم الا أن لا يريد دخول مكة (وسئل أيضا عما اختلف فيه الناس من الاحرام) أى التجرد (لتقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العتمة) كان عباس وموافقه فقال الامر عندنا بالمدينة (الذى تأخذنه فى ذلك قول عائشة أم المؤمنين أن رسول صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شئ مما أحله الله له حتى يحرمه بهديه) بالإناء المذكور والفاعل أى نحره أبو بكر فإن السنة هى الحجّة عندنا لاختلاف خصوصها وقد صح ما عمل المدينة

* (ما يفعل المحائض في الحج) *

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحائض) أو النفسا (التي تهل) تحرم (بالحج والعمرة
 عنها) بكسر الهمزة (تهل) يحجها أو عمرتها إذا أرادت أن لا توفى بالبيت) لأن الطهارة شرط
 في صحتها (ولابن الصفا والمروة) أي ولا تسعى فهو من باب علقتهما بتساوما بإرادا أو التقدير ولا تطوف
 مجازا (وهي تشهد) تحضر (النساء كلهن) عرفة وغيرها (مع الناس غيرهن) لا تطوف بالبيت
 ولا بين الصفا والمروة) لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا امتنع الطواف امتنع السعي لأجله
 لأن الطهارة شرط في السعي إذا تشرط عند الكفاة إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري
 والمحدثين رواية عن أحمد وحكي ابن المنذر عن عطاء قواين في من بدأ بالسعي قبل الطواف قال
 بعض أهل الحديث لمحدث أسامة بن شريك أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال سمعت قبل
 أن أطوف قال طف ولا حرج وقال الجمهور لا يحزبه وأقولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم
 وقبل طواف الأفاضة (ولا تقرب المسجد حتى تطهر) بسكون الطاء وضم الهاء أو بفتح التاء والطاء
 المشددة وشدا الهاء أيضا على حذف إحدى التامين أي حتى يتطهر دمه أو تعتسل وقول ابن عمر هذا
 سماعي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال لها افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا بين
 الصفا والمروة حتى تطهري

* (العمرة في أشهر الحج) *

(مالك أنه بلغه) وأخرجه البراز عن جابر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام بالحديبية
 بالتحفيف أضعف من التشديد في ذي القعدة سنة ست حيث صده المشركون بالحديبية ففجر الهدى بها
 وحاق هودا أصحابه ورجع إلى المدينة وفي عددهم لها عمرة دليل على أنها عمرة تامة (وطام التضيبة) وتسمى
 عمرة القضية والقضاء لأنه صلى الله عليه وسلم قاضى قريشافهم على أن يأتي مكة من العام المقبل
 ويقيم ثلاثا لأنها وقعت قضاء عن العمرة التي صدعنها إذ لو كانت كذلك لكانت عمرة واحدة وهذا
 مذهب المالكية والشافعية والجمهور أنه لا يجب القضاء على من صدعن البيت وقال الحنفية هي
 قضاء عنها وتسمية الضحاة وجميع السلف أياها بعمرة القضاء ظاهر في خلافه (وعام الجعرانة) بكسر
 الجيم وسكون المهملة وخفة الراء عند الأصمعي وصو به الخطائي وبكسر العين وشدا الراء بين الطائف ومكة
 حين قسم غنائم حنين في ذي القعدة (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل وصله أبو داود من طريق
 داود بن عبد الرحمن وسعيد بن منصور بإسناد قوى من طريق الدراوردي كلاهما عن هشام عن أبيه عن
 عائشة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر إلا ثلاثا) لا يخالف هذا المحصر ما في الصحيحين عنها
 أنه اعتمر أربعاً وفيه سماع عن أنس اعتمر أربعاً بعمرة الحديبية حيث ردوه ومن العام القابل وعمرة الجعرانة
 وعمرة مع حجة ولا جدوا في داود عن عائشة اعتمر أربع عمر لا نهالم تعد التي في حجة لا نهالم تكن
 في ذي القعدة بل في ذي الحجة (أحدها في شوال) هذا ما نزلت ولها ولقول أنس في ذي القعدة وجمع
 الحافظ بأن ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد
 عن عائشة لم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا في ذي القعدة ولعله الزاق عن الزهري اعتمر النبي صلى الله
 عليه وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وهذه عمرة الجعرانة (واثنين في ذي القعدة) عمرة الحديبية وعمرة
 القضية وأما قول البراء عند البخاري اعتمر صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة قبل أن يجمع مرتين فكانه
 لم يعد التي في حجة لكونها في ذي الحجة وحديثه مقيد بذي القعدة ولم يعد التي صدعنها وان وقعت
 في القعدة أو عدها ولم يعد عمرة الجعرانة لحقتها عليه كما خفيت على غيره كاذ كذا محرش السكبي

في المعتمر من المواقيت كما ترى بعد لان عروة كان يحرم من ميعات المدينة لانه مدني (قال مالك فيمن
أحرم من التمتع) زاد في المدونة او الجمرانة ونحوهما (انه يتطعم التلبية حين يرى البيت) وفي المدونة
يقطع اذا دخل بيوت مكة والمسجد الحرام كل ذلك واسع وفي أبي داود عن محمد بن أبي ليلى عن عطاء عن
ابن عباس مرفوعا يلي المعتمر حتى يستلم الحجر ومحمد بن أبي ليلى تسكلم فيه جماعة من الأئمة وقد اعلمه
أبو داود فقال رواه عبد الملك أني سليمان وعمام عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا (قال يحيى يستلم
مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيرهم متى يقطع التلبية قال أما الجبل
من المواقيت فإنه يقطع التلبية اذا انتهى الى الحرم) زاد في المدونة ثم لا يعاودها (قال وبلغني ان
عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك) تقدم قريبا روايته لذلك عن نافع عنه وعادته اطلاق البلاغ
على الصحيح

(ما جاء في التمتع)*

هو على المعروف الاعتراف في أشهر الحج ثم التحال من تلك العمرة والاحلال بالحج في تلك السنة قال
أبو عمر لا خلاف ان المراد بقول الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الاعتمار
في أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضا القرآن لانه تمتع بسقوط سفر للنسك الاخر من بلده ومنه
أيضا ففتح الحج الى العمرة انتهى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن محمد بن عبد الله بن
الحارث بن نوفل بن عبد المطلب) الهاشمي البديني يقول (انه حدثه انه سمع سعد بن أبي وقاص) مالك
الزهري (والضحاك بن قيس) بن خالد بن وهب القهري الامير المشهور صحابي قتل في وقعة مرج راهط
سنة أربع وستين (عام حج معاوية بن أبي سفيان) وكان اول حجة جهاب بعد الخلفة سنة أربع وأربعين
وأخر حجة جهاب سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير والمراد الاولى لان سعد مات سنة خمس وخمسين
على الصحيح (وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج) أي الاحرام بان يحرم بها في أشهره (فقال
الضحاك بن قيس لا يفعل ذلك الا من جهل أمر الله) لانه تعالى قال وأتموا الحج والعمرة لله فأمره
بالاتمام يقتضي استمرار الاحرام الى فراغ الحج ومنع التحال والتمتع بتحل ويستمتع بما كان محظورا عليه
(فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي) ملاطمة وتأنيبا (فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نهى
عن ذلك) أي التمتع روى الشيخان واللفظ لمسلم عن أبي موسى كنت أفتي الناس بذلك أي يجوز التمتع
في اشارة أبي بكر وعمر فاني لبقائم بالموسم اذ جاءني رجل فقال املك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في
شأن النسك فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما حدثت في شأن النسك قال ان تأخذ بكاب الله فان الله
قال وأتموا الحج والعمرة لله وان تأخذ بسنة نبينا فانه صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى فخر الهدى ولمسلم أيضا
فقال عمر قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله واحصاها ولكن كرهت ان تظلموا معرسين بهن
أي النساء في الاراك ثم تروحون في الحج تظلموهم في عمر العلة التي لاجلها كره التمتع وكان من رايه
عدم الترفه للباح بكل طريق فذكره قرب عهدهم بالنساء ثلاثين سنة الى ذلك بخلاف من بعد
عهد به ومن تظلم بنظم (فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه) وهو الحجة
المقدمة على الاستنباط بالأي فان الآية اتمادت على وجوب اتمام الحج والعمرة وذلك صادق
بانواع الاحرام الثلاثة واما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فقد أجاب هو عن ذلك بقوله ولولا ان معي
الهدى لاحت فدل على جواز الاحلال لمن لا هدى معه قال المازري قيل المنة التي نهى عنها عمر
فسخ الحج الى العمرة وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج قال عياض والظاهر الاول ولذا كان يضرب
الناس عليها كما في مسلم بناء على معتقده ان الفسخ كان خاصا بالعبادة في سنة حجة الوداع فقط

وأيضا رواية مسلم عن جابر قال سمعت ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ما شاء وإن القرآن قد نزل من منزله وأنتموا إلى
والعمرة كما أمركم الله وقال النودى المختار الثاني وهو للتنزيه ترشيحا في الأفراد ثم اتفقت الإجماع على
جواز التمتع بلا كراهة وبقي الخلاف في الأفضل وفي التخيير واللفظ مسلم عن ابن عمر بن حصين نزلت
آية التمتع في كتاب الله بمعنى متعة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم ينزل آية تلغى
ولم ينس عنها صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات قال رجل براه ما شاء وفي لفظ مسلم يعني عمر ووقع ذلك من
عثمان أيضا كما مر ولما دية مع سعد بن أبي وقاص قصة في ذلك عند مسلم وذلك به كسر على استظهار
عباس وغيره أن التمتع التي نهى عنها عمر وعثمان هي فتح الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها
وأما ما رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب أن رجلا من الصحابة أتى عمر فشهد عنده أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج فاستأذنه ضعيف ومقطع
كما بينه الحفاظ وحديث الباب رواه الترمذي وقال صحيح والنسائي جميعا عن قتيبة بن سعيد عن مالك
به (مالك عن صدقة بن يسار) الجزري نزيل مكة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن عبد الله بن
عمر أنه قال والله لأن اعتمر قبل الحج) في شهره (وأما الذي أحب إلى من أن اعتمر بعد الحج في ذي الحجة)
مباينة في جواز التمتع ورد على أبيه وعثمان في كراهته وفي الموازية عن مالك ما يوجب قول ابن
عمر هذا وأفراد الحج من المقاتل أحب إلى ضرورة كان أو غير ضرورة قيل كانه فهم من قول ابن عمر أن
التمتع أفضل عنده من الأفراد وكذا تأوله أبو عبيد وقيل أراد مالك أن يكون القصد إلى الحج من بلده
لأن أول ما عفى الله تعالى به قوله وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وتكون العمرة تسعا ولا يكون
الحج تسعا (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولا (عبد الله بن عمر أنه كان يقول من اعتمر في شهر الحج
في شوال أودى القعدة أو في ذي الحجة قبل الحج) لا بعده في ذي الحجة (ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج
فهو متمتع أن يحج وعليه ما استيسر) تيسر (من الهدى فإن لم يجد) الهدى لفقدته أو فقد ثمنه (فصيام
ثلاثة أيام في الحج) أي أيامه ولولا أيام مني (وسبعة أذارجع) من منى إلى بلده على الخلاف (قال مالك
وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج) من عامه فلما حج منه أو عاد لبلده ثم حج في عامه لم يكن متمتعا (قال مالك
في رجل من أهل مكة انتفع إلى غيرها وسكن سواها) تفسير الانتفاع بغيرها (ثم قدم معتمرا في شهر
الحج ثم أقام بمكة حتى انشأ الحج منها لله متمتع) إذ ليس من ساكني مكة وما في حكمها حينئذ وإن كان
أصله منها لأن الله تعالى يقول ذلك أن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (يجب عليه الهدى أو الصيام
أن لم يجد هديا لأنه لا يكون مثل أهل مكة) لا تقطاعه بغيرها (وسئل مالك عن رجل من غير أهل مكة
دخل مكة بعمرة في شهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة حتى ينشئ الحج اتمتع هو فقال نعم فهو متمتع
فعله الهدى أو بدله أن لم يجد (وليس هو مثل أهل مكة وإن أراد الإقامة بها) (و) بيان (ذلك أنه دخل
مكة وليس هو من أهلها وإنما الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة) وقت القدر (وإن جد
الرجل يريد الإقامة ولا يدرى ما يدركه بعد ذلك) هل يقيم أو يرجع بعد الحج (وليس هو من أهل مكة)
حين الاعتقاد فدخل في الآية فوجب عليه الهدى أو الصيام وهذا استدلال في غاية الظهور
(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في شوال أودى القعدة
بفتح القاف وكسرها) (أو في ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع أن حج) لأن الحج (و)
عليه (ما استيسر) تيسر (من الهدى) شاة فاعلا (من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أذارجع)
كما قال تعالى أذارجعتم قال ابن عباس إلى أمصاركم ونحوه قول ابن عمر إلى أهله رواهما البخاري
وهذا قول الجمهور وروى الشافعي معناه الرجوع إلى مكة وعبر عنه مرة بالفرار عن أعمال الحج ومعنى

الرجوع الترجه من مكبة فيصوبه في الطريق ان شاء الله قال اسحاق بن راهويه

(ما لا يجب فيه التمتع)

أي دمه أو صومه (قال مالك من اعتمر في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة) أي في أرائنا ما يدل على قوله (ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدي) أو بدله (أنما الهدي على من اعتمر في أشهر الحج ثم أدام حتى الحج ثم حج) وبهذا قال الجوهري ولا نرى شرط التمتع الجمع بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وإن تقدم العمرة وإن لا يكون مكافئ اختل شرط من الثلاثة لم يكن مقمتها وقال الحسن البصري يكون مقمتها إذا اعتمر في أشهر الحج ثم عاد لبلده ثم حج منها بناء على أن التمتع إيقاع العمرة في أشهر الحج فقط (وكل من انقطع إلى مكة من أهل الأقاليم وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج ثم أنشأ الحج منها فليس بمقمتها وليس عليه هدي ولا صيام) أيضا قاله (وهو بمنزلة أهل مكة إذا كان من ساكنيها) لأنه يصدق عليه قوله حاضري المسجد الحرام (سئل مالك عن رجل من أهل مكة خرج إلى الزباط) بشعر (أو إلى سفر من الأسفار ثم رجع إلى مكة وهو يريد الإقامة بها) سواء (كان له أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها بعمرة في أشهر الحج ثم أنشأ الحج) من عامه (وكانت عمرته التي دخل بها من مقدمات النبي صلى الله عليه وسلم أو دونه) من بقية المواقيت (أتمتع من كان على تلك الحالة) أم لا (فقال مالك ليس عليه ما على التمتع من الهدي أو الصيام) أن لم ينه (و) دليل (ذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) العزيز (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وهذا من حاضريه عاب عنه لحاجه ثم رجع

(جامع ما جاء في العمرة)

هي لغة الزياره قال الشاعر

تهل بالقر قدركم بانها * كما همل الراكب العمر

وقيل هي القصد قال آخر * لقد سمعنا من معمر بن اعتمر أي قصد وشرا قصد البيت على كيفة خاصة قيل انها مشتقة من عمارة المسجد الحرام (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن) ابن الحارث بن هشام قال ابن عبد البر فقد روي عن سمي بهذا الحديث واحتاج الناس اليه فيه وهو ثقة ثبت حجة فرواه عنه مالك والشافعيان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح ثم أسنده من طريقه قال الحافظ فكانت سهيلا لم يسمع من أسنده وتحقق بذلك ثم روي به فهو من غرائب الصحيح (عن أبي صالح) ذكره كوان (السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة) يحتمل كما قال الباجي وتبعه ابن التين أن إلى بمعنى مع كقوله تعالى من أنصاري إلى الله أي مع العمرة (كقراءة ما بينهنما) قال ابن عبد البر من الذنوب الصغائر دون الكبائر وذهب بعض علماء عصرنا إلى أنهم ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه وكأنه يعني الباجي فانه قال ما من القساظ العموم فتقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يتبع بينهما إلا ما خصه الدليل واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفرها إذا تكفرت العمرة وأوجب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر البعد فتعبر من هذه الحمية وظاهر الحديث أن العمرة الأولى هي المكفرة لأنها التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى أن العمرة الثانية هي المكفرة لما قلناه إلى العمرة السابقة فإن التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر وقال الأبي الأظهر أنه خرج مخرج الحث على العمرة والأكثر منها لأنه إذا حمل على غير ذلك يشكك بما إذا اعتمر مرة واحدة أو يلزم عليه أن لا فائدة لها

لان فائدتها وهو التكفير مشروط بفعلة اثنائية الا ان يقال لم تخصص فائدة العباد في تكفير السيئات بل
يكون فيها وفي ثبوت الحسنات ورفع الدرجات كما ورد في بعض الاخبار من فعل كذا كسبه كذا كذا
حسنة وحيث عنه كذا كذا سيئة وورعته كذا كذا درجة فتكون فائدتها اذ لم تنكر ثبوت
الحسنات ورفع الدرجات وقال شيخنا ابو عبد الله بنى ابن عرفة اذ لم تنكر كفو بعض ما وقع فمدها لا كله
والله اعلم بتقدير ذلك البعض (والحج المبرور) قال ابن عبد البر تيل هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا ريف
ولا فسوق ويكون بحال حلال وقال الباسجي هو الذي اوقعه صاحبه على البر وقيل هو المقول وعلامته
ان يرجع خيرا مما كان ولا يساود المعاصي وقيل الذي لا يخاطب شي من الانم وزججه النوروي
وقال القرطبي الاقوال المذكورة في تفسيره متقاربة وهي انه الحج الذي وقبت احكامه ووقع موفيا
لمطالب من المكلف على الوجه الاكمل ولا جند والمحاكم عن جابر قالوا يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام
الطعام واقفاء السلام قال المحافظ وفي اسناده ضعف ولو صح لكان هو الثمين دون غيره وقال الابي
الظاهر انه الذي لا معصية بعده لقوله في الحديث الاخر من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق اذ المعنى حج
ثم لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا حفظه بالفا المشرة بالتعقيب واذا فسر بذلك كان الحديثان يعني واحدا
وتفسير الحديث بالحديث اولى ويكون الزوج مع بلا ذنب كناية عن دخول الجنة مع السابقين
(ليس له جزاء الا الجنة) اي لا يقتصر لساحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد ان يدخل الجنة
وروي الترمذي وغيره عن ابي مسعود روعا تابوا بين الحج والعمرة فان متابعتيهما تنسي الذنوب
والفقر كما بيني الكبير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب الا الجنة قال ابن جرير قال
العلماء شرط الحج المبرور طيب النفقة فيه قيل لما لك رجل سرق ما لا يفرج به ايضا عازنا قال اي
والله الذي لا اله الا هو وسئل عن حج بمال حرام قال حجه محزوا ثم بسبب جنايته وبالحقيقة لا رقي الى
العالم المطهر الا بالمطهر فالتقول اخص من الاجزاء لانه عبارة عن سقوط النساء والقول عبارة عن
ترتب الثواب على القول فلذا قال يحزى وهو ثم وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم
عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه جماعة في الصحيحين وغيرهما عن سبي (مالك عن سبي مولى ابي بكر
ابن عبد الرحمن انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن) مولا (يقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) قال ابن عبد البر هكذا الجميع رواية الموطأ وهو مرسل ظاهر الكن صح ان ابا بكر سمعه من تلك الراة
فصار بذلك مسندا فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من
بنى أسد بن خزيمة يقال ليا أم معقل هكذا سماها الزهري وهو المشهور المعروف وتابعه على ذلك جماعة
وفي بعض طرقه تسميتها أم سنان الانصارية وروح الحافظ انها قستان وقعتا للراةين لتعاريقتهما
ولان أم معقل أسدية وأم سنان انصارية وفي أبي داود عن أم معقل ان مجيشا الى النبي صلى الله عليه وسلم
كان بعد رجوعه من حجة الوداع وانه قال ليا ما منعك ان تخرجي عنى وجهنا هذا (فقال الى
قد كنت تجهزت للحج فاعترض لي) أي عاقني عائق منعى وعند أبي داود فاصا ابتاعده القرحة الحصة
أو المجدرى فيملك فيها أبو معقل واصابني فيها مرضي هذا حتى سمحت منها وكان لنا جبل هو الذي يريد
ان تخرج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله قال فنهلا خرجت عليه فان الحج من سبيل الله وفي
رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله اني أردت الحج ففضل جلي أو قالت بعيري ويبيع بأبه ضل ثم وجد
فحصلت لهم القرحة أو ضل بعد حصولها ثم وجد فذكرت له الوجهين وأقصر بعض الرواة على أحدهما
(فقال ليا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمرى في رمضان فان عمره فيه كجبة) وفي نسخة فعلت حجة
واعمره وفي سؤال لانه لم تيسر له الاعتمار في رمضان صلى الله عليه وسلم وفيه ان أعمال البرقة تعمل

بعضها بعضاً في أوقات وإن الشهور بعضها أفضل من بعض والعمل في بعضها أفضل من بعض وإن شهر رمضان مما يتضاعف فيه عمل البر وذلك دليل على عظم فضله وإن الحج أفضل من العمرة لما فيه من زيادة المشقة والعمل ووقعت لام طليق قصة مثل هذه أخرجها ابن السكن وابن مسنده في الحسابة والدولابي في الكشي من طريق طالق بن حبيب أن أبا طليق حدثه أن امرأته أم طليق قالت له وكان له جمل يعز عليه وناقته ميج عليها أعطني جملك أبيع عليه قال إن جملتي جسد في سبيل الله فقالت إن الحج من سبيل الله قالت فأعطني الناقة ورجعت على الجمل قال لا أوثر لك على نفسي قالت فأعطني من نفقتك قال ما عندى فضل عني وعن عيالي ما أخرج به وما تركه لكم قالت إنك لو أعطيتني أخلفها الله فيما أيت عليها قالت إذا لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقره مني السلام وأخبره بالذي قالت قال فأتته وأقرته منها السلام وأخبرته بما قالت فقال صدقت أم طليق لو أعطيتها الجمل لكان في سبيل الله ولو أعطيتها الناقة لكانت وكنت في سبيل الله ولو أعطيتها من نفقتك لأخلفها الله قال فانها تسألك ما يعادل الحج قال عمرة في رمضان وسنده جيد قال المحافظ وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنبتان وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طليق عاش حتى سمع منه طليق بن حبيب وهو من صغار التابعين فدل على تغير المراتين ويدل عليه تغير الساقين أيضاً في البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجة قال لام سنان الأنصارية ما معك من الحج قالت كان لنا نخعان فركب أبو فلان ثعني زوجها وابنه علي أحدهما والاخر يسقي ارضنا قال فإذا كان رمضان اعتمرى فيه فان عمرة في رمضان تعدل حجة معي وعند ابن جبان قالت أم سليم خرج أبو طلحة وابنه وتركاني والطاهران الابن انس مجازاً لأنه ربيته لأن أبا طلحة لم يكن له ابن كبير وبالحجة فهي وقائع متعددة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال أفضلو) فرقوا (بين حجتكم وعمركم) بأن تخرجوا بكل منهما وحده (فإن ذلك أتم حج أحكم وأتم لعمركم إن يعتمر في غير أشهر الحج) فذكره عمر التمتع لئلا يترفع الحاج وكان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق وهذا رواه حابر أيضاً عن عمر عند مسلم ومرقياً ما فيه (مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر رجلاً يحيط عن راحته حتى يرجع) إلى المدينة لأنه كان ينهى عن المتعة كما مر لأنه صلى الله عليه وسلم إنما رخص للمجاهدين بغيره بعد قضاء نسكهم ثلاثاً أي قضاء حاجته فرأى عثمان أنه مستغن عن الرخصة فجعل الأوبة إلى دار مقامه لقيامه بأمور العامة والخاصة (قال مالك العمرة سنة) مؤكدة آكد من التور وهذا هو المشهور في المذهب وبه قال أبو حنيفة في المشهور عنه (ولأنهم أحداً من المسلمين أرخص في تركها) جل على السنة لأن تركها لا يرخص فيه بل ثمة سنة يقال عليها وجه بعضهم على الوجوب وبه قال ابن حبيب وابن الجهم وهو المشهور عن أحمد والشافعي واحتجوا بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لطفها على الحج الواجب وبأن الإتمام إذا وجب وجب الابتداء وبأن معنى اتموا اقيموا كما أن معنى اقيموا اتموا في قوله تعالى فإذا اطمأننتم فاقبوا الصلاة وتعقب الأول بأنه لا يلزم من الاقتران بالحج وجوب العمرة وهما استدلال ضعيف لضعف دلالة الاقتران والثاني بأن غير الواجب يلزم الإتمام بالدخول فيه والثالث بأنه لا يلزم من كون اقيموا بمعنى اتموا أن يكون اتموا بمعنى اقيموا لأن اللغة لا تثبت بالعكس مع أنه اختلف في معنى اتموا هل هو كمالها بعد الشروع فيها وترك قطعها وهو ظاهر بدليل قوله فمن تمتع الآية وأتمامها أن يحرم لكل واحد على انفراده في سفرين وقيل غير هذا وقرأ الشعبي والعمرة لله برفع العمرة ففصل هذا القراءة عطف العمرة على الحج فارتفع الاشكال وصار من أدلة السنة وللمزمذى من طريق الحج بن ارطاة عن محمد

ابن المنكدر عن جابر قال أتى امرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة
أواجبة هي فقال لا وإن تعمركم ذلك قال الترمذي حسن صحيح قال الكيال ابن الهيثم في فتح القدير
لا ينزل عن درجة الحسن وإن كان الحجاج بن أرطاة قال الدارقطني لا يخرج به فقد تابعه ابن جريج عن
ابن المنكدر عن جابر وأخرجه الطبراني في الصغير والدارقطني بطريق آخر عن جابر فيه يحيى بن الربيع
وضعه وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعا الحج جهاد والعمره تطوع ولابن أبي شيبة عن ابن مسعود
الحج فريضة والعمره تطوع انتهى ملخصا واستدلوا أيضا بحديث بنى الاسلام على حسن فذكر الحج
ذون العمرة وزايدته في رواية للدارقطني شاذة ضعيفة وحديث ابن عدي عن جابر مرفوعا الحج
والعمره فريضة ضعيف لان فيه ابن لهيعة وللحاكم عن ابن عباس الحج والعمره فريضة واستناذ
ضعيف مع انه موقوف وانما ثبت عنه في البخاري تعليقه وأخرجه الشافعي وسعيد بن منصور والله
انما القريشته في كتاب الله واتقوا الحج والعمره لله فبين انه استنباط له من الآية واجتهاد وهو محل
التراع فلا حجة فيه لان دلالة الاقتران ضعيفة عند أهل الاصول (قال مالك ولا يرى لاحد ان يعمر
في السنة مرارا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فذكره المرة الثانية فاكثرا لانه صلى الله عليه وسلم
اعتقار بما كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير نعم ان شرع في المكروه زومه اتماما لانه
من قسم الجائز واجاز الجمع وروا كثير من المسالك التكرار بلا كراهة للحديث السابق العمرة الى العمرة
كفارة لما بينهما حتى بالغ ابن عبد البر فقال لا اعلم لمن كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لها
وانفقوا على جوارها في جميع الايام لمن لم يكن ملتسما بالحج الاما نقل عن الخليفة انها تكرر يوم عرفة
والنحر واما التشريق (قال مالك في المعتمر بقع بأهله) يحامها (ان عليه في ذلك الهدي وعمره أخرى)
قضاء عن التي افسد (يندى بها) عاجلا (بعد اتمامه التي افسد) ما بالوقاع (ويحرم) في عمره القضاء
(من حيث احرم بعمرته التي افسد لان يكون احرم) في التي افسد (من مكان ابعده من مقابله) كعمره
احرم من ذي الخليفة بمرة فافسدها (فليس عليه ان يحرم) في قضائها (الا من مقابله) كالحجفة
(قال مالك ومن دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو سعى غير وضوء)
ناسيا (ثم وقع بأهله) معتقدا اتمام عمرته (ثم ذكر) ذلك (قال يقتل أو يهضم أو يهدم أو يهدم أو يهدم)
بالبت (بطلان الطواف الاول بعدم الظاهرة) وبين الصفا والمروة) لان حجة السعي بتمام الطواف
وقد عدم بعدم شرطه وهذا اتمام للعمرة الفاسدة بالوقاع (ويحرم عمره أخرى) قضاء عنها سريعا (وهدي)
للفساد (وعلى المرأة اذا أصابها روجها رخي محرمه مثل ذلك) اذا لساها اشتقاق الرجال (قال مالك)
فاما العمرة من التمتع فانه (ان كان فيه فضل لا يتعين) (من شاء ان يخرج من الحرم) الى أي موضع
من الحرم (فان ذلك يحرم عنه ان شاء الله) للتسرك اذ شرط الاحرام ان يجمع فيه بين الحرم والحرام
(ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما هو بعد من التمتع)
كالحج مرة واحدة لا حرامه صلى الله عليه وسلم منها بالعمرة

(نكاح المحرم)*

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار) هكذا رواه مالك مرسلًا وتابعه سليمان
ابن بلال عن ربيعة ووصله مطر الوراق عن ربيعة عن سليمان عن أبي رافع أخرجه النسائي والترمذي
وقال حسن ولا تعلم احدا استنده غيره طر وقال ابن عبد البر هذا غلط من مطر لان سليمان بن يسار روى
سنة أربع وثلاثين وقيل سبع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد عثمان بقليل وقتل عثمان في الحجة
سنة خمس وثلاثين فلا يمكن ان يسمع سليمان من أبي رافع انتهى وهو ممكن على القول الثاني

في ولادته لانه ادرك نحو ثمان سنين من حياة ابي رافع فلا يستغرب سماعه منه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع) اسمه على اشتهر الاقوال الشريفة (مولاه) صلى الله عليه وسلم (ورجل من الانصار) هو اوس بن خولى كافي رواية ابن سعد (فزوجاه ميمونة بنت الحارث) الهلالية امرأة تزوجها من دخل بهن وظاهر قوله فزوجاه انه وكله ما في قبول النكاح له لكن روى أحمد والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي صلى الله عليه وسلم فظاهره انه قبل النكاح بنفسه ورواه ابن سعد عن سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم قدم وهو محرم فلما حل تزوجها فحمل قوله فزوجاه على معنى خطبته فقط مجازا (ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج الى عمرة القضية وفي مسلم وابي داود والترمذي وابن ماجه عن ميمونة تزوجني صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف زاد البرقاني وبني حلالا فافادت هذه الزيادة وقبح العقد وهو حلال وانجرح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان عن ابي رافع قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت انا الرسول بينهما وانجرح ابن سعد عن ميمونة بن مهران قال دخلت على صفية بنت شيبة وهي محجوز كبيرة فسالها التزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم فقات لا والله لقد تزوجها وانهم الحلالان وانجرح يونس بن كبر في زيادات المغازي وغيره عن يزيد بن الاصم تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها بسرف في قبة لها ومات بعد ذلك فيها قال ابن عبد البر الزاوية بانه تزوجها وهو حلال متواترة عن ميمونة نفسها وعن ابي رافع وعن سليمان بن يسار مولاها وعن يزيد بن الاصم وهو ابن اختها وما علم احدا من الصحابة روى انه نكحها او وهو محرم الا ابن عباس ورواية من ذكر مبارضة لروايته والقباب الى رواية الجماعة اميل لان الواحد اقرب الى القاط انتهى وفي البخاري وغيره عن سعيد بن المسيب وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم وان كانت خالته مات تزوجها صلى الله عليه وسلم الا بعد ما حل (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن يمينه) بضم النون مصغر (ابن وهب) بن عثمان البغدادي (ابن يحيى عبد الدار) بن قصي أي واحد منهم المديني من صفات التابعين ومات قبل نافع الراوي عنه سنة ست وعشرين ومائة (ان عمر بن عبد الله) بضم اليمين ابن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب ابن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي وجدته معمر صحابي وهو ابن عم ابي قحافة والد الصديق روى عمر عن ابان وابن عمرو جابر وعنه عطاء بن ابي رباح وعبد الله بن عون وذكره ابن حبان في الثقات وكان احدا وجوه قريش واشهرها جوادا محدثا شجاعا مات بدمشق سنة اثنين وثمانين (ارسل) نبيه الراوي المذكور كافي رواية مسلم (الى ابان) بفتح الهمزة والموحدة (ابن عثمان) بن عفان الاموي المديني الثقة مات سنة خمس ومائة (وابان يومئذ امير الحاج) من جهة عبد الملك (وهما محرمان اني قد اردت ان انكح) بضم فسكون ازوج ابني (طلحة بن عمر) التريسي التيمي وقال بعضهم الانصاري والاول الصحيح في مسلم من رواية ايوب عن نافع عن نبيه بعثني عمر بن عبد الله وكان يخطب بنت شيبة على ابنة (بنت شيبة) اسمها العمة الحميد كما ذكره الزبير بن بكار وغيره (ابن جبير) بن عثمان بن ابي طلحة البغدادي وفي رواية ايوب عند مسلم بنت شيبة بن عثمان قال النوري وزعم ابو داود انه الصواب وان مالكا وهم فيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الصواب فانما بنت شيبة بن جبير بن عثمان الحمجي كما حكاه الدارقطني عن رواية الاكثرين قال القاضي عياض ولعل من قال شيبة بن عثمان نسبته الى جده فلا يكون خطأ بل الروايتان صحيحتان احدهما حقيقة والاخرى مجاز (واردت ان تحضر) فيه ندب الاستئذان بحضور العدة (فانكر ذلك عليه ابان) فقال الازاه عرا قبا جافيا

كفى رواية له في أخرى امرأيا إلى جاهلنا بالسنة كالأعراب ومعنى روايته اتفاق أخذنا به
 أهل الرقاق تاركاً السنة (وقال سمعت عثمان بن عفان) يعني أباه وفي تصريحه سمعت رد على من قال
 أنه لم يسمع أباه فثبت مقدم (يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح) بفتح أوله أي لا ينكح
 لنفسه (الحرم) بفتح أوله أو بهما (ولا ينكح) بضم أوله أي لا يقدر لغيره بولاية ولا وكالة وهو بالحرز
 قيم ما على النهي كاذ كالمخطأ في أنه الرواية الصحيحة (ولا يخطب) فيمنع من الخطبة أيضاً كما هو ظاهر
 الحديث وبه قال الجمهور كافي المنهم وحمل الشافعية النهي في الخطبة على التنزيه وقال الساجي يحتمل
 أن يريد به السقارة في النكاح ويحتمل أن يريد الخطبة حالة النكاح فاما السقارة فيه ممنوعة فإن
 سقروا عقد سواه أو سقروا نفسه وعقد بعد التحال أساء ولم يفسح ولم رفيه نصاً انتهى وفيه حرمة العقد وبه
 قال الجمهور من الخصابة فمن بعدهم فلو تقدم صح وفسخ ابدابطقة عندما لك الاختلاف فيه فيزال
 الاختلاف بالطلاق احتياطاً للفرج وقال الشافعي بلا طلاق وقال أبو حنيفة والكوفيون يفسح
 نكاحه وانكاحه واجابوا عن هذا الحديث بأنه ليس نهياً عن نكاح المحرم بل هو اخبار عن حاله وأنه
 لا شغاله بنسك لا يتسع زمانه له قد النكاح ولا يتفرغ له وبأن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد فوله
 لا ينكح أي لا طأً وتقربان الرواية الصحيحة بالحرز على النهي لا على حكاية المحال وحمله عليها
 لا يكون اخباراً عن امرئ سعي بل عن قضية يشترك في معرفتها الخاص والعام وحمل كلام الشارع
 على الشرعيات التي لا تعلم إلا من جهة أولى وأضاف أن أبان راوى الحديث فهم أن المراد النهي وانكح
 على عمر بن عبد الله وأقام عليه الحجة بالحديث وحمل النكاح على الوطء لا فائدة فيه أنه امرئ مقرر بعمه
 كل أحد وأيضاً فهو خلاف فهم روايه ولو صح في الجملة الأولى لم يصح في الثانية فإن قوله ولا ينكح من
 عن التزويج بلا شك وإذا منع من العقد لغيره فالى لنفسه ولا حجة لهم في قول ابن عباس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن لأن ابن المسيب وغيره
 وهو ميمونة في ذلك فإنه انفرد به وخالفه ميمونة وأبورا فحرم روايته نكحها وهو خلال وهو أولى بالتزويج
 لأن ميمونة هي الزوجة وأبورا فحرم هو الصغير بينهما فما عرف بالواقعة من ابن عباس لأنه ليس له من
 اتفاق بالقصة ما لهما أو لغيره حينئذ عنهما إذ لم يكن في سندهما ولا يقرب منه فإن لم يكن وهما فهو قابل
 للتأويل بأن معنى وهو محرم في الحرم لأن ابن عباس عربي فصح نكاحهم بكلام العرب وهم يقولون أحرم
 وانجده وانهم إذا دخل الحرم ونجدا وتهامة أوفى الشهر الحرام كقوله *

قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا * أي في الشهر الحرام فإنه لم يكن محرماً بفتح ولا بضم أو هو على
 مذهبه أن من قلده به صار محرماً بالتقليد فحمل ابن عباس علم بنكاحه بعد أن قلده به صلى الله
 عليه وسلم أو أن عقد الأحرار من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما هو المعتقد عند المالكية والشافعية
 وعلى تقدير الأغصاء عن هذا كله فقد تمارض هو وحديث ميمونة وأبي رافع فسقط الاحتجاج
 بالخبر من وجوب الرجوع إلى حديث عثمان لأنه لا معارض له ذكره ابن عبد البر وغيره ويرجح أن الخبر
 عند أهل الأصول ترجيح القول إذا تعارض هو والفعل لقوة القول لدلالته بنفسه على الفعل فأنما يدل
 بواسطة القول واتعدى القول إلى الغير والفعل يحتمل قصره عليه وقد أخرج حديث عثمان هذا مسلم
 في النكاح عن يحيى وأبو داود في الحج عن القعنبي كلاهما عن مالك بن مالك بن ورواه أيضاً عن النسي ويزيد
 وابن ماجه وابن حبان كلهم من طريق مالك بن ورواه أيضاً عن النسي ويزيد وابن حبان كلهم من طريق
 كلهم عن نافع عن عبد مسلم وغيره وتابع نادماً عليه أيوب بن موسى وسعيد بن أبي هلال عن نبيه في مسلم
 (مالك عن داود بن الحصين) بضم المهملة وفتح الصاد الأموي مولا أم المدي (أن أبا عطفان) بفتح

المجتمعة والمجتمعة والفناء (ابن حازم) يفتح المهمة وقيل ابن مالك (المري) بازاء الذي قيل اسمه سعد
ثقة تابعي (أخبره ان أبا طرية قال تزوج امرأة وهو محرم وقد عمر بن الخطاب بكاحه) لقصاده فقيه دلالة
على العمل بالحدث على ظاهره (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح
على نفسه ولا على غيره) موافقة للحدث اذ لفظه عام (مالك أنه بلغه ان سعد بن المسيب وسالم بن عبد الله
وسليمان بن يسار) والثلاثة من الفقهاء (سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح) يفتح اوله (المحرم
ولا ينكح) بضمه والغرض من هذا كله بعد الحديث المرفوع ان العمل اتصل به والقوى فلا يمكن
دعوى نفيه (قال مالك في الرجل المحرم انه يراجع امرأته ان شاء اذا كانت في عدة منه) لان الرجعة
ليست بنكاح فلم يدخل في الحديث فاما ان تخرجت من عدتها فلا بعد لها لانه نكاح فدخل فيه
قال ابو عمر لا خلاف في ذلك بين أئمة القوى بالامصار لان المراجعة لا تحتاج الى ولي ولا صداق قال
السايجي وعن أحمد منه من الرجعة

(حجامة المحرم)*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن سليمان بن يسار) مرسل وصله البخاري ومسلم
من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن الاعرج عن عبد الله بن بختية (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم) أى في حجة الوداع كما جزم به الحازمي وغيره والجملة طالية (فوق
رأسه) وفي رواية الصحيحين وسط رأسه وقيد بالطرف لانها لا تختص بالرأس ولا بالتقابل تكون
في سائر البدن لغة سميت بذلك لما فيها من المص قال في المحكم المحم المص والحجام المصاص زاد في رواية
علقمة البخاري من شقيقة كانت به وهي نوع من الصداق يعرض في مقدم الرأس وإلى أحد جانبيه
والنساءى من وث كان به يفتح الواو وسكون المثلثة والهمز وقد تركض الغظم بلا كسر فيحمل
انه كان به الامران (وهو يومئذ محلي) يفتح اللام وسكون المهمة وتحتين اولاهما مة موحه (جل)
يفتح الحميم والميم (مكان بطريق مكة) وهو الى المدينة اقرب وقيل عقبة وقيل ما ولا ي داود والنسائي
والحماكم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم على ظهر التدم من وجع كان به ولفظ
الحماكم على ظهر التدمين وقال صحيح على شرطهما وهذا بين تعدد هامة في الاحرام ثم يحتمل انها
في احرام واحد وان الثاني في عمرة والاول في حجة الوداع وفيه الحجامة في الرأس وغيره لا يذروها اجماع
ولو ادت الى قلع الشعر لكن يفتدى اذا قلع لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية
الاية وفيه مشروعية التداوى واستعمال الطب والتداوى بالحجامة وفي الحديث ان أنفع ما تداوى به
الحجامة والقصط البحري وفيه أيضا ان كان الشفاء في شئ ففي شرطه محمد وأشربة عسل او كى بنار وانهى
أمنى عن الكى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يحتجم المحرم الا)
أى الاحتجام (عما) أى أمر (لا بد له منه) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحتجم الا لضرورة فان احتجم لغير
ضرورة حرمت ان يرم منها قلع الشعر فان كان في موضع لا شعر فيه فاحازر الجمهور ولا فدية وواجبها الحسن
النصرى وكرها ابن عمر به (قال مالك لا يحتجم المحرم الا من ضرورة) أى يكره لانه قد تؤدي لضعفه
كما كره صوم يوم عرفة للحاج مع ان الصوم أخف من الحجامة فبطل استدلال الحيزبانه لم يقم دليل
على تحريم انراج الدم في الاحرام لان نقل بالحرمة بل بالكراهة لعله أتى علمت

(ما يجوز للمحرم اكله من الصيد)*

(مالك عن أبي النضر) يفتح النون واسكان الصاد المجتمعة سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله

التي تيم قريش (عن نافع) بن عباس، وحده ومهملة ارتحسية ومجبة أي حمدا الأفرح الذي
 القته (مولي أبي قتادة الأنصاري) حقيقة كاذرة الذناب والعلو وغيره ما قال ابن حبان وغيره
 قيل له ذلك لزمه له انما هو مولى عقبة بن نافع طلق القنارية (عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي
 الأنصاري السلي (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي الصحيحين من رواية عبد الله بن أبي
 قتادة عن ابيه انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه فلم أحرم (حتى اذا كانوا
 ببعض طريق مكة) وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمر بن الحارث عن أبي النضر
 بسنده كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقحاة قال عمرو فمينا بين مكة والمدينة ولناط صالح من
 المدينة على ثلاثة أميال ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيد ان ذلك بعسفان وفيه نظر
 والصحيح بالقحاة وفي بالقاف والحاء المهملة الخفيفة (تختلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم)
 وفي البخاري من طريق عمرو بن الحارث وهم محرمون وانارجل حل على فرسي وكنت رقا على الجبال
 فبينما أنا على ذلك اذ رأيت الناس متدوين فذهبت أنظر (فراى جارا وحشيا فاستوى على فرسه)
 في رواية عمرو وكنت نسيت سوطي وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة ثم ركبته فسقط مني سوطي فله
 أطلق النسيان على السقوط او عكسه تحوزا (فقال أصحابه ان يتأولوه سوطه فابوا عليه)
 في رواية عمرو قالوا لا نعيتك عليه (فقال لهم رحمه فابوا فاحذره ثم شد على الحمار فقتله) في رواية عبد الله
 ابن أبي قتادة قلت نادولني السوط قالوا والله لا نعيتك عليه بشئ فنزلت فتأولته ثم ركبته فادركت
 الحمار من خلفه وهو وراء مكة فطعنته برمحى فغترته وفي رواية عمرو فأنيت اليهم فنقلت اهلهم قوموا فاحتملوا
 قالوا لا نعسه فحملته حتى جثتم به (فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم)
 من الأكل وفيه جوارا لاجتهاد في الفروع والاختلاف فيها اذا استدل كل إلى دليل في ظنه وفي رواية
 ثم انهم شكروا في أكلهم اياه وهم حرم وفي أخرى فقلنا نانا كل لحم صيد ونحن محرمون (فلما أدركوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن ذلك) أي ذكره له القصة على ما هي عليه وان أصحابه لم يعينوه
 بمسألة سوط ولا رمح ولا غيرهما وفي رواية عمرو وأبي بنضهم فقلت لهم انا استوفى لكم النبي صلى الله
 عليه وسلم فأدركته فحدثته الحديث وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة فقلنا نانا كل لحم صيد ونحن محرمون
 فجمعنا ما بقي من لحمه فاقبال صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد امره او اشار اليه بشئ وفي أخرى
 او أعانه قالوا لا (فقال) فذكروا ما بقي من لحمها (انما هي طعمه) بضم الطاء وسكون الهمزة أي طعام
 (أطعمكموها الله) عز وجل وفيه جوارا كل المحرم لحم الصيد اذا لم يكن منه دالة او أعانه عليه او اشار
 اليه فان صاده او صيده لا جله باذنه أم بغيره حرم عند الجمهور الحديث جابر مرة وعاصم النبيل حلال
 ما لم تصيده او يصاد لكم رواه أبو داود والترمذي والذناي والى هذا ذهب الجمهور وما لك والشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة وطائفة تحوزوا كل ما صيد لا جله لقاهر حديث أبي قتادة انه صاده لا جله وتبع
 بانه يحتاج إلى نقل انه صاده لا جله والجمع بينه وبين حديث جابر بما ذهب اليه الجمهور أولى من طرح
 حديث جابر فان قيل كيف لم يحرم أبو قتادة مع مجاوزته اليقات وذلك لا يجوز أجاب عياض بان
 المواقيت لم تكن رقت بعد وقيل لا نه صلى الله عليه وسلم ثبت ان قتادة ورفقه فكشف عدوهم بمجبة
 الساحل كافي الصحيحين وقيل انه خرج معهم ولم يوجها ولا عمره قال عياض وهذا بعيد وقيل انه
 لم يخرج معه صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه اهلها اليه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الاغارة
 على المدينة وردت قوله في الحديث انه كان مع رسول الله حتى اذا كان ببعض طريق مكة فتخلف مع
 أصحابه وانخرجه البخاري في المجاهد عن عبد الله بن يوسف وفي كتاب الصيد عن اسماعيل

وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق (عليه السلام) بن الرافق) بكسر الراء مضد كالمراقة قاله في المشارق وقال الجوهري جمع رقعة بضم الراء وكسرها القوم المترافون في السفر قال أبو عمر فيه جواربه المشاع وان الصائد إذا ثبت الصيد بريحه أو بنباله فقد ملكه لأنه سماء صاحبه وان صيد الحلال يجوز للحرم أكله إذا لم يصد له ورد لقول أبي حنيفة وأصحابه في اشتراطهم التراخي في الطلب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل للهرى هل ترانخيت في الطلب وأباح أكله لأصحابه المحرمين (ثم مضى حتى إذا كان بالأنابة) بضم الهمزة ومثله فألف فيختصه فيها موضع أوثر (بين الرويثة) بضم الراء وفتح الواو واسكان التثنية وفتح المثناة والهاء موضع (والعرج) بفتح المهملة واسكان الراء وبالجمجمة موضع بين المحرمين (إذا ظلي حاقف) بضم الهمزة فألف وفتاء أي واقف بمنحن رأسه بين يديه إلى رجله وقيل الحاقف الذي يحمي إلى حقف وهو ما نه طاف من الرمل وقال أبو عبيد حاقف يعني قد انحنى وتثنى في فومه (في ظل فيه سهم) زادي رواية جاد بن زيد عن يحيى بن سعيد بسنده عن جاد بن عبد البر فعمل يا رسول الله هذا ظلي حاقف في ظل فيه سهم فقال لا تعرض له حتى يمر آخر الناس (فزع) أي قال (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا) لم يسم (أن يقف عنده لاربعه) بفتح الياء وكسر الراء فتحته فوحدة قال أبو عمر أي لا يمسه ولا يحركه ولا يعجه (أحمد من الناس حتى يجاوزه) لأنه لا يجوز للحرم أن ينفر الصيد ولا يعين عليه كادل عليه هذا الحديث وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحرين) بلفظ تثنية صر موضع بين البصرة وعمان (حتى إذا كان بالريذة) بفتح الراء والوحدة والمجمة قرب المدينة (وجدر كمين أهل العراق محرمين فساووه عن محمد صيد وجدوه عند أهل الريذة فأبرهم بأكله قال أبو هريرة) ثم أني شككت فيما أمرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال عمر ماذا أمرتهم به فقال فيه الثقات والأصل فقلت (أمرتهم بأكله فقال عمر بن الخطاب لو أمرتهم بغير ذلك) أي منع أكله (لعلت بك وبواحدة) بهذا اللفظ وفي الثانية لا وجعلك (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة يحدث عن عبد الله بن عمر أنه) أي أبا هريرة (مر به قوم محرمون بالريذة) بفتحات ولا يضاف قوله في السابقة حتى إذا كان بالريذة وجدوا كالأه لا يحمل على أنه وجدهم مابين به لما استقر بالريذة فالتصه واحدة (فاستقوه في المحم صيد وجدوا ناسا أحله) جمع خلال من أهل الريذة (بأكله فأتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فساأته عن ذلك) لشكى في فتاوى (فقال ثم أتيتهم) به (قال فقلت أتيتهم بأكله قال فقال لو أتيتهم بغير ذلك لا وجعلك) بالاضرب أو التقرب في هذا أن حل ما يصدل الحرم ولا يصدل بل صاده الحلال لنفسه كان أمرهم راعدهم لا يجوز لأختهم في الاقتفاء بخلافه والأفالمحتد لا لوم عليه فيما إذا اجتهاده فضلا عن الإيجاع بضرب أو غيره (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار) أي ملأ العلماء المجري التابعي المشهور (أقبل من الشام في ركب حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا المحم صيد) صاده خلال (فأتاهم كعب بأكله قال فلما قدموا على عمر بن الخطاب) بالمدينة (ذكروا ذلك له فقال من أقتاكم بهذا قالوا كعب قال فأتني فدأمره عليكم حتى ترجعوا) من نسككم لعله فمقدوا فيما عرض لكم (ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل) بكسر الراء وسكون الجيم قطع (من جراد فأتاهم كعب أن يأخذه فمأكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك فقال ما جألك على أن تقتلهم بهذا) أكل الجراد وهم محرمون (قال هو من صيد البحر) وقد قال تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللإسارة (قال وما يدريك بعالمك) قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده أن) أي ما هي إلا نثرة حوت) قال الهروي وغيره أي

عظمته وفي الصحاح وغيره النثرة للبهائم كالعطسة لنا (ينثره) بضم الناء وكسر هاء من بابي قتل
 وضرب أي يرميه متفرقا (في كل عام مرتين) وبذلك ورد حديث مرفوع عند ابن ماجه عن أنس ان
 الجراد نثرة الخوت من البحر وفي أبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا الجراد من صيد
 البحر وفي رواية انما هو من صيد البحر لكتنها احدث ضعفها أبو داود والترمذي وغيرهما فلا حجة فيها
 لمن أجاز للبحر صيده ولذا قال الاكثر كمالك والشافعي انه من صيد البر فيحرم التعرض له وفيه
 قيمته وقد جاء ما يدل على رجوع كعب عن هذا فروى الشافعي بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي
 عمارة أقبلنا مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في اناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى اذا كنا
 ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي فربط به رجل جراد فأخذ جرادتين فقتلهما وكان قد نسي احرامه
 ثم ذكره فأتاهم اقبلنا قد مننا المدينة على عمركم عليه كعب قصة الجرادتين فقال ما جعلت على نفسك
 قال درهمين قال بخ درهمان خير من مائة جرادة نعم لو علم الجراد المسالك ولم يجد بدا من وطئه فلا ضمان
 وله تحفظ منه وقد روى ابن عبد البر في انه من نثرة خوت بأن المشاهدة تدفعه وقد روى الساجي عن
 كعب قال خرج أوله من مخزحوت فأفاد أن أول خلقه من ذلك لا تعلم صحته ولم يكن فيه عسر
 ولا صدقة لانه خشى انه علم ذلك من التوراة والسنن فيما حدثوا به ان لا يصدقوا ولا يكذبوا ولا يكذبوا
 في حق جأوبه أو يصدقوا في باطل اختلقه أو أثألهم وحرفوه عن مواضعه (وسئل مالك عما يوجد من لحوم
 الصيد على الطريق هل يتباعه) يشترط (المحرم فقال اما ما كان من ذلك يعترض) يقصد به الحاج
 ومن أجلهم صيدنا في أكرهه) تحريما (وأنهى عنه) تحريما وكانه أتى به إشارة الى ان مراده بالكرهية
 التحريم (فأما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين) يحج أو عمرة (فوجوده محرم فاتباعه فلا بأس به) أي
 يجوز له شراؤه (قال مالك فممن أحرّم وعنده صيد صاده أو ابتاعه فليس عليه ان يرسله) اذا كان في بيته
 (ولا بأس ان يجعله عند أهله) أي يبقيه عندهم وليس المراد انه يبعث به بعد احرامه وهو معه الى أهله
 قال ابن عبد البر كذا البيهقي وطائفة وزاد ابن وهب وطائفة في الوطأ قال مالك من أحرّم وعنده شيء من
 الصيد قد استأنس ودجن فليس عليه ان يرسله ولا شيء عليه ان تركه في أهله قال ابن وهب وسألت
 مالك عن الحلال يصيد الصيد ويشتره ثم يحرم وهو معه في قفص فقال يرسله بعد ان يحرم ولا يمكنه
 بعد احرامه فتحصيل قول مالك ان كان عنده الصيد حين احرامه أرسله من يده وان كان في أهله فلا شيء
 عليه وقاله أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والشافعي في أحد قوليهم والآخر ليس عليه إرساله كان
 في يده أو أهله (قال مالك في صيد الخيتان) وغيرهما من صيد البحر (في البحر والأنهار والبرك
 وما أشبه ذلك) كالغدير (انه حلال للمحرم ان يصطاده) بنص القرآن قال ابن عبد البر البحر كل ماء
 مجتمع من ملح أو عذب قال تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج فكل
 ما كان أغاب عيشه في الماء من صيد البحر

(مالا يحل للمحرم أكله من الصيد)

(مالك عن ابن شهاب) سمعته من مسلم الزهري عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها
 (ابن عتبة) بضمها (ابن مسعود) الهذلي أحد الفقهاء (عن عبيد الله بن عباس) المحبر التبرجاني
 (عن الصب بن جشامة) بفتح الجيم والمثناة القبلية فألف فميم ابن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن
 يعمر الليثي خليف قريش أمه اخت ابني سفيان بن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ويقال لها خوخيم
 ابن جشامة وكان الصب ينزل وكان مات في خلافة عثمان على الأصح ويقال في آخر خلافة
 عمر ويقال الصديق وهو غلط فقد روى ابن السكن بإسناد صالح عن راشد بن سعد قال لما فتحت

اصطخر ناذى مشاد الان الدجال قد تخرج فقال الصعب بن جثامة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج الدجال حتى يذهل الناس عن ذكره وفتحها في خلافة عمر وروى ابن اسحاق عن عروة قال لما ركب اهل العراق في الوليد بن عقبة أي بشيكة وانه لعثمان كانوا خمسة منهم الصعب بن جثامة وله احاديث واخى صلى الله عليه وسلم بينه وبين عوف بن مالك ثم لم يختلف على مالك في استاده هذا الحديث وانه من مسند الصعب ووقع في موطأ ابن وهب عن ابن عباس ان الصعب فجهله من مسند ابن عباس وكذا أخرجه مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال المحفوظ والمحمول في حديث مالك الاول يعني انه من مسند الصعب بن جثامة (انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جنازا وحشيا) لا خلاف عن مالك أيضا في هذا وتابعه معمر وابن جريح وعبد الرحمن ابن الحارث وصالح بن كيسان والثلث وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ويونس ومحمد بن عمرو بن علقمة كلهم قالوا جازا وحشيا كما قال مالك وخالفهم سبعة ان بن عيينة عن الزهري فقال احدث له من محمد جازا وحشا واه من مسلم وله عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رجل جاز وحشا وله عن شعبة عن الحكم بن جازا وحشا بقطار دما وفي اخرى له شق جازا وحشا فهذه الروايات صريحة في انه عقير وانه انما اهدى بعضه لا كله ولا معارضة بين رجل وعجز وشق لانه يحمل على انه اهدى رجلا معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة فنهض من رجح رواية مالك وموافقيه قال الشافعي في الامم حديث مالك ان الصعب اهدى جازا أنبت من حديث من روى انه اهدى لمحمد جازا وقال الترمذي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لمحمد جازا وحشا وهو غير محفوظ وقال البيهقي كان ابن عيينة يضارب فيه فرواية الدد الذين لم يشكوا فيه اولى وقد قال ابن جريح قلت لاسن شهاب الجمار عقير قال لا ادري ومنهم من جمع يحمل رواية اهدى جازا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع عكسه اذا اطلاق الرجل على كل الحيوان غير معه واذ لا يطلق على زيد اصبع ونحوه اذ شرط اطلاق اسم البعض على الكل التسلزم كدقيقة على الانسان والراس فانه لا انسان دونهما بخلاف نحو الرجل والظفر وقال القرطبي يحتمل ان الصعب اخضر الجازا مذبحا ثم قطع منه عضوا فحضره لئني صلى الله عليه وسلم فقدمه له فمن قال اهدى جازا اراد بقاءه مذبحا لا جازا ومن قال لمحمد جازا اراد ما قدمه لئني صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل انه احضره له حيا فبارده دما ذكاه واتاه بضمومه فلما منه انه انما رده لئني يتحصن بجملة فاعلمه بانه متاعه ان حكم الجزم حكم الكل انتهى وهذا الجمع قريب وفيه ابقاء اللفظ على التبادر منه الذي ترجم عليه البخاري اذا اهدى للمحرم جازا وحشيا حيا لم يقبل مع انه لم يقبل في الحديث حينما فكاكه ففهمه من قوله جازا وفي التهيد قال اسماعيل سمعت سليمان بن حرب يتأول الحديث على انه صيد من اجله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله فرده يعطى دما كانه صيد في ذلك الوقت ولو لا ذلك لمجازا كله قال اسماعيل وانما تأول رواية لمحمد جازا لاحتياجه التأويل فاما رواية جازا وحشا فلا تحتاج لتأويل لان المحرم لا يجوز له مسك صيد حيا ولا بد كذا وعلى هذا التأويل تنفق الاحاديث (وهو بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمجمل بينه وبين الجحفة بجاي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا سمي بذلك لتبوء السبل به لا بما فيه من الواء اذ لو كان كذلك لتقبل الابواء وهو مطلوب منه (أوردان) بفتح الواو وشد الدال المهملة قال فثون موضع قرب الجحفة أو قرية جامة اقرب الى الجحفة من الابواء بينهم مائتا مائة اميال والشك من الراوى وبزم ابن اسحاق وصالح بن كيسان عن الزهري بوردان وبزم معمر وعبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمرو بالابواء (فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي رد الجازا على الصعب وانقذت الروايات

كما هي على ردة الامارواه ابن وهب واليه في من طريقه باسناد حسن عن عمرو بن امية ان الصعب اهدى
 للتي صلى الله عليه وسلم عجز جبار وحش وهو بالحجفة فأكمل منه واكمل القوم قال اليه في ان كان هذا
 محققا فاعلم ردا محققا وقبل اللحم قال الحافظ وفيه نظر فان كانت الطرق كلها محظوظة فله رده حيا
 الصكونه صيد لا حله ورد اللحم تارة لذلك وقبل تارة اخرى حيث علم انه لم يصد لا حله وقد قال الشافعي
 ان كان الصعب اهدى جارا حيا فليس للحرم ان يذبح جارا وحشا ما جارا ان كان اهدى محيا فيتحمل
 ان يكون علم انه صيد له ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده فله ان يصد من اجله فتركه علي وجه
 التنزه ويحتمل ان يحتمل القول المذكور في حديث عمرو بن امية على حال رجوعه صلى الله عليه وسلم
 من مكة واؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك في الحجفة وفي غيرهما من الروايات بالابواب وبودان (فلما رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي) من الكراهة لما حصل له من الكسر برد هديته (قال)
 تطيبا لتلبه (انا) بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء (لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وقال محققو
 النجاة انه غلط والصواب ضم الدال كآخر الضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر
 مراعاة للواو التي توجه بها ضمة الهاء بعدها الحذف الهاء فكان ما قبلها والى الواو لا يكون ما قبل الواو
 الا مضموما هذا في المذكر اما المؤنث مثل ردها ففتح الدال مراعاة للالف ذكره عياض وغيره وجوز
 الكسر وهو ضعيف اضعف من الفتح وان اوهم تعاب فصاحة الفتح وقد غلطوا لانه ذكره في التصحيح
 ولم يذبه على ضمة (عليك) الهاء من العال (الانا) بفتح الهمزة اى لا جمل انا (حرم) بضم الحاء وازاء
 جمع حرام والحرام المحرم اى محرمون وتكسر نظايره من حرم لحم الصيد على المحرم مطلقا صاده المحرم
 او صاده حل له اولى يقصده به وقال به علي وابن عمر وابن عباس لانه صلى الله عليه وسلم علم علل رده
 بانه محرم ولم يقل بانك صديقه لنا وهو ظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وذهب الجمهور
 والائمة الثلاثة الى ان ما صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم يجوز اكله للمحرم بخلاف ما يقصده به وقال
 ابو حنيفة يجوز ما صيد له بلا عانة منه واحتج الجمهور بحديث ابي قتادة السابق وحديث جابر مرفوعا
 صيد البر اكله حلال ما لم تصيده او يصاد لكم الرواية يصاد بالالف على لغة كذا وله ان يأتيتكم وجعلوا
 حديث الصعب على انه قصدهم باصطياده لانه كان عالما بانه صلى الله عليه وسلم يتر به فصاده لا حله
 والائمة الثلاثة على انهم على الاصطياد وعلى محم ما صيد للمحرم للاحادث المذكورة المديته للراد من الآية
 وتاميله صلى الله عليه وسلم للصعب بانه محرم لا يمنع كونه صيد له ولانه بين الشرط الذي يحرم الصيد
 على الانسان اذا صيد له وهو الاحرام وقبل جمار الهزى وفرقه على الرفاق لانه كان يتكسب بالصيد
 فصلاه على عادته في انه لم يصد لا حله صلى الله عليه وسلم وفي معناه حديث ابي قتادة ودعوى نسخته لانه
 كان عام الحديث للصعب لانه كان في حجة الوداع انما يصار اليها اذا تذاكر الجمع كيف والحديث
 المتاخر لادالة فيه على الحرمه العامة صريحها ولا يظهر احث يعارض الاول فيمنعه هذا على رواية
 انه اهدى محيا ما على انه اهداه حيا فواضح فالاجماع على انه محرم على المحرم قبول صيد وهب له
 وشراؤه واصطياده واستعداده ملكه بوجه من الوجوه واصل الاجماع الآية وحديث الصعب بناء على
 انه حي وفيه كراهية زهدية الصديق لما يقع في قلبه فانه صلى الله عليه وسلم طيب نفسه بذكر
 عذر الرذوفه ردما لا يجوز للهدى الانتفاع به واخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى
 كلاهما عن مالك به والتزمذي والنسائي وابن ماجة كلهم من طريق مالك ايضا (مالك عن عبد الله
 ابن ابي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (عن عبد الله بن عامر بن زبينة) المدوني مولا هم الهزلي ولد
 على الاهد النبوي وابوه صحابي شهير (قال رأيت عثمان بن عفان بالعريج) بفتح العين الممثلة ويكون

الراء وبالحجم (وهو محرم في يوم صابئ قد غطى وجهه بقطيعة) كسائه لجل (أرجوان) بضم الهمزة
والجيم بينهم ما راعاه كنهه وأومق روجه فالتفتون صوف حجر وذلك لأنه يرى حل تقطعة الوجه للحجر
كجمع من الصيانة وغيرهم كمن (ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا أولانا كل أنت فقال
أني استكهنتمكم) كدعيتكم (أما صيد من أحلي) وأنا محرم وقد اختلف قول مالك فيما يصيد المحرم
بعينه هل لغبر من صيد من أجله أن يأكله من سائر من معه من المحرمين والمستهبرين مذهبه عند
أصحابه أنه لا وكل ما يصيد المحرم معين أو غير معين ولم يأخذوا بقول عثمان هذا قاله أبو عمر (مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت له يا ابن أخي) اسماء ذات النطاقين
(أما هي) أي مذة الحرم (عشر ليل فإن تخليج) بفتح القوفية والخاء المعجمة واللام المشددة وجم أي
تحررك ويرى بالحاء المهملة أي دخل (في نفسك شيء) شككت فيه (فدعه) مخافة أن يكون اثماً
أو خطأ (تغني) عائشة (أكل لحم الصيد) بقوله المذكور قال أبو عمر إنما خاطبت به ذابن الحرم قبل يوم
التوبة أن يكف عن لحم الصيد جملة ما ضاده حلال لنفسه أو غيره فدرع ما يريه إلى ما لا يريه
ويترك ما شك فيه وحال في صيدره (قال مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فبيع منه ذلك
الصيد فأكل منه وهو يعلم أن من أجله صيد فإن عليه جزاء ذلك الصيد كله) لا بقدر أكله لأن الجزاء
لا يتبع وقيل بقدر أكله وقيل لأجزاء لأن الله إنما جعله على قاتل الصيد وهذا لم يقله (وسئل مالك
لا يتبع وقيل بقدر أكله وقيل لأجزاء لأن الله إنما جعله على قاتل الصيد وهذا لم يقله) لا يتبع
عن الرجل يضطر إلى أكل الميتة وهو محرم الصيد الصيد فأكله أم يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة
(وذلك دليل) (ذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في أكل الصيد ولا في أخذه على حال من الأحوال)
بل أطلق المانع فقال لا يقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال ورحم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً (وقد انخفض
في الميتة على حال الضرورة) بنحو قوله تعالى فن اضطرر غيرنا غيظاً ففعلنا ما كنا نعلم الله (قال مالك
وأما ما قيل المحرم نفسه (أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لمحال ولا لمحرم لأنه ليس بذكي) أي مذكي
بل ميتة سواء (كان خطأ أو عمدًا فأكله لا يحل) لأحد (وقد سمعت ذلك من غير واحد) من العلماء
إشارة إلى أنه لم يفرق بذلك لا لتقيد الله وزيادة شبهة عن مالك من كنت اقتدي به واتعلم منه فإداه
أنهم من شيوخه إذا اجتهد لا يقلد غيره (والذي يقتل الصيد ثم أكله إنما عليه كفارة) أي جزاء
(واحد) مثل من قتله ولم يأكل منه) فلا يتعد الجزاء وهذا قال الجمهور خلافاً لقول عطاء وطائفة أن
ذبحه المحرم ثم أكله فكفارته أن لا خلاف أن من زنى مرة أقبل الحد إنما عليه حد واحد وكذا المحرم
يقتل الصيد في الحرم فيجوز مع عليه حرمة الحرم وحرمة الحرم إنما عليه جزاء واحد عند الجمهور وقوله
أبو عمر

* (المر الصيد في الحرم) *

(قال مالك كل شيء صيد في الحرم) من الصيد وان كان الصائد حلالاً (أو أرسل عليه كلب) ويحرم
(في الحرم) من الجمل فأخرجه الكلب من الحرم (فقتل ذلك الصيد في الجمل فإنه لا يحل أكله) لأحد
(وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فاما الذي يرسل كلبه على الصيد في الجمل فيطلبه حتى يصيده في الحرم
فأبواه لا يؤكل) أيضاً كالأول (و) لكن (ليس عليه في ذلك جزاء) لأن دخول الكلب الحرم ليس
من فعله ولا مقدوره (إلا أن يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم) فإن أرسله قريباً من الحرم فمليه
جزاؤه (لأن القرب صير دخوله كأنه من فعله)

* (الحكم في الصيد) *

(قال مالك قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتلوا الصيد وأنتم حرم) أي محرمون اختص لفظ
المفسرون فقيل معناه وقد أحرمتم بأحد النسيك وقيل دخلتم في المحرم وقيل هم امرؤدان لأنه يقال
لمن دخل الحرم أحرم لأن الأجرام الذين دخلوا في حرمة الشيء ومنه أحرم بالصلاة والتحدث وأمرهم وأصبح وأمسى
إذا دخل نجد أو نهامة وفي الصباح والمساء والثالث اعتمدوا الفقهاء وأولاه تعالى ذكره القتل ذون الذبح
للتعميم وأريد بالصيد ما يؤكل لحمه ومالا إلا المستنقذات عند مالك. وقيل المراد ما يؤكل لأنه الغالب فيه
عرفا (ومن قبله منكم متعمدا) ذكرا عاليا بالحرمه (فجزاء مثل ما قتل من النعم) برفع جزاء
بلا تنوين وخفض مثل على أن جزاءه مضاف لفعوله تخفيفا والأصل فليسه أن يجزى المتناول من
الصيد مثله من النعم فيجوز الأول لدلالة الكلام عليه واضيف الصيد إلى الثاني أو أن مثل ما قتل من
كذلكهم مثلك لا يفضل أي أنت وهذه قراءة نافع وابن كثير وابن عاروب وابن عمر وروى الساقون فجزاء
بالرفع متونا على الابتداء والخبر محذوف تقديره فليسه جزاء أو خبر مبتدأ محذوف أي فالواجب جزاء
أو ناعل بقول محذوف أي فيلزمه أو يجب عليه ومثل بالرفع صفة الجزاء أي فليسه جزاء موصوف بأنه
مثل أي مماثل لما قبله وذهب الجمهور سلفا وخلفا إلى أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه
فأقر أن دل على وجوب الجزاء على العامد وعلى النسيان لأنه بقوله لا تذوق وبال أمره وجاءت السنة من أحكام
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في الخلع كما دل عليه الكتاب في العمد وأيضا
فقتل الصيد أتلف والاتلاف مضمون في العمد والنسيان لكن المتعمد آثم والخطي غير ملوم وهذه الملائمة
باعتبار الخلة والهيئة عند مالك والشافعي والقيمة عند أبي حنيفة (يحكم به) بالجزء (وإذا عدل منكم)
أي من المسلمين فإن الأنواع تتشابه في النعمة بدنة والقيل بدنة لها سمان وجار الوحش بقرة إلى
أن يرباين في الفروع (هديا) حال من ضمير به (بائع الكعبة) صفة هديا والاضافة اعظيمة أي واضلا
الهدايا أن يذبح ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مسكين) بدل منه أو تقديره هي طعام وقرا
نافع وابن عاروب باضافة كفارة إلى طعام لأنها المستوعبة إلى تكفير بالطعام وبالجزء المماثل وبالضمان
حدثت اضافتها لأحد أنواعها تديننا بذلك والاضافة تكون بادق ملازمة ولا خلاف في بيع مسكين
هنا لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد بل جماعة وإنما اختلف في البقرة لأن التوحيد يراد به
عن كل يوم والجمع يراد به عن أيام كثيرة (أو عدل ذلك صياما) أي أو ما سواه من الصيام فيصوم عن
طعام كل مسكين يوما أو حينا (لذوق وبال أمره) نذره وجزاءه عنه عفا الله عما سلف أي قبل التحريم
ومن عاد فبقيتم الله منه أي في الآخرة وعليه مع ذلك الجزاء (قال مالك قال الذي يصيد الصيد وهو حلال
ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يتناعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله) بقوله لا تتلوا الصيد
وأنتم حرم فإنه شامل لما إذا صاده وهو حلال أو تناعه وهو محرم (فليسه جزاء) بما بين في الآية
(والأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه) بالجزاء (قال مالك) بيان كيفية الحكم
(أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فيه نظر كمثله
من الطعام فيطعم) بالرفع والنصب (كل) بالنصب والرفع (مسكين مدا) أو يصوم مكان كل مد يوما
ويستظر) بالرفع والنصب (كم عدة أساكن) فان كانوا عشرة صام عشرة أيام وان كانوا غير من مسكينا
صام عشرين يوما عددهم ما كانوا) قالوا أو أكثر (وان كانوا أكثر من ستين مسكينا) لقول الله تعالى
أو عدل ذلك صياما (قال مالك سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به
على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم) لتناول الآية لها على ما مر

جميع دابة اسم لكل حيوان لانه يدب على وجه الارض والماء اليابس لانه ثم ثمة في العرف العام الى ذات
 القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير ويسمى هذا قنطرة ولا عرفيا ولو عبر بالحيوان لشمل الغراب والحدأة
 المذكورين في الحديث لكنه نظر الى جانب الأكثر وقربه على هذه الترجمة اوداود والبشاري
 وغيرهما (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن) مبتدأ نكرة
 لتقصيه بقوله (من الدواب) وخبره (ليس على الحرم) باحد النكسين اوفى الحرم (في قلهم جناح)
 اي انهم اخرج بالرفع اسم ليس مؤنرا (بالغراب) وهو محتسب ويتبرظهر البعير ويترغ عينه زاذي حديث
 عائشة الابقع وهو الذي في ظاهره اربطه بياض واخذ بهذا التقيد قوم ورجح الاكثر الاطلاق لان
 رواياته اصح (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الهمزة من مهموزة وجمعها حداء بكسر الحاء والتصر
 واهمز كعب وعنية وهي اخس الطير يحطف اطعمة الناس وفي حديث عائشة والحديث بياض الحاء
 وفتح الهمزة وشداية غصن قصور تصغير الحدأة (والعقرب) واحدة العقارب مؤنثة والاشي عقربة وعقرباء
 بالمد الاصرف ولها ثمانية ارجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتؤلم ايلام شديد اورعيا ماتت بلسعتها الا فني
 وتقتل الفيل والبعير بلسعتها ولا تضرب الميت ولا النائم حتى يقتل شي من بدنه فتضربه وتأوى الى
 الخنافس وتساها وفي ابن ماجه عن عائشة لدغت النبي صلى الله عليه وسلم عرتب وهو في الصلاة
 فلما فرغ قال لعن الله العقرب ما تدع مصليا ولا غيره اقلوا ما في الحبل الحرم (والقارة) بهمزة ساكنة
 وتسهيل وهي القويصة روى الطحاوي عن يزيد بن أبي نعيم انه سأل ابا سعيد الخدري لم سميت القارة
 القويصة قال استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد أخذت قارة فبالة لتعرق عليه اليد
 فقام اليها وقتلها واحل قتله اللعنة والحرم وفي أبي داود عن ابن عباس قال جاءت قارة فاخذت بحجر
 القبة فجاءت بها فالتقتا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم على الحجر التي كان قاعدا عليها فاحترق منها
 موضع درهم زاد الحماكم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة واسرجكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا
 فحرقكم قال الحماكم صحح الاسناد وليس في الحيوان افسد من الفار لانه لا يبقى على حقير ولا جليل
 الا اهلكه وانفقه (والكباب القور) بمعنى عاقراى جارج وهو كل سبع وجارج يعقروا بقرس كما افاده
 الامام بعد وفيه جواز قتل المذكورات وبه قال الجمهور وحكى عن النخعي لا يجوز للحرم قتل النارة قال
 الخطابي هذا محال للنص خارج عن اقاويل العلماء وعن علي ومجاهد لا يقتل الغراب ولكن برميه قال
 عياض لا يصح عن علي وهو مخاف الاحاديث الصحيحة لكن بوافقه ما لا يداود والترمذي وقال حسن
 وابن ماجه عن أبي سعيد مرفوعا ربحي الغراب ولا يقتله قال الخطابي يشبه ان المراد به الغراب الصغير
 الذي يأكل الحب وهو الذي استناده مالك من جلة الغرابان وقال عطاء فيه القدية ولم يتابعه احد
 والحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه ابن جريج والي
 وجيز بن حازم وعبيد الله وأيوب ويحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يمثل حديث مالك ولم يقل احد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الا ابن جريج
 وحده وتابعه محمد بن اسحاق قاله مسلم في صحيحه (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن من الدواب من قتلهم وهو محرم) اوفى الحرم (فلا جناح)
 لانهم (عليه القرب والقارة والغراب) سمى به لسواده وغرايب سود وهما اللفظان بمعنى واحد والعرب
 تشاءم به فلذا اشتقوا الغربة ولا غراب وغراب البين هو الاقع قال صاحب المجالسة سمى بذلك لانه
 فان من فوح لما وجهه الى الماء فذهب ولم يرجع وقال ابن قتيبة سمى فاسقا للتحلفه عن نوح حين ارسله
 لياثمه بخبر ارض فترك امره وسقط على حقيقة وقيل سمى غرابا لانه نأى واعترب لما نفذه نوح ليختبر امر

الطوفان (والحدأة) بزنة عنبه (والكباب العقور) من ابنة المبالغة أى الجراح المفترس كأسد وذئب
سمها كلابا لا اشتراكها في السبعية ونظيره قوله في دعائه على عتبة اللهم سلط عليه كلبا من كلابك
فأفترسه الأسد وقيل المراد الكلب المعروف واستدل بالحديث على جواز قتل من وجب عليه قتل
بقصاص أو برجم بترتا ومحاربة أو غير ذلك في الحرم وأنه يجوز إقامة سائر الحدود فيه سواء جرى أو وجب
القتل والمحدث في الحرم أو خارجه ثم لجأ صاحبه إلى الحرم وبه قال مالك والشافعي وأخرون وقال
أبو حنيفة وطائفة ما رتب عليه من ذلك في الحرم قيام عليه فيه وما فعله خارجه ثم لجأ إليه أن كان
انلاف نفس لم يتم عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج
منه فيقام عليه خارجه وما كان دون النفس بقاء فيه قال عياض روى عن ابن عباس وعطاء
والشعبى والمحكم نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس وما دونها وبتجهم قوله تعالى ومن دخله كان آمنا
وحتننا عليهم هذه الأحاديث مشاركة فاعل الجناية لهذه الدواب في اسم الفسق بل فسقه أنفسهم
لكونه مكافؤا لأن التصديق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه امان فقد خالفوا ظاهر ما فسر رواه الآية قال
ومعنى الآية عندنا وعندنا كثيرا من أن خبرنا عما كان قبل الإسلام وعطف على ما قبله من الآيات
وقيل آمن من النار وقيل أنهم آمنوا بوجوه قوله أقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل الآية في البيت
لأق الحرم وقد اتفقا على أنه لا يقيم في المسجد ولا في البيت ويخرج منهما في مقام عليه خارجه لأن
المسجد ينزى عن مثل هذا وقالت طائفة يخرج ويقام عليه الحد وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد
وجماد وأعاد ما لم يحد في لافاده أن له فيه شيئا آخر رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وفيه بدء
الحق عن القمي كراهة ما من مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عند مسلم (مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه) مرسل وصله مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد ومسلم من طريق ابن عمر كلاهما عن
هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق روى بالإضافة والتنوين
كما قال غير واحد وبالثاني جزم النوري وزعم أنه قال بالإضافة خمس لا بدويته وهم فأنما قال ذلك
في الرواية الثانية عند مسلم قالت عائشة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في المحل
والحرم قال بن دقيق العيد وبين بالإضافة والتنوين فرق دقيق في المعنى لأن بالإضافة تقتضي الحكم
على خمس من الفواسق بالقتل وبالمشعر التخصيص بخلاف المحكم في غيرها بطريق المفهوم وأما التنوين
فبقتل الخمس وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى وقديسمر بان الحكم المترتب على ذلك وهو القتل معلل
بما جازل وصدا وهو الفسق فبقتل ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب وهو ضدا ما اقتضاه الأول
من المفهوم وهو التخصيص (يقتل في الحرم) ففتح الحاء والراء كضبطه جماعة من المحققين أى حرم
هكاه وبضم الحاء والراء اقتصر عليه في المشارق قال وهو جمع جوام كمال تعالى وأنتم حرم والمراد به المواضع
الحرمية والفتح أظهر قاله النوري (الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكباب العقور) ولمسلم من رواية
سعيد بن المسيب عن عائشة المحبة واستط العقرب وله من طريق زيد بن جبير قال سألت رجلا من عمر
عما يقتل الرجل من الدواب وهو يحرم قال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان
يأمر بقتل الكباب العقور والفأرة والعقرب والمحدث والغراب والمحبة قال وفي الصلاة أيضا هي ستة قال
عياض سماها فواسق بخروجهم عن السلامة منهم إلى الأضرار والذى فخرجت بالزيادة عن جنسها من
المحيوان وقيل بخروجها عن الحرم التي لغيرها والأمر بقتلها في المحل والحرم وأنه لا فدية فيها وقيل
بخروجها عن الانتفاع بها وقيل بتحريم أكلها كما قال تعالى وأنه لفسق عند ذكر المحرمات وقالت
عائشة من يأكل الغراب وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا وقال القراء سميت الفأرة بذلك

لمن وجها عن حجرها وأغلبها أموال الناس بالفساد وأصل الفسق الخروج وقال ابن قتيبة سمي بذلك الغراب بخلفه عن فوج وفيهما نظرا ولا يسمى كل خارج ولا مختلف فاسقاني عرف الاستعمال قال الأبي قتيبه بذلك لأنه لا يسمى بذلك لغة ولكن عرف الاستعمال خصصه وقال ابن العربي أمر بالقتل وعلى بالفسق فيقتدى المحكم إلى كل ما وجدت فيه العلة ومنه ما يخصه على خمسة أنواع من الفسق فنبه بالغراب على ما يجانبه من سباع الطير وكذا ما يجد في سباع الغراب يحصل سفرة المسافر وقلب جرابه وبالحجبة على كل ما يلسع والعقرب وكذلك والحجبة تلسع وتقرس والعقرب تادع ولا تقرس وبالفقارة على ما يجانبه من هوام المنزل المؤذية وبالكلب العقور على كل مقرس قال وهو منى فسقهن وجوه عن حد الكف إلى الأذية (مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أتته بقتل الحيات في الحرم) أما لأنه بلغه الحديث الذي فيه الحجبة وأما لأنها أولى من العزب قال الأبي وقد صرح النبي عن قتل حيات البيوت بلا إنذار فلهذا العنوم والأبازر عند مالك في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها (قال مالك في) تفسر (الكلب العقور) الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقر الناس جرحهم (وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد) يقع على الذكور والأنثى ويجمع على أسود وربما قيل أسدة للأنثى (والغبر) بفتح النون بكسر الهمزة ويجوز التحقير بكسر النون وسكون الهمزة سبع أخبث وأجرامن الأسد (والفهد) بكسر الفاء وسكون الهاء سبع معروف والأنثى فهذه (والذئب) بالهمزة وعنده يقع على الذكور والأنثى وربما قيل ذئبة بالهاء (فهو والكلب العقور) وهذا قال السفيان والشافعي وأحمد والمجهور وقال الأوزاعي وأبو حنيفة والحسن بن صالح المراد الكلب المعروف خاصة وأما الذئب ودليل المجهور قوله في حديث أبي سعيد والسبع العادي فكل ما كان هذا نعتا له من أسد وغر ونحوه مما له هذا الحكم وحديث الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم دعا على عتيبة بالتصغير أن أي إلهب الله سلطان عليه كلبا من كلاب فدا عليه الأسد فقتله (وأما ما كان من السباع لا يعد ومثل الضبع) يضم الباء لغة فقس وسكونها لغة تميم وهي أنثى وقيل يقع على الذكور والأنثى وربما قيل في الأنثى ضبعة (والثعلب) يقع على الأنثى الذكور ويختص بثلثان يضم الشاء واللام قاله ابن الأنباري وقال غيره يقال في الأنثى ثعلبة بالهاء (والهر) ذكر القط والأنثى هرة قاله الأزهري وقال ابن الأنباري الهر يقع على الذكور والأنثى وربما دخلت فيها الهاء وتصغيرها هريزة (وما شهم من السباع) قال الأزهري يقع السبع على كل ماله ناب وعدويه ويقرس كالذئب والفهد والغر وأما الثعلب فليس بسبع وإن كان له ناب لأنه لا يعد دويه ولا يقرس وكذا الضبع وعلى هذا فعداه في السباع تحوز علاقته المشابهة للسباع في الناب وإن لم يقرس به (فلا يقتلهن الحرم فان قتله فداه) وفي نسخة وداه فالعلة في قتل المدكورات في الحديث وما في معناها عند مالك رحمه الله كونهن مؤذيات فكل مؤذية تحوز للحرم في الحرم قتله ولا فدية وما لا فلا وعلمته عند الشافعي كونهن مما لا يؤكل عنه فكل ما لا يؤكل ولا يؤخذ من مأكول وغيره حار قتله ولا فدية (وأما ما مضى) أدى (من الطير فان الحرم لا يقتله إلا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والمجداه وإن قتل الحرم شيئا من الطير سواهما فداه) كرم ونسرا لأن يخاف منه ولا يندفع إلا قتله قال الساجي لا خلاف أنه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث أنه دافع ومن قبلها فداه الفدية فإن ابتدأت بالضرر فلا جأ على قاتلها على المشهور من المذهب فمن عدت عليه سباع الطير وغيرها

(ما يجوز للحرم أن يقتله)*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي) القرشي (عن ربيعة بن ابي عبد الله بن الهذيل) بضم الهاء وفتح الدال (انه رأى عمر بن الخطاب يقرأ بغير الهاء) أي يزيل عنه القراء وياتيه (في طين بالسقياء) بضم السين وسكون القاف واتصرت قرية جامعة بين مكة والمدينة (وهو محرم) لانه يرى حله (قال مالك وأنا أكرهه) لانها من دواب البعير كالحمل والمجنان فلا يلقيه المحرم عن البعير لان ذلك سبب هلاكه الا ان يضربها او يطعم حقة من طعام (مالك عن علقمة بن ابي علقمة) بلال (عن امه) مرجانة (انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسأل عن المحرم يحمل جسده فقالت نعم فيحملك كما يشدد) زيادة في بيان الاباحة (ولوربط يداي ولم اخذ الارجلي) بالثنية والافراد (لمحككت) زادت على المسئول عنه لكان يحمل قولها ويشدد عند مالك على ما اذا كان يرى ما يحسكه فان لم يره كراهه وظهوره فاعلم يجوز الحلب برفق لانه اذا شدد مع عدم الرؤية ربما اتى على شيء من الدواب ولا يشربه (مالك عن ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموي المكي المتوفى سنة ثنتين وثلاثين ومائة) ان عبد الله بن عمر نظر في المرأة معروفة وجهها مرارة كجوار وغواش (لشكوى) بالثنية مصدر شكوا وفي رواية اشكوى بالقصر مصدرا ايضا وجمع (كان بعيدا وهو محرم) لضرورة الوجود لارفاهية ولا زينة ولا دفع شعث ويكره عند مالك غير ضرورة مخافة ان يرى شعثا فيصالحه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يزع المحرم حلة) بفتح الحاء قال في القاموس الصغيرة من القردان او الضخمة ضد وحلم لبعير كفرح كثر حله فهو حلم (او قردا) بزنة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان والجمع قردان بوزن غرابان (عن بغيره) وأما عن نفسه فيجوز لانه ليس من دواب الانسان (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك) لان تقيده سبب لا ماله ولا يجوز هذا ما خالف ابن عمر رآه فيه (مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه) فإيه ولا شيء عليه كافي المدونة (وسئل مالك عن الرجل يشك في اذنه) أي الوجع بها (يا قطر) يقط (في اذنه من البار الذي لم يطيب وهو محرم فقال لا اري بذلك بأسا) فيجوز (ولو جعله في فيه لم بأسا) اذ لا خلاف في اباحة ما لم يطيب (قال مالك ولا بأس ان يبيط) بضم الباء يشق (المحرم نواجه) بضم المعجمة بزنة غراب بزنة الواحد حراجه (وهفقا) بالهمزة يشق (دمله) عربي معروف مذكور جمعه دمايل (ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك لانه صلى الله عليه وسلم احتجم من اذى كان به كما مر

(الحج عن يحيى عنه)*

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس) أكبر ولده وبه كان يكنى أبوه اشتشه في خلافة عمر بأجناسين هكذا قال مالك وأكثر الراواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله وخالفهم ابن جرير عن ابن شهاب في الصحيحين فقال عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة فذكره فجعله من مسند الفضل وتابعه معمر قال الترمذي سألت محمد ابني البخاري عن هذا فقال أصح شيء في هذا ما روي عن ابن عباس عن الفضل قال محمد ويحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره ثم رواه بلا واسطة انتهى وكأنه يرجع هذا لان الفضل كان رديف المصطفى حينئذ وكان عبد الله يقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهدته في تلك الحالة لكن عند أحمد والترمذي ان العباس كان حاضرا فلما منع ابن عبد الله كان معه فجعله تارة عن اخيه وتارة حدث به عن مشاهدة فقال كان الفضل (رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد البخاري من رواية شعيب عن الزهري

على بحر رحلته وفيه جواز الاراداف وهو من التراضح ولا خلاف فيه اذا اذاقه الدابة والرجل
 الجليل جميل به الاراداف والافقه منه تغير وتكبر قاله أبو عمر (فبأية امرأة) قال الحافظ لم تسم (من
 خشم) بفتح الخاء المعجمة وسكون المثناة وفتح المهملة غير مصروف للعابية والتأنيث باعتبار القبيلة
 لا العابية ووزن الفعل قبيلة مشهورة سميت باسم جد ها واسمه اقبل بن اغار قال ابن السكيت عن أبيه
 اسمي خشم بجملة يقال له خشم ويقال انه لما خالف ولد اقبل على اخوته فخر وايعر اثم فشمعوا
 بدمه أي تلصقوا به بلفظهم (تستقفيه فبعل الفضل ينظر اليها وتنظر) المرأة (اليه) كان جبلا قال
 القرطبي هذا النظر هو بمقتضى الطباع فانها مجبولة على النظر الى الصورة المحسنة ولذا قال في بعض
 طرق الحديث وكان الفضل ايض وسيا (فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف وجه الفضل
 الى الشق الاخر) الذي ليس فيه المرأة منه الله عن مقتضى الطبع ورد الى مقتضى الشرع وقال ابن
 عبد البر وتبعه عياض فيه ما يلزم الائمة من تغيير ما يخشى فتنة ومنعه ما ينكر في الدين وقال النووي
 فيه حرمة النظر الى الاجنبية وتغيير المنكر باليد لم يدر عليه قال الا في الاطاهر ان صرفه وجه الفضل
 ليس لوقوع في المحرم كما يبطيه كلام عياض والنووي وانما هو مخوف الوقوع كما يبطيه كلام
 القرطبي انتهى وقال الولي البرقي ان اراد النووي تحريم النظر عند خوف الفتنة فهو محتمل وفاق من
 العلماء وان اراد الاعام من خوفها وامنه في حالة منها خلاف مشهور للعلماء وهما وجهان ولا يصح
 الاستدلال بالحديث على التحريم في هذه الحالة لان الامر محتمل اكل منها مايل الماهران المصنف في خشي
 عليهم الفتنة وبه صح جابر في حديثه الطويل عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق
 الفضل فقال له السلام لويت عنق ابن عمك فقال رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما قال
 النووي نفسه فهذا يدل على ان وضع يده على الفضل كان لدفع الفتنة عنه وانما هو في مسلم عن جابر وضع
 يده على وجه الفضل فكانه صرف وجهه بلى سنة ووضع يده عليه مائة في منعه وهذا الاولى من قول
 الولي فعل كلا منهما في وقت لوى عنقه تارة ووضع يده على وجهه تارة وبين استنفذهما بقوله (فقال
 يا رسول الله ان فريضة الله في الحج ادر كنت ابي) لم يسم ايضا (شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة)
 صفة بعد صفة ارم من الاحوال المتداخلة أو شيخا بديل لكونه موصوفاً وجب عليه الحج بان العلم وهو
 شيخ كبير وحصل له المال في هذه الحالة والاول اوجه قاله الطيبي (آداب) أي اصح ان يوب عنه فاج
 (عنه قال نعم) أي جبي عنه وبه استدلال من قال كالشافعي يجب الاستنابة على العاجز عن الحج
 الفرض قال عياض ولا حجة فيه لان قوله ان فريضة الله الى آخره لا يوجب دخول بيها في هذا الفرض
 وانما التمايز من الحديث انها اخبرت ان فرض الحج بالاستطاعة نزل وأبوها غير مستطيع فستأهل
 بها اهلها اخرج عنه ويكون له في ذلك اجر ولا يخالفه قوله في رواية فجي عنه لانه امر بدين وارشاد
 ورخصة لها ان تفعل لما رأت من حرصها على تحصيل الخير لبيها وقال أبو عمر حديث التهمة خاص
 بها لا يجوز ان يتعدى الى غيرها وله تعالى من استطاع اليه سبيلا وكان أبوها ممن لا يستطيع فلم يكن
 عليه الحج فكانت ابنته بخدمة بركة الجواب ومن قال بذلك مالك وأصحابه قال المازري للانية
 لان التمايز في الاستطاعة انها البدنية اذ لو كانت المالية لقال اجاج البيت والحج فرع بين اصلين
 احدهما عمل بدون صرف كالصلاة والصوم فلا استنابة فيه والثاني مال صرف كالسدة وقال عياض
 الاستطاعة عند مالك هي القدرة ولو على رجليه دون مشقة فادحة وقال الاكثر هي الزاد والراحلة
 وجاء فيه حديث لكن ضعفه اهل الحديث وتأويله عندنا انه احد انواع الاستطاعة لا كلها ولعمري
 انه بين ان صح فلان كانت الاستطاعة هي السبب فقد تفتقر الزاد والراحلة من لطريق وصحة المجمع

(وذلك في حجة الوداع) وفي رواية شعيب عن الزهري يوم الفجر وفي الترمذي وأحمد ما يدل على أن السؤال وقع عند الفجر بعد الفراغ من الرمي وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن الثعني والبخاري أيضا عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى والنسائي من طريق ابن القاسم الأرميني عن مالك بن نبيه وتابعه عبد العزيز بن أبي سفيان وشيب والاوزاعي عند البخاري وابن عيينة وصالح بن كيسان راوي السجستاني ويحيى بن أبي اسحاق عند النسائي سبعة منهم عن الزهري به

(ما جاء فيمن أحصر بعدوا)*

أى منع يقال أحصر العدو وأحصر ما أحصره ومنعه عن المضى مثل صدده وأصدده (مالك من حبس بعدو يقال بينه وبين البيت فإنه يحل من كل شيء) من ممنوعات الاحرام (ويحصره يديه ويحلق رأسه حيث حبس) أى فى أى موضع فلا يلزمه اذا أحصر فى المحل ان يبيت بهديه الى الحرم (وليس عليه قضاء) لما أحصر عنه (مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالمدينة لما صددهم المشركون) ففكروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء من ممنوع النسك (قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى) أى بلا طواف ولا وصول هدى الى البيت (ثم لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من أصحابه المتقدمين فى حجة الملائم من له (ولا لمن كان معه) من الحارجرين للحد بنية معه المتأخرين فى حجبته عن اوائلك (ان يقضوا شيئا ولا) امرهم ان (يعودوا الشيء) يقولونه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج) أى اراد ان يخرج (الى مكة معتمرا فى الفتنة) حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كفى الصبيح من وجه آخر ذكر أصحاب الاخبار انه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين واما ما فاجع أهل المحل والعقد من أهل مكة فبأمر عبد الله بن الزبير وسم له ملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق وبأمر أهل الشام ومصر مروان بن الحكم فلم يزل الامر كذلك حتى مات مروان وولى ابنه عبد الملك ففزع الناس الحج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشا امر عليه الحجاج فقال أهل مكة وحاصروهم حتى غلبهم وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين وقال ابن عمر ذلك جوابا لقول ولديه عبد الله وسالم لا يضرك ان لا تخرج الشام انما تخاف ان يحال بينك وبين البيت كفى الصبيح من وجه آخر عن نافع وفي رواية اخرى فقال لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة (ان صدقت) بضم الصاد مبنى للمفعول أى منعت (عن البيت صنعنا) انا ومن معي (كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من التحال حيث منعه من دخول مكة بالحديبية وفي رواية تأخير تلاوة الآية الى هنا قال عياض بوقع المحصر ولم يتحققه اذ لم يتحققه لم تثبت له رخصة المحصر لانه غرر باحرامه وثق به الا بانه لا يلزم من تحققه ان لا يترخص بجوازانه فثبت واشترط على ما فى حديث ضباعة (فأهل) ابن عمر (بعمره) زاد فى رواية جويرية من ذى الحليفة وفي رواية ايوب عن نافع فاهل بالعمرة من الدار اى المنزل الذى نزل به ذى الحليفة أو المراد دار المدينة فيكون أهل بالعمرة من داخل بيته ثم أظهر ما بعد ان استقر بذى الحليفة (من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالعمرة عام الحديبية) سنة ست ليحصل له الموافقة (ثم ان عبد الله نظر فى امره فقال ما امرهما) أى الحج والعمرة (الا واحد) فى حكم المحصر فاذا جاز التحال فى العمرة مع انها غير محدودة بوقت فهو فى الحج اجوز وفيه العمل بالقياس (ثم التفت الى أصحابه) فأنه لم يظفرهم مع عاداه اليه نظره (فقال ما امرهما الا واحد) بالرفع وفي رواية البيت عن نافع ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد (اشهدكم فى قد وجبت الحج مع العمرة) وغير باشهدكم ولم يكتف بالنية ليعلم من اقتدى به انه انتقل نظره للقران لاستوائيهما فى حكم المحصر

(ثم نفذ) بالذال المججمة مضي ولم يصد (حتى جاء البيت فطاف طوافاً واحداً) لقراءته بعد الوضوء
بعرفة وبه قال الأئمة الثلاثة والمجهور وقال أبو حنيفة والكوفيون على القارئ طوافان وسعيان وأولوا قوله
طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي لا تسرع ولا يخفى ما فيه ويرد قوله
(ورأى ذلك مجزئاً) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز كافياً (عنه) ادعى على هذا الجمل
ينصح إذ كل من طاف طوافين لا يقال أنه مجزئ ويمنع التأويل على بعده قوله في رواية الليث ورأى
أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقد روى سعيد بن منصور عن نافع عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاههما طواف واحد وسعي واحد فهذا صحيح
في المراءى (وأخذه) بفتح الهمزة فعمل ماض من الإخذاء زاد القضي شاق وفي رواية الليث هذا يستتره
بتقدير وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله مجزئاً بالنصب مفعول رأى ووقع
في البخاري ورأى أن ذلك مجزئاً بزيادة أن والنصب على أنها تنصب الجزأين أو خبر كان محذوفه ولعل
روايته مجزئاً بالرفع والوجه خبر أن قال المحافظ والذي عندي أن النصب خطأ من الكاتب فان أعجاب
الموطأ أنفذوا على روايته بالرفع على الصواب وتعقب بأن حكايته اتفاقهم على ذلك دعوى ولا دليل
وبتقدير اتفاقهم عليه لا يستلزم أن النصب خطأ مع أنه وجه في العربية انتهى ولعل ذلك كله
في رواية غير صحيحة ومن وافقه فليس فيها أن تنصب مجزئاً بمتعين وهذا الحديث رواه البخاري هنا عن
إسماعيل بن عماره وقيل بقتيل عن عبد الله بن يوسف مختصر بدون قوله ثم إن عبد الله نظر إلى أخوه
وفي المغازي عن قتيلة مختصراً كذلك ومسلم عن يحيى بن أبي حمزة عن مالك وتابعه أبو الوليث
في الصحيحين وجوز به بن اسمعيل عند البخاري وعبد الله عندهم كلهم عن نافع بن خنوخ (قال مالك
فهذا الأمر عندنا فيمن أحصر بعدد) يقول (كما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) أي كفعله من
التحلل ونحر هديه ولا قضاء لأن الله تعالى قال فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ولم يذكر قضاء
وقد تختلف جماعة في عمدة القضية فمن كان معه صلى الله عليه وسلم في المدينة بلا ضرورة في نفس
ولا مال ولم يأمرهم المصطفى بعدم التحلف ولا بالقضاء (فأما من أحصر بغير عدد) كرض (فإنه لا يحل
دون البيت) وبهذا قال الشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة خلافاً لأبي حنيفة بكثير من الصحابة
وغيرهم في أنه عام في كل حابس من عدد ومرض وغيرهما حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لا دخل له بغير
رواين خزم والطحاوي لأن الآية وردت في حكم أحصاره صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكان بالبدو
وقال في سياق الآية إذا امنتم فعلن مشروعية الإحلال في العدد وكان التحصيل الأمن منه والإحلال
لا يجوز من المرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدد وارداً في المرض
فلا يلحق به دلالة ولا قياساً لأن مشروعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحرام على خلاف
القياس فلا يقاس عليه

(ما جاء فيمن أحصر بغير عدد)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر أنه قال المحصر بمرض لا يحل حتى
يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ولا يجوز له التحلل (فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي
لا بداه منها) لأجل المرض (أو الدواء) الطبيب (صنع ذلك) المذكور (واقضى) ولا ثم عليه العذر
(مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه) من عمرة وغيرها (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت
تقول المحرم لا يحل له إلا البيت) ما لم يحصر بعدد وقال ابن عبد البر معناه المحرم بمرض مرضاً لا يدuran بهل إلى
البيت فيبقى على حاله فان احتاج إلى لبس أدواء فعل واقضى فاذا برى إلى البيت وطاف وسعى فهو

كقول ابن عمر سواء (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) كيسان (السخنياني) بفتح السين واسكان المججمة
 وفتح الفوقية البصرية التهمة المحجة من كبار العباد (عن رجل من أهل البصرة) بتثنية الموحدة
 البلد المشهورة (كان قديما أنه) أي الرجل قال أبو عمر هو أبو قلابه عبد الله بن زيد الجرمي شيخ أيوب
 ومعلمه كما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه (قال خرجت إلى مكة) معقرا (حتى إذا كنت ببعض
 الطريق) زاد جماعة وقعت عن راحتي (كسرت فخذي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عمرو والناس) الفقهاء من الصحابة والتابعين أسقطهم في التحلل (فلم يرخص لي أحد
 أن أحل) وفي رواية حماد فأرسلت إلى ابن عمرو ابن عباس فسئلا العمرة وليس لها وقت كوقت الحج
 يكون على أحرامه حتى يصل إلى البيت (فاقت على ذلك الماء) الذي كسرت فخذه عنده (سبعة أشهر حتى
 أحللت به مرة) بعد أن صح (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من
 حبس دون البيت عرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة) أي ويسعى نحو وزجن
 المحواجر والعيونا واستعمل الطواف بالعمى والغوى وهو المشى (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان
 ابن يسار أن سعيد بن خزابة) بضم الحاء المهملة وفتح الزاي فالف فوحدة فهاء (الخزومي صرح ببعض
 طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه) عن العلماء (فوجد عبد الله بن عمرو وعبد الله بن
 الزبير ومروان بن الحكم قد كره لهم الذي عرض له فكاهم أمره أن يداوى بما لا بد له منه ويقعدى) للتداوى
 (فاذا صحت عظم ففعل من أحرامه) بفعل العمرة (ثم عليه حج قابل وبه سدى ما استيسر) تيسر (من
 الهدى قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا) بالمدينة (فمن أحصر بغير عدو) أنه لا يحل إلا بفعل العمرة
 وقال به جملة من فقهاء مكة وابن عمر وعائشة وابن عباس وابن الزبير فإن المعدل عن هذا وازداد ذلك
 تقوية بقوله (وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب) خالد بن زيد البصري (الأنصاري) أحد كبار
 الصحابة الفقهاء كما يأتي موصولا عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا أيوب فذكره (وبه ابن
 الأسود) الصحابي كما يأتي موصولا أيضا عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبارا (حين فاته ما الحج
 وأبى يوم الخزان يحل به مرة ثم يرجع حلالا) من كل شيء مما عليها (ثم يحج ما عاها قابلا) بالنصب
 على الظرفية والصفة (ويهديان من لم يجد قسيما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله) وفي البخاري
 عن سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم
 عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاها قابلا فيهدى أو يصوم أن لم يجد
 هذا وقول الصحابي السنة كذلك حكم الرفع فهو نص في محل النزاع (قال مالك وكل من حبس عن
 الحج بعد ما يحرم ما يمرض أو غيره) (أو يخطأ من العدد أو خفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر)
 يتحلل بفعل عمرة وعليه دم (وسئل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر) لبعض أعضائه (أو بطن
 متحرق) أي أسهال بطن منعه (أو امرأة تطلق) أخذها المخاض وهو وجع الولادة (قال من أصابه هذا
 منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الأفاق إذا هم أحصروا) فلا فرق بين المكين وغيرهم
 (قال مالك في رجل قدم معمر في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر) بضم فكسر
 مبنى للجھول (أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف) بعرقه (قال مالك أرى أن يقيم حتى
 إذا برأ) بفتح الباء والراء من باب نفع وبكسر الراء أيضا من باب تعب وفي لغة بضم الراء من باب قرب صح
 من مرضه (خرج إلى الحل) ليأتي بمرة (ثم يرجع إلى مكة فطوف بالبيت وبين) وفي نسخة ويسعى بين
 الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه حج قابل (والهدى) جبر ذلك (قال مالك فيمن أهل بالحج من مكة ثم طاف
 بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) أخبرنا من السائل عن فعله الذي وقع منه جهلا فلا ينافي أن المحرم

من مكة انما يطوف ويسعى بعد الوقوف بعرفة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف بعرفة
(قال مالك) اعاده ليفعل بين الـ والـ والجواب (اذا فاته الحج) بكونه ليات منه في الصورة المذكورة
الا بالاحرام وطوافه وسعيه لا يعتد بهما الا قبل الوقوف (فان استطاع خرج الى المحل فدخل بعمره
قطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) وعلى اعادته ما دفعنا لوجه السائل انه فعلهما فيمنه عن
طواف وسعي العمرة التي لم يفته وان لم يفته عن حجه بقوله (لان الطواف الاول لم يكن فواته للعمرة) التي
يأتي بها الاحلال (فذلك يعمل به ذا) أي يأتي بالطواف والسعي (وعليه حج قابل والهدى) قال
البحروري قبل وا قبل بمعنى يقال عام قابل أي مقبل (فان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه
وبين الحج قطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطواف بالبيت طواف آخر وسعى بين الصفا
والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان نواذل الحج) الذي فاته وحاصله ان لا فرق فيمن فاته الحج
بين من بمكة وغيرهم في انه انما يحل بفعل عمرة الا ان من بهما يخرج الى المحل لياتي به عمرة بخلاف من
أتى محرما من المحل (وعليه حج) عام (قابل والهدى)

* (ما جاء في بناء الكعبة) *

اختلف في اول من بناها فحكى الحب الطبري ان الله رضى عنها ولا يبناء احد وللأزرق عن علي بن
الحسين ان الملائكة بنتها قبل آدم ولبعد الزاقي عن عطاء اول من بني البيت آدم وعن وهب بن منبه
اول من بناه شيث بن آدم وقيل اول من بناه ابراهيم وخزم به ابن كثير زاعما انه اول من بناه مطلقا
اذ لم يثبت عن معصوم انه كان مبني قبله ويقال عليه ولم يثبت عن معصوم انه اول من بناه وقد روي
البيهقي في الدلائل عن عمر بن عبد الله بن عباس وسكبه الزعفراني قال لا يقال رأيا وانخرج الشافعي عن محمد بن كعب القرظي
عسا كرموقفا على ابن عباس وسكبه الزعفراني قال لا يقال رأيا وانخرج الشافعي عن محمد بن كعب القرظي
قال حج آدم فليكنه الملائكة فقالوا لبرن سكك يا آدم ولا بن ابي حاتم عن ابن عمران البيت رفع في الطوفان
فكان الانبياء بعد ذلك يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى نوا الله لابراهيم فبناه على اساس آدم وجعل
طوله في السماء سبعة اذرع يذراعهم وذرعته في الارض ثلاثين ذراعا يذراعهم وادخل الحجر في البيت
ولجعل له ستفا وجعل له بابا وحفر له بئرا عند بابيه ياتي فيه ما يهدي للبيت فهذه الاخبار وان كانت
مفردة اتماضة صيغة اسكن بقوى بعضها بعضا وروي ابن ابي شيبة وابن راهويه وابن جرير وابن ابي حاتم
والبيهقي عن علي بن ابي ابراهيم لبث ما شاء الله ان يلبث ثم انهدم فبنته العما لقة ثم انهدم فبنته جرهم
ثم بناه قصي بن كلاب نقله الزبير بن بكار وخزم به الماوردي ثم قرش فعملوا ارتفاعها ثمانية عشر
ذراعا وفي رواية عشرين ولعل راويه ساجر الكسري ونقصوا من طولها ومن عرضها اذرعها ادخلوها
في الحجر لضيق النقرة بهم ثم لما حوصر ابن الزبير من جهة تريد من معاوية تضععت من الرمي بالمجنيق
فهدها في خلافة وبنها على قواعد ابراهيم فاعاد طولها على ما هو عليه الان وادخل من الحجر ذلك
الاذرع وجعل لها بابا آخر فلما قتل ابن الزبير شرابا والحجاج عبد الملك بن مروان في نقض بناء ابن الزبير
فكتب اليه اماما زاده في طولها فاقره واماما زاده في الحجر فردده الى بناءه وسد الباب الذي فتنه فتغل
كافي مسلم عن عطاء وذكر الفاكهي ان عبد الملك ندم على اذنه للحجاج في هدمها ولن الحجاج
وبقي بناء الحجاج الى الان وتقل ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره ان الرشيد اواباه الهدى اوجده المنصور
اراد ان يهدم الكعبة على ما فعله ابن الزبير فمناشده مالك وقال انشئ ان تصير ملعبة للملوك فترك وهذا
بعينه خشية جدتهم الاعلى عبد الله بن عباس فانه اشار على ابن الزبير لما اراد هدمها وتجدد بنائها
بان يرمي ما وهي منها ولا يتعرض لها بن زيادة ولا نقص وقال لا آمن من يجي بعدك فيغير الذي صنعت

أنعجه الفساكهى ولا يتفق لاحد من الخلفاء ولا غيرهم تغيير شئ مما صنعه الحاج الى الان الا فى الميزاب
والباب وعتبه وكذا وقع ترميم الجدار والسقف وسلم السطح غير مرة وجد فيها الرخام قال ابن جرير اول
من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك فتحصل من الآثار المذكورة انها بنيت عشرين مرة وذكر بعضهم
ان عبد المطالب بناسها بعد قصى وقبل بناء قريش قال الفاسى ولم أر ذلك لغيره واخشى ان يكون وهما
قال واستمر بناء الحاج الى يومنا هذا وسيبقى على ذلك الى ان تخربها الحشمة وتقلعها اجبرا كما فى الحديث
وقد قال العلماء ان هذا البناء لا يغير انتهى وقال المحافظ مما تعجب منه انه لم يتفق الاحتياج فى الكعبة
الا فيما صنعه الحاج امام من الجدار الذى بناه فى الجهة الشمالية وما فى السلم الذى جده للسطح والعتبة
وما عند ذلك فانما هو زيادة محضة كالرخام او لتحسين كالباب والميزاب وكذا ما رواه الفساكهى برجال
ثقات عن الحسن بن بكر بن حبيب السهمى عن ابيه هومن بن كراتين قال جاورت بمكة فقامت بعين
مهملة وموحدة اسطوانة من اساطين البيت فانجرت وجى عباخرى ليدخلوها مكانها فطالت عن
الموضع وادركهم الليل والكعبة لا تفتح ليل القتر كوها ليعودوا من غد فيصلحوها فجاءوا من غدا فاصابوها
أقوم من قدح بكسر القاف أى سهم (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب
(ان عبد الله بن محمد بن أبى بكر الصديق) التيمى المدنى أخا القاسم من ثقات التابعين قتل بوقعة الحرة
سنة ثلاث وستين (أخبر) هو (عبد الله بن عمر) قال المحافظ بنصب عبد على المفعولية وظاهره ان سالما
كان حاضرا لذلك فتكون من روايته عن عبد الله بن محمد وبذلك صرح ابو اويس عن ابن شهاب لكنه
سماه عبد الرحمن فوهم أخرجه أجدوا وغرب ابراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة
عن عائشة أخرجه الدارقطنى فى غربت مالك والمحفوظ الاول وقد رواه معمر عن الزهري عن سالم لكنه
اختصره وأخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر عن عائشة فتابع سالم فيه (عن
عائشة ان أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم قال) زادنى روية لعائشة (لم ترى) مجزوم بحذف النون أى لم تعرفى
(ان قومك) أى قريشا (حين بنوا الكعبة) قبل المبعث بخمس سنين كما رواه عبد الرزاق والطبرانى والحاكم
من حديث أبى الطفيل قال كانت الكعبة فى الجاهلية مبنية بالارضم ليس فيها مدر و كانت قد رماقتها
العناق وكانت يابسها توضع عليها تسدل سدا ولا وكانت ذات ركنين كهية هذه الحلقة
فاقبلت سفينة من الروم حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت فخرجت قريش ليأخذوا خشبها
فوجدوا الرومى الذى فيها نجار فاخذوا به وبالمحشب لينوا به البيت فكلما ارادوا هدمه بدت لهم حية
فاتحة فاها فبعث الله طيرا اعظم من النسر فغرز محالبه فيما افالقاها نحو من جباد فهدمت قريش الكعبة
وبنوها بحجارة الوادى فرفعوها فى السماء عشرين ذراعا فبينما النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الحجارة
من جباد وعليه غرة فضاق عليه فذهب يضعها على عاتقه فدمت عورته من صغرها فزودى يا محمد خذ
عورتك فلم يرع ريانا هذالك وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين وروى عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري قال لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الحزم اجرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من حجرها فى ثياب
الكعبة فاحترقت فشاورت قريش فى هدمها وهابره فقال الوليد ان الله لا يرلك من يريد الاصلاح
ثم هدم فلما راوه سالما تابعوه قال عبد الرزاق واخبرنا ابن جرير قال قال مجاهد وكان ذلك قبل البعثة
بمخمس عشرة سنة وكذا رواه ابن عبد البر عن محمد بن خبير بن مطعم وبه جزم موسى بن عقبة قال المحافظ
والاول اشهر وبه جزم ابن اسحاق ويمكن الجمع بينهما بان يكون الحجر يق تقدم وقته على النروع فى البناء
وذكر ابن اسحاق ان السيل كان يصيب الكعبة فتساقط من بنائها وكانت رخصا فوق القامة فارادت
قريش رفعها وتسقيفها وذلك ان نفر اسرقوا كنزها وجعل بانه لا مانع من ان سبب البناء الامور الثلاثة

والطبراني عن أبي الطفيل وابن عيينة في جامعه عن عبيد بن عمران اسم النجار الذي بشاه القريش
 باقوم بوحدة فأنف فقام مضمومة قواوسا كنهه فم وعند ابن راهبه عن علي فلما أرادوا رفع الحجر
 الأسود اختصوا فيه فقالوا ليحكم بينهم الأول من يخرج من هذه السكة فكان النبي صلى الله عليه وسلم
 أول من خرج فحكمهم أن يحملوه في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل والطيب السبي قالوا ليحكم أول من يدخل
 من باب بني شيبه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أول من دخل منه فأخبروه فأمر بنو قريظة الحجر
 في وسطه وأمر كل فخذ أن يأخذوا بطائفة من الثوب فرفقوه ثم أخذوه فوضعه بيده صلى الله عليه وسلم
 (أقصر واعن قواعد إبراهيم) جع قاعدة وهي الأساس وفي الصحاح عن عائشة سألت النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الجدر من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهم
 الثقة قلت فاشأن يابه مرتفعاً قال قبل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا ويعنوا من شأوا زادني رواية مسلم
 فكان الرجل إذا أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى إذا كاد أن يدخلها دفعوه فسقطه أي قصرت بهم
 الثقة الطيبة التي أخرجوها لبنائهم كما جزم به الأزرقي وغيره ويوضحه ما لابن اسحاق عن عبد الله بن
 صفوان أن أبا وهب بن عازب بن عمران بن مخزوم قال لقريش لا تدخلوا من كسبكم الأطباء
 ولا تدخلوا فيه مهر بني ولا يبيع ربا ولا مقلعة أحدهم الناس وعند موسى بن عقبة أن الوليد بن المغيرة
 قال لا تجعلوا فيها ما لا أخذ غصبا ولا قطعت فيه رحم ولا انتهكت فيه حرمة وفي رواية لا تدخلوا في بيت
 ربكم الأطباء أموالكم وتجنبوا الحديث فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا فلعل ما جعيا قال لا ذكر روي
 ابن عيينة في جامعه أن عمر أرسل إلى شيخ من بني زهرة فسأله عن بناء الكعبة فقال إن قريشاً قربت
 بناء الكعبة أي بالثقة الطيبة فجهرت فتر كوابض الدت في الحجر فقال عمر صدقت (قالت فتأت
 يا رسول الله أفلا تردعها على قواعد إبراهيم) أي أسسه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان)
 يكسر الحاء وسكون الال المهملتين وفتح المثناة الففتون ميتة حذف خبره وجوبا أي موجود يعنى
 قرب عهد (قومك بالكفر لعلت) أي ردتها على قواعد إبراهيم وفي رواية للشيخين لولا أن قومك
 حديث عهد بحاجلة لا مرت بالبيت فهدم فادخلت فيها أخرج منه والزقة بالارض وجعلت له بابين
 بابا شرقيا وبابا غربيا فلبت به أساس إبراهيم وفيه ترك ما هو صواب وخوف وقبح مفسدة أشدوا سئلوا في
 الناس إلى الإيمان واجتناب ولي الأمر ما يتسارع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم
 في دين أو دنيا وتأنف قلوبهم بالابتعاد فيه أمر واجب كساعتهم على ترك الزكاة وشبه ذلك وفيه تقديم
 الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة وإن ما أذاعا ضايد يرفع المفسدة وحديث الرجل مع
 أهله في الأمور العامة وفيه سد الذرائع وفي رواية للشيخين أخاف أن تنكسر قلوبهم أن يدخل الجدر
 في البيت وإن الصق بابها إلى الأرض وفي رواية تنفر بالفاء بدل الكاف ويقال ابن بطال عن بعض العلماء
 أن النقرة التي خشها صلى الله عليه وسلم أن ينسود إلى الانقراض بالغدر ونهم وفيه أن المفسدة إذا أمن
 وقوعها عاد استجباب المصلحة وفي مسلم عن ابن الزبير سمعت عائشة تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لولا أن قومك حديث عهد بكفر وليس عندي من الثقة ما يقويني على بناءه لكنت أدخلت فيه
 من الحجر خمسة أذرع وجعلت له بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه قال أي عبد الله بن الزبير
 فأنما أجدما اتفقوا واست أخاف الناس فزادني خمسة أذرع من الحجر حتى أبدى أساطير الناس إلى قبي
 عليه وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعا فزاده عشرة أذرع وجعل لها بابين بابا يدخل منه والآخر
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره أن ابن الزبير
 دوضع البناء على أس نظر إليه العدول من أهل مكة فكسب عبد الملك أن السنان من تلحظ ابن الزبير في بني

اماما زادني طوله فأقره واماما زاد فيه من الحجر فردّه الى بنائه وسد الباب الذي فتحه فنقضه واعاده
 الى بنائه وسلم أيضا ان الحارث بن عبد الله وفد على عبد الملك فقال ما اظن ابا خبيب سمع من عائشة
 ما كان يزعم أنه سمعه منها قال الحارث بلى اناسمعت منها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان قومك اقتصر وامن ببيان البيت ولولا حداثة عهدهم بالشرك أعدت ماتركوا منه فان بد القومك
 من ردى ان ينوه فلهي لا ريبك ماتركوا منه فاراهما قريسا من سبعة أذرع فنكت عبد الملك ساعة
 بعصاة ثم قال ودبت أني تركته وما تحمل (قال) عبد الله بن محمد (فقال عبد الله بن عمر لئن كانت
 عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عياض ليس هذا شيكا في روايتها فانها من
 الحفظ والضبط بحيث لا يستراب فيما نقله ولكن كثيرا من كلام العرب ما يأتي بصورة الشك مراداه
 اليقين والتقرير ومنه وان أدري لعله فتنة لكم وقوله تعالى قل ان ضلالت فاعنا أضل الآية (ما أرى)
 بضم الهمزة أي اظن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين) افتعال من السلام والمراد هنا
 مسهما بما بالقبلة واليد (الذين يليان الحجر) بكسر الهمزة أي يقربان من الحجر وهو معروف على صفة
 نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا وزاد معمر في روايته عن ابن شهاب ولا طاف الناس من وراء
 الحجر (الآن البيت) الكعبة (ليقيم) ما نقص منه وهما الركنان الاذان كانا في الاصل (على قواعد
 ابراهيم) فالوجود الآن في جهة الحجر نقص الجدار الذي بنته قريش فلذا لم يستلمه النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أبو عبد الله الابي هذا من فقه ابن جرير من تعليل العدم بالعدم على عدم الاستلام بعدم انهما
 من البيت قال غيره وفي هذا الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم أعلم عائشة بذلك
 فكان الذي تولى بعضها وبناها من اختها عبد الله بن الزبير ولم يقل عنه انه قال ذلك لغيرها من
 الرجال والنساء يؤيده قوله لها فان بد القومك ان ينوه فلهي لا ريبك ماتركوا منه الخ وأخرجه
 البخاري هنا عن الثوري وفي احاديث الانبياء عن عبد الله بن يوسف وفي التفسير عن اسماعيل ومسلم عن
 يحيى الاربعة عن مالك به وله مسامعات وطرق كثيرة نزادات في الصحيحين وغيرهما (مالك عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت ما بالي اصيليت في الحجر أم في البيت) لانها سألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الجدر أي الحجر أم البيت هو قال نعم كافي الصحيحين قال الحافظ وظاهره ان الحجر
 كله من البيت وبه كان يفتي ابن عباس كما رواه عبد الرزاق والترمذي والنسائي وأبي داود وأبي عوانة
 بطريق عن عائشة قالت كنت أحب أن اصلي في البيت فاخذ صلى الله عليه وسلم بيدي وأدخلني الحجر فقال
 صلى فيه فأنما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقروا حين بنوا الكعبة فاخرجوه من البيت ولا جد
 عنها أنها أرسلت الى شديدة الحجى ليفتح لها البيت بالليل فقال ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام بليل
 وهذه الروايات كلها مطلقة وجاءت روايات أصح منها مقيدة منها لمسلم عن عائشة في الحديث السابق
 حتى أريد فيه من الحجر وله أيضا اراهما قريسا من سبعة أذرع وله أيضا وزدت فيهما من الحجر ستة أذرع
 والبخاري ان جرير بن حازم خزره ستة أذرع او نحوها وفي جامع ابن عيينة عن مجاهد ان ابن الزبير زاد
 فيهما ستة أذرع مما يلي الحجر وفي رواية ستة أذرع وشي وهكذا ذكر الشافعي عن عبد الله بن عمر من علماء قريش
 كافي المعرفة لابي يعقوب وهذه الروايات كلها متحدة مع علي أنها فوق الست ودرج السبعة وامار رواية عطاء
 عن عائشة مرفوعة عند مسلم لكنها ادخل فيها من الحجر خمسة أذرع فهي شاذة والروايات السابقة أرفع
 لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفصا ثم ظهر لي ان رواية عطاء وجهه او دونه ان يريد بها ما عدا الفرجة
 التي بين الركن والحجر فيجمع من الروايات الاخرى فان الذي عد الفرجة أربعة أذرع وثني ولو اذرع
 عند العاصم كقبي انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه الفرجة ولا تدخل فيها من الحجر أربعة

أذرع فيحمل هذا على التاء الكسر ورواية عطاء على جبره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أرض سبقتي
إلى ذلك وهذا الجمع أولى من دعوى الاضطراب والطنن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جئنا
إليه من الملاح وتبعه النووي لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع
ولم يذرونا فبين جل الطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما فإن إطلاق اسم الكل على البعض
سائر مجاز أو يؤيده أن الأحاديث المطابقة متوارة على سبب واحد وهو أن قريشا قصر واقع بناء إبراهيم
وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع
الحجر من بناء إبراهيم في البيت انتهى (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما جئنا
بالتحف بنى للمجهول أي منع) الحجر طواف الناس من ورائه إلا زيادة أن يستوعب الناس الطواف
بالبكة (وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر حكاه ابن عبد البر وقتل غيره أنه لا يعرف
في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة فمن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا
وذلك لا يقتضي أن جميع الحجر من البيت لأنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من
البيت فلعن إيجاب الطواف من ورائه احتياطا وأما العمل فلا حاجة فيه على الوجوب فلعن صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فعلوه استحبابا للراحة من تسور الحجر لاسيما الرجال والنساء يطوفون جميعا
فلا يؤمن على المرأة أن تكشف فلعنهم أرادوا حسم هذه المادة وأما ما نقله المهلب عن أبي زيد أن حائط الحجر
لم يكن مبنيا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعا للشك وإن الصلاة
قبل ذلك كانت حول البيت فقه نظروا قد أشار المهلب إلى أن عمده في ذلك ما في البخاري لم يكن حول
البيت حائط كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً جدره قصير فبناه ابن الزبير انتهى
وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر وقد دخل الوهم على قائله من هنا ولم يزل الحجر موجودا في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به كثير من الأحاديث الصحيحة نعم في الحكم بفساد طواف من طاف
داخل الحجر وخلي بينه وبين البيت سبعة أذرع ونظروا قد قال بصحته جماعة من الشافعية كأمام الحرمين
ومن المالكية كإبي الحسن النخعي وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعا
وثلاث أذرع منها عرض جدار الحجر ذراعا وثلاث وفي بعض الحجر خمسة عشر ذراعا فعلى هذا ينصف الحجر
ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف ذونه وقول المهلب الهضاه لا يهني بيتا إنما البيت البنيان لأن
شخصا لو خلف لا يدخل بيتا فأنه قد فسد ذلك البيت لا يثبت بدخوله مكان ذلك البيت ليس بواضح فإن
المشروع من الطواف ما شرع للخليل اتفاقا فقلنا إن تطوف حيث طاف ولا يفسد ذلك بأنفسهم حرم
البيت لأن العبادات لا يفسد المقدور عليه منها بقوات المجوز عنه فحرمة البقعة نابعة ولو فقد الجدار
وأما العين فمخافة بالعرف ويؤيده لو أنتم سد مسجد فقلت حجارته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد
بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد فدل على أن البقعة أصل الجدار بخلاف
العكس أشار إلى ذلك الزين بن المنير كما في فتح الباري

ع (العمل في الطواف)

أي في بعضه وبما مشروعيته عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس دويصة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل
وهو فتح الرأه والميم الأسراع في المشي مع تقارب الخطا وقال ابن دريد وشيخه بالهرولة وأصله أن يجررك
المشي منكبيه في مشيته (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) فقيه صدوق أمام مات سنة ثمان
وأربعين ومائة (عن أبيه) محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الثقة الفاضل من
سادات آل البيت (عن جابر بن عبد الله) الصحابي ابن الصحابي رضي الله عنهما (أنه قال رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم رمل) يقتضين في طواف القدوم كما في حديث ابن عمر (من الحجر الأسود حتى انتهى إليه
ثلاثة أطواف) وهي الأول في الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج والعمرة
أول ما يقدم فانه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ثم يمشي أربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا
والمروة وفي رواية لهما كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا ومشى أربعا وكان يسعى ببطن
المسبل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك فالرمل ستة في الثلاثة الأول فلوتركه فيها
ولو عدم الرمل فيما بقي كآراء السورة في الأولين لا يقرأها في الأخيرتين لأن هيئة الطواف في الرابع
الآخرة السكينة فلا تغيروا فرق في سنة الرمل بين ماش وراكب أو محمول لمرض أو صبي ولا دم بتركه
عند الجمهور وظاهر هذا الحديث استيعاب الرمل في جميع الطوفة وفي الصحيحين عن ابن عباس قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم وفدوهتم حتى يثرب فأمرهم النبي
صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا
الأشواط كلها إلا إبقاء عليهم وهذا صريح في عدم الاستيعاب في مريض حديث جابر وأجيب بأنه متأخر
لكونه في حجة الوداع في سنة عشر فهو ناسخ لحديث ابن عباس في عمرة القضية سنة سبع وكان في المسلمين
ضعف في البدن فرملوا الظهار للقوة واحتموا إلى ذلك فيما عدا بين الركنتين في المشركين كانوا
جلوسا في الحجر فلا يرهم بينهم ما فلما حج صلى الله عليه وسلم سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر فوجب الأخذ به
لأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الباب رواه مسلم عن القعني ويحيى عن مالك به ومن
طريق ابن وهب عن مالك وابن جريح بلقظان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة أطواف من
الحجر إلى الحجر (قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم ببلدنا) وبه قال جميع العلماء
من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن عباس ففي مسلم وغيره عن أبي
الطغفل قلت لابن عباس أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشى أربعة أسنة هوفان قومك
يرجعون أنها سنة قال صدقوا وكذبوا قلت ما قولك صدقوا وكذبوا قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قدم مكة فقال المشركون إن محمدا وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه
فأمرهم أن يرملوا ثلاثا ويمشوا أربعا أي صدقوا في أن المصطفى فعله وكذبوا في أنه سنة مقصودة لأنه
لم يجعله سنة طولية على تكرار السنين وإنما أمر به تلك السنة لظهار القوة للكفار وقد زال ذلك المعنى هذا
معنى كلامه وكان عمر بن الخطاب لم يحظ هذا المعنى ثم رجع عنه في الصحيحين أنه قال ما لنا والرمل
إنما كآراء المشركين وقد أهلكهم الله ثم قال شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا نحب أن نتركه زاد
الاسمعيلى ثم رمل فهم بتركه لفقد سببه ثم رجع لاحتمال أنه له حكمة لم يطالع عليها فرأى الاتباع أولى
وقد يكون فعله باعنا على تذكريه فيذكر نعمة الله تعالى على أعززالا سلام وأهله ثم لا يشكل قوله
رأيتهم مع الرويا بالعمل مذموم لأن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنهم ليست مذمومة لأن
المذموم أن يظهر العمل ليقال أنه عامل ولا يعمل إذا لم يره أحد وما وقع لهم أنما هو من المخادعة في الحرب
لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقرباء ثلاثا يطعموا فيهم وقد صح الحرب خدعة (مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان يرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ثلاثة أطواف) أي الأول (ويمشي أربعة أطواف)
أي الآخرة زاد مسلم من طريق سليم بن أخضر عن عبيد الله عن نافع وذكر أن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعله وله من طريق ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال رمل صلى الله
عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا فكان نافعاً كان يحدث به على الوجهين مرفوعاً وموقوفاً
وتارة يجمعهم مأمراً (مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان إذا طاف بالبيت يسعى) أي يسرع المشى أي

يرمل (الاشواط الثلاثة) الاول جمع شوط بفتح الشين وهو المجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وفيه جواز تسمية الطوفة شوطا ونقل عن مجاهد والشافعي كراهته (يقول)
* (اللهم لا اله الا انتا وانت تحيي بدمائنا) *

هذا بيت فيه زحاف الخنزير بمجمعتين وهو زيادة سبب خفيف في اوله (يخفف صوته بذلك) كي لا يشتغل الناس بسماعه عما هم فيه قال ابن عبد البر وهذا من الشعر المجاري مجرى الذر فهو وحسن وانما الشعر كلام فحسنه حسن وقبحه قبيح وكان عروة شاعرا والشعر ديوان العرب والسنة بهم رطبة وكان الحسن يقول في مثل هذا

يا فائق الاصباح انت ربى * وانت مولاي وانت حسبي
فاصلحن باليقين قلبي * ونجني من كرب يوم الكرب

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى) احاه (عبد الله بن الزبير) احرم بعمره من التعميم) المعروف الا ان يساجدا ثلثة (قال) عروة (ثم رآيته) عبد الله (يسعى) (حول البيت الاشواط الثلاثة) الاول لاستحباب ذلك لمن احرم من التعميم والمجمرات وضوهم باختلاف من احرم من مكة فلا يستحب له ذلك ولذا علقه به فقال (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا احرم من مكة) مفردا او قاربا (لم يطف بالبيت) طواف الافاضة (ولا يبين الصفوا والمروة حتى يرحع من منى) فيطوف ويبسعي بعد (ركن لا يرمل) يضم الميم مضارع رمل بفتحها والاسم الرمل بالفتح ايضا كطلب يطاب طلبا (اذا طاف حول البيت اذا احرم من مكة) لانه لا يشرع على المشهور عن مالك وعنه ايضا نذبه

* (الاستلام في الطواف) *

افتعال من السلام بالفتح اي التسمية قاله لازهرى وقبل من السلام بالكسرى الحجارة (مالك انه بلغه) بما صح في مسلم وابي داود وغيرهما في الحديث الطويل في صفة الحجبة النبوية عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت) اي اذا ه وفرغ منه فالتضاء بمعنى الاداء كقوله تعالى فاذا قضيتم مناسككم اي اديتموها والفقهاء يستعملونه في العبادة المقردة خارج وقتها للتمييز بين الوقتين (وركع الركعتين واراد ان يخرج الى الصفوا والمروة استلم الركن الاسود قبل ان يخرج) الى السعي فيسن تقبيله ان امكس ولا فييده ثم عود ووضعه اعلى فيه ففي مسلم وابي داود عن ابي الطفيل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجته ثم يقبله زاد ابراهيم ثم خرج الى الصفوا والمروة فطاف سبعا على راحلته (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال) مرسل اخرجه ابن عبد البر وهو صولا من طريق ابي نعيم الفضل بن دكر قال حدثنا سفيان الثوري عن هشام عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الرهرى احد الشجرة (كيف صنعت يا ابا محمد) كنيته (في استلام الركن) كذا يحيى وابي مصعب وغيرهما المية ولو الاسود وكدار وادابن عينة وغيره عن هشام وزاد ابن اقماس وابن وهب والقعنبي والاكثر الاسود وفي رواية الثوري في استلام الركن المجزئ عن ابن وضاح ان يحيى سقط من كتابه الاسود واهره بالحافتي كتاب يحيى وهو ما تسور فيه على روايته وهي صواب توبع عليها الارمان جاثران أي اثبات لفظ الاسود وحذفه قاله ابو عمر ملخصا (فقال عبد الرحمن استلمت) حين قدرت (وتركت) حين تجزئت ففي رواية سميدين منصور من طريق ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان اذا أتى الركن فوجداهم يزدجون عليه استقبله وكبر ودعا ثم طاف فاذا وجد دخلة استلمه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ام بت) ففي توقيفه دلالة على انه لا ينبغي المزاجعة وقد روى الفا كهي من طرق

عن ابن عباس كراهتها وقال لا تؤذى ولا تؤذى وروى الشافعي واحد وغيرهما عن عبد الرحمن بن
المخارق قال قال صلى الله عليه وسلم لعمرى اباحفص انك رجل قوى فلا تراحم على الركن فانك تؤذى
الضعيف واكر ان وجدت خلوة فاستلمه ولا فكبر وامن من رجل جلد الاسناد وفى البخارى سأل رجل
ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قلت رأيت ان رجلا
أرأيت ان غلبت قال اجعل رأيت باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاها
ان ابن عمر لم ير الزحام عذرا فى ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت
ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ومن طريق أخرى انه قبل له فى ذلك فقال هويت الاثمة
اليه فاريد ان يكون فوادى معهم (مالك عن هشام بن عروة ان اياه كان اذا طاف بالبيت يستلم الاركان
كلها) واخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام قال كان اذا بدأ استلم الاركان كلها
واذا ختم (وكان لا يدع اليمانى) لا يترك استلامه (الان يغلب عليه) فيكبر ويمضى وكذا اخاه عبد
الله كما علقه البخارى ورواه ابن ابي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير انه رأى اياه يستلم الاركان كلها
وقال انه ليس منه شيء مهجور او موقوف ابن عمر انما ترك صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين
لان البيت لم يقيم على قواعد ابراهيم وعلى هذا اجل ابن القصار وكتبه ابن التين استلام ابن الزبير له تما لانه
لما عمر الكعبة اتمه على قواعد ابراهيم ويؤيده ما ذكرنا لارقي ابن الزبير لما فرغ من بنائه وادخل
فيه من الحجر ما خرج منه ورد الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التعميم واعمر وطاف بالبيت واستلم
الاركان الاربعة فلم يزل البيت على بنائه اذا طاف الطائف استلم الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير
وعنده عن ابن اسحاق باغنى ان آدم اسلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء
البيت طافا به سبعة استلما الاركان كلها وانما هو على ما دل عليه حديث ابن عمر انه لا يستلم الا الاسود
واليمانى وروى استلام الكل عن جابر بن انس والحسن والحسين ومعاوية من الصحابة وسويد بن غفلة
من التابعين وروى واحد والترمذى والحاكم عن ابي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية
فكان معاوية لا يمر بركن الاستلام فقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم
الا الحجر واليمانى فقال معاوية ليس شيء من البيت مهجور ازاد من طريق مجاهد فقال ابن
عباس لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة فقال معاوية صدقت وقد اجاب الامام الشافعي
بانالم ندع استلامهما هجر البيت وكيف يهجره وهو طوف به ولما كنا تتبع السنة فعبلا وتركنا
ولو كان ترك استلامهما هجرا لكان ترك استلام ما بين الاركان هجرا لها ولا قائل به ويؤخذ منه
حذف المراتب واعطاء كل ذى حق حقه وقبيل كل احد منزلته

* (تقبل الركن الاسود فى الاستلام) *

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر) قال ابن عبد البر مرسل فى الموطن بلا خلاف يستند من وجوه
صحاح ثابتة وزعم البراءة ورواه عن عمر مسندا اربعة عشر رجلا انتهى وهو فى الصحيحين من طرق منها
طريق زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر (بن الخطاب) قال وهو طوف بالبيت للركن الاسود مخاطبة له لسمع
الحماضين (انما انت حجر) مخلوق وفى الصحيحين اما الله انى لا علم انك حجر لا تضرو ولا تنفع (ولو لاني
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله) عمر لان متابعتها عليه السلام مشروعة وان لم
يعقل معناها وفيها نفع الجزاء والكرام فغناه انه لا قدرة له على ضرر ولا نفع كباقي المخلوقات التى لا تضر
ولا تنفع فاشاع عمر هذا فى الموسم المشتهر فى البلدان ويحفظه أهل الموسم المخفوا والوطن لا لا يغتر بعض
قربى العهد بالاسلام الذين ألفوا عبادة الاجار وتعتيمها ورجاء نفعها وخوف الضرر بالتصغير فى تعظيمها

والله بذلك قريب فياف عمران بعضهم يراه يقبله فيقتل به ويشتيه عليه وروى الحماكم عن أبي هارون
 البدي عن أبي سعيد الخدري قال سمعت أبا جعفر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من
 ولا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من ثمره ولا تأكلوا من ثمره
 وينفع قال قال بكاء الله واذا أخذ ربك من بني آدم من ظواهرهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست
 بربكم قالوا بلى خلق الله آدم رصيح على ظهره فقرره ثم أتته الرب وانهم العبد وأخذهم وهم ومرايقهم
 وكتب ذلك في رق وكان لهذا الخمر عيان ولسان فقال أفتح ففتح فاه فآلعه ذلك الرق وقال أشهد
 لمن وافاك بالموافاة يوم القيامة وإني أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بوتي يوم القيامة
 بالبحر الأسود وله لسان ذائق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد فهو يا أمير المؤمنين يضرب وينفع فقال عمر أعود
 بالله أن أعيش في قوم است فيهم يا أبا حسن قال الحماكم ليس من شرط الشيخين فأنهما لم يحتجيا بأبي
 هارون عمار بن جوين البدي قال غيره ولا من شرط غيره ما فأبو هارون ضعفه الناس كلهم ونسبه
 إلى الكذب جماعة من الأئمة واستنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر جواز تقبيل من يستحق
 العظيم من آدمي وغيره ونقل عن أحمد لا بأس بتقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبره واستبعد
 بعض أتباعه صحة ذلك عنه ونقل عن ابن أبي الصنف اليماني الشافعي جواز تقبيل المصحف وقدر
 الصالحين (قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده على الركن
 اليماني أن يضعها على فيه) هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير وأبو مذهب وجماعة
 اليماني زاد ابن وهب من غير تقبيل فحب من ابن وضاح وقدرى موطأ ابن القاسم وابن وهب وهي بأيدي
 أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى وفيهما جميعا اليماني كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه ولكنه
 للفظ لا يسلم منه أحداً أنه رأى رواية التبعي ومن تابعه على قوله الركن الأسود فأنكر اليماني على
 ابن ابن وضاح لم يرو موطأ التبعي فهذا ما نسو فيه على رواية يحيى وهي صواب قاله أبو عمر

(ركعتا الطواف)

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يجمع بين السبعين) حال كونه (لا يصلي بينهما) الركعتين
 (ولكنه كان يصلي بعد كل سبع) بضم السين وسكون الواو أي سبع طوافات (ركعتين)
 اتساعاً للسنة (فروى ما صلى عند المقام) أي خلف مقام إبراهيم عملاً بالمستحب (أو عند غيره) لمجازه
 (وسئل مالك عن الطواف أن كان أخف على الرجل أن يتطوع) به (في قرن) بالنصب (بين الأسبوعين)
 أو أكثر ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبع (بضم الهمزة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع وقال
 ابن التين هو جمع سبع بضم فسكون كدور بدور وفي حاشية الصحاح مضبوط بفتح أوله كضرب
 وضرب (قال لا ينبغي ذلك) أي يكره (واتساعاً السنة أن يتبع كل سبع ركعتين) قال ابن شهاب
 لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبعاً قط إلا صلى ركعتين رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري فذكر ذلك
 مالك وأبو حنيفة ومحمد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفتعله وقد قال خذوا عني مناسككم وروى عبد الرزاق
 عن نافع أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول على كل سبع صلاة ركعتين وكان لا يقرن وقال أكثر
 الشافعية وأبو يوسف أنه خلاف الأولى وأجازده الجمهور بلا كراهة وعند ابن السكيت بأسناد ضعيف
 عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثاً أسبوعاً جميعاً ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات
 يسلم من كل ركعتين ولو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس الجواز (قال مالك في الرجل يدخل
 في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية أو تسعة أطواف قال يقطع إذا علم أنه قد زاد ثم يصلي ركعتين)
 ولا شيء عليه فإن تعمد الزيادة ولحق كسب بعض شوط بطل طوافه (ولا يعتد بالذي كان زاد) سهواً

(ولا يأتي له ان يني على التسعة حتى صلى سبعين جمعة لان الله في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين) فاذا بني خالف السنة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم (قال مالك ومن شك في طوافه بعد ما ركع ركعتي الطواف) انه لم يتم السبع (فلا بد فليت طوافه على اليقين) وبلغ ما شك فيه حديث من شك في يدرا نالا صلى ام اربا فليدين على اليقين والطواف صلاة (ثم ليعذر الكنتين لانه لا صلاة لطواف الا بعد اكل السبع) بخلاف (ومن اصابه شيء بيقض وضوئه وجوب طواف بالبيت او بين بين الصفا والمروة او بين ذلك فانه من اصابه ذلك) الحال انه (قد طاف بعض الطواف او كله) وركع ركعتي الطواف فانه يتوضا ويستأنف الطواف والركعتين) فلا يني اذا حدث اما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما اصابه) فاعل يقطع (من استاض وضوئه) لا به ليس بشرط صحة له (ولا يدخل السعي الا وهو طاهر برضوه) أي يستحب له ذلك

(السلاة بعد الصبح والمصرف في الطواف)

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حميد) بسم الله (س عبد لرجل بن عوف) ورواه سفيان عن الزهري عن عروة قال أحد أنطافه سفيان قال لا نرم وقد حدثني بد فخرج من زيد عن ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى فان صح حقه ان لا يشرط فيه شيخين (ان عبد الرحمن بن عبد) بلاضافة (القاري) بشد اليانسة الى الامة بطن من نخبة من مدركة محتسب في حجة وية له رؤية وذكره الجلي في نقات لما بين مات سنة ثمان وثمانين (أحدهما انه طاف بالبيت مع عمر ابن الخطاب بعد صلاة الصبح) طواف الوداع (فما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس) لمعت (ركب) بدون صلاة ركعتي الطواف لا يمكن لا يرى الزيل بعد الصبح مطلقا حتى تطلع الشمس (حتى انما) ترك راحة بدى طوى فصولي ركعة (سنة الطواف وفي رواية سفيان ثم خرج الى المدينة فلما كان بدى طوى وطاعت الشمس صلى ركعتين ورواه ابن منذر (مالك عن أبي الزبير) حميد بن مسلم (المكي انه قال لقد رايت عبد الله بن عباس يصر فبعد صلاة الصبح ثم يدخل حجرته) بيته والجمع حجر وحجرات (فلا أدري ما يصنع) هل يصليها في حجرته او ينتظر غروب الشمس قال ابن عبد البر خالف مالك بن عيينة روى ابن ابي عمير عن سفيان عن عمر بن دينار قال رايت ابن عباس طاف بعد العصر فلا أدري صلى ام لا فقال له ابراهيم بن الزبير انه صلى قال لا فاركب رأيته صلى الى انتهى وانما يكون خلافا ذلك كانت رؤيته واحدة أنا اذا تددت وهو ظاهر سيما هما فلا خلاف بل صدق كل من مالك وسفيان (مالك عن أبي الزبير المكي انه قال انك رايت البيت يحاط بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به أسد) هذا الخبر عن مشاهرة من نقله لاخبار عن حكم فسقط قول أبي عمر هذا الخبر منكريد فعه من رأى الطواف بعد الصبح وتأخير الصلاة كذا وموافقه من رأى الطواف والسلاة بعد الصبح ثم قال ابن عبد البر كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فان قلنا تؤخر الصلاة قال الحافظ واهل هذا عند بعض الكوفيين والا فانه هو عند الحنفية ان لطواف لا يكره وانما تكره الصلاة قال ابن منذر رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جهورا ومحابة من بعدهم ومنهم من كره ذلك أخذ من موم انتهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر بعد قال عمر بن ثوري ومالك أبو حنيفة وطائفة وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال كان يطوف فنهض الى الزكر افاتته والخمسة ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب قال وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تطلع الشمس بين قرني شيطان وروى الشافعي واحباب السنن وصححه ابن خزيمة والترمذي وابن حبان والحاكم عن جابر بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئا فلا يمنه أحد اطاف

في هذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار وبين المحدثين عموم وخصوص من وجه فهو هذا عام بالنسبة الى الاوقات خاص بالنسبة الى المكان واحاديث النبي عن الصلاة بعد الصبح والعصر خاصة في المكان خاصة في الاوقات وحتى كان الدليلان كذلك لم يخرج أحدهما على الآخر لا بدليل آخر وحديث الامعة ضمة ابن العربي وغيره وقال ابن حزم حديث ساقط لا يشتغل به ولم يورده أحد من أئمة الحديث (قال مالك ومن طاف بالبيت بعض أسبوعه ثم أقامت صلاة الصبح أو صلاة العصر فإنه) يقطع وجوبا ويستحب كل الشوط (و) يصلي مع الإمام ثم ينني على ما طاف) فيتمه (حتى يكمل سبعاً ثم يصلي) ركعتيه (حتى تطلع الشمس) ويرقع قدح (أو) حتى (تغرب) فيصلح ما قبل صلاة المغرب (قال وإن أخرهما حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك) قبل أن يتنفل والابتداء وفأجرة أن تقدمهما قبل صلاة المغرب أفضل وقد قال ابن رشد انه لاظهار لالتصالهما حيث بدأ الطواف ولا يقوانه فضيلة أول الوقت لمخفهما وفي المسئلة التالية خيرة وهي (قال مالك ولا بأس أن يطوف الرجل طوافاً واحداً بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد) لكرهه جمع أسبوعين فأكثر قبل صلاة الركعتين وهو ممنوع عنهما بعد عصر وصبح ولو على التفرق بوجوبهما مراعاة لقول بالنسبة ولذا قال (و) يؤخر ركعتين حتى تطلع الشمس) وتحل البناءة (كما صرح ابن الخطاب) فيما رعبه مسنداً (و) يؤخرهما بعد العصر حتى تغرب الشمس فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء) قبل صلاة المغرب (وإن شاء أخرهما حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك) فيخبره في ذلك وفيما قبل ظاهره أفضلية التقديم فهو اختلاف قول وفي الاستدكار وعد رجاعة من رواية الموطأ عن مالك أحب الى أن تركهما بعد صلاة المغرب انتهى فيه ثلاثة أقوال مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه وفي الاستدكار أيضاً جواز الطواف بعد صبح وعصر وتأخير الركعتين حتى تطلع الشمس أو تغرب هو قول مالك وأصحابه وهو مذهب عمر بن الخطاب وسعيد ومعاذ بن عفراء وجاعة انتهى

(وداع البيت)*

واسمى طواف الصدر بفتح الدال لأنه يصدر عن البيت أي يرجع وهو مستحب عند مالك ودأود وغيرهما لأشئ في تركه وقال الأكثر واجب ثم اختلفوا في وجوب الدم على تاركه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال لا يصدرن) لا تصرفن (أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن أخر للنسك الطواف بالبيت) فسماه نسكاً لكونه عبادة كما (قال مالك في قول عمر بن الخطاب فإن أخر للنسك الطواف بالبيت أن ذلك فيما نرى) يضم التون نظراً (والله أعلم) بما أراد (لقول الله تبارك وتعالى ومن بعدكم شعائر الله) خضع شعيرة أو شعارة بالكسر وهو اعلام الحج وافعالها (فأنها) أي فان تعظيها (من تعوى القلوب) من المعظمين وسُميت البدن شعائر لا شعائر في سبيلها يعرف بها اسمها (وقال ثم يحلها) أي مكان حل نحرها (الى البيت العتيق) أي عنده (فحل الشعائر كلها وانضأوا ما الى البيت العتيق) فلذا جعله آخر النسك لأن أصل معناه العبادة (مالك عن يحيى بن سعيد) الأيضاري (أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من منظر الظهران) بلفظ التثنية اسم وأدقرب مكة ونسب اليه قرية هناك يقال لها يامر قال أبو عمر يقولون بين من الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلاً وهذا يعني مالك وأصحابه لا يرون رده طواف الوداع من مثله (لم يكن ودع البيت حتى ودع) لاستحباب ذلك أن لم يخف فوت أصحابه أو لأن عمر يرى وجوبه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال من أفاض) طاف طواف الافاضة (فقد قضى الله حجه فإنه إن لم يكن حجه شيء فهو حقيق) بمعنى خالق مأخوذ من الحق الثابت (أن يكون آخر هذه الطواف بالبيت وأن حجه شيء أو عرض له) شيء منعه عن طواف الوداع (فقد قضى الله حجه) فلا شيء عليه في عدمه (قال مالك ولو أن رجلاً جهل أن يكون آخر هذه الطواف بالبيت حتى صدر) رجع (لم أر عليه شيئاً) لأنه ترك

مستحب ادلاشي في تركه (الآن يكون قريبا فارجع) استحباب ان لم يخش فوت رفقته فيطوف بالبيت
ثم ينصرف اذا كان قد افاض أى طاف للافاضة

* (جامع الطواف) *

(مالك عن ابي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن اسد اقرشي الاسدي يتم عروة (عن
عروة بن الزبير) بن العوام (عن زينب بنت) وفي نسخة ابنه (أم سلمة) عبد الله بن الاسد المخزومي
الصحابي وبنته صحابية ربيعة النسي صلى الله عليه وسلم (عن أمها) (أم سلمة) هند بنت أبي أمية
(زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وعند البخاري من طريق يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن أبيه عن
أم سلمة لم يذكر زينب وتعبه الدارقطني في كتاب التبع بانه منقطع فقد رواه حفص بن غياث عن هشام
عن أبيه عن زينب عن أمها ولم يسمعه عروة من أم سلمة ورده الحافظ بان سماعه منها ممكن فانه أدرك
من حياتها ثمانين سنة وهو معها في بلد واحد أى فيحتمل ان يكون سمعه او لا من زينب عن
أمها ثم سمعه من الام فحدث به على الوجهين فلا يكون منقطعاً قال وقد زاد الاصيل في طريق هشام
زينب وقد رواه ابن السكن عن علي بن عبد الله بن بشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه ليس فيه زينب
وهو المحفوظ من حديث هشام فاما ابوالاسود فثبت زينب (انها قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم اني اشتكى) أى اتوجع وهو مقول شكوت أى اني مريضة (فقال طوفي من وراء الناس) لان سنة
النساء التباعد عن الرجال في الطواف ولان بقرها يخاف تأذي الناس بدايتها وقطع صفوفهم (وانت
راكبة) زاد في رواية هشام بعيرك وبين فيه انه طواف الوداع واظنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اراد الخروج ولم تكن ام سلمة طافت فقال لها اذا قميت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك (قالت فطفت)
راكبة بعيري ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي (الصبح بالناس (الى جانب البيت) الكعبة
(وهو يقرأ بالطور) أى بسورة الطور واذا حدثت واوالقسم لانه صار علما عليهم (وكتاب مسطور) في رق
منشور وفيه جواز طواف الراكب لعدو يلحق به المحمول للعدو اما بلا عذر فنعاه مالك وكرهه الشافعي لقوله
تعالى واطوفوا بالبيت العتيق ومن طاف راكبا لم يطف به انما طاف به غيره وركوبه صلى الله عليه وسلم
انما كان للمذرفي أبي داود عن ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكى فطاف على
راحله وفي حديث جابر عندهم انه صلى الله عليه وسلم طاف راكبا ليراه الناس وليسألوه فيحتمل
أنه فعل ذلك الامر من وكذا ركوب أم سلمة للمذر زاد هشام في روايته ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت أى
من المسجد ومن مكة قد دل على جواز صلاة ركعتي الطواف خارجا من المسجد اذ لو كان ذلك شرطا لازما
لما أقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك وفي رواية حسان بن ابراهيم عن هشام عند الاسماعيلي قالت
ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت فصليت وفيه رد على من قال يحتمل انها أكلت طوافها قبل صلاة
الصبح ثم أدركتهم فصلتها معهم ثم رأت انها تتجزئها عن ركعتي الطواف واستدل به على ان من نسي
ركعتي الطواف فضاها حيث ذكر من حل وحرم وهو قول الجمهور نعم قال مالك ان تباعد ورجع الى بلده
فعلبه دم وتعبه ابن المنذر بان ذلك ليس أكبر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاؤها
حيث ذكرها وهو مردود بان الحج وتعلقاته احكاما متخصة لا تدخل فيها التماس واستدل به ابن بطال
وغيره على جواز ادخال الدواب التي يؤكل لحمها المسجد للحاجة لان بواها لا ينجسه بخلاف غيرها من
الدواب وتعب بانه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع عدم الحاجة بل ذلك دائر مع التلوين
وعدمه فيحتمل يخشى التلوين منع الادخال وقد قيل ان ناقة صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة اى مذبذبة
معلقة فيؤم منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة ولعل بعير ام سلمة كان كذلك كذا قيل والحديث ظاهر

في الدلالة على جواردة قول المير ومعه ربه ناس عليه بنية ما كقول الله والتول بان النافعة متوقفة لمثبت
 انما بداهة الحافظ احتمالاً وترجيحاً بغير اجماع سلكه كذلك ممنوع والحديث رواه البخاري عن اسماعيل
 والعنبي والتنبسي ومسلم عن يحيى الاربعة عن مالك بن (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم (المكي ار
 ابا ماعز الاسدي عبد الله بن سنان اخبرناه كان حاله سمع عبد الله بن عمر فجاهه امرأة تستسفيه فقالت
 اني قلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت بباب (وفي نسخة عند باب) (لمسجد حرق)
 بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه وصوب الاول صيدت (الدماء) بالنصب جمع دم (فرجعت حتى ذهب ذلك
 عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند) وفي نسخة بباب (لمسجد حرق) الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني
 ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد حرق الدماء) ثالث مرة (قال عبد الله بن عمر انما ذلك) بكسر
 الكاف خطاب لاني (ركضة) ضربة قال الهروي أي دعة وحركة (من الشيطان) بان يكون دفع
 العرق فمال منه الدم ليمتصها من الطواف ويوسوس اليه بطلانه ويحتل انه يحارب ذلك اليه لانه
 يحبه لما يدخل على المرأة في ذلك من الالباس (فاغتسل ثم استغفر) باسكان المهملة وفتح لقوطة
 ومثناة ساكنة وكسر الفاء أي شدي فربحت (ثوب) أي بخرقة عريضة بعد ان تغتسل فستأوي وفي
 طرفي الخرق في شئ تشديه على وسطك فيمنع بذلك سيل الدماء مأخوذة من ثمر الدابة فيفتح الفاء لذي يعمل
 تحت ذنبها قبل من الثوب باسكان الفاء وهو الفرج واركان أصله للبايع فاستغفرها (ثم طوف)
 بالبيت قال مسعودي في كتاب تفسير الغريب سألت ابن نافع اذ كنت من المرأة بعد ما تلوت ايام الحيض
 ثم سكنت طول ذلك بها ودعا ربه اياها قال لا ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت
 وذهبت ثم رجعت ثم سألت فراه ابن عمر من الشيطان وقال غيره يحتمل انها من قدمت عن الحيض
 فلا يكون ذلك دم حيض وأمرها بالنسب احتياطاً ويحتمل أنها كما الاستحاضة والحيض لم غاية
 ينتهي اليها وقال أبو عمر اقتضاها من عمر قوى من علم أنه ليس بحيض وقد رواه جماعة عن رواته
 بلغوا ان يجوز الاستغفار الخ ردل جوابه انها من لا تحيض لقوله ركضة يريد الاستحاضة ولذا قال لها
 طواف ونماذج الطواف ان تحمل له الصلاة واما قوله اغتسل فعلى مذهبه من ذهب الغتسال الطواف
 لانه اغتسل للحيض ولا لازم انتهى (مالك انه بلغه ان سعد بن أبي وقاص) مالك الزهرى (كان
 اذا دخل مكة مرافق) بفتح الميم وكسر هاءه في ضايق ليه الرقت حتى يخاف نور الرقوف بعرفة (نحو
 اني عرفة قبل ان يطوف بالبيت) طواف القدوم (و) يسبح (بين الصفا والمروة) بعده (ثم يطوف)
 للزكاة (معدن أن يرجع) ويسقط عنه طواف القدوم لان محل وجوبه لغير المراتع (قال مالك ذلك
 واسع) جائر (ان شاء الله) تبرك (وسئل مالك هل يقف الزحلي في الطواف بالبيت الواجب عليه) وهو
 طواف القدوم لمن لم يراق وطوف الافاضة (يحدث مع الرجل فيقال لا أحب ذلك له) لما ورد عن ابن
 عباس مرفوعاً ومرفوعاً الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اياح فيه الكلام في نطق فلا ينطق بالخير
 أنرجه احضاب الذين رجحه ابن خزيمة وابن حبان واسم تنطبق منه الزين عبد السلام ان الطواف
 افضل اعمال الحج لان الصلاة افضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه افضل قال واما حديث الحج عرفة
 فلا يمين ان التقديم معظم الحج عرفة بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الحافظ وفيه نظر ورسل
 فما لا يقوم الحج الا بدافضل مما يجبر والوقوف والطواف في ذلك سواء فلا تفضيل قاله كلامه وان جار
 الطاق لكن ينبغي تحبيه فيما لا فائدة فيه وان يكون الطائف خاضعاً لحاضر القلب ملازمة الادب ظاهر
 وباطنا وروى الأزرق وغيره عن وهيب بن الررد قال كنت في الحجر تحت الميزاب فمجت من تحت الاستار
 الى الله أسكروا ليك يا جبريل ما اتى من الناس من تفكهم حولي في الكلام (قال مالك لا يطوف

احدا البيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر) متوض وجوب في الطواف واستحباب في السعي وهذا قال الجمهور وخالف ابو حنيفة وبعض الكوفيين فقالوا لا يجب في الطواف ومن الحجة عليهم قوله صلى الله عليه وسلم لما شئت لما حاضت غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهري بفتح التاء والطاء والهاء المشددين بحذف احدى التامين وأصله تطهري ويؤيده رواية مسلم حتى تقضى وهو ظاهر حتى تقضى الطواف حتى يتقطع دمها وتغتسل لان التهيؤ في العبادات يقتضي القساذ وذلك يقتضي بطلان الطواف لوفاءه وفي معنى الحائض المحجب والمحدث

(البدء بالصفا في السعي)*

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (ابن علي) زين العابدين ابن الحسين (عن أبيه عن جابر ابن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد) بعد ان طاف وصلى ركعتيه وقرا فيه ما قبل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد كما في الحديث الطويل عن جابر عند مسلم قال ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب (وهو يريد الصفا وهو يقول) وفي مسلم فلما دنا الى الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله (تبدأ بما بدأ الله به) بصيغة الاخبار على الرواية المشهورة وفي رواية أبدا بصيغة الاخبار أيضا (فبدأ بالصفا) قال الخطابي فيه انه اعتبر بتقديم البدء وبه في التسلاوة فقد مداه وان الظاهر في حق الكلام ان البدء ومقدم في الحكم على ما بعده وان الساعي اذا بدأ بالمروة لم يعد بذلك انتهى ونحوه لابن عبد البر وهذا قال مالك والشافعي والجمهور وأصرح منه في الدلالة رواية النسائي أبدا بما بدأ به هكذا بصيغة الامر للجمع وقال عياض احتج به من قال الواو ترتب لامتناله صلى الله عليه وسلم واحتج به من قال لا ترتب لانها لو ترتب لم يحتج الى هذا التوجيه وانما قال ذلك تاسيلا لا التزاما انتهى الا لزاما لان الواو ترتب وهذا قطعه من الحديث الطويل المروي بهذا الاسناد في الحجة النبوية عند مسلم في داود وغيرهما والامام روى منه جملة فترقهما تحت التراجم وربما عبر عنه بالبلاغ كما مر وما عاذا كراساده هذا الحديث وتاليه وهو (مالك عن جعفر بن محمد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا) وفي مسلم عن جابر فرقى عليه أي الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة (يكبر) أي يقول الله أكبر (ثلاثا) من المرات (ويقول لا اله الا الله وحده) نصب حال أي منفردا (لا شريك له) عقلا وسما والهمك اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم انما هو الله واجد قل هو الله أحد في أي آخر (له الملك) بضم الميم اصناف المخلوقات (وله الحمد) في الاولى والاثورة زاذني رواية أبي داود عن جابر يحيى ويعت (وهو على كل شيء قدير) جملة حالية أيضا زاذني رواية مسلم لا اله الا هو وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده (يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو) بين ذلك كما في رواية مسلم أي بين الثلاث مرات (ويصنع على المروة مثل ذلك) الذي فعله على الصفا من الوقوف والذكر والدعاء فمعه مشروعية الرقي عليها وهو سنة عند الجمهور ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صحيح سعيه لكن فاته الفضيلة وقد استحب في المدونة ان يصعد اعلاهما بحيث يرى البيت كما في حديث جابر عند مسلم وقد رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبدؤا البيت قال ابو عمر تفرد به عبد الرزاق عن مالك قال ولا حذفي الذكر والدعاء عند احد من العلماء وانما هو يحسب ما يتقدم عليه المرء ويحضره وقد زاد الحديث في روايته هذا الحديث ذكر الله وحده ودعا بما قدر له انتهى واستدل به العزيز بن عبد السلام على ان المروة افضل من الصفا قال لانها تقصد بالذكر والدعاء اربع مرات بخلاف الصفا فانها تقصد ثلاثا واما البداء بالصفا فليس وارد لانه وسيلة قال المحافظ وفيه نظر لان الصفا تنصدا ربا ايضا ولها

عند البداءة فكل منهما مقصود بذلك وتمتاز الصفا بالابتداء وعلى الترتيل يتعد لان ثم ماثرة هذا التفضيل مع ان العبادة المتعلقة بها لا تتم الا بهما معا انتهى وجزم الشباب التراقي تليذا العز بان الصفا افضل قال لان السعي منه اربها ومن المروءة تلاو ما كانت العبادة فيه اكثر فهو افضل انتهى ويرد عليه ايضا ما اوردته الحافظ على العزانه لاثمة لهذا التفضيل (مالك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر ودعوى الصفا يدعو يقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم) فحمل الدعاء على ظاهره من الطالب لان المراد به العبادة ووجه الزبط بينه وبين قوله ان الذين يستكبرون عن عبادتي ان الدعاء انحصر من العبادة في استكبر عنها استكبر عن الدعاء فالوعيد انما هو لمن تركه استكبارا ومن فعل ذلك كفر (وانك لا تتخلف اليه اذ) كما قلت (واني اسألك كما ديتني للاسلام ان لا تنزعني حتى تموت في وانا مسلم) فتماما لتمامك العزيمة لا فوز بالجنة والنجاة من النار قال ابو عمر فيه للناسي يابراهيم في قوله واجنبي ونحو ان نعبدا الاصنام ويوسف في قوله توفي مسلما والحقني بالصالحين وبيننا صلى الله عليه وسلم في قوله واذا أردت واودرت بالناس فتنة فاقضى السك غير مقتون قال ابراهيم النخعي لا يأمن الفتنة والاستدراج الا مقتون ولا نعمة افضل من نسمة الاسلام فيه تركوا الاعمال انتهى وأردت بتقديم الزاع على الدال من الارادة وتأخيرها عن الدال من الادارة اشارة الى ان الحديث روى بالوجهين كما مر في باب الدعاء لانها شاك

(جامع السعي)

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال قلت لعائشة ام المؤمنين) كما قال تعالى وأزواجه امهاتهم وهل يقال لهن ايضا امهات المؤمنات قولان مرجحان (وانا يومئذ حديث السن) أي صغير قال ابن الاثير كناية عن الشباب واول العمر والحديث ضد التقديم وفيه تقديم عذرة في السؤال وان التباسه عليه نشأ من المحذاته (أرايت قول الله) أي اخبرني عن مفهوم قوله (تبارك وتعالى ان الصفا والمروة) جلي السعي الذين يسعى من احدهما الى الآخر والمصفا في الاصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الملس والمروة في الاصل حجر ابيض براق (من شعائر الله) أي المعالم التي تدب الله اليها وامر بالقيام عليها قاله الازهرى وقال الجوهري الشعائر اعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله (من حج البيت او اعتمر فلا جناح) لا اثم (عليه ان يطوف) بشدة الماء صله يتطوف ابدلت التاء طاء تقرب محرجه وادغت التاء في الطاء (بهما) أي يسعى بينهما (فعلى الرجل) وصف طردى والمراد الحاج او المعتمر (شيء) وفي رواية القمزي وابن وهب والتنبسي خايري على احدهما ضم الهزاة ظن وبقيتها اعتقد وفي رواية الزهري عن عروة فوالله ما على أحد جناح (ان لا يطوف بهما) اذ مفهومه ان السعي ليس بواجب لانها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه ذلك لان رفع الاثم علامة الاباحة ويزاد المستحب باثبات الاجر والوجوب بمتاب التارك (فقات عائشة) ردا عليه (كلا) ردع له وزجوع عن اعتقاده ذلك وفيه من الآية وفي رواية الزهري بنس ما قلت يا ابن اختي (لو كان) الامر والكان (كما تقول) وفي رواية الزهري كما اولتها عليه (لكانت) الآية (فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما) أي لا جناح في ترك الطواف بهما فساكت تدل على رفع الاثم عن التارك وذلك حقيقة المساج أما لفظ ابدون لا يعني ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة بعدم الاثم عن الفاعل وحكمته مطابقة جواب السائلين لانهم تركوه ومن فعلهم ذلك في الجاهلية ان لا يستمر ذلك في الاسلام فيساء المجواب مطابقا والهم وأما الوجوب فستفاد من ادلة انكر كفعله صلى الله عليه وسلم له وهو ابطه عليه في كل نسك مع قوله خذوا عني مناسككم قال المازي هذا من بدع فقهاء عائشة ومعرفتها باحكام الالفاظ لان الآية انما اتفقت ظاهرها رفع الحرج عن الطائفينهم ما وليس نصافي سقوط الوجوب فأخبرته ان

ذلك محتمل ولو كان نصا لقيل ان لا يطوف وقد يكون الفعل واجبا وبعده تمدد انسان انه قد يمنع من
ايقاعه على صفة كمن عليه الظهور فظن انه لا يشرع له صلاتها عند الغروب فسأل فقيل لا حرج عليك ان
صليتها فاجواب صحيح ولا يقتضي نفي وجوب الظهور عليه ثم بينت له ان التعبير بنفي الجناح اوروده على
سبب فقالت (انما انزلت هذه الآية في الانصار) بالراء كما عزا الخطابي لا كثر الروايات وان في بعضها
الانصاب بالموحدة بدل الراء قال فان كان محفوظا فهو جمع نصب وهو ما ينصب من الاصنام ليعبد من
دون الله انتهى وقد حكى ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عن ابي بن كعب وابن مسعود وابن عباس انهم
قرأوا الآية ان لا يطوف واجاب ابن جرير والطحاوي بحملها على القراءة المشهورة ولا زيادة وقال غيرهما
لا حجة في الشواذ اذا خالف المشهور (كانوا يهلون) أي يحجون قبل ان يسلموا (لمناة) بفتح الميم والنون
المخففة قالف ثم ناء مخفوض بالفتحة العلمية والهاء نبت سميت بذلك لان النسائل كانت تسمى أي تراق
عندها وهي صن كانت في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبا عمر بن لحي له ذيل فكانوا
يعبدونها (وكانت مناة حذو) بفتح المهملة وسكون المعجمة أي متابل (قديد) بضم القاف وفتح المهملة
بعدها تحية ثم مهملة قرية جماعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري وفي رواية سفيان عن
الزهري بالمشال من قديد بضم الميم وفتح المعجمة وفتح اللام الأولى ثنية مشرفة على قديد (وكانوا يخرجون
بالمهملة والجيم أي يخرجون) أن يطوفوا بين الصفا والمروة) أي يتركون ذلك خشية الحرج وهو الاثم مثل
قولهم يتحنت ويتأثم أي ينفي الحث والاثم عن نفسه والمعنى انهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بينهما
ويقصرون على الطواف بمناة (فلما جاءه الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي
رواية سفيان عن الزهري عنده مسلم وانما كان من اهل لمناة الطاغية التي بالمشال لا يطوفون بين الصفا
والمروة وله من رواية يونس عن الزهري ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وعسا يهلون لمناة وكان ذلك
سنة في آياتهم من احر لمناة لم يطف بين الصفا والمروة فهذا كله موافق لرواية مالك عن هشام وقد تابعه
عليها أبو اسامة عن هشام بلفظ انما انزل الله هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا لمناة في الجاهلية
فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وخالفهما أبو ماوية عنده عن هشام وخالف جميع
الروايات عن الزهري فقال انما كان ذلك لان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصحن على شط البحر
يقال لهم اساف وزائلة ثم يحثون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاءه الاسلام كرهوا أن يطوفوا
بينهما للذي كانوا يصنعون فتمناه ان تخرجهم انما كان للملأ يفعلوا في الاسلام شيئا مملوفا في الجاهلية لان
الاسلام ابطال افعالها الا ما ذنبه الشارع فخشوا ان ذلك مما بطله وجع الحافظ باحتال ان الانصار
في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته هذه الرواية ومنهم من لا يطوف بينهما
على ما اقتضاه باقي الروايات واشترك الفريقان في الاسلام في التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان
عندهم جميعا من افعال الجاهلية وقد اشار الى نحو هذا الجمع السبق في الان قوله لصحن على شط البحر وهم
فانهم ما كانوا قاطع على شطه وانما كانوا على الصفا والمروة وانما كانت مائة مائلي جهة البحر به عليه عياض
وللناساي باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صنان من نحاس يقال لهما اساف
وزائلة كان المشركون اذا طافوا بسجوا بهما وسقطا بضامن روايته اهلهم اول الانساء فكانهم يهلون لمناة
يسدؤن بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لاجل اساف وزائلة فمن ثم تحرجوا عن الطواف بينهما
في الاسلام وبؤيده حديث الشيخين عن عاصم قلت لانس اسكنتم ذكرهم من السعي بين الصفا والمروة
قال نعم لانها كانت من شعائر الجاهلية (فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله)
أعلام مناسك جمع شعيرة وهي العلامة (فخرج البيت او اعتمر ولا جناح) اثم (عليه) في (ان يطوف

بهما زاد بر معاوية قالت فطا فوارا ابواسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة فنعمرى ما اتم الله حج
 من لم يطف بين الصفا والمروة اخرجوه ام سلم وفي رواية الزهري في الصحيحين قالت عائشة وقد سن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما والمراد فرضه
 بالسنة لا نفي الفريضة لقولها ما اتم الله الحج وقد ذهب جماعة العلماء من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم ان السعي ركن لا يصح الحج الا به ولا يجزئهم ولا غيره وقال به مالك والشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة هو واجب فان تركه عصى وجبر بالدم ومصحح وجه وقال به الحسن البصري وقادة وسفيان
 الثوري وقال انس وابن الزبير ومحمد بن سيرين انه تطوع قال الطحاوي لا جهة له قال انه مستحب في قوله
 تعالى فمن تطوع خيرا لانه راجع الى أصل الحج والعمرة لا الى خصوص السعي لاجماع المسلمين على
 ان التطوع بالسعي لغیر الحاج والعمرة غير مشروع وروى الطبري وابن أبي حاتم باسناد حسن عن ابن
 عباس قال قالت الانصار ان السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فأنزل الله الآية وروى الفاكهي
 واسماعيل القاضي باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف ووثن بالمروة يدعى
 نائلة فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام رمى بهما وقال انما كان يصنعه أهل الجاهلية
 من أجل او ثمانهم فامسكوا عن السعي بينهما ما فأنزل الله الآية وذكر الواحدى عن ابن عباس نحوه وزاد
 فيه يزعم أهل الكتاب انهما زنيا في الكعبة فمخاخر بن فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما
 طالت المدة عدا وفي الحديث انه لا بأس بمباحة الصغير للكبير واستنباطه بحضوره من القرآن وتعبيره
 بلفظ أرايت ولفظ ما أرى لان عائشة لم تنكر شيئا من ذلك وأخرجه البخارى في التفسير عن عبد الله بن
 يوسف وأبو داود وهن عن الزعنى والنسائى من طريق ابن القاسم وأبو داود أيضا من طريق ابن وهب
 الاربعة عن مالك به وتابعه ابواسامة وأبو معاوية عن هشام بنحوه عنده مسلم وتابعه في شيعته هشام بن
 شهاب عن عروة في الصحيحين وغيرهما بنحوه (مالك عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر
 كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة) شك الراوى (ماشية
 وكانت امرأة مثيلة) ضد خيفة كناية عن سمنها وبعثها في المشى (فجاءت حين انصرف الناس من)
 صلاة (العشاء) لتطوف وتسعى لئلا لانه اسير (فلم تقض) ثم (طوافها حتى تؤدى بالاول) وفي نسخة
 بالاولى (من الصبح) فمضت طوافها فيما بينها (أى الاولى) وبينه (أى الانصراف من العشاء أو فيما بين
 العشاء وبين السعد بالاولى فحاصله انها التقلها اقامت في الطواف والسعى من العشاء الى الاذان الاول
 للصبح) (وكان عروة اذا رآهم يطوفون على الدواب ينهاهم ان يدنو فيعتلون) أى يتمككون له
 بالمرض حياء منه (لاحقيقة يقال اعتل اذا تمكك بحجة ذكر معناه القارلى) فيقول لنا فيما بيننا
 وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا) لمخالفة المصطفى لانه سعى ماشيا كما يأتى (قال مالك من نسي السعى بين
 الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستعد من مكة) أى يجاوز ما بعد (انه يرجع) وجوابنا ما يحرم
 على المحرم فليسعى ولا يفرق في وجوب رجوعه له بين ان تكون لم تقض أم لا (ولكن ان كان قد أصاب
 النساء) ففقدت (فلا يرجع فليسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى عليه من تلك العمرة) التى فسدت
 لوجوب اتمامها (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء عن التى أفسد (والهدى) في القضاء للفساد (سئل مالك عن
 الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقع معه فيحدثه فقال لا احب ذلك) لان المطلوب حيثما ذكر
 والدعاء (قال مالك ومن نسي من طوافه شيئا أو شك فيه فلم يذكر) ذلك (الا هو يسعى بين الصفا والمروة
 فانه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستقر) فيبني على الاقل ان شك (ويرجع ركعتي الطواف ثم
 يبتدى سعيه بين الصفا والمروة) ولا يعتد بساعى لان صحته بتقدم طواف (مالك عن جعفر بن محمد عن

أبىه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل بين الصفا والمروة) كذا رواه ابن وضاح ولا بن يحيى باسقاط قوله والمروة وكأنه اكتفى بلفظ بين الميمنة لذلك قال ابن عبد البر كذا يحيى بن الصفا والمروة وقال غيره من رواة الموطأ إذا نزل من الصفا مشى ولا علم لرواية يحيى وجهها إلا أن تجعل على ما رواه الناس لأن ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على أنه كان راكبا فنزل بينهما ورواية غيره من الصفا والصفاجل لا تتحمل ذلك (مشى) المشى المعتاد (حتى إذا انصبت قدماه) قال عياض مجاز من قولهم صب الماء وانصب أي انحدرت ومنه إذا مشى كأنه يخط في صلب أي موضع منحدر (في بطن الوادي سعى) أي مشى بقوة أي أسرع في المشى وفي رواية مسلم وغيره رمل (حتى يخرج منه) أي بطن الوادي فيمشي على المادة باقى السعي فيسب الإسراع بطن الوادي ولاد في تركه عند الجمهو وروى قد روى السافعي وأجدو الدارقطني عن صفية بنت شيبة أخبرتني سودة من بني عبد الدار أن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى وأن مئزبه ليدور من شدة السعي وروى أسعوفان الله كتب عليكم السعي في أسناده عبد الله بن المؤمل فيه ضعف لكن له طريق أخرى عند ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأول وإذا انضمت إلى الأولى قوت (قال مالك في رجل جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع) وجواب (فلنطف بالبيت ثم يسعى) وفي نسخة ثم يسعى بين الصفا والمروة (وأن جهل ذلك) أي استمر جهله (حتى يخرج من مكة ويستبدل قداه يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت) بعده (يسعى بين الصفا والمروة) لأن ما قبله أولا كلا فعل (وأن كان أصاب السار جرح فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة) التي قدمت لوجوب إتمام المقدس (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء (واللهي) في القضاء جبرا

* (صيام يوم عرفة) *

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أمية (مولي عمر) بضم العين (ابن عبد الله) بتصغير عبيد (عن غير) بضم العين وفتح الميم مصغر عمر بن عبد الله الهلال المدني (مولي عبد الله بن عباس) وفي رواية مولى أم الفضل ولا منافاة فهذا باعتبار الأصل والأول باعتبار ما آل إليه لأنه انتقل إلى ابن عباس من أمه وللمزمنة له واخذه عنه ثقة مات سنة أربع ومائة (عن أم الفضل) لباية بضم اللام وخفة الموحدين (بنت الحارث) الهلالية أم بني الهباس الستة الجبناء كُتبت كاليهم باسم أكبرهم (أن ناسا اتهموا) أي اختلفوا كما في رواية (عندها يوم عرفة) وهم بها (في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعرفة فقال بعضهم هو صائم على عادته في صيام عرفه (وقال بعضهم ليس بصائم) لكونه مسافرا فيه اشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضرة قال صائم أخذ بها كان من عادته ومن نفاه أخذ بأنه مسافر (فأرسلت) بضم الفوقية بلفظ المتكلم (اليه بقدر لبن) ولم يسم الرسول بذلك نعم في النسي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك وفي الصحيحين عن عيمونة أم المؤمنين أنها أرسلت فيحمل على التمدد بأن يكون الاختان أرسلتا معا وأرسلتا قدحا واحدا ونسب إلى كل منهما لأن عيمونة أرسلت بسؤال اختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال أو عكسه وفيه التحيل على الإطلاع على الحكم بغير سؤال وفطنة الرسالة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة الطليقة لا الثقة بالحال لأن ذلك كان في يوم حار بعد الظهيرة (وهو واقف على بعيره) هذا هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة خلاف ما في نسخ سقيمة على بعيره وإن صح المعنى لكن المدار على الرواية (فشرب) زاد في حديث عيمونة والناس يتظرون وفي رواية أبي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه منظر لأن العيان أقوى من الخبر فقط يوم عرفه للحجاج أفضل من صومه لأنه الذي اختاره

صلى الله عليه وسلم لنفسه ولاتة وى على عمل الحج ولما فيه من العون على الاجتماع في الدعاء والتضرع
المطلوب في ذلك الموضع ولذا قال الجمهور يستحب فطره للحاج وان كان قويا ثم اختفوا هل صومه مكروه
وصحبه المالكية أو خلاف الأولى وصحبه الشافعية وتعقب بأن فعله الجرد لا يدل على عدم استحباب
صومه اذ قد يتركه لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل للصحة التبليغ وأجيب بأنه قد روى أبو
داود والنسائي وصحبه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة قال نهى صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة
بعرفة وأخذ نضاهاه قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري فقال يجب فطره للحاج والجمهور على استحبابه
حتى قال عطاء كل من أفطره ليقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم وفي الحديث قبول الهدية من
القرابة والأصهار وترك السؤال عما وجد بأيدي الفضلاء نهى صلى الله عليه وسلم شرب ولم يسأل هل
هو من ماله أو من مال العباس زوجها وقد يكون هذا مما اذن للنساء في التصرف فيه أو علم أن العباس
يسر بذلك وفيه ان الوقوف راكبا أفضل واليه ذهب الجمهور لانه نهى صلى الله عليه وسلم وقفت راكبا
وفي حديث جابر عند مسلم ثم ركب الى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ومن حيث النظر أن
في الركوب عونا على الاجتماع في الدعاء وانه تضرع المطلوب حينئذ كذا وكذا ومثله في الفطر وذهب
آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التمسك منه وقيل هما سواء وفيه ان
الوقوف على ظهر الدواب مباح اذا لم يحجب بها وذلك مستثنى من النهي عن التخاذل ظهورها منابر
أو تحجول على ما اذا أحجب بها لا مطلقا وأخرجه البخاري هذا عن القعني وفي الصيام عن النيسبي ويحيى
القطن ومسلم في الصوم عن يحيى التميمي الأربعة عن مالك به وتابعه سيفيان بن عيينة في الصحيحين
وعمر بن الحارث وسفيان الثوري عند مسلم الثلاثة عن أبي التضرع (مالك عن يحيى بن سعيد) لأنصاري
(عن الناس بن محمد أن) عمته (عائشة كانت تصوم يوم عرفة) وهي حائضة لانه كانت لا ترى استحباب
فطره (قال القاسم ولقد رأيت عائشة عرفة يدفع الامام ثم تقف هي) حتى يبيض ما بينها وبين الناس
من الارض (ثم تلهو اذ جاءهم) (ثم تدعو بشرب) ما (فتفطر) عليه قال مالك انما أرادت ان تلهو بها
الموضع من الناس ولا يرى شئ منها غير فطرها ولم ترد بها شيئا من طوع قرولا غيره قال والدفع مع
الناس احب الى بريدين لا عذر له كعدو عائشة قال لا حب ما فعلت لان الناس يقدون بها ولا يعلمون
العذر كذا قاله البوني وكذا روى عن عبد الله بن الزبير انه كان يصومه وعثمان بن ابي الصافي
وابن زهويه وقال قتادة لا بأس به اذا لم يصف عن الدعاء وقال عطاء اصومه في الشتاء ولا صومه
في الصيف أي ثلاثا يصفه مع الحر عن الدعاء روى ابن عبد البر عن ابن عمر قال حجبت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم مع أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يصومه وانا لا اصومه

(ما جاء في صيام ايام منى)

(مالك عن أبي النضر) سالم (مولي عمر بن عبد الله) بضم الهمزة (عن سليمان بن يسار) يختلف على
مالك في إرساله قاله ابو عمر وقد وصله النسائي وقاسم بن أصبغ من طريق سفيان الثوري
عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى) أي ايام رمي الجمار بهارعي الثلاثة التي يتجمل
الحاج منها في يومين بعد يوم النحر وهي الايام المعلومات والمعدودات وايام التشريق ويدل على انها ثلاثة
قول المرجح

ماناة في الاثلاث منى * حتى يفرق بيننا لنفر

(وقول عروة بن اذينة)

نزول ثلاث مني بنزل غسطة * وهو على غرض لعمر كما هو

والاجماع على ان صيامها لا يجوز تطوعا ورورى عن بعض الصحابة والتابعين جوازه ولا يصح وفي جوازها
لمتنوع لم يجدوا خلافا قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) مرسل عند جميع الرواة عن مالك وتابعه
يونس وابن ابي ذئب وعبد الله بن عمر العمري كلهم عن ابن شهاب مرسل وهو الصحيح عنه قاله أبو عمر
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بث عبد الله بن خذافة) بضم المهملة وفتح المعجمة فالف ففاء
ابن قيس بن عدي بن سعيد بضم السين ابن سهم القرشي السهمي من قدماء المهاجرين مات بمصر في خلافة
عثمان (ايام مني بطوف) في الناس (يقول اماسي ايام اكل وشرب) بضم الشين وفتحها روايتان
بمعنى كافي التوبة وحكى ابن السمعاني عن أبيه عن أبي الغنائم انه بالفتح فقط واستشهد بقوله تعالى
شرب الهيم وقال ابو البقاء انه الافصح الاقرب وهو مصدر كالاكل وعقبه ما يقوله (وذكر الله) لثلاث
يستغرق العبد في حظوظ نفسه وينسى حقوق الله قال الطيبي هذا من باب التميم فانه لما اضاف
الاكل والشرب الى الايام ارمهم انما الاتصاف الالهة لان الناس اضاف الله فيها قدراك بقوله وذكر الله
لثلاث استغرقوا اوقاتهم بالذات النفسانية فينسوانصيبهم من الروحانية ونظيره في التميم للصيانة أى
الاحتباس قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمه تهمي

وقد علل ذلك على رضى الله عنه بأن القوم زاروا الله وهم في ضيافته في هذه الايام وليس الضيف
ان يصوم دون اذن من اضافوه رواه البيهقي بسند مقبول ومن ثم قال جمع سر ذلك انه تعالى دعا عباده
الى زيارة بيته فأجابوه وقد اهدى كل على قدر وسعه وذبحوا هديهم فقبله منهم وجعل لهم ضيافة وهي ثلاثة
ايام فأوسع زواره طعاما وشربا ثلاثة ايام وسنة الملوك اذا اضافوا اطعموا من على الباب كما يطعمون
من في الدار والكعبة هي الدار وسائر الاقطار باب الدار فعم الله الكل بضيافته فجع صيامها وهذا
الحديث صحيح وان كان مرسل فقد وصله النسائي من طريق شعيب ومهر عن الزهري ان مسعود بن الحكم
قال اخبرني بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عبد الله بن خذافة وهو يسير على راحلته
فذكر نحوه ورواه ايضا من طريق صالح بن ابي الاحضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
وقال لا نعلم احدا قال عن سعيد غير صالح وهو كثير الخطأ ضعيف يعني ان الصواب الاول وفي مسلم عن
نيسة مرقوعا ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله وفيه ايضا عن كعب بن مالك انه صلى الله
عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان فنادى ان لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام مني ايام اكل وشرب زاد
اصحاب المسنين وذكر الله فلا يصوم من احد فقد عد صلى الله عليه وسلم المساكين الكثرة
الناس (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والموحدة الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن
هرمز (عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) تحريما (يوم الاطرو ويوم
الاضحى) فيحرم صيامها على مبطوع وناذر وقاض فريضا ومتنع وغير ذلك اجاعا ولا يعقد نذر صوم
احدهما ولا يانزق قضاءه عند المحجور وقال أبو حنيفة يقضى وان صامها جراه ومرو هذا الحديث بسند
ومتنه في الصيام (مالك عن يزيد) بفتح اليم فزأى (ابن عبد الله بن الهادي) بالياء وحذفها الليث المدني
(عن أبي هريرة) مشهور بكتبه واسم يزيد بن مرة وقيل عبد الرحمن (مولي أم هانئ) قال ابن عبد البر
هكذا يقول يزيد بن الهادي اكثرهم بقولون مولى عقيل بن أبي طالب زاد في نسخة ابن وضاح اخذت عقيل
ابن أبي طالب وفي نسخة بذت ابي طالب وكل منهما صواب ونسخة امرأة عقيل خطأ (عن عبد الله بن عمرو
ابن الاصب) القرشي السهمي احد المشكرين والمبادلة الهجائي ابن الهجائي (انه اخبره انه دخل)

كذلك لا كنز ولا معنى وروح من عبادة الله دخل مع عبد الله وكذا رواه الليث عن يزيد بن شبيب ماله (عن أبيه)
عمرو بن العاصي فوجده ما كل قال فدعاني) لا كل معه (قال فقلت له اني صائم فقال هذه الايام التي
نماها) معاشر المسلمين (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صياهم) نهي فصرخ (وامرنا بنظرهم)
امرنا بحاج (قال ماله هي ايام التشريق) سميت بذلك لان الذبح فيها يجب بعد شروق الشمس وقيل
لانهم كانوا يشترقون فيها لحوم الاضاحي اذا قدمت قاله قتادة وقيل لانهم كانوا يشترقون للشمس
في غير بيوت ولا ابيته للبحر هذا قول أبي جعفر محمد بن علي قاله في التمهيد وهذا الحديث رواه ابو داود وعن
القمي عن مالك وصححه ابن خزيمة والمحاكم وهو ثالث الاحاديث المرفوعة في الموطأ عن يزيد بن عبد الله

* (ما يجوز من الهدى) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الانصاري المديني قاضيا قال ابن عبد البر
لا خلاف بين رواة او ما انه لما ملك عن عبد الله وغلط يحيى فقال عن نافع عن عبد الله ولم يروى نافع عن عبد
الله شيئا بل عبد الله بن صالح ان يروي عن نافع وقد روى عنه من هو اجل منه وسويد بن سعيد ماله
عن الزهري عن أسد عن أبي بكر وهو من خطأ سويد وغلطه ولم يروه ابن وضاح عن يحيى الا كما
رواه سائر الرواة عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر وهو مرسل يستند من وجوه (ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم امدى جلا) ذكر الابل باتفاق اهل اللغة وتل الجوهري عن ابن السكيت انه انما يسمى
جلا اذا اربع اى دخل في السنة الرابعة وذكر المنذرى ان اسم هذا الجمل عصفير (كان لا يجهل)
عمرو (بن هشام) الخزرجي ورعون هذه الامة الاحول المليون كتبه العرب ابا الحكم وكناه الشارع بأبي
جهل (في حج وعمرة) شك الراوي ووردانه في عمرة عند أبي داود من طريق ابن اسحاق عن عبد الله
بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عام الحديبية في هداياه
جلا كان لا يجهل في رأسه برة من فضة وفي رواية من ذهب يعقب بذلك المشرعين وابن اسحاق
مدلس ولم يصرح بالتحديث لكن له شاهد في ابن ماجه من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في بدنه جلا لا يجهل برة من فضة برة
بضم الموحدة وفتح الراء المحففة وهاء حلقة تحمل في انف البعير وفيه اهداء الذي كروا حتى عن ابن عمر
كرهته في الابل وانما ظاهرها به لانه كان معروفا بأبي جهل فحازه المصطفى فغاطهم ابن يروى في
يده وصاحبه قتيل سلب قاله الخطابي أو بسبب حليته أو بالامر من معا (مالك عن أبي الزناد) عبد الله
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
راى رجلا قال الحافظ لم أفق على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زادهم لم من طريق المغيرة
عن أبي الزناد مقلدة وللبخاري من وجه آخر مقلدة تعلاو البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وكثر
استعمالها فيما كان هديا وفي البخاري قال مجاهد سميت البدن بسندتها بفتح الموحدة والمهمل
للاكثر وبضمها وسكون الدال وفي رواية لم يأتها اى سميتا ولعل بدنه سميت مجاهد انما سميت
البدن من قبل الهامة (فقال اركبها) ان روتك في رواية انه راى رجلا يسوق بدنة رقبدا جهدا فقال له
اركبها (يقال يا رسول الله انها بدنة) اى هدى (فقال اركبها ويالك في الشاة او النسيئة) بالشك من
الراوي وفي رواية همام عند مسلم ويالك اركبها ويالك اركبها ولا جهدا من رواية عبد الرحمن بن اسحاق
والتوري كلاهما عن أبي الزناد ومن طريق ابن جحان عن أبي هريرة قال اركبها ويحك قال انها بدنة
قال اركبها ويحك زاد البخاري من رواية عن كريمة عن أبي هريرة فاعترفتها اركبها ياسير النبي صلى
الله عليه وسلم والتعل في عنقها وهذه الطرق دالة على انه اطلق البدنة على الواحدة من الابل المهداة

الى البيت اذ لو كان المراد مدلوله اللغوي لم يحسن الجواب بانها بدنة لان كونهما من الابل معلوم
فانظر ان الرجل ظن انه حفي عليه كونهما هديا قال انها بدنة والحق ان ذلك لم يخف على النبي صلى
الله عليه وسلم لانها كانت عقدة ولذا قال لما زاد في مراجعته موبالك تأديسا لمرجسته مع عدم خفاء الحال
عليه وبه جزم ابن عبد البر وابن العربي بالغ فقال الولد ان راعى ذلك بعد هذا ولولا انه صلى الله عليه
وسلم اشترطوا على ربه ما اشترطوا له لكان الرجل لا محالة قال القرطبي ويحتمل انه قد سمع عنه ترك ركوبها
على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فجزعه عن ذلك فعلى الحاشيتين فهي حى دعاء ورجحه عياض وغيره
قالوا والامر هنا وان قلنا انه لا ارشاد لكنه استحق الذم بترفعه عن امثال الامر والذي يظهر انه ما ترك
الامتنال عند اوجحه لانه ظن انه يلزم غريم ركوبها او انهم وان الاذن بركوبها التماسا لولا ان
عليه فليما اغفل له بادار الى الامتنال وقيل لانه اشرف على ذلك من ان يجهد ويويل يقال لمن وقع في ملكة
فانه يثرب على الهلكة فاركب فعلى هذا هي اخبار وقيل هي كلمة تدعهم بها العرب كلامها ولا تصد
معناها كقولهم لا اتم لك وقويته ما تقدم في بعض الروايات بل فقط ويحك بدل وبالك فانه يقال وبالك
من وقع في ذلك يستخسها ويخرج من وقع في ذلك لا يستخسها وفي الحديث تكبر بر الله تولى والسب
الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يسادروا توحيته وجواز مسيرة الكبار في السبغ وان الكبير
اذا رأى هزيمة لا يصير لا يأنف عن ارشاده اليها واحتج باطلاقة وقوله تعالى الىكم فيها منافع من اجاز
ركوب الهدي اختيارا حيث لا يضره او رواه ابن نافع عن مالك وكرهه المجاهد وروى مالك في المشهور
الا ضرورة لمحدث مسلم عن جابر مرفوعا ركبها بالمعروف اذا اجبت الا احتج بتجدها قال المازري
لانه مبدل والمبدل يقضى على المطلق ولانه شئ خرج عنه الله تعالى فلا يرجع فيه ولو ايجد الفع بالضرورة
اي اجازته ولا يجوز بانفاق ثم اذ اركب العذر لا يلزمه النزول بعد الراحة استباحا بالاجازة الركوب وهو
ما رواه ابن القاسم عن مالك وعنه ايضا يلزمه لانه في معنى وجود غيرها وقال بعض اهل الظاهر يجب
ركوبها سكا بظاهر الامر ونخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البعيرة والسائبة وردة ابن عبد البر
بان الذين ساقوا الهدي في عهد صلى الله عليه وسلم كانوا كثيرا ولم يأمروا احدا منهم بذلك ويرد عليه ما رواه
اجدان عليا مثل هل يركب الرجل دديه فقال لا بأس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال
يمشون فيما ركبهم يركبون هدى النبي صلى الله عليه وسلم اسناده صالح وله شاهد عند سعيد بن منصور
باسناده صحيح رواه ابوداود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمربا بدنة اذا
احتاج اليها سيد هان يحمل عليها ويركبها غير منكمه اذ قال المرسل مكة يد بالحاجة رعليها يحمل
حديث علي فلا يرد على أبي عمر وفيه انه لا فرق بين هدى التطوع والواجب لانه صلى الله عليه وسلم
لم يستفصل صاحب البدنة عن ذلك فدل على ان الحكم لا يمتنع ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف
ومسلم عن يحيى وابوداود عن ابي عبيد والنسائي عن قتية الاربعة عن مالك به وتامه المغيرة بن
عبد الرحمن عند مسلم وسفيان الثوري عند ابن ماجه كلاهما عن ابي الزناد به (مالك عن عبد الله بن
دينار انه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدنتين) بالتركيز لا فائدة عموم التثنية
(وفي العمرة بدنة بدنة) بالتركيز كذلك ايضا وفيه ايما يفضل الحج عليه (قال روايته في العمرة بخبر
بدنة) مفرد بدنة بسكون الدال وبه قرأ المجاهد وروى عنه ما رواه عن عاصم واصحابه من
الابل (وهي قائمة) لاستحباب ذلك (في دار خالدين اسيد) بفتح الالف وكسر السين ابن ابي العاصي
ابن امية وهو اخو عتبة اب امير مكة وجد امية بن عبد الله بن خالد قال هشام بن الكلبي اسلم يوم الفتح واقام
بمكة وكان من المؤلفة قال ابن دريد كان جزا اوروى ابن منده عن خالد بن النبي صلى الله عليه وسلم اهل

حين راح الى بني وفيه ضعف وقيل انه قد ندم اليامة وقيل مات قبل فتح مكة (وكان فيها) اي الدار
(منزله) اي ابن عمر اذا جازع واعمر (قال) ابن دينار (وتقدرايته) اي ابن عمر (طعن في ابنة) بفتح اللام
والموحدة بدنته حتى خرجت الحربة من تحت كتفها) من قوة الطعنة (مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر
ابن عبد الله بن ربيعة) اخو حمزة (قوله) ان الله يقول المصطفى فلا كراهة في اعداءه الذي كور خلا فان قاله
(مالك عن ابي جعفر القاري) بالهز الخزومي مولاهم الذي اسمه يزيد بن القمطاج وقيل جذب بن
فيروز مات سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثلاثين ومائة (ان عبد الله بن عباس) بشدة التحنة وشين
صحة (ابن ابي ربيعة) واسمه عمرو بن العيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي (الخزومي) الحبشي
ابن الحبشي ولد بالحبشة وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيره وابوه قديم الاسلام
(اهدي بدنتين احدهما ماتت) بضم الباء واسكان الحاء المعجمة وكسر الفوقية فتحته تسمية اني يعني
قال في المشارق ابل غلاظ لها سنامان وفي النهاية جال طوال الاعناق وفي رواية بحية بفتح الهمزة
وكسر الجيم واسكان التحنة وهو حدة مؤنث يجب واحدا الحب قال في المشارق وهو ما اتخذ للسير
والرحال وفي النهاية هو القوي من الابل الخفيف السريع (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان
يقول اذا نجت) بضم النون وكسر التاء اي وضعت (الدنة فليحمل ولدها) على غيرها (حتى يحرمها)
فان لم يوجد له حمل حمل على امه حتى يحرمها مالكا عن هشام بن عروة ان اباها قال اذا اضطرت
الى بدنتك فاركها ساركو باغير فادح) بالقاء وادال والحاء المهملة اي اقبل صعب عليها لقوله صلى الله
عليه وسلم اركها ساركو بالمعروف اذا المجتأ الى ظهرها (واذا اضطرت الى لبسها فاشرب بغير دما يروى
فصياها) وكرهه مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه لانه نوع من الرجوع في الصلوة وليتصدق
بما فضل ويحل الكراهة حيث لا ضرورة ولا غرم او اضرها وفضيلا بشربة ارش التقص او البذل ان حصل
تلف (فاذا فخرتها فافخر فضيلا معها) وجوبا

(العمل في الهدي حين يساق)*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اهدي هديا من المدينة قلده) أي الهدي بان يلقى
في عنقه نعلين (واشعره بذى الخليفة) ميقات اهل المدينة لانه كان من اتبع الناس للخطي
وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال الهدي واشعره بذى الخليفة (يقالده قبل ان يشعره) وذلك
في مكان واحد وهو) اي الهدي (موجه للقبلة) في حالتي التقليد والاشعار (يقالده بنقلين) من النعال
التي تلبس في الاحرام (وشعره) من الاشعار بكسر الهمزة وهولفة الاعلام وشعر عاشر سنن الهدي (من
الشق) بكسر الشين اي الجانب (الايسر) واليه ذهب مالك والى الاشعار في الجانب الايمن ذهب
الشافعي وصاح الى خيفة وعن احمد روايتان (ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس يعرفه ثم يدفع به
معهم اذا دفعوا فاذا دم بني غداة الحزيرة قبل ان يحاق اوبقهر) لقوله تعالى ولا تحقروا رؤسكم حتى
يلج الهدي محله (وكان هو يخرهديه بيده) لانه افضل (يصفون) بالقاء (قيام) بقوله تعالى فاذكروا
اسم الله عليه اوصاف (ويوجهون الى القبلة) اتباعا لعله صلى الله عليه وسلم فانه كان يسهل بذبحته
القبلة فيسحب استقباله بالاعمال التي يراد بها الله تعالى تبركا واتباعا للسنن قاله ابو عمر (ثم يأكل ويظم)
لقوله تعالى فكلوا منها واشبعوا واليسبق من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع ان
ابن عمر كان يشعر بدنه من الشق الايسر الا ان تكون ضيفا فاذا لم يستطع ان يدخل بينه اشعره من
الشق الايمن وهذا بان انه كان يشعر من الايمن تارة ومن الايسر اخرى بحسب ما تم اليه ولم أر في حديثه
ما يدل على تقدم ذلك على احرامه وفي الاستدراك عن مالك لا يشعر الهدي الا عند اهللال قلده

ثم شعره ثم صلى ثم حرم قاله الحافظ (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن) أي ضرب
 (في سنن) بفتح السين الميم (هذه وهو شعره قال بسم الله والله أكبر) امتثالاً لقوله تعالى ولتكبروا
 الله على ما هدرتم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول الهدي ما قلدوا شعره ووفيت به بعرفة
 فذره ليس يهدى ان اشتراه) كذا أو مني ولم يخرج به الى الحمل وعليه بدله فان ساقه من الحمل استحب
 وقوفه بعرفة به هذا قول مالك واحضاه كافي الاستدكار وفي هذا حكمه ان الاشعار سنة وفادته الاعلام
 بانها صارت هدياً ليقبها ثم يحتاج الى ذلك حتى لو اختلطت بغيرها لم يمتزج وأصلها عرفت أو عطفت
 عزها المساكين بالاعلامه فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه وبذلك
 قال الجمهور من السلف والخلف وكرهه أبو حنيفة لأنه مثله وقته مني عنها وعن تعذيب الحيوان وكان
 مشروفاً قبل النبي عن ذلك وتنبأ بأن النسخ لا يضار الله بالا احتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع
 وذلك بعد النهي عن الملة بزمان قال الحماضي وغيره الاعتلال بأنه من المثلة مردود بل هو من باب آخر
 كالنهي عن اذن الحيوان لصير علامة وغير ذلك من الوسم والجمامة وشقفة الانسان على
 ماله عادة فلا يذمهم بزيان لم يجرح حتى يقضى الى الهلاك وقد كثر تشبيه المتقدمين على أبي حنيفة
 في اطلاق كراهه الاشعار حتى قال ابن حزم هذه طامة من طوام لعالم ان تكون مثله شيء فله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في كل عاقل يتعقب حكمه قال وهذه قوله لا يبيح حنيفة لا يعلم له فيها تقدم
 من السلف ولا موافق من فقهائه صرح الامن قاده ولذا قال الحماضي لا أعلم احداً كرهه الا بأحقيقة
 وخالفه ضاحيه وقال يقول الجماعة وتب بأن النخعي واقفه قال الترمذي سمعت أبا السائب يقول كان
 عند وكيع فتسأل له رجل روى عن ابراهيم النخعي ان الاشعار مثله فقال وكيع أقول لأن اشعر رسول
 الله ويقول قال ابراهيم ما خلتك بأن نجس وقد اتهم الطحاوي فقال لم يكرهه أبو حنيفة أصل
 الاشعار وإنما كرهه ما يقبل على وجه يخاف منه هلاك البدن لسراية المجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد
 سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون المحدث في ذلك وامان كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وقد ثبت عن
 عائشة وابن عباس التخيير في الاشعار وتركه فدل على انه ليس بذلك لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يجمل بدنه) أي يكتسوها بالجلال
 بكسر الجيم وخفة اللام جمع جل بضم الجيم ما يجعل على ظهر البعير (لقباطي) بالقاف جمع القبطي
 بالضم ثوب رقيق من كان يمل بمصر نسبة الى القبط باليكسر على غير قياس فرق بين الانسان والثوب
 (والامطاط) جمع مط بفتح تين ثوب من صوف ذولون من الوان ولا يكاد يقال للارض غمط (والجمال)
 جمع حلة بضم الحاء لا يكون الا ثوبين من جنس واحد (تم يثبت بها الى الكعبة فيكروها ايها) قال ابو
 عمير لان كروها من القرب وكرائم الصدقات وكانت تكسى من زعن تبع التميمي ويقال انه اول من
 كساها وكان ابن عمر يجمل به ابدينه لان ما كان الله فتعظيمه وتجميله من تعظيم شعائر الله ثم يكسوها
 الكعبة فيحصل على فضائين وعلمين من البر (مالك انه سأل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر
 يصنع بجلال) بضم مكسورة ولام خفيفة (بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة قال كان
 يصدق بها) قال الهلب ليس التصديق بجلال البدن فرضاً وإنما اصنع ذلك ابن عمر لانه اراد
 ان لا يرجع في شيء اهذاه الله ولا في شيء اضيف اليه وفي الصحيحين عن علي أمر في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان تصدق بجلال البدن التي تخرت ويجلودها وفيه استحباب التحلل والتصدق بذلك الجمل
 ولفظ امر لا يتضي الوجوب لانه في صيغة أفعل لا لفظ امر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان
 يقول في الصلوات بالبدن) أي الهدايا (التي هافوت) لا مادونه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان

لا يشق جلال بدنه ولا يجلد لها حتى يغدو من مئى الى عرقه) رواد اليه يقي من طريق يحيى بن بكير عن مالك
وقال زاد فيه غيره عن مالك الامام وضعه الامام واذ انخر حاتر جلالها ما انه ان نفسه هذا الدم ثم يتصدق
بها اى ثلاثه نقط ويظهر الاشعار ثلاثا يستتر تحتها وتقل عياض اى التجليل يكون بعد الاشعار لثلاث
يتضح بالدم وان شق الجلال من الاسنة ان قلت قيمتها فان كانت فقيمة لم تشق وروى ابن المنذر من
طريق اسامة بن زيد عن نافع ان ابن عمر كان يحال بدنه الانماط والبرود والمجر حتى يخرج من المدينة
ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها اياها حتى يخرجها ثم يتصدق بها قال نافع وربما دفعها
الى بنى شيبه قال الحافظ وفي هذا كله استحباب التقليل والتجليل والاشعار وذلك لتضي ان اظهار
اتقرب بالهدى افضل من انقائه والمقررا خفاء لاجل الصالح غير القرض افضل من اظهاره فاما
ان يقال ان افعال الحج مبنية على الظهور كالحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتميد كذلك
فيخص ذلك من عموم الانقضاء اما ان يقال لا يلزم من اتقيل والاشعار وغيرهما اظهار لاجل الصالح
لان الذى يهديها يسمي كنهه ان يسميها مع من يقلده او غيرها ولا يقول انه الفلان فنخص سنة التقليل
مع كتمان العمل وابداه من استدلل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا وانما يقال ان التقليل جعل
علما لكونها هدا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها انتهى وامل الجواب بالتخصيص اولى (مالك)
عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول لبنيه يا بني لا يهدين احدكم لله من البدن شيئا حتى ان
يهديه لكرمه فان الله اكرم الكرماء واحق من اختياره) وقد قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله
فانهم امن بقوى الملوك قال جماعة من المفسرين المراد بالشعائر الهدى والانهام اشعرة ومعنى تعظيمها
التعظيم والاحتمال بأمرها والمغالاة بها قاله ابن عباس ومجاهد وغيره ما وقال آخرون الشعائر جمع شعيرة
وهو كل شئ لله تعالى فيه امر شعربه وأعلم وعلى هذا قال الهدى داخل في ذلك فالآية متعذرة له اما على
انفراده واما مع غيره

(العمل في الهدى اذا عطف أو ضل)*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مرسل موقر لكنه
محمول على الوصول لان عروة ثبت سماعه من ناجية بالنون والنجيم بالفتح الجاى فقد أخرجه ابن خزيمة بن
باريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة قال حدثني ناجية ورواه ابو داود وابن عبد البر من
طريق سفيان بن سعيد الثوري والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من رواية عبد بن سليمان وابن
ماجه من روايه وكيع والمجاوي من طريق سفيان بن عيينة وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد
خبرهم عن هشام عن ابيه عن ناجية الاسلمى وكرواه جعفر بن عون وروح بن القاسم وغيرهم عن هشام
قال في الاصابة ولم يسم احد منهم والناجية لكن قال بعضهم الخزاعي وبعضهم الاسلمى ولا بعد
التعمد فقد ثبت من حديث ابن عباس ان ذؤيب الخزاعي حدثه انه كان مع البدن ايضا واخرج ابن ابي
شيبه عن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ناجية الخزاعي عينا في فتح مكة وقد جزم ابو الفتح لازدي
وابوصالح المؤذن بأن عبدة تغرد بالرواية عن ناجية الخزاعي فهو ذليل على انه غير الاسلمى انتهى لكن
جزمه ما بذلك لا يدل على ان هذا الحديث عنه وكذا بعثه عينا في الفتح وكون ذؤيب مع البدن لا دلالة فيه
على انه السائل فامل الصواب رواية من قال انه الاسلمى لاسيما وهم حفاظ ثقات وقد جزم ابن عبد البر
بأنه ناجية بن جذب الاسلمى ثم قال انه اخذني على ابن عباس فطاعة روت عنه ما يدل على انه ناجية
الاسلمى وطائفة روت ان ذؤيب الخزاعي والله في نسخة حديثه وربما بعث صلى الله عليه وسلم ايضا منه
هدى فأسأله كسأله ناجية انتهى وقال ابن السكيت عن بعض اهل العلم عن رجال من اسلم ان ناجية

ابن جندب الاسلمى صاحب هدى رسول الله عليه وسلم (قال يا رسول الله كيف اصنع بما عطف بكسر الطاء اى ذلك (من الهدى) قال فى المشرق والنهاية وقد يعبر بالعطف عن آفة تعتبر به فتعنه عن السير ويخاف عليه الهلاك) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فاحصرها) وجوبا (ثم اتى فلاذنها فى دمها) قال مالك مرة امره بذلك لم يعلم انه هدى فلا يستباح الاعلى الوجه الذى ينبغي وتأوله مرة على انه نهي ان يتفع منها شئ حتى لا تحبس فلاذنها لتقلدها غيرها (ثم تمل ينثها وبين الناس يا كلونها) زاد فى مسلم وغيره فى حديث ابن عباس ولا تأكل منها أنت ولا اهل رقتك قال المازرى قيل نهى عن ذلك جناية ان يتساهل فيجرحه قبل اوانه قال القرطبي لانه لو لم يمنعهم امكن ان يبادر بخرو قبل اوانه وهو من المواضع التى وقعت فى الشرع وجلها مالك على سد الذرائع وهو اصل عظيم لم يظفر به غير مالك لدقة نظره قال عياض فاعطى من هدى التطوق لا يأكل منه صاحبه ولا سائته ولا رقتة لص الحديث وبه قال مالك والجمهور وقالوا لا بدل عليه لانه موضع بيان ولم يبين ذلك صلى الله عليه وسلم بخلاف الهدى الواجب اذا عطى قبل محله فبأكل منه صاحبه والاغنياء لان صاحبه يضمنه لتعلقه بذمته واجاز الجمهور بيعه ومنعه مالك فان بلغه محله لم يأكل من جزاءه وفدية ونذر مساكين وأكل مما سوى ذلك على مشهور المذهب وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال من ساق بدنة تطوعا فعطيت بكسر الطاء) فحصرها ثم خلى بين الناس وبينها يا كلونها فليس عليه شئ اى لا بدل عليه لانه قبل ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فى وقت البيان وايدى كران عليه البذل (وان أكل منها او امر من يأكل منها) غدا او فقيرا (غرمها) بكسر الراء وقع بدلها هديا كما لا قدرأ كله او ما امر بأكله على أصح القولين فى المذهب (مالك عن ثور) بمثلة (ابن زيد الديلى) بكسر الدال واسكان التحتية (عن عبدالله بن عباس مثل ذلك) المروى عن سعيد وروى ذلك ايضا عن عمرو بن واثب مسعود وعليه جماعة فقهاء الامصار (مالك عن ابن شهاب انه قال من اهدى بدنة جزاء) عن صيدلرمة (او نذرا) اوجبه على نفسه (او هدى تمتع) او قران (فاصبى فى الطريق فملأه البذل) وله الاكل واطعام الغنى والقرب لضمائه بدله (مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر انه قال من اهدى بدنة) مثلا (ثم ضلت او ماتت) قبل بلوغ المحل (فانها ان كانت نذرا ابدلها وان كانت تطوعا فان شاء ابدلها وان شاء تركها) اى لم يبدلها (مالك انه سمع اهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء) للصيد (والنسل) وهو ما كان للاقاء تغت اور فاهية يمنعها الاحرام والمعروف عن مالك جواز اكل من وجب عليه دم نقص فى حج او عمرة مطلقا مائة حتى هدى الفساد عن المشهور وانما يمنع من الاكل من الثلاثة السابقة

(هدى المحرم اذا اصاب اهله)

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب واباه مرة) عبدالرحمن بن سحر وعمر بن عامر (سئلوا عن رجل اصاب) جامع (اهله وهو محرم بالحج) ومثله العمرة (فقالوا ينفذان) بضم الفاء وبالذال المجبة (فمضيان لوجههما حتى يقضيا) بضم (حجهما) اى الرجل والمرأة لوجوب اتمام فائدهما بالحج وكذا العمرة (ثم عليهما ج قابل) عاجلا قضاء عن هذا الفاسد (والهدى) فى القضاء جبر الفعلهما (قال وقال على بن ابي طالب واذا اهلا) احراما (بالحج من عام قابل تقرقا) وجوبا (حتى يقضيا حجهما) بثلاثة اكراما كان منها ما أولا (مالك عن يحيى بن سعيد) الاضمرى (انه سمع سعيد بن المسيب) القرشى (يقول ما ترون فى رجل وقع بامراته) جامعها (وهو محرم) بحج او عمرة (فلم يقل له القوم شيئا) لانه سؤال نبيه لم يقدّمهم المحكم (فقال سعيد بن المسيب ان رجلا وقع بامراته وهو محرم فبعث الى امراته يسأل عن

ذلك فتناى بعض الناس ينفق بينهما) من وقوع الوقاع (الى عام قابل) وهذا حرج شديد لم يرضه (فقال
 سعيد بن المسيب) ولا يقل ثقت لانهم لا يجيئون نسبة شئ اليهم فكأنه استبى (لينفذ الوصية بها) لقد رما
 (فلم ياتوا بها الى افسداه) لوجوب ذلك فاذا فرغوا رجا (ان ادركها مع قابل) بان عاشا اليه (فعلما بها
 الحج والهدى وبه لان من حيث اهلايتهما الذي افسداه ويتفرقان) من اهلاهما (حتى يتضابحا بها)
 اى يتضاه (قال مالك بن نيران جيبا بدينه) باتسكرا يى على كل واحد هدى (قال مالك بن نيران
 وقع بامرأته) اى جامعها (فى الحج ما يهت به وبه ان يدفع من عرفة ويرى الحجرة) ليلة المزدلفة قبل التحلل
 (انه يجب عليه) اتمام حجه هذا القاسدو (الهدى ويح قابل) فان كانت أصابته اهله بعد روى الحجرة
 وقبل طواف الافاضة (فأتماع عليه ان يعتمر يومئذى وليس عليه حج قابل) لان حجه الاول لم يفسد لوقوعه
 بعد التحلل غائبة انه وقع فيه بقص جبر بالحجرة والهدى (والذى يفسد الحج او الحجرة حتى يجب عليه
 فى ذلك الهدى فى الحج او الحجرة المتحسين) ختان الرجل وخفاض المرأة فهو تلعب (وان لم يكن ماء
 دافق) ذوندافق من الرجل والمرأة فى رجها (قال ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مساقرة)
 للسيدات عاتيا نزوله وكذا بادامة نذر او ادامة فكر (فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء
 دافق) بدون ادامة ولو قصد الاذنة (فلا رى عليه شيئا) اى فسادا لىكن يستحب له الهدى عند الا بهرى
 ويرجى غيره وجوبه (ولو ان رجلا قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه فى القبلة الا الهدى)
 وكذا لو خرج بالقبلة مذى فأتاعا عليه الهدى (وليس على المرأة التى يصيبها زوجها وهى محرمة مرارا فى الحج
 او الحجرة وهى له فى ذلك مطارعة) واولى مكرمة (الا الهدى ويح قابل) اصحابها فى الحج وان كان
 صابها فى العمرة فأتاعا عليه قضاء العمرة التى افسدت (فورا بعد اتمام القاسدة) (والهدى) للغير

(هدى من فاته الحج)

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرنى سليمان بن يسار) بتخية ومهملة خفيفة (ان ابا اليوب) خالد
 ابن زيد (الانصارى خرج حاجا حتى اذا كان بالنزابة) بنون فالف فزاي منقوطة فتخية فهما عن قرب
 الصغرا (من طريق مكة افضل رواه له وانه قدم على عمر بن الخطاب يوم التكرفد كره له ذلك فقال عمر
 اصنع ما يصنع المعتمر) اى تحلل من حجك هذا الذى فانك فعل عمرة (ثم قد حلت فاذا ادركك الحج قابل
 فاحجج واهد ما استيسر من الهدى) شاء فأعلى (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن سليمان بن يسار)
 الهذلى الى احد الفقهاء (ان هبار بن الاسود) بن المطلب بن اسدين عبد العزى بن قضى القرشى الاسدى اسلم
 بالجمرة بعد فتح مكة حتى شهور البخارى فى التمدد يخرج عن موسى بن عقبة عن سامان بن يسار عن
 هبار انه حدثه انه (جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنحره يده فقال يا امير المؤمنين انخطأ بالعدة كما ترى
 ان هذا اليوم) الذى هو يوم النحر (يوم عرفة فقال عمر اذهب الى مكة فظف انت ومن معك) وكان هبار
 قد حج من الشام كفى رواية (واخبروا هبارا ان كان معكم ثم احلقوا واصفروا واجعوا) وقد اخلتم (فاذا كان
 عام قابل فحجوا واهدوا ومن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجع) الى اهله وفى البخارى عن
 سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حيس احدكم عن الحج
 طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شئ حتى يحج عاما قابلا فيهدى او يصوم ان لم يجد هدايا وقول
 الصحابي السنة كذا له حكم الرفع وهو قد صرح باضافتها الى الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع بلا ريب (قال
 مالك ومن قرن الحج والحجرة ثم فاته الحج فعليه ان يحج قابلا ويقرن) يضم الزا من باب نصر وثى لغة بكسرها
 كضرب بين الحج والحجرة ويهدى هديين هديا لقرانه الحج مع العمرة وهذا لما فاته من الحج) ولو افسده مع
 الغزوات وجب عليه هدى ثالث

(هـدى من أصاب أهله قبل ان يقبض)*

(مالك عن ابي الزبير) محمد بن مسلم (الملكى عن عطاء بن ابي رباح) برا وموحدة حقيقة مفتوحتين
(عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو نفي قبل ان يقبض) أى يطوف طواف الاضفة
(فامر ان يخبر بدنية) وجهه صحيح لوقوع الخلل بعد الخلل برضى المجرة (مالك عن نوري) ثلثة (ابن زيد
الذيلي) بكسر فسكون (عن عكرمة) ابن عبد الله البربري (مولى ابن عباس) نقة حجة عند رؤساء علماء
المحدث كاحمد وابن معين وابن راهويه ولم يثبت عنه كذب ولا بدعة كما بين ذلك في التمهيد في حديث
لا تصوموا حتى يروا الهلال وقال انه نزل المغرب ومكث بالقبور ان مدة قبل وبها مات والمصحيح انه مات
بالمدينة (قال) نوري (لا نأخذ) أى عكرمة قال (الا ان عبد الله بن عباس انه قال الذى يصيب أهله قبل ان
يقبض) وقد مرى المجرة (يعمر ويهدى) مجر الخلل (مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول في ذلك
مثل قول عكرمة عن ابن عباس) يعمر ويهدى (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك) من رواية
عطاء عن ابن عباس بخبر بدنية يعنى ولا عمره عليه قال الى رواية عكرمة دون رواية عطاء مع انه من أجل
الشيء بعين في المناسك والثقة والامانة وذلك كالصريح في ان عكرمة عنده نقة قاله ابو عمر (وسئل مالك
عن رجل نسي الاضفة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال ارى ان لم يكن أصاب النساء) أى جامع
ولو واحدة فالجمع ليس بمقصود (فاخرج) وجوبا حلالا لا الامن نساء وصيد وكره الطبيب (فليغض ثم ليغتر
ايهدى) ويحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فيجزيه عن طواف الاضفة المذمى كما قاله
ولا مانع نفسه في المدونة ولا دم عليه لان تطوعات الحج تجزى عن واجباته (ولا ينبغي ان يشتري هديه
امن مكة يخبر بها) لانه لا بد فيه من الجمع بين المحل والحرم ولكن ان لم يكن ساقه معه من حيث اعتمر
ولم يشتره بمكة ثم ليخرج الى المحل فليسقه منه الى مكة ثم يخبر بها) ليجمع فيه بين المحل والحرم كما هو
شأن الهدى

(ما استيسر من الهدى)*

(مالك عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقر (عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يقول في تفسير قوله
تعالى (ما استيسر) تيسر (من الهدى شاة) نذبح (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول)
في تفسير (ما استيسر من الهدى شاة) فوافق عليا على تفسيره (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى
في ذلك لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) أى محرمون
وداخل الحرم ولا تلهذوا بالقتل دون الذبح لتعجب قتل ما يؤكل لحمه وما لا الاقواسق وما الحق بها (ومن
قله منكم متعذرا فجزاء مثل ما قتل من النعم) ولفظه يشمل الشاة وحجاء السنة من أحكام النبي صلى الله
عليه وسلم وأحكامه بوجوب الجزاء في الخطأ كما دل عليه الكتاب في العذر لان قتل الصيد اطلاق
والا تلاف مضنون في العذر والنسيان لكن المتعذر آثم والمخطئ غير ملوم (يحكم به) بالجزاء (ذوا عدل)
قوة (منكم) من المسلمين (هديا) حال من ضميره (بالع الكعبة) صدقة هدايا والاضافة لفظية أى واصلا
اليه بأن يذبح فيه ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مساكين) بدل منه أو تقديره هي
طعام وقراناف وابن عامر وأبو جعفر كفارة بلا تنوين وطعام بالمحضر على الاضافة لان الكفارة لما
تنوعت الى تكثيرها لطعام وتكثيرها بالجزء المائل وتكثيرها بالصيام حسنت اضافتها لاحد انواعها تبيينها
لذلك والاضافة تكون بأدنى ملاسة (أو عدل ذلك شيئا) أى أو ما شاءه من الصوم فتصوم عن طعام
كل مسكين يوما (هما يحكم به في الهدى شاة) لان النعم اسم للابل والبقر والغنم (وقد سماها الله هدايا)

بقوله هدايا بالغ الكعبة وهذا من يذيع الاستنباط والفقہ (وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالبدنية
 (وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء) من الجزاء (لا يبلغ أن يحكم فيه بغير أوبة فالحكم فيه شاة)
 إذا لم يحوز الحكم عليه نأزدهما لزمه ففي حلة حاله مقوية للاستفهام الإنكارى والتعجبى (وما لا يبلغ أن
 يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام أو إطعام مسكين) قال أبو عمر أحسن مالك في احتياجه هذا رأى
 بما لا يزيد لا خد عليه حسنا وعليه جهه ور العلماء وفقهاء الأمصار ما يجازو العراق (مالك عن نافع أن
 عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر) ينسر (من الهدى بدنة أو بقرة) لأهل الجدة استحبابا أو لا يخالف
 قول علي وابن عباس شاة يدل على ذلك قول ابن عمر لو لم يجد الأشاء لكان أحب إلى من أن اصوم ومعلوم
 أن أعلى الهدى بدنة فكيف تكون ما استيسر (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن
 حزم الأنصاري (أن مولاة لعمر بنت عبد الرحمن) الأنصارية (يقال لها رقبة أخبرته أنها خرجت مع حمزة
 بنت عبد الرحمن) مولاتها (إلى مكة قالت فدخلت عجرة مكة يوم التروية) ثامن الحجة (وأنما معها فطافت
 بالبيت وسعت) بين الصفا والمروة ثم دخلت صفة المسجد) ضم الصاد مفردة صقف كعرفة وشرق
 قال ابن حبيب مؤخر المسجد وقيل سقائف المسجد (فقال أعلقت مقصان) بكسر الميم وفتح القاف والصاد
 المشددة قال الجوهري المقص المتراض وهما مقصان (فقلت لا فقال فالتحسية) أطليه (فالتحسية حتى
 جئت به) إليها (فاخذت) به (من قرون) أى ضفائر (رأسها) في المسجد أرادته للستر والمبادرة بالتقصير
 والأحرام من المسجد بالحج (فلما كان) وجد (يوم النحر ذهبت شاة) عن تمتعها زاد في رواية ابن القاسم
 للوطأ قال مالك أراها كانت معمرة ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة يعني أنها دخلت البعرة وحلت منها
 في أشهر الحج فوجب تقصير شعرها للعمرة والهدى للتمتع لأحرامها بالحج قال أبو عمر أدخل هذا شاهد على
 أن ما استيسر من الهدى شاة لأن عمره كانت متممة والمتمتع له تأخير الذبح إلى يوم النحر

* (جامع الهدى) *

(مالك عن صدقه بن يسار) بفتح التحتية والمهملية المحففة الجوزى (المسكى) نزيل مكة مات سنة اثنين
 وثلاثين ومائة (أن رجلا من أهل اليمن جاء إلى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه) بفتح الحجة والفاء المحففة
 (فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (أني قدمت بعرة مفردة فقال عبد الله بن عمر لو كنت معك
 أو سالتني لأمرتك أن تقرن) بضم الراء وكسرهما أى لا عمتك بأباحة ذلك وأن القرآن مثل التمتع (فقال
 اليماني قد كان ذلك) الذى أخبرتك من التمتع قال أبو عبد الملك معناه قد فاقى الذى يقول لاني طفت
 وسعت للعمرة فماذا على المحلاق أو التقصير (فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطار) أى ارتفع (من) شعر
 (رأسك) أى قصر (وأهد) للتمتع (فصالت امرأة من أهل العراق ما هدية) بفتح فسكون فتحية حقيقة
 وبكسر الدال وشدة التحتية قال أبو عمر هو وأولى لأنه مما يهدى لله تعالى (يا أبا عبد الرحمن فقال هديه
 فصالت له ما هدية) بالتثنية والتخفيف فيه ما أيضا واحدة الهدى ما يهدى إلى الحرم من النعم بالتثنية
 والمخفة أيضا وقيل بالتثنية جمع التخفيف أجل الهدى أولا وثانيا جاء أنه يأخذ بالأفضل فلما اضطر
 للكلام صرح (فقال عبد الله بن عمر لو لم أجده إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلى من أن اصوم) وهذا
 لا يخالف قوله أولا ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة أم لا لأنه رجع عنه أولا لأنه قيد بعدم الوجود حين
 وجد البقرة والبدنة فهو أفضل له قال أبو عمر هذا أصبح من رواية من روى عن ابن عمر الصيام أحب إلى من
 الشاة لأنه معروف من مذهب ابن عمر تفصيل أراقه الدماء في الحج على سائر الأعمال (مالك عن نافع أن
 ابن عمر كان يقول المرأة المحرمة) بفتح أو عمرة (إذا حلت) من أحرامها (لتمشط) تسح شعرها (حتى تأخذ
 من قرون رأسها) لالتحل بذلك (وأن كان لها هدى لم تأخذ من شعر رأسها شيئا حتى يتحدر هديها)

بقوله تعالى ولا تخافوا ورؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (مالك انه سمع به من اهل المدينة ولا يشترك الرجل وامرانه في بدنة واحدة ليخرج كل منهم ابدنة بدنة) بالتركيز رويته قال مالك واجازالاكثر الاشتراك في الهدى الحديث ابي داود والذباي وابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من نسائه بقرة بينهن وبأق لذلك من يدقربا (وسئل مالك عن من معه من بني نجره في حج وهو) أي المبعوث معه (مهل بن جهم هل يجره اذا حمل) من العرة (أم يؤخره حتى يجره في الحج ويحمل هو من عمرته) قبل شجره (فقال بل يؤخره حتى يجره في الحج) لقوله تعالى ثم محله الى البيت العتيق وقال حديثا بالغ الكعبة أي يوم النحر وسائر أيام منى (ويحمل هو من عمرته) قبل شجره لانه ليس له فلا ارتباط له بعمرته (قال مالك والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد واجب عليه هدى في غير ذلك) كمتنع وقران (فان هديلا يكون الا بمكة كقال تعالى هديا بالغ الكعبة) ويستحب المروءة وليس المراد نفس الكعبة للاجماع على انه لا يجوز ذبح ولا نحر فيها ولا في المسجد (فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بمرمكة حيث أحب صاحبه ان يفعله فعليه) لانه لا يقع في الصيام لاهل مكة ولا اهل الحرم وعلى هذا اتفق العلماء واختلفوا في الصدقة (مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن يعقوب بن خالد الخزومي عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر النخعي ابن الحنابى الجواد ابن الجواد) انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمر ا على حسين بن علي بن أبي طالب (وهو رضى بالقباء) بضم السين المهملة واسكان القاف وتحتية والقصر فاقام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا خاف القوات) للحج (خرج وبعث الى علي بن أبي طالب واسماء بنت عميس) بضم العين الحماوية زرجة على يومئذ (وهو بالمدينة فقد ما عليه ثم ان حسينا اشار الى رأسه يشكو وجعه) فامر علي برأسه فحلق ثم نسك عنه بالناسه فخرعته وبعثا) كقال تعالى اوبه اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قال يحيى بن سعيد وكان حسين نرج مع عثمان بن عفان) امير المؤمنين (في سفره ذلك الى مكة) ولم يخرج ابوه على

(الوقوف بعرفة والمزلفة)*

(مالك انه بلغه) وانجره ابن وهب في موطا قال اخبرني محمد بن ابي حميد عن محمد بن المنكدر عن ابي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كلها موقف) أي ان الوقوف باي جزء منها آت بسنة ابراهيم متبع اظرفه وان بعد موقفه عن موقفه اراد به رفع توهم من الموقف الذي اختاره هو للوقوف (وارتقوا عن بطن عرنة) بضم العين وفتح الراء فوف وفي لغة بضم تنين موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة والعلمين الكبيرين جهة منى (والمزلفة) المكان المعروف سميت بذلك لانه يتقرب فيها من زلف اذا تقرب وقيل للحج لناس اليها في راع من الليل أي ساعات والمزلفة كلها من الحرم (كاهاموقف) وفي حديث جابر قد وقعت هو او مزلفة كلها موقف (وارتقوا عن بطن محسر) بكسر السين مشددة بين منى وعرفة سمي بذلك لان قيل ابره كل فيه واعيا ففسر اصحابه بفعله وارقفه في المحشرات واصافه للبيان كشجر اراك وبقية رواية عبد الرزاق المذكرة سبق هذا ومتى كلها منصرفا في مكة كلها منصرف في أي محل وقف اجزا ان كان الافضل ان يقف عند المحشرات التي وقف عندها صلى الله عليه وسلم قال النووي وأما ما اشتهر عند الامم من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم انه لا يصح الوقوف الا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من ارض عرفات وان القسيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند المحشرات فان عجز عنه فليقرب منه بحسب الامكان وهذا

الحديث قد جاء أنصافه وصرحوا عن جابر عند مسلم وغيره مرفوعاً بلفظ وقت ههنا وعرفات كلها وقت
 ووقت ههنا وجمع كلها وقت وروى الطبراني والديلمي برجال ثقات عن ابن عباس مرفوعاً عرفات
 كلها وقت وارتفعوا عن بطن عرفة وزد لفته كلها وقت وارتفعوا عن بطن محسر وبنى كلها محسر
 (مالك عن هشام بن عروة عن) عمه (عبد الله بن الزبير أنه كان يقول اعلموا أن عرفة كلها موقف
 الاطن عرفة) بالنون لكونها في الحرم (وان المزدلفة كلها موقف الاطن محسر) عتب
 المرفوع بالوقوف إشارة إلى استمرار العمل به فلا ينطبق اليه احتمال النسخ (قال مالك قال الله تبارك
 وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) بالفتح في الثلاثة على أن لا للثبوت والحج وروى أنها
 فتحة بناء وقيل اعراب وقرئ بالرفع على الغاء لا وما بعدها مبتدأ سبق الاستدعاء للثبوت ثم النفي عليها
 وفي الحج خبر المبتدأ الثالث وحذف خبر الأولين لدلالة علمهما (قال فالرفث أصابة النساء والله أعلم)
 بدليل أنه (قال الله تبارك وتعالى أحل لكم لبنة العيصام الرفث إلى نسائكم) أي جماعهن بلا شك
 فيحمل عليها الرفث في آية الحج وقيل أنه الفحش في الكلام وقيل التصريح بذكر الجماع قال الأزهري
 هي كلمة جامعة لكل ما يزيد الرجل من المرأة وخاصة ابن عباس بما خوطب به النساء قال عياض
 يعني من ذكر الجماع وما يوصل إليه لا كل كلام قال أبو عمر روى ابن وهب عن ابن عمر الرفث إتيان النساء
 والتكلم بذلك والرجال والنساء فيه سواء (قال والفسوق الذبح للانصاب) جمع نصب بصمتين حجارة
 تنصب وتبعد (والله أعلم قال الله تبارك وتعالى أوفسقا أهل لغير الله به) فمضى ذلك فسقا فدل على أنه
 المراد في الحج وروى ابن وهب عن ابن عمر الفسوق المعاصي في الحرم ولذا قيل المراد ما هو أعظم من ذلك وهو
 الترك لا مر الله والعصيان والخروج عن طريق الحق والتجور قال الساجي إنما خص مالك الفسوق
 بما ذكر لأن الحج شرع فيه الذبح فنقص بالنهي عن ذلك وإن كان قد نهى عن المعاصي جملة ولا يمنع حمل
 الآية على العموم في الحج وغيره لكنه يتأكد في الحج (قال والجدال في الحج أن قرئاً كانت يقف
 عند المشعر الحرام) بفتح الميم وبه جاء القرآن وقيل بكسرها وقال بعضهم أنها كثر في كلام العرب
 وذكر القعني وغيره أنه لم يقرأ بها أحد وذكر الهذلي أن أبا السماك قرأها بكسر جيل (بالمزدلفة يقرح)
 بفتح القاف وفتح الزاي وبالحاء الموهلة وقيل المشعر الحرام كل المزدلفة وقيل هو ما بين المزدلفة ومازرى
 عرفات سمى بذلك لأنه معلم للعبادة وموضع لها قال الأزهري المشعر المعالم التي يذبح الله إليها وأمر
 بالقيام عليها (وكانت العرب وغيرهم يتفنون بعرفة) على أصل شرع إبراهيم وأما قرش فقال يقيان
 كان الشيطان قد أسهواهم فقال لهم أنكم أن عظمت غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانت قرش
 لا تحبوا الحرم وتقول نحن أهل الله لا تخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله تعالى
 ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس رواه الجدي والاسماعيلي وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة كانت
 قرش ومن دان بدينها يتفنون بالمزدلفة وكانوا يسمون الحرم سائر العرب يتفنون بعرفة فلما جاء
 الإسلام أمر الله نبيه أن يأتي عرفات فيعقب بها ثم يفيض منها فذلك قوله تعالى ثم أفيضوا من حيث
 أفاض الناس وروى ابن خزيمة وابن زهير وابن اسحاق عن جابر بن مطعم قال كانت قرش
 إنما تدفع من المزدلفة وتقول نحن الحرم فلا تخرج من الحرم وقد ذكرنا الموقف بعرفة قال قرأت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصيح مع قومه بالمزدلفة
 فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا فوقف من الله له وفي الصحيحين عن جابر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 واقفا بعرفة فقلت هذا والله من الحرم فاشأنه ههنا والحرم نعم الحاء الموهلة وبالهمزة الساكنة وسين ههنا
 هم قرش ومن أخذ مأخذهما من القبايل من الشمس وهو التشديد (فكأنوا يتجادلون) يتخاصمون

(يقول هو لا تخن اصوب) لانا لم نخرج من الحرم (ويقول هو نحن اصوب) لانا نحن الشرايع القديمة ولم نبندع (فقال الله تعالى ولكل امة حكمة انما نسكا) فخرج السين وكسر هاشريعة (هم ناسكود) عاملون به (فلا تارعنك في الامور اذ الى ربك) الى دينه (انك لعل هدى) دين (مستقيم فهذا الجدل فيما نرى) نظر (والله اعلم) بما اراد (وقد سمعت ذلك من اهل العلم) والى هذا اشار صلى الله عليه وسلم بقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كراولته امة رواه الشيخان ولم يذكر الجدل لارتقاعه بين العرب وقريش بالاسلام ووقف الكل بعرفة

(وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته)*

(سئل مالك هل يقف الرجل بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار) يوم النحر وغيره (او يستحي بين الصفا والمروة وهو غير طاهر) اى غير متوض (فقال) مطايا الحكم بدليله من القياس (كل امرئ يصنع الحائض من امر الحج فالرجل يمشي يصنع وهو غير طاهر ثم لا يكون عليه شئ في ذلك) لانه صلى الله عليه وسلم قال للحائض اصبغي ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت فأتاح لها الفعل ولم يجعل عليها شيئا فمك ذلك الرجل (و) لمكن (الفضل) اى المستحب (ان يكون الرجل في ذلك) المذكور في السؤال (كله طاهرا) متوضيا لفعله كذلك صلى الله عليه وسلم (ولا ينبغي له ان يجر ذلك) اى عدم الطهارة في تلك الاماكن (وسئل مالك عن الوقوف بعرفة لاراكب ايزنل ام يقف راكبا) اى ايهما فضل (فقال بل يقف راكبا) لانه صلى الله عليه وسلم ركب حتى أتى اوقف فاستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس كما في مسلم وغيره (الان يكون به او بدابته علة الله أعذرا لعذر) اى بسببه قال القاضي عياض فيه ان الوقوف على فلهو والدواب افع واغراض راكبا جازم لم يكن ذلك محققا بالدابة او لغرض صحيح وان النسي في ذلك في الاغلب والاكثر ولم يتخذ ذلك عادة للحدث عليها كما كانت تفعلها الجاهلية وامامنا كان راكبا عليها فأخذ الحديث مع جماعة ولم يعل ذلك كشيء راحي يضر بها فلا يدخل في النسي ومن فعل ذلك فاصد الغرض صحيح مكفعل النبي صلى الله عليه وسلم في تبايخ كلامه او تخوف على الدابة ان تركها او على نفسه فيركبها ليجزها ويحترز نفسه بذلك فلا يخرج عليه

(وقوف من فاته الحج بعرفة)*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من) اى بعض (ليلة المزدلفة) وهي ليلة العيد (قبل ان يطالع الفجر فقد فاته الحج) ولو وقف قبل ذلك من زوال على ظاهره (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل ان يطالع الفجر فقد أدرك الحج) وقد جاء هذا بخبره من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعا وزاد فيه وليحل بعرفة وعليه الحج قابلا وروى اصحاب السنن باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن عمر الدبلي قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة وانا من اهل نجد فسأله عن الحج فقال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة من أدركها قبل ان يطالع الفجر من ليلة جمع فذلكم الحج (مالك عن هشام ابن عروة عن ابيه انه قال من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج) فله التحلل بفعل حرة (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطالع الفجر فقد أدرك الحج) ففيه تحلل بفعل حرة لا يكتفى بالوقوف نهارا واليه ذهب مالك رحمه الله وان الوقوف الركن انما هو لوقوف بالليل وذهب الاكثرون الى انه اذا وقف أى جزء من زوال يوم عرفة الى طلوع فجر الحرفة أدرك الحج واختاره جمع من اصحابنا وفي الترمذى صحيحا مرفوعا من شهد صلاتنا هذه اى لصبح ووقف معنا حتى ندفع ووقف قبل

ذلك بعرفة لا لا ونهارا فقد تم حجه وقضى تمته قال ابو الحسن النخعي ليس يشبه ان يكون الفرض من الغروب الى طلوع الفجر وما قبله من الزوال الى الغروب تطوعا وكفى النسبي صلى الله عليه وسلم امته الوقوف من الزوال الى المغرب مع كثرة ما فيه من المشقة فيالم يفرض عليهم ثم يكون حفظه من الفرض لما دخل بغروب الشمس الانصراف لا مساواة فان الاحاديث جاءت انه لما غربت الشمس دفع ولم يأت وبكون الفرض المشي حتى يخرج من المل والوقوف عبادة وثق بها على صفة ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بالاس ليبين معالم دينهم وقد علوا الفرض عليهم الوقوف بعرفة وأتوا لامتنال ما فرض عليهم وهو البر للامة فلو كان في تطوع والغرض من الغروب ايئنه لانه ليس يفهم من مجرد فعله انه كان في تطوع بل المفهوم انهم كانوا في امتثال ما مروا به وأتوا اليه (قال مالك في العبد يعق في الوقف بعرفة فان ذلك لا يجزى عنه من) اي يدل (حجة الاسلام) لان احرامه في وقت عدم وجوبه عليه فهو نقل بحب عليه اتمامه (الا ان يكون لم يحرم فيحرم عدان يعق ثم يدفع بعرفة من تلك الدلالة قبل ان يطالع الفجر فان فعل ذلك اجرا عنه) حجة الاسلام اذا رواها (وان لم يحرم حتى يطالع الفجر كان بمنزلة من فاته الحج اذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ايسلة انزلة) فيتحمل بفعله عمرة (ويكون على العبد) المذكور الذي عتق (حجة لا سلامه ضمها) اي يفعاها

(تقديم النساء والديان)

(مالك عن نافع عن سالم وعبد الله) بفتح العين وفي نسخة عبيد الله بضم العين وله ولدان يتكبرهما العبد وتغنيه (ابن عبد الله بن عمران اباهما عبد الله بن عمر كان يقدم اياه) نساءه (وصدايه من المزدلفة الى منى) خوفا للتأذي بالجملة ولزحام (حتى يملوا الصبح يعني ويرموا قبل ان يأتى الساس) وفي الصحيحين من رواية ابن شهاب عن سالم كان ابن عمر يقدم ضيفا عليه فيفنون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل يذكرون الله ما بداهم ثم يذفون قبل ان يقف الامام قبل ان يدفع الى منى فنهزم من يقدمه في صلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الجمرة وكان ابن عمر يقول ارخص في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة) لم تسم لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ ان مولى بالتذكير وعبد الله كفي الصحيحين (الاسماء بنت ابي بكر) ذات النطاقين (اخبرته قالت جشامع اسماء بنت ابي بكر) الصديق (منى) بالصرف (بغلس) بفتح طين ظلمة آخر الليل (قالت فقالت لها التذجننا منى بغلس) يعني تقدمنا على الوقت المشروع (فقات مدكنا نضج) وفي رواية تفعل (ذلك مع من هو خير منك) بكسر الكاف خطاب المؤثر هذا له حكم لرفع على قول ثم هو صحيح وان كان فيه ابهام المولاة وقد رواه الشيخان عن عبد الله ابن كيسان مولى اسماء ثم انزلت ليله جع سدا المزدلفة فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلوا ومضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزله فقالت اها ما اراد الا دفعنا فماتت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للظعن ولا منافاة بين كون السائل هتاذ كراو في روايه اني لمجمله على انها جميعا سالا هافي عام وعامين وفيه نه لا يجب الميت بالمزدلفة اذ لو جبر لم يقطا لمذكره وقوف عرفته وانما هو مستحب وهذا مذهب مالك وان كان اصل النزول بها واجبا بقدر حظ الرحل فان لم ينزل فالدم على الاشهر واوجب ابو حنيفة الميت وعن الشافعي القولان (مالكا انه بلغه ان طلحة بن عبيد الله) بضم العين احد العشرة (كان يقدم نساءه وصبايه من المزدلفة الى منى) عملا بالرخصة (مالكا انه سمع بعض اهل لعلي يكره رمي الجمرة) للمقبة (منى يطالع الفجر من يوم النحر ومن رمى فقد حل له النحر) وهو في اللة كالتذبح في الحلق (مالك عن)

هشام بن عروة عن زوجته (فاطمة بنت عمه (المندبر) بن الزبير (الخبر قد انما كانت ترى) جدتها (اسما بنت ابي كبر) المزدلفة تأمر الذي يصل لها ولا يصحباها) أي بهما اما (الصبي) على لهم الصبي حين يطالع الفجر ثم ترك قد ير الى مي ولا يقى) غلابا بالخصه

(السيرة في الدفعة)*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل) بالنساء الملقول (لهامة بن زيد) الحب ابن الحب (انا) جالس معه) وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن ابيه سئل اسامة وانا شاهد او قال سألت اسامة ابن زيد (كيف كان سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حين دفع) زاد يحيى الاثني وغيره من عرفة كذا في الفتح وعلقه في رواية ابن فضال عن يحيى والافراية ابنة ايس فيها ذلك كما كثر رواية الموطأ وان كان المعنى عليهم أي انصرف منها الى المزدلفة سعي ذوا لادحاهم اذا انصرفوا فادفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان سير العتيق) بفتح المهملة والنون سير بين الابطاء ولا سراغ قال في المشارق وهو سير سهل في سرعة وقال القرظي سير سريعا وقيل الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العتيق المخطو الفصح وانتصب على المصدر المؤكد من لفظ الفعل وفي التهذيب سير معروف للدواب ويستعمل مجازا في غيرها قال

يا جارقى باطولة العتيق * ان خرجتني بالصدود عن عتيق

(فاذا وجد فحوة) بفتح الهمزة وسكون الجيم فواو مفتوحة أي مكانا متسعا كذا رواه ابن التميمي وابن وهب والقبلي والتنيسي وطائفة ورواه يحيى وأبو عبد الله ويحيى بن بكير وسعيد بن عقرب وجماعة فوجه بضم الفاء وقضه أو سكون الراء قال ابن عبد البر وغيره وهو بمنى فحوة (نص) بفتح النون والصاد المهملة الثقيلة أي أسرع قال أبو عبد الله من تحريك الدابة حتى تستخرج به افضى ما عندك واصله غاية الشيء يقال نصت الشيء رفته قال الشاعر

ونص الحديث الى اهله * فان الوثقة في نصه

أي ارفعه اليهم وانسبه ثم استعمل في ضرب سريع من السير (قال مالك قال هشام بن عروة والنص فوق العتيق) أي ارفعه منه في السرعة وكذا ابن حبان بن عبد الرحمن عند مسلم وأحمد بن عياض عند أبي عوانة كلامه عن هشام ان التفسير من كلامه وأدركه يحيى القطان عند البخاري وسفيان عند الثعلبي وعبد الرحمن بن سليمان ووكيع عند ابن خزيمة وعند اسحاق بن راهويه ان التفسير من وكيع وعند ابن خزيمة انه من سفيان وهما إنما أخذاه عن هشام فرجع التفسير اليه وقدرناه أكثر رواية الموطأ فليدكروا التفسير وكذا رواه أبو داود والطبراني عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلامه عن هشام قال ابن عبد البر ليس في هذا الحديث أكثر من معرفة كيفية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة ووجهنا يلزم أئمة الحجاج في دخولهم فقله لاجل الاستيحال للصلاة لان المغرب لا تقضى الا مع الشاء بالمزدلفة أي فيجمع بين المصلحين الوقار والسكينة عند الرحلة وبين الاسراع عند عدمها لاجل الصلاة وقال ابن خزيمة فيه دليل على ان حديث ابن عباس عن اسامة قال لما رأيت ناقته راقعة يدها حتى أتى جمعنا محمول على حال الزحام دون غيره يشر الى ما واه وهو أبو داود عن ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم ارفعه حين افاض من عرفة وقال يا أيها الناس عليكم السكينة فان البر ليس بالاجحاق قال فليدكروا راقعة يدها حتى أتى جمعنا ورواه البخاري عن ابن عباس ليس فيه اسامة وأخرجه مسلم عن ابن عباس عن اسامة في ثلث حديث قال هذا زال سير علي فثبته حتى أتى جمعنا وهذا يسم بان ابن عباس إنما أخذه عن اسامة وزجج في الحديث ايضا ان السلف كانوا

يصرصون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه لئلا يتدوا به في ذلك وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القنبري وأما عن طريق ابن الناسم الثلاثة عن مالك بن نابه يحيى بن سعيد القطار عن البخاري وجاد بن زيد وعبد بن سليمان وعبد الله بن نمير وجاد بن عبد الرحمن عن عبد مسلم وسفيان الثوري عن أنس بن مالك عن جاد بن سليمان عن عبد الله بن عيسى عن جاد بن سليمان عن أنس بن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر (لفظ اسم الفاعل قدره شام به) مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر (لفظ اسم الفاعل قدره رمية بحجر عملا بالسنة

(* ما حاق في الخبر في الحج *)

(مالك أنه بلغه) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم عن جابر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعني) هذا المكان الذي نحررت فيه (المحتر) الأفضل (وكل مني محتر) يجوز التحريف به زاد في حديث جابر فأنحر وافي رحالك وهو أمر أباحه لا التحباب ولا ندب قال ابن التين منكر النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجرة لا ولي التي تلي المحجد قال الحافظ وكأنه أخذ من رواه الفاكهي من طريق ابن جريج عن طاوس قال كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يعني عن يسار المصلي قال وقال غير طاوس من أشباخنا مثله وزاد فأمر بنسائه أن ينزلن حب الدار يعني وأمر الانصار أن ينزلوا بالشعب وراه الدارقات والتعب عند الحجرة المذكورة قال ابن التين فللتحريفه فضيلة على غيره لقوله هذا المحتر وكل مني منكر (وقال في العمرة هذا المحتر) الأفضل (بني المروة) بيان لاسم الإشارة (وكل فجاج مكة) بكسر الفاء وجيم جمع فجع ففتح الفاء وهو الطريق لوسع بين الجباب (وطرفها محتر) يجوز التحريف بها قال أبو عبد الملك يريد كل ما قرب بيوت مكة من فجاجها وطرفها محتر وما تباعد من البيوت فليس بمحتر (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (قال أخبرني عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الانصارية أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة سنة ثمان وعشرين من الهجرة (الحجس ليلتين من ذي القعدة) بفتح القاف وكسر هاء هي بذلك لانهم كانوا يقعدون فيه عن القتال ومثل هذا التواريخ في حديث ابن عباس عند البخاري واحتج به ابن خزم على أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس قال لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقعة كانت يوم الجمعة بلا خلاف وظاهر قوله يقتضي أن خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على تركه يوم الخروج وقد ثبت في الصحيح من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعين يوما لم يكن يوم الجمعة فحينئذ نه يوم الخميس بالغاء يوم الخروج وتعبه ابن القيم أن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عدم الخروج أو على تركه ويكون ذوالقعدة تسعة وعشرين يوما أيده الحافظ بما رواه ابن سعد والحاكم في الكليلة أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم السبت فحينئذ من ذي القعدة وفيه رد على من منع إطلاق القول في التواريخ فلا يكون الشهر راقا سافلا يصح الكلام فيقول مثلان بين باداة الشرط ووجه الجواز أن الإطلاق يكون على الغالب (ولا ترى) بضم النون أي تظن (إلا أنه أشجع) لانهم كانوا لا يعرفون الدهر في أشبه الحج والجمعة وبني البخاري رواية أبي الاسود عن عروة عنهما ما بن بالحج وسلم من طريق القاسم عنها لاند كرا لا الحج وله من هذا الوجه لبنا بالحج فتأمره أن عائشة مع غيرها من الهابة كانوا ولا يحرمين بالحج لكن في رواية عروة السابقة في الموطأ أنما من أهل بعصرة ومسان أهل بمحجة وعمره ومنهم أهل بالحج فيجعل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتناء في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا هو ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام وجواز العمرة

في أشهر الحج تقدم من ذلك (أحمد بن حنبل) (من مكة) بسرف كما جاء عن عائشة أو بعد ما وافهم
 بالبيت سبعهم كما في رواية حارث بن محمد تكرره الأمر ذلك مرتين في الموضوعين وإن العزيمة كانت آخر أحسن
 أمرهم يفتح الحج إلى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت
 وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) يفتح الله وكسر ثابته أي بصرح لا بالإن يفتح وهذا نسخ الحج إلى العمرة
 ولا أكثر على أنه خاص بالصحابة تلك السنة خاصة أو منسوخ (قالت عائشة فدخل) بضم الدال وكسر
 الحاء معني للجهول (عليان يوم النحر) بالنصب ظرفا أي في يوم النحر (يلحم) ترفقت ما هذا افتما والنحر
 والجحاري وسلم من رواية سليمان بن بلال عريحي بن سعيد ذبح (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 أزواجه) فلهذا على جواز ذبح لقروا تفق عليه إلهاء الأرايح يستحب عندهم لقوله تعالى إن
 الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها وأخذ من الاستفهام عن الدم أنه لم
 يستأذنها في ذلك إذ لو كان بعلمها لم يتحج لي الاستفهام لكن لا يدفع ذلك احتمال أنه استأذنها وإسارات
 اللحم اجتمع عندها أنه الذي وقع فيه الاستئذان وأنه غيره فاستفهمت عنه لذلك قال ابن بطال أخذ
 بظاهره رجاءه فأجروا الاشتراك في الهدى ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية
 يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة
 فقال إسماعيل القاضي فترد يونس بذلك وقد خالفه غيره قال الحفاظ ورواية يونس أخرجهما النسائي
 وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معمر بن عيسى وأما من لم ينفذ أمر من لم ينفذ يونس قال ما ذبح
 عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة وللنسائي أيضا من طرق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة
 قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أعمق من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن صحته الحاكم وهو
 شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الدين عن عبد الرحمن بن التميمي عن أبيه عن عائشة قالت
 ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع بقرة أخرجه النسائي أيضا فهو شاهد مخالف لما تقدم انتهى
 ولا شدوذ فان عمار الدين بضم الدال المهملة وسكون الهاء وفون ثقة صدوق روى له مسلم وأصحاب
 السنن فزيادته مقبولة فانه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست مخالفة لغيره فان قولهم ما ذبح
 إلا بقرة المراد بها نسائه بقرة أي لا يبر ولا غنم فلا يشافي أن رواية الصريحة أنه عن كل واحدة بقرة من
 شرط الشذوذ أن يتعد الجمع وقدمه فلا تأييد فيها لرواية يونس التي حكم إسماعيل القاضي
 بشذوذها لانه انفرد بقوله واحدة وحديث أبي هريرة لا شاهد فيه فضلا عن قوته إذ قوله ذبح مرة بينهن
 لا صراحة فيه أنه لم يذبح سواها وإن كان ظاهرة ذلك فتعارضه الرواية الصريحة في العدد وقروا
 البخاري في الاضاحي وسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن التميمي بلفظ ذبح رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقرة وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن
 بن بلفظ أهدي بذل فحى قال الحفاظ وظاهران التصرف من الرواية لانه ثبت في الحديث ذكر
 النحر فعمله بهضه م على الاضحية لكن رواية أبي هريرة صريحة في أنه كان عن نسائه فقوت
 رواية من رواه لفظ أهدي وتبين أنه هدى للتمتع فلا حجة فيه على مالك في قوله لا يضحياء لي أهل مني
 قيل وفيه دلالة على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمل به غيره ولا علمه وتعمق باختمال
 الاستئذان كما روي جواز الكل من الهدى (قال يحيى بن سعيد هذا الحديث) الذي أخبرني
 به عمرة (للقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (فقال أملك) عمرة (والله بالحديث على وجهه) أي
 ساقه لك سياقا تاما لم يختصر منه شيئا وكأنه يشير إلى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما تقدمت
 الإشارة إليها ورواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن القنبي والترمذي والنسائي

وإن ما جاء من طريق ابن القاسم ثلثتهم عن مالك بن مالك بن سليمان بن نلال في الصحيحين وعبد الوهاب
 التقي وسفيان عن مسلم ويحيى القطان ويحيى بن أبي زائدة عند أصحاب السنن خبرتهم عن يحيى بن سعيد بن
 (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن) أخيه (حفصة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما شأن) أي أمروا حل (الآن) هكذا يعني النبي الذي يورى وابن بكر والقبلي وأبي مصعب
 وغيرهم وزاد التميمي واسماعيل بن أبي أوسين وابن زبيرة وابن جابر وأبو عبد الله بن عبد الله بن
 أن أن أحرامهم بعمرة كان سببا لبرئته حلهم (ولم تحلل) بفتح أوله وكسر ناله (أنت من عمرتك فقال
 أتى لبدت رأسي) بفتح اللام والواحدة القليلة من التلبية وهو جعل شيء فيه من نحو صمغ ليجمع الشعر ولا
 يدخل فيه ثقل (وهذا حديثي) عقلت شيئا في عمقه ليعلم (فلا أحل) بفتح الهجزة وكسر الحاء والرفع
 من أحرام (حتى أحل) الهدى واحتج به أبو حنيفة وأحمد ومن وافقه على أن من باق الهدى لا يحل
 من العمرة حتى يهل بالحج ويقع منه لأنه جعل عليه بقائه على أحرامه كونه أهدى وكذا في حديث جابر
 في الصحيحين وأخبرهم أنه لا يحل حتى يفر الهدى والأحاديث بذلك متطابقة وأجاب بعض المالكية
 والشافعية بأن السبب في عدم تحلل من العمرة كونه أدخلها على الحج وهو مشكل عليه لأنه يقول أنه صلى
 الله عليه وسلم فرادى الحج وقال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث أنهصال لأنه إن قال
 به أشكل عليه بتعليقه عدم التحلل بسوق الهدى لأن التحلل يمتنع على من كان قارنا عنده وجح لأصلي
 وغيره إلى توهم مالك في قوله ولم تحل أنت من عمرتك وأنه لم يبق له حديث خاصة غيره وثقة به ابن
 عبد البر على تذيير تسليم انفراده بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها على أنه لم ينفرد قارنا به أي وعبد الله
 ابن عمر وهما مع مالك حفاظ أصح بنافع انتهى ورواية عبيد الله عن مسلم وأخرجه البخاري عن موسى
 ابن عتبة ومسلم عن ابن جريج والبيهقي عن شعيب بن أبي حمزة ثلثتهم عن نافع بن عبد الله بن عبيد الله
 عند الشيخين فلا أحل حتى أحل من الحج ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة
 ولا من الحج حتى يفر فلا حاجة فيه أن قال أنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأن قول حفصة ولم تحلل من
 عمرتك وقوله حتى أحل من الحج ظاهر في أنه كما قارنا وأجاب الإمام الشافعي بأن معنى قول ابن عمر
 من أحرامك الذي ابتدأه معهم بنية واحدة بدليل قوله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى
 ويحرم لها عمرة أي فاطقت اسم العمرة على الأحرام بنية الحج الواحدة فيجوز أوقيل معناه ولم تحلل من محك
 بعمرة كما مررت أحرامك ومن تأني بمعنى الباء كقوله تعالى يحفظونه من أمر الله أي بأمره والتدبير ولم تحلل
 أنت بعمرة من أحرامك وقبل ظنت أنه فسح بحج بعمرة كما صنفه أصحابه بأمره فقالت لم تحلل أنت أيضا
 من عمرتك وقيل المراد بالعمرة هنا الحج لأنهما اشتراك في كونهما قصداً أو جزءاً المندرجين وأما
 بأنه روى حلوا ولم تحلل أنت من محك وهذا نحو جواب الشافعي وضعفت هذه التأويلات بما في الصحيحين
 عن عمر فروعا وقل عمرة في حجة وعن أنس ثم أهل بحج وعمرة ومسلم عن عمران بن حصين جمع بين حجة
 وعمرة ولا يلاي داود والنسائي عن البراء فروعا في سقت الهدى وقرئت والنسائي من حديث علي بن
 ولا جد عن سراقه أنه صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع وله عن طلحة والدارقطني عن أبي سعيد
 وأبي قتادة والبراء عن ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة وأجاب البيهقي عن هذه
 الأحاديث بغيرها نصرة لمن قال كان مفردا فقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قتادة عن أنس
 أنه سمعهم يصرخون بهم ما جاء ثابت من رواية من روى عنه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج
 والعمرة ثم نقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ رووه عن أنس كذلك فالاختلاف فيه على أن نفسه
 قال فأمه جمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلّم غيره فكيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه

وأجاب عن حديث حفصة بما تقدم عن الشافعي وعن حديث عمر بن جاعة روي بلفظ صل في هذا الوادي وقال عمر في حجة وهو لاء أكثر عدد ممن رواه وقل فقال ذلك ليكون اذنا في القرآن لا مرا للنبي صلى الله عليه وسلم في حال نفسه وعن حديث عمران بأن المراد اذنه لا صحابه في القرآن بدليل روايته الاخرى انه صلى الله عليه وسلم تمتع فان مراده بكل ذلك لذنه وعن حديث البراء بن ساقه في قصة علي وقدرها ما انس يعني في الصحيحين وجابر في مسلم وليس فيه اللفظ وقربت وأجاب عن باقيها بما حاصله انه اذن في ذلك لانه فعله في نفسه وقال الخطابي اختلفت الرواية فيما كان صلى الله عليه وسلم به محرما والراجح انه اقرده الحج وان كلا اضاف اليه ما أمر به اتساعا وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية وعمر له مزيد وقال النووي الصواب انه كان قارنا ويؤيده انه لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ولا شك ان القرآن افضل من الافراد الذي لم يعتمر في سنته ولم يقل احدا ان الحج وحده افضل من القرآن وتعبه الحافظ بأن الخلاف ثابت قديما وحديثا أما قديما فالسبب عن عمر انه قال ان أتم تحجكم ولعمركم ان تنسوا الكل منهم ما سقروا عن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وأما حديثا فقد مر رح القاضي حسين والمتولى يترجح الافراد ولم يعتمر في تلك السنة انتهى وهو مذهب مذهب مالك وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني ومسلم أيضا من رواية خالد بن مخلد كلهم عن مالك بن نافع وعبد الله بن عمر في الصحيحين وموسى بن عتبة في البخاري وابن جرير في مسلم عن نافع

(العمل في النحر)

(مالك عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه علي بن أبي طالب) قال أبو عمر كذا يحيى والقعني عن علي ورواه ابن بكير وسعيد بن عفير وابن القاسم وابن نافع وأبو مصعب والشافعي عن مالك فقالوا عن جابر وهو الصحيح وانما جاء عن علي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وأرسله ابن وهب لم يقل عن جابر ولا عن علي والمتن صحيح ثابت عن جابر وعلى انتهى وعلى رواية يحيى وموافقه فيه انقطاع لان محمد الميرزا عليا (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر) بيده الكريمة (بعض هديه) وكان مائة بدنة كما في الصحيحين عن علي (ونحر غيره بعضه) هو علي ففي أبي داود عن علي لما نحر صلى الله عليه وسلم بدنه نحر ثلاثين بيده وأمر في فخرت سائرهما وفي مسلم وغيره عن جابر ثم انصرف صلى الله عليه وسلم الى المنجر ففخر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا ففخر ما غبر وهذا اصح وفي أبي داود عن غفرة بن الحارث السكدي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى بالبدن فقال ادعوا لي انا الحسن فدعى له علي فقال خذ بأسفل الحربة وأخذ صلى الله عليه وسلم بأعلاهما ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب بغلته وأردف عليا وجمع الولى العراقي باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفر بدنتين بدنة وهي التي ذكرت في حديث علي واشتركت به وعلي في نحر ثلاث وثلاثين وهي المذكورة في حديث غفرة بن معجة وقيل مهملة وقول جابر نحر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في نحره ما مفر دابه أو مع مشاركة علي وجمع الحافظ بين حديثي علي وجابر بأنه صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين ثم أمر عليا ان ينحر ففخر سبعا وثلاثين ثم نحر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان ساغ هذا والا فاقى الصحيح أصح اى مع مشاركة علي لثلاثين مع حديث غفرة وان لم يعرج الحافظ عليه وذكر بعضهم ان حكمة نحر ثلاثا وستين بدنة بيده انه قصد بها سني عمره وهي ثلاث وستون على كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال وانظرا انه صلى الله عليه وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة انتهى وأما قول انس في الصحيحين وغيرهما نحر النبي صلى

الله عليه وسلم بيده سبع بدن فلعلها التي اطلع هو عليها (مالك عن نافع عن ابن عبد الله قال من نذر بدنة فانه يقلد ما نملين) فصل في عتقه اعلامه (ويشمرها) في سناها (ثم يصرها عند البيت او بين يوم النحر ليس لها حمل دون ذلك) لانه لما نذر بدنة علم انها هدى (ومن نذر جزوا من الابل او البقر فليكرها حيث شاء) اي في أي مكان لانه اراد اطعام محبة مساكين عوضه او ماوى من المواضع (مالك عن هشام بن عروة ان اياه كان يكر بدنة قياما) حال سوغ وقوعها من النكوة مع تأخرها عنها بتخصيص التكره بالاضافة وفي الصحيحين عن زياد بن جبير راي ابن عمر اتي على رجل قد اناخ بدنته يصرها قال ابعثها قياما مقدمة سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع لقوله سنة وقال ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه صواف قال قياما رواه سعيد بن منصور وغيره وصواف بالتشديد جمع صافة اي مضطفة في قيامها وفي المستدرك عن ابن عباس صواف اي قياما على ثلاثة قوائم مع قوله وفي قراءة ابن مسعود صواف بكسر الفاء بعد هاتون جمع صافنة وهي التي رفعت احدى يديها بالعتل لئلا تضطرب وقال ابو عمر اظن اختيار العلماء لنحر البدن قياما لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبا والوجوب لغمة السقوط الى الارض (قال مالك لا يجوز لاحد ان يحلق رأسه حتى يكرهه) الآية الشريفة عن ذلك (ولا ينبغي) لا يجوز (لاحد ان يكر قبل القير يوم النحر وما العمل كله يوم النحر الذبح ولبس الثياب والقاء الثفت) ازالة الاوساخ والشعث كطول الظفر (والحلاق) بكسر الحاء مصدر حلق (لا يكون شيء من ذلك قبل يوم النحر) لانه فعل له قبل وقته كمن صلى قبل دخول الوقت

(الحلاق)*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) في حجة الوداع كما هو ظاهر سياق الامام لهذا الحديث في الحج وبه صرح البخاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال حلق صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وناس من اصحابه وقصر بعضهم فقال (اللهم ارحم الخلق قالوا) اي الصحابة قال الحافظ ولم اقف في شيء من طريقه على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (والقصرين يا رسول الله) اي قل وارحم المتصرين (قال اللهم ارحم الخلق قالوا) قل (والقصرين يا رسول الله) فالعطف على محذوف وهو يعنى العطف التثنيي كقوله تعالى قال اني جاءك للناس اماما قال ومن ذريتي (قال والقصرين) قال الحافظ فيه اعطاء لمعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت بلا عذر ثم هو كذا في معظم الروايات عن مالك الدعاء للخلق مرتين وعطف القصرين عليهم في المرة الثالثة وانقر ديجي بن بكر فوجدته كما قال في التقصى وفي رواية الليث عن نافع عن عبد البر في التقصى واغفله في التمهيد بل قال فيه انهم لم يختلفوا على مالك في ذلك وقد راجعت اصل سماعي من موطأ يحيى بن بكر فوجدته كما قال في التقصى وفي رواية الليث عن نافع عن عبد مسلم وعلقه البخاري ارحم الخلقين مرة او مرتين قالوا والمقصرين قال والقصرين والشك فيه من الليث والافاق كثرهم موافق لرواية مالك ومسلم وعلقه البخاري من رواية عبيد الله بالتصغير عن نافع قال في الاربعة والمقصرين ومسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ مالك سواء وبيان كونه في الاربعة ان قوله والمقصرين عطف على مقدار أي وارحم الخلقين وانما قاله بعد دعائه لهم ثلاث مرات فيكون دعاءه للمقصرين في الاربعة ورواه ابو عوانة من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بأن من قال الاربعة فعلى ما شرحناه ومن قال الثالثة اراد ان المقصرين عطف على الدعوة الثالثة او اراد بالثالثة مسئلة السائلين وكان صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث ولو اريد دعاءهم ثالث مسئلة ما سألوه ولا جد

من طريق ابيوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر للمخلفين قالوا وللقصرين حتى قالها ثلاثا واربعاً ثم قال والقصرين
ورواية من جزم مقدمة على من شك وقد اختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه ذلك
فقال ابن عبد البر لم يذكر احدهم رواية نافع عن ابن عمر ان ذلك كان يوم المدينة وهو تقصير وحذف
وانما جرى ذلك يوم المدينة حين صد عن البيت وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابي سعيد وابن
عباس وابي هريرة وحشي بن جناد وغيرهم ثم اخرج حديث ابني سعيد بلفظ سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستغفر لاهل المدينة للمخلفين ثلاثا وللقصرين مرة وحديث ابن عباس بلفظ حلق رجال يوم
المدينة وقصر آخرون فقال صلى الله عليه وسلم رحم الله المخلفين الحديث وحديث ابني هريرة ولم يسبق
لفظه بل قال وذكر معناه وتجاوز في ذلك فليس في حديثه تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرق التصريح
بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لانه شهد هاهنا ولم يشهد
المدينة ولم يسبق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئاً ولم أقف على تعيين المدينة في شيء من الطرق عنه
بل صرح موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر بأنه في حجة الوداع رواه البخاري في المغازي وعنده من رواية
جويرية بن أسماء ومسلم من رواية الالبث كلاهما عن نافع عن ابن عمر ما يشربان ذلك وقع في حجة الوداع
واليه يوصي صنيع البخاري ومالك واما حديث حبشي بن جناد فرواه ابن ابي شيبة ولم يعين المكان ورواه
أحمد عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع فذكر هذا الحديث وهذا يشعر بأنه كان فيها واما قول ابن عبد
البر وغيرهم فقد ورد تعيين المدينة عن جابر عند الطبراني والمسورين محرومة عند ابن اسحاق وكذا جزم
امام الحرمين بأنه في المدينة وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابني مريم السلولي عند أحمد وابني
شعبة وأم المحصين عند مسلم وقارب النقي عند أحمد وابني شعبة وأم عمار عند الحارث والاحاديث التي
فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً واضح اسناداً ولذا قال النووي انه الصحيح المشهور لا يبعد انه وقع في
الموضعين وقال عياض كان في الموضعين وقال ابن دقيق العيد انه الاقرب قلت بل هو المتيقن لتظافر
الروايات بذلك في الموضعين الا ان السبب فيهما مختلف فالذي في المدينة سببه توقف من توقف من
الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في
انفسهم على ذلك فنهى عنهم صلى الله عليه وسلم وصالح قريشاً على ان يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالا حلال
توقفوا فاشارت أم سلمة ان يحمل هو ففعل فحلق بعض وقصر بعض فكان من بادى الى الحاق اسرع الى امثال
الامر عن قصر وصرح بهذا السبب في حديث عند ابن ماجه وغيره انهم قالوا يا رسول الله ما بال المخلفين
ظاهرت لهم بالترحم قال لانهم لم يشكوا واما سبب تكرير الدعاء للمخلفين في حجة الوداع قال ابن الاثير
في النهاية كان أكثر من حج معه صلى الله عليه وسلم لم يسبق الهدى فلما أمرهم ان يفصحوا الحج الى
المسرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رؤسهم شق عليهم فلما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في انفسهم
انخف من الحلق ففعله أكثرهم فرج النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلق لانه ابين في امثال الامر وفيه
نظروا نفعه عليه غير واحد لان المتع يستحب له ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج اذا قرب ما بين النسكين
وقد كان كذلك هنا والاولى قول الخطابي وغيره ان عادة العرب حب توفير الشعور والترزين بها والحاق
فيهم قليل وربما رآه من الشهرة ومن زري الأعاجم فلذا كرهوا الحلق واقتصر على التقصير وفي حديث
الباب من الفوائد ان التقصير مجزى عن الحلق وهو مجمع عليه الا رواية عن الحسن البصري تعين الحلق اول
حجة وثبت عنه خلافة وفيه ان الحلق أفضل لانه ابان في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق
النية والتقصير يبق على نفسه شيئاً ما يزين به بخلاف الحلق فيشعر بأنه ترك ذلك لله واشارة الى التجرد
ولذا استحب الصلحاء القضاء الشعور عند التوبة وتلليل الذنوب وغيره بأن المتصرب على نفسه الشعر

الذي هو زينة والحاج مأثور بترصها بل هو أشعث أغبر فيه نظرا لان الحلق انما يقع بعد انقضاء زمن الامر بالتحشف فانه يحل له كل شيء الا النساء في الحج خاصة وفيه مشروعية حلق جميع الرأس لانه الذي يتصفه قوله المحققين وقال بوجوده مالك واجد واستحب الكوفون والشافعي ويجزى البعض عندهم فعند الحنفية الربع الا بآيوسف فقال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب حلق ثلاث شعرات والتقصير كالحلق يأخذ الرجل من جميع شعره من قرب أصله استحبابا فان أخذ من أطرافه أجزأ كما في المدونة وان لم يزد على قدر ما تأخذه المرأة وهو قدر الغلة والمثروع في حق النساء التقصير بوجاهة وفي أبي داود عن ابن عباس مرفوعا ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وللهذه عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن له مائة في الصحيحين وغيرهما (مالك) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمر فيطوف بالبيت ويسمي (بب) الصفا والمروة) أو استعمل في حقيقته اللغو لانه الشرعية السعي (ويؤثر الحلق حتى صبح) اذا خرج عليه في تأخيرها اذا شغل عنه مانع وأظنه لم يجد في الليل من محلقه قاله أبو عمر (قال) عبد الرحمن (ولكنه) أي ليلها القاسم (لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال) ورعا دخل المسجد فأوتر فيه صلى الوتر (ولا يقرب البيت) أي لا يطوف لئلا يكون للعمرة طوافا (قال مالك التفت حلق الشعر وليس مصدر) (الناس وما تنسج ذلك) من قص الانفسار والاله الا وساخ ونحو ذلك (قال يحيى سئل مالك عن رجل نسي الحلق فبنى في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع) أي جائز (والحلق ببنى أحب الي) أفضل للتابع (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة (ان أحدنا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يغزها بان كان معه ولا يحل) بغض فكسر (من نسي حرم عليه حتى يحل ببنى يوم النحر) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) أي حيث يحل ذبحه

(التفسير) *

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحية شيئا حتى يحج) طلبا لمزيد الثمة المطلوب في الحج لكن (قال مالك ليس ذلك على الناس) لمافيه من المشقة القوية (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشاربته لطولهما تركها الا أخذ منها من اول شوال لانه من تمام التحلل (مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن فروخ (ان رجلا) لم يسم (الى القاسم بن محمد فقال اني افضت) طفت طواف الافاضة (وافضت مسمى أهلى ثم عدلت الى شعب فذهبت لادفون أهلى) اجامعها (فقات اني اقصر من شعري بعد) بضم الدال اي الى الآن (فاخذت من شعرها باسنانى ثم وقفت بها) جامعتها (فضحك التاسم) تعسبا (وقال) مرها فلناخذ من شعرها باسنانى (بفتح الجيم واللام وبالياء) بلقطة ثنية الجمل بفتحين المقرض يقال فيه الجمل والجلمان كما يقال المقرض والمقرضان والقلم والقلمان ويجوز ان يجعل الجلمان والقلمان اسما واحدا على فعلان كالسرطان والديبران وتجعل الذون حرف اعراب ويجوز ان يقيس على بابهما في اعراب المثني فيقال شربت الجلمان والقلمين قاله المصباح قال أبو عمر وانما قال ذلك لان التقصير بالاسنان ليس هو من الشان ولم يفعل الرجل حراما لان الوطء بعد الافاضة حلال لكنه اساء بوطئها قبل ان تقصر ليمها التقصير لا غير ولم ير القاسم الدم لقوله صلى الله عليه وسلم لا قبل ولا حرج وان كان (قال)

مالك استحب في مثل هذا) أي تقديم الأفاضة على الخلق (أن يهرق دما) ولا يجب (وذلك أن عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فله ريق دما) رواه الامام فيما يأتي عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه لقي رجلا من أهله) هو ابن أخيه عبد الرحمن الأصغر ابن عمر ابن الخطاب وهو الذي (يقال له المجر) بحميم وهو حدة ثقيلة مقفوحة توزن بمحمد لقب بذلك واسمه أيضا عبد الرحمن قيل لأن أباه مات وهو جمل فلما ولد سمته حفصة باسم أبيه وقالت لعل الله يحبه وقيل سقط فتكسر فحبر فقيل له المجر (قد أفاض ولم يحق ولم يصر جهل ذلك فأمره) عمره عبد الله أن يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيحلق (لأنني بالترتيب المطلوب باتفاق) (مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يحرم دعا بالجلين) يقتضين فقص شاربته وأخذ من حيشته قبل أن يركب وقبل أن يزل) باللبدية (محروما) لئلا يطول ذلك بالأحرام

(التلييد)

عوان يجعل الحزم في رأسه صفحا أو غيره لئلا يشعره أي يلتصق ببعضه بعض فلا يتخلله الغبار ولا يصبده الشعث ولا القمل وإنما يلبد الشعر من طول مكنته وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في حديث حفصة وفي أني داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لبذ رأسه بال غسل بفتح العين والسين المهملة مع معزوف وهو في معنى الصمغ في الأصاق بعض الشعر ببعض وزواه بعضهم بالغسل بفتح السين المهملة واسكان المهملة وهو ما يغسل به من خطمي وغيره وهو ما يلبد به الشعر أيضا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ابن الخطاب قال من صفر) بالاضاد المعجمة والغاء رأسه أي جعله ضفا ثركل صغيرة على حدة ثلاث طاقات خافوقها (فليحلق) وجوبا فان قصر لم يحزه وعابه الحلق (ولا تشبهوا) الصفر (بالتلييد) لأنه أشد منه فيجوز التقصير عند عمران لبدون من صفر قال ابن عبد البر روى تشبوا بضم التاء وفتحها وهو الصحيح أي لا تشبهوا ومعنى الضم لا تشبهوا علينا ففعلوا ما لا يشبه التلييد الذي سنة فاعله الحلق وجاء مثل قول عمر هذا عنه صلى الله عليه وسلم من وجه حسن (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بال كسر الفتح (أن عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه) لوى شعره وادخل أطرافه في أصوله (أو صفر) رأسه (أو لبذ) رأسه (فقد وجب عليه الحلق) ولا يجوز فيه التقصير وإلى هذا ذهب الجمهور منهم مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد كالحففة لا يمينه إلا أن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره وإذا لم يكن له شعر فيم الوسي على رأسه واستدل الخطابي له في الحلق لمن لبذ بحديث اللهم ارحم المحلقين ولا تحبه فيه لأنه قال والمقصرين

(الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتبجيل الخطبة بعرفة)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة) عام ففتح مكة. كما في البخاري في الجهاد عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من أعلى مكة وله في المغازي عن فليح عن نافع وهو روى أسامة على البصواء ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أتوا في المسجد وفي رواية فليح عند البيت وقال لعثمان اتبنا بالفتح فبأه بالفتح ففتح له البيت فدخل وسلم وعبد الزواق عن أيوب عن نافع ثم دعا عثمان بن طلحة بالفتح فذهب إلى أمه فأتت أن تعطيه فقال والله لتعطينه أو لاخرن هذا السيف من صلي فلأرات ذلك أعطته فيها به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الباب وظهر من رواية فليح أن فاعل فتحه عثمان المذكور لكن روى القساري من طريق ضعيفة عن ابن عمر قال كان بنو أبي طلحة يزعجون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم فأخذ صلى الله عليه وسلم المفتاح ففتحها بيده ودخل (هو واسامة بن زيد) بن

حارثة السكلي الحب بن الحب الخلق كل منه ما لا مارة بالنص النبوي المختص بآية بأن الله لم يصرح
 في كتابه باسم أحد من الصحابة سوى زيد الدري (وبلال بن رباح) بفتح الراء والموحدة المحذوفة أحد
 السابقين الأولين (وعثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب
 القرشي (الحجبي) بفتح الهاء والميم نسبة إلى حجابة الكعبة ولذا يقال لأهل بيته الحجة وغيرهم
 الآن بالشيبيين نسبة إلى شيبه في عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا ولعله أيضا محبة
 ورواية زائدة سلم من طريق آخر ولم يدخلها هم أحد والنسائي عن ابن عون عن نافع زيادة الفصل بن
 عباس ولا جد عن ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها (فأغلقتها) الحجبي (عليه) صلى
 الله عليه وسلم وسلم عن ابن عون عن نافع فاجاف عليهم الباب ولدهن رواة الموطأ فأغلقتها بضم
 التننية لعثمان وبلال وفي رواية فأغلقتها عليهم الباب وجمع بينهما بأن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من
 وظيفته ولعل بلالا ساعده في ذلك ورواية الجمع يدخل فيها ألا تريد ذلك والراعي به زاد أبو عوانة من داخل
 (ومكث) بفتح الكاف وضمه (فيها) زاد يونس غارطا وبلال فليج زمانا بديل نهارا وفي رواية جويرة
 عن نافع فأطال ولمسلم عن ابن عون عن نافع مكث فيها مليا وله عن عبيد الله عن نافع فأجأوا عليهم
 الباب طويلا وعن أيوب عن نافع مكث فيها ساعة والذساي فوجدت شيئا فذهبت ثم بشت سر بها
 فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم خارجا منها (قال عبد الله فسألت بلالا) ولمسلم من وجه آخر بلالا
 أو عثمان بن طلحة بالسك والخفوظ انه سأل بلالا كما رواه الحجج ورواها يعلى عن عبد الرحمن بن العلاء عن
 ابن عمر انه سأل بلالا واسامة بن زيد ولا جد والطبراني انه سأل اسامة ولمسلم والطبراني فقلت أين صلى
 فقلوا فإن كان محفوظا جل على انه ابتداء بلالا بالسؤال ثم أراد زيادة الاستنبات فسأل عثمان
 واسامة وبؤيده قوله في رواية سلم ونسبت ان أسألهم كم صلى بالجمع وهذا أولى من جزم عياض بوجه رواية
 مسلم بالسك وكانه لم يقف على بقية الروايات (حين نخرج) وفي رواية ثم خرج فابتدأ الناس الدخول
 فسبقهم وفي أخرى وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم وفي أخرى كنت أول الناس وجمع على
 اثره وأخرى فزقت الدرجة فدخلت البيت وفي رواية مجاهد عن ابن عمر واجد بلالا قائما بين الباب
 فسأله (ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الكعبة والصحيحين عن سالم عن أبيه فسأله
 هل صلى فيه قال نعم وفي رواية فسأله أين صلى فظهر انه سأل أولا هل صلى أم لا ثم سأل عن موضع
 صلاته (فقال جعل عمودا) بالافراد (عن عيمته وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه) هكذا رواه يحيى
 الاندلسي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنه ما وبشر بن عمر وقال ابن
 القاسم والقعني وبرم صعب ومحمد بن الحسن واسماعيل والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما
 جل عمودين عن عيمته وعمود عن يساره بثنية الاول وافراد الثاني عكس الرواية الاولى والجمع باحتمال
 تعدد الواقعة بعد الاتحاد مخرج الحديث وروح البير في الرواية الثانية وبأن في توجيههما معا ولا اشكال
 في الروايتين مع قوله (وكان البيت يومئذ على سبعة أعمدة) اما على رواية عبد الله بن يوسف والحجج وروايات
 عمود فيهما فشكل مع قوله وكان البيت الخ لأنه يشعر بأن ما عن عيمته أو يساره اثنان وجمع بأنه حيث
 اشار إلى ما كان عليه البيت في زمنه صلى الله عليه وسلم وحيث افراد اشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ورشد
 إليه قوله وكان البيت يومئذ لأنه يشعر بأنه تغير عن هيئته الاولى وقال الكرماني لفظ عمود جنس يتخيل
 الواحد والاثنين فهو مجمل بينه رواية الثنية ويحتمل ان الأعمدة لم تكن على سمت واحد بل اثنان على
 سمت والثالث على غير سمتهما ويشعر به رواية البخاري عن جويرة عن نافع عن ابن عمر صلى بين العمودين
 المقدمين قال المحافظ وبؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر بالقطبين الساريتين اللتين على يسار الداخل

وهو مصرح في انه كان هناك عمودان هلي اليسار وانه صلى بينهما فيحتمل انه كان ثم عمود آخر على اليمين لكنه
بعد او على غير ممت اليهودين فيصح رواية جعل عن عيينة وعمودين ورواية جعل عمودا عن عيينة قال
الكرمانى تبعه غيره ويحوزان هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصرى الى جنب الاوسط فن قال جعل عمودا عن
عيينة وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره وفيه بدل وابعده منه قول من
قال انقل في الصلاة من مكان الى مكان ولا تبطل الصلاة بذلك لقولته وفيه اختلاف رابع قال عثمان
ابن عفراء مالك جعل عمودين عن عيينة وعمودين عن يساره ويمكن توجيهه بان يكون هناك أربعة أعمدة
اثنان مجتعدان واثنان منفردان فوقف عند المجتعدين لكن بعكر عليه قوله وكان البيت يومئذ على
سنة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الدارقطى لم يتابع عثمان ابن عمر على ذلك (ثم صلى)
ركعتين كما رواه الشيخان عن مجاهد عن ابن عمر وأحمد وغيره عن عثمان بن طلحة والبراء عن أبي
هريرة والطبراني عن عبد الرحمن بن صفوان وشيبة بن عثمان قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة من
رواة الموطأ وزاد ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين المجدار نحو ثلاثة أذرع ولا بن مهدي وابن وهب
وابن عفير ثلاثة أذرع لم يقره ولو اتفقوا انتهى والبخارى عن فليح عن نافع عن ابن عمر بين ذلك العمودين
المتقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطين صلى بين اليهودين من السطر المتقدم وجعل باب البيت
خلف ظهره وقال في آخره وعند المكان الذي صلى فيه مرة جراه قال الحافظ وكل هذا اخبار عما كان
عليه البيت قبل ان يهدم وبني زمن ابن الزبير فاما الآن ففي البخارى عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر انه كان اذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حتى يدخل ويجعل الباب قبل الظهري مشى حتى يكون
بينه وبين المجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصلى يتوخى المصلى الذي اخبره بلال انه
صلى الله عليه وسلم صلى فيه وحزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع عن أبي داود عن طريق ابن مهدي
والدارقطنى عن طريق ابن وهب وغيرهما عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ وصلى بينه وبين
القبلة ثلاثة أذرع وكذا رواه أبو عوانة عن طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا فيه المجزم بثلاثة أذرع
لكن رواه النسائي عن طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو ما من ثلاثة أذرع وهذا موافق لرواية موسى
ابن عقبة وعند الارزقي والفاكهى من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين المجدار ذراعين او ثلاثة فعلى هذا ينبغي لمن أراد اتباعه
ان يجعل بينه وبين المجدار ثلاثة أذرع فانه يقع قدماه في مكان قدميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة
أذرع سواء أوقع ركبته او يده او وجهه ان كان أقل من الثلاثة واما قدر الصلاة ففي الصحيحين من
رواية يحيى القطان عن سيف بن سليمان المكي عن مجاهد عن ابن عمر فسألت بلالا أصلى النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم ركعتين بين الدارين اللتين عن يسارك اذا دخلت ثم خرج فصلى في وجه الكعبة
ركعتين واستسكاه الاسماعيلي وغيره بان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره انه قال ونسبت
ان أسأله كم صلى على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسب
هو ان يسأله عنها واجيب باحتمال ان ابن عمر اعتمد في قوله ركعتين على القدر المحقق له لان بلالا
اثبت له انه صلى ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بالنسبة بأقل من ركعتين فحقق فعلهما
لما استقرئ من عادته فعلى هذا قوله ركعتين من ابن عمر لا بلال وروى عيسى بن شبة عن عبد العزيز
ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر فاستقناني بلال فقلت ما صنعت رسول الله ههنا فاشابهه ان صلى
ركعتين بالسبابة والوسلى فعلى هذا قوله نسبت ان أسأله كم صلى مجول على انه لم يسأله لفظا ولم يجبه
لفظا وانما استفاد منه صلاة ركعتين بشارته لا بنطقه او يحتمل على انه لم يتحقق هل زاد على ركعتين

ام لا وجمع بينهم بان ابن عمر نسي ان يسأل بلال لاشم لقيه مرة اخرى فساله فيه فظفر لان راوى قول ابن عمر
ونسبت هو نافع مولاه ويجمع مع طول ملازمته له الى موته ان يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض
لحكاية الذكرا ولا يتقل عياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى الطتان لقول ابن عمر نسي ان يسأله
كم صلى وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد مردود والمغلط له هو النسيان فانه ذكر الركعتين
قبل وبعد فلم يجمعهم من موضع الى موضع ولم يفردهما في القبان بذلك بل تابعه أبو نعيم عند البخاري
والنسائي وأبو حاتم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلى وعبد الله بن عمر عند أحمد ولم يفرده
بما حدث عن ابن عمر قد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن دينار عند أحمد أيضا
بأنه صار ولم يفرده ابن عمر قد جاء من حديث عثمان بن طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي وأبي
هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى
ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شيبه بن عثمان قال لقد
صلى ركعتين عند المودأ أخرجه الطبراني بإسناد جيد هذا وفي مسلم عن ابن عباس أخبرني أسامة أنه
صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت ذهبا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج صلى في قبل البيت
وقال هذه القبلة وأخرجه البخاري عن ابن عباس لما دخل البيت كبر في نواحيه ولم يصل ولم يقل
أخبرني أسامة وابن عباس لم يكن معه وإنما أسنده قديمة تارة لاسامة كافي مسلم وتارة لأخيه الفضل
كما رواه أحمد مع انه لم يأت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة فيجتمعا ان الفضل تلقاه عن أسامة
وقد روى أحمد وغيره عن ابن عمر عن أسامة ثبات صلاته فيها فعارضت الرواية عن أسامة وترجحت
رواية بلال لانه مثبت وأسامة نافي ولانه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وجمع
النووي وغيره بين اثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة
النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والمصطفى في ناحية ثم صلى فرأى بلال
لقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجبه بعض
الاعمد فنفاه عما يظنه وقال الحب الطبراني يحتمل ان أسامة غاب بعد دخوله للحاجبة فلم يشهد
صلاته انتهى ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي بإسناد جيد عن أسامة قال دخلت على النبي صلى الله
عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً قد عابدوا من ماء فأتيت به فجعل يحموها ويول قائل الله قوموا يصورون
ما لا يخفون قال القرطبي فاعلمه استحب النبي لسرعة عوده قال ويحكم جل الاثبات على التقوع والنفي
على الفرض وجمع غيره بحمل الصلاة المثبتة على اللغوينة والمنقبة على الشرعية ورد بان كونهما ركعتين
صريح في الشرعية وقال المهلب يحتمل انه دخل البيت مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقد
يؤيده ما رواه عمر بن شبة بسند صحيح عن جاد بن ابي حنيفة قال لابن عباس كيف اصلى في الكعبة قال
كما تصلى على الجنازة تسبج وتكبر ولا تركع ولا تسجد ثم عند اركان البيت تسبج وتكبر وتضرع واستغفر
ولا تركع ولا تسجد وقال ابن حبان الاشبه عندى في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فلما دخل الكعبة
في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ونفي ابن عباس الصلاة فيها في حجة الوداع لانه نفاهما
وأسنده الى أسامة وابن عمر أثبتهما وأسنده الى بلال والى أسامة أيضا فبطل التعارض وهذا جمع
حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة يوم الفتح لافي حجة
الوداع ويشهد له ما رواه الازرقى عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم انه صلى الله عليه وسلم أنما دخل
الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها واذا كان كذلك فلا يمتنع ان يدخلها عام الفتح مرتين
والمراد بالوحدة في خبر ابن عيينة وحدثه السفر لا المدخول ولذا قطنى من طريق ضعيفة ما يشهد له

الجمع لكن روى أبو اودر الترمذى وصححه ورواه ابن خزيمة والحاكم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم
خرج من عندهما وهو قيرالين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة وأخاف ان اكون شقت على
امر وظاهره ان ذلك في حجة الوداع لان عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في غزوة بدر بجزم البيهقي ومحمّل
له قال انها ذلك بالمدينة بعد رجوعه من الفتح فايدس في السباق ما يمنع ذلك وفي حديث الباب استحباب
الصلاة في الاجبة وهو ظاهر في لعل وبه قال مال لا لانه الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم ومع الفرض
دانها الامر باستقبالها خاص منه الفل بالسنة فلا يقاس عليه الفرض وقد بعض الاصحاب الفل
بغير الراتب وما يطلب فيه الجماعة والحق انجه وربه النرض اذا فرق بينهما في الاستقبال للقيم وعن ابن
عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا والله يلزم استدبار بعضها وقد أمر باستقبالها فيحصل على
استقبال جميعها وقال به بعض المالكية والاهلية وابن جرير وقال المازري مشهور المذهب منع صلاة
الفرض داخلها او وجوب الاعادة وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وان الاشهر
ان يعمد في الوقت وعن ابن حبيب يعمد ابدا وعن اصبغ ان كان متعمدا قال المحافظ وتقبل النووي
في زوائد الروضة ان صلاة الفرض داخل الكعبة ان لم يرجع جماعة افضل منها خارجها مشكل لان
الصلاة خارجها متفق على صحتها بخلاف داخلها وكيف يكون المختف في حكمة افضل من المتفق عليه
فيه رواية الصحابي عن الصحابي وسؤال الفضول والاكتفاء به مع وجود افضل ونجدة بخبر لواحد
ولا يقال هو ضاحر واحد فكيف يحتج للشيء بنفسه لانا نقول هو فريضة ضم الى نظ ثمرته توجب العلم
بذلك واختصاص السابق بالبقعة الفاضلة والسؤال عن العلم والمحرص فيه وفضل ابن عمر محرضه على
تتبع آثاره صلى الله عليه وسلم ليعمل بهار ان الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن المصطفى في بعض
المساهد الفاضلة ويحضره من هودونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لان العمرين وغيرهما من هو افضل
من بلال ومن معه لم يشاركهم في ذلك وجوز الصلاة بين السواري لكن روى الحاكم باسناد صحيح عن
نس نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بين السواري فدل فعلة على ان النهي لا يكرهه وفيه
مشروعية الارباب والفاق للساجدان السترة انما تشرع حيث يخشى المرور اصلاته بين العودين ولم يصل
الى احدهما لكن اظاهرا به ترك ذلك الاكتفاء بقربه من المجد كما مر ان بين مصلاته والمجد ونحو ثلاثة اذرع
وفيه استحباب دخول الكعبة وهو متفق عليه وقدرى البيهقي وابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس
مرفوعا من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مخفوا الله قال البيهقي تقرب به عبد الله بن اوفى
وفيه ضعف ووثقه بن سعد ومجمله حيث لم يؤدأ حذاب دخوله او يتأذى هو بنحو زوجة وفيه غير ذلك وأخرجه
البخاري عن عبد الله بن يوسف وسلم عن يحيى كلهما عن مالك بن نافع عن نافع في المسجد
وبغيرهما (مالك عن ابن شهاب) الزمري (عن سالم بن عبد الله قال كتب عبد الملك بن مروان)
الاموي (الى الحجاج بن يوسف) الثقفي لئلا امر المختلف في كقره ولي امره العراق عشرين سنة ومات
سنة خمس وتسعين (ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج) اي احكامه ولا تغني كتب اليه
ان يأتم به في الحج وكان ذلك حين ار له الى قتال اس الزبير وجهه وليا على مكة وامير اعلى الحجاج كاني
الجارى عن عقل عن ابن شهاب اخبرني سالم ان الحجاج عام نزل ما بن الزر سالم ان عمر كيف يصنع
في الموقف يوم عرفة (قال) سالم (فلما كان) وجد (يوم عرفة جاءه عبد الله بن عمر حين زالت الشمس
وانامه) اي ابن عمر المجلة حالية (فراح به) ناداه (عند سرادقه) ضيم السنين قاله الحافظ ولا كرماني
وغيرهما وتعقب بأنه انما هو الذي يحده بالحج وله باب يدخل منه الهانما به غالب المملوك الا كابر
(ابن هذا) بن الحجاج ان للسباح (فخرج اليه الحجاج وعليه الحجة) بكسر الميم واسكان اللام ملاة

يتخلف بها قال المحافظ أي اراكم بـ (مصغرة) مصبوخة بالصغر (وقال مالك ما ابا عبد الرحمن) كنية
 ابن عمر (وقال الرواح) بالنصب أي يحجل ابرح او على الاغرام (ان كنت تريد السنة) وفي رواية ابن
 وهبان كنت تريد ان تدب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندده في المسند لان المراد سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عاقلت ما لم تصف الى صاحبها كنية العبرين قال المحافظ وهي مسئلة
 خلاف عند اهل الحديث والاصول وجه وزعم على ما قال ابن عبد البر وهي طرقة البخاري ومسلم وقويه
 قول سالم لان شهاب اذا قال له اقبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يقبضون الاستسنة
 (وقال اهذه الساعة) وقت الهاجرة (قال نعم) هو وقت الرواح الى الموقف لحديث ابن عمر ايضا عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى اتى عرفة فنزل غرة وهو منزل الامام
 الذي ينزل به عرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم متجبرا فجمع بين
 الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوق ارجعه احمد وابوداود وظاهره انه توجه من منى حين صلى
 الصبح بها الكثر في مسلم عن جابر ان توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعدد انواع الشمس ولفظه
 فضربت له قبة بئرة فنزل بها حتى زغت الشمس امر بالقصواء فرحات فاتي بطن الوادي (قال فانظري)
 بفتح الهمزة وكسرا لظاء المجبة اي اخري وروي بألف وصل وضم الظاء اي انتظري (حتى اقص على
 ماء) اي اغتسل (ثم اخرج) بالنصب عطا على افيض (فنزل عبدالله) عن مركوبه وانتظر (حتى خرج
 الحجاج) من مغسله ففيه الفسل لوقوف عرفة لا انتظارا من عمره والعلماء يستحبونه قاله ابن بطال ويحتمل
 ان ابن عمر انما انتظره لمجه على ان اعتسله عن ضرورة (فسار بيني وبين ابي) عبدالله (فقاتله) اي
 الحجاج (ان كنت تريد ان تصيب) توافق (السنة) النبوية (اليوم فاقصر الخطبة) برصل الهمزة وضم
 الصاد وقطعه او كسر الصاد وقد اخرج مسلم في الجمعة اثنا حديث لعمار الاحرق اقصار الخطبة قال ابن التين
 اطلق اصحابنا العراقيون ان الامام لا يخطب يوم عرفة وقال المسندون والمعارفة يخطب وهو قول الجمهور
 ومعنى قول العراقيين انه ليس لما ياتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة وكانهم أخذوه من قول
 مالك كل صلاة يخطب لها يجهز فيها بالقراءة فقبل له فعرقة يخطب فيها ولا يجهز بالقراءة فقال غنا تلك
 للتعليم (بجعل الصلاة) هكذا رواه الجمهور كيجي وابن القاسم وابن وهب ورواه القسبي وابن يوسف
 واشهب ويحجل لوقوف قال ابن عبد البر وهو غلط لان اكثر الرواة عن مالك قالوا الصلاة قال لكن
 لها وجه لان تجميل الوقوف يستلزم تجميل الصلاة قال المحافظوا ظهران الاختلاف فيه من مالك
 وكانه ذكر باللازم لان لفرض تجميل الصلاة حينئذ تجميل الوقوف (قال) سالم (فجعل) الحجاج
 (ينظر الى عبدالله بن عمر كيما يسمع ذلك) الذي قاتله (منه) ففيه القوم بالاشارة والخط قوله
 (فلما رأى ذلك) نظره اليه (عبدالله قال صدق) سالم وفيه ان اقامة الحجاج الى الخلفاء وان الامير يولي في
 الذين قول العلماء ويصير الى رأيهم ومداخله العلماء العالطين وانه لا تقصص عليهم في ذلك وقتوى
 التمدد بخصرة معلمه عند السلطان وغيره وابتداء العالم بالفتوى قبل ان يسأل عنه قاله المهاب وتعبه
 ابن الميراث بن عمر انما ابته بذلك لمسئلة عبدالله له في ذلك فان الظاهر انه كتب اليه كما كتب
 الى الحجاج وفيه طلب العلو تنوف الحجاج الى ما أخبر به سالم من ابن عمر ولم ينكره عليه وتعليم لاجاز
 السنن لمنفعة الناس واحتمال المقصدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكثيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر
 الى الحجاج وتعليمه وفيه الحرص على نشر العلم لا تنقاع الناس به وصحة الصلاة خلف القابض وان التوجه
 الى مسجد عرفة حين الزوال للجمع بين الظهري في اول وقت الظهر سنة ولا يضر تأخير تدرج ما يستعمل
 به المرء من تعلقات الصلاة كالغسل ونحوه قال المحاموي وفيه حجة لمن اجاز لمصغر للمحرم ورده الزين ابن

المنبر ان الحاج ان يكن يتقى انكر الاعظم من سفل الدماء وغيره حتى يتقى المعصية والاعمال ينه ابن عمر عليه
انه لا ينحى فيه النهى ولعل ان الناس لا يقتدون بالحاج وتطرف في الحماط ان الحجة انما هي بعد انكار ابن
عمر فنه يمسك الناس في اعتقاد الجواز وقال الهلب فيه تأمير الادوز على الافضل وتنه ابن المنبر ان
صاحب الامر في ذلك عبد الملك وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحج واج ونما اطاع ابن عمر بذلك فرار من
الفتنة واجرحه البخاري عن عبد الله بن يوسف والخبني والنسائي من طريق اشهب الثلاثة عن مالك انه

(*) (الصلاة في يوم التروية والحجعة وعرفة) *

التروية ثامن الحج بفتح الفوقية وسكنين الزايع كسر الواو وخفة التحية لانهم كانوا يروون فيه بالهم
ويترقون من الماء لان تلك الاماكن لا يمكن فيها اثار لا يعيون واما الآن فكثير جدا واستغنوا عن جل
الماء وقد روى الفاكهي عن مجاهد قال قال عبد الله بن عمر يا مجاهد اذا رايت الماء بطريق مكة ورايت
النساء ملوحا سبها فخذ حذر وفي رواية فاعلم ان الامر قد اطلق وقيل سميت تروية لان آدم اى فيه
خواء واجتمع بها اولان ابراهيم رآى المنة ذبح ابنه فأصبح يتروى اولان ادى ابراهيم فيه المناسك
اولان الامام علم الناس فيه المناسك وهي شاذة اذ لو كان من الاول لقل يوم الرؤية والثاني لقل يوم
التروية بشد الواو والثالث لقل الرؤيا والرابع لقل الرواية وقوله والحجعة اى ترك صلاتها اذا وافقت
أيام منى وعرفة (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في
ثم يغتسل بمحجة يذهب وقت الغزوة (اذ طلعت الشمس الى عرفة) اتباعا لما رواه هو وغيره من فعل النبي
صلى الله عليه وسلم فروى أحمد عن ابن عمر انه كان يجب اذا استطاع ان يصلي الظهر في منى يوم التروية
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في منى وفي الصحاح عن انس صلى النبي صلى الله عليه
وسلم الظهر والعصر يوم التروية في منى وفي مسلم عن جابر فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى وركب صلى الله
عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر وفي أبي داود وترمذي وأحمد والحاكم عن ابن
عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة في منى ولا جد عنه صلى النبي صلى الله
عليه وسلم في خمس صلوات ولا بن خزيمة والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان يصلي الامام
الظهر وما بعدها والفجر في منى ثم يغدون الى عرفة قد استحب ذلك الاثمة الاربعة وغيرهم واما قول ابن
عند الشيخين فقل كما يفعل أمراؤك فاشارة الى متابعة أولى الامروا لا حترار عن مخالفة الجماعة وان ذلك
ليس بواجب وان الامراء اذا كانوا اظهروا على صلاتها اظهر ذلك اليوم بحكامهم (قال مالك
والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الامام لا يصح بالقراءة في الظهر يوم عرفة) لان اظهروا سرية وانه
يخطب بالناس يوم عرفة بمحاجم غمرة هاهم فيها ما ينفذ فيه بعد ذلك وفي حديث جابر في منى وعرفة حتى
اذا راعى الناس أمر القصر فرحلت له فركب حتى أتى بطن الوادي خطب الناس فقام ان دماءكم
المحدث فقيه انه يستحب للامام ان يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور وهو قول المدنيين
والغزوة من المناسك وهو المشهور في المذهب خلافا للمراقين ومترتباً عليه نفي الزورى خالف فيها
المالكية فيه نظر فاعاد قول العزقين منهم والصحيح خلافه واتفق الشافعية أيضاً على استحبابها
خلافاً لما يرويه عياض والقرطبي وفي حديث جابر المذكور حجة للمالكية وغيرهم من خطبة عرفة فردة
اذ ليس فيه انه خطب خطبتين وما روى في بعض طرقه انه خطب خطبتين ضاعف قاله البيهقي وغيره
ثم لا يردانه لم يبين في خبر جابر شيئاً من المناسك في هذه الخطبة فينبغي في قول الفقهاء انه يعلم في خطب
الحج ما يجتازون اليه الى الخطبة الاخرى لانه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله للمناسك عن يانه بالقول
لانه اوضح واعتنى بما اشتهر في الخطبة التي قالها والحج ما بعده ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يتدون

مشاهدتها ورواها فاستحب لهم البيان بالقول (وار الصلاة يوم سرفه انما هي ظهور وانما وقت الجمعة فانما هي ظهور ولكنهما قصرتا من اجن السفر) لاجتماع على ان يحته صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة وفي مسلم وغيره في حديث جابر بعد ذكر الخطة ثم ذن بلال ثم قام صلى الله عليه وسلم اقام صلى الله عليه وسلم ولم يصل بينهما شيئاً (قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة او يوم النحر ابيض أيام التشرية) التي بعد يوم النحر (انه لا يجمع) بالتسهيل لا يصل الجمعة (في شيء من تلك الايام) لانه خلاف السنة ولانه لاجتماع على مسامر

(صلاة مزدلفة)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في الغروب والعشاء المزدلفة جميعاً) أي جمع بينهما تأخير كما دل على ذلك روايات اخر منها التي تابعها وقوله في رواية ابن ابي ذئب عن ابن شهاب باقامة اقامة جمع بينهما ان كان ليس في هذا اللفظ من حيث هو ما يدل على انه جمع بينهما لان مدلول جميعاً تأكيد كونه صلاه ما يلزم لفة تأمجة، وهما اكل واحدة في وقتها فلا دليل فيه على ذلك وان كان الواقع انه جمع بينهما لارايان الاخر ولا نه انما نفر من عرفة بعد الغروب فلا يمكن انه وصل الى المزدلفة قبل دخول وقت العشاء بحيث صلى كل واحدة في وقتها وفيه الجمع بالعشاء من المزدلفة جمع تأخير ودومة ق عليه واخرجه مسلم عن يحيى وابوداود عن القعني والنسائي من طريق ابن مهدي الذين ثبته عن مالك به تابعه ابن ابي ذئب في البخاري وغيره عن الزهري نحوه (مالك عن موسى بن عتبة) يضم الدين وسكون القاف المدي (عن كريب) يضم اليكف وفتح الراء وسكون التحتية وموحدة (مولي ابن عباس) المدي المتوفي سنة ثمان وتسعين (عن اسامة بن زيد) قال ابو عمر كذا رواه الحفاظ الاثبات عن مالك الاشهب وابن الماجشون فقالا عن كريب عن ابن عباس عن اسامة والصحيح اسقاط ابن عباس من اسناده انه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة أي رجع من وقوف عرفة بهرات لان عرفته اسم لليوم عرفات باقظ الجمع اسم للوضع وحيدة فيكون المصنوع اليه محذوفاً لكن على مذهب من يقول ان عرفته اسم لاكان ايضاً حاجة الى التفسير (حتى اذا كان بالشعب) بكسر المجهمة واسكان المهملة واللام للهد والمراد الذي دون المزدلفة كما في رواية محمد بن ابي سريته عن موسى بن عتبة في الصحيحين (نزل فيبال) ولمسلم من طريق محمد بن عتبة عن كريب لما أتى الشعب الذي ينزله الامراء وله من طريق ابراهيم بن عتبة عن كريب الشعب الذي يلج الناس فيه للغرب ولما كهي عن قضاء الشعب الذي يصل فيه الخفا، الا ان المنبر والمراد بالاناء والامراء بنو أمية كانوا يصلون فيه المغرب قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة وقول كريب سكرمة فقال اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مسالاً اتخذته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بن المنذر عن جابر لا صلاة الا بجمع وسنده صحيح وقيل عن الكوفيين وابن القاسم وجوب الاعادة والجمهور على الاجزاء وقاله ابراهيم بن يوسف واحد (فوضاً) بما عزم كما رواه عبد الله بن احمد في روايته من ابيه باسناد حسن عن علي بن ربيعة روى من منع استعمله لغير الشرب (فليسع الوضوء) أي خذ في رواية محمد بن يحيى حمله فوضاً روضاً خفيفاً وقيل معناه توضع امرأة مرة أو خفف سماء المعبودية أي غالب عادياً المراد بالغوى واستبعد وقال ابن عبد البر اي استعجب به وعلق عليه اسم الوضوء بخو لانه من الوضوء وهي انتظامه ومنه الاسباغ الا كمال أي لم يكمل وضوءه فيه وضاً للصلاة قال رقد قل انصرفاً صرعاً خفياً لكن الاصول تدفعه لانه لا يشرع الوضوء للصلاة واحدة مرتين وليس ذلك في ايته مالك وقيل من تمام لم يوضأ، جميع أعضاء الرضوء بل اقتصروا على بعضها وهو ضعيف ومكي ابن بطار ان سبى

سبق اباعمر الى ما اختاره قال الحافظ وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة وقد تابع محمد بن أبي خرملة
عليها محمد بن حنيفة أخو موسى عند مسلم بمثل لفظه وإبراهيم بن علقمة أخو همامي مسلم أيضاً بلفظ فتوضأ
ومثوا ليس بالبالغ وفي البخاري عن يحيى بن سعيد عن موسى بن علقمة بلفظ فجعلت أصب عليه
ويتوضأ ولم يكن عاقبة صلى الله عليه وسلم أن يباشر ذلك منه أحد حال الاستنجاء وأما اعتلال ابن عبد البر
بان الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانياً عن حدث طارو وليس شرط
تجديده إلا أن صلى به فرضاً ونفلًا بمقتضى عليه بل أجاز جماعاً وأن كان الأصح خلافه وأما توضأ أولاً
المستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلّة الماء وقال الخطابي
أما ترك أسبغته حتى نزل الشعب ليكون مستحباً للطهارة في طريقه وتجوّز فيه لأنه لم يرد أن يصلي به فلما
نزل وأراد أسبغته (فقلت له الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير أئذ كراوتريد قال الحافظ ويؤيده
رواية اتصلي (يا رسول الله) ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً (قال الصلاة) بالرفع على
الابتداء خبره (أمامك) بفتح الهمزة والنصب على الظرفية أي موضع هذه الصلاة قدامك وهو المزدلفة
فهو من ذكر الحمال وأرادة المحل أو التقدير وقت الصلاة قدامك ففيه حذف وضاف إذا الصلاة نفسها
لا توجد قبل أسبغها وإذا وجدت لا تكون أمامه أو معني ما لك لا تقونك وستدركها وفيه تذكير
التابع ما تركه متبوعه ليقوله أو بعد تركه أو بين له وجه جوابه (فركب) ناقته القنصاة (فلما جاء
المزدلفة نزل فتوضأ) بما قرأه (فأسبغ الوضوء) فيه تجديده الوضوء دون فصل بصلاة قال الخطابي
وفيه نظير لاحتمال أنه أحدث (ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب) بالناس قبل حط الرجال كما في رواية
(ثم أناخ كل إنسان) منها (يعبر في منزله) رقباً بالدواب واللامن من تشويشهم بها (ثم أقيمت العشاء
فصلاها) بالناس وبين مسلم عن إبراهيم بن علقمة عن كريب أنهم لم يزدوا بين الصلاتين على إلا أناته ولفظه
فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصبوا ثم حلوا وفيه اشتباهاً به خفف القراءة
في الصلاتين وأنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين فيجمع بينهما ما ولا يتطع ذلك الجمع وجمع
التأخير بمزدلفة وهو أجمع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب
النسك وأغرب الخطابي فقال لا يجوز أن يعلى الحجاج المغرب إذا أقام من عرفة حتى يبلغ المزدلفة
ولو أخرز أنه في غير هاتين أجزأه النبي صلى الله عليه وسلم لم عن وقتها الموت أهوا في سائر الأيام (ولم يدل
بينهما شيئاً) أي لم يفتل بينهما لانه يحل بالجمع لأن الجمع يجمعهما أصح صلاة واحدة فوجب الولاية
كركعات الصلاة ولولا اشتراط الولاية لما ترك صلى الله عليه وسلم الرواتب وظاهر الحديث أنه لم يؤذن لهما
لانه اقتصر على الإقامة وبه قال الشافعي في المجدد والوزري وأحمد في رواية وفي البخاري والله أي عن
ابن مسعود أنه أتى المزدلفة فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم أرفأذن وأقام ثم صلى العشاء ركعتين
فذكر الحديث وقال في آخره رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ففیه مشروعية الأذان والإقامة لهما
وبه أخذ مالك واختاره البخاري قال ابن عبد البر ولا أعلم في ذلك حديثاً مرفوعاً وقال ابن خزم لو ثبت
ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لقات به وتعقب ذلك الحافظ العراقي في شرح الترمذي بأن قول ابن
مسعود رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل أن أراد به جميع ما ذكره في الحديث فهو مرفوع وإن
أراد به كون العشاءين في هذا الوقت فيكون ذلك الأذانين والإقامتين موقوفاً عليه وهو الظاهر
وروي ابن عبد البر أن أحمد بن خالد كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية
الكوفيين مع كونه موقوفاً عليه ومع كونه لم يروه وترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع
قال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا برواية أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما باذان

واقامة واحدة وتركوا قول ابن مسعود مع انهم لا يدلون به احدا وواجب المحافظة بان مالها كما اعتد
صانع عمر في ذلك وان كان لم يرو في الموطأ فقد رواه الطحاوي باسناد صحيح عنه ثم اوله بانه مجهول على ان
احصاه بغير قواعده فاذن لهم ليعتصموا بالجمع بهم ولا يخفى في تكافئه ولو تأني في ذلك في حق عمر لكونه
الامام الذي يقيم للناس حجيهم لم يتأت له في حق ابن مسعود لانه انما كان معه ناس من احتجابه لا يحتاج
في جمعهم الى من يؤذنهم واختاره الطحاوي حديث جابر في مسلم انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهم ما
بأذان واحد واقامة اثنين وهذا قول الشافعي في القديم وابن الماجشون ورواية عن احمد وجاء عن ابن عمر كل
واحدة من هذه الصفات الثلاثة اخرجها الطحاوي وغيره وكأنه رآه من الامراخبره به وعنه صفة
رابعة لا قامة لهمارة واحدة رواه مسلم وابوداود والنسائي وخامسة الاذان والاقامة مرة واحدة رواه
النسائي وسادسة ترك الاذان والاقامة فيهما رواه ابن خزم انتهى لمختصا فله درهم لك ما أدق نظره
لما اختلفت الروايات عن ابن عمر لما أخذ به وأخذ بها جاء عن عمر وابن مسعود لاعتقاده كما قال ابن
عبد البر من جهة النظر فان النبي صلى الله عليه وسلم سن في الصلاتين بعرفة والمزدلفة ان الوقت لهما جميعا
وقت واحد واذا كان كذلك وكانت كل واحدة تصل في وقتها لم تكن واحدة اولى بالاذان والاقامة
من الاخرى لانه ليس واحدة منهما فائنة تقضي وانما هي صلاة تصل في وقتها وكل صلاة وصلت في وقتها
فستتم ان يؤذن لها وتمام في الجماعة وهذا بين انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في الوضوء وابوداود
عن القعني والبخاري ايضا عن عبد الله بن يوسف بن يحيى بن يحيى بن مالك بن عيسى بن
سعيد الانصاري عن موسى في الصحيحين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عدي) بالذال
(ابن ثابت الانصاري) الكوفي المتوفى سنة ست عشرة ومائة وفيه رواية تآبني عن تآبني يحيى بن
عدي (ان عبد الله بن يزيد) بيا عقبه الزاي ابن زيد بل يا ابن حصين الانصاري (المخطئ) بفتح
المجمة وسكون المهملة نسبة الى بني خطمة بطن من الانصار خصا في صغير زاد في رواية الليث عنده مسلم
وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير (اخبره ان ابانوب) خالد بن زيد (الانصاري اخبره انه صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الرءاع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا) أي جمع بينهم جميعا
تأخير زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بهذا الاسناد باقاة واحدة
والجعفي ضعيف لكن تقوى بتابعه محمد بن فضال عن جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بهذا الاسناد باقاة واحدة
ولا اقامة كذا قال الحافظ واظهار ان نفي ابن خزم بالنظر الى الصحة وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي
عن القعني عن مالك بن عيسى بن سليمان بن بلال عند الشيخين والليث بن سعد عندهما عن عدي بن يحيى
ابن سعيد (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا) اقتداء بالنسائي
صلى الله عليه وسلم وعقب المرفوع بالوقوف في اشارة الى بقاء العمل به وانه لا يطرقة احتمال التمسك وفي
رواية جوهرية عن نافع كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء جميعا غير انه يمر بالشعب الذي اخذ رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيتمغض ويتوضأ ولا يصلي حتى يجمع رواه البخاري وهو بالقاء
وضاء معجمة من الانتفاض كناية عن قضاء الحاجة فقد اتبعه حتى في قضاء الحاجة بالشعب لانه كان
شديد الانساع

*(صلاة منى) *

(قال مالك في اهل مكة انهم يصلون بمكة اذا حجوا ركعتين ركعتين بالتركيب للتعظيم في كل رباعية حتى
يصرفوا الى مكة) لان اهل مكة حجاج النبي صلى الله عليه وسلم وقصر رماحه بمكة ولم يقل لهم اتموا فدل
على انه قصر لان الشك اذ ليس بين منى ومكة مسافة قصر وما رواه الترمذي عن عمران بن حصين شهدت مع

النبى صلى الله عليه وسلم الفتح فكان يصلى ركعتين ويقول يا اهل مكة اتموا فان قوم سفرة ضعيف ولو وضع
فلادلالة فيه على انه ترك اعلامهم بمعنى استغناء بما تقدم بمكة لان القصص في الفتح وقصة منى في حجة الوداع
فكان لابد من البيان بعد العهد (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل وهو في الصحيحين وغيرهما
من حديث ابن مسعود وابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) صلى الصلاة الرباعية بمعنى زاد
في رواية لمسلم عن ابن عمر وعرفة (ركعتين) قصرا (وان ابا بكر صلاها بمبنى ركعتين) في خلافته
وان عمر بن الخطاب صلاها بمبنى ركعتين وان عثمان صلاها بمبنى ركعتين) وفائدة ذكر الخلاف مع قيام
الحجة بالفعل النبوى وحده ان هذا الحكم لم ينسخ اذ لو نسخ ما فعله الخلفاء بعده (شطر) أى نصف
(امارته) بكسر الهمزة أى خلافته وفي مسلم عن ابن عمر وعثمان ثمان سنين اوست سنين بالاشك وتبين
من رواية المواطن الصحيح ست لان خلافته كانت ثلثي عشرة سنة (ثم اتهم بعد) بالإنشاء على الفهم
لان التصرف والاتمام جائزان للسافر فرأى عثمان ترجيح طرف الاتمام لان فيه زيادة مشقة وفي الصحيح
عن ابن شهاب قلت لعروة ما بال عائشة تتم قال تأولت كما تأول عثمان وهذا فيه رد على من زعم ان
عثمان انما اتم لانه تأهل بمكة اولافه امير المؤمنين فكل موضع له دار او امره على الاقامة بمكة اولافه
استجد له ارضا بمبنى اولافه كان سبق الناس الى مكة لان جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره
لادليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ويرد الاول انه صلى الله عليه وسلم كان يسافر بزوجه وقصر
واشأنى انه صلى الله عليه وسلم كان أولى بذلك والثالث ان الاقامة بمكة على المهاجر حرام والرابع
والخامس لم يتأهل فلا يكفي الظن في ذلك والاول وان نقل وانخرجه أحمد والبيهقي عن عثمان وانه لما
صلى بمبنى أربع ركعات انكر عليه الناس فتأهل في تأهلات بمكة لما قدمت وانى سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من تأهل ببلد فانه يصلى صلاة مقیم فهذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من
لا يحتج به ويرده قول عروة ان عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا جائز ان تأهل عائشة اصلا فدل على وهاء
ذلك الخبر ثم ظاهره انه يمكن ان مراد عروة التشبيه بعثمان في الاتمام بتأويل للاتحاد وتأويلهما وتقويه
ان الاسباب اختلفت في تأول عثمان وتكاثر بخلاف تأويل عائشة والمقول ان سبب اتمام عثمان انه
كان يرى القصر محتمل ما بين كان شاخصا ساثرا واما من أقام في مكان اثنائه سفره فله حكم المقيم فيتم
لما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين
بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقلا لا قد عبت امر ابن عمك لانه كان
قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر أربع والعصر والعشاء أربعاً
أربعاً ثم اذا خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ من الحج واقام بمبنى أتم الصلاة وقال ابن بطال الصحيح
ان عثمان وعائشة رأيا ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه اخذ باليسر على امته فأخذوا أنفسهم بما
بالسدة ورجحه جماعة من آخرهم القرطبي لكن ما قبله أولى لتصريح الراوى بالسبب وروى الطحاوى
وغيره عن الزهري قال انما صلى عثمان أربعاً لان الاعراب كثروا في ذلك العام فأحب ان يعلمهم ان
الصلاة أربع وروى البيهقي عن عثمان انه أتم بمبنى ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحبه ولكنه حدث طعام يعنى بفتح الطاء والمجعة فتفت ان يستنوا وله عن ابن جريج ان اعرابيا
ناداه بمبنى يا امير المؤمنين ما زالت اصليهم ما منذ رايتكم عام اول ركعتين ولا مانع ان يكون هذا اصل سبب
الاتمام ولا يمرض الوجه الاول الذي اخترته بل يقويه من حيث ان حاله الإقامة في اثناء السفر قريب
الى قياس الإقامة المأتمنة عليهم بخلاف السائر وهذا ما أدى اليه اجتهاد عثمان قاله المحافظ واستدل مالك
بهذا الحديث على ان الحجاج يتصرفون الصلاة بمبنى وعرفة ولو كانوا من اهل مكة وبمكة ولو كانوا من اهل

مضى وعرفة وانما يمنع ان يقصر اهل مكة بها او اهل منى بها وعرفة بها القصر مع النبي صلى الله عليه وسلم قال عياض ولان في تكرار مشاعر الحج ومناسكها مقدار المسافة التي يجوز فيها قصر الصلاة عند الجميع وقال الاكثر انما يجوز القصر لغير اهل مكة وعرفة لانهم مقيمون اوقى شرف قصر وقال بعض المالكية لم يجوز القصر لاهل مكة بمضى لقول النبي صلى الله عليه وسلم اتموا وليس بين منى ومكة مسافة قصر فدل على ان القصر للنسك واجب بان الترمذي روى عن عمران بن حصين شذوذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة صلى ركعتين ويقول يا اهل مكة اتموا فانما قوم سفر فكانت ترك اعلامهم بذلك بمنى استغنا عما تقدم بمكة قال الحافظ وهذا ضعف لان الحديث من رواية علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف ولو صح فالقصة في الفتح وقصة منى في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك بعد العهد قال ولا يخفى ان اصل البحث منى على تسليم ان المسافة بين مكة ومنى لا قصر فيها وهي من محال الخلاف انتهى على انه قديم على ان حديث عمران لو صح من ادلتنا ذلك قوله ذلك لاهل مكة فيهدون قوله لهم لما جئوا معه بمضى وعرفة دليل على انهم يقصرون في ذلك كما فهمه اسلم وابن المسيب كما ذكره بقوله (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم) اماما لانه التحليفة ولا يؤم رجل في سلطانه (ركعتين ثم انصرف) من الصلاة بالسلام (فقال يا اهل مكة اتموا صلاتكم فانما قوم سفر) بفتح فكون جمع ساو كر ك ب و را ك ب (ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمضى) بالداس (ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا) أى لاهل مكة ثم رجعهم منها للبحر فدل على ان سنتهم حينئذ القصر (مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلى للناس) أى بهم اماما (بمكة ركعتين فلما انصرف) سلم من الصلاة (قال يا اهل مكة اتموا صلاتكم فانما قوم سفر ثم صلى عمر الرابعة ركعتين بمضى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا) فدل ذلك على ان اهل مكة يقصرون بمضى اذا حجوا اذ لو لم يهملوا الا تمام لبيته لهم كما بينه في مكة وزعم انه تركه ا كفاء با لبيان بمكة مجموع وسنده ان الاصل غلظ الاكتفاء في بيان الاحكام لاسيما مع اختلاف محل وتقديم القصر طريق ثالث لا ثم عمر وهو مالك عن ابن شهاب عن سلم عن ابيه ان عمر كان اذا قدم مكة صلى بهم فذكره (سئل مالك عن اهل مكة كيف صلاتهم بعرفة) الرابعة (اركتان) هي (ثم اربع وكيف) وامير الحاج ان كان من اهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات اتماما (او ركعتين) قصرا (وكيف صلاة اهل مكة في اقامتهم) ايام النحر (فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومنى ما اقاموا) مدة اقامتهم (بهم اركعتين ركعتين) بكل رباعية (يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة) عملا بالسنة (قال وامير الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة قصر الصلاة بعرفة وايام منى) لان سبب القصر النسك فلا فرق بين بعد وقرب (وان كان احدا ساكننا بمضى مقيما فان ذلك) الاحد (بم الصلاة بمضى وان كان احدا ساكننا بعرفة مقيما) وان لم يكن من اهل اهلها فالمدار على الاقامة (فان ذلك يتم الصلاة بها ايضا) لانها في اوطانها كما اهل مكة اذا خرجوا بالحج بمكة يتنعمون قبل الخروج الى منى وعرفة فالصابط ان اهل كل مكان يتنعم فيه ويقصرون فيما عدا ذلك قال ابن المنبر السري القصر في هذه المواضع المتقاربة اظاهار الله تعالى لفضله على عباده حتى اعتد عليهم بالحركة القريبة اعتداده بالسفر البعيد فجعل الوافدين من عرفة الى مكة كانوا سافروا اليها ثلاثة ايام سافر الى المزدلفة ولهذا يقصر اهل عرفة بالمزدلفة وسفر الى منى ولهذا يقصر اهل المزدلفة بمضى وسفر الى مكة ولهذا يقصر اهل مكة فبني على قربها من عرفة معدودة بثلاث مسافات كل مسافة منها سفر طويل وسر ذلك والله اعلم انهم كلهم وفد الله وان البعيد كالقريب في اسباغ التفضل انتهى

(صلاة التيمم بمكة ومنى)

(قال مالك من قدم مكة له لال ذي الحجة فأهل بالحج فانه يتم الصلاة) بمكة حتى يخرج من مكة الى منى
يقصر بالنسب (وذلك انه قد اجتمع) عزروهم (على مقام أكثر من أربع) ليال ياباها

(تكبير أيام التشريق)

(مالك عن يحيى بن سعد) الانصاري (انه باه ما ن عمر بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار
شيئا) فلا (فكبر فكبر الناس بتكبيره) اتباعا له لانه الامام (فخرج الثانية من يومه ذلك بعد ارتفاع
النهار وكبر فكبر الناس بتكبيره ثم خرج) الثالثة (حتى رآه) برأى وغن مجتمعين زالت (الشمس فكبر
فكبر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويصل البيت) الكعبة (فعلم ان عمر قد خرج برمي) الجمرة دروي
الطحاوي وأجدوا بن أبي شيبة عن مجاهد عن أبي هريرة عن عبد الله بن جريح عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصار ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة الا ان يخطها بتكبير أو تهليل (قال مالك الامر عندنا ان التكبير
في أيام التشريق دبر الصلوات) أي عنها فبعضين وتسكين النساء تخفيف واصله خلاف القدر من كل شيء

(وأول ذلك تكبير الامام والناس معه در صلاة الظهر من يوم النحر وأول ذلك تكبير الامام والناس معه دبر
صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ثم يقطع التكبير) احتج بالمثل لانه لم يرو في ذلك حديث قال الحافظ رحمه
الله تعالى اختلف العلماء فيه فمنهم من قصره على عقاب الصلوات ومنهم من خصه بالكتوبات دون النوافل
ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالமுعدة دون القضية وبالقيم دون المسافرين
وبساكن المصدرون القرية واختلف ايضا في ابتداءه وانتهائه فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره
وقبل من عصره وقبل من صبح يوم النحر وقبل من ظهره وفي الانتهاء الى ظهر يوم النحر أو عصره أو ظهر
ثانيه أو صبح آخر أيام التشريق أو ظهره أو عصره ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
حديث واضح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى أخرجهما
ابن المنذر وغيرهما وصافه التكبير فأصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله
أكبر الله أكبر كبروا زادا الشافعي والله الحمد وقبل كبر ثلاثا ويزاد الله الا الله وحده لا شريك له الخ وقبل
كبر ثنتين ثم همل الله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن ابن عمر وابن مسعود ورويه قال
أحمد واستحقاق وقد احدث في هذا الزمان زيادة لا اصل لها انتهى (قال مالك) والتكبير في أيام التشريق
على الرجال والنساء

خلاف ما ن خصه بالرجال وفي البخاري كان النساء يكبرن خلف أمان بن عثمان
وعمر بن عبد العزيز يسأل التشريق مع الرجال في المسجد (من كان في جماعة أو وحده بمنى أو بالأفاق
كلها واجب) مندوب متأكد (وأنما يأتى) بتدلى (الاس في ذلك ياباها الحاج والناس بمنى) في رمي
الحجارة والتكبير (لأنهم اذا رجعوا واقتضى الاحرام اتفوا بهم حتى يكونوا مثلهم في المحل فاما من لم يكن حاجا)
من اهل الاتفاق كلهم ومن فاته الحج واقفا بمكة ياباها منى قال ابو عمر (فانه لا يأتى بهم الا في تكبير أيام
التشريق) وحكمته كما قال الخطاب ان المجاهدة كانوا يذبحون فيها الطواغيت ثم يشرع فيها التكبير اشارة الى
تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل (قال مالك الايام المعدودات أيام التشريق) كما جاء عن ابن عباس
وزاد الايام المعلومات أيام العشر ورواه عبد بن حميد وروى ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال
الايام المعلومات التي قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق واستناده صحيح
وظاهره ادخال يوم العيد في أيام التشريق وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس المعلومات يوم
النحر وثلاثة أيام بعده ورجحه الطحاوي لقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من
بهيمة الانعام فانه مشعر بأن المراد أيام النحر وتيق بأن هذا لا يمنع تسمية أيام عشر معلومات ولا أيام
التشريق معدودات بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام

معدودات الآية وقد قيل انما سميت معدودات لانها اذا زيد عليها شئ عد ذلك حصرا اي في حكم حصرا
العدد ثم مقتضى كلام اهل اللغة والفقه ان ايام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم في انها ثلاثة
او يومان لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها وقد حكى ابو عبيد قولين
احدهما لانهم كانوا يشرقون فيها لحوم الاضاحي اي يقددونها ويبرزونها للشمس فانهم لما لانها كلها
ايام تشرى لصلاة يوم النحر فصارت تسمى باليوم النحر وهذا العجب القوي ان الى وقيل سميت بذلك لان العيد
انما يصلي بعد ان تشرق الشمس وعن ابن الاعراب لان الهدايا والضحايا لا تكرر حتى تشرق الشمس
وكان من اشجع يوم العيد منها شهرته بلقب بخصه وهو يوم العيد والافهي في الحقيقة تسع له في التسعة
كاتبين من كلامهم ومنه قول علي لاجعة ولا تشرى الا في مصر بجائع رواه ابو عبيد باسناد صحيح موقوفا
ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد ومنه حديث الشعبي مرسلان من ذبح قبل التشرى فليعد اي قبل صلاة
العيد رواه ابو عبيد برجال ثقات وقال ابو حنيفة التشرى التكبير في الصلاة اي لا تكبير الا على اهل
الامصار قال ابو عبيد وهذا لم يجد احدا يعرفه ولا واقعه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى وهذا كما يدل
على ان يوم العيد من ايام التشريق

(صلاة المعرس والمحب)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اناخ) بنون ومجعة اي ترك راحلته
(بالطباء) بالمحدثين صدر من الحج كافي رواية موسى بن قتيبة عن نافع في الصحيحين (التي يذى الحليفة)
احترارا عن البطحاء التي بين مكة ومضى (فصل بها) وليس هذا من مناسك الحج وانما يؤخذ منه اما كن
نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأسي به فيها الا لا يخلو شئ من أفعاله عن حكمة وايضا لطلب فضل ذلك
الموضع لما في الصحيحين عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى في معرسه يذى الحليفة
فقبل له انك يطباء مباركة (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك) تأسيًا بالمستطفي وكان ابن عمر
شديد التأسي به وفي الصحيحين عن موسى بن قتيبة وقد اناخ بناسا بالمناخ من المسجد الذي كان ابن
عمر يتبع به يتجرى معرس النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسفل من المسجد الذي بسطن الوادي يشه
وبين القبلة وسط من ذلك وروى مسلم حديث الباب عن يحيى عن مالك به (قال مالك لا ينبغي لاحد
ان يحيا وزالمعرس) بضم الميم وفتح العين وازالة الثقيلة وباسكان العين وفتح الراء حقيقة موضع النزول (اذا
قول) بقاف فقام مقنوجين رجح من الحج (حتى يصلي فيه) تأسيًا (وان مر به في غير وقت صلاة فليقيم)
به (حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدله) يعني أي شئ يتسره له (لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم عرس به) بث الدال انزل به ليس ترجح صلى به كما مر في الحديث قال انوزيد النعري نزول المسافر
أي وقت كان من ليل او نهار للاستراحة وخصه غيره بنزوله آخر الليل (وان عبد الله بن عمر اناخ به)
برك راحلته تأسيًا وقبل مراده صلى الله عليه وسلم بالنزول يذى الحليفة في رجوعه والمقام به حتى يصبح لثلا
يقبأ الناس اهل بيته كما نبى عن ذلك في غير هذا الحديث حتى يبلغهم الخبر فتمشط الشئنة وتستجد الغيبة
ويصلح النساء من شأنهن لثلاثين عينا وانف على ما يكره فيمدح ذلك في الالة حكام عياض (مالك عن
نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والعشاء والمغرب والعشاء) اذا رجح من منى (بالمحب)
بضم الميم وفتح الحاء والصاد المهملة الثقيلة وموحدة قال ابن عبد البر وتبعه عياض اسم لمكان متبع بين
مكة ومنى وهو اقرب الى منى وتعمل له الابطع والطحاء وخيف بني كانه والخيف الى منى يضاف ودليله
قول الشافعي وهو عالم بمكة وأجاز ما منى وأقطارها
يارا كاقف بالمحب من منى * واحفف بتاطن خيفها واناهض

قال الابن وانما يصح الاحتجاج به اذا جعل من منى في موضع السعة للحصب اما اذا علق برا كما فلا يجزئ فيه ونظيره قول عمر بن ابي ربيعة

نظرت اليها بالحصب من منى * وفي نظرو لولا التحرج عادم

(وابن منها قول مجنون بنى عامر)

وداع دعا اذن نحن بالحجف من منى * فميج لوعات القواد وما يدرى

دعا باسم يسلى غير ما فكأنما * اطار بيلي طائر اركان في صدري

وظاهر قول مالك في المدونة اذا رحلوا من منى نزلوا بالبطح مكة وصلوا الظهر والثلاثة بعد ما يريدون مكة اول الليل انه ليس من منى (ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت) اتباعا للفعل النبوي كما رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الابطح وله من طريق خنيز بن جويرية عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى التحصيب سنة قال نافع وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده وفي الصحيحين عن عائشة نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان اسمي مخروجه اذا خرج اى اسهل لتوجهه الى المدينة ليستوعب في ذلك البطي والمتعذرو يكون مدينتهم وقصاهم في السحر ورحيلهم باجمعهم الى المدينة وفيهم ما عن ابن عباس ليس التحصيب بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وابي داود وغيرهما عن ابي رافع وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم قال لي يا مرفى صلى الله عليه وسلم ان انزل الابطح حين خرج من منى ولكن جئت ففرضت قبته فجاء فنزل انتهى لكن لما نزل كان النزول به مستحبا اتباعا له لثمة يره على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده واليه ذهب مالك والشافعي والجمهور فالحاصل ان من نفي كونه سنة كعائشة وابن عباس اراد انه ليس من التماسك فلا يلزم بتركه شيء ومن اثبته كابن عمر اراد دخوله في عموم التماسي بافضاله لا بالازام بذلك

(البيتونة بمكة ليسالى منى)

ينصب ليمالى على الظرفية اى يمنع من ذلك لوجوب الميتة في ليمالى الخبر الا ترى ان رخص لرعاة الابل لان التعبير بالرخصة يقتضى ان مقابها اعزيمة وان الاذن انما وقع للملك المذكورة فان لم توجد لم يحصل اذن وبالوجوب قال الجهم وروى قول للشافعي ورواية عن احمد وهو مذهب الخنيفة انه سنة ووجوب الدم بتركه ينهى على هذا الخلاف ولا يحصل الميت الا بعظم الدليل (مالك عن نافع انه قال زعموا ان عمر بن الخطاب كان يبعث رجلا لا يدخلون الناس من وراء العقبة) الى منى لان العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يابى النبي صلى الله عليه وسلم الانصار عند هاعلى الهجرة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحاج ليمالى منى من وراء العقبة) فان بات جل ليلة فالدم (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في البيتونة بمكة ليمالى منى لا يبيتن احد الا بئى) لوجوب الميت بها للحاج ولو ضرورة كخوف على متاعه او مرض وقد روى ابن نافع عن مالك من حاسبه مرض فبات بمكة عليه هدى الى الرعاية الحديث الا ترى واهل السقاية الحديث الصحيح رخص النبي صلى الله عليه وسلم للعباس ان يبيت بمكة ايام منى من اجل سقايته

(روحى الجمار)

جمع جرة وهي اسم لجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنو فلان اذا اجتمعوا وقيل ان العرب تسمى الحصى الصغار جارا فسميت بذلك تسمية للنشئ بالزمره وقيل لان آدم وابراهيم لما عرض

له باليس فخصه جـ ر بين يديه أى أسرع ذكره فى الفتح وقال الشهاب القرافى الجمار اسم للحصى
 لا يمكن والجمر اسم للعداء وانما سمي الموضع جـ رة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحصى فيه والاولى منها
 هي التي الى مسجد الخيف اقرب ومن يابه الكبير اليها ألف ذراع وما شاذ ذراع وأربعة وخمسون ذراعاً
 وسدس ذراع ومنها الى الجـ رة الوسطى ما شاذ ذراع وخمسة وسبعون ذراعاً ومن الوسطى الى جـ رة العقبة
 ما شاذ ذراع وبثمانية أذرع كل ذلك بذراع الحديد (مالك انه بلغه) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن سليمان
 ابن ربيعة (ان عمر بن الخطاب كان يقف عند المجرتين الاولىين) احدهما الاولى التي تلى مسجد منى
 والثانية الوسطى (وقوفاً طويلاً حتى يمل التسامى) يفتح الم اسمع الله صلى الله عليه وسلم فى البخارى
 وغيره انه اطال الوقوف عندهما (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقف عند المجرتين الاولىين
 وقوفاً طويلاً مدة ما يراه رأسه البقرة كما رواه ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن عطاء عن ابن عمر (بكر الله)
 زاد سالم على اثر كل حماة أى من السبع ففيه مشروعة التكبير عند كل حماة واجمعوا على ان
 من تركه لاشئ عليه الا الثورى قال بطعم وان جبريد لم تأجب الى (وسمحه ويحمد دونه وعاله)
 ينضوع قاب وخشوع جوارح (ولا يقف عند جـ رة العقبة) لادعاء زاذنى البخارى من رواه سالم عنه
 ويقول هكذا رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكبر عند رمى
 الجـ رة كما رمى بحماة) اتساع الفيل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال خذوا عني مناسككم
 (مالك انه سمع بعض أهل المدينة يقول الحصى التي يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف) بالخاء والذال المجرتين
 اصله الرمي بطرفي الابهام والسبابة ثم اطلق شاعلى الحصى الصغار مجازاً واختلاف فى انه قد روى القولة
 أو الذوات أو دون الانملة عرضاً طويلاً ولا يجوز الصغیر جداً كقصة وحصة كالادم وانما (قال مالك
 واكبر من ذلك قال لا يجب الى) مع ان فى مسلم وابى داود وغيرهما فى حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم
 رمى الجـ رة بسبع حصيات يكبر مع كل حماة بمثل حصى الخذف فرمى من بطن الوادى ثلاثاً بقتض
 الراى منه أو انه لم يباهه الحديث والاول اظهر وفى ابى داود وابن ماجه مرفوعاً واذا رميت الجـ رة فارموا
 بمثل حصى الخذف وفيه دلالة على اختصاص الرمي بتاسى جـ رة الانه رمى بالبحر وقال خذوا عني
 مناسككم وقال فادبروا بمثل حصى الخذف فيجوز المرمر والبرام واليسكذان وسائر أنواع الجـ رة قال
 مالك والشافعى وأحمد ولا يجوز الا الى واليس بحجر من طبقات الارض كمنورة وزرنيخ وثلث ونحوها
 وعند ابى حنيفة يجوز بزرنج ونحوه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس
 اى عليه أو عندها من ظهر له غروبها (من وسط أيام التشريق) وهو ثانياً (وهو بتنى فلا ينقرن حتى يرمى
 الجمار من الغد) لانه لا يصدق داه انه تجل فى يومين (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان
 الناس كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجهين) مراده بالاس الصمابة وقد روى ابن ابى شيبة
 باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشى الى الجـ رة تسلاً ومدبراً وروى ابراهيم عن ابن عمر انه كان يأتى
 الجمار فى الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ويحبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 ذلك (واول من ركب معاوية بن أبى سفيان) لعذره بالسمن ولا بنى شيبة ان جابر بن عبد الله كان
 لا يركب الا من ضرورة (مالك انه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن ابن كان القاسم) أبالك (رمى جـ رة
 العقبة فقال من حيث تيسر) من بطن الوادى يعنى انه لم يرمي بحلأ منه لالرمي وليس المراد من فوقها
 أو تحتها أو بظهرها لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم رماها من بطن الوادى وفى الصحيحين عن عبد
 الرحمن بن يزيد قال رمى عبد الله بنى ابن مـ ود جـ رة العقبة من بطن الوادى فقات يا ابا عبد الرحمن ان
 اناس يرمونها من فوقها فقال والذي لا اله غير هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه

وسلم وعند ابن أبي شيبة وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا برى البحر ورجع بان التي ترمى
من بطن الوادي هي جرة العقبة لانها عند الوادي بخلاف البحر من الاخيرتين وتنتاز جرة العقبة عنهما
بأربعة أشباه اختصاصها بسوم الخروان لا يوقف عندها وترى فحى ومن أسفلهانديا (سئل مالك
هل يرمى عن الصبي والمرضى فقال نعم) يرمى عنهما ان لم يمكن جاهد فان أمكن جلاورميا
بأنفسهما كما قاله الإمام في المدونة ويحرم المريض حين يرمى بالبناء للجهول (عنه) وقف رعى النائب
(فيذكر وهو في منزله وبهم ريق) يضم الياء وفتح الهاء وكسر الراء (دما) وجوبا (فان صح المريض في أيام
التشرى رعى الذي رعى) يضم الراء (عنه واهدى) وجوبا فيهما (قال مالك لا يرى على الذي يرمى الجمار
أوبسبي بين الصفا والمروة وهو غير متوض أعادة) لانه ليس بشرط صحة فهمهما (ولكن لا يتعد ذلك)
لتقوية الفضيلة على نفسه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمى الجمار في الايام الثلاثة)
بعد يوم النحر لغير التبرج واليومين للتبرج (حتى تزول الشمس) فيستحب زميها عقبه قبل صلاة الظهر
فان رماها قبل الزوال أعاد زميها بعده عند الجمهور والائمة الاربع

(الرخصة في رعى الجمار)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) فنسبه الى جنده (عن أبيه ان أبا البداح) بفتح
الموحدة واللام المهملة المشددة قال في معناه مهمة (ابن عاصم بن عدى) بن الجند بفتح الجيم ابن الجحان
ابن جارية بن ضبيعة القضاعي البلوي الجعافي الانصاري مولاهم ولا خلف فانه من بلي بن الحنف
ابن قضاة وهم خلفاء بني عمرو بن عوف من الانصار قال احمد بن خالد رواه يحيى فقال عن أبي البداح
عاصم ولم يتابع عليه والصواب ابن عاصم كما قال جميع الرواة عن مالك قال ابن عبد البر والذي عندنا
في روايته يحيى انه كرواه غيره سواء لا يوقف على اسمه وكنيته اسمه وقال الواقدي أبو البداح لقب غلب
عليه وكنيته أبو عمرو انتهى وكذا قال علي بن المديني وابن حبان كنيته أبو عمرو وقيل كنيته أبو بكر وقيل
أبو عمرو وقال اسمه عدى مات سنة سبع عشرة ومائة فيما ذكره جماعة وقال الواقدي مات سنة عشر
وله أربع وثلاثون سنة فعلى هذا يكون ولد سنة ست وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر
سنة وهذا يدفع عن انه حجة ويدفع قول ابن منده أدرك النبي صلى الله عليه وسلم (أخبره عن أبيه)
عاصم شهد أحدا ولم يشهد بدرا لانه صلى الله عليه وسلم استعمله على قضاء أو على أهل المالية وضرب له
نفسه فمكان يكن شهيدا يقال رده من الروحاء للطبراني عن ابن اسحاق انه عاش خمسة عشر ومائة
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرجال الابل) بكسر الراء والمد جمع راع (في البيوت)

مصدريات (خارجين عن منى يرمون يوم النحر) جرة العقبة (هم يرمون الغد ومن بعد الغد ومن
ظاهرة انهم يرمون لهما في يوم النحر وليس بمراد كاليته الامام بعد (هم يرمون يوم النحر) بفتح النون
واسكان الفاء الانصراف من منى وهذا الحديث رواه أبو داود عن القسبي والنسائي والترمذي وقال
أحسن صحيح وابن ماجه من طريق عن مالك بن نابه وسفيان بن عيينة عند أصحاب السنن اسكنه قال
عن أبي البداح بن عدى قال اليه في وكذا قال روح بن القاسم عن عبد الله بن أبي بكر فساكنهما
نسبا أبا البداح الى جده لكن اختلف فيه على سفيان فسنن أبي داود عن مسدد والترمذي عن محمد بن
يحيى بن أبي عمر عن سفيان عن عبد الله ومحمد بن أبي بكر عن أبيه عن أبي البداح ورواه النسائي عن
الحسين بن جرير ومحمد بن المنبهي عن سفيان عن عبد الله وحده ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي البداح ولهذا قال الترمذي رواية
مالك أصح وأما زعم ان تحكيته قوله ابن عاصم وقول سفيان بن عدى والرد بمجلى الترمذي بان النسبة

الى الجند سائغ ان ابن عبد المطلب فليس بشئ اذ هذا لا يخفى على الترمذي وكونه لم يذكر الاختلاف
 لا يدل على انه لم يره (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه يذكر انه ارخص للرعاة
 ان يرموا بالليل) ما فاتهم رعيه نهارا (يقول في الزمان الاول) اي زمن العصاة وبهم التدوير بهذا قال
 محمد بن الموزن وهو كما قال بعضهم وفاق للذهب لانه اذا ارخص لهم في تأخير اليوم الثاني فيرميهم
 بالليل اولي (قال مالك نفسه في الحديث) اي حديث عامر بن عدى (الذي ارخص فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لرعاة الابل) والحق بهارعا وغيره لان الهلة الاشتغال بالري (في) تأخير (ري) الجزار
 فيما ترى (بضم النون) نظر (والله اعلم) بما اراد رسوله (انهم يرمون يوم النحر) جرة العقبه ثم ينصرفون
 رعيهم (فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر) وهو ثابته انا يوم لثالث (وهو من القدود ذلك يوم النحر
 الاول) لم يجعل في يوم من (فيرمون لليوم الذي مضى) ثاني النحر (ثم يرمون ليومهم ذلك) المحاضر ثالث
 النحر وانما كان تغييره ذلك وان كان خلاف ظاهره انهم يرمون اليومين في يوم النحر (لانه لا يقضى
 احدينا حتى يجب عليه فاذا وجب عليه وهضى كان القضاء بعد ذلك) لانه عبارة عن فعل ما فات وقه
 ويدل لفهم الامام رواية سفيان لمحمد بن الباب عن ابي داود بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 للرعاة ان يرموا يوم ويدعوا يوما (فان يداهم النحر فقد فرغوا) لانهم قبلوا في يومين (وان اقاموا) يعني
 (الى النذر مواعيد الناس يوم النحر لا نحر) بكسر الخاء (ونفروا) انصرفوا واما اهل السقاية فاما
 يرخص لهم في ترك البيات يعني لا في ترك رمي اليوم الاول من ايام الرمي فيبيتون بمكة ويرون الجار نهارا
 ويعودون بمكة كما في الطراز المذهب لما في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر قال استأذن العباس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليلي منى من اجل سقايته فاذن له وفي رواية رخص صلى الله عليه وسلم
 للعباس ان يبيت بمكة ايام منى من اجل سقايته فذهب بعضهم الى اختصاص ذلك بالعباس وهو جرد
 وقيل يدخل معه آله وقيل فريقه وهم بنوه اسم وقيل كل من احتاج الى السقاية فله ذلك ثم قيل
 يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عمل سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في الميت لاجلها ومنهم من
 عممه وهو الصحيح في الموضعين والعلة في ذلك اعداد الماء للشاربين وهل يختص ذلك بالماء او بالحق بهما
 في معناه من الاكل وغيره محل احتمال والجمهور على اختصاص ذلك باهل السقاية والرعاة والحق
 الشافعية بذلك من له مال يخاف ضياعه او امر يخاف فوته او مريض يتساهله وقال المالكية
 يجب الدم في المذكورات سوى الرعاة واهل السقاية فمن ترك الميت يعني غيره اوجب عليه دم عن كل ليلة
 وقال الشافعية عن كل ليلة اطعام مكيين وعنه ايضا التصديق بدينهم وعن الثلاثة دم وهو رواية عن احمد
 والشافعية وعن الحنفية لاشئ عليه (مالك عن ابي بكر بن نافع) مولى ابن عمر المدري لم يدرى صدوق
 زال اسمه عمر (عن ابيه) نافع الشهر شيوخ مالك روى عنه هناد بواسطة ابنه (ان ابنه اخ) لم تسم هي
 ولا ابوها (لصفية بنت ابي عبيد) بضم العين ابن مسعود الثقفي زوج ابن عمر قيل لها ادراك وانكره
 الدارطني وقال العجلي نابعة ثقه (نفس) بضم النون وفتحها مع كسر لقا فيها غتان والضم اشهر اى
 ولدت واما بنى حاضرت بضم النون فقط عند جماعة وعن الاصمعي الوجهان (بما زلفه فحلفت في
 وصفيته عنها) حتى اتت امني بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر ان يرميا بالحجارة
 حين اتتا ولم ير عليهما شيئا هديا لغيرهما تلك بالولادة والهمة معا وانما كسر استحب مالك ان عرض
 له مثل ما عرض لصفية ان يهدي لانه لم يرم في الوقت المطلوب (قال يحيى سئل مالك عن نسي جرة من
 الجزار في بعض ايام منى حتى يمسي قال ليرم اى ساعة ذكر من ليل او نهار كما يصلي الصلاة اذا نسيها ثم ذكرها
 ليل او نهار فان كان ذلك بعد ما صدر (رجع من منى) وهو بمكة او بعد ما يخرج منها فعليه الهدي واجب

* (الافاضة) *

(مالك عن ابي نافع وعبد الله بن دينار) وكل منهما مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب خطب الناس برفقة) اتباعا له صلى الله عليه وسلم كما مر (وعلمهم امر الحج) وقال لهم فيما قال اذا جئتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج اه النساء والطيب لا يمس احدنا ولا طيبا لانه من دواحي الجماع (حتى يدور بالبيت) طواف الافاضة وهذا مذهب ابن عمر في الطيب وكرهه مالك فقط وقال يحرم الصيد قال ابن عمر والرقوة تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن لم يمس له النساء فهو حرام وقال عطاء وطائفة الا النساء والصيد وقال الشافعي وغيره الا النساء خاصة (مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال من رمى الجمرة ثم حلق او قصر ونحر هديا ن كان معه فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب حتى يدور بالبيت) اعاده لزيادة ثم حلق الخ ولم يدخل ذلك فيما قبله لانه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأديته ما سمعوه لاسيما مالك

* (دخول المحائض) *

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها طالت حرجا معاشر المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع) سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم وقع الناس فيها وقال لمي لا يج بعد عاى هذا ولم يج بعد الهجرة غيره ما (فأهلنا بجمعة) أى ادخلناها على الحج بعد ان اهلنا به ابتداءه واخيار عن حالها وحال من كان مثلها في الاهلال بعرة لانه فعل جميع الناس فلا ينافي قولها المتقدم فنامن أهل بعرة ومنامن أهل حج وعجرة ومنامن أهل الحج وقد اختلفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلافا كثيرا (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمن معه بعد احرامهم بالحج وقر بهم من مكة يسرف كفى رواية عائشة اربعة مد وطافهم بالبيت كفى رواية جابر ويحتمل كقال عياض وغيره انه قاله مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر المأمرهم بفتح الحج الى العمرة (م كان معه هدى) باسكان الدال وخفة الياء وبكسرها وشدة الياء والاولى افصح واشهر اسم لما يهدى الى الحرم من الانعام وسوق الهدى سنة لم يدخلها الحج او للعمرة (فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حتى يحل) بالحجاء فيه (منهجا) أى الحج والعمرة (جميعا) وفيه دلالة على ان السبب في بقاء من ساق الهدى على احرامه انه ادخل الحج على العمرة بمجرد سوق الهدى كما قوله ابو حنيفة واحد وجماعة مقسكين برواية سفيان عن الزهري في الصحيحين فقال صلى الله عليه وسلم من احرم بعرة ولم يهد فليحل ومن احرم بعرة وهدى فليحل حتى ينحره فيه ومن احرم حج فليسم حجته وهي ظامرة في الدلالة لذهبهم وقال مالك والشافعي وجماعة يحل تمام العمرة قياسا على الاجماع على من لم يسق هديا ولا يهل من نهكة وبيان يحل له كل شئ واجابوا عن هذه رواية بان فيها حذفا بينته رواية مالك هذه وقد تدره ومن احرم بعرة رادى فلم يل بالحج وحيث لا يهل حتى ينحره فيه وهذا التأويل متعين لان فيه جمابين الزايتين لار القصة واحدة والمخرج واحد وعائشة (قالت فقد مت مكة وانا حائض) جملة اسمية وقت حال وكان ابتداء حوضها سرف كما صح عنها وذلك يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة (فلم اطف بالبيت) لار الفهارة شرط فيه ولانه في المنجذ ولا تدخله المحائض (ولا بين الصفا والمروة) لان شرطه ان يعقب طواف قال الطبري عطف على المنى قبله على تقدير ولم اسعى نحو علفتها بتبنا وما باراد ويجوز ان يرد ولم اطف على طريق الحجاز لما بقى الحديث وطاف بالصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدير دون الانحجاب للالزام استعمال اللفظ الواحد

حقيقة ومجاز في حالة واحدة انتهى أي لأن حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لأنها الطواف بالبيت
 واجب أيضا بأنه سمي السعي طوافا على حقيقته اللغوية فالطواف لغة السعي (فتكوت ذلك إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم) لما دخل عليه بأبى تبكى فقال ما به كك بك فقت لا أصلي كافي رواية عنها
 في الصحيح كنت بذلك عن المحض وهي من لطيف الكتابات وفي مسلم عن جابر أن دجوله عليه أو تكروها
 كان يوم التروية (فتسال انقضى) بنبراق ناف وكسر الضاد المجهمة (راسك) أي حلى منقش مشوره
 (وامتشط) أي سرجه بالمشط (وأهل بالحج ودعى) أبركى (العرة) ظاهره أنه امره أن يجعل عمرتها
 حيا ولذا قالت يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج فأعمره من التنعيم واستشكل إذا العرة لا ترتفع
 كالحج وقال مالك ليس الععل على هذا الحديث قديما ولا حديثا قال ابن عبد البر يريد ليس الععل عليه
 في رقص العرة وجعلها اجتراحا لغيره فانه وقع للعبادة واختلف في جوازها من بعدهم وأجاب
 جماعة منهم الشافعي باحتمال أن معني دعى عمرتك أتركى التحال منها وأدخل على الحجة فتصير قارة
 ويؤيده قوله في رواية مسلم وأمسكى عن العرة أي عن اعمالها وأما قالت وأرجع بحج لاعتقادها أن أفراد
 العرة بالهمل أفضل كما وقع لغيره من أقهار المؤمنين وسلم أيضا فقال لها صلى الله عليه وسلم طوافك
 ببيتك لحج وعمرتك فهذا صريح في أنها قارة وتقب بان قوله انقضى راسك وامتنطى ظاهر في انطال
 العرة لأن الحرم لا يقبل مثل ذلك لتأديته إلى تنف الشعر وأجاب بجوازهما للحرم حيث لا يؤدي إلى تنف
 الشعر مع الكراهة بغير عذر أو كان ذلك لا ذي برأسها فأباح لها ذلك كما أباح لكعب بن عجرة للحلاق
 لا ذي برأسه أو تنقض رأسها لاجل الغسل لتهل بالحج ولا سيما كانت تلبدت فتحتاج إلى تقص الضفر
 وأهل المراد بالامتناط تسريح شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان أو أعاتت
 الشكوى بمسح رمي جرة العقبه فأباح لها الامتناط حينئذ قال المازري وهو متعسف بعيد من لفظ
 الحديث وكان مذهبا أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجرة قال الخطابي وهذا
 لا يعلم وجهه (قالت) عائشة (فقلت) يسكون اللام ماذا كرم من النقص والامتناط والاهلال بالحج وترك
 العرة ونظاها استدلل الحنفية على أن المراد إذا أحرمت بالعرة متممة فحاضت قبل أن تقوف ترك
 العرة ونهل بالحج مفردا كما صنعت عائشة فانها تركتها رجب مفردة وبقوله ما لا يجد عن عطاء عنها
 وأرجع بحجة ابن مسعود معها عمرة ورد بان في رواية عطاء عنها فافرو في مسلم في حديث جابر أن عائشة أهلت
 بعرة حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حتى إذا طهرت طافت
 بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله أتني أجعد في نفسي أتني لم أطف
 بالبيت حتى حججت قال فأعمره من التنعيم فهذا صريح في أنها كانت قارة وأما عمره من التنعيم فطهيرا
 لأنها لم يكن لها طوف بالبيت لما دخلت معمرة وفي رواية لمسلم وكان صلى الله عليه وسلم يخل سهلا
 إذا هربت الشيء تأبها عليه (فما قضينا الحج) أتمناه أي وطهرت وفي مسلم عن مجاهد عنها أنها طهرت
 بعرة وعن القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حين قدمنا مني وله عنه أيضا فخرجت في بيتي حتى
 نزلنا مني فطهرت ثم طفت بالبيت فالتفت الروايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة يوم الخروج
 من رواية مجاهد والقاسم بأنها ما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت مني وقول ابن خزم حاضت يوم السبت ثلاث
 خلون من ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشره إنما اخذوه من روايات مسلم المذكورة (ارسلني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مع) أني (عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق إلى التنعيم) فتح الفوقية وسكون النون
 وكسر الهمزة مكان خارج مكة على أربعة أميال منها إلى جهة المدينة كما نقله الذاكبي وقال الحنف
 الطبري أبعد من أدنى الحمل إلى مكة قليل وليس بطرف الحمل بل بينهما نحو ميل ومن أطلق عليه طرف

الحمل فهو يجوز قال المحافظ واراد بالنسبة الى بقية الجهات وروى الفاكهى عن عبيد بن عمير انما سمى
 التعميم لان الجبل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم والذي على اليسارية له ناعم والوادى ناعم اى
 بفتح الذون وروى الارزقي عن ابن جريج رايت عطاء يصف الموضع الذى احرمت منه عائشة فاشارة الى
 الموضع الذى وراء الامة وهو المسجد الحزب ونقل الفاكهى عن ابن جريج وغيره ان ثم مسجد بن يزعم اهل
 مكة ان الحزب الادنى من الحرم وهو الذى احرمت منه عائشة وقيل هو المسجد الاعدن عن الامة الحجر
 ورجحه الحب الطبرى وقال الفاكهى لا اعلم ذلك الا انى سمعت ابن ابي عمير يذكر عن اشياخه ان الاول هو
 الصحيح عندهم (فأعقرت فقال) صلى الله عليه وسلم (هذا) الاعتماد وروى رواية هذه اى العمرة (مكان)
 بالرفع خبر وانصب على الطريقة وعامله المحذوف وهو الخبر اى كائنه ومجمله مكان (عمرتك) قال
 عياض والرفع اوجه عندي اذ لم يرد به الطرف انما اراد عرض عمرتك فمن قال كانت قارنته قال مكان
 عمرتك التى اردت ان تأتى بها مفردة وحسنه فتكون عمرتها من التعميم تطوعا لاعن فرض لا كنه
 اراد تطيب نفسها بذلك ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التى فسخت الحج بها ولم تستكنى من
 الاتيان بها للحيض وقال السهلى الوجه انصب على الطرف لان العمرة ليست بمكان للعمرة اخرى لكن
 ان جعلت مكان بمعنى عوض او بدل مجازا اى هذه بدل عمرتك جازا بالرفع حينئذ فطاف لذين اهلوا
 بالعمرة (وحدها باليت و) سموا او طوافين (الصفا والمروة ثم حلوا) منها بالحق اى التفسير (ثم طافوا
 طوافا آخر) للافاضة ووقع لبعض روة البخارى طوافا واحدا والصواب الاول قاله عياض (بعد ان رجعا
 من منى معهم) يوم النحر (واما الذين كانوا اهلوا بالحج) مفردا (اوجعوا الحج والعمرة فامطافوا طوافا
 واحدا) لان القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لان افعال العمرة تندرج في افعال الحج
 والى هذا ذهب مالك والشافعي واجدوا بالجهد وروى وقال الحنفية لا بد للقارن من طوافين وسعيين لان القارن
 هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق الا بالاتان بافعال كل منهما والطواف والسعى مقصودان فيهما
 فلا يتدخلان اذ لا تدخل في العبادات وحكى عن العربى وعلى وابنه الحسن وابن مسعود ولا يصح ذلك
 عن واحد منهم وحديث على وابن عمر انهما جاءا بين حجة وعمرة معا وطافا لهما طوافين وسعيا لهما سعيين
 وقال كل منهما كذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع وابن مسعود وعمران بن حصين
 نحوه رواها كلها الدارقطني لا يصح الاحتجاج بها لما فى اسانيد كل منها من الضعف وفي اسانيد حديث
 ابن عمر الحسن بن عمار وهو متروك والمروى عنه فى الموطأ والبخاري والسنن من طرق كثيرة الاكتفاء
 بطواف واحد وقال البيهقي ان ثبت انه طاف طوافين حل على طواف القدوم والافاضة وقال ابن خزم
 لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احدهما من احتجابه في ذلك شىء أصلا وقد روى سعيد بن منصور
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى
 واحد واعلاه الطحاوى بان الدراوردى اخطأ في رفعه والصواب انه موقوف لان ايوب والليث وموسى بن
 عقبة وغير واحد روه عن نافع عن ابن عمر موقوفة وتعب بان الدراوردى صدوق وليس ما رواه بخلافه
 لرواية غيره فلا مانع من ان الحديث عند نافع على الوجهين وحديث عائشة ظاهر فى الدلالة على الوحدة
 (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك) الذى رويته عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عنها قال المحافظ ليس مراد الحديث بوله بمثل ذلك لان نفسه انتهى قال ابن عبد البر هكذا رواه
 يحيى يهذين الاسانيد ولم يروه احدهما من رواة الموطأ ولا غيرهم عن مالك كذلك انما هو عند جميعهم
 مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ويمكن انه عندما لا بالاسانيد فذكرهما لما حدث به يحيى
 انتهى وفي قوله يمكن الخ نظر لان من شرط قبول زيادة الثقة ان لا يكون من لم يرد ما وثق منه كما قاله

ابن عبد البر نفسه وغيره وقد أخرجه البخاري في مواضع عن القعني وعبد الله بن يوسف واسماعيل
وسلم عن يحيى والبراد ودع القعني والنسائي من طريق ابن القاسم وأشباه ابن مهدي وشيرين
عمرهما بنهم عن مالك عن ابن شهاب به وثابه إبراهيم بن أسعد عند البخاري ومعر عن راشد عند مسلم
كلاهما عن ابن شهاب به (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة انها قالت قدمت معكم
في حجة الوداع) وانا حائض فلم أدقب بالبيت) لانه صلاة (ولا بين الصفا والمروة) لتوقفه على سبق
الطواف وان صح بلا طهارة (فتذكرت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افعل ما يفعل
الحاج) من الوقوف بعرفة وغير ذلك (غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري)
يسكون الطهارة وضغ الماء كذا فيما رقت عليه من الاصول قاله بعض الشراح وقال الحافظ بفتح ثاء
والطهارة الملهمة والماء المتحدتين على حذف احدى التامين واصالة تطهري ويؤيده رواية مسلم حتى
تتسلي والمحدث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف لوقبلته وفي مناسها المحجب والمحدث وهو قول
الجمهور وقال الحكم وجماد ومنصور وسليمان لا بأس بالطواف على غير طهارة رواه ابن أبي شيبة وفي هذا
تدقيق على قول النووي انفراد ابو حنيفة بان الطهارة ليست بشرط في الطواف واختلاف اصحابه
في وجوبها وجره بالدم ان فعله فلم يتفر بذلك كما ترى فله ان اراد انفراد عن الائمة الثلاثة لكن عند
اجدان الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم والبالكية قول يوافقه انتهى وقال الولي في الحديث دليل
على امتناع الطواف على الحائض وهو مجمع عليه لكن اختلفوا في عاته على حسب اختلافهم في اشتراط
الطهارة في حجة الطواف فقال الجمهور ومالك والشافعي واجدوا بشرطها فالبه في بطلانه عدم الطهارة
وقال ابو حنيفة وداود ليست بشرطاً فالبه كونه ممنوعة من البيت في المسجد ومن دخوله على رأى
انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به (قال مالك في المرأة التي تهمل) تحرم
(بالعمرة) من الميقات (فتمدخل مكة موازية للحج) أي مظلة عليه ومشفرة يقال اوفى على ثنية كذا
أي شارفها وأطل عليها ولا يلزم منه ان يكون دخل فيها (وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت)
لفقد شرطه وهو الطهارة (انها) بكسر الهمزة (اذا خشي القوا) للحج بانتظار الطهر وافعال العمرة
بعده (أهلت بالحج واهدت وكانت) أي صارت قارنة (مثل من قرن الحج والعمرة) ابتداء (واجراعتها)
طواف واحد) لانه الذي على القارن كذا في الحديث عليه الاحاديث (والمرأة الحائض اذا كانت قد طافت
بالبيت وصلت) ركعتي الطواف ثم حاضت (فانما تسعى بين الصفا والمروة) اذ ليست الطهارة
شرطاً فيه بانفاق الاماروي عن الحسن البصري وروايه عن احمد لكن روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح
عن الحسن مثل ما قال مالك اذا طافت ثم حاضت قبل السعي فلتسع فله يفرق بين الحائض والمحدث
(وتقف بعرفة والمزدلفة وترمي الجمار غير انك لا تقضي حتى تطهر من حيضتها) كما قال في الحديث افعل
ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت

* (افاضة الحائض) *

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ان صفية بنت حيي) بضم الحاء
المهمله وقعة كسرو فتح التختية الاولى ابن أخطب بالفتح واسكان المحجمة الاسرائيلية من سبط لاوي
ابن يعقوب ثم من سبط هارون بن عمران أم المؤمنين تزوجها بعد خيبر وقيل كان له بها زنا فلما صارت
من الصفا سميت صفية وماتت في رمضان سنة خمس مائة من وخمسين وقيل سنة ست وثلاثين وعلم
قائله بان علي بن الحسين لم يكن ولداً وقد ثبت سماعه منها في الصحيحين ودقت بالقيع ولما نحو ستمين
لقولها ما بلغت سبع عشرة سنة يوم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (حاضت) به دان افاضت

يوم النحر كافي البخاري عن أبي سلمة عن عائشة (قد كرت) يسكون الزاهد في التماسني للفتاغل أي
 قالت عائشة قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي سلمة فقالت يا رسول الله
 إنها حائض ونحوه في رواية حمزة (فقال أحاسنتا) بجملة الاستفهام أي ما نعتنا (من) من السفر
 في الوقت الذي أرادناه طنأمنه أنه صلى الله عليه وسلم إنها لم تغتسل للأفاضة وهو لا يتركها وسافر
 ولا يأمها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتقل الحبل الثاني
 (فقبل أنها قد أفاضت) أي طافت طواف الأفاضة والقائل نسأله كافي الطريق الثانية ومنه
 صفة كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة أنه قال لصفيية أنك لحاسنتا أما كنت طقت يوم النحر
 قالت بلى وفي رواية أبي سلمة عن عائشة ما نعتنا يوم النحر فصاحت صفيية فاراداني صلى الله عليه وسلم
 مني ما تريد الرجل من أهله فقلت إنها حائض الحديث وهو شاذ لانه ان كان علم أنها طافت طواف
 الأفاضة فكيف يقول أحاسنتا هي وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني وأجبت بانه
 صلى الله عليه وسلم إنما أراد ذلك منها بعد أن استأذنه نسأله في طواف الأفاضة فاذن لمن فني على أنها
 قد حلت فلما قبل أنها حائض جوزه وقوعه لما قبل ذلك حتى منعها فاستههم فاعلم بطوافها (فقال فلا)
 حديث علي بن (أذا) بالتدوين أي إذا أفاضت لأنها فعلت ما وجب عليها وحديث أحمد والنسائي وأبي داود
 عن الحارث بن عبد الله بن أويس التميمي قال أتيت عمر فسألتها عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر
 ثم تحيض قال ليسكن آخر عهدا بالبيت فقال الحارث كذلك أفتاني ولقد أتني داود كذلك حدثني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب عنه الطحاوي بانه منسوخ في حق الحائض بحديث عائشة
 وحديث أم سليم الآتي قال ابن المنذر عامة الفقهاء بالأمصاري ليس على الحائض التي أفاضت طواف
 وداع وعن عمر وابنه وزيد بن ثابت أمرها بالمقام أطواف الداع فكأنهم أوجبوه عليها الطواف الأفاضة
 إذ لو حاضت قبله لم تقط وتبعت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عمر في الفداء أثبت حديث عائشة
 وروى ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد قال كان الصغاية تقولون إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت
 الاعمر فانه قال يكون آخر عهدا بالبيت وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال طافت امرأة
 بالبيت يوم النحر ثم حاضت فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن سافر بالناس حتى تطهر وتطوف وحدث عائشة
 أحق بالقبول وقد رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن (مالك عن عبد الله بن أبي بكر)
 ابن محمد بن عمرو (بن حزم) الانصاري قال أجد حديثه شفاء (عن أبيه) أي بكره في القضاء والامرة
 والموسم زمن عمر بن عبد العزيز (عن حمزة بن عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصاري (عن عائشة)
 أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صفيية بنت حيي قد حاضت أي
 في أيام مني ليلة النفر من مني كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لها ما أحسننا) تمنعنا من الخروج من مكة إلى المدينة حتى تطهر وتطوف قال البركاني لعل هنالديس
 للترجي بل للاستفهام والظن وما شاكله أي كالتوهم (لم تكن طافت معكم بالبيت) طواف الأفاضة
 وفي رواية مسلم لم تكن أفاضت (فلن بلى) طافت معنا وفي رواية التميمي قالوا بلى أي النساء ومن معهن
 من الحارم (قال فأخرجن) كذلك لا كثر وهو المناسب للسياق وفي رواية قال فأخرجني خطابا لصفيية لأنها
 كانت حاضرة كافي مسلم أول عائشة لأنها المخبرة له أي قال لعائشة أخرجني فأنها توافيك أو قال لعائشة
 قولي لها أخرجي وهذا الحديث رواه مسلم هنا عن يحيى والبخاري في الحيف عن عبد الله بن يوسف
 كلاهما عن مالك بن (مالك عن أبي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور بهذه الكنية وهي لقب
 كنية في الأصل أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن حارثة الانصاري (عن) أمه (حمزة بن

عبد الرحمن ان عائشة أم المؤمنين كانت اذا حجت ومعها نسائها متخاف ان يحضن قبل طواف الافاضة
 (قدمته يوم النحر فافضن) واستنبطت ذلك من استقهاه صلى الله عليه وسلم عن طواف صفة يوم
 النحر (فان حضن بعد ذلك لم ينتظرهن) لانهن فعان الواجب (تنفرهن ومن حضن) بالتقيل جمع
 حائض (اذا سكبن وذاقن) طعن طواف الافاضة عقب المرفوع بالوقوف للاشارة الى بناء العمل به
 وانه لا بطرقه احتمال النسخ بل هو نسخ لما وهم خلافه كما روى ارجع اليها ابن عمر كما رجح زيد محدث
 ام سالم كياتي (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكرك صفة بنت حبي) بضم الحاء وفتح الاء الاولى وشدة التسمية ولعل المراد بالذكر ارادة الوقاع
 كافي البخاري عن ابي سلمة عن عائشة وحاضت صفة فاراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما ريد
 الرجل من اهله (فقبل به) وفي رواية ابي سلمة فقلت (انها قد حاضت) فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعلها حائضا ما نعتنا من السفر (فقالوا) أي النسوة ومن معهن من المحارم بعد استقهاه من
 طوافها كما روى رواية عمرة (يا رسول الله انها قد طافت) طواف الافاضة يوم النحر (فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلا) حبس علينا (اذا) بالتنوين لانها قبلت الفرض وهذا الحديث رواه أبو داود
 عن الثعني عن مالك به وفي الصحيحين عن الأسود عن عائشة حاضت صفة ليلة النفر فقات ما اراني
 الاحاسنكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عقرى حاقى أطافت يوم النحر قبل نعم قال فانفري وفي مسلم عن
 عائشة لما اراد صلى الله عليه وسلم ان ينفر اذ صفة على باب خبائها كتبت خبينة فقال عقر احلقا ذلك
 محاسنتنا ثم قال لما كتبت أقضت يوم النحر قالت نعم قال فانفري وفي رواية فلا بأس فانفري واخرى اخرى
 واخرى فلتنفروا كلها بيان لرواية فلا اذا ومعانيها بمقاربة والمراد بها كلها الرحيل الى المدينة
 وفي احاديث الباب ان طواف الافاضة ركن وان الطهارة شرط في صحته وان طواف الوداع لا يجب
 وان أمير الحاج يلزمه تأخير الرحيل لاجل المحاض وقيد مالك بيومين فقط واكرام صفة بالاكتساب
 كما احتبس بالناس على عقد عائشة واما قوله عقرى حاقى بالفتح فيهما ثم السكون والقصر بالتنوين
 في الرواية ويجوز لغة التنوين وصوبه ابو عبيد لان معناه الدعاء بالمقر المحقق كسقيما وزيما من المصادر
 التي يدعى بها وعلى الاول هو نعت لادعاء ومعناها عقرها الله أي جرحها اوجعلها عاقرا لا تلدوا عقر
 قومها ومعنى حاقى حلق شعرها وزيمة المرأة واصابها وجمع في حلقها والحق قومها الى اهل بيوتهم وحكى
 انها كلمة يولها اليهود للساقض فلا دلالة فيه على وضعه صفة عنده لار ذلك اصل هاتين الكلمتين
 ثم اتسع العرب في قولهما بغير ارادة حقيقة تمها كما قالوا قاتله الله وترت يدك ونحوهما وقول القرطبي
 وغيره شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا الصفة وبين قوله عائشة لما حاضت في الحج هذا شيء كتبه
 الله على بنات آدم لما فيه من الميل لها والمخوض علم باختلاف صفة تعقبه المحافظ بانه ليس فيه دليل
 على اتضاع قدر صفة عنده لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فمأثمة دخل عليها وهي تنبكي
 أسما على ما فاتها من النسك فلاها بذلك وصفية أراد منها ما ريد الرجل من اهله فأيدت المانع
 فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة (قال مالك قال هشام قال عروة قات عائشة ونحن نذكر
 ذلك) الحديث جلة حالية ومقولها هو (فلم يقدم الناس نساعهم ان كان ذلك لا ينفقهم ولو كان الذي
 يقولون) من وجوب طواف الوداع (لا يصح بمجي أكثر من ستة آلاف امرأة حاضن كلهن قد افاضت)
 ولا من وضاح قد افضن أي لو كان طواف الوداع واجبا لا يصح معنى هذا العدد ينتظرون الظهور حتى يطفن
 للوداع اسكنه لم يكن ذلك قدل انه ليس بواجب وكذا يدل عليه ان المبكى ليس عليه وداع وكذا من حج
 من غيرها ولم يرد النحر ج اذ لو كان من انرا الحج لكان على المبكى وغيره (مالك عن عبد الله بن ابي بكر

عن أبيه) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف اسمه كنية ما وعبد الله
 أو اسماعيل (أخبره أن أم سليم) بضم السين (بذت مكان) بكسر الميم واسكان اللام ابن خالد الانصاري
 والدة أنس بن مالك يقال اسمها سلمة أو ربيعة أو ميسكة أرايكة من الحمايات القاضيات
 (اسم) فتقت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد) حاضت أو ولدت) شك (لأدى) بعدما أفاضت
 يوم النحر) عن طواف الوداع (فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أن تخرج (فتخرجت) إلى المدينة
 بلا طواف وداع وهذا الحديث أن سلمة انقطعاعا لأن أبا سلمة لم يسمع أم سليم فله شواهد فأخرج
 الطيالسي في مسنده حديثا هشام هو الدستوى عن قتادة عن عكرمة قال اختفأ ابن عباس وزيد
 ابن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر فقال زيد يكون آخر عهدا بالبيت وقال
 ابن عباس تغفرا شامت فقامت الانصار لا يتابعك يا ابن عباس وانت تخالف زيد فقال سلوا صاحبكم
 أم سليم فقالت حضت بعدما طافت بالبيت فأمرني صلى الله عليه وسلم أن أنفروني مسلم والنسائي
 والاسماعيلي عن طاوس كنت مع ابن عباس فقال له زيد بن ثابت فتحي أن تصدرا الحائض قبل
 أن يكون آخر عهدا بالبيت فقال إنما لأفسل ثلاثة الانصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
 فرجع اليه فقال ما أرا لك إلا قد صدقت ولقظ النسائي فسألها ثم رجع وهو يضحك فقال الحديث كما حدثتني
 والاسماعيلي فقال ابن عباس سل أم سليم وصراحها هل أمرهن صلى الله عليه وسلم بذلك قال الحافظ
 وقد عرف برواية عكرمة أن الانصارية هي أم سليم وأما صاحبها فلم أقف على تسميتهن انتهى وفي هذا كله
 تعقب على قول أبي عمر لا أعرفه عن أم سليم إلا من هذا الوجه ومن حديث هشام عن قتادة عن عكرمة
 أن أم سليم فذكره بمعناه وهو ما نعتهم والمحموظ في هذا حديث أبي سلمة عن عائشة بقصة صفية انتهى
 ويكون حديثه عن عائشة بذلك محفوظا لا يمنع أنه روى حديث أم سليم وأرسله كيف ولم ينفر دبه
 بل وافقه عكرمة وطاوس في مسلم وغيره عن ابن عباس فكيف لا يعرف ابن عبد البر ما في مسلم والنسائي
 وهما في يده وقبله أن هذا العجب (قال مالك والمرأة تحيض) قبل الإفاضة (بمعنى تقيم حتى تطوف
 بالبيت لا بد) لا فراق ولا محالة (لها من ذلك) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحاسنة هي
 (وإن كانت قد أفاضت فحاضت بعد الإفاضة فلتصرف إلى بلدها) أن شامت بدون طواف وداع (فانه
 قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض) اصطفاة وغيرها وفي البخاري عن
 طاوس رخص بالبدن للعجول وفي النسائي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر إذا
 أفاضت قال أي طاوس وسمعت ابن عمر يقول أنها لا تنفر ثم سمعته يقول بعد أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رخص لهن وهذا من مراسيل الحماية وكذا ما رواه النسائي والترمذي وصححه هو والحاكم عن
 ابن عمر قال من حج فليكن آخر عهدا بالبيت إلا الحيض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن ابن عمر يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فللنسائي عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس أن ابن عمر
 كان يقول قريبا من سنتين الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدا بالبيت ثم قال بعد أن رخص
 للنساء وله وللطحاوي عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسأل عن النساء إذا حضن قبل السفر
 وقد أفضن يوم النحر فقال إن عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة لهن وذلك
 قبل موت ابن عمر بعام ولابن أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف
 الوداع قال الشافعي كان ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة ثم بلغته فعمل بها (قال وإن حاضت
 المرأة) أو ولدت (بمعنى قبل أن تقيض) فإن كرهها يجبس عليها أكثر مما يجبس النساء الدم) وهو نصف شهر
 في الحيض واستسكه ابن الوازيان فيه تعرضا للفساد كقطع الطريق واجابه عياض بأن محل ذلك

مع امن الطريق كان محله ان يكون مع المرأة محرم وروى البزار وغيره عن جابر والثقفى في فوائد عن
ابى هريرة كلاهما مرفوعا اميران وليسا باميرين المرأة تخرج مع القوم فتحيض قبل ان تطوف بالبيت
طواف الزيارة فليس لاحصائها ان ينقروا حتى يستأموها والرجل يتبع المجنزة فيصل على ما فليس له
ان يرجع حتى يستأمر أهلها الكثر في اسناد كل منهما ضعفا شديدا

(وديه من اصيب من الطير والوحش)

(مالك عن ابى الزبير) محمد بن مسلم المكي (ان عمر بن الخطاب قضى في الضبيع) بضم الباء لغة قيس
وسكونها لغة تميم وهي اثني وقيل يقع على الذكروالانثى وربما قيل في الانثى ضبعة بالهاء والذكربضبان
والجمع ضباعين ويجمع مضموم الباء على ضباع وساكناه على أضبيع (بكش) انتقارهما في القدر
(وفي المعززاليعز) للقتارب (وفي الارنب بعناق) بفتح العين والذون انثى المزد قبل كمال حول
(وفي اليربرع) يقول دوية نحو الفارة لكن ذنبه وأذناه أطول منها وربحلاه أطول من يديه عكس
الزرافة والجمع اليرابيع والعامة تقول جربوع بالحيم (بجفرة) يحيم مفتوحة وفاء ساكنة الانثى من
ولد الضأن وقيل منه ومن المعز جميعا وقيل من المعز فقط قال مالك ليس العمل عندنا على قوله في الارنب
واليربوع لانه لا يحزى من الهدى في الجزاء الا ما يحزى في الضحيا بالثني من المعز فصاعدا ومن الضأن
المجذع فصاعدا قال ابن حبيب في الارنب واليربوع عن مسنة (مالك عن عبد الملك بن قريش) بضم
القاف وفتح الراء واسكان التختية ثم راء بلا نقط العبدى البصرى ولم يصب من زعم انه الاصمعي وان
ما ساكنا غلط فيه بذكوه برأعانه لان ابا الاصمعي قريب بموحدة آخره فقد دين صواب ذلك يحيى بن بكير
وأياضا فالاصمعي لم يدرك ابن سيرين وقال ابو عمر طرح ابن وضاح اسمه وقال عن ابن قريش تبأقول ابن
معين وهم مالك فيه انما هو عبد العزيز بن وقال يحيى بن بكير لم يهمل مالك في اسمه ولا في اسم أبيه وانما هو
عبد الملك أنشع عبد العزيز بن ابي قريش (عن محمد بن سيرين ان رجلا) قال الاصمعي هو قبصة بن جابر الازدي
انتهى وقد رواه الحماكم في المستدرک عنه (جاء الى عمر بن الخطاب فقال انى اجريت انا وصاحب لى
لم رسم (فرسين نستبق) ترى (الى ثغرة) بضم المنة واسكان المجمة اعلی (ثنية) طريق في الجبل
(قاصبا طيبا) ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال) بفتح اللام فعل أمر من تعال
تعاليا ارفع واصله ان الرجل تعالى الى كان ينادى السافل ثم استعمل بمعنى هلم طاقا سواء كان موضع
المدعوا على او اسفل او مساويا فهو فى الاصل معنى خاص ثم استعمل بمعنى عام (حتى أحكم أبا وأنت) زاد
الحماكم فقال عمر ترى شاة تكفيه قال نعم (قال فحكم عليه بعنز) انثى المعز اذا أنى عليها حول قال
المجوهري والعنز الانثى من الظباء والاوعال (فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم
فى طي) استقل لا (حتى دعا) طلب (رجلا يحكم معه) وفي رواية الحماكم فقال ان أمير المؤمنين لم يحسن
ان يعقبك حتى سأل الرجل (فسمع عمر قول الرجل فدعا فساءله هل تقرأ سورة المائدة قال لا قال فقول
تعرف هذا الرجل الذى حكم معي فقال لا فقال عمر لو اخبرتني انك تقرأ سورة المائدة لا وحببتك ضربا
اذ لو قرأتها لعلمت انه لا بد من اثنين فى الصيد وفى المستدرک عن قبصة فعلا بالذرة ضربا ثم أقبل الى
ليضربني فقلت انى لم أقول شيئا انما قاله هو فتركتني ويحب تأويله بأن المراد اذ ان بعلاه فأخذ الذرة بيده
مر يداضربه ثم تمهل حتى استفهمه عن المائدة بدليل رواية ابو طائفة لقصة واحدة (ثم قال ان الله تبارك
وتعالى يقول فى كتابه يحكم به) أى بالمثل رجلان (ذو اعدل منكم) لهما فطنة يميزان بها اشبه الاشياء به
(هديا) حال من جزاء (بالع الكعبة) أى يبيع به المحرم فيذبح به ويتصدق به على مساكينه ونصب
بسم الله قبله وان أضيف لان اضافته لقطة لا تميد تعبريقا (وهذا عبد الرحمن بن عوف) احد العشرة

فقامه في العدالة معلوم زاد في رواية المحاكم ثم قال عمر أردت أن تقتل الجزاء وتعدى في القتياب ثم قال
 ان في الانسان عشرة أخلاق تسعة حسنة وواحد سيئة فيفسد هذا ذلك السيئة ثم قال ايالك وعثرات اللسان
 (مالك عن هشام بن عروة ان اباها كان يقول في البقرة من الوحش بقرة) لانها تأكلها وقد حكم ابن عباس
 وأبو عبد الله في بقرة الوحش وجازها بقرة (وفي الشاة الصغيرة) (من الظباء شاة) تأكلها (مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في حمام مكة اذا قتل شاة) لانه يشبهها في العيب وبه حكم عمر
 وابن عباس وغيرهما وذلك لمحرم مكة واستئناس الحمام فيها فلو لم يكن على قاتله الا عدله من طعام
 او صيام لغبر مكة لكثير قتله فيها (وقال مالك في الرجل من أهل مكة يحرم بالحج والعمرة وفي بيته فراخ
 من حمام مكة فيغلق) بفتح اللام وكسر هاء الفة قليلة (عليها فتقوت فقال أرى ما ينذني ذلك عن كل فرخ
 بشاة) لانه تسبب في موتها بالعلق (قال مالك لم أزل أسمع ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة) لانها
 تقاربها في القدر والصورة (قال مالك أرى ان في بيضة النعامة عشرون بدنة كيا يكون في جنين
 الحرة عرة) بضم المعجمة وشد الراء (عبد الله وليدة) أي أمة بيان لفرة (وفيها الفرة خمسون دينة واولئك عشر
 دينة أمة) لانها خمسة سمائة (وكل شيء من النور) جمع نسر لماثر معروف (أو القبان) بموحدة جمع عقاب
 طائر معروف ويجمع أيضا على أعقاب (أو البزاة) جمع بازى كقضاة وقاضى ضرب من الصقور (أو الرخم) جمع
 رخمة كقصب وقصبة سمي بذلك لضعفه عن الاصطباد (فانه صيد يؤذى كما يؤذى الصبيد اذا قتلته
 المحرم) أو في المحرم (وكل شيء يندى في صغاره مثل ما يكون في كارهه وانما مثل) بفتح تين صفة أي قياس
 (ذلك مثل دينة الحمر الصغير والكبير فهما بمنزلة واحدة سواء) وكذلك المريض مثل الصحيح والقيح مثل
 الجبل والانيث مثل الذكر

* (فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم) *

(مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين اني أصبت جرادات) جمع
 جراد والمجراد يقع على الذكور والانيث سمي بذلك لانه يجرد الارض أي يأكل ما عليها (بسوطي وأنا محرم
 فقال له عمر أطعم قبضة) بفتح القاف والضم لعمري حقتة (من طعام) وهو مذهب مالك في المدونة وغيرها
 ان في الجراد قيمته وفي الواحدة قبضة أي حقتة (مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب
 فسأله عن جراد قتلها وهو محرم فقال عمر كعب) بن ماعة لم يعرف بكعب الاحبار (تعال حتى يحكم
 وقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك الجعد الدرهم) حتى تبطي منها درهما (أقره خير من جراده)
 من امثال العرب المشهورة يعني فانما فيها قبضة من طعام والى احتياجه لحكومة ذهب ابن المواز قال
 فان اخرج بغير حكومة أعاد وظاهر المدونة كما قال ابن رشد ان الجراد لا حكومة فيه وهذا يدل على رجوع
 كعب عن قوله انه نثرة حوت يجوز للمحرم اكله

* (فدية من حلق قبل ان ينثر) *

(مالك عن عبد الكريم بن مالك الجزري) بفتح الجيم والراء ابي سعيد مولى بني أمية الحراني وثقه الاثمة
 وقال ابن معين ثقة ثبت وحكي عنه انه حديثه عن عطاء ردى قال ابن معين عن ذلك حديث عائشة كان
 صلى الله عليه وسلم يلقها ولا يتوضأ قال واذا روى الثقات عنه فاحاديثه مستقيمة وان كره يحيى القطان
 حديثه عن عطاء في لحم البغل لكن احتج به الستة وكفي برؤية مالك عنه توثيقا قال أحمد ويحيى بن ابى
 ان نسال عن من روى عنه مالك ذروى عنه أيضا شعبة والسفيانان وقالوا لانه ثقة ويقال انه رأى أنس
 بن مالك مات سنة سبع وعشرين ومائة بجران (عن عبد الرحمن بن ابى ليلى) كذا في يحيى وابى مصعب

وابن بكير والقنبي ومطرف والشافعي ومن وسع يد ابن عفير وعبد الله بن يوسف ومصعب ومحمد بن المبارك
 الصوري ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن
 وهو الصواب ومن اسقط مجاهدا قد اخطأ فان عبد الكريم لم يلق ابن ابي ليلى ولا رآه وزعم الشافعي ان
 ما كاهو الذي وهم في اسقاط مجاهد وذكر الطحاوي ان القنبي رواه عن مالك باسبانه وكذا رواه
 عنه هكي بن ابراهيم قاله ابن عبد البر (عن كعب بن عجرة) بضم العين المهمة وسكون النجم وفتح الزاء
 ابن أمية البلي حليف الانصار شهدا لمحمد بيده ونزلت فيه قصة القدية وسكن الكوفة ومات بالمدينة
 سنة احدى وخمسين (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرا) بالمدينة (فأذاه القمل في رأسه)
 وفي البخاري عنه وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ورأى يتهاقت قلاو في رواية والقمل
 يتناثر على وجهي ولا جد وقع القمل في رأسي ومجئني حتى حاجني وشارني فقال صلى الله عليه وسلم
 إنداصاك بلاء والطبراني ان هذا الذي قلت شديد يا رسول الله (فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يحلق رأسه) اي يزيل شعره اعم من ان يكون بموسى او مقص او نورة (وقال صم ثلاثة ايام) بيان لقوله
 تعالى ففدية من صيام كابين قوله او صدقة بقوله (أو اطعم ستة مساكين) المراد بهم ما شمل الفقراء
 (مدن مدني) بالتكرير لا فائدة عموم التثنية (لكل انسان) منهم وفي رواية الخبيثين لكل مسكين
 بصف صاع والناع اربعة امداد عند الاثمة الثلاثة والجمهور فيه موافق لرواية الخبيثين أيضا والتصدق
 بفرق بين ستة فانه بفتحين وتسكن الزاء أيضا مكيا يسع ستة عشر طولا ولا نصف صاع طعام
 وفي رواية نصف صاع حنطة وسلم والطبراني نصف صاع تمر ولا في داود نصف صاع زبيب وفي استاده
 ابن اسحاق وليس بحجة في الاحكام اذا خالف والمخفوظ كما قال الحافظ رواية التمر لانها لم يختلف فيها
 على راويها قال وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل
 مسكين نصف صاع (او انسك) أي تقرب (بشاء) تدبجها (أي ذلك فعلت أجزأ عنك) صرح بذلك بعد
 التعبير بأو المفيدة للتحيز زيادة في البيان (مالك عن حميد بن قيس) المبكى الاعرج الامري وثقه ابن
 معين وابن سعد وابن زرعقة وابو حاتم الرازي وابو داود والنسائي وغيرهم كأحمد في رواية الى طالب وقال
 في رواية ابنه ليس بالقوي لكن احتج به السنة وكفي برواية مالك عنه (عن مجاهد أي الحاج) كنية
 مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة المخرومي مولاهم المبكى ثقة امام في التفسير وفي العلم مات سنة
 احدى واثنين وثلاث وأربع ومائة وله ثلاث وثمانون سنة وليحيى ابن الحاج وهو خصم أذل قتل احد
 ان اسم أبيه الحاج فالصواب اني بأداة الكنية (عن) عبد الرحمن (بن ابي ليلى) الانصاري المدني
 ثم الكوفي ثقة من كبار التابعين اختلف في سماعه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل أنه
 غرق (عن كعب بن عجرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو محرم معه بالمدينة والقمل يتناثر
 على وجهه (لك انك أذله هو امك) بشد الميم جمع هامة بشدها وهي الادابة والمراد بها القمل كما في كثير
 من الروايات لانها تطلق على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخشرات والقمل (نقلت نعم يا رسول الله)
 اذاني (نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق) بكسر اللام (ارأسك) أزل شعره (وصم ثلاثة ايام
 او اطعم ستة مساكين) عدين عدين لكل انسان كما في الرواية السابقة (ارأسك بشاء) أي تقرب بها
 وهذا دم تخيير استغفدهن التعبير بأو المسكرة قال ابن عباس ما كان في القرآن او فصاح به الخمر
 ومر في السابق أي ذلك فعلت أجزأ عنك ولا في داود وجه آخر انه صلى الله عليه وسلم قال له ان شئت
 فانسك نفسك وان شئت فاصم ثلاثة ايام وان شئت فاطعم ثلاثة أصع من تمر لستة مساكين وفي رواية
 للشيخين وانسك ما يتسرر ولها أيضا التجديشة قلت لا قبلت هذه الآية ففدية من صيام او صدقة او انسك

قال نعم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين فنزلت في خاصة وهي إكمامة واستشكل بان الفاء تدل على الترتيب والآية وردت للتخيير وأوجب بان التخيير إنما هو عند وجود الشاة ما عند عدمها قال التخيير بين أمرين لا بين الثلاثة وقال النووي ليس المراد ان الصوم لا يجوز إلا إمام المدري بل هو مجول على أنه سأل عن النكاح فإن وجدته أخبر أنه مخير بين الثلاث وإن علمه فهو مخير بين اثنين والحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن (مالك عن عطاء بن عبد الله الخزازي) كان فاضلا عالما بالغة أن عاملا روى عنه جماعة من الأئمة زاد خاله البخاري في كتاب الضعفاء أنه ابن عبد البر كما تقدم وقال قد وثقه ابن معين وبالك عنه مرفوعا ثلاثة أحاديث هذا ثانيا (أنه قال حدثني شيخ بسوق البرم) يوم المودة وفتح الرائج برمهوى القدر من الحجر (بالكوفة) قال ابن عبد البر يقولون إن هذا الشيخ عبد الرحمن بن أبي ليلى وهذا الشيخ يدل أنه أشهر في السابقين من أن يقول فيه عطاء شيخ وأطن قائل ذلك لما عرف أنه كوفي وأنه الذي يروى الحديث عن كعب بن الأشعث أنه هو وقدر يروى هذا الحديث عبد الله بن معقل عن كعب وقد يكون هو الشيخ الذي ذكره عطاء فهو كوفي لا يبعد أن يلقاه عطاء وهو أشبه عندى انتهى ورواه ابن معقل وهو بالمهملة وكبير القاصي في الصحيحين (عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية مسلم زمن الحديبية (وأنا أفتخ تحت قدرا لخبثي) وفي رواية قد روي في رواية تحت برمهوى فبين أن القدر برمهوى ولا تنافي بين إضافته له بارة ولا خصايه أخرى كاه وظاهر (وقد أمثلا رأيتي ومحيتي قلا) زاد أجند حتى حاجي مشاربي (فأخذت حتى ثم قال أحلق هذا الشعر) وفي رواية لمسلم فبدأ الحلاق فجاء رأسه (وعم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين) مدين مدين لكل إنسان (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم) بقوله لي التجدد شاة قلت لا (أنه ليس عندى ما أرسلت به) فلم أفرق به فلا يخالف الروايات الكثرية أنه خبره بين الثلاثة لأن ذلك عند وجود الشاة فلما أخبره أنها ليست عنده خبره بين الصيام والأطعام وفي رواية لا يبي داود فجاءت رأيي: زعمت وله والطيراني وغيرهما من طرق تدور على نافع قال فمحق فأمره صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرة وقا: اختفى عن نافع في الواسطة الذي بينه وبين كعب وعارضه ما أوضح منه أن الذي أمر به كعب وفعله إنما وشاة بل قال المحقق المرادي لفظ بقرة منك شاذ ثم لا يمارض هذا ما في الصحيحين أنه سأله التجدد شاة قال لا لا احتمال أنه وجدها به لما أخبره أنه لا يجدها فأنسك بها ولما أخرجه ابن عبد البر أنه قال فجاءت وصفت فأما أنها رواية شاذة أو أنه فعل الصوم أيضا جاهد وفي هذه الأحاديث أن النسبة مبنية على القرآن لإطلاق الفدية فيه وتقيدها بالسنة وحزمة حلق الرأس عن الحرم والرخصة في حلقها إذا أذاه الفحل أو غيره من الإوجاع وجوب الفدية على العامد بلا عذر فإن إيجابها على المعذور من التنبه بالاد في على الأعلى فأنسك على التخيير عدا وسهوا وأولعذر وقال أبو حنيفة والكوفي لا يتخير العامد بل يتنهد الدم (قال مالك في فدية الأذى أن الأرفق) أن أحد الأئمة حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وإن الكفارة إنما تكون مدرجوها على صاحبها وأنه يضع فدية به حينما شاء) بزيادة ما (النكاح أو الصيام أو الصدقة بمكة أو غيره ما من البلاد) زيادة أيضا أقوله حيث شاء بخلاف جزاء الصيد لقوله تعالى فديا بالغنك مكة والأطلاق في آية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم مجاها في أحاديث كعب لم يتعد بمكة فدل ذلك على الإطلاق (قال مالك لا يصلح للحرم) أي يحرم عليه من الصلح ضد الفساد وهو حرام (أن يتفق من شعرة شيء ولا تحلقه) بزيادة موسى أو مقص أو زفرة (ولا يقصره حتى يحل إلا أن يصليه أذى في رأسه) كقول وصداع (ففيه فدية كذا ذكره الله تعالى) بقوله فمن كان منكم مريضا أو به أذى

من رأسه فغذية من صيام أو صدقة أو نسل وفي الصحيحين عن كعب بن جحزة في نزلة الآية خاصة
وهي لكم عامة وفي لفظ فانزل الله في خاصة ثم كانت للمسلمين عامة وفي هذا لالة لا صريح قولي مالك
ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (ولا يهمل له ان يقلل اختلافه) لانه انزاله اذى أو ترفه (ولا يقتل
بغلة) واحدة وأولى ما زاد (ولا يطرحها من رأسه الى الارض) قيد (ولا من جلده) جسده (ولا من ثوبه
ان طردها المحرم من جلده أو من ثوبه فليطعم حفنة من طعام) أى مل عبدا واحدة كما قاله في المدونة
وان كانت لغة مل بالدين (قال مالك من سعى شعرا من أنفه أو من أبطأ أو أطلى) بشد الطاء افتعل
(جسده بنوره) بضم النون جحر السكس ثم غلبت على اخلاط تضاق اليه من زرنج وغيره يستعمل
لازالة الشعر (أو يخلق عن شجعه رأسه لضرورة أو يخلق قفاه لموضع المحاجم وهو محرم ناسيا أو جاهلا
ان فعل شيئا من ذلك فله من الغدقة في ذلك كله ولا ينبغي له ان يخلق موضع المحاجم ومن جهل
وفي نسخة نسي (فخلق رأسه قبل ان يرمى الحجر فتدنى) لانه اني التفت قبل التحلل وقد أمر كعب
بالغدقة في الحاق قبل محله لضرورة فكيف بالجاهل والناسي

* (ما يفعل من نسي من نسكه شيئا) *

(مالك عن أيوب بن أبي عمرة) كيسان (الختياني عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال
من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) وبهذا قال مالك وجماعة (قال أيوب لأدري قال
ترك أو نسي) يعني انه انما قال أحدهم افأولئك لا تتنوبع (قال مالك ما كان من ذلك) الدم (هديا
فلا يكون الا بكعبة) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة (وما كان من ذلك نسكا فهو ويكفون حيث أحب
صاحب النك) لانه لم يسمعه هديا

* (جامع الغدقة) *

قال مالك فمن أراد ان يلبس شيئا من الثياب التي لا ينبغي (لا يجوز) له ان يلبسها وهو محرم أو يهقر
شعره أو يمس طيبا من غير ضرورة لیسارة موته الغدقة عليه قال لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك اذ لا يجوز
لاحد ان يأتي الدن ويهقر (وإنما رخص فيه للضرورة) الى ان من فعل ذلك الغدقة (الا ان ذا العذر
لا يأثم وغيره اثم) (وسئل مالك عن الغدقة من الصيام أو الصدقة أو النك أو احبها بخيار في ذلك)
ولو عامدا بلا ضرورة (وما النك وكم الطعام وبأى مذهب) بالمد النبوي أم مذهب أم (وكم الصيام وهل
يؤثر شيئا من ذلك أم يفعله في فوره ذلك قال مالك كل شيء في كتاب الله في الكفارات كذا أو كذا) أو
(فصاحبه يحقر في ذلك أي شيء أحب ان يفعل ذلك فعل) وقد جاء هذا عن ابن عباس قال ما كان
في القرآن بأوفصاحبه بالخيار وقد خير النبي صلى الله عليه وسلم كعب في الغدقة رواه سفيان الثوري
في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه ورواه ابن جرير عن عطاء وعكرمة (قال وأما النك فشاءة)
لقوله صلى الله عليه وسلم اكعب أو انك بشاة والمراد انها تنكفي في النك فاعلى منها أولى في الكفاية
من بقرا أو ابل بدليل قوله في الرواية الاخرى أو انك بماتيسر (وأما الصيام فتلاته ايام وأما الطعام فيهم
سنة مساكين لكل مسكين مدان) مبتدأ وخبر وفي نسخة مدين مفعول يطعم كما ورد ذلك في الحديث
المار فيه ويان لجل الآية بالمد الاول مد النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخاري حدثنا خنيس بن الربيع
الجارودي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا مالك عن نافع قال كان ابن عمر يبطي زكاة رمضان عبد النبي
صلى الله عليه وسلم بالمد الاول وفي كفارة اليمين عبد النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو قتيبة قال
انما مالك مدنا أعظم من مدكم ولا نرى الفضل الا في مد النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما مالك

لوجاء أمير فغضب هذا أصغر من هذا الذي صلى الله عليه وسلم بأى شيء كنتم تطعون قلت كما أعطى عبد النبي صلى الله عليه وسلم قال أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث من البخارى وهو غريب ما رواه عن مالك الأبو قتيبة وهو سلم بفتح المهملة واسكان اللام ولا عنه الا المنذر وقوله أفلا ترى الخ معناه انه اذا تعارضت الامداد الثلاثة الاول والحادث وهو الهشامى وهو زائد عليه واشتات المفروض وقوعه وان لم يقع وهو دون الاول كان الرجوع الى الاول أولى لانه الذى تحققت مشروعيته لنقل أهل المدينة له قربا بحد قرن وجيلا بعد جيل وقد رجح أبو يوسف بمنى هذا الى قول مالك (قال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول اذا روى الحرم شيئا فاصاب شيئا من الصيد لم يرد) الحرم الراى (فقوله إن) بالكسرة قول القول (عليه ان يفديه وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا فيه صيد المرد) الراى (فقطله ان عليه ان يفديه لان العمد والمخطأ في ذلك بمنزلة سواء) في الفدية لانه اتلاف والاتلاف مضمون في العمد والمخطأ لكن العامد آثم بمخلاف المخطأ واليه ذهب الجمهور سلفا وخلفا كمال عليه القرآن في العمد وانه آثم بقوله ليدوق وبال امره وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ أيضا (قال مالك في القوم يصدون الصيد جميعا وهم محررون بجمع أو بجمرة) أو في الحرم (وهم حلال قال أرى ان على كل انسان منهم جزاؤه ان) بالكسرة استئناف (حكم عليهم بالهدى فلى كل انسان منهم هدى وان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام) يدل ذلك أو أطام فلى كل منهم اطعام وكانه تركه استعفاء (ومثل ذلك القوم يقتلوا الرجل خطأ فتكون كعارة ذلك عتق رقبة على كل انسان منهم أو صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم) انه اراد ان ذلك مثل قتل الخطأ فيكون استبدال بالعتاس (قال مالك من روى صيدا أو صاده بغيره الحجر وحلاق رأسه غير انه لم يفيض) لم يطف طواف الافاضة (ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تبارك وتعالى قال واذا حلالتم فاصطادوا ومن لم يفيض) لم يحل الحلال الا كبر (فقد بقي عليه) من الممنوع (مس الطيب والنساء) الاول كراهة والثاني تحريما كالصيد لانه شرط في اباحتها في الآية الاحلال (قال مالك ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء) لاجزاء ولا غيره سوى الحرمه فيجب الى الله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبة فتح مكة لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الاخر ان يسفك بدماء ولا يعذب بها شجرة في روايات أخر ليس في شيء منها ذكر جزاء ولا غيره والكفارات لا يقاس عليها (ولم يبلغنا ان احدا حكم عليه فيه بشيء وليس ما صنع) لارة كباب الحرمه فعليه التوبة (قال مالك في الذى يحجل او ينسئ صيام ثلاثة ايام في الحج او يعرض فيها فلا يصومها حتى يقدم) يفتح الدال (بلده قال ليهدان وجد هديا والا فليصم ثلاثة ايام في اهله وسبعة بعد ذلك) لان الصيام بكل مكان سواء

(جامع الحج)*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم والتمساي من طريق يحيى القطان عن مالك حديثي الزهري (عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله القرشي التيمي المدني ابي محمد ثقة فاضل مات سنة مائة وابوه طلحة احد المشرة وفي رواية ابن جريح عند مسلم وصالح بن كيسان عند البخارى كلاهما ماعن ابن شهاب قال حديثي عيسى بن طلحة (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين (ابن العاصي) بالباء وحذفها والانباء اصبح وفي رواية ابن جريح حديثي عبد الله والبخارى عنه ان عبد الله حدثه وكذا في رواية صالح بن عبد الله حديثه (انه قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم) على ناقته كافي رواية صالح عند البخارى وبنونس عند مسلم بالفتح على راحلته ومعه عند أحمد والنساي كلهم عن ابن شهاب بن رواية يحيى القطان

عن مالك جلس في حجة الوداع فقام رجل محمول على أنه ركب ناقته وجلس عليها (الناس بمنى) زاد
 التيسير واليسابورى وغيرهما في حجة الوداع وفي روايه وقف عند الحجرة وأخرى فخطب يوم النحر قال
 عياض جمع بعضهم بأنه موقف واحد ومعنى خطب أى علم الناس لانهم من خطب الحج المشروعة قال
 ويحتمل ان ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الحجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر
 بعد صلاة الظهر وذلك في وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما بقى عليهم من
 مناسكهم ووصوب النوى هذا الثاني قال المحافظ فان قيل لا فرق بين الاحتمالين فانه ليس في شئ
 من طريق حديث ابن عمر وابن عباس بيان الوقت الذى خطب فيه من النهار قلنا نعم لم يقع التصريح
 بذلك لكن في رواية ابن عباس ان بعض السائلين قال رويت بعد ما أسيت فدل على ان القصه كانت
 بعد الزوال لاطلاق المساء على ما بعده فكان السائل علم ان السنه هي الحجرة حتى فلما أخرها الى الزوال
 سأل عنه على ان حديث ابن عمر ومخرجه واحد لا يعرف الا من طريق الزهرى ولا خلاف فيه بين
 احتجابه غايته ان بعضهم ذكر ما لم يذكره الا نحو اجتماع من مرويه ومروى ابن عباس ان ذلك كان يوم
 النحر بعد الزوال وهو على راحته يخطب عند الحجرة فاذا تقرر ذلك تعين انها الخطبة المشروعة لانه لم يقم
 المناسك فليس قوله يخطب مجازا عن مجرد التاميم بل هي حقيقة ولا يلزم من وقوعه عند الحجرة ان يكون
 حينئذ ماها في البخارى وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الحجرات فذكر
 خطبته فعمل ذلك وقع بعد ان افاض ورجع الى منى انتهى وقال الاى ترجم البخارى الفتيا على الذاتية
 عند الحجرة فهو يدل على انها لم تكن خطبة (والناس يسألونه) وفي رواية فيجعلوا يسألونه وأخرى
 فطفق ناس يسألونه (فيما هو رجل) قال المحافظ لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد
 من سأل في هذه القصه وكانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كان
 الاعراب يسألونه فكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم (فقال له يا رسول الله لم اشعر) بضم العين
 اى افطن يقال شمرت بالشئ شعورا اذا فطنت له وقيل الشعور العلم ولم يقع في رواية مالك بمثل الشهور
 وبينه يونس عند مسلم بالفتح لم اشعر ان الرمي قبل الحاق (فعلقت) شعرا راسى (يسئل ان النحر) وفي رواية
 قبل ان اذبح والفاء سببية جعل الحاق مسببا عن علم الشعور كانه بعد ذلك قصيره (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم النحر) وفي رواية ذبح (ولا حرج) قال عياض ليس اربابا لاعادة وانما هو باجتماع فعل لانه
 سأل عن امر فرغ منه فالحق فعل ذلك متى شئت وفي المخرج بين في رفع الفدية عن المامد والناس
 وفي رفع الاثم عن السامى ولما المامد فالاصل ان تارك السنه عمدا لا يأثم الا ان يهتار فيأثم لانه سأل
 لا لترك (ثم جاءه آخر فقال يا رسول الله لم اشعر) افطن أو علم زاد يونس ان الرمي قبل النحر (فخبرت)
 الهدي (فيسئل ان الرمي) الحجرة (قال ارم ولا حرج) أى لا يضيق عليك في ذلك زاد في رواية ابن جريج
 في الصحيحين واشباه ذلك وفي رواية محمد بن ابي حفصه عن الزهرى عند مسلم وقال آخر افضت الى البيت
 قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وفي رواية معمر بن عذرة زيادة الحاق قبل الرمي لم يحصل ما في حديث عبد
 الله بن عمرو والسؤال عن أربعة شياء الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي والحاق قبل الرمي والافاضة قبل
 الرمي والاوبان في حديث ابن عباس ايضا في الصحيحين وللدارقطنى من حديثه ايضا السؤال عن الحاق
 قبل الرمي وكذلك في حديث جابر بن سمير عند الطحاوى وفي حديث علي عند احمد السؤال عن الافاضة
 قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوى السؤال عن الرمي والافاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر عند ابن
 حبان وغيره السؤال عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك السؤال عن السعي قبل
 الطواف وهو محمول على من سعى بعد طواف التمدوم ثم طاف طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى

قبل الطواف الى الركن فهذا ما متحد من مجموع الاحاديث وبقي عدة صور لم يذكرها الرواة اما
اختصار او اتمام لانهم لم يتبعوا بآثارهم اربعة عشر من صورة منها صورة الترتيب المتفق عليها وهي
رمى جرة العقبة ثم تحريم المذبي وأذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الافاضة وفي الصحيحين عن أس
ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله فبنى فحرق وقال للحائلي جزوا لابي داود
رمى ثم تحريم حلق اجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب الا ان ابن المجهم استثنى التنازل وقال
لا يخلق حتى يطوف كانه لاحظ انه في عمل العرة والعرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي
وأجمع العلماء على الاجزاء في التقديم والتأخير الا انهم اختلفوا في الدم فأوجبوه مالك في تقديم الافاضة
على الرمي لانه لم يقع في روايته حديث الباب ولا يلزم بزيادة غيره لانه ثبت الناس في ابن شهاب وأوجب
الفدية في تقديم الحلق على الرمي لوقوعه قبل شيء من التمتع وأوجب أبو حنيفة الى ان الترتيب واجب
وعليه الدم في كل المخالفة وتأول لارجح على نفي الاثم لانه فعل على الجهل لا القصد فاسقط المخرج
وعذرهم اعدم الدليل بدليل قول السائل لم أشعر وذهب المجهور والشافعي وأجحد في روايته الى الجواز وعدم
وجوب الدم في شيء العموم قوله (قال) عبد الله بن عمرو (فاسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد
في رواية يومئذ (عن شيء قدم ولا آخر الا قال افعمل ولا حرج) عليك فانه ظاهر في نفي الاثم والفدية والدم
لان اسم الضيق يشمل ذلك قال الطحاوي يمكن يحتمل انه لا اثم في ذلك الفعل لمن كان ناسيا أو جاهلا
أي كاساثنين قال وامان تعد المخالفة فيجب عليه الفدية وثقبت بأن وجوبها يحتاج الى دليل
ولو وجبت ليدنه صلى الله عليه وسلم حينئذ وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها قال الطبري ولم يسقط النبي
صلى الله عليه وسلم المخرج الا وقد أجزأ الله اذ لم يجز لا مبر بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضعان
الحكم اللازم في المحج كالموت ترك الرمي ونحوه فلا اثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن تجب عليه الاعادة قال
والعجب ممن يحتمل قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان
الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والافاضة تخص ببعض دون بعض مع تعميم الشارع
الجميع بنفي المخرج كذا قال وجوابه ان ما لم يخص من العموم تقديم الحلق على الرمي فأوجب فيه
الفدية له لانه أخرى وهي القاء الفضة قبل فعل شيء من التمتع وقد أوجب الله ورسوله الفدية على المريض
أو من برأسه أذى اذا حاق قبل محل الحلق مع جواز ذلك له اضروته فكيف بالجاهل والناسي
وخص منه أيضا تقديم الافاضة على الرمي لثلاث يكون وسيلة الى النساء والصبي قبل الرمي ولانه خلاف
الواقع منه صلى الله عليه وسلم وقد قال خذوا عني مناسككم ولم يثبت عنده زيادة ذلك في حديث الباب
فلا يلزمه زيادة غيره وهو ثبت الناس في ابن شهاب ومحل قبول زيادة الثقة ما لم يكن من لم يزد أو وثق
منه وابن أبي حفصة الذي روى ذلك عن ابن شهاب وان كان صدوقا وروى له الشيخان لكنه يخطئ
بل ضعفه النسائي واختلف قول ابن معين في تضعيفه وكان يحيى بن سعيد يهكم فيه وقال أحمد في رواية
ان كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله لم أشعر وأوجب أن الترتيب لو وجب لاسقط
بالهوى كالترتيب بين السعي والطواف اذ لو سعى قبله وجبت اعادة السعي لكن قال ابن دقيق العيد
ما قاله أحمد قوي لان الدليل دل على وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم في الحج قوله خذوا عني
مناسككم وهذه الاحاديث المخصصة قد قرئت بقول السائل لم أشعر فيخص المحكم بهذه الحالة
وتبقى حالة العهد على أصل وجوب الاتباع في الحج وأيضا المحكم اذا ترتب على وصف يمكن انده متبر لم يجز
طرحه ولا ذلك ان عدم الثبوت وصف مناسب لعدم المؤاخذه وقد عاق به المحكم فلا يمكن طرحه بالحاق
العهد به اذ لا يساويه والتمس بقوله فاسأل الخ لا شعاره بأن الترتيب مطلقا غير مرعى جوابا بان هذا

الاخبار من الراوى يتلقى بما وقع السؤال عنه وهو مطابق بالنسبة الى حالة السائل والمطابق لا يدل على اخذ
 الخاص من فلا يبقى فيه حجة في حالة العمد انتهى وفيه وجوب اتباع أقواله صلى الله عليه وسلم لان الذين
 خلفوه لما علموا سألوا عن حكم ذلك وجواز سؤال العالم واقفا وراكبا ولا يمارضه ما روى عن مالك من
 كراهة ذكر العلم والحديث في الطريق لان الوقوف يعنى لا يهد من الطريق لانه وقف عبادة وقد كروفت
 حاجة الى التعلّم خوفاً من القوات اما بالزمان أو المكان وأخرج البخارى في العلم عن اسماعيل ومعاوية
 عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك وتابعه جماعة عن ابن شهاب بنه في الصحيحين وغيرهما
 (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قيل) يتألف ثم
 فامر بترجع ومعه (من غزو أوج أو عمرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح المعجمة والراء ثم فاء
 أى مكان عال (من الارض) ومسلم من رواية عبيد الله عن نافع اذا أوفى على ثنية أو فند كبر أى
 ارتفع على ثنية بمثلثة فنون فخصية هى العقبة وقد فند بفتح الفاء ين بد كل دال مهملة لاشهر انه المكان
 المرتفع وقيل الارض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غلظ الاودية ذات المحصى
 (ثلاث تكبيرات) قال الطيبي وجه التكبير على الاماكن العالية هو نذب الذكركم عند تجديد الاجوال
 والتكبيرات وكان صلى الله عليه وسلم يراعى ذلك فى الزمان والمكان وقال الحافظ الزين العرقى
 مناسبة ان الاستعلاء محبوب للنفس وفيه ظهور وغلبة فينبغى للتباس به ان يذكر عنده ان الله أكبر
 من كل شئ ويكرر ذلك ويستطرحه الزيد (سمى قول لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية بلا وعلى البدلية
 من الضمير المستتر فى الخبر المقدر أو من اسم لاعتبار محله قبل دخولها (وحده) حال أى منفرد
 (لا شريك له) عقلا لاستحسانه ولا والله كم اله واحد فى آيات آخره وتأكيد لوجهه لان المتصف بها
 لا شريك له (له الملك) ضم الميم السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات (وله الحمد) زاد فى رواية للطبرانى
 يحيى ويحيى وهو حى لا يموت بيده الخير (وهو على كل شئ قدير) قال الحافظ يحتمل انه كان يأتى بهذا
 الذى كره عقب التكبير على المكان المرتفع ويحتمل انه يكمل الذى كرهه طائفة يأتى بالسبج اذا مضى قال
 القرطبي وفى تعقيب التكبير بالتهليل إشارة الى انه المنفرد بما يحيا جميع الموجودات وأنه المعبود فى جميع
 الاماكن (آيئون) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى نحن آيئون جمع آيب بوزن راجع ومعه أى راجعون
 الى الله وليس المراد الاخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع فى حالة مخصوصة وهى
 تلبسه بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالاوصاف المذكورة (تائبون) من التوبة وهى الرجوع عما هو
 مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه إشارة الى التقصير فى العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم تواضعا
 أو تعاملا لآلته أو لمراد آله وقد تشمل التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد ان لا يعجز عنهم
 ذنب (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كله ارفع بتقدير نحن وقوله لربنا متعلق بساجدون أو بسائر
 الصفات على طريق التناسخ (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه بقوله وعدكم الله
 معاشكم كثيرة وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات ليسخلفهم فى الارض الآية
 وهذا فى سفر الفز وروى عنه للتحج والعمرة قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين (ولنصر عبده)
 محمد صلى الله عليه وسلم (وهزم الأحزاب وحده) من غير فعل احدهم الا دمعين ولا سبقت من
 جهتهم وهذا معنى الحمية فان العبد وفعله خلق لربه والكل منه واليه ولو شاء ان يهدى الكفار بلا قتال
 لفعل وفيه التفويض الى الله تعالى قيل الأحزاب هنا كفار قريش ومن وافقهم الذين يميزون أى
 يجهتوا فى غزوة الخندق ونزل فيهم سورة الأحزاب وقيل المراد أعمن من ذلك أى الأحزاب الكفارية فى جميع
 الأيام والمواطن قال الزوى والمشهور الاول قيل فيه نظر لانه يتوقف على ان هذا الذى ذكرنا مشيخ من

بعد الخندق وأجيب بأن غزواته صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة والمطابق من ذلك
غزوة الخندق انظار قوله تعالى ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وكفى بالله المؤمن القتال
وقوله قبل ذلك ادخلكم جنودا منكم فأسلطنا عليهم رجا وخذلناهم فاستسلموا لهما ومن لا حول ولا قوة الا بالله
من الناس فاللام اما مجسدية أى كل من تحزب من الكفار واما عهدية والمراد من تقدم وهو الاقرب
قال القرطبي ويحتمل ان يكون هذا الخبر معنى الدعاء اللهم اهزم الأحزاب والاول اقل اظهـ ر ثم ظاهر
الحديث اختصاص ذلك بالغزو والمحج والعرة والمجهور على انه يشرع قول ذلك في كل سفر طاعة كصلاة
رحم وطاب علم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة وانما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفره صلى
الله عليه وسلم فيها وقبل يتعدى أيضا الى السفر المباح لان المسافر فيه لا ثواب له فلا يمتنع عليه فعل
ما يخص له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لان مرة كتبها الحوج الى تحصيل الثواب من غيره
وتعقب بأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا معصية من الاكثار من ذكر الله وانما
التراخى في خصوص هذا الذي كفى هذا الوقت المخصوص فذهب قوم الى الاختصاص لكونها عبادات
مخصوصة شرع لها ذلك كخصوص فتنه به كالأذكار المأثور عقب الاذان وعقب الصلاة انتهى وفيه
جواز الجميع في الدعاء والكلام بلا تكلف وانما ينهى عن التكلف لانه يشغل عن الاختلاص ويقدر
في النية ورواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الدعوات عن اسماعيل ومسلم من طريق معن
الثلاثة عن مالك به وتابعه عبيد الله وأيوب والضحك عن نافع عن عبد مسلم (مالك عن ابراهيم بن عتبة)
باتفاق ابن أبي عياش الاسدي مولاهم المذني وثقه أحمد وابن معين والنسائي وروى عنه أيضا السفينان
وجاد بن زيد وابن المبارك وآخرون وقال ابن عبد البر ثقة حجة اسن من أخيه موسى ومحمد اسن منه وسمع
ابراهيم من أم خالد بنت خالد بن سعيد وهي من المبايعات وزعم ابن معين انهم مواليهم يتابع عليه
والصواب انهم موالي آل الزبير كما قال مالك والبخاري وغيرهما في الموطأ مرفوعا هذا الحديث الواحد
(عن كريب مولى عبد الله بن عباس) مرسل عند أكثر رواة الموطأ ووصله الشافعي وابن وهب
ومحمد بن خالد وأبو حنيفة وعبد الله بن يوسف فزادوا (عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بأمرأة) ولمسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم لقي ركبنا بالروحاء فقال من الغورم فقالوا المسلمون فقالوا
من أنت قال رسول الله فرفقت اليه امرأة صنيما (وهي في محققها) بكسر الميم كما جزمه الجوهري وغيره
وحكى في المشارق الكسروا الفتح بلا ترجيح شبه اليهودج الا انه لا قبة عليها (قيل انها هذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخذت بصبغي صبي) بفتح الصاد المعجمة واسكان الموحدة وفتح العين مثني وهما
باطنا الساعد (كان معها) ولابي داود ففرغت امرأة فأخذت بعصدي فأنجزته من محققها وهو
بكسر الزاي أى ذعرت خوفا ان يفوتها المصطفى وانه مذر عليه أسوؤه ويحتمل ان المراد بالفرع هذا الاستغاثة
والالتجاء أى استغاثت به أو بادرت أو قصدت صلى الله عليه وسلم (نقالت لهذا جيار رسول الله قال نعم)
له حج وزادها على السؤال (ولك أجر) ترغيبا لها قال عياض والاحمد لما فاتته كفافه من أمره في ذلك وتعليمه
وتجنيبه ما يجذب الحرم وقال عمر وكثيرون ان الصبي يساب وتكتب حسنة تدون السيئات واحتلف
هل هو محتاط على وجه الذنب أو انما الخطأب الولي بجملة على أدب الشريعة للقرين وهذا هو الصحيح
وعلى هذا فلا يبعد ان الله سبحانه يدر للصبي ثواب ما عمل قال النووي والصبي الذي يحرم عنه
لولى له حج عنه فإنه الولي الذي له النظر في ماله من أب أو جد أو رومي أو قد قدم قاض أو ناظر ولا يصح
احرام الام عنه الا ان تكون وصية أو مقدمة من التاخي وقيل يصح احرامها واحرام العصة وان لم يكن
لهم نظر في المال الا في وأقره وهو مقتضى مذهب مالك رحمه الله قال الشيخ ولي الدين لا يصح

الاستدلال بهذا الحديث على صحة الاحرام عنه مطلقا لاحتمال ان هذا الصبي كان قتيلا فاحرم هو
 عن نفسه وعلى تقدير انه لم يمت فاحرم له ولما احرم عنه وعلى تقدير انها التي احرمت فلعلها مارية حال وفيه
 المادرة الى استفتاء الملاء والاخذ عنهم في قواهم وجوارز ركوب الحقة والنخل وان كان الاقتل ان ركوب
 على القتب في حق من اطاعه لكن الظاهر ان النخل في حق المرأة اولى لانه استر لها وفيه مشروعية النخل
 بالصغار وبه قال الاثمة قال ابن عبد البر عليه وجهه ورأى العلماء في كل قرن وقالت طائفة لا يحج بهم وهو قول
 لا يستعمل به ولا يرجح عليه وقال عياض لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالبيدان وانما عساه طائفة
 من أهل البدع لا يثبت اليهم بل هو مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واجماع الامة
 وفيه ائمة سادج الصبي وصحته ووقوته نقلا وانه مشاب عليه فيجب ما يجنبه الكبير مما يجنبه الاحرام
 ويلزمه من الفدية والحدي ما يلزمه وبه قال الاثمة الثلاثة والمجهو وقال ابو حنيفة لا ينفذ وانما
 يجب من ذلك وبفعل للقرين ليعمله اذا باع قال المازري وغيره والحديث حجة للجمهور ورواؤه الحقة
 على انه انما يفعل به ذلك للقرين واحتمال ان الصبي كان بالغالا مع اذ لا فائدة له ولها الهداج على
 انه في بعض طرق الحديث صرح بأنه صغير وبديل عليه رفعه ساله اذ لا يرفع الكبير وبديل له ايضا
 فأخذت بضج صبي وهي في حقة وفي رواية فأنجزته من حقتها قال عياض وأجبت واعلى انه لا يجوز به
 اذا باع عن حجة القرض الا فرقة شذت فقالت يجوز به ولم يأت العلماء الى قولها وحكي ابن عبد البر عن
 داود في المملوك البالغ اذا حج قبل عتقه يجوز به عن حجة الاسلام دون الصبي وفرق بخطاب المملوك عند
 به والصبي غير مخاطب وجهه ورأى العلماء على ان العبد لا مخاطب بالحج وانه لا يجوز به عن القرض كالصبي
 وهذا الحديث رواه النساى من طريق محمد بن خالد وابن وهب والخطاوى وغيره من طريق الشافعي وابن
 عبد البر من طريق ابن ابي مصعب الاربعة عن مالك به منه لاوتاهه سفيان بن عيينة عنده سلم واى داود
 والنساى وغيرهم ولم يختلف عليه في اتاهه وعبد العزيز بن ابي سلمة واسماعيل بن ابراهيم بن عتبة كلاهما
 عند البيهقي موصولا وأخوه موسى بن عتبة ومحمد بن اسحاق رواهما ابن عبد البر وصلا وسفيان
 الثوري مرسل في رواية ابن مهدي عنه عنده سلم ووصولا في رواية ابي نعيم الفضل بن دكين عنه عند
 النساى فاختلف عليه في وصله وارساله كما اختلف على مالك في ذلك وانما اعران كلا من مالك وشيخه
 ابراهيم حدث به على الوجهين فان الرارة عن كل منهما بالوصل والارسال حفاظ ثقات ويقوى ذلك
 انه اختلف على ابن القاسم فرواه سحنون عنه عن مالك مرسل او يرويه يوسف بن عمرو والحارث بن مسكين
 عنه عن مالك متصلا فكأنه سمعه من مالك بالوجهين وقد أخرجه مسلم بالوجهين من طريق الشافعي
 وكان البخارى تركه بخبره في صحيحه لهذا الاختلاف لكن قال ابن عبد البر من وصل هذا الحديث
 واسنده فقوله اولى وأصح والحديث صحيح سند ثابت الاتصال لا يضره تصغير من تصريه لان الذين
 اسندوه حفاظ ثقات انتهى وسبقه الى ذلك الامام أحمد فصحيح وصله (مالك عن ابراهيم بن ابي عبد الله)
 بفتح الهمزة وسكون الموحدة واسمه مشرك كسر المعجمة ابن عطاء العقبى ثم الشاى بكى ابا اسماعيل
 ثقة تابعي سمع ابا امامة واثله سكن الشام وبها مات سنة اثنين وأحدى وخمسة ومائة مائة
 عنه مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن طلبة بن عبيد الله) بضم العين (ابن كزيب) بفتح الكاف
 وكسر الراء واسكان التحتية وزاى مقوطة الخزاعى وثقه أحمد والنساى بكى ابا اطرف وهو تابعي
 مات بالشام سنة ثمان عشرة ومائة وهو من طلبة احدا عشرة لانه تبي واسم جده عثمان وهذا الخزاعى
 وجده كزيب فحدثه مرسل وزعم ابن الحذاء انه من الغرائب انتهى لم يوجد لها السناد ولا تعلم احدا اسنده
 من قصوره الشديد فقد وصله الحما كفى المستدرك عن ابي الدرداء (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال مارؤي) بالبناء فلجهدول (الشيخان يوما) أي في يوم (هوفيه أصغر) أي اذل (ولادتر) باسكان
 الال وفتح الحاء وبارافهم ثلاث أي بسد عن الخير قال تعالى مدحورا أي مدمر رحمة الله
 (ولا احقر) اذل وأهون عند نفسه لانه عند الناس حثيرا (ولا اشد) أشد غنا خطيا بكبد
 وعواشد الخفق (منه) يوم عرفة وما ذاك الا الماري من تنزل الرحمة (أي الملائكة) المازلين بها
 على الوافقين بعرفة وهو الله لا يحب ذلك وليس المراد انه يرى الرحمة بنفسها وله رأى الملائكة
 تيسر أجنحتها بالدعاء للساج ويحتمل انه سمع الملائكة تقول غفر له ولا ما ونحو ذلك فعلم انهم نزلوا بالرحمة
 ورؤيته الملائكة للغيظ لا لال كرام قاله أبو عبد الملك البوني (وتحاور الله عن الذنوب العظام) العجاثر التي
 زينها لهم لعنه الله وكان يردان به لكونهم بها وانته بهم الى الكفر لانها كبرية فبذلك وفي العذاب
 الايام مثله (الاماري يوم بدر) اول غزوة وقع فيها القتال وكانت في ثمانية الهجرة (قل وما رأى يوم
 بدر يا رسول الله قال اما) باختلاف (انه قد رأى جبريل يرفع) يقع اليسار والراى المقروطة وعين مهملة
 أي يصف (الملائكة) لاقتال ويمنعهم ان يخرج بعضهم عن بعض في الصف قال الشاعر

ولا يرخ النفس للخرج عن الموى * من الناس الا وافر العقل كامله

وقيل معناه يكفهم قال ابن حبيب وليس كذلك اذ لو رأى ذلك لاحبه ولكنه رآه بعينهم للقتل والمعنى
 يسمى وازعا ومنه قوله تعالى وحذر لساجان جنوده من الجن والانس والطير فهم يرون أي يحس
 اولهم على آخرهم وفيه فضل الحج وشهود عرفة وسعة فضل الله على المذنبين وفي مسلم والنسائي وابن ماجه
 عن عائشة مرفوعا ما من يوم أكثر ان يبعث الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وأنه ليس نوري يجلي
 شمسه يوم الملائكة يقول ما اراد ولا ولا جدو صحبه ابن حبان والحاكم عن أبي هريرة رفعه ان الله
 يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم انظروا الى عبادي جاؤني شعاعا غبارا وى ابن خزيمة وابن
 حبان والبخاري وابو داود والبيهقي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
 الى السماء الدنيا فيباهي بأهل الارض أهل السماء فيقول انظروا الى عبادي جاؤني شعاعا غبارا حين
 جازوا من كل فيج عتي يرجون رحمتي ولم يروا عتي فلم يؤمأ أكثر عشاقنا من النار من يوم عرفة زاد
 البيهقي تقول الملائكة ان فلانا فيهم وهو مرفوع فيقول الله عز وجل قد عرسه (مالك عن زيد بن أبي
 زياد) ميسرة المدني القحط العابد (مولي عبد الله بن عباس) بفتح الهمزة ومجبة (ابن أبي ربه) القرشي
 الخزرجي الصحابي ابن الصحابي (عن طلحة بن عبيد الله بن كير) الخزرجي فكه فقه مقروعة أما بقصه ما
 ففي عبد شمس من قريش قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله ولا يحفظ بهذا الاسناد مسندا
 من رجه صحيح به وأحاديث الفضائل لا يحتاج الى احتجاج به وقد جاءه مسندا من حديث علي وابن عمر
 ثم اخرج حديث علي من طريق ابن أبي شيبة وجاء ايضا عن أبي هريرة أخرجه البيهقي وهو حديث ابن عمر
 (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء) مبتدأ خبره (دعاء يوم عرفة) قال الباسي أي

أعظمه ثوابا وأقربه اجابة ويحتمل ان يريد به اليوم ويحتمل ان يريد الحجاج خاصة (وافضل ما قيل أنا
 والنيون من قبلي) وله في حديث علي أن أكثر دعائي ودعائي الانبياء قبل بعرفة (والله الله وحده
 لا شريك له) زاد في حديث أبي هريرة انه الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخروج وموع على كل شيء قدير وكذا
 في حديث علي لكن ليس فيه يحيي ويميت قال ابن عبد البر يريد أنه أكثر ثوابا ويحتمل ان يريد أفضل
 ما دعا به والاول اظهر لانه اورد في تفضيل الاذكار بعضها على بعض والنيون يدعون بأفضل الدعاء
 قال فيه تفضيل الدعاء بعضها على بعض والايام بعضها على بعض وان ذلك أفضل الذي كبر لانها كلمة
 الاسلام باقترى والله ذبح جماعة وقال آخرون أفضل الحمد لله رب العالمين لان فيه معنى الشكر فيه

من الاخلاص ما في لا اله الا الله وافتتح الله كلامه به وسمي به وهو آخر دعوى اهل الجنة وروى كل فرقة
 بما قالت احاديث كثيرة وساق جملتها في التهديد وقدم الامام هذا الحديث بسنده ومدة في الدعاء
 وقدمت ثمة انه وقع في تحريد الصحاح لرزين بن معاوية الاندلسي زيادة في اول هذا الحديث هي افضل
 الايام يوم عرفة وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وافضل الدعاء الحج قال
 المحافظ حديث لا اعرف حاله لانه لم يذكروا فيه ولا من ترجمه بل ادرجه في حديث الموطأ هذا ولست
 هذه الزيادة في شيء من الموطآت فان كان له اصل احتل ان يزيد بالسند التحدث والمبالغة في الكثرة
 وعلى كل حال منها ثبتت الزيادة انتهى وفي الهدى لابن القيم ما استغنى عن السند العوام ان وقعت
 الحجة تمحل ثنتين وسبعين حجة فباطل لا اصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
 من الصحابة والتابعين انتهى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب
 الزهري له في الموطأ مرفوعا مائة واحد وثلاثون حديثا منها (عن أنس بن مالك) الانصاري خمسة
 احاديث هذا ثانيا (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح) في رمضان سنة ثمان (وعلى
 رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح القاء ثم راجع قال صاحب المحكم ما يحصل من فضل
 درج الحديث على الرأس مثل القاسوة وقال في التهديد ما غطي الرأس من السلاح كالبضة وشبهها
 من حديث كان أو غيره وقد زاد بشر بن عمر عن مالك من حديث ولا أعلم احدا ذكره غيره ولعله اراد في الموطأ
 والاقدروا ما خارجه عشرة عن مالك كذلك أخرجه الدارقطني ومسلم وأحمد وأصحاب السنن عن جابر
 دخل صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام ورواه ابن عبد البر عن طريق مالك
 عن أبي الزبير عن جابر وقال انه غريب عن مالك ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لا مكان ان المغفر
 فوق العمامة انتهى اي وهي تحته وقاية رأسه من صدم الحديد قال غيره او كانت العمامة السوداء ملفوفة
 فوق المغفر اشارة للسود وثبت دينه وانه لا يغير وجه عياض باحتمال ان يكون اول دخوله كان
 على رأسه المغفر ثم ازاله وليس العمامة به كذلك فحكى كل من أنس وجابر ما رآه ويؤيده ان في حديث
 حمز بن حريث انه صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء رواه مسلم وكانت الخطبة عند
 باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول فزعم المحاكم في الاكليل تعارض الحديثين متفق لانه لما تحقق
 التعارض اذ لم يمكن الجمع وقد أمكن هنا ثلاث وخمسة خيانات (فلما نزعها) أي المغفر (جاءه رجل) قال
 المحافظ لم يسم وكان مراده في رواية والافق قد حرم القفا كما في شرح العدة والكرمانى بانه أبو هريرة وكذا
 ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن جريث (فقال له يا رسول الله ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة والطاء
 المهملة ولا م اسمه عبد العزى فلما أسلم سمع الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ومن قال اسمه هلال الربيع
 عليه باخ له اسمي بذلك وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح وقال لا تؤمنتم في حل ولا حرم (معلق باستار
 الكعبة) وذلك بكاذر الواقدي انه خرج الى الخندمة ليقابل على فارس وبسده قناب فلما رأى خيل الله
 والقتال دخله رعب حتى ما يستمك من الرعدة فرجع حتى انتهى الى الكعبة فبزل عن فرسه وطرح
 سلاحه ودخل تحت أستارها فأخذ رجل من بني كعب سلاحه وفرسه فاستوى عليه وأخبر لني صلى
 الله عليه وسلم بذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتبوه) زاد الوليد بن مسلم عن مالك ان قتيل
 أنرجه ابن عائذ وصحبه ابن جهم وانخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن السائب بن يزيد قال رأت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم استخرج من تحت أستار الكعبة ابن خطل فصررت عنقه ضربة ابن زمر ومقام
 ابراهيم وقال لا يقتل قرشي بعدي هذا صبرا خاله ثقات الا ان في أبي معشر مقالا واحتمل اهل قائله سعيد بن
 جريث أو عمار بن ياسر أو سعيد بن أبي وقاص أو سعيد بن يزيد أو أبو هريرة بفتح الواو حدة واسكان الزايم زاي

هذه رواية متقدمة في الاسامي وهو اصح ما جاء في تعيين قاتله وبجسه الوافدي وبجزمه اسلامي وغير
 وشمل بقية الروايات المتقدمة له على انهم ابتدوا قتله فذكر المحدثين منهم ابو حنيفة وبجزمه ان شام في
 شهيد له بغيره بان سعيد بن حريث وابو حنيفة اشتركا في قتله قال ابن اسحاق وغيره وانما امر بقتل ابن
 شعل لان له اسلم فبنته صلى الله عليه وسلم مسدقا وبنته من رجل من الانصار وكان معه وولى مسلم بخدمته
 فنزل منزلا فامر المولى ان يذبح يسار يستعمله طعاما وانما فاسقة قد ولت يسار فقتله ثم ارتد ومضى بمكة
 واتخذ فيمن قتلان له ببجسه النبي صلى الله عليه وسلم (قال مالك) جوابا عن كون المغيرة على رأسه
 (ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ) أي يوم فتح مكة (عمرها) اذ لم يروا احد انه فعل يومئذ
 من احرامه وظاهره المجزوم بذلك ولا ينافيه قوله (والله اسلم) لانهم التبرك والتعزير ووقع في البخاري
 عن يحيى بن قزعة عن مالك ولم يكن فيما نرى والله أعلم يومئذ شعرا وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن
 مالك بن جزماع عند الدارقطني باسقاط فيما نرى والله أعلم وصرح جابر بما جزم به مالك او ظنه فقال بغير
 احرام كما في مسلم وغيره وندو لما يلا احرام من الخصاص النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب فجاز ذلك
 لغيره قال ابو عمر ولا أعلم من تابعه على ذلك الا الحسن البصري وروى عن الشافعي والمثله ورو عنه انها
 لا تدخل الا باحرام فان دخلها اساء ولا شيء عليه وعنده مالك وجاعة وقال ابو حنيفة واحدا به عليه
 حجة أو عمر وفيه ان الحرم لا يخرج من وجب عليه القتل وقال ابو حنيفة لا يجوز رنأول الحديث على انه
 كان في الساعة التي أبيع له القتل بها وأجيب بأنه إنما أبيعته له ساعة الدخول حتى استولى عليها وقتل
 ابن شعل بعد ذلك وتعب بأن الساعة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر كما في مسند احمد وقتل
 ابن شعل كان قبل ذلك قطعا فقولوه فلما نزع المغيرة ذلك عند استقراره بمكة فلا يستقيم هذا الجواب
 وهذا الحديث رواه البخاري عن ابن جزماع عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن اسحق بن عمار عن يحيى بن
 قزعة ففتح القسافي والزراي والعين المهمة وفي اللباس عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك ومسلم عن القعنبى
 ويحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد السبعة عن مالك به قال ابن عبد البر حديث انفرد به مالك لا يحفظ عن
 غيره ولم يروه أحد عن الزهري سواء من طريق صحيح وقد روى عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ولا يكاد
 يصح وروى أيضا من غير هذا الوجه ولا يثبت العلماء بالنزول اسنادا غير اسناد مالك وقد رواه عنه جماعة
 من الأئمة بطول ذكرهم من اجلهم ابن جرير وكذا قال الصلاح وغيره ان مالك كان قد رده وقد تعقبه
 المحافظ الزين العراقي في نكته بأنه ورد من عدة طرق عن ابن شهاب من رواية ابن أخي الزهري عند البزار
 وابي اويس عند ابن سعد وابن عدي ومعه ذكره ابن عدي في الكامل والازمعي ذكره المنزى قال
 وروى ابن مسدي في معجمه شيوخه ان ابا بكر بن العربي قال لابي جعفر بن المرخي حين ذكره انه لا يعرف
 الا من حديث مالك عن الزهري قد رويته من ثلاث عشر طريقا غير طريق مالك فقال لواله افدنا عنه
 القول فوجدناهم ولم يخرج لهم شيئا قال المحافظ في نكته قد استبعد أهل أشباه قول ابن العربي حتى قال
 قالهم

يا أهل حمص ومن بها أوصيكم * بالبر والتقوى وصية مشفق

فخذوا عن العربي أمتار الدجى * وخذوا الرواية عن امام متق

ان الفتى ذرب اللسان مهذب * ان لم يجد خيرا صحيبا يخلق

وعنى بأهل حمص أهل أشيلية قال وقد تبنت طرقة فوجدته كما قال ابن العربي بل أزيد فربنا
 من طريق الاربعة الذين ذكرهم شيخنا عن العراقي ورواية معمر بن أبي بكر بن المقرئ ورواية لاذمعي
 في فوائد تمام ومن رواية عقيل بن خالد في معجم أبي الحسين بن جريح ويونس بن يزيد في الارشاد للخليل

ومحمد بن أبي سفيان في رواية مالك للزبيدي وسفيان بن عيينة في مسند أبي يعلى وأسامة بن زيد اللامي
 في الضميمة لأن جبان وإن أبي ذئب في الحلية لأبي نعم وعبد الرحمن ومحمد بن عبد العزيز بن قويد أبي
 محمد عبد الله بن إسحاق الخزازي ومحمد بن إسحاق في مسند مالك لابن عدى ومحمد بن عبد الرحمن
 ابن أبي الموالى في الأفراد للدارقطني ومحمد بن كثير السقاء ذكره أبو محمد جد قرا لا بد لي من زيل مصر
 في نسخة له وصالح بن أبي الأضرذ ذكره الحافظ أبو ذر الجرجاني وهو لا يستعمل في رواية غير مالك روى
 عن الزهري وروى من طريق يزيد الرقاشي عن أنس متابعاً للزهري في فوائد أبي الحسين الفراء
 الموصلى ومن حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بريدة الأسدي وهما في سنن الدارقطني وعلى بن أبي طالب
 في المشقة الكبرى لأبي محمد الجوهري وسعد بن بروع والسائب بن يزيد وهما في مستدرك الحاكم
 وهذه مارق كثيرة غير طريق مالك عن الزهري عن أنس فكيف يحل لأحد أن يثبتها ما ما من ثمة المسلمين
 يعني ابن العربي بغیر علم ولا اطلاع وذكر نحوه في الفتح وزاد له كن ليس في طرقه شيء على شرط الصحيح
 الا طريق مالك وأقر بها طريق ابن أبي الزهري وبلغنا رواية أبي أنس فيجعل قول من قال بقرينة
 مالك أي بشرط الصحة وقول من قال بترجيح أي في الجمع. لانه انتهى وهذا الجمل أشار إليه ابن عبد البر فيما
 نقلته أولاً والله اعلم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قبل من مكة) يريد المدينة (حتى إذا كان
 بقديد) ضم القاف (جاءه خبر من المدينة) بالفتنة كما في رواية عبد الرزاق عن عبد الله عن نافع
 (فرجع فدخل مكة بغير إحرام) لقرب الموضع (مالك عن ابن شهاب مثل ذلك) واحتج به ابن شهاب
 والحسن البصري وداود واتباعه على جواز دخولها بلا إحرام وقالوا إن موجب الإحرام عليه بهج أو عمرة
 لا بوجه الله ولا رسوله ولا اتفق عليه وأبى ذلك المجوه وقال ابن وهب عن مالك لم يستأخذ بقول ابن شهاب
 ذكره وقال أنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من التزبب بالرجل بأبي القاف. كنه من الطائف
 أو بعل الحصب بدمه فلا أرى بذلك بأساً وقال اسماعيل التميمي ذكره لا كونه بلا إحرام وخصصوا
 للخصا من ومن أشبههم من أكثر اختلافه إلى كنه ولم يخرج منها يريد بلده ثم يذهب ويرجع كما صنع
 ابن عمر وأما من سافر إليها في تجارة أو غير ما لا يدخلها الا بمهر ما لا ينفى الإحرام وهو كذا ذلك ابنه لو يذبح
 المشي إليه (وجب عليه أن يدخلها بمحرم) أو عمرة وما دخلها صلى الله عليه وسلم قط الا بمحرم الا يوم
 الفتح (مالك عن محمد بن عمرو) يقع الميم (بن حنبل) بمهملتين معقوحتين بينهما لام ساكنة (الديني)
 بكسر الدال وسكون الدال (عن محمد بن عمران الانصاري) قال ابن عبد البر لا عرفه الا بهذا
 الحديث (عن أبيه) ان ابن عمر بن خيسان الانصاري أو عمران بن سودة فلا أدري من هو (قال
 عن أبي عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وأنا نازل تحت سرحه) بفتح السين والهمزة لمهملتين بينهما
 ساء كنه شجرة طوله ثمانون (بصرفي مكة) قال ما أنزلت تحت هذه السرحه فقلت أردت طوله فقلت
 هل غير ذلك فقلت لا ما أنزلتني (تحتها) (الأذلك) ارادة طلبها (فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا كنت بين الأخشين من منى) قال ابن وهب أراد به المحلين الذين تحت العقبة يعني فوق
 المسجد والناخب الجبال قال اسماعيل الناخب يقال فيها اسم الجبال مكة ومعنى خاصة (وتفتح) فخله
 من جهة أي أشار (منه نحو ما شرق) قال الباقون أحسب ان ابن عمر ظن أن عمران بن لخم الوادي الذي به
 المزدلفة لذلك ما كره عليه الرجال (فإن هناك رادياً يقال له السرح) بضم السين وكسرها (به شجرة سر
 تحتها سبعون نبياً) أي ولدوا تحتها فقطع سرحهم بأرضهم وهو ما يقطعها التابله من سرحه الصبي كما في التمهات
 وغيرها ثم قال أبو طي أي قدمت سرحهم أذ ولدوا تحتها فجاءهم سرحهم ثم قال مالك
 بشرها تحتها بنات سرحهم قال ابن حبيب فهو من اسروا أي تلبوا تحتها واحداً بعد واحد فسر وأبدلك

وبه أقول وفيه التبرك بواضع النبيين وأخرجه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك به (مالك عن
عبد الله بن أبي بكر بن خرم) نسبته إلى جده الشهيرة والأفأوبكر بن محمد بن عمرو بن خرم همزة زواي (عن
ابن أبي مليكة) هو عبد الله بن قيس بن العيص بن عبيد الله بن عتبة بن عبد الله بن قيس بن عتبة بن زواي (عن
بالتصغير يقال اسمه زهير التيمي) وولي عبد الله بن جعدان أدركه ثلاثين من الصحابة وكان ثقة فقيه سادات
سنة سبع عشرة ومائة (ان عمرو بن الخطاب مرياً امرأة مجذومة) أصابها داء المجذام يقطع اللحم ويسقطه
(وهي تطوف بالبيت فقال لها يا أمه الله لا تؤذي الناس) مريض المجذام (لوجلس في بيتك) كان خيراً
لك أولولائي فلا جواب لها (فجاست وترها رجل) لم يسم (بعد ذلك فقال لها ان الذي قد نهاك قد مات
فأخرجي) له جاهل أورد رجل سوءاً ويكون مختبراً لها قاله أبو عبد الله (فقلت ما كنت لأطعمه حياً
وأعصيه ميتاً) لانه انما أمر بحق قال أبو عمر فبه انه يحال بين المجذوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى
وهو لا يجوز وإذا منع أكل التوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فإظناك المجذوم
وهو عند بعض الناس يعدي وعند غيره هم يؤذي والآن عمر لأرة القول بعد ان أخبرها ان تؤذي لانه
لم يقدم إليها ورجعها للبلاد الذي بها وقد عرف منه انه كان يعتقد ان شيئاً لا يعدي وكل يحال الس معية تيسر
الدوسى وإزا كله وبشاربه وربا وضع فيه على موضع فيه وكان على بيت ماله وأعله علم من عقلها ودينها انها
تكفي في بشارته فلم يخرج إلى نهرها لم تزل إلى انه لم يتخط فراسه فيها فأطاعته حياً وميتاً (مالك أنه بلغه
ان عبد الله بن عباس كان يقول ما بين الركن والباب الملتزم) هكذا رواه ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب
وفي رواية أنه عبيد الله ما بين الركن والمقام وهو خطأ يتابع عليه فالرواية في الموطأ وغيره والباب
وروى عن ابن عباس مرفوعاً ما بين الركن والباب ملتزم من دعا الله عنده من ذى حاجة أو ذى كربة
أو ذى غم فرج عنه قاله ابن عبد البر وفي أبي داود وابن ماجه ان عبد الله بن عمرو بن العاصى طاف ثم قال
نعوذ بالله من النار ثم مضى حتى استلم الحجر وقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه
هكذا بسطها ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله (مالك عن يحيى بن سعيد)
الانصاري (عن محمد بن يحيى بن جبان) بفتح الهمزة والموحدة الثقيلة (انه سمعه يذكر ان رجلاً) لم يسم
(مرعى إلى ذياربذة) بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة (وان أبا ذر سأله أن يريد فتال أردت الحج
فقال هل نزلك) بزي وهو همزة أى أخرجك (غيره) قال تعالى ونزع به أى أخرجه (فقال لا قال
فأنف العمل) استقبله لغرضك ومراد منه اذ لم يخرج إلا للبحج وحده كان أعظم لاجره (قال الرجل
فخرجت حتى قدمت مكة فكدت) بضم الكاف وفتحها الفت (ما شاء الله) ان أمكث (ثم اذا أنا بالناس
منقصين) أى مزدحين (على رجل) حتى كان بعضهم يقصف بعضاً بدوا إليه (فضاعطت) بضاد وغيث
معجبتين وطاء همزة زاجت وضايقت (عليه الناس) لان أراه (فاذا أنا بالسبح الذي وجدت بالبركة يعني
أما ذر قال فلما رآني عرفني فقال هو الذي حدثتك) قال ابن عبد البر هذا لا يجوز ان يكون مثله رأياً وإنما
يذكر أن أتو قيف من النبي صلى الله عليه وسلم قال وفيه ان الله رضى من عباده بقصديته مرة في عمر العبد
ليحط أوزاره ويعفو ذنوبه ويخرج منها كيوم ولدته أمه كما قال في الحديث لا تخزن حج فلم يرفث ولم يفسق
خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ابن مسعود من حج بنية صادقة وثقة طيبة خرج من ذنوبه كيوم
ولدته أمه وفيه ما كان عليه أبو ذر من القنعة والعلم وقد سئل على عنه فقال وعامل على عمل المجز الناس عنه
وأوكى عليه فلم يخرج شيئاً ونظر عمر إلى ركب صادين من الحج فقال لو يعلم الركب ما يقبلون به من الفضل
بعد المغفرة لا تسكوا ولكن ليسأفوا العمل وسئل الثوري حين دفع الناس من عرفه إلى المزدلفة عن
أحمر الناس صفقة وهو يعرض بالظلمة وأهل الفسق فقال أخسر الناس صفقة من ظن ان الله لا يغفر

لهؤلاء (مالك الله سال ابن شهاب عن الاستثناء في الحج) وهوان يشترط ان يحل حمله أصابه مانع
(فقال أو يصنع ذلك أحد أو كذلك) وإلى عدم جواز زه ونفعه ذهب مالك وأبو حنيفة والأكثرون وكان
ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج ويقول ليس بحسبك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس أحدكم
عن الحج طاف بالبيت وباصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيردى أو يصوم ان لم يجد هديا
رواه الشيخان والترمذي وغيرهم وذهب الشافعي وأحمد وطائفة إلى جواز زه ونفعه لمحدث الصحابين
وغيرهما عن عائشة دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول
الله اني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني
وفي الصحيح عن ابن عباس ان ضباعة أتت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني امرأة ثقيلة واني أريد الحج
فما تأمرني قال أهلي بالحج واشترطي ان محلي حيث تحبستني قال فأذرك وأجاب الأولون بأنها قبيصة
عن خاصة بضاعة إلا دعوم فيها وتأله آخرون على ان المراد التحلل بعمره وكذلك جاء مفسرا من رواية
ابن المسيب انه صلى الله عليه وسلم أمر ضباعة ان تشتري اللهم الحج أردت فان تيسر والا فعمره وعن
عروة ان عائشة قالت له هل تشتري اذا حججت قال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت
فان يسره فهو الحج وان حبستني حابس فهو عمره ورواه الشافعي والبيهقي (سئل مالك هل يحتمس الرجل
لدايته من الحرم فقال لا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعرض شجره ولا يحتمل خلاه والمجلا ما يلبس
من النبات وقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر وقيل عليه السلام الحاج العامة اليه فان احتش
فلا خاء وقال الشافعي عليه القيمة ويجوز ان يرعى الابل في الحرم لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولو منع منه
امتنع السفر في الحرم والمقام فيه لتهذرا لاحتراز عنه قاله البايجي

* (حج المرأة بغير ذي محرم) *

(قال مالك في الضرورة) فتح الصاد الملهمة وضم الرء واسكان الواو وفتح الراء (من النساء التي لم تنحج قط)
تفسير للضرورة لصرها النفقة واما كهاو يسمى من لم يتزوج بضرورة أيضا لانه صر الماء في ظهيرة وتبذل
على مذهب الرهبانية ومنه قول النابغة

لأنها عرضت لأشخط راهب * عبد الله ضرورة تلبد

وبكل من هذين فسر حديث أبي داود مرفوعا لضرورة في الاسلام وبشالت وهوان من قتل في الحرم
يقتل ولا يقبل منه ان يقول اني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم خلافا لما كان أهل الجماعة عليه
يقولون لو لي الدم وضرورة فلا تنجحه (انها ان لم يكن لها ذم ومحرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع ان يخرج
معه) لما منع قام به وكذا ان لم يرض (انها لا تترك فريضه الله عليها في الحج) بقوله الله على الناس حج
البيت فدخل في النساء (ولخرج في جماعة النساء) المأمونة للفرض اما التطوع فلا يخرج الا مع محرم
فليس المحرم أو الزوج شرط في وجوب حج الفرض عليها عنده وعند الشافعي اما التطوع فلا يخرج الا مع
أحد هما وعليه وعلى السفر المباح جعل حديث الموطأ الآتي في أواخر كتاب الجمع عن أبي هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم ولا له الا مع
ذي محرم منها زاد في رواية في الصحيحين أو زوج وبأنى ان شاء الله بسط الكلام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
على جملة على ذلك الاجماع على ان المرأة اذا أسلمت بدار الحرب يلزمها الخروج الى بلاد الاسلام وان لم
يكن معها ذم ومحرم وكذلك تنجح الفريضة قياسا على الهجرة التي خص بها الحديث بالاجماع وكره
مالك ان يخرج بها ابن زوجها وان كان ذامرا محرما قال الساجي وجهه ما ثبت للربائب من العداوة
وقلة المراجعة والاشفاق والمحرم على طيب الذ ك قال وهذا في حال الانفراد والعدا ليسر اما القوافل

الغنية والطرق العامة المأهولة فهي مثل البلاد والأمن يحصل لها دون نساء وذو محرم وروى ذلك عن الأوزاعي انتهى ولم يذكر الجمهور هذا القيد عملاً بإطلاق الحديث وهو الراجح

* (صيام التمتع) *

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول الصيام إن تمتع بالجمرة أي بسبب فراغه منها بمحظورات الأحرام (إلى الحج) أي الأحرام به بأن يكون أحرم بها في أشهره (إن لم يجد هذا) كما قال تعالى فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (مابين أن يسئل بالحج إلى يوم عرفه) لأنه إذا أهل بالحج لزمه الهدى فإن لم يجده جازله الصوم وقبل الإهلال بالحج لم يلزمه شيء فلم يجزله الصوم قبل الوجوب كما لا يجوز له أن يخرج من مكة حتى يذبح (فإن لم يصم صيام أيام منى) الثلاثة التي تلي يوم النحر يحتمل أنها تريد أن الصيام قبل يوم النحر أجزأه للصوم وذلك مأثور به أو تراه وقت أداء أو أيام منى وقت قضاء وإن صيام ما قبل يوم النحر صياح لكل مريد الصوم وصيام أيام منى ممنوعة إلا للضرورة لمن لم يصم قبل ذلك ليكون صومه في حج أمثاله وله تعالى في صيام ثلاثة أيام في الحج وبعد منى لا يصح كون الصوم في الحج وقد قال بعض أصحاب الشافعي إنها قضاء وظاهر المذهب أنها أداء وإن كان الصوم قبلها أفضل كأداء للصلاة أول الوقت قاله الباقي (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر أنه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة رضي الله عنها) ومزان ثاني النحر والليل يصومهما لا التمتع ورابعه يصومه من نذره وقرق الباقي بأنه لا يتحقق بالحج لأنه قد يتجمل قبله ولا يجوز التمتع في اليومين قبله ونظر فيه ابن زرقون بأن الحج لا يمنع الصوم ومعظمه يوم عرفه ويجوز صومه لكل أحد وإنما منع من صيام أيام التشريق لأنها عيد وتحدث أنها أيام أكل وشرب ثم عقب الحج بالجهاد المناسبة إن في كل سفر في طاعة وفي كل مشقة وفؤاد عظيم فقال

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الجهاد) *

ببكر الجيم أصله المشقة يقال جهدت جهدا بلغت المشقة وشرعاً بذل الجهد في قتال الكفار ويطابق على مجاهدة النفس بتعلم أمور الدين ثم العمل بها ثم على تعليمها وعلى مجاهدة الشيطان بدفع ما أتى به من الشهوات وما يربته من الشهوات وعلى مجاهدة الفساق بالدين واللسان ثم القلب وأما مجاهدة الكفار فبالمال والمال واللسان والقلب وشرح بعد الهجرة اتفاقاً وللعلماء قولان مشهوران هل كان فرض عين أو كفاية وقال الماوردي كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح على كل من أسلم إلى المدينة لمصر الإسلام وقال السهلي كان عيناً على الأنصار دون غيرهم ويؤيده ما يعتمهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البقيع على أن يؤدوه وينصروه فخرج من قولهم أنه كان عيناً على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم بل في حق الأنصار إذا طرأ المدينة طارق وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار بآية راء ويؤيده ما وقع في قصة بدر وقد كان عيناً في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من عينه ولو لم يخرج وأما بده فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعو الحاجة إليه كان يدهم العدو وبعين الإمام وتؤدي الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور لأن الجزية بدله عنه وإنما يجب في السنة مرة اتفاقاً بدها كذلك وقيل يجب كلما أمكن وهو قوي قال بعضهم والتحقيق أن جهاد الكفار عين على كل مسلم إما بيده وإما بلسانه وإما بماله وإما بقلبه

* (التزجيب في الجهاد) *

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المجاهد في سبيل الله زاد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً والله أعلم بمن يجاهد في سبيله أي بمقدنيته أن كانت خالصة لأعلاء كفته فذلك المجاهد في سبيله وإن كان في نيته حب المال والدنيا واكتساب المذكر فقد أشرك مع سبيل الله الدنيا (مكمل الصائم) نهاره (القائم) ليله للصلاة (الدائم الذي لا يقتر) بضم التاء لا ينعف ولا ينكسر (من صلاة ولا صيام) تطوعاً ومن كان كذلك فأجره مستقر فكذلك المجاهد لا تضيع ساعة من ساعاته بلا ثواب (حتى يرجع) من جهاده قال تعالى ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا حزن ولا يمسهم الظمأ ولا يشغلهم الجهاد عن الله ولا عما أحبوا (الوجه الخاشع) الراكع الساجد قال الباقى حال ثواب الجهاد على الصائم القائم وإن كان لا يعرف مقداره لما قرر الشرع من كثرته وعرف من عظمته قال عياض هذا تفهيم عظيم للجهاد لأن الصيام وغيره مما ذكر من الفضائل قد عدلها كلها للجهاد حتى صارت جميع حالات الجهاد وتصرفاته المباحة تعدل أجر الواجب على الصلاة وغيرها وفيه أن الفضائل لا تدركها القياس وإنما هي إحسان من الله لمن شاء انتهى ثم لا معارضة بين هذا وبين الخبر لما زاد أنبش كبحير أعمالكم إلى أن قال ذكر الله إيمان المراد الذي كماله وهو ما اجتمع فيه ذكر الإنسان والتب بالشر وأستحضر عظمة الرب وهذا لا يعدله شيء وفضل الجهاد وغيره إنما هو بالنسبة إلى ذكر الإنسان المجرد أو باعتبار أحوال المخاطبين كما مر من حديث حسن في باب ذكر الله من أواخر الصلاة وقال ابن دقيق العيد التماس في تفضي أن الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإيجاد الكفر ودحضه ففضله بحسب فضل ذلك انتهى وأما حديث ابن عباس مرفوعاً ما العمل في أيام انفضل منها في هذه الأيام يعني أيام عشرين الحجة قالوا ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد فيحتمل أن يخص به عموم حديث الباب أو أنه مخصوص عن خرج قاصد المخاطرة بنفسه وماله فأصيب (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله) وسلم من رواية أبي زرعة عن أبي هريرة تفهم الله وللبخاري كتب الله وكلها بمعنى واحد ومحصله تحقيق الوعد للذكور في قوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وذلك التحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى وعبر صلى الله عليه وسلم عن تفضله تعالى بالثواب لفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة المخاطبين فيما تطمئن به نفوسهم (من جاهد في سبيله) الكفار عند الإطلاق شرعاً وإن كانت جميع أعمال البر في سبيله (لا يخرجهم من بيته إلا الجهاد في سبيله) ولا جند والنسأى برجال ثقات عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه قال إنما عبد من عبادي خرج مجاهد في سبيلي ابتغاء مرضاتي ضمنت أن أرجعه بما أصاب من أجر أو غنية الحديث وأخرجه الترمذي وصححه من حديث عبادة يقول الله المجاهد في سبيلي هو على ضمان أن رجعه رجعه بآجر أو غنية الحديث (وتصدق بكلمته) قال النووي أي كلمة الشهادة وقيل تصديق كلام الله تعالى في الأخبار بما للجاهدين من عظيم الثواب قال والمعنى لا يخرجهم إلا المحض الإيمان والاخلاص لله تعالى (أن يدخله) أن استشهد (الجنة) بلا حساب ولا عذاب ولا مؤاخذه بذنب فتكون الشهادة مكفرة لذنوبه

كافي الحديث الصحيح أو المراد يدخله الجنة ساعة موته كما ورد أن أرواح الشهداء تسرح في الجنة وقال تعالى أحياء عند ربهم يرزقون قاله الساجي وتبعه عياض وغيره فعلا لا يراد من قال ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والراجل حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو برده) بالنصب عطفًا على بدخله وفي رواية الأوسى أو يرجعه بفتح أوله والنصب (إلى مسكنه الذي نجا منه مع ما نال من أجر) خالص لم يغتم شيئًا (أو غنيمه) مع أجر وكنهه سكنت عنه لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذي لا غنيمه والحامل على التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا جره وليس يراد أن القواعد تنقض أنه عند عدم الغنيمه أفضل منه وأتم أجرًا عند وجودها فالحديث صريح في عدم الحرمان لأن في نفي الجمع وقال الكرماني معناه أن المجاهد إيمان يستشهد أولاً والثاني لا ينفك من أجر أو غنيمه مع إمكان اجتماعهما فالقضية مانعة خالصة واجب أيضًا بأن أوبعني الواو وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ووجه التوربشتي وقد وقع بالواو ويحيى بن بكير في الموطأ لكن في رواية ابن بكير عن مالك مقال ولم يختلف رواية في أنها بأو وكذا المسلم عن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد بالواو ولكن رواه جعفر القرياني وجماعة عن يحيى بأو وللأسف من طريق سعيد بن المسيب ومن طريق عطاء بن مينا عن أبي هريرة وأبي داود بإسناد صحيح عن أبي امامة بالواو قال المحافظ فإن كانت هذه الروايات محفوظة نعين أن أوبعني الواو كما هو مذهب نخبة الكوفيين لكن فيه اشكال صعب لاقتضائه من حيث المعنى وقوع الضمان بمجموع الأمرين لكل من رجع وقد لا يتفق ذلك فإن كثيرًا من الفزاري يرجع بلا غنيمه خاف من مدعى أنها بمعنى الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على ظاهرها أن يرجع بغنيمه رجع بلا أجر كما يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غازي يرجع له بين الأجر والغنيمه مع انتهى بهذا الاشكال لأن دقيق اليد وأجاب الدماميني بأنه إذا كان القائل أنها التقسيم قد فسر المراد به ذكره فهو من قوله فله الأجر إن فاته الغنيمه الخ وإما أن سكنت عنه فلا يتبعه الاشكال إذ يحتمل أن التقدير أن يرجعه مسلمًا مع أجر وحده أو غنيمه وأجر كما تروى لتقسيم بهذا الاعتبار صحيح والاشكال ساقط مع أنه لو سلم أن القائل بأنها التقسيم صرح بأن المراد فله الأجر إن فاته الغنيمه وإن حصلت فلا يرد الاشكال أيضًا لاحتمال أن تنكير أجر لتعظيمه ويراد به الأجر الكامل فيكون معنى قوله أن فاته الغنيمه الأجر الكامل وإن حصلت فلا يحصل له هذا الأجر المخصوص وهو الكامل فلا يلزم انتفاء مطاق الأجر عنه انتهى وقد روى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعًا من غزاة تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمه لا تجملوا ثلثي أجورهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث فإن لم يصبوا غنيمه تم لهم أجورهم قال المحافظ وهذا يؤيد التأويل الأول وإن الذي يغتم يرجع بأجر لكنه انقص من أجورهم لم يغتم فنقص كون الغنيمه في مقابلة جزء من أجزاء الغزو فإذا قبل الأجر الفاسم بما حصل له من الدنيا وقتعه به بأجرهم لم يغتم مع اشتراكهما في التعب والمشقة كان أجورهم غنم دون أجورهم لم يغتم وهذا موافق لقول خباب في الحديث الصحيح فمنا من مات ولم يأكل من أجره شيئًا واستشكل نقص ثواب المجاهد بأخذ الغنيمه بمنحاقته لما دل عليه أكثر الأحاديث واشتهر من مدح النبي صلى الله عليه وسلم بحمل الغنيمه وجعلها من فضائل أمته فلونقصت الأجر ما وقع التمدح بها وإضافان ذلك يستلزم أن أجرا هل يدر أنقص من أجرا هل أحد مثلاً مع أن أهل بدر أفضل باتفاق ذكر هذا الاستشكال ابن عبد البر وحكاه عياض وذكر أن بعضهم أجاب بضغف حديث ابن عمرو لأنه من رواية جيد بن هاني وليس بمشهور وهذا مردود لأنه احتج به مسلم ووثقه النسائي وابن يونس وغيرهما ولا يعرف فيه تجريح لاحد منهم من جهة نص الأجر على غنيمه أخذت على غير وجهها وظهور فساده هذا الوجه يغني عن رده اذ لو كان كذلك لم يبق لهم ثلث أجور لا أقل منهم ومنهم من جملة على

من قصد الغنية في ابتداء جهاده ورجل تمامه على من قصد الجهاد محضاً وفيه نظر لان الحديث صرح
 بأن هذا الاسم راجع الى من أخلص اقله لا يخرجها الا الجهاد الخ وقال عياض الوجه عندى اجراء
 الحديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما ولم يجب عن الاشكال المتعلق بأهل بدر وقال ابن
 دقيق العيد لا تعارض بين الحديثين بل الحكم فيهما جار على القياس لان الاجور تتفاوت بحسب زيادة
 المشقة لان لما دخل في الاجور انما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم يعني فلو نقصت الاجر لما كان السلف
 الصالح يبارون عليها فيمكن ان يجاب بأن أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لان
 أخذها أولى ما شرع كان عوناً على الدين وقوة لضعفاء المسلمين وهي مصلحة عظيمة تقتضى ان ينقص الاجر
 من حيث هو ولما الجواب عن استشكل ذلك بحال أهل بدر والذي ينبغي ان التقابل بين كمال الاجر
 ونقصه لمن يغزو بنفسه اذ لم يغتم أو يغزو فغتم فغنايته ان حال أهل بدر مثلاً عند عدم الغنية افضل منه
 عند وجودها ولا ينفى ذلك ان حالهم افضل من حال غيرهم من جهة أخرى ولم يرد فيهم نص انهم لم يغنوا
 كان أجرهم بحاله من غير زيادة ولا يلزم من كونهم مغفوراً لهم وانهم افضل المجاهدين ان لا يكون وراءهم
 مرتبة أخرى ولما الاعتراض بحال الغنائم فلا يرد اذ لا يلزم من الحول وفاء الاجر لكل غازر والمباح في الاصل
 لا يستلزم الثواب بنفسه لكن ثبت ان أخذ الغنية وسلبها من الكفار يحصل الثواب ومع ذلك فحجة
 ثبوت العزل في أخذها وحجة التمدح به لا يلزم منه ان كل غازر يحصل له من أجر غزائه نظير من لم يغتم
 شيئاً المنة قلت والذي مثل بأهل بدر اراد التوبل والا فالامر على ما قررنا بأهله لا يلزم من كونهم
 مع أخذ الغنية انتقص اجر اعمالهم يحصل لهم غنية ان يكونوا في حال أخذها مفضلين بالنسبة الى من
 بعدهم كمن شهد أحد الكونهم لم يغنوا شيئاً بل أجر البدرى في الاصل أضعاف أجور من بعدهم مثال ذلك
 لو فرض ان أجر البدرى بلا غنية ستمائة وأجر الاحدى مثلاً بلا غنية مائة فاذا نسبنا ذلك باعتبار حديث
 ابن عمر وكان البدرى لاخذ هذه الغنية مائتان وهي ثلث الستمائة فيكون أكثر أجراً من الاحدى وانما اعتبار
 أهل بدر بذلك لانها اول غزوة شهدوها النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الكفار وكانت مبدأ اشتهار
 الاسلام وقوة أهله فكان ليس شهدا مثل أجور من شهد المغازي التي بعدها جيعا فصارت لا يوازيه شيئاً
 في الفضل واختار ابن عبد البر ان المراد بنقص أجور من غنم ان الذي لا يغتم يزداد أجره محزنة على ما فاته
 من الغنية كما يوجب من أصيب بآله فكان الاجر لما نقص عن المضاعفة بسبب الغنية عد ذلك كالنقص
 من أصل الاجر ولا يخفى مبانة هذا التأويل لحديث عبد الله بن عمرو ذكر بعضهم فيه حكمة لطيفة بالغة
 وذلك ان الله أعد للمجاهدين ثلاث كرامات دينية ان واخرية فالدينيتان السلامة والغنية والاخرية
 دخول الجنة فاذا رجع سالما غانماً فقد حصل له ثلثا ما اعاد الله وبقي له الثلث وان رجع بلا غنية عوضه
 الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته فكان معنى الحديث ان يقال للمجاهد اذا فاته شيء من أجر الدنيا
 عوضك عنه ثواباً وأما الثواب المحتص بالمجاهد فيحصل الفريقين معا وغاية ما فيه غير النجدين الدينيتين
 الجنة وانما هي بفضل الله وفيه استعمال التمثيل في الاحكام وان الاعمال الصالحة لا تستلزم الثواب
 لا عيانها وانما يحصل بالنسبة الى الخاصة اجمالا وتفصيلاً انتهى وان خرج البخاري في الخمس عن اسماعيل
 وفي التوحيد عنه وعن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك به وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد
 عن مسلم (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي ومولاهم المدني (عن أبي صالح) ذكوان (الهمان) ياتع السمين
 (عن أبي هريرة) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الحمل) راد القمني للثلاثة (لرجل اجر) أى ثواب
 (ولرجل ستر) بكسر فاء كقول أى ستر فقره والمحال (وعلى رجل زور) أى اثم ووجهه التحصير في الثلاثة
 ان الذي يفتن فيها إما الركون أو تجارة وكل منهما امان يقرن به فعل طاعة وهو الاول أو مفسدة وهو

الاخير اولاولا وهو الثاني (فاما الذي هي له اجر ف رجل ربطها في سبيل الله) اي اعد لها الجهاد (فأطال لها) الخجل الذي ربطها فيه حتى تسرح للرعى (في مرج) بفتح الميم واسكان الراء وجم موضع كلادوا كثر ما يطاق في الموضع المظمن (او روضة) بالشك من الراوى واكثر ما يطاق الروضة في الموضع المرتفع (فما أصابت) اي اكلت وشربت ومشت (في طيلها) بكسر الطاء المهملة وفتح التخمزة فلام جهاها الذي تربطه ويطول لها الرعى ويقال له طول بالواو المفتوحة ايضا ولم يأت به رواية هنا كجزء بعضهم انما ورد في حديث أبى هريرة موقوفا عند البشارى ان فرس المجاهد ليست في طول له فكتب له حسنات (ذلك من المرج) الارض الواسعة ذات كلا برعى فيه سمي به لانها تخرج فيه أى تسرح وتجي عودت ذهاب كيف شاءت (او الروضة) بالشك من الراوى كسابقه (كان) ما أصابته وفي نسخة كانت بالمتأنيث نظر المعنى ما (له حسنات) يوم القيامة يجدها موقورة (ولو انها قطعت طيلها ذلك فاستنت) بفتح الفوقية وشدة النون جرت بنشاط (شرفا أو شرفين) بفتح المعجمة والراء والقاف ضم حاشوطا وشوطين سمي به لان العالي يشرف على ما يتوجه اليه والشرف العالي من الارض فبعدت عن الموضع الذي ربطها فيه ورعت في غيره (كانت اثارها) بالمد والمثلثة في الارض بخوافرها عند خطواته (وأروانها) بمثلثة جمع زوث اي ثوابها الا انها بعينها توزن (حسنات له) اي لصاحبها يوم القيامة (ولو انها مرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها (قشربت منه) بغير قصد صاحبها (و الحال انه) لم يرد ان يسقى بخذف المفعول وللقهني ان يسقيها (به) أى من ذلك النهر (كان ذلك) اي شربها وارادته ان يسقيها بغيره (له حسنات) يوم القيامة وفيه ان الانسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة اذا قصد اجرا وان لم يقصد ذلك بعينها وقال ابن المنير قيل انما اجر لان ذلك وقت لا يلتفت بشربها فيه فيعتم صاحبها بذلك فيؤجر وقيل ان المراد حيث تشرب من ماء الغير بغير اذنه فيعتم صاحبها فيؤجر وكل ذلك عدول عن القصد (فهى له اجر) في الوجهين (و) القسم الثاني الذي هي له ستر (رجل ربطها تغنيا) بفتح الفوقية والمعجمة وكسر النون المثقاة وتحتية أى استغناء عن الناس يقال تغنيت بما رزقني الله تغيا وتغنايت تغنايا واستغنت استغناء كله بمعنى والمعنى انه يطلب بنتاجها أو بما حصل من اجرتها من بركها وتجو ذلك تغنا عن سؤال الناس (وتعفا) عن مسألتهم وفي رواية سهيل عن أبيه عند مسلم واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تعفا وتكرما وتجمل (ولم ينس حق الله في رقابها) بلا حساب اليها والقيام بفعلها والشفقة عليها في ركبها وخص رقابها بالذكر لانها تستعار كثيرا في الحقوق اللازمة كقوله تعالى في فخر يرقبة (ولا) في (ظهورها) باطراق فجلها والحمل عليم في سبيل الله أو لا يحملها مالا تطيقه وتجو ذلك هذا قول من لم يوجب الزكاة في الخيل وهم المجهور وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول جادواى حنيفة وخالفه صاحباه قال ابو عمر لا اعلم احدا سبقه الى ذلك ولا حجة له في الحديث اطروق الاحتمال (فهى لذلك ستر) ساتر من المسكنه (و) الثالث الذي هي له وزر (رجل ربطها فخر) بالنصب للتعليل اي لاجل الفخر اي ما ظما (ورباه) اي اظهارا للطاعة والباطن بخلافه وفي رواية سهيل واما الذي هي له وزر فالذى يتخذها أشرا وبطرا ورباه للناس (وزراء) بكسر النون والمدى مناواة وعداوة (لاهل الاسلام) قال الخليل ناوت الرجل ناهضته بالمداة وحكى عياض ففتح النون والقصر وحكاه الاسماعيلي عن رواية أبى اويس فان ثبت فغناه بعد اقل البوني بى روى فوى بفتح النون ركسها ويروى نوا بالمد مصدر انتهى واظهار ان الواو فيه وفيما قبله بمعنى اولان هذه الاشياء قد تفرد في الاشخاص وكل واحد منهم ما مذموم على حديثه وفيه بيان فضل الخيل وانها انما تكون في نواصمها الخير والبركة اذا اتخذت في طاعة أو مباح والافهى مذمومة كما قال (فهى على ذلك وزر) أى انهم قد فهم بعض الشراح من الحديث المحصر في الثالثة فقال اتخذ الخيل

يصرح عن ان يكون مطلوباً أو مباحاً ومنعاً قد دخل في المطلوب الواجب والمندوب وفي المنوع المكروه
والحرام بحسب اختلاف الماصد واعترض بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يقتضيه
فيه ذلك قد بطله ولم ينسحق الله فيها فيلحق بالمندوب والمرفقه أنه صلى الله عليه وسلم غالباً إنما
يعتني بذكر ما فيه حصر أو منع أما المباح الصريح فيسكت عنه لما علم أن سكوتاً عنه عفو ويمكن أن يقال
القسم الثاني هو في الأصل مباح إلا أنه رتب إلى التنبه بالقصد بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه
مطلوب (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر) بضم هاء هل لها حكم الخيل أو عن زكاتها وبه
جزم المحطائي قال المحافظ لم أجف على تسمية السائل صريحاً ويحتمل أنه مصعقة بن ناجية عم الفرزدق
لتولده قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعه يقول فن جعل مثقال ذرة خير أجرة إلى آخر السورة
فقال ما بالي أني لا أسمع غير ما حسي رواه أحمد والنسائي وصححه المحاكم وجزم في المقدمة بهذا الاحتمال
(فقال لينزل) بالبناء للمعول (على فيها شئ) منصوص وفي رواية ما نزل الله على فيها (الاهذه الآية
الجاءة) لكمل الخيرات والمسررات (الفاذة) بالقاء وشدة المعجزة سماها جامعة تشبهها بالأنواع من طاعة
ومعصية وفاذة لا تفرداها في معناها قال أبو عبد الملك يحتمل أنه أراد ليتكرر مثلها في القرآن باقظها ويحتمل
أنها نزلت وحدها والقاهرة المنفردة انتهى وقال ابن التين المراد أن الآية دلت على أن من عمل في افتناء
الحجر طاعة رأى ثواب ذلك وان عمل بمعصية رأى عقابها وقال ابن عبد البر يعني أنها منفردة في عموم
الخير والشر والآية أعم منها لأنها تعم كل خير وشر فأما الخير فلا خلاف أن المؤمن يراه في القيامة وبشباب
عليه وأما الشر فثبت المثبتة قال وفيه أن ما قاله في الخيل كان يوحي أنه في الحجر ينزل على فيها شئ
الأنح وهذا يفسد قول من قال أنه كان لا يتكلم إلا بوحى وتلاوما ينطق عن الهوى أن هو لا وحي
يوحي واحتج بحديث أوتيت الكتاب ومثله معه وقول عبد الله بن عمرو يا رسول الله أكتب كل ما سمع
منك قال نعم قال في الرضى والغضب قال نعم وفي لا أقول إلا حقاً (فجعل مثقال ذرة) أي مثقال صغيرة
وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء (خبر أجرة ومن جعل مثقال ذرة شرايرة) قال ابن بطال فيه
تعليم الاستنباط والقياس لأنه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهو الحجر بما ذكره من جعل
مثقال ذرة من خير أو شر وهذا نفس القياس الذي يشكره من لا فهم عنده وتعبه ابن المنير أنه ليس
من القياس في شيء وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصيغته خلافاً لمن أنكروا وقف وفيه تحقيق لإثبات
العمل بنظواهر العموم وانها لمزعة حتى يدل دليل التخصيص وإشارة إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص
والعام الظاهر وان الظاهر دون المنصوص في الدلالة وهو حجة أيضاً في عموم الشكوة الواقعة في سياق الشرط
فحوم من عمل صالحاً فلنفسه وقد اتفق العلماء على عموم آية فمن جعل القائلون بالعموم ومن لم يقل به قال
ابن مسعود وهذه أحكم آية في القرآن وأصدق وقال كعب الأحبار لا تدنزل الله على محمد آيتين أحصتا
ما في التوراة فمن جعل مثقال ذرة خير أجرة ومن جعل مثقال ذرة شرايرة الحديث أخرجه البخاري في المساقاة
عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد وعلامات النبوة عن القعني وفي التفسير وفي الاعتصام عن اسماعيل
الثلاثة عن مالك به ورواه عسلم في الزكاة مطولاً من طرق عن زيد بن أسلم (مالك عن عبد الله بن عبد
الرحمن بن مهران بن حزم (الأنصاري) أبي طوالة بضم المهملة المدي قاضيهم العبري عبد العزيز مات سنة
اربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك (عن عطاء بن يسار أنه قال) ترسل وصله لترمذى وحسنه من
طريق بكير بن الأشج والنسائي وابن حبان من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن كلاهما عن عطاء بن يسار
عن ابن عباس قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا أخبركم بخير الناس منزلاً قال الباغي أي
أكثرهم ثواباً وأرفقهم درجة قال عياض وهذا عام مخصوص وتقديره من خير الناس والأفاضل العلماء الذين

جملوا الناس على الشرف والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون كما جاءت به الاحاديث ويؤيده
ان في رواية للنسائي ان من خير الناس رجلا عمل في سبيل الله على ظاهره وفرسه بين التي لا تبغض (رجل
أخذ) اسم فاعل (يعنان) بكسر العين مجام (فرسه) بجاءه في سبيل الله) لئلا ينفسه وماله لله تعالى
قال الساجي يريد انه يواظب على ذلك ووصف بأنه أخذ بعنانه بمعنى انه لا يخلو عن الباس من ذلك راكا
أو قائداً ثم اعظم امره فوصف بذلك جميع احواله وان لم يكن أخذ بعنانه في كثير منها وفي الصحيحين
عن أبي سعيد قيل يا رسول الله اى الناس افضل فقال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال الحافظ
كان المراد بالمؤمن القائم بما تعين عليه القيام به وحصل هذه الفضيلة لا من اقتصر على المجاهد وأهمل
الواجبات العينية وحده فيظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تعالى ولما فيه من النفع
المتعدى (الاخباركم بخير الناس منزلاً) وفي رواية منزلة (بعده رجل معتزل في عتيمته) بضم المعجمة مصغرا
اشارة الى قلته (يقم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعد الله لا يشرك به شيئاً) زاد في الطريق الموصولة ويمتزل
شروا الناس وفي حديث أبي سعيد قيل ثم من قال: ومن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس
من شره وانما كان تلو المجاهد في الفضل لان مخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الاثم وقد لا يفي هذا
بهذا ففيه فضل العزلة لما فيها من السلامة من غيبة لغو وغيره مما لكان قال المجاهد ومحل ذلك عند
وقوع الفتن لمحدث الترمذي مرفوعا المؤمن لذي يخاط الناس ويصبر على اذاهم اعظم اجرا
من المؤمن الذي لا يخاط الناس ولا يصبر على اذاهم ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس
زمان يكون خيرا للناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ورجل
في شعب من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الا من خير رواد مسلم وغيره ولترمذي
وحسنه والمحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا رشح فيه عين عذبة فأتى به فقال لواء عرت ثم
استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تقل فان مقام احدكم في سبيل الله افضل من صلاة
في بيته سبعين عاما قال ابن عبد البر وانما وردت الاحاديث بهذا كرا الشعب والمجبل لان ذلك في الاغلب يكون
خاليا من الناس فكل موضع بعيد عنهم داخل في هذا المعنى (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري قال
اخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت (الانصاري) وقال له عبد الله من الثبات (عن ابيه)
الوليد يكتني ابا عبادة ولده في العهد النبوي وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين من الهجرة (عن جده)
عبادة بن الصامت بن قيس الانصاري الخزرجي ابي الوليد المدني البصري احد الثقات قال سعيد بن عفير
كان طوله عشرة اشبار مات باليلة سنة اربع وثلاثين وله ثمان وسبعون سنة وقيل عاش الى خلافة
مهدي (قال يا يعنارسول الله صلى الله عليه وسلم) ليلة لعمري وضمن بايع معنى عاهد فعدي بعلي
في قوله (علي السمع) له باجابه اقواله (والطاعة) له بفعل ما ذول قال الباجي السمع هنا يرجع الى معنى
الطاعة (في اليسر واليسر) اى يسر المال وعسره (والمشط) بفتح الميم والمججمة بينهما فون ساكنة
آخره طاء مهمل مصدر ميمي من التشايط (والكره) بفتح اركله وثانته مصدر ميمي ايضا وقت النشاط الى
امثال او امره وقت الكراهية كذلك وقال ابن ابي عمير الطاهران المراد في وقت الكسل والمستقاة في الخروج
ليطابق قوله المنشط ويؤيده رواية احمد بن طريق اسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة في النشاط
والكسل وقال الطائي اى عهدنا بالاترام السمع والطاعة في حالتي الشدة والرخاء والفر والبراء وانما
عبر بالمقابلة للبالغة والايذان بأنه التزم لهم ايضا بالاجر والثواب والشفاعة يوم الحساب على القيام
بما تزموا زاد في رواية مسلم وعلى أثره علينا (وان لا تنزع الامر) لى الملك والامارة (أهله) قال الباجي
يحتل ان هذا شرط على الانصار ومن ليس من قريش ان لا ينزوا أهله وهم فريش ويحتل انه مما

أخذ على جميع الناس ان لا يتنازعوا من ولاه الله الامر منهم وان كان قسبهم من تصح لذلك الامراة اصهار
 لغيره قال البيهقي الثاني هو الصحيح ويؤيد فان في مسند احمد زيادة وان رأت ان لك في الامر حقا وعقدا
 ابن حبان زيادة وان اكلموا مالك وضربوا ظهرك وفي البخاري زيادة الا ان تروا كسفا بواحاى ظاهرا
 باديا انتهى وقال ابن عبد البر اختلج في اهله قيل اهل العدل والاخسان والفضل والدين فلا يتنازعون
 لانهم اهله اما اهل الفسق والمجور والظلم فليس وبأهله الا ترى قوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين والى
 منازعة الظالم المجائر ذهب طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج اما اهل السنة فقالوا الاختيار ان يكون
 الامام فاما لا عد لا محسنا فان لم يكن فاصبر على طاعة المجائر اولى من الخروج عليه فيه من استبدال
 الامين بالخوف وهو رق الدماوشن الفسادات والفساد وذلك اعظم من الصبر على جورهم رفة والاصول
 تشهد والعقل والدين ان اولى المكرهين اولاهما بالترك (وان تقول) باللام (أو تقوم) بالميم شك عن يحيى
 ابن عبد اومالك وفيه دليل على الاتيان بالالفاظ ومراعاتها قاله ابن عبد البر (بالحق حيثما كان
 لا تخاف في الله) أى في نصرته ذنبه (لومة لائم) من الناس واللومة المنة من اللوم قال الرزحشري وفيها
 وفي التنكير ما التقان كانه قال لا تخاف شيئا قط من لوم احد من المؤمنين ولومة مصدرة مضاف لقضائه
 في المعنى وفيه تغيير المذكر على كل من قدر عليه وانه اذا لم يحقه في تغييره الا اللوم الذى لا يمتدى الى الاذى
 وجب ان يغيره بيده فان لم يقدر فليسانه فان لم يقدر فليقلبه وكما وجبت مجاهدة الكفار حتى تظهر دين
 الله كما قال وجاهدوا في الله حتى جاهد كذا كذا يجب مجاهدة كل من عاند الحق حتى يظهر على من
 قدر عليه قال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث عن مالك بهذا الاستناد جمهور رواه وهو الصحيح
 وما خالفه عن مالك فليس بشئ واختلاف فيه على يحيى بن سعيد فذكره مبسوطا ضربت عنه لان الشيخين
 لم يلتقيا اليه واعتقد رواية مالك ومن وافقه فأنخرجه البخاري في كتاب الاحكام عن اسماعيل عن مالك به
 وعلم في المغازي من طريق عبد الله بن ادريس عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن عباد بن الوليد
 ابن عباد عن ابيه عن جده به (مالك عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة) عامر (بن الجراح) أحد
 العشرة (الى عمر بن الخطاب يذكركه جوعا من الروم وما يخوف) بالبناء للفاعل والمفعول (منهم فكتب
 اليه عمر بن الخطاب اما بعد فانه هم ما ينزل جند مؤمن من منزل) بضم الميم وفتح الزاي مصدرا واسمه
 مكان وفتح الميم وكسر الزاي مكان نزول (شدة يجعل الله بعده فرجا وانه لن يغلب عسر يسرين) والله تاكم
 في المستدرك عن الحسن قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوما مبرورا فراحا يمشي ويقول ان يغلب عسر
 يسرين فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا استاده صحيح مرسلا وقدر رواه ابن مردويه عن جابر مرفوعا
 قال الباقى قيل ان وجه ذلك انه لما عرف المشركين استغراق الجنس فكأن العسر الاول هو الثاني ولما
 نكرو اليسر كان الاول فيه غير الثاني قال وقد قال البخاري عقب هذه الآية بقوله هل ترصون بسا
 الاحلى الحسينين وهذا يقتضى ان اليسرين عنده الطفرة بالمراد والاحقر العسر لا يغلب هذين اليسرين
 لانه لا بد ان يحصل لأحدهما قال وهذا عندي وجه ظاهر (وان الله تعالى يقول في كتابه يا ايها
 الذين آمنوا اصبروا) على الطاعات والمسابب وعن المعاصي (وصابروا) الكفار فلا يذكروا أشد
 صبرا منكم (ورابطوا) اقيموا على الجهاد (واقوا الله) في جميع احوالكم (لعلكم تفلحون) تفوزون
 بالجنة وتنجون من النار

(التهنى عن ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقرآن
 بالمخيف أى وبهذا اللفظ رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك (الى ارض العدو) الكفار فانهم انما هو

عن السعدي المحسن لا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل نفسه لا يمكن السفر به وهذا مراد البخاري بقوله قد سافر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهم ملوك القرآن واعترضه الاسماعيلي بأنه لم يقل أحدان من يحسن القرآن لا ينزله العدو في دارهم قال الحافظ هذا اعتراض من يفهم مراد البخاري وادعى المهلب ان مراده بقوله القول بالقرآن نفسه بين الجيش الكثير فيجوز الظانفة القليلة فيمنع (قال مالك والاندلسي وان بكبروا كبر الزواة عن مالك ورواه ابن وهب عنه فقال خشية أن يناله العدو فيجعله من المرفوع وكذا قال عبيد الله بن عمر وأبو برب عن نافع بن أنيس سافر بالقرآن إلى أرض العدو وخشاه أن يناله العدو قال الحافظ أشار إلى تفرد ابن وهب برفعه عن مالك وليس كذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عند ابن ماجه بلفظ يخافه أن يناله العدو ولم يجبه قول مالك وقد رفعه ابن إسحق أيضا عند أحمد والثلث وأبو برب عند مسلم فصح ان التعليل مرفوع وليس بدرج ولعل مالك كان يحزم برفعه ثم سار يشك فيه فجعله من تفسيره قال ابن عبد البر أجمع الفتاه أن لا يسافر بالقرآن مخف في السرايا والسكران لصبر الخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف فخرج مالك أيضا مطلقا وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعندهما استدلال به على منع بيع المخف من الكافر العلية المذكورة فيه وهو التمكن من استهاته ولا خلاف في تحريم ذلك إنما اختلف هل يصح لو وقع ويؤمر بأزالة ملكه عنه أم لا واستدل به على منع تعليم الكافر القرآن وبه قال مالك مطلقا وأجازوه أبو حنيفة ومالك والكثير ختمه ويؤيده كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بعض آيات ونقل الزوي الانفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل زاد بعضهم منع بيع كتب قومه فيها آثار قال السيكي بل الاحسن أن يقال كتب علم وإن لم يكن فيها آثار تعظيما للعلم الشرعي قال ولده الناج ويمنع منع ما يتعلق بالشرعي ككتب التجو والفقه وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعني ومسلم عن يحيى كليهما عن مالك به غير ان البخاري ومسلم لم يذكر التعليل للاختلاف في رفعه وذكره أبو داود فقط أراه مخافة الخ

(النهى عن قتل النساء والولدان في الغزو)

(مالك عن ابن شهاب عن ابن الأكم بن مالك) الانصاري (قال) مالك (حدثني) أي ابن شهاب (قال) عن (عبد الرحمن بن كعب) الانصاري أبي الخطاب المدني ثقة من كبار التابعين ويقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات في خلافة سليمان قال ابن عبد البر كذا الجي وابن القاسم وابن بكير وبشر ابن عمر وغيرهم وقال القعني حدثني انه قال عبد الله بن كعب أو عبد الرحمن بالشك وقال ابن وهب عن ابن الأكم لم يقل عبد الله ولا عبد الرحمن ولا حسب شيئا من ذلك وانفق رواية الموطأ على إرساله ولا أعلم أحدا أسنده عن مالك الا الوليد بن مسلم فقال عن أبيه (انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) الخ (الذي قبلوا ابن أبي الحقيق) ضم الحاء المهملة وقافين مضمر وهو أبو رافع اليهودي قال البخاري اسمه عبد الله ويقال سلام وبنا لاني جزم ابن اسحاق وأفاذا الحافظ انه اسمه الأصلي وان الذي سمىه عبد الله هو عبد الله بن أنيس كما أخرجه الجاهلي في الاكليل من حديثه مطولا قال البخاري كان أبو رافع موصى بن عقبة فطرقوا باب أبي رافع فحصر فقتلوه في بيته وأخرج البخاري عن البراء بن عازب بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي رجلا من الانصار وأمر عليهم عبد الله ابن عتبة وكان أبو رافع يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعين عليه وذكر ابن عائد عن عمرو انه كان ممن أعان

غطفان وغيرهم من مشركي العرب بالمال الكثير على النبي صلى الله عليه وسلم وعند ابن اسحاق كان
 فيمن حزب الأحزاب يوم المختدق فبعث اليه عبد الله بن عتيك و معه أربعة عبيد الله بن أنس وأبا قتادة
 ومعه ودين سنان والاسود بن خزاعي ويقال فيه خزاعي بن الاسود ونههم (عن قتل النساء والولدان)
 فذهبوا الى خيبر فكنموا قبل امدان الاصوات جاوا حتى قاموا على بابيه وقد مروا ابن عتيك لانه كان
 برحان باليودية فاستفتح فقالت له امرأة ابني رافع من انت قال جئت ابارفع يدي وفي رواية فقالت من
 انت قالوا اناس ثلث الميرة قالت ذاكم صاحبكم فادخلوا عليه فلما دخلنا اعتقنا عليها وعليه النجرة فخرقا
 ان يحال بيننا وبينه (قال ابن كعب) (فكان رجل منهم) أي النجدة الذين ذهبوا لقتله (يقول برحق)
 بفتح الموحدة وازال الثقبلة والمهمة لئلا يظهروا (بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصياح) وعند ابن سعد فلما
 رآه السلاح ارادت ان تصيح فأشار اليها ابن عتيك بالسيف فسكت وعند ابن اسحاق فصاحت امرأته
 فزهدت بنا فمكن انهم لما دخلوا صاحت صياحا لم يسمع ثم ارادت رفع صوتها وادامة الصياح للجمع
 الجيران فرفعوا عليها السلاح فسكت (فأرفع السيف عليها) لا قتلها (ثم إذ كرهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكف) عن قتلها (ولولا ذلك) أي نبيه (استرحنا منها) وفي رواية ابن اسحاق ولما صاحت
 بنات أمه جعل الرجل منارفع عليها سيفه ثم يذ كرهيه صلى الله عليه وسلم فيكف يده ولولا ذلك لفرغنا
 منها بل فعلوه بأسيا ففهم والذي يشرقه عبد الله بن عتيك كما في البخاري والقصة مبسطة في السير
 (مالك عن نافع) قال ابن عبد البر ارسله اكثر رواة الموطأ ووصله جماعة كعبد الرحمن بن مهيدي وابن
 بكير والي مصعب وعبد الله بن يوسف ومعين بن عيسى فقال مالك عن نافع (عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأى في بعض معاربه) أي غزوة فتح مكة كما في أوسط الطبراني عن ابن عمر (امرأة)
 لم تسم (مقتولة) فأنكر ذلك في رواية الطبراني فقال ما كانت هذه تقابل (ونهي عن قتل النساء)
 لضعفهن عن القتال (والصبيان) لتصورهم عن فعل الكفر ولما في استبائهم جميعا من الاستفاح بهم
 إما بارتق أو بالندافين يجوز ان يقادى به وقد اتفق الجميع كما نقل ابن بطل وغيره على منع القصد الى
 قتل النساء والصبيان وحكي الخارجي قولاً يجوز قتلهما على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لا حادثة
 الهوى وهو غير بوقد أشار ابوداود الى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي روى الأئمة الستة عن
 الصعب بن جثامة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار يقيت من المشركين فيصاب
 من نسايتهم وفزاريرهم قال هم منهم وفي ابن حبان عن الصعب انه السائل والاولى الجمع بين الحديثين بأن
 معنى قوله هم منهم أي في الحكم في تلك الحالة المشوول عنها وهي ما اذا لم يمكن الوصول الى قتل الرجال
 الا بذلك وقد خيف على المسلمين فاذا أصيدوا لا تلاطهم بهم لم يمنع ذلك وليس المراد اباحة قتليهم
 بطريق اقتداء بهم مع القدرة على تركه كما بينت ما بدون دعوى نسخ هذا وقد تابع مالك كاليث بن سعد
 وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر في الصحابين وغيرهما وهو يؤيد رواة من وصله عن
 مالك مكانه حدث به بالزوجين (مالك عن يحيى بن سعيدان ابا بكر لصديق بعث جيوه الى الشام فيرج)
 الصديق (يمنى مع يزيد بن أبي سفيان) فخر بن حرب الاموي صحابي مشهور أمره عمر على دمشق حتى
 مات بها سنة تسع عشرة لصاعون (وكان) يزيد (امير ربع من تلك الأرباع) التي امرها الصديق الى
 الشام وامراء الباقي ابو عبيدة ربع وعمر بن امصاص ربع وشرحيل بن حسنة ربع (ففرغوا ان يريد
 قال لي بكر امان ترك وما ان أنزل) حتى تنساوي في السير (فقال ابو بكر ما انت بتأكل وما انا براكب
 اني احسب خطاي هذه في ريبيل الله) لكونهم امشيا في طاعة وقد اقتدى لصديق في ذلك بالنبي صلى
 الله عليه وسلم من بعث معاذ بن جبل الى اليمن فخرج عيسى في ظلي راسله معاذ وهو راكب لامره صلى الله

عليه وسلم له بذلك فشي معه ميلا كما عند أجدوا لي على وان عدا كرك (ثم قال له انك ستجد قوماً يعموا
 انهم حبسوا) وقفا (انفسهم لله) وهم الزهبان (قدزهم ومازهم انهم حبسوا انفسهم له) لا يكونونهم
 لا يقاتلون ولا يخاطبون الناس لا تعظيما لفعالهم بل هم ابعد عن الله لانهم يحسبون انهم على شيء وياهم
 (وتستجد قوماً يعصوا) بفتح الفاء والمهملة وضم الصاد مهملة (عن أوساط رؤسهم من الشعر) قال ابن
 حبيب يعني الثمامة وهم رؤساء النصارى جمع شماس (فاضرب ما فحوصا عنه بالسيف) أى اقبلهم
 (وانى موصيك بعسر لا تقتل امرأة ولا صبيا) للنهي عن قتلها (ولا كبراهما) لا قتال عنده
 (ولا تقطن شجرة ثمر) ربحي للمسلمين (ولا تخربن عامرا) كذلك (ولا تعقرن شاة ولا بعرا الا لما كلة)
 بفتح الكاف وضمها الى اكل (ولا تخرقن محلا) بالحاء المهملة حومان العسل (ولا تفرقه) قال
 الأبهري رجاء ان يطير فيلحق بأرض المسلمين فينتفعون بها (ولا تقتل) للنهي عنه في القرآن (ولا تحبين)
 بضم الموحدة تضعف عند اللقاء (مالك انه باعه ان عمر بن عبد العزيز) خامس اوسادس الخلفاء
 الراشدين (كتب الى عامل من عماله انه بلغنا) وصله اجدو وسلم واحباب العن من طريق
 سليمان الثوري عن عاتقه بن مرثد عن سليمان بن بريدة (عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 اذا بعث سريه) فبعيله بمعنى فاعله قطعة من الجيش تخرج منه تدير وترجع اليه سميت بذلك لانها تكون
 خلاصة العسكر وخيارهم من الشئ النقيس وقيل لانها تفتق ذهابا فتدري في خفية وهذا يقتضى انها
 اخذت من السرو ولا يصح لاختلاف المادة لان لام السراء وهذه باء قاله ابن الاثير واجب بان اختلافها
 انما يمنع الاستتاق الصغير وهو دفرع الى اصل المناسبة ينتمى الى المعنى والمحروف الاصلية ويجوز انه اراد
 بالاختلاف مجرد الدلالة المناسبة والاشتراك في أكثر المحروف قال ابن السكيت السرية من خمسة الى ثمانية
 وقال الحليل نحو اربع مائة وفي النهاية يبلغ اقصاها اربع مائة وفي رواية كان اذا امر امير اعلى جيش
 اوسرية اوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم (يقول لهم اغزوا باسم الله) أى بدؤوا
 بذكر الله (في سبيل الله) أى اخلصوا انياتكم (تقاتلون من كفر بالله) كانه بيان لسبيل الله جواب
 عن سؤال اقتضاء كانه قيل ما هو فلذا ترك العاطف (لا تقاتلوا) أى لا تخوفوا في المقام قال ابن قتيبة
 سمى بذلك لان اخذه بعله في متاعه أى يخفيه ونقل النووي الاجماع على انه من البكائر (ولا تغدروا)
 بكسر الدال ثلاثى أى لا تتركوا الوفاء (ولا تملوا) بالتشديد للبالغه والتكثير أى لا تقطعوا القتلى
 (ولا تقتلوا ولدا) أى صبيا ويقول صلى الله عليه وسلم لمن يؤمره (وقل ذلك لجيوشك وسراياك) وقوله
 (ان شاء الله) للتبرك (والسلام عليك) وفيه فوائد جمع عليها هى تحريم الغدو والغلول وقتل الصياد
 اذا لم يقاتلوا وكرهه المثلثة واستحباب وصية الامام امرأه وجيوشه بالتقوى والرفق وتعيين ما يحبوا
 في غزوه وما يحب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يستحب قاله النووي

(ما جاء في الوفا بالامان)

(مالك عن رجل من اهل الكوفة) يقال هو سفيان الثوري ولا يبعد ذلك فقد روى مالك عن يحيى بن
 مضر الاندلسي عن الثوري قال الطالع المنصور للوزراء ان عبد البر ان عمر بن الخطاب كتب الى
 عامل (أى امير جيش) لم يسم (كان بعثه انه بلغني ان رجلا لا منكم يطلبون العليج) الرجل النعم من كبار
 العجم وبعض العرب يطلقه على الكافر مطلقا والمجمع علوج واعلاج مثل رجل وجمول وأجمال (حتى
 اذا اسند) صعد (في الجبل وامتنع) رجل مطرس) هى كلمة فارسية (يقول) أى معناها (لا تخف)
 كذا يحيى مطرس بالاضافة مهمة ولغيره مطرس قال المحقق بفتح الميم وتشديد القوقية واسكان الراء فهى مهمة
 وقد تحققت الشاء وبجزء من لقيناه من العجم وقيل باسكان الشاء وفتح الراء ووقع في الموطن

رواية يحيى الاندلسي مطرس الظاهر بدل النساء قال ابن قرقول في كلمة المحمسية والظاهر ان الراوي
 تخم المنة فماتت نسبة النساء كما يقع من كثير من الاندلسيين وفي البخاري قال عمر اذا قال منس
 قد آمنه ان الله يعلم الالمنة كلها الى اللغات وتال انها ثمان وسبعون لغتة شرقى ولسام
 ومهايا ولدحام والبقية ولد ياقث (فاذا أدركه قتله رافى والذي نفسى بيده) ان شاء الله ما وان شاء
 اخذها (لا اعلم مكان واحد فعل ذلك الاضربت عقبه قال يحيى مهمت بالكا قول ليس هذا الحديث
 اى حديث عمر الموقوف عليه (باجتمع عليه وليس عليه العمل) اى قوله الاضربت عقبه لانه لا يقتل
 من فعل ذلك وان كان حراما قال ابو عبد الملك يحتمل ان قسم عمر تليظ الثلاث فعل ذلك احد وكذا ذلك
 تفعل الاثمة تخوف باغلقه شئ يكون ويحتمل انه رأى ان قاتله لاخذ سلته بعد ان آمنه يكون محاربا
 فيجب عليه القتل بالحرابة لانه يقتل المسلم بالكا فحديث لا يقتل مسلم بكافر (ورسل مالك عن الاشارة
 بالامان اى بمنزلة الكلام فقال نعم) فيحرم نقضه كما يحرم بالصرح (وانى ارى ان يتقدم) بالنساء
 للقول (الى الجيوش ان لا يقتلوا احدا اشباروا اليه بالامان لان الاشارة عندي بمنزلة الكلام ولانه
 يلغى ان عبد الله بن عباس قال ماختر) بفتح الحاء المعجمة والمثناة فوقية وراء قال الازهرى المختار
 اقبج النذر قوم بالعهدة الاسط عليهم العدو) جزموا الاجتر حوهم نقض العهد المأمور بالوفاء به وهذا
 ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس يحبس ما نقض قوم العهد الاسط عليهم
 عدوهم وما حاكموا بغير ما انزل الله الا فساوهم الفقر ولا ظهرت فيهم الفاسقة الا فساوهم الموت
 ولا طفقوا المكال الامنعوا النيات واخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة الا حبس عنهم القطر رواه ابن ماجة
 والطبرانى وله شاهد عن ابن عمر مرفوعا نحوه عند ابن اسحق

* (العمل في من اعطى شيئا في سبيل الله) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اعطى شيئا في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت
 واذا الترى) بضم القاف وفتح الراء مقصوده وضع قرب المائنة لانه رأس المغزاة فيه يدخل الى
 اول الشام (فشاك به) يعنى انه ملكه له وانما قال ذلك خيفة ان يرجع المعطى فتلف العطيبة ولم يبلغ
 صاحبه مراده فيها فاذا بلغ الوادى كان أغلب احواله ان لا يرجع حتى يغزوا (مالك عن يحيى بن سعيد
 النصارى (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعطى) بالنساء فيقول (الرجل الشئ في الغزو فيباع
 به رأس مغزاة فهو له) ملكا وفه حبل ذلك للغازي وان غنما فادس كالمصدق (سئل مالك عن رجل
 اوجب على نفسه المغزاة ففجز حتى اذا اراد ان يخرج منعته ابواه واحدهما فقال لا يكابرهما) اى
 لا تغالبهما وما عاندهما ولا ينوضح لا ارى ان يكابرهما (ولا يكن يؤثر ذلك الى عام آخر)
 وفي الصحيح جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال احمى والدك قال نعم قال
 ففيهما فجاهداى حصهما بجهاد النفس في رضاهما وبرهما فغير عن النبي بشيء لفهم المعنى لان
 فجاهدا بصل الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لهما وليس بمراد قطعهما وانما المراد القدر المشترك من كلفة
 الجهاد وموتعبد البدن والمال وفي مسلم قال ارجع الى والدك فاحسن صحبتهم ما وفي ابي داود ارجع
 فأتجرك ما كما بكيتهما وعنده ايضا ارجع فاستأذنها فان ادناك فجاهدا والا فبرهما قال الجوهري وجرم
 الجهاد اذا منع الابوان او احدهما بشرط ان يكونا مسلمين لان برهما افرض عين والجهاد فرض كفاية
 فاذا قمن الجهاد فلا ذن في ابن حبان جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن افضل الاعمال
 قال الصلوة قال ثم قال الجهاد قال فان لي والدين فقال آثرني بالديك خيرا فقال والذي بعثك بالحق
 لا جامدن ولا تركنهما قال فانت اعلم فهذا المحمول على جهاد فرض الدين توفيته ابن الاحادىث (فاما

الجمهار فاني ارى ان رفته حتى يخرج به فان خشي ان يفسد باعه وامسك منه حتى يشتري به ما يصلحه
 للفرز في العام الآخر (فان كان موسرا يجد مثيل جهازه) يفتح الحميم وكسرها (اذ انخرج فليصنع بجهازه
 ماشاء) اقدرته على تحصيله

(جامع النفل في الفرز)

النفل بفتحين على المشهور وقد تسكن الفاء واحدا لانفال زيادة يرادها الفارز على نصيبه من الغنمة
 ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الغريضة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعث سرية) في شعبان سنة ثمان قبل فتح مكة قاله ابن سعد وذكر غيره انها كانت في جادى
 وقيل في رمضان من السنة وكان اميرها ابو قتادة وكانوا خمسة عشر رجلا (فيها عبد الله بن عمر قبل
 بكمسرا ايقاف وفتح الموحدة اى جهة (بجد) لاجل محارب بها وامره ان يشن عليهم الغارة
 فسار الليل وكن النهار فجمع على حاضر منهم عظيم فاحاط بهم وقتل منهم رجال فقتل من اشرف منهم
 (فعموا ابلا كثيرة) وفي رواية لمسلم فاصبنا ابلا وغنا وذكره الـ السير انها ماشاء امير والفاشاة
 (فكان سهمانهم) بضم السين وسكون الـاء جمع سهم اى نصب كل واحد (اثني عشر بعيرا) وتوهم
 بعضهم ان ذلك جميع الانبياء قال النووي وهو غلط (او احدى عشر بعيرا) قال ابن عبد البر انفق رواية
 الموطأ على روايته بالشك الا الوليد بن مسلم فرواه عن شعب ومالك جميعا فقال اثني عشر فلم يشك وكانه
 اجل رواية مالك على رواية شبيب وهو منه غلط وكذا أخرجه ابو داود عن القعني عن مالك والليث
 بن عيسى فكانه ايضا اجل رواية مالك على رواية الليث والقعني ائتمروا في الموطأ على الشك فلا أدري
 امن القعني جاء هذا حين خلط حديث الليث بحديث مالك ام من ابى داود وقال سائرا أصحاب نافع
 اثني عشر بعيرا بلا شك لم يقع الشك فيه الا من قبل مالك (وتفلاوا) بضم النون مبنى للقول اى اعطى كل
 واحد منهم زيادة على السهم المستحق له (بعير بعيرا) واختلف الرواة في القسم والتفيل هل كانا معا
 من امير ذلك الجيش او من النبي صلى الله عليه وسلم او احدهما من احدهما فلا في داود عن ابن
 اسحاق عن نافع عن ابن عمر فخرجت فيما أفصحتنا كثيرا واعطانا اميرنا بعير لكل انسان ثم قدمنا
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس وانخرجه
 ابو داود ايضا من طريق شبيب بن ابي حمزة عن نافع عن ابن عمر قال بعثنا صلى الله عليه وسلم في جيش
 قبل نجد وانبعث سرية من الجيش فكان سهمان الجيش اثني عشر بعيرا وفضل اهل السرية بعير بعيرا
 فكانت سهمانهم ثلاثة عشر بعيرا وانخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته ان ذلك الجيش
 كان اربعة آلاف اى الذي خرجت منه السرية الخمسة عشر كما عند ابن سعد وغيره قال وظاهر رواية
 اللث عن نافع عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم اقر ذلك وأجازه
 لانه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده ايضا ونقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعير بعيرا وهذا يحمل على التفرير ففتحتم الروايتان قال النووي
 معناه ان امير السرية نقلهم فاجازه النبي صلى الله عليه وسلم فجارت نسبه لكل منهم ما قال في الاستدكار
 في رواية مالك ان النفل من الخمس لا من رأس الغنمة وكذلك رواه عبيد الله واليواب عن نافع وفي رواية
 ابن اسحاق عنه انه من رأس الغنمة لكنه ليس كقولنا في نافع وفي الحديث ان الجيش اذا انفردت منه
 قطعة فغنت شيئا كانت الغنمة للجميع قال ابن عبد البر لا تختلف النقاها في ذلك اذا خرج الجيش جميعه
 ثم انفردت منه قطعة انتهت وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الاسلام فانه لا يشارك الجيش الخارج
 الى بلاد المدبول قال ابن دقيق العيد في الحديث دلالة على ان المنقطع من الجيش عن الجيش الذي فيه

الامام يتفرد بما يفعله وانما قالوا: اركه الجيش لهم اذا كانوا قريبا منهم لم يقوم عونه وغوهم لواحضا جوا
وقد اختلف في مذهب مالك وفيه شروعية التفتيل وفيه تفتيل من له اثر في الحرب يعني
من المال وكره مالك ان يكون من امير الجيش كان يحرض على القتال ويعتد بان يتغل الرقع الى الثلث
قبل القم لان القتال حينئذ يكون للذينا فلا يجوز مثل هذا وجمعه عمر بن شبيب بالنبي صلى الله
عليه وسلم دون من بعده فقه رد على مدعي الاجماع على مشروعيته واختلاف العلماء هل هو من اصل
الفتنة او من الخمس او من خمس الخمس او مما راى الحسن قال الخطابي والذي يقرب من حديث الباب
انه من الخمس لانه انضاف الى اثني عشر الى سمانهم فكانه اشار الى انه ثبت لهم استحقاقه من الاجناس
الاربعة الموزعة عليهم فيسقي التفتيل من الخمس ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى
وابوداود عن القعني كلهم عن مالك بن نافع عن جماعة من الصحابة وغيرهم (مالك عن يحيى
ابن عبد الله سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس) يعني الصحابة (في الغزاة اذا اقتسموا غنائمهم)
وكان فيه ابل وغنم (به دلون) بكسر الدال من ما ضرب (اليعرب بمرشاه) اي يجعلونهم ماء عادية
اي مماثلة له وقائمة مقامه واصل ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة عن رافع بن
خديج كلهم النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة بتهامة فأصبنا ابلا وغنما فعدل عشر من الغنم
بغير (قال مالك في الاجير في الغزاة) لغير حراسة (انه ان كان شهيد) حضر القتال وكان مع الناس
عند القتال وكان حوافله معه وان لم يفعل ذلك (اي لم شهد القتال وكان رقيقا) فلا هم له وارى
اعتد (ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار) لان الغائب ولا رقيق

(مالا يجيب فيه الخمس)

(قال مالك فيمن وجد بضم فكسر (من المدد على ساحل) أي شاطئ البحر يارض المسلمين
فرزعو) أي البدو الذين وجدوا (انهم يحارون العرق لغنمهم) بغنائمهم ومجمعة ألقاهم
في الساحل (ولا يعرف المسلمون تدبير ذلك الا ان مرا كههم فكسرت او غطشوا وغنموا لولا غير اذن
المسلمين ارى ان ذلك للامام يرى فيه مزاياه ولا ارى لمن اخذهم قيسم خسا) لانهم لم يوقعوا عليهم
بجبل ولا ركاب

(ما يجوز للمسلمين كله قبل الخمس)

(قال مالك لا ارى بذلك بأسا ان يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من مغانمهم ما وجدوا من ذلك كله
ان تقع المقاسم) انما في الصحيح عن ابن عمر كانه يفتي في مغانمنا العسل واللب زاد ابن وهب والقوا
والاسم عسلي واليمن فتأكله ولا ترفعه والى هذا ذهب الجمهور والى انه يجوز لكل القوة وما يصلح به وكل
طامع يتبادا كله عموما والمعنى فيه ان الغنائم تعزى دار الحرب فأبغى لضرورة وان لم تكن الضرورة
ناجزة وفي الصحابة وغيرهم ما عن عبد الله بن مسعود قال كانا مع امرين فصرخ خير فمرى انسان يجرب
فيه شحم ففترت لاخذة فالتفت فاذا النبي صلى الله عليه وسلم واسم فاستحييت منه وادمس فادرسول
الله صلى الله عليه وسلم متبعا لاراد العلي الذي فقال هو لك وروى ابن وهب ان صاحب المذممة كعب
ابن عمر واخذ منه الجراب فقال صلى الله عليه وسلم خل بينه وبين جرابه وكانه عرف شدة حاجته اليه
فوقع له الاستئذنه (قال مالك وانا ارى الاكل والشرع والغنم بمنزلة الغنائم يأكل منه المسلمون اذا
دخلوا أرض العدو كيا كاون من الغنائم) يحا مع ان كلاما كقول فيجوز ذبحه لالا بكل بشرط
الحاجة كما يأتي (ولان ذلك لا يترك كل حتى يحضر الناس الماسم ويستم بينهم امر ذلك بالمجوس)

وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار (فلأرى أساميا أكل من ذلك كله على وجه المعروف) درن سرف
 (والحاجة إليه) فلا يجوز بلا حاجة (ولأرى أن يدخر أحد من ذلك شيئا يرجع به إلى أهله) لأن المباح
 للضرورة لا يتعداها وقال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره إلا بأذن الإمام وقال سليمان بن موسى
 يأخذ ما يئنه الإمام وقال ابن المذرور في الأحاديث الصحيحة بالتشديد في الغلول واتفق علماء لا مصاد
 على جواز أكل الطعام وجاء الحديث بذلك فليقتصر عليه وفي معناه لعلف وانتقاعا على جواز ركوب دوابهم
 ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم حال الحرب وورده في اقتضاها وشرط الاوزاعي فيه أذن الإمام وعليه
 أن يرده كلما فرغت حاجته ولا يستعمل في غير الحرب ولا ينتظر نرده اقتضاها لأنه لا يبرئ له الأكل وحجته
 حديث أبي داود بإسناد حسن عن رويغ بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ
 دابة من الغنم بركبها حتى إذا انحقرت رد ما إلى المسام وذكر في الثوب كذلك (وسئل مالك عن الرجل
 يصاب الطعام في أرض العدو فبأكل منه ويتزود فيفضل منه شيء أيسر) أي يجوز (أن يأخذ منه
 قريبا كاه في أهله أو) أن (يدعه قبل أن يقدم بلاده فينتفع به) قال مالك إن باعه وهو في الغزو فاني أرى
 أن يجعل ثمنه في غنائم المسلمين) لأنه انما يساح له الأكل للحاجة والبيع زائد عليه فينفع (وأن يبلغ به
 بلدة فبلا يرى بأسا أن يأكله وينتفع به إذا كان يسيروا فيها) لا يلتفت إليه لأن كان كثيرا

(ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو)

مالك أنه بلغه) وصله البخاري من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (أن عبدا
 لعبد الله بن عمر أبق) أي هرب فلقى بالروم يوم اليرموك كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب
 عن نافع عنه (وأن فرس له عار) يعني وراءه خففة مهملتين بينهما ألف أي انطلق هاربا على وجهه
 قال البخاري مشتق من العير وهو جوار الوحش أي هرب قال ابن التين أراد أنه فعل فعله في النصار
 وقال الخليل يتال عار الفرس والسكاب عيارا أي أفلت وذهب وقال الطبري يتال ذلك للفارس
 إذا فعله مرة بعد مرة ومنه قيل للبعال من الرجال الذي لا يثبت على طريقة عسار ومنه سهم حائر
 إذا لم يدر من أين أتى (فأصابها المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على عبد الله بن عمر وذلك

قبل أن تصيبها القاسم) وفي البخاري عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه قال فرس له عار فلقى بالروم فظهر
 عليه خالد فرده وله وللاسماعيلي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه كان على فرس
 يوم لقي المسلمون طيسا واسدا واقتحم القرس بآب عمر فافصرعه وسقط عبد الله فمار الفرس فأخذه
 العدو وأمير المسلمين يومئذ خالد بن الوليد بعثه أبو بكر فلما هزم العدو دخله فرسه عليه فصرح بأن
 قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر وفي البخاري وأبي داود من طريق عبد الله بن نعيم عن عبيد الله
 عن نافع عن ابن عمر قال ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبق عبد له فلقى بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه خالد بن الوليد بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم فصرح بأن قصة الفرس في الزمن النبوي وقصة العبد بعده ووافق ابن غير اسماعيل
 ابن زكريا عن عبيد الله عند الاسماعيلي وصححه الداودي وأنه كان في غزوة مؤتة وكذا صوبه ابن عبد البر

(قال مالك فيما يصاب العدو من أموال المسلمين أنه إن ادرك قبل أن يقع فيه القاسم فهو رد على أهله)
 لو وقع رد فرس ابن عمر وعنده له قبل القسم في زمن أبي بكر والحاجة متوافرون من غير ذلك كبر منهم
 (وأما ما وقعت فيه القاسم فلا يرد على أحد) وبه قال عمر وسلمان واليث واحد وآخرين ونقل عن
 الفقهاء السبعة وبه جاء حديث مرفوع عن ابن عباس أن رجلا وجد بعيرا له أصابه المشركون
 فقال صلى الله عليه وسلم إن أصبته قبل أن يقسم فهو لك وإن أصبته بعدما قسم أخذته بالغنمة

رواه الدارقطني بأسناد ضعيف لكنه تقوى بأثر ابن عمر وعنه أبي حنيفة كقول مالك لا في الآتي
 فقال هو والنوري صاحبه أحق به مطلقا (وسئل مالك عن رجل جاز الشتر كون غلامه ثم بعته المسلمون
 قال مالك صاحبه أولى) أحق به (بغير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم تصبه المقاسم فإن وقعت فيه) المقاسم
 (فإن أرى أن يكون الغلام لسيده بالثمن إن شاء) لأن دار الحرب لها شبهة الملك وقال الشافعي وجماعة
 لا يملك أهل الحرب بالقبلة شيئا من مال المسلمين ولصاحبه أخذه قبل التسمية وبعدها وعن علي والزهرري
 وعمر بن دينار والحسن لا يراد أصلا ويختص به الغنائم (قال مالك في أم ولد رجل من المسلمين حازها
 المشركون ثم غنمها المسلمون فقصت في المقاسم ثم عرفها سيدها بعد القسم أنها لا تسرق) بعد جريان
 الحرية في أم ولد (وإلى أن يقدها الإمام سيدها) من الفتي (فإن لم يقدر فعلى سيدها) وجوبا
 كإدلاله لفظ على (أن يقدها ولا يدها) بالرفع والنصب (ولا يرى لأبي صارت له أن يسترقها
 ولا يستحل فرجها) لجرى أن الحرية فيها (وبما هي بمنزلة الحرية) إذا حازها الحربيون ثم ظهر عليهم
 لا تسرق ولا يحل فرجها وعلى كونهما بمنزلة قوله (لأن سيدها يكلف أن يقدها إذا جرحت)
 أساننا (فهذا بمنزلة ذلك) وحينئذ (فليس له أن يسلم أم ولده تسرق ويستحل فرجها) فالقاء للتفريق
 على ما قبله (وسئل مالك عن الرجل يخرج إلى العدو في المفاداة) للمأسورة من المسلمين (أو التجارة بشئ
 الحر أو العبد أو يوهبها له) ما الحكم (فقال أما الحر فإن اشتراه به) بأمره أو بغير أمره (دين) خبران
 وفي نسخة بالاصح بقدس يكون دينها (عليه ولا يسرق) لوجوب فدائه على نفسه وحرمة مقامه
 مع قدرته على الفداء فوجب رجوعه عليه لأنه اشتراه بما كان يلزمه وهو مقدم على جماعة المسلمين
 في فداء نفسه إذا قدر عليه قاله أبو عمر (وإن كان وهب له فهو حر وليس عليه شيء إلا أن يكون الرجل أعطى
 فيه شيئا مكافأة) بالمز على الهبة (فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به) لأن هبة الثواب كالبيع
 (وأما العبد فإن سيده الأول يحرر فيه إن شاء إن يأخذه ويدفع إلى الذي اشتراه منه فذلك له وإن أحب
 إن يسلمه أسله) إن اشتراه (وإن كان وهب له فسيده الأول أحق به ولا شيء عليه إلا أن يكون الرجل أعطى
 فيه شيئا مكافأة فيكون ما أعطى فيه غرضا) ضم فكون مصدر غرم أي مؤدى (على سيده إن أحب
 أن يقده) وإن أحب تركه له وسواء اشتراه بأذن سيده أم بغير إذنه فيلزمه ما اشتراه به إلا أن يكون أكثر
 من قيمته مما لا يتعاقب بمثله فيخير -

* (ما جاء في السلب في السفل) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن بضم العين كبارواه الاكثر وليحيى وقوم عرو بن قحط
 العين ولا شافعي عن ابن كثير ولم يسمه وهما اخوار وعمر بن الفضل واشهر وهو الذي في الموطأ وليس
 لهما رواية الا عند من صحفه قاله ابن عبد البر (ابن كثير) بمثلته (ابن ابي عمير) بالقاء والحاء المهملة المدني
 مولى أبي أيوب الانصاري وثقه النسائي وغيره وهو تابعي صغير وذكره ابن حبان في اتباع التابعين
 (عن أبي محمد) نافع بن عباس موحدة ومهملة أو تحتيانية ومجمعة معروفة باسمه وكنيته المدني الا فرغ
 الثقة (مولى أبي قتادة) حقيقة كما جزم النسائي والعللي وغيرهما وجزم ابن حبان وغيره بأنه قبل
 له ذلك للزومه وكان مولى عقيلة النخارية (عن أبي قتادة) الحارث والنعمان أو عمرو (ابن ربي) بكسر
 الراء وسكون الموحدة مهملة الانصاري السلي بن قحط بن المديني شهد احدا وما بهدا ولم يصح
 شوهه بدرا ومات سنة أربع وخمسين على الاصح الأشهر (أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عام حنين) بمهملة ونون رادينه وبين مكة ثلاثمائة سال في سنة ثمان عتق فتح مكة (فلما
 القينا) مع المشركين (كانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم وسكون الواو أي حوكة فيها اختلاط وتقدم

وتأخروا عن بذلك. انما راعى لفظ هزيمة ولم تكن هذه الجولة في الجحش كله بل ثبت النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة معه اكثر مما قيل فيهم مائة وقد نقلوا الإجماع على انه لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم الانهزام لم يروى انه انهزم في مؤمن بل الاحاديث الصحيحة باقوامه وشبابه في جميع المواطن لاسيما يوم حنين فانه جعل يركض بغلة نحو الكفار ويقول

انما الذي لا كذب * اناس عبد المطلب

ثم نزل عن الغلبة واستمر رمق قبضة قبضة من تراب ثم استقبل به ووجههم فقال شامت الوجوه في خلق الله منهم انسانا الا لعائنه ترابا تلك القضة فولوا منهزمين ثم تراجع اليه من ولى من المسلمين (قال) ابو قتادة (قرايت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين) اى ظهر عليه واشترى على قتله وضربه وجلس عليه لبقوله قال الحافظ لم اقف على اسمهما (قال فاستدبرت له) من الاستدارة ويروى فاستدبرت من الاستدبار (حتى اتيتهم من ورائه فضرته بالسيف) وفي رواية الليث عن يحيى بن سعيد عند البخاري نظرت الى رجل من المسلمين يقال له رجلان من المشركين واجر محتله من ورائه ليدخله فاستدبرت الى الذي يحمله فرفع يده ليضربني فأضرب يده فقطعها ثم اخذني فضي قال الحافظ يحمله بفتح وباء وسكون الحاء المعجمة وكسب الفوقية اى يريد اخذته على غرة وعرف منه ان صغير ضربه لهذا الثاني الذي يريد ان يحتمل المسلم (على حبل عاتقه) بفتح المهملة وسكون الواو عرق او عصب عنده وضع الرءاه من العنق بين العنق والمكب وعرف ان قوله في رواية الليث فأضرب يده فقطعها ان المراد باليد الذراع والبعضد الى الكف زاد التيسير فقطع الذراع الى التي كان لا يسهوا وخلصت الضربة الى يده فقطعها (فأقبل على فضي ضمة وجذب منها ربح الموت) أى شدة كشدته ويحتمل قاربت الموت وقبه اشعار بان هذا المشرك كان شديد القوة جدا (ثم ادركه الموت فارسلني) اى اطلقني (قال فليت عمر) فيه حذف بينه رواية الليث فتحمل ودفعته ثم قتله وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فاذا بعمر (بن الخطاب) مات ما بال الناس) فدلوا (فقال امر الله) اى حكم الله وما قضى به والمراد ما حال الناس بعد التولى فقال امر الله غالب والعاقبة للمتقين (ثم ان الناس رجوا) تراجعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم حين قال للعباس ناد يا عمار يا عاصب يا عتبة يا عيص يا عكرمة يا علقمة فلياسم مواليه اقبلوا كانوا الابل وفي رواية البقر اذا حنت على اولادها يقولون يا ابيك يا ابيك فقرأوا فامرهم صلى الله عليه وسلم ان يصدقوا الحجة واقتلوا مع الكفار فقال الان حتى الوطيس وانزل الله سبحانه على رسوله وعلى المؤمنين وانزل جنودا وقتل كثير من المشركين وانهزموا من كل ناحية وفاء الله على رسوله والهزم ونساءهم وأبناءهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا) اوقع القتيل على المتول باعتبار ما آل اليه كقوله الى انى ارانى اعصر حرا (له عليه بيته) فله سلبه (بفتح المهملة واللام وهو حدة ما يوحدهم المحارب من هلموس وغيره عند الجمهور وروعن أجد لا تدخل الدابة وعن الشافعي يحبس باداة الحرب واتفق الجمهور على انه لا يقبل قول مدعية بلاينة تشهد له انه قتله افعهه قوله له عليه بيته وعن الاوزاعي يقبل بلاينة لانه صلى الله عليه وسلم اعطاه لاني قيادة بلاينة وفيه نظرفي معازي الواقدي ان اوس بن حولى شهد له وعلى تقدير ان لا يصح فيحمل على انه صلى الله عليه وسلم علم انه القاتل طريق من الطرق ونقل ابن عطية عن اكثر الفقهاء ان البيعة مناشاهد واحد يكفى به (قال) ابو قتادة (فميت ثم قلت من يشهد لي) يقتل ذلك الرجل (ثم جاءت ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل قتيلا له عليه بيته فله سلبه قال فميت ثم قلت من يشهد لي ثم حلت ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ذلك) القول المرة (الثالثة) فميت فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لبثا بالآحاد (قال فاقصصت عليه القصة) وفي حديث
انس عندنا قال ارفادة اتي ضربت رجلا على جبل السائق وعليه درع فاجحات عنه (فقال رجل
من التوم) وفي رواية للثب من جلسائه قال المحافة اوقف على اسمه وذكر الكواقيذ ان اسمه اسود
ابن نزاخي وفيه نظر لان في الرواية الصحيحة ان الذي اخذ السلب قرشي (صدق يا رسول الله) (ابو
قادة) (وسلب ذلك القليل عندي فأرضه) بهمة قطع وكسر الهاء (فته يا رسول الله فقال ابو بكر
الصديق لا هاء الله) بالالفين بهمة قطع على المشهور في الرواية وروى ايضا بلام بعد الهاء من غير
اظهار شيء من الالفين ويجوز اظهار الالف واحدة بلامزة فتحوالت حانت البطان وحذف الالف
وثبت بهمة قطع وفيه الاستغناء عن واللقسم بحرف التنبيه ولم سمع الا مع الله فلا يقال لاها
الرحم كما سمع لا والرحم وقال ابو حاتم السجستاني ان العرب تقول لاها الله بالهمزة القياس تركه وقال
الداردي روى برفع الله اى يأبى الله وقال غيره ان ثبت الرفع رواية فهو للتنبيه والله مبتدأ ولا بعد خبره
ولا يفتي تكافئه وقد نقل الالف في المعاق على البحر فلا يلتفت الى غيره وهو قسم اى لا والله (انما) بكسر
الالف ثم ذال معجمة منزوعة كما في جميع الروايات المتعددة والاصول المحققة من الصحاح وغيرهما
وقال الخطابي مكذابر وبه المحدثون وانما هو في كلام العرب لاها الله ذا والهاء بمنزلة الواو والمعنى لا والله
يكون ذا وقل صياض في المشارق عن اسماء بن القاضى عن المازني قول الرواة لاها الله اذا خطأ
والصواب لاها الله ذا اى دائمي وسمى وقال ابو زيد ليس في كلامهم اذا وانما هو ذا وهى صلة في الكلام
اى لا والله هذا ما اقسام به وتوارد كثير عن تكلم على هذا الحديث ان لفظا اذا خطأ وانما هو ذا وقال ابو البقاء
يمكن توجيه الرواية بان التقدير لا والله لا يعطى اذا ويكون لا بعد الخ تا كيدا للنفي المذكور وموضحا
للسبب فيه وقال الطيبي الرواية صحيحة والمعنى صحيح كقولك ان قال لك افسل كذا والله اذا لا افعل
فالتقدير والله اذا لا بعد الخ ويحتمل ان تكون اذا زائدة كما قال ابو البقاء في قول المجاشعي
اذا اقام بنصرى معشر خشن في جواب قوله

لو كنت من مازن لم تستج ابلى * بنو القميطة من ذهل بن شيبانا

وقال القرطبي في المفهم الرواية صواب فالهاء عوض عن واللقسم لان العرب تقول في القسم الله لا فمان
بعد الهمزة وقصر هاء كانهم عوضوا من الهمزة هاء فساواها الله لتقارب مخزجيهما ولذا قالوا بالمد
والقصر وتحققه ان الذي مد مع الهاء كانه نطق به مرة في ابدل من احدهما ألفا استتقلا
لاجتماعهما كما تقول الله والذي قصر كانه نطق بهمرة واحدة كما تقول الله راما اذا هسى بلا شك
حرف جزاء وتعليل مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر قل ايتقص الرطب
اذا جف قالوا نعم قال فلاذا فلا وقالوا لا والله اذا ساوى ما هسا من كل وجه اسكنه لم يحجج القسم
فتركه فقد وضع تقدير الكلام ومناسسته من غير حاجة الى تكلف بعد يخرج عن البلاغة
ولا سيما من جعل الهاء للتنبيه والاشارة فعلى بينهما ما بالقسم به وليس هذا قياسا فيطرد ولا فصيحيا
فيحمل عليه كلام الفصح ولا مرويا برواية ثابتة وما وجد للمدري والمدرى في مسلم انه لاها الله ذا
فاصلاح ممن اغتر بكلام النجاة والمحق احق ان يتبع وقال ابو جعفر القزويني ممن ادر كذا استرسل جماعة
من القدماء الى ان اتهموا الاثبات بالتحقيق فلو الصواب ذا باسم الاشارة وبالعجب من قوم يقبلون
التشكيك على الروايات السابقة ويطلبون لها تأويلات وجوابهم ان هاء الله لا يستلزم اسم
الاشارة كما قال ابن مالك واما جعل لا بعد جواب فأرضه فهو سلب الغلط ولا يجمع وانما هو جواب
شرط مقدردل عليه قوله صدق فأرضه فكان ابا بكر قال اذا صدق في انه صاحب السلب اذا لا بعد

فيه طبع حقه فالجزء صحيح لان صدقه سبب ان لا يغفل ذلك وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى وهو
توجيه حسن والذي قبله اقدم ويؤيده كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الاحاديث كحديث عائشة
في قصة برة لما ذكرت ان اهلها يترطون الولاء فقلت لا والله اذا وفي قصة جلييب بالجيم
ومحمد بن مصغر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الانصار الى ابيها فقال حتى
استأمرهما قال ففهم اذا فذهب الى امراته فقالت لاهاء الله اذا وقد منعناها فلان اصح من حبان
عن انس واخرج احد في الزهد عن مالك بن دينار انه قال للسنن يا ابا عبد الله لم است مثل عباءة في هذه
قال لاهاء الله اذا الا البس مثل عباءة هذه وفي تهذيب الكمال في ترجمة ابن ابي عتيق انه دخل على
عائشة في مرضها فقال كيف أصبحت جعلني الله فداك قالت أصبحت ذاهبة قال فلا اذا وكان فيه دعابة
ووقع ايضا في كثير من الاحاديث في سياق الاثبات بقسم وبغير قسم كحديث عائشة في قصة صفينة
لما قال صلى الله عليه وسلم اجابستاهي فقيل انها طافت قتال فلا اذا وحديث عمرو بن العاصي في سؤاله
عن احب الناس فقال عائشة قال لم اعن النساء قال فابوها اذا وحديث ابن عباس في قصة الاعرابي
الذي اصابته الحمى قال بل هي حمى تفور على شيخ كبير تريره القصور قال فتم اذا وروى الفاكي عن سفيان
القيط لبطة بن الفرزدق فقلت اسمعت هذا الحديث من ابيك قال ايها الله اذا سمعت ابي يقول وروى
عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لطايع اريت لو اني فرغت من صلاتي فلم ارض كمالها فلا
اعود لها قال بلى ها الله اذا انتهى ما قطعته من فتح الباري فقد اطال النفس في ذلك جزاء الله خيرا
ثم اراد بيان السبب في ذلك (لا يمد) بالتحية وكسر الميم أي لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم (الى اسد)
بفتح الميم أي الى رجل كانه اسد في الشجاعة (من اسد الله) بضم الهمزة والسين (بقاتل عن الله
ورسوله) أي صدور قتاله عن رضى الله ورسوله أي بدينهما كقوله تعالى وما فعلته عن امرى أو المني
وتماثل ذبا عن دين الله اعلال ككلمة الله ناصر الا وليا الله أوقا ت للنصر دين الله وشريعة رسوله لتكون
كلمة الله هي العليا (فيعطيك سلبه) أي سلب قبله الذي قتله بغير طيب نفسه واضافه اليه باعتبار
انه ملكه قال المحافظ ضبط للاكثر بالتحية في الجرد يعطى وضبطه النووي بالنون فهم ما انتهى
وعامة الروى ضبطوهما بالياء والنون وكلما ظاهر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق)
أبو بكر (فاعطاه) بضمزة قطع أمر للذي اعترف بان السبب عنده (ايه) أي السبب وفي هذه منقصة
جمله لا يفتادة حيث سماه الصديق من اسد الله وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم (فاعطاه)
فبعت الدرغ بكسر الدال وراء عين مهمتين ذكر الواقدي ان الذي اشتراه منه حاطب بن ابي بلعة
بسبع اواق فضة (فاشترى به مخرفا) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء اي يستأسي به لانه يخترق
منه الثمرا يحمي واما بكسر الميم فهو اسم الاله التي يخترق بها قاله المحافظ وطاهر قوله ويجوز
ان الرواية بالاول فقط ولا كذلك قال النووي مخرف بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويناه
بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويناه بفتح الميم وكسر الراء كما سجد أي البستان وقبل
السكة من النخل يكون صفين يخترق من ابيها شاء أي يحمي وقال ابن وهب هي الجنيحة الصغيرة
وقال غيره هي مخلات بسيرة انتهى وفي رواية الليث خراف بكسر الراء وهو الثمر الذي يخترق أي
يحمي واطلقه على البستان مجازا فكانه قال بستان خراف وذكر الواقدي ان البستان المذكور كان
يتال له الوديين (في بني سلمة) بكسر اللام بطن من الانصار وهم قوم ابي قتادة (فانه لاول مال تأملته)
بفوقه قال في ائنيته واصلته وائله كل شيء اصله (في الاسلام) وفي رواية ابن اسحق اول مال
اعتقده أي جنته عقدة والاصل فيه من العقد لان من ملك شيئا عقد عليه قال المحافظ أبو عبد الله

المجدي الاندلسي سمعت بعض أهل العلم يقول عند ذكر هذا الحديث لولم يكن من فضيلة الصديق
 الا هذا فانه لما سبق عليه وشدة صرامته وقوة انصافه وصحة توفيقه وصدق تحقيقه بادرا الى القول الحق
 فزجر رافقي وأمضى وأخبرني الشريعة عنه صلى الله عليه وسلم بحضرته وبين يديه بما صدقه فيه وأجراه
 على قوله وهذا من خصائصه الكبرى الى ما لا يحصى من فضائله الاخرى انتهى ورقع في حديث انس ان
 الذي قال ذلك عمر أخرجه أحمد من طريق جاد بن سلمة عن اسحاق بن أبي طلحة عن أنس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبوطالحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ
 أسلابهم وقال أبوقسادة أتني ضربت رجلا على جبل العاتق وعليه درع فأجملت عنه فقام رجل فقال
 أخذتها فأرضه منها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل شيئا الا اعطاه أو سكت فسكت
 فقال عمر والله لا يقيمنها الله على اسد من أسده ويعطيكها فقال صلى الله عليه وسلم صدق عمر قال
 المحافظ وهذا الاسناد قد أخرج به مسلم وأبو داود وبعض هذا الحديث ولكن الرازي قال ذلك
 أبو بكر كما رواه أبوقسادة وهو صاحب القصة فهو واقف لما وقع فيها من غيره ويحمل الجمع بأن يكون
 عمر أيضا قال ذلك تقوية لقول أبي بكر واستدل به على ان السلب يستحقه القاتل من كل مقتول بشرط ان
 يكون من المتأثرة عند الجمهور وقال أبو ثور وابن المنذر ولو كان امرأة وهذا الحديث أخرجه البخاري
 هنا وفي البيهقي عن الثعلبي وفي المغازي عن التنيسي ومسلم من طريق ابن وهب ثلاثتهم عن مالك به
 وتابعه الليث بن سعد في الصحيحين وحشيم عنده مسلم كلاهما عن يحيى بن سعيد (مالك عن ابن شهاب
 عن القاسم بن محمد بن محمد بن الصديق (انه قال سمعت رجلا) لم يسم (يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال
 فقال ابن عباس الترس من النفل والسلب من النفل قال) التاسم (ثم عاد) الرجل (لمسئله) كانه
 لم ير ض النجواب (نقال ابن عباس ذلك أيضا ثم قال الرجل الانفال الذي قال الله في كتابه) يسألونك
 عن الانفال (ما هي) لان جوابك مجمل وقد روى أبو داود والنسائي وابن حبان والمحاكم عن ابن عباس
 ان المشيخة يوم بدر رثت وانت تحت الرايات وأما الشبان فسارعوا الى القتل والغنائم فقاتل المشيخة للشبان
 أشمر كونهام عنكم فانا كلكم رده ولو كان منكم شيء للجأتم اليها فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت
 يسألونك عن الانفال الآية تقسم صلى الله عليه وسلم الغنائم بينهم على السواء ولا بن جرير عن مجاهد انهم
 سأله صلى الله عليه وسلم عن الخمس بعد الاربعة الا الخمس فنزلت الآية فهذا ابن عباس نفسه روى ان
 المراد بالانفال في الآية الغنائم ولكنه لم يوضح للرجل بذلك لانه رآه متعنتا (قال القاسم فلم يزل يسأله
 حتى كاد) قارب (ان يخرج به) بضم الياء واسكان المهملة وكسر الهمزة ففتح الحيم أي يضيق عليه وسقط أن
 في رواية وهو فصح (ثم قال ابن عباس اندرون مثل هذا) أي حقه (مثل صبيغ) بصاد مهملة
 فوحدة فتحية فعين معجمة بوزن عظيم ابن عمر بكسر العين واسكان السين المهملة وينال بالتصغير
 ويقال ابن سهل التميمي الخطلي له ادراك ومثله به لانه رآه متعنتا غير صعب للعلم فأشار الى انه حقيق
 ان يصنع به مثل صبيغ (الذي ضربه عمر بن الخطاب) أخرجه اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا ابن
 أبي أويس ثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه سأل رجلا قدم من
 الشام عن الناس فقال ان فيها رجلا يسأل عن مثابه القرآن يقال له صبيغ يريد قدوم المدينة فقال عمر
 لئن لم تأتني به لا فعل بك فعمل الرجل يختلف الى الثانية يسأل عن صبيغ حتى طلع بعير وودلج بأن يقول
 من يلبس الفقه بنقهه البسه فاتزع الرجل خطا ما من يده حتى أتى به عمر فضربه ضربا شديدا ثم حمله
 ثم ضربه أيضا فقال صبيغ ان كنت تريد قتلي فأجهز علي وان كنت تريد شفاي فقد شفتني شفاك الله
 فأرسله عمر وروى الدارمي عن سليمان بن يسار ونافع قال قدم المدينة رجل فجعل يسأل عن مثابه

القرآن فأرسل اليه عمرو وأعدله عراجين النخل فقال من انت قال أنا عبد الله صبيغ قال وأنا عبد الله عمر
فضربه حتى دمي رأسه فقال حسبك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنت أجدته في رأسي ثم نفاه الى
البصرة ورواه الخطيب وابن عساكر عن أنس والسائب بن يزيد وأبي عثمان الندي وزادوا عن الثالث
وكتب البنا عمر لا تجالسوه فلو جاء ونحن مائة أتفرقنا وروى اسماعيل القاضي عن محمد بن
سيرين قال كتب عمر الى أبي موسى لتجالس صديقا وأحرمه عطاءه وأخرج ابن الأنباري وغيره بسند
صحيح عن السائب بن يزيد قال جاء صبيغ التميمي الى عمر فسأله عن الذاريات الحديث وفيه فأمر عمر
فضرب مائة سوط فلما برأ دعاه فضربه مائة أخرى ثم جله على قتب وكتب الى أبي موسى حرم على الناس
مجالسته فلم يزل كذلك حتى أتى أباه موسى فخلف له أنه لا يجدي نفسه شيئا فكتب الى عمر أنه صلح
حاله فكتب اليه خل بينه وبين الناس فلم يزل صبيغ وضعا في قومه بعد أن كان سيدا فيهم قال العسكري
اتهمه عمر برأى الخوارج وذكر ابن دريد أنه كان أحق وأنه وقد عد على معاوية قال أبو عمر كان صبيغ
من الخوارج في مذاهبيه قال وإنما أتى مالك بجديت ابن عباس بعد حديث أبي قتادة تفسير السلب
لان سلب قتيله كان درعا وزاد ابن عباس من قوله القيس وفي رواية غير مالك والرمح وذلك كله آلات
المقاتل لأذهب وفضة لانهما ليسا من آلاته (سئل مالك عن قتل قتيل من العدو أيكون له سلبه بغير
إذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير إذن الامام) أي أمير الجيوش (ولا يكون ذلك من الامام الأعلى
وجه الاحتياط) منه جابر مصلحة ووافقه على ذلك أبو حنيفة وطائفة وعن مالك أيضا يخبر الامام به ان
يعطيه السلب أو يخنسه واختاره اسماعيل القاضي وعن مكحول والثوري والشافعي يخنس مطلقا العموم
قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ولم يستثن شيئا وذهب الجمهور الى ان المقاتل يستحق السلب
سواء قال أمير الجيوش من قتل قتيلاً فله سلبه أولا وأجابوا عن عموم الآية بأنه مخصوص بحديث من قتل
قتيلا الخ وتعقب بقوله (ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه
اليوم حين) وهي آخر مغازيه التي وقع فيها قتال وغمية وأجيب بأن ذلك حفظ عنه صلى الله عليه وسلم
يوم بدر كما في الصحيحين انه قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجوح وعند البيهقي ان حاطب بن أبي
بلتعبة قتل رجلا يوم أحد فلم له النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وحديث جابر ان عقيل بن أبي طالب قتل
يوم مؤتة رجلا فله النبي صلى الله عليه وسلم سلبه ثم كان ذلك مقررا عند الصحابة كما في مسلم عن عوف
ابن مالك وانما كرهه على خالد بن الوليد أخذ السلب من المقاتل وروى الحاكم والبيهقي باسناد صحيح عن
سعيد بن أبي وقاص ان عبد الله بن جحش قال له يوم أحد تعال بنانذ عوف فقال سعدا اللهم ارزقني رجلا شديدا
بأسه فأقائله ويقائلني ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله وأخذ سلبه الحديث وفي مغازي ابن اسحاق ان عمر
قال لي لما قتل عمرو بن عبدود هلا استلبت درعه فانه ليس للعرب خير منها فقال انه اتعاني بسواته
ولا جد باسناد قوي عن عبد الله بن الزبير قال كانت صفية في حصن حسان يوم المحدث فذكر الحديث
في قصة قتالها اليهودي وقولها لحسان أنزل فاسلبه فقال مالي بسلبه من حاجة كذا في فتح الباري
وليس في هذا كله انه قال من قتل قتيلا فله سلبه قبل يوم حنين وعطاءه السلب في هذه المواطن لانه
للإمام يجتهد فيه بما شاء وإنما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعد انقضاء القتال كما هو
صريح حديث أبي قتادة ولذا قال مالك في المدونة يكره ان يقول الامام ذلك قبل انقضاء القتال
لئلا تضعف نيات المجاهدين واختلف في ان الكراهة على بابها أو على التحريم وإذا قاله قبله أو في اثنا
استحقه مقاتل وعن الحنفية لا كراهة في ذلك

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب أنه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس) قال المحافظ ظاهرها تعلق الحجابة على ذلك قال ابن عبد البر ان اراد الامام تقضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لامن رأس الغنمية وان انفردت قطعة فأراد ان ينفلها عما غنمته دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى وهذا الشرط قال به الجمهور وقال الشافعي لا يتحد دبل هو راجع الى رأى الامام من المصلحة ويدل عليه قوله تعالى قل الانفال لله والرسول ففوض اليه امرها اه (قال مالك وذلك أحسن ما سمعت الى في ذلك) من الخلاف (سئل مالك عن النفل هل يكون في أول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام وليس عندنا) بالمدينة (في ذلك امر معروف موقوف) بيان لمعروف (الاجتهاد السلطان) من له سلطنة الامام أو أمير الجيش (ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل في مغازبه كلها وقد بلغني انه نقل في بعضها يوم حنين) وذلك يقتضي انه لا فرق بين أول مغنم وغيره (وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول مغنم وفيما بعده) وقال الا وراعى لا ينقل من أول الغنمية ولا ينقل ذهباً ولا فضة وخالفه الجمهور

(القسم للخيال في الغزو)

(مالك قال باعني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللرجل سهم قال مالك ولم ازل اسمع ذلك) وقدرواه نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للفرس سهمين ولصاحبه سهماً فسرهما نافع فقال اذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة اسهم فان لم يكن له فرس فله سهم آخرجه البخاري وغيره ولا يداود من وجه آخر عن ابن عمر اسهم لرجل ولفرسه ثلاثة اسهم وسهم له وسهمين لفرسه والى هذا ذهب الاثمة الثلاثة وفقهاء الامصار وقال أبو حنيفة للفرس سهم واحد ولصاحبه سهم للفرس سهمان فقط واحتجوا به بما في بعض طرق حديث ابن عمر عند الدارقطني بلغنا اسهم للفرس سهمين وتعقب بأنه وهم من راويه كما قال أبو بكر النيسابوري لانه جاء من وجوه عديدة عند أحمد وابن أبي شيبة وغيرهم ما بلغنا اسهم للفرس أولاً وهم ومعناه اسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حاجة فيه واحتج له أيضاً بما أخرجه أبو داود عن مجمع بن جارية ببجيم وتحفة في حديث طويل في قصة خير قال فأعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً وفي اسناده ضعف ولو ثبت جل على ما تقدم لانه يحتمل الامر بن الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الاول أثبت ومع راويه ازيادة علم وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهماً فكان للفرس ثلاثة اسهم وللنساى عن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم صرف له أربعة اسهم سهمين لفرسه وسهم له وسهماً لتقريبه قال محمد بن سمنون انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهي شبهة ضعيفة لان السهام كلها للرجل قال المحافظ لو لم ثبت الحديث لسكانت الشبهة قوية لان المفاضلة بين الرجل والفرس فلو لا الفرس ما زاد للفرس سهمين عن الرجل فن جعل للفرس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الرجل وتعقب هذا أيضاً بان الاصل عدم المساواة بين البهيمة والانسان فلما خرج عن هذا الاصل بالمساواة فلتكس المفاضلة كذلك وقد فضل الحنفية الدابة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا اذا قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف اذا هافت قتل عبد مسلم يؤد فيه الا دون عشرة آلاف درهم والحق ان لا اعتماد في ذلك على الخبر ولم يتفرد أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعلى وابي موسى لكن الثابت عن عمر وعلى كالحجج ورواستدل لهم من حيث المعنى بان الفرس يحتاج الى مؤونة تخدمتها وعلفها وبأنه يحصل بها من الغناء في الحرب ما لا يخفى (سئل مالك عن رجل يحضر يا فراس كثيرة فهل يقدم لها كلها فقال

لم أسمع بذلك ولا أرى أن يقسم إلا للفرس واحد الذي يتناول عليه) وهم هذا قال الجمهور وقال الليث وأبو يوسف وأحمد واحتاق يسهم لفرسين لا أكثر محدث أبي عمرة قال أسهم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسي أربعة أسهم ولي سهما فأخذت خمسة أسهم رواه الدارقطني بإسناد ضعيف قال القرطبي وليقل أحدانده يسهم لا أكثر من فرسين إلا ما روى عن سليمان بن موسى يسهم لكل فرس سهماً بالغاً ما بلغت (قال مالك لا أرى البراذين) جمع برذون بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الميم والماء والمراد المجفأة الخاقفة من الخيل وأكثر ما تجلب من بلاد الروم ولها جاد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية (والهجين) يضم الهاء والميم جمع هجين كبير ويريد وهو ما حد أبيه عربي وقيل الهجين الذي أبوه عربي وأما الذي أمه عربية فيسمى المقرف وعن أحمد الهجين البرذون ويحتمل أنه أراد في الحكم (الامن الخيل لأن الله تعالى قال في كتابه) خلق (الخيل والبغال والحمير لئلا يكونوا) وجه الاحتجاج أن الله تعالى من تركوب الخيل وقد أسهم لها النبي صلى الله عليه وسلم وأسم الخيل يقع على البرذون والهجين بخلاف البغال والحمير فكان الآية استوعبت ما ركب من هذا الجنس لما تضمنه الامتنان فلما لم ينص على البرذون والهجين في هذا دل على دخولهما في الخيل قاله ابن بطال (وقال عز وجل وأعدوا لهم) لقعاهم (ما استطعتم من قوة) قال صلى الله عليه وسلم هي الرمي (ومن رباط الخيل) مصدر بمعنى حبسه في سبيل الله (ترهبون) تخفون (به عدا الله وعذابه) الكفار فعوم الخيل شامل للبراذين والهجين (فأنا أرى البراذين والهجين من الخيل إذا جازها الوالي) على الجحش (وقد قال سعيد بن المسيب وسئل) والسائل له عدا الله بن دينار كما مر في الزكاة (عن البراذين هل فيها صدقة) وفي نسخة من صدقة بزيادة من (وقال وهل في الخيل من صدقة) أي زكاة فبعلها من الخيل وإلى هذا ذهب الجمهور ولا يوافق في المراسيل وسعيد بن منصور عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم هجين الهجين يوم خيبر وعرب العرب فجعل للعربي سهمين وللهجين سهما وهذا منقطع وروى الشافعي في الأم وسعيد بن منصور عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل فأدركت العرب وتأخرت البراذين فقام المنذر الوادعي فقال لا أجعل ما أدرككم ما لم يدرك فبلغ ذلك عمر فقال هبت الوداع أمه لقد أدركت به امضوها على ما قال فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العرب وفي ذلك يقول شاعرهم
ومنا الذي قد سن في الخيل سنة * وكانت سواء قبل ذاك سهامها
وهذا منقطع أيضاً وقد أخذ به أحمد في المشهور عنه وعنه كالجماعة وعنه أن بلغت البراذين مبالغ العربية سوى بينهما والأفصا العربية واختارها بهضمهم وعن الليث يسهم للبرذون والهجين دون سهم الفرس

(ما جاء في الغلول)

بضم الميم واللام أي الخيانة في الغنم سمي بذلك لأن آخذة بغله أي يخفيه في متاعه واجمعوا على أنه من الجائر وفي قوله تعالى ومن يغال يأت بما غل يوم القيامة وعبد عظيم (مالك عن عبد الرحمن بن سعيد) ابن قيس الأنصاري الثقة المأمور أخو يحيى بن سعيد روى عنه جماعة من الأئمة ومات سنة تسع وثلاثين وقيل سنة إحدى وأربعين ومائة له في الموطأ مرفوعاً ثلاثة أحاديث هذا نائم (عن عمرو) بفتح العين (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان في عشرة ومائة قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في إرساله ووصله النسي قال الحافظ بإسناد حسن من طريق جادين سلمة عن محمد ابن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه النسي أيضاً بإسناد حسن من حديث عبادة ابن الصامت (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر) رجع (من حنين وهو يريد الجمرات)

بكسر الجيم وسكون العين وخفة الراء وبكسر العين وشدة الاء والاولى اقصم (سأله الناس) وزاد في الطريق الموصولة فقال الراقسم علينا في شجرة (حتى دنت به ناقته من شجرة) أي سمرة بفتح الهمزة وضم الميم من شجر البادية ذات شوك ففي الصحيح عن جبير بن مطعم أنه ينفاد ويسرع الذي صلى الله عليه وسلم مقفله من حنين فماتت الناس الاعراب بسألونه حتى اضطرروه الى سمرة (فأشكت بردانه) أي علق شوكه به (حتى نزعته عن ظهره) وفي حديث جبير فخطفت رداءه وهوجهازا والراء حطفة الاعراب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد الناس يا أيها الناس (ردوا على رداءي) وفي حديث جبير فوقف وقال اعطوني رداءي يعني خصلوه من الشجرة وأعطوه لي وان كفاؤا خطفه وقال دبلًا يتخلص (التخافون ان لا أقسم بكنكم ما أفاء) رد (الله عليكم) من الغنية واصل التي الراد والرجوع ومنه سمي البطل بعد الزوال في عار جوعه من جانب الى جانب فكان أموال الكفار سميت فيثالها كانت في الاصل للؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طار عليه (والذي نفسي بيده) ان شاء بقاها وان شاء أخذها وهو قسم كان يقسم به كثير (لوا فاء) بالهمز ولا يجوز الابدال (الله عليكم مثل سمرة) بفتح الهمزة وضم الميم شجر (تهامة) جمع سمرة بالهاء شجرة طويلة متفرقة رأس قليلة الظل صغيرة لورق والشوك صلبة الخشب قاله ابن التين وقال الداودي هي العنابة بكسر الهمزة وفتح المعجمة المخففة أحره ماء وصلاد ووقف شجر الشوك كطخ وعوسج وسدر وقال الخطابي ورق السمرة أثبت وظلها كغوبة لحي شجرة الطلح والنساي لو ان لكم بعد شجر تهامة وفي حديث جبير لو كان لي عدد هذه العنابة (نعم) بفتح النون والنصب على التمييز (لقسمته عليكم) وفي رواية بينكم (ثم لا تجدوني) بنون واحدة وفي رواية تجدوني بنونين (بجيلة) ولا جبانًا ولا كذابًا أي اذا جرتوني لا تجدوني ذا بخل ولا ذا جبن ولا ذا كذب فالمراد في الوصف من أصله لانني المبالغة التي دل عليها الثلاثة لان كذابا من صيغ المبالغة وجبانًا صفة مشبهة وبجيلة محتمل الامرين قال ابن المنير وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين هذه الصفات لطيفة لانها متلازمة وكذا الصداها الصدق والكرم والشجاعة وأصل المعنى هنا الشجاعة فان الشجاع واثق من نفسه لا يخلف من كسب سبقه فبالضرورة لا يخلل واداسهل عليه العطاء لا يكذب بالخلف في الرعد لان الخلف انما ينشأ من البخل وقوله لو كان لي عدد هذه العنابة تنبيه بطريق الاولى لانه اذا سمع بحال نفسه فلان يعجب يقسم غناهم علمهم اولى واستعمال ثم خالف محالًا مقتضاه وان كان الكرم يتقدم العطاء لم يكن علم الناس بكرم الكرم انما يكون بعد العطاء وليس المراد به الدلالة على تراخي العلم بالكرم عن العطاء وانما التراخي هنا العلوية الوصف كانه قال وأعلى من العطاء بما لا يتعارف ان يكون العطاء عن كرم فممكن يكون عطاء بلا كرم كعطاء البخل ونحو ذلك انتهى وفيه ذم الخصال المذكورة وان الامام لا يصلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الاعراب وجواز وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة تحرف ظن أهل الجهل به بخلاف ذلك ولا يكون من الفخر المذموم ورضى السائل بالحق للوعود اذا تحقق من الراعد التخيروا ان الخيال الامام في قسم الغنية ان شاء بعد ذراع المحر وان شاء بعد ذلك (فما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ناقته (قام في الناس فقال ادوا الحياط) بكسر المعجمة وتحتية برنة لحاف أي الخيط بدليل رواية الخياط واحد الخياط المعروفة وان احتمل الخياط الابرة لكن يدفعه قوله (والخيط) بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الما فغارة الابرة بالاختلاف وهذا خرج على التقليل ليكون ما فوقه اولى بالدخول في معناه (فان القول عار) حتى يلزم منه شين أو سبة في الدنيا (ونار) بوزن التمامة (وشنار) بفتح الشين المعجمة والذين الخنفقة تألف فراء فجع العيب والعار (على آتله يوم القيامة) قال ابن عبد البر الشنار لفظة جامعة لمعنى الشنار

والعارومنا حال الشين والنار يريد أن الغلول شين وعاروم: قصة في الدنيا وعذاب ونار في الآخرة (قال ثم
تسأل من الأرض وبيرة) بفتح الموحدة والرافعة (من يعراوشة) شك الراوى وللنساء ثم مال إلى
راحته فأخذ منها وبيرة فوضهها بين أصبعيه (ثم قال والذي نفسى بيده ما لي مما أفاء الله عليكم ولا مثل
هذه) البيرة (الأنجس) فانه لي عمل فيه برائي (والنجس مردود عليكم) باجتهادى لان الاربعة الانجاس
مقدوسة على المقاتلين الشريف والمشروف والرفيع والوضيع والغنى والفقير بالسواء لا تدخل فيها
للاجتهاد بالاتفاق المتأني عن المصطفى لكن اختلف في سهم الفارس كما تقدم زاد النساى فقام رجل
ومعه كبة شعر فقال يا رسول الله أخذت هذه لاصلي بها بردة فقال أقاما كان لي ولبنى عبدالمطلب
فهو لك فقال اما اذا بلغت ما أرى فلا أرب لي فيها ونبذها وروى عبد الرزاق أن عقيل بن أبى طالب دخل
على امرأته فاطمة بنت شيبه يوم حنين وسيفه ملطخ دما فقال دونكى هذه البرة تخططين بها نساى
فدفنها اليها فسمع المنادى يقرل من أخذ شيئا فليرده حتى الحيط والمحيط فخرج عقيل فأخذها فأتاها
في الغنائم (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة
التي لـ (ان زيد بن خالد) قال ابن عبد البر كذا يحيى وهو غلط سقط منه شيخ محمد وهو فى رواية غيره
الانهم اختلفوا فقال القعننى وابن القاسم وأبو صعب ومع بن عيسى وسعيد بن عفير عن محمد بن يحيى
ابن حبان عن أبى عمرة وقال ابن وهب ومصعب الزيرى عن ابن أبى عمرة واسمه عبد الرحمن وفى التقريب
أبو عمرة الأنصارى عن زيد بن خالد صوابه عن ابن أبى عمرة واسمه عبد الرحمن الأنصارى التجارى يقال
ولدى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبى حاتم ليست له صحبة انتهى وأبو عمرة صحابى شهيد
يدرى اسمه بشير وقيل اسامة وقيل ثعلبة مات فى خلافة علي فعلم ان الصواب رواية ابن وهب ومصعب
عن محمد بن يحيى عن ابن أبى عمرة ان زيد بن خالد (الجهنى) بضم الجيم وفتح الهاء المدنى الصحابى المشهور
مات بالكوفة سنة ثمان وستين وأربعين وله خمس وثمانون سنة (قال توفى رجل) لم يسم (يوم خيبر)
بخاء معجزة وآخوه راء عند جميع الرواة الا يحيى فقال يوم حنين وهو وهم منه والصحح خير ويدل عليه قوله
من خزيمه يهود ولم يكن بخنين يهودا قاله ابن عبد البر وكذا قال الباجى يدل عليه قوله من خزيمه يهود ولم يكن
يوم حنين يهود يثخذ خزيمه (وانهم ذكروه رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليصلى (فرغم زيد) أى قال
حقا كقوله صلى الله عليه وسلم زعم جبريل ويطلق أيضا على الكذب ومنه زعم الذين كفروا وان ابن
يعتوا وعلى قول لم يوثق به كقوله كذا زعموا خير أهل اليمن وما هنا من الاول (ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم (قال صلوا على صاحبكم) لان الامام لا يصلى على ذى كبيرة (فتغيرت وجوه الناس لذلك)
أى عدم صلاته عليه ولم يعلوا ذنبه (فرغم زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان صاحبكم
قد دخل فى سبيل الله) خان فى الغنيمه (قال) زيد (فتغيرت وجوه الناس) فوجدنا خزرات من خزيمه
قصب وقصبه ما ينظم (يهود ما يساوين) وفى رواية ما تساوى (درهمين) ففى هذا تنظيم أمر الغلول وانه
لا فرق بين كثيرة وقليلة وهذا الحديث رواه الترمذى والنسائى من طريق مالك وغيره (مالك عن
يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة السكافى) قال فى الامكالم سئل أبو زرعة الرازى
عن اسم أبى بردة فقال لا أعرفه (انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى الناس فى قبائلهم) جمع
قبيلة الجماعة المجتمعون من قوم شتى (يدعوهم وانه ترك قبيلة من القبائل) بغير دعاء (قال وان القبيلة
وجدوا فى بردة) بدال مهملة وصحبة جلس يجعل تحت الرجل هذا أصله لغة وفى عرف زماننا شاع
للحمار بئرلة السرج للفرس كما فى المصباح وقال الباجى فى الفرائض المبطن (رجل منهم عقد) بكسر العين
باسكان القاف قلادة (خوخ) بفتح الخيم وسكون الزاى خزيفه بياض وسواد الواحدة خزعة مثل

تمروقة (غولولا) خيانة (فأنا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر عليهم ككبر على الميت) قال الساجي
يحمل ان ذلك زجرهم اشارة الى ان حكمهم حكم المولى الذين لا يسمعون المراءى ولا يمتثلون الاوامر
ولا يمتثلون لتواحي ويحمل انه اشارة الى انهم بمنزلة المولى الذين انقطع عملهم وانهم لا يقضى لهم ثوبه
انتهى والاول اظهر ويذكرهم بوجع وقال لا أعلم هذا الحديث روى سندنا بوجه من الوجوه (مالك
عن نوه) بمثله (ابن زيد الديلي) بكسر الميم صلة واسكان التخمه المدنى (عن أبي الغيث) بمجته فتحته
ثمة (سالم) المدنى وهو بكنته شهر من اسمه وقد سمي هنا فلا التفات لمن قال لا يوقف على اسمه
مخيفناهم لا يعرف اسم أبيه (مولى) عبد الله (بن مطيع) بن الاسود اقترشى العدوى المدنى له رؤية
واقتره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين (عن أبي هريرة) قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام خيبر (بمجة آخره) كبروا ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب الذى جماعه رواية
الموطأ وغلط عبد الله بن يحيى فقال حينئذ عليه ابن عبد البر وحكى الدارقطنى عن مرسى بن هارون
ان ثور بن زيد وهم فى قوله خرجنا لان ابا هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر وانما قدم
بعد خروجههم وقدم عليهم خيبر بعد ان فحيت يعنى كبروا ابن وضاح بن خزيمة وابن حبان ونحوكم كمن ابنى
هريرة قال قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم بختيبر وقد استخلف سباع بن عرفة الحديث وقنه
فرونا شديدا حتى أتينا خيبر وقد افتتحها النبي صلى الله عليه وسلم فحكم المسلمين فأشركونا
فى سهامهم وقدرواهم محمد بن اسحاق عن ثور بن زيد بلقظ انه صرفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى وادى القرى فدل ثورا وهم لما حدث به غير ابن اسحاق وزعم ان روايته أخرج لا تسمع فابن يقع سماعه
من سماع مالك حتى يقدم عليه وقد تابع ما لك عبد العزيز الرازرى فى مسلم والبيهقى من وجه آخر عن
أبي هريرة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر الى وادى القرى فلعل هذا أصل الحديث
ولا يشك أحد ان ابا هريرة حضر قسمة الغنائم (فلم نغم ذهب ولا ورقا) وفى روايه ولا فضة (الا لافه وال
التياب والمتاع) كذا النسخ وحده وللشافعى وابن وهب وابن القاسم وغيرهم الا الاموال والتياب
والمساع يتصرف اللطف قال المحافظ وهو الموقوف وقال القمى الا التياب والمتاع والاول والورق هذا
الحديث أبو اسحاق الفزارى عن مالك قال حدثني ثور بن زيد الديلي قال حدثني سالم مولى ابن مطيع
انه سمع ابا هريرة يقول افتتحنا خيبر فلم نغم ذهب ولا فضة انما غنمنا الا بال والبقير والمتاع والحوائط
أخرج البخارى فى المغازى وهى سالمة من الاعتراض بحمل قوله افتتحنا أى المسلول وله نظائر قال ابن
عبد البر فعزوا أبو اسحاق مع جلالة اسناده بسماع بعضهم من بعض وقضى بأنها خيبر لا حين ورفع
الاشكال قال وفى الحديث ان بعض العرب وهى دوس لا تسمى العين مالا وانما الاموال عندهم التياب
والمساع والغروض وعنده غيرهم المال الصامت من الذهب والورق وقال المحافظ مقتضاها ان التياب والمتاع
لا يسمى مالا وقد نقل ثعلب عن ابن الاعرابى عن المفضل الضبي قال المال عند العرب الصامت والناطق
فالصامت الذهب والفضة والجوهر والناطق البعير والبهائم والشاء فاذا قلت عن خيبر كبر ماله فالمراد
الصامت وان قلت عن بدوى فالمراد الناطق انتهى وقد أطلق أبو قتادة على البستان مالا كما مر من قوله
فأبعث به مخرفا فانه لا مال تأتله فالذى يظهر ان المال ماله قيمة لكن قد يغلب على قوم تخصيصه
بشئ كما حكاه المفضل فتحمل الاموال على المواشى والحوائط التى ذكرت فى الحديث ولا يراد بها النقود
لانه نفاها أولا ثم لا يخالف بين قول أبي هريرة فحكم المسلمين فأشركونا فى سهامهم وبين قول أبي موسى
الاشعري ولم يقسم لاحد من شهد الفتح غيرنا بينى الاشعري لان مراده من غير استرضاء احد من الغنائم
واما ابو هريرة واحصاها فلم يعطهم الا عن طيب خواطر المسلمين (قال فاهدى رفاعه بن زيد) أحد

بني الضباب كذا في رواية أبي اسحاق عن مالك بكسر الصاد المعجمة وهو حديثين الاول خفيفة بينهما
 ألف بلفظ جمع الضب وعند مسلم ربه له رجل من جذام يدعى رفاعه بن زيد من بني الضبيب بضم المعجمة
 بصيغة التصغير وفي رواية محمد بن اسحاق رفاعه بن زيد الجذامي ثم الضبي بضم المعجمة وفتح الواو وحده بعدها
 فون وقيل بفتح المعجمة وكسر الواو نسبة الى بطن من جذام قال الرازي كان رفاعه وفد على النبي صلى
 الله عليه وسلم في ناس من قومه قبل خروجه الى خيبر فاسلوا وعقر له على قومه (غلاما) عبدا (أسود
 يقال له مدغم) بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملةين صحابي رضي الله عنه (فوجه) بفتح الواو
 وقال الكرماني بالبناء للجهول (رسول الله) وفي رواية الفزاري ثم انصرف فامع رسول الله (صلى الله عليه
 وسلم الى وادي القرى) بضم القاف وفتح الراء مقصوره ووضعه بقرب المدينة (حتى اذا كابوا في القرى
 يتنصرون بالميم بلافاء) مدغم بضم حاء رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية المبرقي وقداسة بلنتسا
 يم ودباري ولم تكن على تعبئة (اذجاءه) أي مدعجا (سهم عائر) بعين مهملة قاله فمهمزة فراء يزنة
 الفاعل أي لا يدري من رمى به وقيل هو الحائد عن قصده (فأصابه فقتله فقال الناس هنيئلا المعجزة)
 وفي رواية الفزاري الشهادة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا) رجع لهم عن هذا القول (والذي
 نفسي بيده ان شملة) كساء شمل به ويلتف فيه وقيل انما تسمى شملة اذا كان لها مدب (التي اخذ) ها
 وفي رواية اصحابها (يوم خير) بمعجمة أوله وراء بلا نقط آخره على الصواب (من الغنائم لم تصبها القاسم
 لتشمل) بزنة تمل عند ابن رضاء ولا بن يحيى تشمل بالبناء للجهول (عليه نارا) قال المحافظ يحتمل
 ان يكون ذلك حقيقة بأن تصير الشملة نفسها نارا فبمذهبها ويحتمل ان المراد انها سبب لذاب النار
 وكذا يقال في الشراك الآتي وفي الصحيح عن عبد الله بن عمرو قال كان علي ثقل النبي صلى الله عليه وسلم
 رجل يقال له كركرة ثقل صلى الله عليه وسلم هو في النار في عباءة غلها وكلام عياض يشير باتخاذ قصته
 مع قصة مدغم والذي يظهر من عدة أوجه تغايرهما فان قصة مدغم كانت بوادي التري ومات بسهم
 وغل شملة والذي أهداه رفاعه بخلاف كركرة فأهداه هوزة بن علي وكان نوبيا أسوديمسك دابته صلى الله
 عليه وسلم في القتال فاعتقه أي وغل عباءة ولم يمت بسهم بل ذكر البلاذري انه مات في قتال أهل الردة
 به مدغم صلى الله عليه وسلم فافترقا ثم روى مسلم عن عمر لما كان يوم خير قالوا فلان شهيد فقال صلى الله
 عليه وسلم كلا اني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة فهذا يمكن تفسيره بكررة بفتح الكافين وبكسرهما
 قاله عياض وقال النوري انما اختلف في كاهه الأولى أما الثانية فمكسورة انتفا وقوله هو في النار رأى
 يعذب على مصيبته ان لم يغف الله تعالى عنه (قال فلما سمع الناس ذلك جاء رجل قال المحافظ لم افق
 على اسمه (بشرك) بكسر الشين المعجمة وخفيفة الراء سمر انعمل على ظهر القدم (أو شرا كين) شك الراوي
 (الى رسول صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الفزاري فقال هذا شيء كنت أصبته فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شراك أو شرا كان من نار تعذب بها أو سبب لذاب النار والشك من الراوي وقبه تعظيم
 القول وان قل وأخرجه البخاري في الايمان والندور عن اسماعيل ومسلم من طريق ابن وهب عن مالك به
 وتابعه عبد العزيز الدراوردي عن ثوربه عند مسلم ورواه البخاري في المغازي نازلا عن عبد الله بن محمد عن
 معاوية بن عمرو عن أبي اسحاق ابراهيم بن محمد الفزاري عن مالك بنحوه بينه وبين مالك ثلاثة (مالك
 عن يحيى بن سعيد انه بلغه) وقد رواه أبو عمر متصلا (عن عبد الله بن عباس انه قال) موقوف وحكمه
 الرفع لأنه لا يقال رأيا وقد رواه ابن ماجه وغيره بنحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون
 الجملة الأولى وهي (ما ظهر الغلول) الخيانة في الغنية (في قوم فط الا التي في قلوبهم الرعب) بالضم الخوف
 معاملة بالنقيض فان المال يقوى القلب فلما أخذوه بغير حل خافوا قال أبو عمر من عدوهم فيجبوا

عن لقائهم فظهر العدو عليهم ثم لا يحتمل ان ذلك فيمن غل دون من لم يغسل ولم يرض به والاظهر انه عام مع القدرة على التغيير ولم يغسلوا ولم تنكره قلوبهم قال تعالى فلولاً كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الارض وقال تعالى أنجين الذين ينهون عن سوء وأخذنا الذين ظلموا من ذنابهم بس (ولا فساداً) ظهوراً وانتشر (الزنا في قوم قط) ولم ينكر على فاعله (إلا كثر فيهم الموت) كما وقع في قصة بني اسرائيل (ولا تنقص قوم المكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق) أي البركة فيه أو ضيق عليهم لا أصل الرزق فلا تنافي بين هذا ونحوه كحديث ان العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه وبين أحاديث ان الرزق لا تزيد الطاعة ولا تنقصه المعصية (ولا حكم قوم بغير الحق) عن عبد الواحد (إلا فساد فيهم الدم) ولا ين ماجه مرفوعاً ولا حكمه مواغير ما أنزل الله الا فساد فيهم الفقد ولا منافاة بينهما (ولا اختبر) بفتح الحاء المحبة والمنشأة الفوقية وراء بلائنا ظ غدر (قوم بالعهدة الا سلب عليهم العدو) جزاء لما جترحوه من نقص العهد للأمور بالوفاء به

(الشهادة في سبيل الله)*

(مالك عن أبي الزناد) سمع الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده) بملكه وقدرته قاله عياض (لوددت) بلام مقفوحة في جواب القسم وفي رواية بغير لام وكسر الدال الأولى وسكون النونية (أني أقاتل) بصيغة المفاعلة (في سبيل الله فأقتل ثم أحيى) بضم الهمزة مبنية للمفعول فيهما (فأقتل ثم أحيى فأقتل) وفي رواية ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء قال الطبري ثم وان دلت على تراخي الرمان لكن الحمل على تراخي الرتبة هو الوجه لان التمتي حصول درجات بعد لقتل والاحياء لم يحصل قبل ومن ثم كررها لتبيل مرتبة بعد مرتبة الى ان ينتهي الى الفردوس الاعلى (فكان أبو هريرة يقول ثلاثاً شاهد لله) انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك وفائدة التأكيده طمأن نفس سامعه اليه ولا يشك فيما حدث به وهذا من كلام الراوي ويأتي من رواية أبي صالح عن أبي هريرة زيادة في أول الحديث واستشك كل هذا التقى منه صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه لا يقتل وأجاب ابن التبري باحتمال انه قبل نزول قوله تعالى والله يعصمك من الناس وورباً نزلها كان في أوائل ما قدم الى المدينة وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من رواية ابن المسيب عنه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع والذي يظهر في الجواب ان تمتي الفضل والخير لا يتزامن الوقوع فقد قال صلى الله عليه وسلم وددت لو أن موسى صبر وله انظر فكذا صلى الله عليه وسلم أراد المبالغة في بيان فضل الجهاد وتحريض المسلمين عليه قال ابن التبري وهذا أشبه وفي الحديث استحباب طلب القتل في سبيل الله وجوار قوله وددت حصول كذا من الخير وان علم انه لا يحصل لان فيه اظهار رغبة والخير والرغبة فيه والاجر يقع على قدر النية وتمت ما يمنع عادة وفيه أن الجهاد على الكفاية اذ لو كان على الاعيان ما تخلف عنه أحد قال الحافظ وفيه نظرون الخطاب انما يتوجه على القادر اما العاجز فقد ورد وقال تعالى غير اولى الضرر وأدلة كونه فرض كفاية يؤخذ من غير هذا الحديث وأخرجه البخاري في التتمية عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وأخرجه مسلم وغيره وطرقه كثيرة عن أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد) عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يفتك الله الى رجلين) قال الباجي هو كناية عن التلقي بالثواب والانعام والاكرام أو المراد يفتك ملائكتهم ونزلة حنته أو جعلته عرشه وذلك ان مثل هذا غير معه ودايته والذمى من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ان الله ليحب من رجلين قال الخطابي الفتك الذي يعتري البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل

ضرب لهذا الصنيع الذي يحل محل الإعجاب عند البشر فإذا رأوه اخطبهم ومعناه الاخبار عن رضى الله
 يفعل أحدهما وقبوله للآخر وبجاءتهم على ضئيهما بالجنة مع اختلاف حالهما وتأول البخارى
 الفتح على معنى الرحمة وهو قريب وتأويله على معنى الرضى أقرب فان الفتح يدل على الرضى والتبول
 والكرام بوصفون عندما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء ف يكون معنى يفتح الله يحل العطاء
 وقد يكون معناه يجب ملائكتهم ويضربهم من ضئيهما وهذا محاذير كثيرة مثله وقال ابن الجوزى كان
 أكثر السافعتون من تأويله ويروونه كجاءه ويلبغى ان يرى فى مثل هذا الامرار اعتقاد ان لا تشبه
 صفات الله صفات الخلق ومعنى الامر اعدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه قال المحافظ ويدل على
 ان المراد الاقبال بالرضى تعدته الى نقول فتح فلان الى فلان اذا توجه اليه طلق الوجه مظهرا
 للرضى عنه (يقول) بفتح أوله (أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة) زاد مسلم من طريق همام
 عن أبي هريرة قالوا كيف يارسل الله قال (يقاتل هذا فى سبيل الله فيقتل) ضم الياء البناء للجهول
 أى فيقتل الكافر المسلم (ثم يتوب الله على القاتل) بأن يهديه الى الاسلام (فيقاتل) الكفار
 (فيستشهد) قال ابن عبد البر يستفاد من الحديث ان كل من قتل فى سبيل الله فهو فى الجنة قال
 وبعده عند أهل العلم ان القاتل الاول كان كافرا قال المحافظ وهو ما استنبطه البخارى ويؤيده ان
 فى رواية همام عند مسلم ثم يتوب الله على الآخر فيهدى الى الاسلام ثم يجاهد فى سبيل الله فيستشهد
 وأصرح منه ما أخرجه أحمد من طريق الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة قيل كيف يارسل الله
 قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزوة فيقتل ولكن لا مانع من ان يكون مسلما ايضا
 لمجزم قوله ثم يتوب الله على القاتل كل وقتل مسلم مسلما عمدا بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد فى سبيل
 الله وانما يجمع دخول مثل هذا من ذهب الى ان قاتل المسلم عمدا لا يقتل توبته كابن عباس أخذنا بظاهر
 قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيه وأغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما
 روى أحمد والنسائى وابن ماجه عن ابن عباس ان الآية تركت فى آخر ما نزل ولم يسكنها شئ حتى قبض
 صلى الله عليه وسلم ولا جد والنسائى عن معاوية مرفوعا كل ذنب عصى الله ان يغفره الا الرجل يموت
 كافرا او الرجل يقتل مؤمنا متعمدا لكن ورد عن ابن عباس خلاف ذلك فانظروا انه أراد بقوله
 الاول التشديد والتغليظ وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة وصحوا وقبوه القاتل كغيره وقالوا
 المراد بالجلود المكث الطويل لنظاير الأدلة على ان عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم وهذا الحديث
 رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نويرة عن سفيان عن أبي الزناد عن عبد مسلم وغيره (مالك
 عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيده)
 بقدرة أوفى ملكه (لا يكلم) بضم الياء وسكون الكاف وفتح اللام أى يخرج (أحده) مسلم كما قيده
 فى الصحيحين من رواية همام عن أبي هريرة (فى سبيل الله عز وجل) أى الجهاد والله أعلم بمن يكلم فى
 سبيله) جملة معترضة بين المستثنى منه والمستثنى مؤكدة مقررة لعنى المعترض فيه وتقييد شأن من
 يكلم فى سبيل الله ونظيره قوله يعلى قالت رب انى وضعتها انى والله أعلم بما وضعت أى بالشئ الذى
 وضعت وما علق به من عظام الامور ويجوز ان يكون تقييدا للصيانة عن الرياء والسمعة وتنبها على
 الاخلاص فى الغزو وان الثواب المذكور بانما دولن اخلص اتكون كلمة الله هى العليا (الا جاء يوم القيامة
 وجرحه يثب) بفتح الياء واسكان المثلثة وفتح المهملة فهو حدة (دما) أى يجرى متفجرا أى كثيرا
 (اللون لون الدم وان يريح المسك) أى كريحه اذ ليس هو مسكا حقيقة بخلاف لون الدم فلا تقدر فيه
 لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدماء وصفاتها الا اللون فقط قال العلماء الحكمه فى بغته كذلك

ليكون معه شاهد فضله بيذه نفسه في طاعة الله تعالى وعلى من ظلمه وظاهر الحديث انه لا يفرق بين ان يشهد او تبرأ جاحته قال الحافظ ويحتمل ان المراد ما مات صاحبه به قبل انذماله لا ما انذمل في الدنيا فان اثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك ان له فضله في الجنة لكن اتظاهر ان الذي يحيى يوم القيامة وجرحه يذهب دما من فارق الدنيا كذلك ويشيده ما لابن حبان عن معاذ عليه مناجاة الشهداء ولا حساب السن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم عن معاذ فروعا من جرح في سبيل الله او نكبة فانه يحيى يوم القيامة كاغز ما كانت لونه الزعفران ويصحبها المسك قال وعرف بهذه الزيادة ان الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل تحصل لكل من جرح انتهى قال النووي قالوا وهذا الفضل وان كان ظاهره انه في قتال الكفار فيدخل فيه من جرح في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق في اقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويحذف ذلك وكذا قال ابن عبد البر واستشهد به قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد لكن توقف الولى العزقي في دخول من قاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الاخلاص وقوله والله أعلم بكم في سبيله والمقتل دون ماله لا يقصد وجه الله بذلك وانما يقصد صون ماله وحفظه فيه ويفعل ذلك بداعية الطبع لا بداعية الشرع ولا يلزم من كونه شهيدا ان يكون دمه يوم القيامة كريح المسك واني بذل بذل نفسه فيه لله حتى يستحق هذا الفضل وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نوباعة سفيان بن عيينة عن ابي الزناد به عنده مسلم وغيره (مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة فاحسني) يحذف لني (بمساعدة) يوم القيامة قال ابن عبد البر اذ ان يكون قاتله مختل في النار ولا يكون كذلك الا من لم يسجد لله سجدة ولم يجل من الخيرو الايمان مثقال ذرة وقد استجاب الله له فحصل قاتله بالمدينة في ديروز النصراني اولجوسي ابي اوثمة عبد المغيرة بن شعبة الصابي (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد) بكسر الهمزة وبان القاسم ومطرف وابن بكير وابو صعب والجمهور ورواه عن بن عيسى والقعنبي عن مالك عن سعيد بن ابي سعيد لم يذكر يحيى بن سعيد فيمن ان مال كاسعة من يحيى عن سعيد ثم سمعه من سعيد وقد رواه الليث وابن ابي ذئب عن سعيد المقبري انتهى اي بلا واسطة يحيى بن سعيد ومن طريق الليث رواه مسلم ورواه ايضا من طريق زيد بن اسلم عن ابي يحيى بن سعيد المقبري فثبت الواسطة وهذا يؤيد ان مال كاس حدث به بالوجهين (عن عبد الله بن ابي قتادة) الا صارى المدنى مات سنة خمس وتسعين (عن ابيه) الصحابي فارس المصطفى (انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية الليث عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم قام فيهم فذكروهم ان الجهاد في سبيل الله والايمان بالله افضل الاعمال فقام رجل (فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله) الجهاد حال كوني (صابرا محتسبا) أي مخلصا (مقبلا) على القتال وزاد (غير مدبر) كيسان كون الاقبال في جميع الاحوال اذ قد قيل مرة ويذكر أخرى فيصدق عليه انه مقبل (اي كفر الله عنى خطاياي فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) يكفر (فلما ادبر الرجل ناداه) دعاه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه (او امر به فنودي له) شك لا روى (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) أخبرني (كيف قلت فأعاد عليه قوله) المذكور (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الدين) بفتح الدال فلا يكفر الا عفو صاحبه او استغفاره وقال ابن عبد البر فيه ان الخطايا تكفر بالاعمال الصالحة مع الاحتساب والنية في العمل وان أعمال البر المقبولة لا تكفر من الذنوب الا ما بين العبد وبين ربه فأما التبعات فلا بد فيها

من القصاص قال وهذا في دين ترك له وفاه ولم يوص به أو قدر على الاداء فلم يؤذأ وأذانه في غير حرق
 أو سرف ومات ولم يوفه أقام من أذان في حق واجب لفاتة وعسرو مات ولم يترك وفاء فلا يحبس عن الجنة
 لان على السلطان فرضا ان يؤدي عنه دينه من الصدقات أو سهم الثمانين أو التي وقد قيل ان تشديده
 صلى الله عليه وسلم في الدين كان قبل الفتح انتهى وقال القرطبي والنووي فيه تنبيه على جميع
 حقوق الأديمين وان الجهاد والشهادة وغيرهما من الاعمال البر لا تكفر حقوق الأديمين وانما تكفر
 حقوق الله تعالى وقال المحافظ وليست فاد منه ان الشهادة لا تكفر التبعات وهي لا تمنع درجة
 الشهادة وليس للشهادة معنى الا ان يشيب من حصلت له ثوابا مخصوصا وبكره كرامة زائدة وقدين
 الحديث انه يكفر عنه ما عدا التبعات فان كان له عمل صالح كفرت الشهادة سيئاته غير التبعات
 ونفعه عمله الصالح في موازنة ما عليه من التبعات ويبقى له درجة الشهادة خاصة فان لم يكن له عمل
 صالح فهو تحت المشيئة انتهى وقال ابن الزملاكان في فيه تنبيه على ان حقوق الأديمين لا تكفر لكونها
 مبنية على المشاحة والتضييق ويمكن ان يقال هذا محمول على الدين الذي هو خطيئة وهو ما استدانه صاحبه
 على وجه لا يجوز له فعله بأن اخذه بحبله أو غصبه فثبت في ذمته البذل أو أذان غير عازم على الوفاء لانه
 استثنى ذلك من الخطايا والاصل في الاس استثناء ان يكون من الجنس وبكون الدين المأذون فيه
 مسكوتا عنه في هذا الاستثناء فلا يلزم المؤاخاة به لما يطفى الله به بعد من استنباه به وتوضي
 صاحبه من فضل الله فان قيل ما تقول فيمن مات وهو عاجز عن الوفاء ولو وجد وفاء وفي قلت ان كان المال
 الذي لزم ذمته انما رزما بطريق لا يجوز مساطي مثله كغصب أو اطلاق مقصود فلا تبرأ الذمة من ذلك
 الا بوضوله الى من وجب له أو ببراءته منه ولا تسقطه التوبة وانما تنفع التوبة في اسقاط العقوبة الاخرية
 فيما يجتص بحق الله تعالى لمخالفته الى ما نهى الله عنه وان كان ذلك المال لزمه بطريق سائخ وهو
 عازم على الوفاء ولم يقدر فلهذا ليس بصاحب ذنب حتى يتوب عنه ويرجى له الخير في العقب مادام على هذا
 الحال انتهى وهو نفيس وقد سبته الى معناه أبو عمر كما رأيت (كذلك قال في جبريل) وفي رواية عند
 أبي عمر الا الدين فانه مأخوذ كزعم جبريل أي قال من اطلاق الزعم على القول الحق قال ابن عبد البر
 فيه دليل على ان من الوحي ما يتلى وما لا يتلى وما هو قرآن وما ليس بقرآن وقد قيل في قوله تعالى واذا كر
 ما يتلى في بيوتكم من آيات الله والحكمة ان القرآن الآيات والحكمة السنة وكل من الله الاما مقام عليه
 الدليل فانه لا ينطق عن الهوى انتهى وفي الطبراني برجال ثقات عن ابن مسعود رفعه القتل في سبيل الله
 يكفر الذنوب كلها الا الامانة والامانة في الصلاة والامانة في الصوم والامانة في الحديث واشد ذلك
 الودائع وهذا يمارضه حديث الباب الظاهر في انه يكفر جميع حقوق الله ومنها الصلاة والصوم الا انه
 يحمل على انه مطلق استثناء وحديث أبي قتادة مقيده بأنه صابر محتسب بقيل غير مدبر (مالك عن
 أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبيد الله) يضم العينين القرشي التميمي (انه بلغه) قال ابن عبد
 البر مرسل عند جميع الرواة لكن معناه يستند من وجود صحاح كثيرة (ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شهداء أحد) أي لا جاهلهم وفي شأنهم لما أشرف عليهم مقتولين كما رواه ابن اسحاق عن عبد الله بن
 ثعلبة وهم سبعون كما صرح به البراء بن عازب وأنس في الصحاح وأبي بن كعب وقال في حديثه أربعة
 وستون من الانصار وستة من المهاجرين رواه الحارث بن عازب وصححه وهو المؤيد بقوله تعالى اولما
 أصابكم مصيبة قد أصبتم مثاها انتقم عذابكم الله ان الخاطب بذلك أهل أحد وأن أصابهم مثاها
 يوم بدر بقتل سبعين وأسر سبعين وهذا جزم ابن اسحاق وغيره والزيادة عليهم ان ثبت فانما نشأت من
 الخلاف في تفصيلهم واليست زيادة حقيقة (هؤلاء أشهد عليهم) بما فعلوه من بذل أجسامهم وأرواحهم

وتركهم له الا ولاد اولاده كافي جابر ترك تسع بنات طيبة بذلك فلو بهم فرحين مستبشرين بوعده
خالقهم حتى ان منهم من قال اني لا جد لي في الجنة دون احد كائن من النضر وسعد بن الربيع ومنهم من
التي تميرات كن في يده وقائل حتى قتل ومنهم من قال حين خرج الاله لا تردني الى اهل كيمرو بن الجوح
ومنهم من خلفه النبي صلى الله عليه وسلم لكبريته فخرج جاء الشهادة وهو اليان وثابت بن وقش
فخلف المشهود به وقال ابن عبد البر اى شهد لهم بالامان الصحيح والسلامة من الذنوب الموبقات
ومن التبديل والتغيير والمناسقة في الدنيا وتخوفك انتهم فجعل على معنى اللام وقال الهيلي اشهد
من الشهادة وهي ولاية وقيادة فوصات بحرف على لانه مشهود له وعليه وقال ايضا هذه
الشهادة وان كانت لهم لكن لما كان صلى الله عليه وسلم كثر قبيح المؤمنين على امته عدى بعلى (فقال
ابوبكر الصديق انما بارسل الله باخوانهم اسلمنا كما اسلموا وجاهدنا كما جاهدوا) فلم خص هؤلاء
بشهادتهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى) انتم اخوانهم الخ (ولكن لا ادرى ما تجدون
بعدي) فلذا خصصتهم بالشهادة المتعادلة من حصر المتمد في الخبر بقوله ولا تشهد عليهم (فبكى
ابوبكر ثم بكى) كرهه ازيد اسفه على فراق المصطفى (ثم قال انما لا تشكركم) اى موجودون (بعذك)
استههم تأسف لاحقيق لا سحاليته من ابي بكر بعد ان اخبره ابي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر
فيه ان شهادته احدى من مات قبله صلى الله عليه وسلم افضل من خلفه بعده وهذا في الجملة لان منهم
من اصاب الدنيا بعده واصابت منه امة الخدوص والتعديس فلا يسبيل اليه (مالك عن يحيى بن سعيد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا ومبريخفر) جلة حاله لميت (بالمدينة) ولا بن وضاح
في المدينة (فاطع) نظر (رجل في القبر فقال بنس مضجع المؤمنين) بفتح الميم والجيم موضع الضمة وجمع
مضاجع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنس ما قلت) لان القبر للمؤمن روضة من رياض الجنة
(فقال الرجل لم ارد هذا) اى ذم القبر (بارسل الله انما اردت القبر في سبيل الله) الجهاد (فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثل القتل في سبيل الله) في الثواب وافضل ولكن للدفن بالمدينة
مزيد الفضل (ما على الارض بقعة) بضم الباء في الاكثر فيجمع على يقع كغرفة وغرفة وتفتح
فتجمع على يتاح مثل كاه وكلاب اى قطعة (مر ارض على احب الى ان يكون قبري بها منها)
اى المدة ذل ذلك (ثلاث مرات) لما كيد قال الباسي هذا احد الادلة على تفضيل المدينة
على مكة وكذا اثر عمر الذي يليه رقا ابن عبد البر هذا الحديث لا اذنته منه اولى كسر معناه
موجود من رواية مالك وغيره اه وفيه حضوره صلى الله عليه وسلم تحت ثرو حفر القبر والدفن للارضة
والاعتبار روضة القاب لا تسمى به فيه ويكون سنة بعده وان الكلام يحتمل على ظاهره فيحتمل على حسنة
ولا لام على ضده حتى لم مراد قائله فيحمل عليه دون ظاهره

(ما تكون فيه الشهادة)

(مالك عن زيد بن اسلم) فيه انقطاع وقد رواه البخاري عن طريق سعيد بن ابي هلال عن زيد بن اسلم
عن ابيه (ان عمر بن الخطاب قال اللهم اني اسألك وفي البخاري ارزوقي (شهادة في سبيلك)
فاستجاب له فقتله ابو لؤلؤة فيروز لشراى عبد المغير بن شعبة يوم الاربعاء لاربعة بقين من ذي
الحجة سنة ثلاث وعشرين فحمل له ثواب الشهادة لانه قتل ظلما (ووفاته ببلد رسولك)
قتل بها من ضربته ابي اوقافة في خاصرته ودفن عند ابي بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم
وهي اشرف القاع على الاطلاق بالاجماع وفي طلبه الموت بها اظها له الجنة اياها اعلى من مكة
وعمر بن القاسم بن بضاها على مكة وروى الاسماعيلي عن طريق روح بن القاسم عن زيد بن اسلم عن

أمد عن حفصة بنت عمر قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلا في سبيلك ووفاة في بلد نبيك قالت فقلت وإني
 يكون هذا قال بآتي الله به إذا شاء ورواه ابن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أبيه عن حفصة فذكر
 منله وقال في آخره أن الله يأتي بأمره إن شاء (مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب) منقطع وقد
 رواه البيهقي في السنن من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن حسان بن قائد عن عمر أنه (قال كرم المؤمن
 بقواه) أي فضله أنما هو بالقوى قال تعالى إنا كرمك عند الله انتقام وفي المرفوع كرم المرء دينه أي
 به يشرف ويكرم ظاهرا وباطنا قولنا دفع لركم كثرة الخير والمنفعة لا ماني العرف من الاتفاق والبدل
 - عرفا وفخرا (ودينه حسبه) أي شرفه انتسابه إلى الدين لا إلى الآباء وفي المرفوع وحسبه خلقه بالضم أي
 ليس شرفه بشرف آباءه بل بحسب أسس أخلاقه وقال الأزهري أراد أن الحسب يحصل للرجل بكرم أخلاقه
 وإن لم يكن له نسب وإذا كان حبيب الآباء فهو كرم له (ومرعه) بضم الميم والراء وبالهمزة (خلقته)
 بضمه أي أن المروءة التي يحمده الناس عليها بوصفون بانهم من ذري المروءات إنما هي من مائة مختصة
 بالاخلاق من الصبر والحلم والجود والإيثار قال العلالي حاصل المروءة راجعة إلى مكارم الأخلاق لكنها
 إذا كانت غريبة تسمى مروءة ف قيل المروءة أنصاف من دونك والسعوى من فوقك والمجازاة عما أوفى إليك
 من خيرا وشروفي المرفوع ومروءته عقله أي لأن به يتميز عن الحيوانات ويعقل نفسه عن كل خلق دنيء
 ويكتفي بها عن شهوات الدنيا وطبائعها الدنية ويؤدي إلى كل ذي حق حقه من الحق والخلق (والجورة)
 بضم الجيم واسكان الراء وبالهمزة والقصر بورز الجرعة الهجوم والاسراع بغير توقف (والجبن) بضم الجيم
 واسكان الواو حدة ضعف التلب (غرائر) بفتح عين فراء انحر زاي مقوطة جمع غرة أي طبايع
 لا تكسب وجيع إما لأن الجمع ما فوق الواحد أو باعتبار الأفراد (بضمها الله حيث شاء) من خطته
 وقدرى أبو يسهلى عن معديس سليمان عن محمد بن بخلان عن أبي هريرة مرفوعا بافظ الموطأ من أوله
 إلى هنا ومعديس ضعفه جماعة وقال الشاذ كوفي كان من أفضل الناس وكان يعد من الأبدال وصحح له
 أنه روى حديثا روى الدارقطني من حديثه بهذا السند الحسب المال والكرم التقوى وروى بهه احمد
 والبيهقي وضعفه والنجاشي كرمه على شرط مسلم وتعب عن أبي هريرة رفعه كرم المؤمن دينه وبروئته
 عنه وحسبه خلقه (فالجبن بقرع عن أبيه وأمه) لأنه يجبنه لا يستطع الدفع عنهما فضلا عن غيرها
 (والجورى عقال ثوب) يرجع (به إلى حله) لأن قتاله يمتنع الهجوم والسرعة من غير نظر
 لنفع يعود له (والقتل حلف من الخوف) أي نوع من أنواع الموت كما وتعرض وأنحوه فلا زيموت
 به في سبيل الله خبر من موته على فراشه فيجب أن لا يرتاع منه ولا يهاب هيبته تورث الجبن قال الشاعر
 في الجبن عار وفي الأقدام مكرمة * والمرء بالجبن لا ينجو من القدر
 (والشهادة من احتسب نفسه على الله) أي رضى بالقتل في طاعة الله رجاء ثوابه تعالى

(القتل في غسل الشهداء)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب غسل وكفن وصلى عليه) بالبناء للفعل والمصلى
 عليه إما ما صبه برضي الله عنهما (وكان شهيدا برحمته الله) بيد أبي أوائل لعنه الله (مالك أنه بلغه
 عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على أحد منهم وأنهم يدفنون
 في الثياب التي قبلوا فيها لما في الصحيح عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال شهداء أحدنا شهيد على
 هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفونهم بدنائهم ولم يصلى عليهم ولم يغسلوا وأما حديث صلواته عليهم فلهذا غلب
 الميت فالمراد دعاؤهم كدعائه للميت جميعا بين الأدلة قال ابن عبد البر اختلف في صلواته عليهم
 ولم يختلف في أنه أمر بدفونهم بدنائهم ولم يغسلوا (قال مالك وتلك السنة فحين قتل في المعركة)

فلم يدرك حتى مات قال وأما من جل منهم فعاش ما شاء الله بعد ذلك فإنه يغسل ويصلى عليه كما عمل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه) ج ما بين الأحاديث وقيل الحكاية فإن عمر عاش بعد الجراحة وتكلم وصلى وأوصى وجعل الخلافة شورى وقبض بعد ثلاثة أيام

(* ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله *)

(مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يجهل في العام الواحد على أربعين ألف بعير يجهل الرجل الواحد) (أبو الشام علي بن عمر) لكثرة العدو بها وانها كثر المجاهات جهادا ورباطا (ويجهل الرجلان إلى المراق على بعير) أقله العدو (فجاءه رجل من أهل العراق قال اجلني وسجما) بضم السين وفتح الحاء المهملة ين (فقال له عمر أشرك) ولا ين وضاح نشدك (الله أسعيم زق قال نعم) قال الباجي أراد الرجل التحيل على عمر لودعه أن له رفيقا سعي سجيما فمدفع إليه ما يجهل رجلين فينفرد هو به وكان عمر يصيب المعنى بظنه فلا يكاد يخطئه فسبق إلى ظنه أن سجيما الذي ذكره هو زق قال أبو عمر زق كان في رحله وذلك معروف من ذكائه وفطنته وفي الحديث سيكون في أمي محدثون فإن يكن فعمراتهم وفي الصحاح وغيره من جملة معاني الصحاح زق الجرح قال ابن عبد البر كذا ترجم يحيى ولم يذكر سوى هذا إلا و ترجم القعني وابن بكير ما يكره من الرحمة في الشيء يجعل في سبيل الله وذكر الحديث عمر في القرس الذي حمل عليه بطريقه السابقين في كتاب الزكاة ثم ذكر أثر عمر هذا

(* الترغيب في الجهاد *)

ينبغي زيادة على ما سبق فإن هذه الترجمة مرت بلفظها أول كتاب الجهاد لكن أحاديثها متغايرة فلا تكرر وإن كان يمكن جعل جميع الأحاديث تحت ترجمة واحدة (مالك عن أسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد بن سهل الأنصاري (عن) عمه (أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب إلى قبا) بضم القاف والمد والصراف مذكروا بالقصر والتأنيث ومنع الصرف (يدخل على أم حرام) بضم وراءهما ملتين مفتوحتين (بنت ملحان) بكسر الميم واسكان اللام وموهلة فالف فتون واسمه مالك بن خالد بن زيد بن حرام بفتح المهملة تن الانصارية خالة أنس قال أبو عمر لم أقف لها على اسم صحيح قال في الإصابة ويقال إنها الرميضيا بالراء والغبيضا بالعين المعجمة ولا يصح بل الصحيح أن ذلك وصف لاجتها أم سليم ثبت ذلك في حديثين لأنس وجابر عند النسائي (فقطعه) معاني بينهما من الطعام (وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت) أي كانت زوجة له حينئذ في الزمن النبوي هذا ظاهره والبخاري من وجه آخر التصريح عن أنس أن عبادة تزوجها بعد وجمع ابن التميمي بأنها كانت أذن ذلك زوجها ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك والمحافظة بحمل رواية أسحاق على أنها جملة معترضة أراد وصفها به غير متقدم بحال من الأحوال وظهر من رواية غيره أنه إنما تزوجها بعد وهذا أولى لا اتفاق مجدى يحيى ابن حبان وعبد الله بن عبد الرحمن أبي طوالة الأنصاري كلاهما عن أنس عند البخاري على أن عبادة تزوجها بعد ذلك قال ثم ظاهر رواية أسحاق أن الحديث من مسند أنس وكذا هو ظاهر قول أبي طوالة عن أنس دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم حرام وهو المعمة وكان أنس لم يحضر ذلك فحمله عن خالته (فدخل) أم حرام وهو ظاهر في أنه من مسند أم حرام وهو المعمة وكان أنس لم يحضر ذلك فحمله عن خالته (فدخل) علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته) لم يوقف على تعيين ما كل عند ما هو عند (وجئت فقلتي) بفتح القوقية واسكان الفاء وكسر اللام من قلتي كضرب يضرب أي تقش (في) شعر (رأسه) لاخراج الهواء والتلطيف واحتلاف هل كان فيه قبل ولا يؤذيه أو لم يكن فيه أصلا وأما على قوله التلطيف

من نحو البشار وإنما كان يدخل عليها ويحكم من التقلية لأنها ذات محرم منه لأنها حالة أيها وحده
 عبد الطالب لأن أمه من بني النجار وقال ابن وهب كانت إحدى خالاته من الرضاة قال ابن عبد البر
 فأي ذلك كان فهي محرم له على أنه صلى الله عليه وسلم معصوم ليس كغيره ولا يقاس به سواه
 انتهى وحكي النووي الاتفاق على أنها محرم وصحح الحفاظ الدمشقي أن لا محرمية بينهما في جزء
 أفرد له ذلك وقال ليس في الحديث ما يدل على المحلوة بها فلعن ذلك كان مع ولد الزوج وأخادم وأتباع
 والعادة تقتضي المحافضة بين الخدم وأهل الخادم لاسيما إذا كن مسلمات مع ما ثبت له صلى الله عليه
 وسلم من العصمة وقبل هوم من خصائصه واليه أو ما ابن عبد البر قال في الفتح والذي وضع لنا بالأدلة القوية
 أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم حوازا للمحلوته بالأجنبية والنظر إليها المكان عصمته وإن نازع في ذلك
 القصاصي عياض بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال قال وثبت العصمة مسلم لكن الأصل عدم
 الخصوصية (فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما) أي في يوم وفي رواية فقال باللقاف أي نام وقت
 الثالثة (ثم استيقظ وهو ضحك) سرور أن يكون أمته تبقى بعده مظهرة أمور الإسلام قائمة بالمجاهدة حتى
 في العجوة والمجالة حاله (قالت) أم حرام (فقلت ما يضحكك) بالفتح المضارع (قال ناس من أمي عرضوا علي)
 بشد السباع حال كونهم (غزاة في سبيل الله يركبون نجي) بفتح النون والموحدة والجيم (هذا) بمعنى ذلك
 (البحر) أي وسطه أو معظمه أو هو له أقوال ولمسلم يركبون ظهر البحر أي السفن التي تجرى على ظهره
 ولما كان غالب جريها أنما يكون في وسطه قبل المراء وسطه والأفلا اختصاض له بالركوب زاد في رواية
 البخاري الأخضر فقيل المراد الأسود قال الكرمانى الأخضر صفة لازمة للبحر لا مختصة بكل البحار
 الأخضر فإن قبل الماء بسط اللون له فأتت توهم الخضرة من انعكاس الهواء وسائر متبالاته إليه (ملوكا)
 نصب ينزع الخافض أي مثل ملوك كذا قيل والظاهر أنه حال ثانية من ناس بالتقدير المذكور
 (على الأسرة) جمع سير يركب بضم السين (أو مثل الملوك على الأسرة يشك) بالمضارع (استحق) شيخ مالكا
 في اللفظ الذي قاله أنس قال أبو عمر رأى صلى الله عليه وسلم صفته في الجنة كما قال تعالى على سرر
 متقابلين قال النووي الأصح أنه صفته في الدنيا أي أنهم يركبون مركب الملوك السمة ما هم واستقامة
 أمرهم وكثرة عددهم قال الحفاظ والاتبان بالتشليل في معظم طرق الحديث يدل على أنه رأى ما يؤول إليه
 أمرهم لأنهم بالوذلك في تلك الحالة أو موضع التشبيه أنهم فيهم فيه من الزعيم الذي اتسوا به على جهادهم
 مثل ملوك الدنيا على أسرته والتشبه بالمحسوس أبلغ في نفس السامع (قالت) أم حرام (فقلت) زاد ابن
 وضاح له (يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعاهما) واستشك كل الدعاء بالشهادة لأن حاصله إن
 يدعو الله أن يمكن منه كافرا يعص الله بقله فيقل عدد المسلمين وتسرف قلوب الكفار ومقتضى قواعد الفقه
 أن لا يفتي معصية الله لنفسه ولا غيره وأجاب ابن المنير بأن المدعوية قصدا إنما هو نيل الدرجة الرفيعة
 المعدة للشهادة أو ما قتل الكافر للسلام فليس بمقصود للداعي وإنما هو من ضرورات الوجود لأن الله أجرى
 حكمه أن لا ينال تلك الدرجة الشهيد فاعتد لمحصل المصلحة العظمى من دفع الكفار وألهم وقهرهم
 بقصد قتلهم حصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل بعض المسلمين وحازمتي الشهادة لما يدل عليه من
 وقعت له في إعلاء كلمة الله حتى بذل نفسه في تحصيل ذلك وقول ابن التين ليس في الحديث تمتي الشهادة
 إنما هي تمتي التزم مردود بأن الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الغزو (ثم وضع رأسه) ثانيا (فنام
 ثم استيقظ) حال كونه (يضحك قالت فقلت) زاد ابن وضاح له (يا رسول الله ما يضحكك قال ناس من أمي
 عرضوا علي غزاة في سبيل الله) يركبون البر (ملوكا على الأسرة أو) قال (مثل الملوك على الأسرة كما قال
 في الأولى) من تشبيههم بالملوك وشك استحقاق (قالت فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم قال

انت من الاثنيين الذين يركبون شبح البحر زاد ابو عوانة من وجه آخر وولست من الاثنيين والبحناري
من وجه آخر انه قال في الاولى يغزون هذا البحر وفي الثانية يغزون قيصر فيدل على ان الثانية انما اغزت
في البركا في الفتح ليكن في رواية اخرجها ابن عبد البر من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن انس عن ام حرام
قال اللهم اجعلوا لهم ثم ام فاستيقظ وهو يتخكف ثم تخكف فقال عرض على ناس من ائمتي يركبون
ظهر البحر امكن المروي في البخاري من الطريق المذكورة فقال مثل ذلك (قال) انس (ركبت)
ام حرام (البحر) مع زوجها عبادة (في زمان) غزو (معاوية بن ابي سفيان) حزين حرب في خلافة
عثمان سنة ثمان وعشرين وكان معاوية امير الجيش من جهة عثمان على غزاة قبرس وهي اول غزوة
كانت الى الروم هذا قول اكثر العلماء واهل السير وقال البخاري ومسلم في خلافة معاوية قال الباجي
وعياض وهو الاظهر (فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك) اي مات لما رجعوا من
الغزو بغير مباشرة قتال في رواية للبخاري فنخرجت مع زوجها عبادة غازيا اول ما ركب المسلمون البحر
مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قاتلوا نزلوا الشام فقربت اليها دابة لتركبها فصرعتها ماتت وله ايضا
فلما رجعت قربت لها دابة لتركبها فوقعت فاندقت عنقها ولم يرفوعا من مات في سبيل الله فهو شهيد
وروي ابن وهب مرفوعا من صريح عن دابته في سبيل الله ماتت فهو شهيد اخرج الطبراني باسناد حسن
في حديث ام حرام ان حكم الراجم من الغزو وحكم الذهاب اليه في الثواب وفي الصحيح عن ام حرام ايضا
مرفوعا اول جيش من ائمتي يغزون البحر قد واجهوا قتالنا منهم قال انت منهم ثم قال اول جيش من ائمتي
يغزون مدينة قيصر مغفور لهم فقلت لانهم قال لا قال المهلب فيه منقبة لمعاوية لانه اول من غزا البحر
ولا بد له يزيد لانه اول من غزا مدينة قيصر وهي القسطنطينية وبقية ابن المنير وابن التين بما حاصله انه
لا يلزم من دخوله في ذلك العموم ان لا يخرج بدليل خاص اذا خلافا ان قوله مغفور لهم مشروط بان
يكونوا من اهل المغفرة حتى لو ارتدوا بعد ذلك لم يدخل في العموم اتفاقا فدل على ان المراد مغفور بان
وجد مشروط المغفرة فيه منهم واحتمال ان يزيد لم يحضر مع الجيش مردود الان براد لم يشارك القتال فيمكن
لانه كان اميرا على ذلك الجيش اتفاقا من قبل ابيه وكان فيه ابواب فأتى فدفن عند باب مدينة قيصر
سنة اثنين وخمسين وفيه جوارز ركوب البحر الملح وذكروا ان عمر بن الخطاب منع منه فلما مات استأذن
معاوية عثمان فأذن له في ركوبه فلم يزل يركب الى ايام عمر بن عبد العزيز فرفع من ركوبه ثم ركب بعده الى
الآ قال ابن عبد البر وانما منع العجمان ركوبه في التجارة وطلب الدنيا اما في الجهاد والحج فلا وقد اباح
السنة ركوبه للجهاد فالحج المقترض اولى قال واكثر العلماء يميزون ركوبه في طلب الحلال اذا تعدوا البر
ولا خلافا بينهم في حرمه ركوبه عند ارتجابه وكره ما لا ركوب النساء البحر لا يخشى من اطلاقه من على
عورات الرجال وعكسه اذ يعسر الاحتراز من ذلك وخصه اصحابه بالسفن الصغار اما البكرا التي يمكن فيها
الاستقرار اما كس تخضعت فلا حرج وفيه مشروعية القائلة لما فيها من الاعانة على قيام الليل وعلم من اعلام
النوبة وهو الاخبار بما سبق فوقع كما قال صلى الله عليه وسلم وفضل شهيد البحر وقد احتجى هل هو افضل
لمحدث من لم يدرك الغزوة معي فليغز في البحر فان غزاة في البحر افضل من غزوتين في البر الحديث وهو
ضعيف وشهد البر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الشهداء من عقر جواد واهريق دمه وفيه غير
ذلك وانجرح البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الاستئذان عن اسماعيل ومسلم عن يحيى التلابة
عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن ابي صالح) ذكروا (السمان عن)
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان اشي على ائمتي بعدم طيب نفوسهم بالتحلف عني
ولا قدرة لهم على آلة السفر ولا على ما جعلهم عليه فالاستدراك الاتي مفسر لاراد بالمشقة كرواية

الصبيحين عن سعد بن السديب عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لولا أن رجالا من المؤمنين لا تطيب
 أنفسهم أن يتخلفوا عني ولا أجدا ما جلهم عليه (لا حدث أن لا تخلف عن سرية) قطعة من الجيش
 تبع إلى العدو (تخرج في سبيل الله) الجهاد (ولكني لا أجدا ما جلهم عليه) وفي رواية للبخاري ولكن
 لا أجدا جولة ولا أجدا ما جلهم عليه والجولة الفتح الأبل البكار التي يحمل عليها (ولا يجدون ما يتحملون
 عليه فيخزون) معي للجهزهم عن آلة السفر من مركوب وغيره وفي مسلم عن معمر عن أبي هريرة لكن
 لا أجدا سعة فأجلهم ولا يجدون سعة فيتبعوني (ويشق عليهم أن يتخلفوا بعدى) وفي رواية للبخاري
 ويشق علي أن يتخلفوا عني ولطبراني ويشق علي وعليهم (فوددت) بكسر الدال الأولى وسكون الثانية
 تمنيت وسبق من رواية الأعرج والذي نفسي بيده لوددت (أنى أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيى فأقتل
 ثم أحيى فأقتل) بالبناء للفعول في الجميع وتعني ذلك حرصه على الوصول إلى أعلى درجات الشاكرين
 بذل نفسه في مرضاة ربه وأعداء كلمته ورغبته في الأزد من الثواب والتأسي به أمته قال الحافظ
 حكمة أيراد هذه عقب تلك إرادة تسليمة الخارجين في الجهاد عن مراقبتهم فكانه قال الوجه الذي
 تسيرون له فيه من الفضل ما أمتنى لأجله أن أقتل مرات فجماعا فأتكم من مراقبتي والقعود معي من الفضل
 يحصل لكم مثله أو فوقه من فضل الجهاد فإرجى خواطر الجميع وقد خرج صلى الله عليه وسلم في بعض
 المغازي وخلف عنه المشركون وكان ذلك حيث رجحت مصلحة حروجه على مراعاة حالهم وفيه بيان
 شدة شقيقته صلى الله عليه وسلم على أمته ورافقه بهم والحض على حسن النية وجواز ترك بعض المصالح
 لمصلحة رابحة أو أراج أولدفع مفسدة والسعي في إزالة المصكروه عن المسلمين (مالك عن يحيى بن سعد)
 الأنصاري (قال لما كان) وجد (يوم أحد) بضم الهمزة ونحاه وبالذال المهملة مذكروا وقيل
 يجوز تأنيده على توقع البقرة فيمنع وليس بقوى جبل بالمدينة على أقل من فرسخ منها إلا بن أوله وبين بابها
 المعروف بباب البقيع ميلان وأربعة أسباع ميل يزيد سيرا (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني
 بخبر سعد بن الربيع) بن عمر البخاري أحد تبعه الأنصار شهد بدرا وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه
 وبين عبد الرحمن بن عوف فقال أنى أكثر الأنصار ما لا فأفأسه لك مالي ولتي زوجتان فابتهما حيث
 أطلقها ثم ترووجها قال عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك (الأنصاري) أنى الأحياء هو أم في
 الأموات فأنى رأيت اثني عشر رجلا شرعى إليه كما عند ابن أم حنبل (فقال رجل أنا يا رسول الله)
 أتيت بخبره (فذهب الرجل) هو أنى بن كعب قاله ابن عبد البر وابن الأثير واليعربى وقال الواقدي هو محمد
 ابن مسلمة وروى البخاري عن زيد بن ثابت قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد أطلب سعد بن الربيع
 وقال لي إن رأيته فأقره مني السلام وقل له يقول لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك
 فإلهه صلى الله عليه وسلم بعث الثلاثة متعاقبين أو دفعة واحدة (يطوف) يمشي (بين القتلى) زاد
 الواقدي فنادى في القتلى يا سعد بن الربيع مرة بعد أخرى فلم يجبه حتى قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم أرسلني إليك فأجابه بصوت ضعيف (فقال له سعد بن الربيع ما شأنك فقال الرجل بعثني إليك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أتبه بخبرك) وعند ابن إسحاق أمرني أن أنظر أنى الأحياء أنت أم
 في الأموات (قال) أنا في الأموات (فأذهب إليه فأقره مني السلام) زاد الواقدي وقل جزاك الله عنا
 خيرا ما جرى نبيسا عن أمته وقل له أنى لا تجدرج الجنة (وأخبره أنى قد طعنت أنتي) وابن وضاح ثني
 (عشرة طعنة) بعد دار الماح التي رآها صلى الله عليه وسلم شرعى إليه وفي حديث زيد بن ثابت فوجده جريما
 في القتلى وبه سبعون ضربة مابين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بهم ولا تنافي كما هو ظاهر
 (وأخبره) أنى قد أنقذت مقاتلي فأنانى الأموات (وأخبره قومك) وعند الواقدي وألغ قومك عني

السلام وقتل لهم (أنه لا عذر لهم عند الله إن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حتى) زاد ابن
 اسحاق ثم لم أبح حتى مات فبقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته خبره قال ابن عبد البر هذا
 الحديث لا يحفظه ولا أعرفه مسنداً وهو محفوظ عند أهل السيرة وقد ذكره ابن اسحاق عن محمد
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن صهمة المازني قال المحافظ وفي الصحيح من حديث أنس ما يشهد
 به أنه (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل واصله الشيخان من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر
 ومسلم من حديث أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رعب في الجهاد) يوم بدر فقال والذي نفسي
 بيده لا يقتلهم اليوم رجل فيقتل صابراً محبباً مقبلاً غير مدبر إلا أدخله الله الجنة كما عند ابن اسحاق
 (رد كراجنة) روى مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر قوموا إلى جنة عرضها
 السموات والأرض فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله جنة عرضها السموات والأرض قال نعم قال ينجح
 فقال صلى الله عليه وسلم ما يحملك على قولك ينجح قال لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها
 قال فأنك من أهلها فأخرج عمرات فيمل يأكل منهن ثم قال لئن أنا حييت حتى آكل تمراتٍ إنها لحياة
 طويلة فرمى بالتمر ثم قاتل حتى قتل (ورجل من الأنصار) هو عمر بن الخطاب بن النخعي المهملة
 وخفة الميم المخزجي (يا كل عمرات في يده وقال إلى تحريص على الدنيا أن جلست حتى أفرغ منهن)
 أي من أكل التمرات (فرمى ما في يده) من التمر وقال غايبتني وبين أن ادخل الجنة إلا أن يقتلني هؤلاء
 (فحمل بسيفه فقاتل) أقوم (حتى قتل) زاد ابن اسحاق وهو يقول

ركضاً إلى الله بغير زاد * الاتقي وعمل المعاد

والصبر في الله على الجهاد * وكل زاد عرضة النقاد

غير التقي والبر والرشاد

وقتله خالد بن الأعلم القيلي قال موسى بن عقبة وهو أول قتيل قتل يومئذ وقال ابن اسحاق أولهم
 مجيع وقال ابن سعد أولهم حارثة بن سراقة وعدة شهداء يدور أربعة عشر رجلاً ستمهها جبرن وثمانية
 أنصار يثبتهم في شرح المواهب (مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل أنه قال) موقوفاً وقد رواه
 أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وحسنه ابن عبد البر من طريق خالد بن معدان عن أبي بحريه عن معاذ
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الفرز غزوان) غزوه على ما ينبغي وغزوه على ما لا ينبغي فاختصر
 الكلام واستغنى بذلك عن الغزاة وعدا صافها وشرح حاتم وبيان أحكامهم عن ذكر القمين وشرح حال
 كل واحد منهم مفصلاً قاله البيضاوي (ففرزته في فيه الكريمة) قال الباجي أي كرائم المال وخياره
 وقال غيره أي الناقة العزيزة عليه المختارة وعنده وقال البوق أي الذهب والفضة سميت كريمة لأنها
 تكرم عن السؤال وغيره وقال ابن عبد البر أي ما يكرم عليك من المال مما يقيه الله شح نفسك
 ولقد احسن القائل وقد تخرج المحاحات بأأم مالك * كرائم من ربهن ضنين

(ويسار) بضم الياء الأولى (فيه الشريك) أي يؤخذ بالسرو والسهولة مع الزفق نفعاً بالعودة وكفاية
 للثروة وقال الباجي يريد موافقته في رأيه مما يكون طاعة ومتابعة عليه وقلة مشاحته فيما يشاركه فيه
 من نفقة أو عمل (وبطاع فيه ذوالامر) بأن يفعل ما أمر به إذا لم يكن معصية إذ لا طاعة فيه إنما الطاعة في
 المعروف (ويحجب فيه الفساد) بأن لا يتجاوز الشروع في نحو قتل ونهب وتخريب (فذلك الفرز خير كله) أي
 ذو خير وثواب والمراد أن من هذا شأنه فجميع حالاته من حركة وسكون ونوم ويقظة جالبة للخير والثواب
 أي أن كلاً من ذلك له اجر ولفظ المرفوع المشار إليه فأما من غزا ابتغاء وجه الله واطاع الأمام وانفق
 الكريمة وبأمر الشريك واجتنب الفساد في الأرض فان نومه ونهيه اجر كله (وغز ولا ينفق فيه الكريمة)

وعرفت فاذن عرقه اخف محمها وقوت على الحمري (من الحفيا) بفتح المهملة وسكون الفاء فتعنته
ومد مكان خارج المدينة ويجوز اقفه وحقى الحمازى بتقديم التعتة على الفاء وحقى ضم اوله وخطاه
عياض وغيره (كان امدها) بفتح المهملة والميم اى غايته (ثنية الوداع) بالثنية وفتح الواو سميت بذلك
لان الخارج من المدينة يمشى معه المودعون اليه قال سفيان بن الحفيا الى ثنية الوداع خمسة اميال
او ستة وقال موسى بن عقبة بينهما ستة اميال او بفتح رواهما البخارى قال المحافظ وهو اخذ لاف قريب
وسفيان هو الثورى (وسابق بين الخيل التى لم تقهر) ضم التاء وفتح الصاد المنجى والميم الثقيلة وفى رواية
يسكون الصاد وخفة الميم (من الثنية) المذكورة (الى مسجد بنى زريق) بضم الزاى ثم راء مقحوة
وسكون التنية فقاى ابن عمار قيلة من الانصار واصله من مسجد الهم اضافة تميز لا ملك قال سفيان
وبينهما ميل وقال ابن عتبة ميل او نحوه (وان عبد الله بن عمر كان فى بنى سابق بها) اى بالخيال او بهذه
المسابقة وهذا من قول ابن عمر عن نفسه كما نقول عن نفسك البذل فعل كذا وفى رواية عبيد الله بن عمر
عن نافع قال ابن عمر وكنت فى بنى ابرى وعند الاسماعيلية قال ابن عمر وكنت فى بنى ابرى فوثب بنى فارس
جدا واولى من رواية ايوب عن نافع فثبت الناس فطفق بنى الفرس مسجد بنى زريق اى جاد بنى
المسجد الذى هو الغاية واصل التطويق مجاوزة الحد وفيه مشروعية السابقة وانه ليس من العيب بل
من الرياضة المجودة الموصلة الى تحصيل المقاصد فى الغزو والاتقاء بها عند الحاجة وهى دائرة بين
الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف فى جواز السابقة على الخيل
وغيرها من الدواب مجازا وعلى الاقدام وكذا الترامى بالسهم واستعمال الاسلحة لما فى ذلك من
التدريب على الحرب وفيه جواز اعمار الخيل ولا يفتى اختصاص استحبابها بالخيال المدة للغزو ومشروعية
الاعلام بالابتداء والانتها عند السابقة ونسبة الفعل الى الاقربه لان قوله سابق اى امر او اياج اى
شامل لذلك وجواز اضافة المسجدين الى قوم مخصوصين وادله الجمهور خلاف اللحنى لقوله تعالى وان
المساجد لله ويرد عليه حديث الباب وجواز معاملة البهائم عند الحاجة بما يكون تغذيا لها فى غير الحاجة
كالا جاعة والاجراء وتنزيل الخلق منازلهم لانه صلى الله عليه وسلم غاب بين منزلة المضر وغير المضر
ولو خلاهما لا تعب ما لم تقهر وأخرجه البخارى فى الصلاة عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى
القيصى كلاهما عن مالك بن نفع عبيد الله واليث وموسى بن عقبة وايوب كلهم عن نافع فى الصحيحين
وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهان الخيل باس) وان لم يقع فى
حديث ابن عمر المذكور عند مالك والائمة الستة لانه جاء فى بعض طرقه عند احمد من رواية عبد الله بن قحطبه
العين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن وقد اتفقوا على جواز
المسابقة بعوض بشرط كونه من غير ايتسابقين كما قال (ذا دخل فيها محلل فان سبق) بالنسبة للفاعل
(أخذ سبق) بفتح تى اى الزمن الذى يوضع لذلك (وان سبق لم يكن عليه شيء) بشرط ان لا يخرج
الحال من عنده شيئا يخرج من صورة الثمار وهو ان يخرج كل منهما مسبقا فن غلب اخذها فهذا
ممنوع اتفاقا واجمعوا على جواز المسابقة بلا عوض لكن قصر ما ملك والشافعى على الخف والمحافر والنمل
لمحدث لا سبق الا فى نسل او خف او حافر رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه عن ابى هريرة
وخصه بعض العلماء بالخيال واجازه عطاء بنى كل شئ (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل وصله ابن عبد البر
من طريق عبيد الله بن عمر واقره عن مالك عن يحيى بن اسير (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رى)
بكسر الراء وهمز منبني للجهول (يمنح وجهه فرسه بردانه فسئل عن ذلك فقال اى عوتبت الليلة فى الخيل)
ووصله ابو عبيدة فى كتاب الخيل له من طريق يحيى بن سعيد عن شيخ من الانصار وقال فى اذالة الخيل

وله من مرسل عبد الله بن دينار وقال ان جبريل بات الليلة بعائني في اذلة الخيل اي امتهانها قال ابو
يحيى ان ذلك وحى في المنام ويحتمل في القطة انتهى والظاهر الثاني (مالك عن حميد الطويل) الخ زاعي
البري (عن انس بن مالك) والبخاري عن ابي اسحاق الفزاري عن حميد قال سمعت انس يقول (ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى حبر) وزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على
ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابو عبيد البكري سميت باسم رجل من العالين نزلها قال
ابن اسحاق خرج اليها النبي صلى الله عليه وسلم في بقية الحرم سنة سبع فاقام يحامرها بضع عشرة
ليلة الى ان فتحها في صفر (اناها ليل) لا تخالفه رواية الصحيح عن محمد بن سيرين عن انس صبحنا خبير
بكرة نجله على انهم قدموها ليلاً واتوا دنها ثم ركبوا اليها بكرة فصبحوها بالقتال والاغارة وبشير
الى هـ مذا قوله (وكان اذا اتي قوما بليل لم يفر) بضم الياء وكسر الغين المعجمة من اغار وفي لفظ لا يفر
عليهم وفي رواية التيسري لم يفرهم بكسر الغين ايضاً من الاغارة وبعض الرواة لم يفرهم بفتح الياء
وسكون القاف وفتح الراء وسكون الواحدة وصحح الاول (حتى يصح) اي يطلع الفجر والبخاري
عن اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس كان اذا غزا قوماً لم يفرس حتى يصح وسقط اذا سمع اذا نال
كف عنهم والاغارة قال فخرجنا الى خيبر فانتبها اليهم ليلاً فلما صبح ولم يسمع اذا نال كب (فخرجت
يهود) وفي رواية القعني والتيسري فلما اصبح خرجت يهوداً زادا احمد عن قتادة عن انس الى زروعهم وذكر
الواقدى انهم سمعوا بهذا النبي صلى الله عليه وسلم لهم وكانوا يخرجون كل يوم مسلحين مئة مدين فلا يرون
احداً حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك فخرجوا
بمساحهم) بهم ملتين مخففات جمع مسحة كالحراف الانها من حديث طالبن زروعهم (ومكانهم) بوقفة
جمع مكمل بكسر الميم القفة الكبيرة يحول فيها التراب وغيره (فلما راوه قالوا) هذا (محمد) اوجاء محمد
(والله) قسم (محمد والخميس) اي الجيش كما فسره البخاري سمي خميساً لانه خمسة اقسام وخمسة وميسرة
ومقدمة وقلب وجناحان وضطه عياض وغيره بالرفع على محمد والنصب مفعول معه (فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الله اكبر) كبر حين انجز له وعده زادي رواية للبخاري (انا نوفي اخرى فرفع يديه
وقال الله اكبر) (حرب خيبر) اي صارت خراباً قال القاضي عياض قيل تغال بخرابها بماراة في ايديهم
من آلات الخراب من الماسح وغيرها وقيل اخذه من اسمها والاصح انه اعلم الله بذلك وقال السهيلي
يؤخذ منه الله قل لانه صلى الله عليه وسلم لما رأى آله الله دم مع ان لفظ السحابة من سحوت اذا قشرت
أخذ منه ان مد ينتهم سحوت قال الحافظ ويحتمل انه قاله بطريق الوحي ويؤيده قوله (اي اذا انزلنا
بساحه قوم) بفنائهم وقريتهم وحصونهم واصل الساحة القضاء بين المنازل (فساء صباح المندرين) اي
بئس الصباح صباح من انذبا العذاب وفيه جواز التمثل والاستشهاد بالقرآن والاقباس قاله ابن عبد البر
وابن رشيقي والنوري ولا أعلم خلافاً في جوازه في النثر في غير الجون والخلاعة وهزل الفساد وشربه
الخمور والراطه وألف في جواز ذلك قديماً ابو عبيد القاسم بن سلام كتابه في ما وقع للصحابة والسابعين
من ذلك بالاسناد المتصلة اليهم ومن المتأخرين الشيخ داود الساذلي الساحلي كراسة قال فيها الاخلاق
بين الشافعية والمالكية في جوازه وقوله عن عياض والباقراني وقال كفي بهما حجة غير انهم كروه
في الشعر خاصة وردي الخطيب البغدادي وغيره بالاسناد عن مالك انه كان يستعمله وهذا كبر حجة
على من يرغم ان مذهب مالك تحريمه والعدة في نفي الخلاف على الشيخ داود فهو أعرف بمذهبه واما
مذهب الشافعي فأنتم مجمعون على الجواز والاحاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة والتابعين تشهد لهم
من نسب تحريمه لمذهب الشافعي فقد فسر وأبان عن انه اجهل المجاهلين قاله السيوطي ملخصاً ومقتضى

عليه بالوهم في قوله في عقود الحجاب

قلت وأما حكمه في الشرع * فمالك مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحة * لكن يحيى النورى أباحه

في الوعد ترادون نظم مطلقا * والشرف المقرى فيه حقا

جواره في الزهد والوعظ وفي * مدح النبي ولو نظم فأتق

وقفة استحباب التكبير عند الحرب وثنيته وقد قال تعالى إذا القيتهم فمتة فأتيتوا إذا كروا الله كبيرا

وأخرج البخارى مناعا القعنبي وفي المنزاري في البخارى وغيره وله طريق في الصحيحين وغيرهما بزيادات

اسماعيل بن جعفر وأواسحاق الدزاري في البخارى وغيره (ابن عبد الرحمن بن عوف)

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف)

الزهرى (عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتق زوجين) أى شئتين من

نوع واحد من أنواع المال وقد جاء مقصرا مرفوعا بعينين شاتين حاربن درهمين

وزاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) أى في طاب ثواب الله

وهو اعم من الجهاد وغيره من العبادات وقال التوريشي يحتمل ان يريد به تكرير الاتفاق مرة بعد اخرى

قال الطيبي وهذا هو الوجه اذا جلت التثنية على التكرير لان القصد من الاتفاق التثبت من النفس

بالاتفاق كراثة الاموال والمواظبة على ذلك كما قال تعالى مثل الذين يفتنون اموالهم ابتغاء مرضاة

الله وتثبيتا من انفسهم أى لئلا يتوايدل المال الذى هو شقيق الروح وبذلك أشق شئ على النفس من سائر

العبادات الشاقة (نودى في) أى عند دخول (الجنة) وفي رواية مع نودى من ابواب الجنة (باعد الله

هذا تخيير) أى فاضل لاجنى افضل وان اومه اللفظ فقايدته رغبة السامع في طلب الدخول من

ذلك الباب وبين البخارى من وجه آخر عن أبي هريرة بيان الداعى ولقظه دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب

أى خزنة كل باب أى قل حبل فم الام لغة فى فلان وبه ثبتت الرواية وقيل ترخيجه فاللام مقحوجة قاله

الحافظ وقال الباسجى يحتمل ان يريد هذا تخيير الله لك وأقبل اليه من هذا الباب او هذا تخيير ابواب

الجنة لان فيه الخير والثواب لدى اعتدلك (من كان من اهل الصلاة) أى من كانت اغلب اعماله

واكثرها (دعى من باب الصلاة) قال المحافظ ومعنى الحديث ان كل عامل يدعى من باب ذلك

المحل وقد جاء ذلك صريحا من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لكل عامل باب من ابواب الجنة يدعى به

بذلك العمل أخرجه احمد وابن أبي شيبة باسناد صحيح (ومن كان من اهل الجهاد دعى من باب الجهاد)

محل الشاهد من الحديث (ومن كان من اهل الصدقة) اكثرين منها (دعى من باب الصدقة) وليس

هذا تكرار مع قوله فى صدر الحديث من اتقى زوجين لان الاتفاق ولو قل خير من الخيرات العظيمة

وذلك حاصل من كل ابواب الجنة وهذا استدعاء خاص (ومن كان من اهل الصيام) اكثر من منه

(دعى من باب الريان) مشتق من الرى يخص بذلك لما فى الصوم من الصبر على ألم العطش والعناء

فى طمؤخر قاله الباسجى وقول المحررى ان كان الريان علما للباب فلا كلام وان كان صفة فهو من الزواهد الذى

يروى والمعنى ان الصائم لتعطشه نفسه فى الدنيا يدخل من باب الريان ليأمن من العطش وتوابه على

ذلك وفى التعبير بالريان اية الى زيادة امر الصوم ومبادرة التحول له واجمال انه يدعى اليه كل من روى من

حروصه صلى الله عليه وسلم رده عياض بأنه لا يختص المحوص بالصائمين والباب مختص بهم قال وعلى انه

اسم للباب فسمى بذلك لاختصاص الداخلين فيه بالرى قال المحافظ قد كرر اربعة ابواب من ابواب الجنة

وهى ثمانية وفى النسخ باب بلا شك والثلاثة باب السكك نظم من القبط العافين عن التماسين رواه أحمد

عن الحسن مرسلان الله نأيا في الجنة لا يدخله الا من عاقب مظلة وباب الامن الذي يدخل منه
من لاحساب عليه ولا عذاب والتامن لله باب الذكرف في الترمذي ما يوحى اليه ويحتمل انه باب العلم
ويحتمل ان المراد بالابواب التي يدعى منها الابواب من داخل ابواب الجنة الاصلية لان الاعمال الصالحة اكثر
عددا من ثمانية انتهى ولا يرده عليه ان الذين لا حساب عليهم يتصورون كما ورد لاحتمال ان هذا الباب من
اسفل الجنة التي يتصورون منها فاطاق عليه انهم دخلوا منها بحجازا وانه قد تم تكريمها وان لم يدخلوا
منه وتسمع في عبد الباب الامن عياضا وقد قدمه ابو عبد الله الا في بان المراد بالامن ما عن من الداخل
وذلك يختلف بحسب الداخلين ونما يكون يا اذا كان اسما وعلم على باب معين (فقال ابو بكر الصديق
يا رسول الله) زاد من بائي انت وامى (ما على من يدعى من هذه الابواب من ضرورة) قال المظهرى
ما نافية ومن زائدة أى ليس ضرورة على من دعى منها اذ لدعى من واحد لمحصل مراده وهو دخول الجنة
مع انه لا ضرورة عليه ان يدعى من جهة بل هو تكريم وازار وقال ابن المنبر وغيره يريد من أحد تلك
الابواب خاصة درن غيره من الابواب فاطاق الجميع واراد الواحد وقال ابن بطال يريد ان من لم يكن
الامن أهل خضلة واحدة من هذه الخصال ودعى من بابها لا ضرر عليه لان الغاية المصلوبة دخول الجنة
وقال الطبري لما خص كل باب من اكثر نوعا من العبادة وسمع ذلك لصديق رغب في ان يدعى من كل باب
وقال ليس على من دعى منها ضرر بل شرف واكرام فقال فقال (فهو يدعى احدهم هذه الابواب كلها)
ويختص بهذه الكرامة (قال نعم) يقال له عند كل باب ان لك هنا خيرا عده الله ثلث ابدانك لختصة
بالدخول من هذا الباب قاله الباخي وقال المحافظ وغيره يدعى منها كلها على سبيل التخيير في الدخول من
أي شاء اكرامه لاستحالة الدخول من الكل معا فاما يدخل من واحد وله العمل الذي يكون أغلب
عليه ولا يشاقبه ما في مسلم عن عمر فروعا من توضأ ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه فتحت له
ابواب الجنة يدخل من أي شاء لانها تفتح له تكريما وانما يدخل من باب العمل الغالب عليه (وارجوان
تكون منهم) قال العلماء راجع من الله ومن تليه واقع وبه صرح في حديث ابن عباس عند ابن حبان ولفظه
نقال اجل وانت هو يا ابا بكر وفي الحديث اشهد ان لا اله الا الله يدعى من تلك الابواب كلها واشارة الى ان المراد
ما يتوقع به من الاعمال المذكورة واجباتها الكثيرة من مجتمع له العمل بالواجبات بخلاف التطوعات
نقل من مجتمع له العمل بجميع انواعها ثم الاتفاق في الصدقة والجهاد والعلم والجمع ظاهر ما في غيرها من كل
فيمكن ان المراد بالاتفاق في الصلاة فيما يتفق بوسايلها من تحصيل آلتها من طهارة وتطهير وتوب وبدن
ومكان وفي الصيام بما يتقويه على فعله وخلوض القصد فيه والاتفاق في العفو عن الناس وترك ما يجب له
من حق وفي التوكل ما يتقوه على نفسه في مرضه ما لا اله من التصرف في طلب الماش مع الصبر على
المصيبة او يتفق على من اصابه مثل ذلك طلب الثواب والاتفاق في الذكر على نحو ذلك وقيل المراد
الاتفاق في الصلاة والصيام بذل النفس والبدن فيهما فالعرب تسمى ما به ذله المرء من نفسه صدقة
كما يقال انفق في طلب العلم عمرى وبذات فيه نفسى وهذا معنى حسن واهم من قال المراد بالزوجين
النفس والمال لان المال في الصلاة والصيام ونحوهما ليس بظاهر الا بالمأويل المتقدم وكذا من قال
التفقه في الصيام يقع بتطهير الصائم والاتفاق عليه لان ذلك يرجع الى باب الصدقة وفي الحديث ان من
اكثر من شيء عرف به وان اجماع البرقل ان مجتمع كلها الشخص واحد على السواء وان اللائكة تحب
صالحى بن آدم وتفرح بهم وان الاتفاق كلها كان اكثر كان افضل وان تمت في الخير في الدنيا والآخرة
مطلوب وان ترجمه البخاري في الصيام من طريق معسن عن مالك به ونابه شعيب في البخاري ويونس
وصالح بن كيسان ومعه في مسلم الاربعة عن ابن شهاب

(الحرازمي أسلم من أهل دعة أرضه)

مصدرا حرز كذا إذا جعله في المكان الذي يحفظ فيه استعبرنا لكما بالارض بالاسلام كان اسلامه مكان
حرزها وحفظه اليه (سئل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها) أي الجزية (أرايت)
أي أخبرني (من أسلم منهم أتكون له أرضه أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله فقال مالك ذلك يختلف
أما أهل الصلح فإن من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله) دون المسلمين (وأما أهل الفتوة الذين أخذوا
عنوة) أي بالقهر والقبلة (من أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل الفتوة قد غلبوا) بضم
الفين ميني للجهول (وصارت فينا للمسلمين) قال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم (وأما
أهل الصلح فإنهم قد منعوا أموالهم وبنيتهم) من القبال واستمر (حتى صالحوا عليها فليس عليهم
الأمساخ والحوا عليه) فلوهم أرضهم إذا أسلموا وأموالهم وأعاد هذا لأجل تلبية لكم الذي قدمه

*(الدفن في قبره من ضرره وإنقاذني بكرضى الله عنه عدة) بكسر العين وفتح الهمزة

مصدرو وعدا وعدة في الخبر (التي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
(مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صصعه) بصادين مفتوحين بعد كل عين مهملة
الانصاري المازني (أنه بلغه) قال أبو عمر في مختلف الروايات قطعة ويشمل معناه من وجوه صحاح (أن عمرو)
بفتح العين (ابن الجوح) بفتح الجيم وخفة الميم واسكان الواو ومعهم ملة ابن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن
سلة الانصاري من سادات الانصار وبني سلة وأشرفهم روى البخاري في الأدب المفرد والمسرح وأبو الشيخ
وأبو نعيم عن جابر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدكم يا بني سلة قالوا المجد بن قيس على أنا
نجله فقال يا سيد هكذا ومزيدة وأي داء أدا وأمن الجبل بل سيدكم الأبيض المجد عمرو بن الجوح قال
وكان عمرو يولم على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج (وعبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن حرام بن
عبدية الخزرجي العقبي البدرى والد جابر الصحابي المشهور وأخرج أبو يعلى وابن السكيت عن جابر رفعه
خزي الله الانصار عنا خير الاسماء عبد الله بن عمرو بن حرام وسعد بن عباد ورواه النسائي بلفظ الاسماء
آل ابن حرام عمرو (الانصار بين المسلمين) بفتح السين واللام نسبة الى بني سلة بكسر اللام بطن من
الانصار الخزرج (كانا قد حفر السيل قبرا) ولا بن وضاح عن قبرا على قضمين حفر معنى كشف
والافحفر بعدى بنفسه (وكان قبرا على السيل وكان في قبر واحد) روى ابن اسحاق عن أبيه عن
رجال من بني سلة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح أجورا
بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا وأخرج ابن أبي شيبة عن قتادة قال أتى عمرو بن الجوح النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت أن قاتلت في سبيل الله حتى أقتل تراني أمشي برجلي هذه
صحيفة في الجنة قال نعم وكانت عرجاء تقتل يوم أحد وهو ابن أخيه هزاني صلى الله عليه وسلم به فقال
أتى أراك تمشي برجليك هذه صحيفة وأمر صلى الله عليه وسلم بهما وولاهما أفدعلوا في قبرا واحدا
وأخبره أجدبا بن سعد بن حسين قال ابن عبد البر ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه قال الحافظ وهو كذا قال
فلعله كان أسير منه قال وابن الجوح كان صديق عبد الله وزوج اخته هند بنت عمرو (وهما بمن استشهد
يوم أحد فحفر عنهما لغير من مكانهما) أي لئلا يمتنع لهما لكان غير لاجل السيل (فوجد المصنف
كانهما ما تابا بالاسمين) لأن الارض لا تأكل جسم الشهد (وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه
فدفن وهو كذلك فأمطت) نجت (يده عن جرحه ثم أرايت فرجعت كما كانت) ولا يقولون المن يقتل
في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون (وكان بين أحد يوم حفر عنهما ست وأربعون

سنة) وفي الصحيح عن جابر كان أني أول قتل ودفن معه آخر في قبر ثم نطب نفسي أن أتركه
مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كيموم وضعته فجعلته في قبر على حدة وهذا يخالف في الظاهر
حديث الموطأ هذا ووجه ابن عبد البر تعدد القصة ونظر فيه المحافظ بأن الذي في حديث جابر أنه دفن
أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وحديث الموطأ أنهما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما
أن المراد به كونهما في قبر واحد وقرب المجاورة أو أن السيل جرف أحد القبرين حتى صاروا حدا وقد
ذكر ابن اسحاق القصة في البخاري فقال حديث أبي عن أشياخ من الانصار قالوا لما ضرب معاوية
عينه التي مرت على قبور الشهداء انفتحت العين عليهم فجئت فأخرجناهما يعني عمر وعبد الله وعلمهما
بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى اقدامهما شي من نبات الارض فأخرجناهما كما كنهما دفنا بالامس
وله شاهد باسناد صحيح عند ابن سعد عن جابر (قال مالك لا بأس بان يدفن الرجلان والثلاثة في قبر
واحد من ضرورة) لا غير هذا لما رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي عن هشام بن عمار الانصاري قال
جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد قالوا اصبا بنا قرح وجهه قال احفروا واوسدوا
واحدوا الرجلين والثلاثة في القبر (ويجعل الاكبر) في الفضل وان كان أصغر سننا (مما يلي القبلة)
لما في الصحيح عن جابر كان صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى احد في ثوب واحد ثم يقول إنهما
أكثر اخذ القرآن فاذا اشير له الى احدهما قدمه في اللحد (مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن
المدني احد الاعلام يعرف بربيعة الراي أنه قال) منقطع قال ابو عمر با اتفاق رواه الموطأ يحتل من
وجوه صحاح عن جابر قال (قدم على ابي بكر الصديق) في خلافته (مال من البحرين) بلفظ
تذنية بغير بلد معروف من مال الجزيرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم عليها وأمر عليهم الغلامين
الحضري وبث أنا عبدة يأبى بجزيرتها كافي البخاري من حديث عمرو بن عوف فأعني ذلك عن قول
ابن بطل يجهل ان يكون المال من الخمس أو من الفقه (فقال) على لسان المسادي (من كان له عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم وای) بفتح الواو واسكان الحمزة مصدر وای بزنة وعى وعد وضمان
(أو عدة) بكسر العين وخفة الدال المهملتين أى وعد وكان الراوى شك في اللفظ وان اتخذ المعنى
وفي البخاري دين أو عدة (فليأتني) أف له به (فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات) جمع
حفنة وهي ما يملأ الكفين والمراد به حفر له حفنة وقال عدة فوجدها خمسمائة فقال له خذ منها
ففي البخاري عن جابر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لوقد جاءنا مال البحرين اقد اعطيتك
هكذا وهكذا وهكذا اى ثلاثا فلبس صلى الله عليه وسلم وجاء مال البحرين أمر ابو بكر مناديا فنادى
من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دين أو عدة فليأتنا فأتته فقالت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لي كذا وكذا ففني لي ثلاثا وفي رواية له ففني لي حبة وقال عدة فوجدتها
خمسمائة قال فخذ منها امرتين وفي اخرى له ايضا فقيل لي ائت فحوت حبة فقال لي عدة فوجدتها
فاذا هي خمسمائة فاعطاني القاء وخمسمائة والمراد بالحبية الحبة على ما قال المرزوقي انهما معني وان كان
المعروف ان الحبة ملء كف واحدة قال الاستاذ اعلى لما كان وعدة صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان
يختلف نزول او عدة منزلة الضمان في الحبة فرباينة وبين غيره من يجوز ان يفي وان لا يفي وأشار غير واحد
الى ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطل وابن عبد البر لما كان النبي صلى الله عليه وسلم
اولي الناس بمكارم الاخلاق أدى ابو بكر مواعيد عنه ولم يسأل جابر البينة على ما ادعاه لانه لم يذعن شيئا
في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وانما ادعى شيئا في بيت المال الموكول امره الى اجتهاد الامام فوفاه له
ابو بكر هذا وفي رواية للبخاري ايضا عن جابر فأتيت ابا بكر فأتته فلم يعطني ثم أتته فلم يعطني ثم أتته

الثالثة فقلت سألتك فلم تعطني فأما ان تعطيني وأما ان تبخل علي قال قلت تبخل علي وأى داء أدوأمر
البخل ما منعتك من مرة إلا وأنا أريد ان أعطيك وانما أرا بوجعك زاعطا معابر حتى قال له ذلك
إملا أراهم منه أو خشية ان يحمله ذلك على الحرص على العطاء أو لا يكتر الطالبون لئلا ذلك ولم يرد به
المنع على الإطلاق ولذا قال له ما منعتك من مرة ان تحب هذا المال ألا ترى في زمن الصديق غير المال ألا ترى
من البحرين زمن النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيح عن عمرو بن عوف الانصاري البدرى انه صلى الله
عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح الى البحرين يأتي يجزيهم وكان صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين
وأمر عليهم الدلائل ان تحضره فقدم أبو عبيدة من البحرين بمال فسمعت الانصار يقدمونه فوافقت صلاة
الصحيح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما صلى بهم انصرف فتمرضوا له فقبض حين رأاهم وقال اظكم قد سمعتم
ان أبا عبيدة قدم بشئ قالوا أجل يا رسول الله قال فأبشروا والله لو ما يسركم فوالله ما انقرأ خشى عليكم
ولكن أخشى عليكم ان تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها
وتهلككم كما أهلكتهم وفي الصحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث من البحرين فقال انثروا
في المسجد وكان أكثر مال أتى به الى ان قال فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثم منادى بهم وفي مصنف
ابن أبي شيبة انه كان مائة ألف والله أعلم

(كتاب النذور والايمان)*

جميع نذر مصدر نذر يقع الدال ينذر بفعلهما وكسرهما وعولته الوعد بخير او شر وفي الشرع التزام قربة غير
لازمة بأصل الشرع وحديث من نذر ان يعصى الله فلا يعصه انما هو نذر باعتماد الصورة كما قال في الخبر
وبائعها مع بطلان البيع ولذا قال في الحديث الا لا نذري مفسية والايمان بفتح الهمزة جمع بين وهي
خلاف النيسار أطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه والحفظ لها المخلوق عليه
كحفظ اليمين وسمى آية وحلفا وشرعا تحقيق ما لم يجب بذكر اسم من أسماء الله تعالى او صفته من صفاته
هذا ان قصد به الموجبة للكفارة والا نذير ما فيه مقامه ليدخل الحلف بنحو طلاق أو عتق
وابتداءه بالجملة تبركاً فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)*

(ما يجب من النذور في المشي)*

(مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب) بفتحها (ابن عتبة) بضمها
واسكان الفوقية (عن عبد الله بن عباس ان سعد بن عباد) الانصاري الخزرجي أحد النقباء وسيد
الخزرج وأحد الاحاد وقع في صحيح مسلم انه شهد بدرا والمعروف عند أهل المغازي انه شهد الخروج
فنهش فأقام مات بالشام سنة خمس عشرة وقيل غير ذلك قال الحافظ هكذا رواه مالك وبعده الليث وبكر
ابن وائل وغيرهما عن الزهري وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبد الله عن ابن عباس عن
سعد بن عباد عن جميع ذلك النساب وأخرجه ايضا من رواية الأوزاعي وابن عيينة كلاهما عن الزهري عن
الوجهين وابن عباس لم يدركا لقصة فترجى رواية من زاد عن سعد بن عباد عن عبد الله بن عباس انه أخذ عنه ويحتمل
انه أخذ عنه غيره وان قال عن سعد بن عباد لم يهديه الرواية وانما أراد عن قصة سعد بن عباد
الروايتان (استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان أمي) عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس
الانصاري الخزرجية اسمت وبايعت (مات) والنبي صلى الله عليه وسلم غائب في غزوة دومة الجندل
وكانت في شهر ربيع الأول سنة ثمان وكان ابنها سعد معه فقدم النبي صلى الله عليه وسلم فبها قبرها

فدلى على قبره بعد دفننا به في ذكره ابن سعد فهذا الحديث مرسل مضاف لان ابن عباس كان حينئذ
 بمكة مع ابويه فيجوز ان الله جل جلاله عن سعد وعن غيره (وعليه انذر) وجب كانت علقته على شيء حصل
 (ولم يقضه) لتعذره بسرعة موته وان آخرته مجاوزة تاجيرها فلا يلزم تعجيله ما لم يلب على الظن القوات
 وسحب تعجيله لبراعة الذاكرة ويحتمل ان يريد عليه انذر لم يجب آذانه فانت قبله لم يلزم قضاءه وان فعل
 فحسن كما قال عمر لثني صلى الله عليه وسلم اني نذرت اعتك كافي يوم في الجاهلية فقال له اوف بندرك فأمره
 بوفائه وان لم يلزم ما نذره في كفره والاظهر الاول لان على انما يستعمل فيما يجب كان الاظهر ان نذرها
 مطلق ادلو كان مقيد الاستفسار ما لثني صلى الله عليه وسلم لان المقيد منه ما يجوز وما لا يجوز وقاله البايعي
 وقال ابن عبد البر قيل كان صيا ما نذره ولا يثبت ذلك باطلان في تضعيفه وقيل كان عتقا لحديث القاسم بن
 محمد ان سعد اقال ان امي ملكك فهل ينفعها ان اعنتي عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم وقيل كان صدقة
 لا تاراجا في ذلك وقيل نذرا مطلقا على ظاهر حديث ابن عباس وكفارة كفارة بين عند الاكثر
 وروى ذلك عن عائشة وابن عباس وجابر وجماعة من اتباعه انتهى وفي رواية سليمان بن كبر عن
 الزهري بسنده ان سعد اقال اني عتقت عنك كور وهو العتق فانت قبله ويحتمل ان يذرها مطلق فيكون الحديث
 فافاد هذه الرواية النذر المذكور وهو العتق فانت قبله ويحتمل ان يذرها مطلق فيكون الحديث
 حجة لقول ان كارتة كفارة بين والتمت اعلى كدارات اليمن فلذا امره ان يعق عنها (فقال صلى
 الله عليه وسلم آت بهن) يستحب بالالا وجوب اخلافا لظاهرية اما بظاهر الارقالين سواء كان في مال
 او بدن وروى الدارقطني في الغرائب عن جابر بن خالد عن مالك بسنده ان سعد اقال يا رسول الله ان امي ماتت
 امي ان تصدق عنها فصدقات قال نعم قال فبأمرني قال آتق الماء والمحفوط عن مالك حديث الباب
 وروى النسائي من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عباد قال قلت يا رسول الله ان امي ماتت
 فأريد بفق عنها قال نعم قلت اي الصدقة افضل قال سقى الماء والخيار ان سعد اقال اني ففقت اشئ ان
 تصدق به عنها قال نعم قال فاني اشهد ان حافظي الخراف صدقة عليها وفي رواية انها كانت تحب
 الصدقة وطريق الجمع انه تصدق عنها بذلك كما امتن سقى الماء والمخاطب المنى بالخيار في بكسر الميم
 وسكون الحجة وبالفقاء قال الساجي الاستفتاء يكون لجميع الامعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولدا معي
 مع العالم راما العالمان لمجتمدان فسؤال أحدهما لا يخرج على وجه المذاكر والمناظرة جاز اذا التزم
 شروط المناظرة من الانصاف ومساواة الظاهر الحق والتعاون على الوصول اليه وأما سؤاله مستفتيا
 مع تساويه في العلم وتمسك السائل من النظر والاستدلال فلا يجوز انصافا فان كان لاحدهما
 شعور في العلم فهو يجوز ان دونه بقلده مع تمكنه من النظر والاستدلال الذي عليه الجمهور انه لا يجوز
 بشد فالبعض اصحاب أبي خنيفة فان خاف السالم فوات جادته فذهب عبد الوهاب الى جواز استفتاء
 غيره ومنع منه شرا اجماعا بنوا وقالوا انهم لا يفتوا وهذا يتصور فيما يستفتي فيه وأما ما يحضه فلا بد فيه
 مما قاله عبد الوهاب انتهى راجع لظاهره لمطابقة ترجمة الحديث ورواه البخاري في الوصايا عن عبد الله
 ابن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نابه شعيب بن أبي حمزة عن عبد الله بن
 في الصحيحين ويونس ومرو بن بكر بن وائل عندهم سلم كلهم عن ابن شهاب وقال ابن عبد البر ليس عن مالك
 ولا عن ابن شهاب اختلاف في استناد هذا الحديث وقدروا هشام بن عروة عن ابن شهاب حدث به
 الدارقطني عن هشام بن عروة عن ابن شهاب عن هشام بن عروة عن ابن شهاب عن هشام بن عروة عن ابن شهاب
 انتهى ورواه بسنده في مسلم (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري عن) عن
 عتقه قال ابن خلدون في عمدة بنت حرم جده عبد الله بن أبي بكر وقيل لما سمعته مجازا وتعبه المحافظ

بأن عمرة صحابته قد عرفت روى عنها أخبار الصحابي رواية عبد الله عنها مقطعة لأنه لم يذكرها
 فالظاهر أن المراد عمته الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم انتهى والاصل الحمل على الحقيقة وعلى مدعى
 العجة الجازية بسان الرواية التي فيها دعواه خصوصاً مع ما لم عليها من انقطاع السند والاصل خلافه
 (أنها حدثته عن جدته أنها كانت حطت على نفسها مشياً إلى مسجد قبا) يضم القفاف على ثلاثة
 أميال من المدينة (خاتمت ولم تقصه فأفتى عبد الله بن عباس ابتها أنها تمشى عنها) لأن الأصل
 أن الاتبان إلى قبا مرغ فيه ولا خلاف أنه قرينة إن قرب منه ومذهب ابن عباس قضاء المشي عن
 الميت وكذا غيره روى ابن أبي شيبة عنه إذا مات وعليه نذر قضى عنه وله ولا يمارضه ما رواه النسائي
 عنه لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد في حق الحي والاشبات في حق الميت
 ولم يأخذ بقوله في المشي إلا ثمة ولذا (قال مالك لا تمشي أحد عن أحد) قال ابن القاسم إن كسر مالك
 الإحدى في المشي إلى قبا ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة قال ابن عبد البر يعني لا يعرف استحباب
 المشي للشافعي والنازروا ما المطروح فقد روى مالك فيما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبا راكياً
 وما شيا وان إتيانه مرغ فيه (مالك عن عبد الله بن أبي حنيفة) الذي مولى الزبير بن العوام روى
 عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعن عثمان بن عفان ذكره البخاري عن ابن مهدي وروى عن سعيد
 ابن المسيب وروى عنه بكير بن عبد الله الأشج ومالك وأبو حنيفة في مسنده عنه سمعت أبا الدرداء
 يذكر الحديث في فضل من قال لا إله إلا الله قال ابن الحذاء هو من الرجال الذين اكتسبوا في معرفتهم
 برواية مالك عنهم (قال قتاد بن ربعي وأما حديث السن) قال الباقى يريد أنه لم يكن فقه محدثاً عنه
 (مألى الرجل أن يقول على مشى إلى بيت الله ولا يقل على نذر مشى) قال ابن حبيب عن مالك كان
 عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لم يجب عليه فيه شيء (فقال لي
 رجل هل لك أن أعطيك هذا المحجور) مثلك المحجور قال ابن السكيت والكسر أفتح الصغير من كل شيء
 (محجور شاع في يده) وفي نسخة بيده شبهت بصغار أولاد الكلاب للينها ونعومتها كذا في البارع (وسئل
 على مشى إلى بيت الله قال فقلت نعم) قال الباقى ما كان ينبغي ذلك للرجل فربما جهل الحاج على أمر
 لا يمكنه الوفاء به وكان ينبغي أن يعلم بالفتوى أن قبل وإلا حقه على السؤال ولعله اعتقد فيه أنه
 أن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال وإن لم يذمه دعته الضرورة إلى السؤال عنه (فقاله وأما ما ذكرنا
 السن) صغير لم يتفقه وإن كنت بالغا (ثم مكثت حتى عقلت) تفقحت (فقبل لي أن عليك مشياً) لأنه
 لا فرق بين ذكر لفظ نذره وعدمه إذا المدا على الالتزام فلم يرتد هو لاء (فتمت سعيد بن المسيب فسأله
 عن ذلك) لأنه أعلم أهل وقته بعد الصحابة (فقال عليك مشى فشدت) لأنه وإن كان من نذر الحاج
 ولكنه يلزم إذا كان قرينة ولا خلاف في الأخذ بقول الأفضل الأعم وهل له الأخذ بقول المفضل إذا
 كملت آيات الاجتهاد فيه اختلف في ذلك وعندى يجوز الأخذ بقول أى من شاء منهم إذا اختلف
 إن بعض الصحابة أفضل من بعض وأعلم وقد كان جميع فقهاءهم بقي وينتهي الناس إلى قوله قاله
 الباقى (قال مالك وهذا الأمر عندنا) وقاله ابن عمرو طائفة من العلماء وروى مثله عن القاسم بن محمد
 وروى عنه أيضاً أن فيه كفارة يمين والمعروف عن ابن المسيب خلاف ما روى عنه ابن أبي حنيفة وأنه
 لا شيء عليه حتى يقول على نذر مشى إلى الكعبة وأما جعل قوله على مشى اختياراً باطلاً لأن الله
 لم يوجب عليه في كتاب ولا سنة حتى يقول نذرت المشى أو على نذر المشى أو على الله المشى نذراً والنذر
 شرط استحباب المرء فعل البر على نفسه وهذا خلاف مالك فيه أكثر العلماء وذلك نذر على مخاطرة والعبادات
 إنما تمنع بالنيات لا بالمخاطرة وهذا لم تكن له فيه فكيف يلزمه ما لم يقصد به طاعة ولذا قال محمد بن عبد

الحكم من جعل على نفسه المشي الى مكة ان لم يرد جبالا وعرة فلا شيء عليه كذا قاله ابن عبد البر وفي قوله
المعروف عن سعيد خلاف ما هنا شي لان ابن ثابت ما قال انه المعروف عنه فيكون رجوع عن ذلك والا
فلا استناد اليه صحيح مالك عن ابي حنيفة عنه لاسيما وهو صاحب القصة ولا يضر ما كان مخالفا لا كثر له
لانه يجتهد بل لو انفرده فلا ضرر

(ما جاء فيمن نذر مشيا الى بيت الله)*

(مالك عن عروة بن ادينه) بضم المزة وفتح الذا المجهة لقب واسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو
(الليثي) من بني ليث بن بكر بن كانه كان شاعرا غزلا خيرا ثقة وليس له في الموطأ غير هذا الخبر ومجده
مالك بن الحارث رواية عن علي قاله ابن عبد البر وذكره البخاري فقال مدني روى عنه مالك وعبيد الله
ابن عمرو ذكره ابن حبان في الثقات (انه قال نزلت مع جدتي عليا مشيا الى بيت الله حتى اذا كان ببعض
الطريق عجزت) عن المشي (فاستولى مولى لما يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه) لاسمع الجواب من
ابن عمر بلا واسطة (فسأل عبد الله بن عمر فقال له عبد الله بن عمر مرها فتركتم المشي) اذا قدرت بعد
ذلك (من حيث عجزت) فتمشي ما ركبتم قال يحيى وسعيت مال كاية قول ونرى عليه مع ذلك اي مشي
ماركبت (الهدى) لتفريق المشي اللازم في سفر واحد فيجعل في سفرين فاستاعلى المتعمم والقارن وهكذا
روى عن ابن عباس ايضا واطاعة من السلف (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب واباسلة بن عبد
الرحمن بن عوف) كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر (تمشي من حيث عجز) (مالك عن يحيى
ابن سعيد) الانصاري (انه قال كان علي مشيا) قال الباجي له انه يذره بذر واما الذين يمثل هذا فهو
(فاما بتي خامرة) اي وجعها (فركبت حتى اتيت مكة فسالت عطاء بن ابي رباح وغيره فقالوا عليك
هدى) بدون اعادة المشي (فلما قدمت المدينة سألت) علماءها (فامروني ان امشي مرة اخرى من حيث
عجزت) ولا عدى (فثبت) اخذنا الاحوط لاختلافهم عليه (قال يحيى سمعت مالكا يقول قال امر
عندنا فممن يقول على مشي الى بيت الله اذ عجزت) كذا لا يكف الله نفسا الا وسعها (ثم عاودني
من حيث عجز) اذا قدرت على شي بعد (فان كان لا يستطيع المشي) جمعه (فلم يش ما قدر عليه) ولو قل
(ثم ليزك وعليه هدى بذية) من الابل (أو بقرة أو شاة) تجزئه (ان لم يجد الاهي) فان وجد غيرها
لم تجزئه وفي الواضحة تجزئه قال ابو عمر انما اوجب العلماء في هذا السبب الهدي دون الصدقة والصوم لان
المشي لا يكون الا في حج أو عمرة وفضل القربات بمكة ازافة الدماء احسانا للفقراء المحرم والموسم (وسئل
مالك عن الرجل يقول للرجل انا احملك الى بيت الله) قال الباجي يريد مكة (فقال مالك ان نوى ان يحمله
على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه) اي ليس عليه حمله ولا احجاجة لانه
لم يقصد احجاجة وانما قصد حمله على عنقه كما لو قال انا احمل هذا العمد وشبهه اذ لا قرية فيه ولم يزمه هو
الحج ماشا كما قال (ولم يش على رجليه) لانه مضعون كلامه لان من حمل ثقلانا يحمله ماشا فيلزمه
المشي (ولم يذره) يريد على وجه الاستحباب كذا في الحقا انتهى (وان لم يكن نوى شيئا) اي اتعاب نفسه
(فليحج وليركب) لانه لما لم يعدل نيته عن القرية لزمه الحج راكبا (وليحج بذلك الرجل معه) لان انقله
اقتضى احجاجة (وذلك انه قال انا احملك الى بيت الله) لانه موقوف على ارادة الرجل (فان ابي ان يحج
معه فليس عليه شيء) بسبب الرجل ولم يرد ان الحج يسقط عنه (وقد قضي ما عليه) اي فعله قال ابو عمر
دلت السنة الثابتة انه لا شيء على من قصد المشقة لمحدث عقبة بن عامر نذرت اختي ان تمشي الى بيت الله
فاستقيت لها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي يعني ما قدرت ولتركب ولا شيء عليها فقلت يا امرها
يهدى ولم يلزمها ما عجزت عنه وفي رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان الله لفي

عن نذر ما بره فترك وفي رواية فيها ضعف ولتمردى وفي رواية عن عتبة نذرت اخي ان تمشي حافية الى بيت الله غير محقرة فسالت الى صلى الله عليه وسلم قال مراحتك فلتحتمرك وتركك ولتصم ثلاثا أما اي لانها احلفت كافي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يصنع بشقاء خلق شيئا فليحتمركي وليكفر عن جميعها وراى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يتهدى بين ابنيه فقال عنه فقالوا نذرا من تمشي فقال ان الله لفتي عن تعذيب هذا نفسه وامره ان يركب فركب وايد كره ديا ولا صوما (قال يحيى سئل مالك عن الرجل يلف بندور مسماة شيئا) بالصب حال او يرفع الحافض وفي نسخة تمشي بالتحض بدل من نذور (الى بيت الله ان لا يكلم اخاه اربابا كذا وكذا نذرا لشي لا قوي بانه ولو تكلم ذلك كل عام لعرف) بالبناء لا جعل (نه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من ذلك) فليس له ان يحتمرك من ذلك نذرا اسدا ونذور مسماة فقال مالك ما اسلمه من ذلك الا الروافع بما جعل على نفسه (لو سوب الروافع بالنذر) فابش ما قدر عليه من الزمان وليتقرب الى الله بما استطاع من الخير الذي قد رغبه (العمل في المشي الى الكعبة)*

(مالك ان احسن ما سمع) بالبناء للفاعل وفي نسخة سمعت (من اهل العلم في الرجل يتحلف بالمشي الى بيت الله او امرأة فيحنت) الرجل (او تحنت) المرأة (انها اوشى الحائض منهن في عمره فانه تمشي حتى يسعي بين الصفا والمروة فاذا سعي فقد فرغ) فتميمه (وانه ان جعل على نفسه) كل منهما (شيئا في الحج فانه تمشي حتى ياتي مكة ثم تمشي حتى يفرغ من المناسك كلها ولا يزل ماشيا حتى يفيق) يصف طواف الافاضة (قال مالك ولا يكون منى الا في حج او عمرة) لا في غيرهما قال ابن عبد البر مذهب مالك ان الحالف بالمشي الى مكة لزمه المشي وعليه جميع صحابه الاراء ورواه العادل اثبات عن ابن التاسم انه افق ابنه عبد الصمد وكان حالف بالمشي الى مكة فحنت بكفارة يمين وقال له اقتنكك ولو الليث فان عدت لم املك الا بعول مالك وواقفه ابو حنيفة وذهب جمع الى ان الحالف به او يضيأ او يفره من الايمان الا الصلاق والعق ليس عليه الا كفارة يمين واجمعوا الى لزوم الطلاق ان حنت واما العتيق فكذلك عند الاكثر قيل كفارة يمين اقله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتكم فلي كل حالف كفارة يمين لا الطلاق فان الاجماع خصه ولم يجمعوا في العتيق

(* ما لا يجوز من النذور في منية الله)*

(مالك عن جندب بن قيس) المكي (دور) بمثنية (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التثنية (انهم اخبراه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) رسلا قال ابو عمر يتصل من حديث جابر وابن عباس ومن حديث قيس بن أبي حازم عن ابيه ومن حديث طارس عن ابي اسرائيل رجل من الحجابة قال واطن ان حديث جابر هو هذا ان يجاهدوا عن جابر وجندب بن قيس صاحب مجاهد (واحد ما روي في الحديث على صاحبه) فجمع حديثهم اذ كان زيادة لاحد مجوز ذلك وقد فعله شيخه الزهري وغيره من الاثمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا) وفي البخاري بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذ هو برجل قائم فقال عنه قال ابو اسرائيل وعبد بن اسحاق عن جابر كان ابو اسرائيل رجلا من بني فهر قد رلقهم في الشمس حتى يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فجمعوا ولم يرو ذلك اليوم قال الحافظ قيل اسمه قشير بن قاف وشي من مجرة مدبر قيل سير بعتية ثم همالة مصغرا وقل قيل بصر بن قاف وصناديقهم ملك لروم وقيل قيسر بالنسبة لمجالة بدل الصاد وقيل قيسر بن برة افي آخره وفي مبهات الخطيب انه من قيسر وقال ابن الاثير وغيره انه انصاري والاوى اولى ولا يشاركه في كنيته

احد من الصحابة (فانما في الشمس فقال ما بال هذا) ما حاله (فقالوا لئلا لا يتكلم ولا يمتل من الشمس ولا يتكلم ويصوم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم ولا يستظل وليجالس لانه لا قربة في عدم الثلاثة (وليك مسيما) لانه قربة (قال مالك ولم يسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بكفارة) فليس عليه كفارة بخلاف ان قال عليه مع ترك المعصية كفارة عين (وقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتم ما كان لله طاعة) وهو الصيام (ويترك ما كان لله معصية) أي ما حكمه حكمه هاهنا لانه لا يلزم الزيادة ولا الكفارة والا فالقيام وعدم الكلام والاستقلال ليست معصية لذاتها اذا صلحها ما باح اشار اليه ابن عبد البر وقال الساجي سمعنا معصية وان كان أصله باحالا لانه اذا نذر كان معصية اذا لم يحل نذر ما ليس بقربة وان فعله بالنذر عصى وبغير نذر مباح وايضا لانه اذا بلغ به حد الضرر لعنت كان معصية فعل بنذر او بغيره انتهى والمحديث أنسجه البخاري وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق عن ابن طاوس عن ابي اسراةل نفعه وابن عبد البر من طريق ابن اسحاق عن ابيان بن صالح عن مجاهد عن جابر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانباري (عن القاسم بن محمد انه) أي يحيى (سمعه) أي القاسم (يقول أنت امرأة الى عبد الله بن عباس فقالت اني نذرت ان اتخربني فقال ابن عباس لا تخربي ابنتك وكفري عن عيني) بكفارة عين وروى عن ابن عباس بنجر مائه من الابل دية ووى عنه ايضا بنجر كبش كما قدى به ابراهيم وثلاثه دينة بذي عظيم وروى قوله الاول عن عثمان وابن عمر ووجه حديث لا نذري معصية وكفارته كفارة عين وهو حديث معلول وروى الاخبار عن علي قاله ابن عبد البر وقال الساجي سمعنا عينا لان كفارته كفارة العين عنده وعلجه منها أنها أتت بذلك على وجه العين (فقال شيخ عند ابن عباس وكيف يكون في هذا كفارة) وهو نذر معصية (فقال ابن عباس ان الله عز وجل قال والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم جعل فيهم من الكفارة ما رايت) في بقية الآية فتعبر برقبة الخ مع انه قال وانهم ليعتولون مسكر من القول وزورا فكذلك يلزم المرأة الكفارة قال ابن عبد البر لا معنى للاعتبار في ذلك بكفارة لظهار لان الظهار ليس بنذر ونذر المعصية جاء فيه نص النبي صلى الله عليه وسلم قولاً في الحديث اللاحق من نذر ان يعصى وفعل في حديث جابر يعني السابق قبل اثر ابن عباس (مالك عن طلحة بن عبد الملك الايلي) بفتح الميم بعد هاء مفتحة ساكنة نقة مرضي حجة (عن القاسم ابن محمد بن الصديق عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطيع الله عز وجل كان يعلى الظهار مثلاً في اول وقته او يصوم نفلاً ويجوز ذلك من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فليطعمه) بالجزم جواب الشرط والامر لا وجوب فيه لب المستحب واجبا بالنذر ويتعبد بما قبله بالنذر (ومن نذر ان يعصى الله) كسرب الخمر (فلا يعصه) محرمة وفائه بذلك النذر اذ معهم النذر شرعا يحجب المباح وهو انما يتحقق في الطاعات واما المعاصي فلا شيء فيها مباح حتى يجب بالنذر فلا يتحقق فيه النذر فلو نذر صوم العيد لم يجب عليه شيء ولو نذر نحر ولده فباطل واليه ذهب مالك والشافعي وقتهاء الحجاز وهذا الحديث رواه القسغني ويحيى بن بكير وابو مصعب وسائر رواة المطاعن مالك مسندا وآخرجه البخاري عن شيخه ابي عاصم الفخاري بن مخلد واني نعم الفضل بن دكين والترمذي والنسائي عن قتيبة بن سعيد الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد الله عن طلحة عن الترمذي قال ابن عبد البر وما ظننه سقط عند أحد من رواة الموطأ الا عند يحيى الأندلسي فلم يستدعه وإنما قال يحيى وسمعت مالكا يقول معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يعصى الله فلا يصح ان ينذر الرجل المرأة (ان يعصى الى الشام او الى مصر) منع الصرف البلد المعروف (او الى الربرة)

لمحدث الصحاحين عن أبي هريرة مرفوعا من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ولم ينسبه صلى الله عليه وسلم إلى الكفر اذ لو كان كذلك لامره بتمام الشهادة كما أشار إليه البخاري وأما حديثه عن ثابت بن النخائل رفته من حلف بغيره إلا الإسلام فهو كإلقال وحديث ابن عمر مرفوعا من حلف بغير الله فقد كفر أخرجه أحمد والترمذي برجال ثقات وصححه الحاكم على شرطه وما قال غيره على شرط مسلم فالمراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا المحكم بكفره كانه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال والمراد بالكفر كفر النعمة بفعله فدل الكفار اذ كانوا يحلفون بغير الله وكفر نعمته بتعظيم من لم يكن له تعطيه لان الحلف لا يصلح الا بالله فالخالف بغيره معظما له باليس له

* (ما يجب فيه الكفارة من الايمان) *

(مالك عن سهيل) بضم السين (بن أبي صالح) ذكر ان قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث ولا اختلف فيه على سهيل أيضا (عن أبيه) أبي صالح ذكر ان السمان (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فقرأى غيرهما كما في رواية فهو ومقبول رأى الاول والثاني قوله (نحو براءتها فليكفر عن يمينه وليقل الذي هو خير) يعني من حلف بيمينا حقا ثم بدله أمر فله افضل من ابرار يمينه فليقله وليكفر وظاهر الحديث اجزاء التكفير قبل الحنث وعليه مالك والشافعي واحكام ما رواه الثابت في حديث عبد الرحمن بن مسعود وأبي هريرة ومنع ذلك أبو حنيفة واحكامه لان الكفارة انما تجب بالحنث والعيب انهم لا تجب الزكاة عندهم الا بتمام الحول وأجازوا تقديمها قبله من غير ان يرووا في ذلك مثل هذه الآثار وأما من تقدم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية بذلك والمجبة في السنة ومن خالفها فمحموج بما قاله ابن عبد البر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب والترمذي عن قتيبة كلهم عن مالك به وتاب به سليمان بن بلال وعبد العزيز بن الخطاب كلاهما عن سهيل في مسلم أيضا (قال يحيى ويحيى ومعت مالكا يقول من قال على نذر ولم يسم شيئا ان عليه كفارة يمين) بالله لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر اذ لم يسم كفارة اليمين رواه أحمد وأبو داود والترمذي والذسائي عن عتبة بن عامر ورواه مسلم عنه بدون قوله اذ لم يسم فجملة الامام وغيره على النذر المطلق لانه الذي لم يسم اما المقيد فهو اليمين فلا بد من الوفا به واما جمل بعضهم له على نذر اللجاج والغضب فاعما يستقيم على رواية سقوط اذ لم يسم لكن المخرج متعديا والحديث واحد وزيادة الثقة مقبولة (فاما التوكيد فهو وحلف الانسان في الشيء الواحد) زاد ابن فضال مرارا (بردد فيه الايمان بمناعد يمين بقوله والله لا اتقسه) باسكان النون وضم القاف والصاد (من كذا وكذا يحلف بذلك مرارا) تلا نارا كثر من ذلك فكفارة ذلك كفارة واحدة مثل كفارة اليمين) زيادة في الايضاح (فان حلف رجل مثلاً فقال والله لا آكل هذا الطعام ولا ألتبس هذا الثوب ولا أدخل هذا البيت فكان هذا في يمين واحدة) صفة يمين لانها مؤنثة (فانما عليه كفارة واحدة) اذا حنث (وانما ذلك بقول الرجل لامرأته أنت الطلاق ان كسوتك هذا الثوب واذنت لك الى المسجد يكون ذلك نسقاً متتابعاً في كلام واحد) بيان للنساق (فان حنث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل بعد ذلك حنث) لان حنث اليمين يسقطها (انما الحنث في ذلك حنث واحد) لا يتعدد (قال مالك الامر عندنا في نذر المرأة جازعاً عليها بغير اذن زوجها يجب عليها ذلك ويقت) يستمر وجوبه عليها (اذا سكن ذلك في جسدها وكان ذلك لا يضر زوجها) فلا يحل له منه ما منه (وان كان ذلك يضر زوجها قاله منه ما منه وكان ذلك عليها حتى تنقضه) بان يأذن لها فيه او تنأى عنه فان كان في ما لها فلزوجها منه ما زاد على الثلث

(العلة في كفاة الأيمان)*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من خلف من فوكدها) قال أبو نافع قلت لنافع ما أتوك بك قال تردوا الأيمان في الشيء الواحد (ثم حدث فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مائة كفن) ولا تكفي الاطعام عنده (ومن خلف من فوكدها) أي لم يكرها (ثم حدث فعليه اطعام عشرة مائة كفن) أريد ما يشمل الفقراء (لكل مسكين مد) بالرفع والنصب (من حنطة) ونحوها قال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم (فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام) كفارته وظاهره انه لا يستترط تبعها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكفر عن عينة باطعام عشرة مائة كفن لكل مسكين مد من حنطة وكان يعق المرار) أي التعدد في نسخة مرارا بالتكرار (اذا وكذا العين) على مذهبه (مالك عن يحيى بن سعيد) الإبصاري (عن سليمان بن يسار) بختية ومعه حنطة واحدة الفقهاء (انه قال أدركت الناس) يعني الحياطة (وهم اذا أعطوا في كفاة العين أعطوا مدا من حنطة) فتح (المدا الاصغر) أي مد النبي صلى الله عليه وسلم (وراؤ ذلك عجز بأعنيهم) لان جميع الكفار ان به ما عدا اظهار كافر (قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن عينة بالكسوة ايه ان كسا الرجال كساهم ثيابا) بالتكرير لكل واحد من العشرة (وان كسا النساء كساهن ثيابين ثوبين) لكل واحدة منهم (درعا) أي قيصا (وجارا) يكسر المعجمة ما يستر الوجه يسار للثوبين (وذلك ادنى ما يجزي كلا) من الرجال والنساء (في صلاته) لكن كون ذلك اقل مما يجزي الرجال انما هو على وجه الكمال اذا الواجب ستر العورة

(جامع الأيمان)*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) اتفقت الرواة على انه من مصداق عمر وحكي يعقوب بن شيعة ان عبد الله العمري المكبر الضعيف رواه عن نافع فقال عن ابن عمر عن عمر (أدرك عمر من الخطاب وهو يسير في ركب) راكبي الابل عشرة فصاعدا في مسند يعقوب بن شيعة في غزاه (وهو خلف بأبيه) وفي رواية عبد الله بن يسار عنده مسلم وكانت قريش تخلف بأبائهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد القنسي الا (إن الله ينهاكم ان تخلقوا بأبائكم) لان الخلف يعني بقتضى تعظيمه والعظمة في الحقيقة انما هي لله وحده وفي مصنف ابن أبي شيعة عن عكرمة قال قال عمر حدثت قوما حديثا فقلت لا وأبي فقال رجل من خلفي لا تخلقوا بأبائكم فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو ان أحدكم خلف بالمشج ذلك والمشيخ من أبائكم قال المحافظ وهذا امر سهل يتقوى بشواهد واما قوله صلى الله عليه وسلم أفلح وأبيه ان صدق فقال ابن عبد البر ان هذه اللفظة منكرو غير محفوظة بردها الا نازا الصحاح وقيل انها محقة من قوله والله وهو محتمل ولا يمكن مثل هذا لا ثبت بالا احتمال لا سيما وقد ثبت ذلك من لفظ الصديق في قصة السارق الذي سرق خلى الله تعالى وأبوك مالك بابل سارق أخرجه الموطأ وغيره وفي مسلم مرفوعا ان رجلا سأله ابي الصدقة أفضل فقال وأبوك لا تبشك ولا حدثك واحسن الاجوبة ما قاله البيهقي وارتقاء النووي وغيره ان هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير ان يقصدوا به القسم والنهي انما ورد في حق من قصده حقيقة الخلف وان في الكلام حذفا أي أفلح ورب أبيه قاله البيهقي ايضا انتهى ومن هذا امر يدي في الصلاة وحجة فيها كم في محل رفع خبر ان وأن مصدرية في محل نصب عند التحليل والكساي اوجبوا خبر عن سرف الجحرا أي ينهاكم عن ان تخلقوا عند سيئونه وخكم غير الا بآمن سائر الخلق كالا بآه في النهي وفي الترمذي وقال حسن والحكماء وقال صحيح عن ابن عمر انه سمع رجلا يقول لا ولا لكعبة فقال لا تخلف بغير الله فاني سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر واشرك والتعير بذلك مبالغة في الزجر واتمليظ وقيل
 انتهى للتحريم والتزيم قولاً شهماً معاً عند المالكية والمشهور عند الشافعية أنه للتعزير وعند
 الحنابلة للتحريم وبه قال الظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ومراذه بنه في
 الجواز الإكراهية أعم من التحريم والتزيم فإنه قال في موضع آخر أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة
 منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها وإنما خص الحديث بالإباء لوروده على سببه المذكور وأما كونه
 غالباً حلفهم لقوله في الرواية الأخرى وكانت قریش تحلف بأبائهم لا على التعميم قوله (من كان
 حالفاً) أي مريد الحلف (فلحلف بالله) لا بغيره من الأباء وغيرهم (أوليمت) بضم اليم
 كما مضاه غير واحد وكأبه الرواية المشهورة ولا فقد قال الطوفي سمعناه بكسرهما وهو التباس
 لأن قياس فعل يفتح العين يفعل بكسرهما كضرب يضرب ويفعل بضم العين فيه دخيل كما في خصائص
 ابن عسكراً انتهى أي لا يحلف لأنه يلزمه الصمت إذا لم يحلف بالله فهو نظير قوله تعالى سواء عليكم
 أذعنتموهم أم أنتم صامتون أي لم تدعوهم والتحسير في حق من وجبت عليه اليمين فيحلف ليبراً
 أو يترك ويغرم وظاهره أن اليمين بالله مباحة لأن أقل مراتب الأحرار الإباحة وإليه ذهب الأكثر وهو الصحيح
 نقلاً لأنه صلى الله عليه وسلم حلف كثيراً وأمره الله به قل إني وربي أنه لحق ونظراً لأنه تعظيم لله تعالى
 ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وكان واسمها وخبرها في محل الخبر وظاهره تخصيص الحلف بالله
 خاصة لكن اتفق الفقهاء على أن اليمين منه قد بالله وذاته وصفاته العلية فكان المراد بقوله بالله الذات
 لا خصوص اهتاف الله فمن حلف بغيره لم تنعده بيمينه كان المخوف به يستحق التعظيم كالآباء والبناء والملائكة
 والصبية أولاً كالأحاد ويستحق التحقير كالشياطين والأصنام ولا يستغفر الله لأقامه على ما نهى
 عنه ولا كفارة نعم استثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال يستغفره
 اليمين وتجب الكفارة بالحنث به لأنه صلى الله عليه وسلم أحد ركبي الشهادة التي لا تتم إلا به
 ولا حجة في ذلك إذ لا يلزم منه اتعاده اليمين به بل ولا جواز الحلف به ولا سيما مع صحة هذا البني الصريح
 عنه صلى الله عليه وسلم عن ذلك والله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه كالليل والنهار ليحببها
 المخلوقين ويعرفهم قدرته لهظم شأنها عندهم ولذا لا اتهام على خالقها أما المخلوق فلا يقسم إلا بالحقاق
 كما قيل

ويقيم من سواك الشيء عندي * وتقبله فيحسن منك إذا كا

وزاد البخاري ومسلم من طريق سالم عن أبيه قال عمر فوالله ما حلفت منذ سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذا كرا ولا أئتم أئمة كسرة المثلثة أي حاكياً عن غيري أي ما حلفت بأبي عامداً ولا حاكياً عن
 غيري واستشكل بأن الحاكى لا يسمى حالفاً وأجيب بأن العامل محذوف أي ولا ذكرتها أثر أعني غيري
 أو ضمن حلفت معنى تكلمت أو من شاء يرجع إلى التفاسير بالإباء فكأنه قال ما حلفت بأبي ذا كرا
 لما تروهم وحديث الباب رواه البخاري عن التميمي عن مالك بن رواه مسلم وغيره (مالك أنه بلغه)
 معلوم أن بلاغه صحيح ولعل هذا بلغه من شيخه موسى بن عقبة فقد رواه البخاري في الإيمان من طريق
 الثوري وفي التوحيد من طريق ابن المبارك وابن عسكراً عن طريق سليمان بن بلال الثلاثة عن
 موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول) وألفظ رواية الثوري
 بسنده كانت عين النبي صلى الله عليه وسلم ولفظ ابن المبارك عن موسى عن سالم عن أبيه كنت كثيراً
 ما أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف (لا) نفي للكلام السابق على اليمين (ومقلب التلويح) بتقليب
 أغراضها وأحوالها لا بتقليب ذات القلوب قال الراغب تقلب الله التلويح والإبصار صرفها عن رأي

الى رأى والتقلب العرف وسمى قلب الانسان قلبا الكثر ثقليه وسمى بالقلب عن المعاني التي تختص به
من الروح والعلم والجماعة وقال ابن العربي يوبكر القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محلا
العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محلا للصفات الفعلية والقوامية
وكل بها ما كان مأيا بالخير وشيطانيا بما بالشر فالعقل بتوربه يديه والهوى بظلمه يغويه والتضار والقدور
منهطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر المحسنة والسيئة والمحفوظ من حفظه الله تعالى وقدمت
بهذا الحديث من اوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله تعالى فيحسب ولا تراعى في اصل
ذلك انما اختلف في أي صفة تنعقد بها اليقين والتحقيق اختصاصها بصفة لا يشركها فيها غيره كقول
القلوب (مالك عن عثمان بن حفص بن عمر) بن عبد الرحمن (بن خلدة) بفتح المعجمة وسكون اللام
الانصاري الزرقى كان رجلا صاميا على قضاء المدينة في زمن عبد الملك وروى عن معاوية وعن جده عمر
وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص والزهرى وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عبد البر
ثقة فقيه روى عنه مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة ولم يرو عنه غيرهما فمما علمت وروى لم يقبل فيمنه عمر
وبنو خلدة معروفون بالمدينة لهم احوال وشرف ولالة في الفقه وجعل العلم (عن ابن شهاب) بن محمد بن
مسلم شيخ الامام روى عنه هناد بن اسطة (انه بلغه) وعند ابن وهب في موطأه عن يونس عن الزهرى
قال اخبرني معن بن السائب بن ابي لبابة ورواه اسماعيل بن عيسى عن الزهرى عن ابن بكب
ابن مالك عن أبيه وعن ابن أبي لبابة عن أبيه (ان ابا لبابة) بشير وقيل رفاعه ورهمن من سماء مروان
(ابن عبد المنذر) الانصاري المدني الاوسى أحد الثقات وعاش الى خلافة علي (حين تبا الله عليه)
من اشارته الى بني قريظة كما جزم به ابن اسحاق وكانوا حلفاء لاوس ومن تحلفه عن غزوة تبوك فارتبه
بسارية المسجد حتى نزل وآخرون اعترفوا بذنوبهم الاية كما رواه ابن مردويه وابن جرير عن ابن عباس
وابن منده وابو الشيخ عن جابر بن اسناد قري فيحمل تعدد ربطه نفسه وتعدد النزول ذكر ابن اسحاق
وغيره ان بني قريظة بعثوا الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابعت لنا ابا لبابة فبعثه فقام اليه الرجال
وجهش اليه النساء والصبيان يكون فرق لهم فقالوا اترى ان تنزل على حكم محمد قال نعم وأشار بيده
الى حلقة له الذبح قال فوالله ما زالت قدماي من مكانهما حتى عرفت اني قد خنت الله ورسوله فدمت
واسترجعت فزات وإن لمحتي لمبلة من الدموع والناس ينظرون رجوعي اليهم حتى أخذت من وراء
الحصن طريقة أخرى حتى جئت المسجد وارتبطت بالأسطوانة المحنقة وقلت لا أبرح حتى أموت أو توب
الله علي مما صنعت وعاهدت الله أن لا أطأ بني قريظة أبدا ولا أرى في بلد خنت الله ورسوله فيه أبدا
فلما بلغه صلى الله عليه وسلم خبره وكان قد استبطأ قال اما لو جاءني لاستغفرت له واما ما فعل ما فعل
ها أنا بالذي اطلقه من مكانه حتى يتوب الله عليه وروى ابن مردويه عن أم سلمة أن توبة ابي لبابة نزلت
على النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها قالت فسميته من البحر فحكك فقلت يا رسول الله ثم تحكك اخذ
الله سنك قال تيب على ابي لبابة قال فلا بشره قال ما شئت فسميت على باب الحجر وذلك قبل ان يضرب
الحجاب فقلت يا ابا لبابة ابشر فقد تاب الله عليك فثار الناس اليه لمه أقروه فقال لا والله حتى يطلقني
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فلما خرج الى الصبح اطلقه ونزل وآخرون اعترفوا بذنوبهم الاية
وروى ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن ابي بكر ان ابا لبابة ارتبط بسلسلة ثقيلة بضع عشرة ليلة حتى
ذهب سيمه وكاد يذهب بصره فكانت ابنته تحمله للصلاة والحاجة فاذا فرغ اعادته رد ذكر ابن اسحاق
انه ارتبط ست ليل نالت امرأته فتحمله للصلاة ثم ربطه فادله امرأته فحدثت به في الست وابنته في باقي
البضع عشرة فلا خلف (قال يا رسول الله اجبر) بقدر همزة الاستفهام (دار قومي التي أصبت فيها

الذنب وأجارك) في مسجدك أو أسكن بيت يجوارك (وأخضع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله) بصرفه في وجوه البر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزيك من ذلك الثمان) قال ابن عبد البر كذا هذا الحديث عند يحيى وابن القاسم وابن وهب وطائفة ورؤيته طائفة منهم عبد الله بن يوسف عن مالك أنه بلغه لم يذكر عثمان ولا ابن شهاب وليس هذا الحديث في الموطأ عند ابن بكير ولا الترمذي ولا أكثر الرواة (مالك عن أنس بن موسى) عن عمرو بن سعيد بن السامي المكي الأموي ثقة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن منصور بن عبد الرحمن) بن طلحة بن الحارث العبدري (الحجبي) بفتح الحاء والجيم نسبة إلى حجابة الكعبة المكي ثقة أخطأ ابن خزم في تضعيفه (عن أمه) صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري له رواية وحديث عن عائشة وغيره من الصحابة وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر الدارقطني أدراكها (عن عائشة أم المؤمنين) أنها سألت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة (أبراهم كسورة ففوقه ألف فحيم أي بابها) فقالت عائشة بكفره ما بكفرا (لم يأخذ الإمام بهذا في المدونة عنه لا يلزمه شيء لا كفارة عين ولا غيرها) (قال مالك في الذي يقول مالي في سبيل الله ثم بحث قال يجعل ثلث ماله في سبيل الله) الجهاد وغيره (وذلك الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر أبي لبابة) في الحديث المتقدم واليه ذهب ابن المسيب والزهري وقال الشافعي وأحمد عليه كفارة عين وقال أبو حنيفة عليه أنراج ماله كله ولا يترك إلا ما يورثه ويقره فإذا أفاذ قيمته أنرجه قال ابن عبد البر أظنه جعله كالغلس ينقسم ماله بين غرمائه ويترك ما لا بد منه حتى يستفيد فيؤدي إليهم

(كتاب النخايا)

جمع ضحية كعطايا وعطية والأضاحي جمع أضحية بضم الهمزة في الأكثر وكسرها اتباعا لكسرة الحاء والأضحية جمع أضحية مثل أرطى وأرطاة اسم لما يذبح من النعم بقر إلى الله تعالى في يوم العيد وتاليه قال عباس سميت بذلك لأنها تفعل في الضحية وهو ارتفاع النهار فسميت بزمن فعلها وقال غيره ضحية ذبح الضحية وقت الضحية هذا أصله ثم كثر حتى قيل ضحية في أي وقت كان من أيام التشريق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ما ينهى عنه من النخايا)

(مالك عن عمرو بن الحارث) بن يعقوب بن عبد الله مولى سعد بن عبادة وقيل مولى ابنه قيس بكى أبا أمية الأنصاري مولاهم المصري ولد سنة اثنين وتسعين بعثه صالح بن أمية من المدينة إلى مصر مؤذنا بكتبه وهو ثقة فقيه حافظ روى عن أبيه والزهري وغيرهما وعنه مجاهد وهو أكبر منه وبكير بن الأشج وقادة وهما من شيوخه ومالك هذا الحديث الواحد وهو من أقرانه وابن وهب قال ما رأيت أحفظ منه ولو بقي لنا ما احتجنا إلى مالك وغيرهم مات سنة ثمان وقيل تسع وأربعين ومائة (عن عبيد) بضم العين (ابن فيروز) الشيباني مولاهم أبي النخاك الكوفي نزيل الجزيرة ثقة من أواسط التابعين قال ابن عبد البر لم تختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد فسقط مالك ذكر سليمان ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يعرف عبيد إلا بهذا الحديث وبرواية سليمان هذا عنه ورواه عن سليمان جماعة منهم شعبة واليث عن عمرو بن الحارث وي زيد بن أبي حبيب وغيرهم روى كرا بن وهب هذا الحديث عن عمرو بن الحارث واليث وابن لهيعة عن سليمان عن عبيد عن البراء ثم أسنده من هذا الوجه في التهيد لكن قوله لا يعرف إلا سليمان عن عبيد منتقده ورواه يزيد بن أبي حبيب والقاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية كلاهما عن عبيد كما ذكره المزني في الأطراف وذكر أيضا أن سليمان رواه عن عبيد بواسطة هي القاسم مولى خالد وبنوها وصرح

سليمان في بعض طرقه عند ابن عبد البر بقوله سمعت عبيد بن فيروز (عن البراء بن عازب) بن الحارث
 ابن عدي الانصاري الاوسي صحابي ابن صحابي نزل الكوفة استغفر من يدر وكان له قابن عمر مان
 سنة اثنين وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ما ذيق من النخايا) قال الباجي ذل هذا
 ان النخايا اسفات يتقى بعضها ولو لم يعلم انها يتقى منها شي لبطل هل يتقى من النخايا شي (فأشار بيده وقال
 اربعاً) يتقى وفي رواه وقال لا يجوز من النخايا اربع (وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول يدي اقص
 من يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم) من اطلاق اسم الكل على البعض في رواية ابن عبد البر عن ابن
 وهب عن عمرو والليث وابن لهيعة بسندهم عن البراء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار بأصبعه
 قال واصبعي اقص من اصبع رسول الله وهو يشير بأصبعه يقول لا يجوز من النخايا اربع (العرجاء)
 بالذ (البن) أي الظاهر (طالعها) يقع الظاهر المجمة واسكان اللام أي عرجه وهي التي لا تلحق القدم
 في مشيها وقال أبو حنيفة تحزى ويرد عليه الحديث ولا شك ان العرجاء تحزى وتخشى والعرج من صفات
 المشي وأما التي لا تمشي فلا يقال لها عرجاء فان عرج العرج فلم يمنعها ان تدعى بسير القم أجزأت كلهم
 مفهوم الحديث (والعوراء) بالذ تأنيذ أعور (البن عوراء) وهو ذهاب بصرا أحدي عيها فان كان بها
 بياض قليل على الناظر لا يمنعها الا بصاراً وكان على غير الناظر أجزأت قاله محمد بن مالك وهو مفهوم
 الحديث (والمرضة البن مرضها) بآى مرض كان بشرط وضوحه فهو عام عطف عليه خاصاً بقوله
 (والجفاء) بالذ مؤنث أنحف الضعيفة (التي لا تتقى) بضم القوية واسكان النون وقاف أي لا تتقى لها
 والتقى التحم وكذا جاء في بعض روايات الحديث وفي رواية قاسم بن أصبغ والكسيرة التي لا تتقى يريد
 التي لا تقوم ولا تنهض من الهزال وهذه العيوب الاربع مجمع عليها وما في معناه داخل فيها ولا سيما
 اذا كانت العلة فيها البن فاذا لم تحز العوراء والعرجاء فالعياء والمقطوعة الرجل اخرى وفيه ان المرض
 والعرج الخفيفين والنقطة اليسيرة في العين والمهزولة التي ليست بغاية في الهزال تحزى في النخايا
 وزعم بعض العلماء ان ما عدا العيوب الاربعه يجوز في النخايا والهدايا بدليل الخطاب وله وجه لولا
 ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الاذن والعين وما يجب ان يضم الى ذلك وكذلك ما كان في معناها
 عند المجهور نرج أبو بكر بن أبي شيبة عن علي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشف العين
 ولا نصفي بمقابله ولا بمعدبرة ولا شرفاء ولا تحرقاء والمقابله ما قطع طرف أذنها والمعدبرة ما قطع طرفها
 جانبي الاذن والشرفاء المشروقة الاذن والتحرقاء المثقوبة الاذن وهذا حديث حسن الاسناد ليس
 بدون حديث البراء وزاد في رواية شعبة عن سليمان عن عبيد بن فيروز قال قلت للبراء اني لا أكره ان يكون
 في القرن نقص او في الاذن نقص او في الس نقص قال فما كرهته فدعه ولا تحرمه على أحد قاله أبو عمر
 (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتقى من النخايا والبدن) أي الهدايا (التي لم تكن) روى بسكر
 السين من الس لان معروف مذهب ابن عمر انه لا يضحى الا بتنى المعزواضان والابل والبقور روى شيخ
 السين قال ابن قتيبة أي التي لم تنبت أسنانها كما تنبت أسنانها كما يقول لم يلبس ولم يسم ولم يعمل
 أي لم يعط ذلك قال وهذا مثل انتهى عن المصنف في الاضاحي وقال غيره معناه لم يتبدل أسنانها وهذا
 اسمه بمذهب ابن عمر لانه يقول في الاضاحي والبدن التي تحافوقه ولا يجوز عنده المذبح من الضأن
 وهذا خلاف الاثار المرفوعة بخلاف المجهور الذين هم حجة على من شذ عنهم قاله ابن عبد البر قال
 وقوله (والتي نقص من خلقها) أصح من روايه من روى عنه جواز الاضحية بالذرة الا انه يحتمل ان آتاه
 ابن عمر بل ذلك ويحتمل أنه لما انتقص منها خلقه وحمله على عمومها أولى وأجمعوا على جواز الجفاف في النخايا
 فذل على ان النقص المذكور هو ما تأذي به لهية وينقص من ثمنها ومن شتمها (قال مالك وذلك أح)

* (ما يستحب من الخبايا) *

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر صبي مرة بالمدينة قال نافع فأمرني أن أشتري له كسبا ففعلت) بالغا
 أي ذكر الأثر وزاد به النسبة إشارة لتحقيق ذكره قال البوني ويحتمل أن يريد لا خصما (أقرن)
 أي ذا قرين (ثم ادبجه) بالنسب عطفًا على أشتري (يوم الأضحي في مصلى الناس) أتباعا لمصطفى في
 الضحى عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بكنيتي الملمين أقرنين فذبحهما بيده وفي الضحى
 أيضا عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يذبح ويغفر بالمصلى وفيه استجاب أمر الزالمام خشيته بالمصلى
 وفيهما دلالة على أن تلك عادته ففيه أفندية الضأن في الخبايا كما قال مالك ضرورة أنه صلى الله عليه
 وسلم لا يؤاظب إلا على ما هو الأصل وحديث البيهقي عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالجوزور
 أي أيا وبالكبش إذا لم يجد الجوزور ضعف في سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال وفيه أن الذكر أفضل من
 الأنثى لأن لحمه أطيب ونسب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم الذي لا قرن له (قال نافع ففعلت)
 ما أمرني به من الشراء والذبح بالمصلى (ثم جعل) الكبش المذبح (إلى عبد الله بن عمر فحلق رأسه)
 مقضى فاء التعقيب الحلاق بعد جعل الكبش إليه فاما أن الظرفية في قوله (حين ذبح الكبش)
 مجازية لأنها لما وقعت بعده بترب كانهما فلت حينه وإما أن الظرفية حقيقية والتجوز في التعقيب
 (وكان مريضاً لم يشهد العيد مع الناس) ولذا استتاب في الذبح ولا يشافي أن الأفضل الذبح بيده من
 بحسنه ورواه صالحا لافعل النبوي (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يقول ليس حلاق الرأس بواجب على
 من ضحى وقد فعل ذلك عمر) فلا يعتد بوجوبه بفعله لأنه خلق لرضه

* (الشيء عن ذبح الخحية قبل انصراف الامام) *

(مالك عن يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو أن أنصاري (عن بشير) بضم الموحدة وفتح المعجمة مصغر
 (ابن يسار) يفتح التحتية وخفة الهمزة الحارفي مولى الأنصار المذني الثقة القمي من أواسط التابعين
 (ابن أبي بردة) وفي رواية معن عن أبي بردة بضم الموحدة اسمه هاني (ابن يسار) بكسر الهمزة وتحتية خفيفة
 الأنصاري خال البراء بن عازب وقيل عمه والاول أشهر وقيل اسمه مالك بن هيرة والاول أصح وقيل
 الحارث بن عمرو وخطي قائله وشبهته قول البراء لقيت خالي الحارث بن عمرو ولكن يحتمل أن يكون خالا
 آخر له وهو الأشبه شهد أبو بردة بدرًا وما بعده ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه البراء وجابر بن
 عبد الله وابنه عبد الرحمن بن جابر وكعب بن عمر بن عقبة بن نيار وبشير بن يسار وقيل لم يسمع منه وليس
 كذلك فسماعه ممكن وشهد مع علي حروبه كما هو مات سنة إحدى وقيل اثنين وقيل خمس وأربعين
 (ذبح خشيته قبل أن يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحي) وفي الصحيحين عن البراء قال خطبنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر وفي رواية يوم الأضحي بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسك
 نسكنا فقد أصاب السنة ومن ذبح قبل الصلاة تلك شاة لحم فقام أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله
 نسكت شئ قبل أن نخرج إلى الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتجملت وأكلت وأطعت أهلي
 وجبراني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم وفي حديث أنس في الصحيحين فقال يا رسول
 الله أن هذا يوم يشتهي فيه اللحم أي يجري العادة بكثرة الذبح فيه فمتشوق له النفس التذاذبه (فزع)
 أي قال أبو بردة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود بخحية أخرى) أطلق على الأولى اسم
 الخحية لأنه ذبحها على أنها خحية وله فيها ثواب وإن لم تكن خحية لكنه قد جبر جرائه والتوسعة على
 أهلها ولأن صورتها صورة الخحية لأنه ذبحها في يوم الأضحي (قال أبو بردة لا أجد إلا جذا) بضم وذل

مجة مقنونة وعن مهمل زاد في رواية البخاري عن البراء بن العزري ما استكمل سنة ولم يدخل
 في الثانية وفيه كما قال الساجي ان ابا بردة علم ان المجذع يتعلق به حكم المنع إما لانه لا يجزى اولاً غيره
 افضل منه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وار لم تجدا لاجد عاذنج) يحتمل انه اوجب
 ذلك عليه وعلى ابن أشعث لثلاثين ناس بالذبح عن الصلاة مع الامام واقعا ما ذلك قبله صلى الله
 عليه وسلم لان فيه مخالفة الامام كذا قال ابو عبد الملك وفي حديث البراء في الصحيحين فقال عندي
 عناق جذعة هي خير من شاتي لحم فقبل تجزى عني قال نعم ولم تجزى عن أحد بعدك أي غيرك لانه
 لا بد في تخية المعز من الثنية فقيه تخصيص أبي بردة باجزاء ذلك عنه لكن في الصحيحين عن عقبه بن عامر
 قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه فخايا فصار لعتبة جذعة فقلت يا رسول الله صار لي
 جذعة قال ضحك بها زاد في رواية البيهقي ولا رخصة فيه الا أحد بعدك قال البيهقي ان كانت هذه القطعة
 محفوظة أي ليست بشاة كان هذا رخصة لمقبلة كما رخص لابي بردة قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر لان
 في كل منهما ما صيغة عموم أي دعوني الاجزاء عن غير الخطاب في كل منهما فافهم ما تقدم على الآخر
 اقتضى انتفاء الوقوع للناسي ويحتمل الجمع بان خصوصية الاول تسخت بشيوت الخصوصية للناسي
 ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحاً وان تعذر الجمع بين حديثي أبي بردة
 وعقبه فحديث أبي بردة أصح مخرجاً أي لا تنافي الشيخين عليه فيقدم على حديث عقبه ولا سيما وقد روي
 بدون زيادة البيهقي وان كان حديث عقبه عنده من مخرج الصحيح لانه لا يلزم من انزاجهم ما رجاه
 ان يكون مثل تخريجهم ما بالفعل وفيه ان الذبح لا يجزى قبل الصلاة وهو اجماع ائمه ومن ذبح قبل
 الصلاة فأنما هي شاة لحم وذبح مالك والشافعي والاوزاعي انه لا يجوز بعدها وقبل ذبح الامام لم يثبت
 مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدينة فسبقه رجال فنعروا وظنوا انه قد نحر فأمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان نحر قبله ان يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحروا فقال لحسن في قوله
 تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله نزلت في قوم ذبحوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم ان يعيدوا
 أخرجه ابن المنذر وجوز أبو حنيفة والليث والثوري الذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الامام لم يثبت البراء
 مرفوعاً من ذلك قبل الصلاة فأنما هي شاة لحم وحديث من ذبح قبل الصلاة فليعد ولا حاجة في هذا فليس
 في نهيه عن الذبح قبل الصلاة دليل على جوازها بعدها وقبل ذبح الامام هذا الوجه يمكن نص فكيف والنص
 ثابت عن جابر امرأة عليه السلام من ذبح قبله بالعادة وفيه ان الله صلى الله عليه وسلم ان يخص من شاء
 بما شاء يجعله شاة خزيمة بشاة رجلين وترخصه في النياحة لأم عطية وترك لأحداد اسماء بنت
 عيسى لما مات زوجها جعفر بن أبي طالب وانكح ذلك لرجل المرأة بما معه من القرآن فيما ذكره جماعة
 كآبي حنيفة وأحمد ومالك وهو أحد قولين مرجح عند صحابه وجوزة الشافعي وترخصه
 في ارضاع سالم مولى أبي حذيفة وهو كبير وفي تجهيل صدقة عامر بن العباس وفي الجمع بين اسمه وكنته
 للولد الذي يولد له بعده وفي المكث في المسجد جنباً إلى وفي فتح باب من داره في المسجد له وفي فتح
 خوخة فيه لأبي بكر كل الجامع في رمضان من كفارة نفيه وفي لبس الحرير للزبير وعبد الرحمن بن
 عوف فيما قاله جماعة وفي لبس خاتم الذهب للبراء عازب وفي قبول الهدية لمعاذ بن أبي العيث (مالك
 عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عباد) بفتح العين المهملة والموحدة الثقيلة (بن قنم) بن
 غزيرة الانصاري المازني الذي اتسابع وقد قيل له رؤيته (ان عويم) بضم العين مصنف (ابن اشقر)
 بفتح الهمزة واسكان الحجة وفتح القاف آخره بلا نقط ابن عدى الانصاري المازني كذا نسب ابن العرفي
 ونسبه أبو أحمد العسكري تبعاً لابن أبي حنيفة واسيا وذكره خليفة فيمن لم يتحقق نسب من الانصار

وفي بعض طرق حديثه ما به بدرى: (دخ الحجة قبل ان يحدو). وفي رواية انه ذبح قبل الصلاة. (يوم
الاثنين) وانه ذكرك ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما صلى (فأمره ان يعود بخيئة اخرى) قال ابن
عبد البر يختلف عن مالك في هذا الحديث وظاهر اللفظ الاطلاق لان عباد الله لا يدرك ذلك الوقت ولذا ائتم
ابن معين انه مرسل. لكن سماع عباد من عويمر بن يحيى وقد مرجه في رواية عبد العزيز الدارودي
عن يحيى بن سعيد عن عباد بن عويمر بن اشقر اخبره انه ذبح قبل الصلاة وذكرك ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ما صلى. فأمره ان يئيد خيئة وفي رواية تجاد بن سلمة عن يحيى عن عباد عن عويمر انه
ذبح قبل ان يصلي فأمره صلى الله عليه وسلم ان يعيد فأتان الروايتان يدلان على غلط يحيى بن معين وان
قوله ذلك ظلم لم يصب فيه انتهى ملخصا وكذا رواه الترمذي في المعاني حديثنا يحيى بن موسى حدثنا
أبو حمزة عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عباد بن عويمر عن أشقر وقد ذكره مثل حديث جاد بن سلمة
وتعبر به بأنه أخبره علم ان قول البخاري فيه نقله الترمذي عنه في الغلط لا اعرف ان عويمر عاين به
النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان في عرفانه هذا وقد وقع في رواية ابن ماجه وابن خنبل ان النبي صلى الله عليه
وسلم اذن عويمرا ان يقتل جندع من المعز وروى أبو يعلى والحاكم عن أبي هريرة ان رجلا قال يا رسول
الله هذا جندع من الضأن مؤزرلة وهذا جندع من الممرسجين وهو خيرهما فأضحي به قال ضح به فان الله
الخير وسنده ضعيف وأخرج أبو داود وصححه ابن خنبل عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه
وسلم أعطاه عتودا جندعا فقال ضح به فقلت انه جندع فأضحي به قال ضح به وفي الاوسط للظن اني عن ابن
عباس والحاكم عن عائشة بسند ضعيف انه صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبي وقاص جندعا من
المعز فأمره ان يضحي به. ولكن لم يقل لواحد من هؤلاء لا يجزى عن أحد بعد ذلك فوقع المشاركة لهم مع أبي
بردة وعقبه في مطلق الاجزاء لا في خصوص منع الغير. فلا منافاة بين ذلك كله وبين حديث أبي برة
وعقبه لاحتمال ان يكون ذلك في ابتداء الامر مجزيا ثم يقرر التبرع بان الجندع من المعز لا يجزى واختص
أبو برة وعقبه بالخاصة في ذلك لكن يبقى المتعارض بين حديثيهما فان سأل أحد الجنتين المتقدمين فلا
تعارض وان تعذر الجمع الاول بان في كل منهما صيغة عموم والتأني وهو احتمال نسج خصوصية الاول
بالتأني بان النسج لا يثبت بالاحتمال رجعا الى الترجيح فحديث أبي برة أصح كما مر

(انذار لحوم الاضاحي) *

(مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) البخاري ابن العنابي (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلاثة ايام) من وقت التضحية واختلف في انه كان
نهى تحريم او تنزيه وصححه المهلب الاول عائشة الخبيثة كما تلخ عنها فتقدم الى النبي صلى الله عليه وسلم
بالدنة فقال لا تأكلوا الا ثلاثة ايام قالت وليست بعزيمة ولكن اريد ان يطعم منه والله أعلم رواه
البخاري (ثم قال بعد) بالنساء على الفم اي قد انتهى نائي عام الدهني (كلاواتمذقوا) اي يستحب
الجمع بينهما (وتزودوا وادخروا) بدال مهجة مشددة والاعرفتم الا بالاحقة وفي البخاري ومسلم عن سلمة
ابن الاكوع مرفوعا من فحى منكم فلا يصح من بعد ثلاثة وفي رواية منه شيء قلما كانوا العام المقبل قالوا
يا رسول الله نقبل كما فعلنا العام الماضي قال كانوا اطعموا واذخروا فان ذلك العام كان بالناس جهدا
فأردت ان تعينوا فيها وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك (مالك عن عبد الله بن أبي بكر)
ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة عن سبعين سنة (عن عبد الله بن
واقد) بالقاف ابن عبد الله بن عمر الدؤوي الملقب بالتابعي مات سنة تسع عشرة ومائة (انه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلاث) من ذبحها (قال عبد الله بن أبي بكر

فقد كرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن (الانصارية) فقالت صدق) عبد الله بن واقد (سمعت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم يقول دف) بفتح الدال المهملة وشذ الفاء أي أتي (ناس من أهل البادية)
والدافعة الجماعة القادمية قاله ابن حبيب وقال الخليل قوم يسرون سمر الدنيا (خضرة لاصحى) أي ومن
الاصحى (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا) بشذ الدال
المهملة (الاث) وتمذقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك في العام اقبل وفد أروم بل يقولون كما يعملوا العلم
الماضي قال ابن المنير كانوا فهموا ان انتهى ذلك العام كان على سبب خاص وهو الدافعة فاذا ورد العام
على سبب خاص حاله في النفس من عموه وخصوصه اشكل فلما كان مظنة الاختصاص عاودوا
السؤال فبين لهم انه خاص بذلك السبب وبشبهه ان يستدل به هذا من يقول ان العام اضعف عموه
بالسبب فلا يبقى على اصله ولا ينتهي به الى التخصيص الا ترى انهم لو اعتقدوا انه العموم على اصله
لماسألوا ولو اعتقدوا التخصيص أيضا لماسألوا فدل سؤالهم على انه ذو شأن وهذا اختيار المجوزي
(قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان الناس يتفتعون بخباياهم) في الاذخار والتزود
(ويجملون) بالجيم أي يذسبون (منها الودك) بفتحين الشخم (ويتخذون منها الاسقية) جمع سقاء
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك) الذي منعهم من الانتفاع (أو كما قال) شك الرازي (قالوا)
نهيت عن محرم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعماني تكلم من أجل الدافعة
بالمهملة وبعد الالف فاه نقيلة أصله لمة الجماعة التي تسمى سمر الدنيا (التي دفعت عليكم) أي قدمت
(وكلوا وتصدقوا واذخروا) بشذ الدال وكسر الحاء لمجة (يعني بالدافعة قوم ما سكن قدموا المدينة)
فأراد ان يعينهم ولذلك قالت عائشة وابنت بركة ولكن أراد ان يطعم منها والله أعلم أي بمرادني وهذا
الحديث رواه مسلم من طريق روح بن عبادة راوذا عن التميمي كلاهما عن مالك بن مالك عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن (المعروف بربيعة الراي) (عن أبي سعيد) بفتح السين وكسر الهمزة سندس مالك بن
سنان (يحدثني) له ولأبيه حجة قال ابن عبد البر لم يسمع ربيعة عن أبي سعيد والحديث صحيح بحوط
رواه جماعة عن أبي سعيد منهم القاسم بن محمد ومعلوم ملازمة ربيعة لقاسم حتى كان يغلب على مجامع
وقد جاء من حديث علي بن بريدة رحاب بن زائس وغيرهم (انه قدم) بكسر الدال (من سفر يقدم) بفتح
الدال الميم (اليه أهل الحجاز) أي رضعوه بين يديه (نقال انظروا أن يكون) هذا من محرم الاصحى فقالوا
هو من افعال أبو سعيد لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهي عنها فقالوا) أي أهله أي زوجته (انه قد
كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدك أمر) ناقض لأنه من كل الاضاحي بعد ثلاث وفي رواية
احمد فقالت له امر أنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه وفي رواية البخاري فقال امره
لا ذوقه (فخرج أبو سعيد) من يده (فقال عن ذلك) وفي البخاري فخرجت من البيت حتى أتى أخي
قادة أي ابن النعمان وكان أخاه لأمه وكان يذريه ذكر ذلك له قال لي انه قد حدث بعدك أمر (فأخبر)
بالتام للبحرول (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن محرم الاصحى) أي عن امساكمها
واذخارها والا كل منها (بعد ثلاث) من الايام ابتداءها من يوم الذبح ومن يوم النحر وامر نكم بالتصدق
بما بقي بعد الثلاث راد في رواية ابن ماجه عن بريدة ليوسع ذر الطول على من لا مولى له (فكلوا) زاد بريدة
ما بدا لكم أي مذبة بدو لا كل لكم (وتصدقوا واذخروا) فانه ليس بقبح ولا كراهة فيباح الا ان
الاذخار فوق ثلاث والا كل متى شاء هذا قال الترمذي هذا الحديث ونحوه من الاحاديث الدافعة
للمع لم يبلغ من استمر على النهي كقولي وعمر ابنه لانها اجتنابا لآلام وآثره رماه وكذلك يصح أن يبلغ
بعض الناس دون بعض وقيل انووى عن الجمهور ان هذا من نسخ السنة لشيء قال ابن العربي قد

كان أكلها مباحاً ثم حرم ثم أبيع فقيهه ردة على قول المعتزلة لا يكون النسخ إلا بالانقضاء ولا ي
 هذين كان أنحف أو أنقل فقد نسخ أحدهما بالآخر (ونهيتمكم عن الانتباه في أواني كالمرقت والنقير
 فابتدوا) في أي وعاء كان (وكل مسكر حرام) أي ما شأنه الأسكار من أي شراب كان ولا تدخل إلا واني
 وفي مسلم عن بريدة نهيتكم عن الطرورف وأن الطرورف لا تخل شيئاً ولا تحرمه وكل مسكر حرام وفيه عنه
 أيضاً كنت نهيتكم عن الاشربة إلا في ظروف الادم فاشربوني كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً وهذا
 نسخ صريح لحرمته نهيه عن الانتباه في الذبابة والمرقت ونحوهما في حديث وفد عبد القيس واختلاف
 بقيت السكراة وعاءه مالك ومن واقعه أولاً كراهة وعليه الجمهور (ونهيتمكم عن زيارة القبور) لمحمد بن
 عهدكم بالكفر وكلامكم بالخناء وما يكره فيها أما الآن حيث انفتحت آثار الجاهلية واستحكم الإسلام
 وصرت أهل يقين وتقوى (فرزوها) زادت في حديث ابن مسعود وعند ابن ماجه باسناد صحيح فانها تتردد
 في الدنيا وتذكر الأثره قال البيضاوي الفاء متعلق بمحذوف أي نهيتكم عن زيارتها بما هاء باتسكان
 فعل الجاهلية إلا أن فقد جاء الإسلام وهدمت قواعد الشرك فرزوها فانها تورث رقة القلب وتذكر
 الموت والبلاء (ولا تقولوا هجراً) بضم الهاء واسكان الحيم (يعني لا تقولوا سوءاً) أي قبيحاً وفحشاً والخطاب
 للرجال فلم يدخل فيه النساء فلا يندب لمن على المختار لكن يجوز بشرط وقال ابن عبد البر قيل كان
 النهي عاماً للرجال والنساء ثم نسخ بالاباحة العامة أيضاً لهم افاقت زارت عائشة قبر أخيها عبد الرحمن
 وكانت فاطمة ترور قبر حمزة وقيل إنما نسخ للرجال دون النساء لأنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور
 فالحرمه مقيدة بذلك دون الاباحة لمجاوز تخصيصها بالرجال دونهن بدليل اللعن

* (الشركة في النجاسات وأعر كمن تذج البقرة والبدنة) *

(أما لك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) رضى الله عنهما (أنه قال سحرنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية) بضم الحاء المهملة وتخفيف الياء على الأشهر إلا كتر حتى
 قال لمبل لا يجوز فيها غيره وقال النخاس لم يختلف من اتق بعلمه في انها مخففة وتشد يد هاء عند كثير من
 الحديثين والمغويين وأنكر كثير من أهل اللغة التخفيف وأدينه وبين مكة عشرة أميال وأخمس عشرة
 ميلاً على طريق جذة ولذا قيل انها على مرحلة من مكة أو أقل من مرحلة (البدنة عن سبعة والبقرة عن
 سبعة) على معنى أنهم أشركوه في الأجر كما أتى ووجهه أن المحصر بعد ولا يجب عليه هدى عندما لا خلاف
 لأشبه وأنى حنيفة والشافعي فكان الهدى الذي نحروه تطوعاً فمير لا يشترط في الهدى الواجب
 ولا في النخية واختلف قول مالك في هدى التطوع فقال في الموازية والواضحة يجوز الاستراك وجل عليه
 حديث الباب واليه أشار في الموطأ بقوله لا أتى وإنما سمعنا الحديث الخ وروى ابن القاسم عنه
 لا يشترط في هدى واجب ولا تطوع وهو المشهور وقد ضعف قول أشهب ومن واقعه بوجوب الهدى
 على المحصر بعد و أقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله أي مكة أو منى والمحصر بعد ويحلق
 في أي محل أحصر كما حلق صلى الله عليه وسلم بالحديبية والحديث رواه مسلم عن قتيبة ويحيى وأبو داود وعن
 القعنبي والترمذي عن قتيبة الثلاثة عن مالك به (أما لك عن عمارة) بضم العين (أن) عبد الله بن
 (يسار) فتسب مجده لشهرته به إلى الوليد المدي في ثقة فاضل مات بعد الثلاثين ومائة وأبوه هو الذي كان
 يقال أنه الدجال (ان عطام بن يسار) بفتح عمة وخفة المهالة (أخبره أبو أيوب) خالد بن زيد
 البصري (قال كان نضحي بالشاة) الواحدة من الغنم (يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يشاهي)
 تغالب وتفاجئ (الناس بعد) بضم الدال (فصارت) النخية (مباحة) مغالبة ومفاجئة فبعثت
 عن السنة فأنما عاب ذلك لبهاة ولم يمنع أن يفعل على وجه القربة إلى الله تعالى وهو الذي استخبه ابن

عمران رضي عن كل من في البت نشاة شاة قال مالك واحسن ما صنعت في الدنة والبقرة والله ما ان
الرجل فخر عنه وعن أهل بيته الدنة في الخيايا (ويذبح البقرة والثاة الواحدة) وعكها ويذبحها
عنهم ويشركهم فيها في الأجر ولو أكثر من سبعة بكازاده الامام في الدونة (فاما ان يشتري البقرة)
بقم النون والنفاء لجماعة من الرجال من ثلاثة الى عشرة وقبل الى تسعة ولا يقبل فقر فيا زاد على عشرة
(الدنة والبقرة والثاة يشتركون فيها في النسل) الهدايا (والخيايا فيخرج كل انسان منهم حصه
من ثمنها ويكون له حصه من ثمنها فان ذلك يكره) كراهة من معنى ان ذلك لا يخزي شخصه عن واحد منهم
(وانما سمعة الحديث) المذكور عن جابر على ان معناه (نقل لا يشترك في النسل) ملكا (وانما
يكون عن أهل البيت) الراشد يذبحه صاحبه ويشرك أهله في أجره (مالك عن ابن شهاب انه
قال ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته لا بذنوة واحدة أو بقرة واحدة قال مالك
لا أدري أين ما قال ابن شهاب قال أبو عمر كذا يجمع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره لا جوبية
فراه عن مالك عن الزمري قال أخبرني من لا اتهم عن عائشة فذكره على النسل ورواه معمر بن
الزبيدي عن الزمري عن عمرة عن عائشة قالت ما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة
الوداع الا بقرة ورواه ابن أخي الزمري عن عمه قال حدثني من لا اتهم عن عمرة عن عائشة فذكره

* (الخية عما في بطن المرأة وذ كرايام الاخى) *

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الاخى يومان بعد يوم الاخى) والى هذا ذهب مالك وابو حنيفة
وأحمد واكثر العلماء وقال الشافعي وجماعة الاخى يوم النحر وثلاثة أيام بعده لمحدث ابن حبان
في كل أيام التشريق ذبح ولا حجة فيه لانها الثلاثة التي أولها العيد والتي بعده خلاف فلا يصح الاحتجاج
بجعل النزاع ويؤيد الاول ما رواه أبو عبيد بن رباح عن الشعبي مرسلا مرفوعا من ذبح قبل التشريق
فليعد أى قبل صلاة العيد (مالك انه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك) الذي قاله ابن عمر أخرجه
ابن عبد البر من طريقين رعن على قال الأيام العدوات يوم النحر ويومان بعده اذ ذبح في أيها شئت وافضلها
أولها وقال الطحاوي مثل هذا لا يكون رأيا فدل انه توقف انتهى وذهب ابن سيرين ومحمد بن
عبد الرحمن وداود الظاهري الى اختصاص الخية بيوم النحر وأوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
ي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسمي به بغير اسمه قال اليس يوم النحر قلنا بلى
أو وجهه انه أضاف هذا اليوم الى جنس النحر لان اللام مناجسية تتم فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم لكن
قال القرطبي النسل باضافة النحر الى اليوم الاول ضيف مع قوله تعالى ويذ كروا لله في أيام
معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام انتهى وقد أجاب الجمهور بأن المراد النحر الكامل المفضل
والالف واللام كثيرا ما تستعمل للسكال نحو لو كن البرواغما الشديد الذي يملك نفسه ولذا كان
اليوم الاول أفضل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يعنى عما في بطن المرأة) لانه ليس
بشروع عند الجمهور وخلافه شاذ قاله أبو عمر (قال مالك الخية سنة) مؤكدة على كل مقيم ومساقر
الاحتجاج (ولست بواجبة) أى فرض زيادة في البيان لدفع قوم ان مراده شرعت بالسنه فلا ينافي
الوجوب فيمن المراد والحجة للسنه ما رواه مسلم من طريق شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن
المسيب عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت هلال ذى الحجة وأراد أحدكم ان يعنى فليسل
عن شهره وأطفاره وسلم وغيره من وجه آخر عن أم سلمة مرفوعا ذ دخل العشر اى عشر ذى الحجة فأراد
أحدكم ان يعنى فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا في قوله أراد دليل على انها غير واجبة وصرح بالسنه
في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعا الاخى على فريضة وعليكم سنة قال الحافظ رجاله ثقات

السكن في رقة وخالف فسرحت في هذا الحديث بانها سنة وان الوجوب من خصائصه. وروى احمد
وابو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم عن ابن عباس رقة كتب على النحر ولم يكتب علىكم وهو ايضا
نفس في انه من خصائصه لكن اسناده ضعيف وتاهل الحاكم ففهمه واقرّب ما يتسلّ به للوجوب
الذي ذهب اليه الحنفية حديث أبي هريرة رقة من وجدة فلم يفتح فلا يقرب من صلاها أخرجه ابن ماجه
ورجاء ثقات لكن اختلف في رقة ووقفه والوقف أشبه بالسواب قاله الطحاوي وغيره ومع ذلك
فليس صريحا في الإيجاب وحديث على أهل كل بيت أخنية وعترة أخرجه احمد والاربية بسند قوى
ولا حجة فيه لان الصيغة ليست صريحة في الوجوب المالمقى فقد ذكر معها المنة وليست واجبة عند
من قال بوجوب الخنية ويعتدل ان من شأنه ان يشاؤا فهو كونه فآراد جها بينهما (ولا أحب لأحد من
قوى) أي قدر (على ثمنه ان يتركها) التلايفوت نفسه الفصل العظيم روى سعيد بن داود عن مالك عن ثور
عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ما من صدقة بسدالة الرحم أعظم عند الله من اوراق الدم أخرجه
ابن عبد البر وقال هو غريب من حديث مالك واخرج عن عائشة قالت يا أيها الناس ضجوا وطيبوا بها نفسا
فأنى سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد توجه بانخية الى القبلة الا كان دمه اوفر ثوبا
وصوفه احسن من حضرات في ميزانه يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم اعملوا قليلا تحبوا كثيرا
قال ابو عمر هي افضل من الصدقة لانها سنة مؤكدة كصلة العبد ومعلوم ان السنن افضل من التطوع
وبهذا قال مالك واحكامه واجدوجاعة وعن مالك ايضا والشعب وغيرهما الصدقة افضل والصحيح
عن مالك واحكامه تفضيل الخنية الاجنبى فالصدقة بثمن افضل لانه ليس موضع خنية

(كتاب الذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ما جاء في التسمية على الذبيحة)

وهي واجبة على الذكرا القادر لا الناسي والمكره والاخرس قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وانه لفسق والناسي لا يسمى فاسقا كما وظاهر من الآية لان ذكر الفسق عقبه ان كان عن فعل
المكلف وهو افعال التسمية فلا يدخل الناسي لانه غير مكلف فلا يكون فله فسة وان كان عن نفس
الذبيحة التي لم يسم عليها وليست مصدرا فهو منقول من المصدرو الذبيحة المتروكة لتسمية عليها نبي انا
لا يصح تسميتها فاسقا اذ الفعل الذي نقل منه هذا الاسم ليس بفسق فاما ان تقول ذلك الآية على
تحريم العذ لا المنسى فبقي على اصل الاباحة او تقول فيها دليل من حيث مفهوم تخصيص النهى بما هو
فسق فاليس بفسق ليس بحرام قاله ابن السيرفي الانتصاف وقال غيره ظاهر الآية تحريم متروكة
التسمية وتخصت حالة النسيان بالحديث او يحيل الناسي ذكرا تقديرا ومن اول الآية بالميتة او بما ذكر
غير اسم الله عليه فقد عدل عن ظاهر اللفظ (مالك عن هشام) وفي نسخة حدثني هشام (ابن عروة عن
أبيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يختلف على مالك في ارساله وتابعه الحمادان وابن
عبيدة وبجي القطان عن هشام ووصله البخاري هشام طريق اسامة بن حفص المدني وفي التوحيد
من طريق أبي خالد سليمان الاحمر وفي البيوع من طريق الطفاوى بضم المهملة بعدها فاء محمد بن
عبد الرحمن والاسماعيلي من طريق عبد العزيز الداروردي وابن أبي شبة عن عبد الرحمن بن سليمان
والبزار من طريق أبي اسامة السعة عن هشام عن أبيه عن عائشة قال الدارقطني وارساله أشبه
بالسواب يعني لان رواه احفظ واضبط واجيب بان المحكم للواصل اذا زاد عدد من وصل على من

أرسل واحتف بقريشة تقوى الوصل كما هنا الذعرة معروف بالرواية عن عائشة فقيه اشعار يحفظ من
وصله عن هشام دون من أرسله والاولى ان هشام حدث به على الوجهين مرسل وموصولاً (فقبل له
بارسول الله ان ناسا من أهل السادة بأقربا لحمان) بضم اللام جمع لحم ويجمع أيضا على لحوم ولحما
ببكر اللام (ولاندرى هل سموا الله عليهم أم لا) زاد في رواية البخاري قالت عائشة وكأنا أرى
السائلون حديث عهد بالكفر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليهم باسم كواها) ليس
المراد ان تسميتهم على الأكل قائمة مقام التسمية الفاتية على الذبح بل طلب التبان بالتسمية على
الأكل قال الطيبي هذان أسلوب المحكيين كأنه قيل لهم لاجتماع ذلك ولا تسألوا عنه والذي يسميكم
الآن ان تذكروا اسم الله عليه قال ابن عبد البر فيه أن ما ذكره المسلم ولم يعلم هل سمي عليه أم لا يجوز أن كله
جدا على انه سمي ألا نلظ المؤمن الا بالخبر وذبحته وضيقه أبدأ محمول على السلامة حتى يصح فيه ترك
التسمية عمدا (قال مالك وذلك في أول الاسلام) قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم
الله عليه قال ابن عبد البر هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يعرف وجهه والحديث نفسه برده لانه أمرهم
فيه بالتسمية على الأكل فدل على ان الآية كانت نزلت واقفا على أنها مكينة وان هذا الحديث ما دلت
وان المراد اهل باديتها وأجمعوا على ان التسمية على الأكل انما هي للتبرك لا مدخل فيها للذكاة بوجه
لانها لا تدرك الميت انتهى (مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الله بن عباس) بالتسمية والشن المجبة
(ابن أبي ربيعة) عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر (الخرزومي) القرشي له حكمة وأبوه قديم الاسلام
وهما جرحي حريتين (امر غلاما له ان يذبح ذبيحة فلما أراد ان يذبحها قال له سم الله فقال) له (الغلام
قد سميت فسم الله سم الله ويحك قال) له (قد سميت الله) ولم يسمعه (فقال له عبد الله بن عباس
والله لا أطعمها أبدا) لانه لم يسمه اسمي ولم يصدق اخباره لانه كان بموضع لا تخفى عليه التسمية لقربه
منه وعلم عناده بقوله سميت ولا يسمي فاعتقد انه تركها عمدا اذ لو قال سم الله بدل سميت لا كتمى بذلك

(ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة)*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) قال ابو عمر مرسل عند جميع الرواة ووصله ابو العباس مجازين
استحاق السراج من طريق ايوب والبراز من طريق جري بن خازم كلاهما عن زيد بن عطاء عن ايوب
سعيد الخدرى (ان رجلا من الانصار من بني حارثة) بطن من الاوس (كان يرعى لحيمة) بكسر
اللام وفتحها ناقدة ذات لبن (له باجد) بضم الهمزة والحاء الجمل المعروف بالمدينة (فأصابها الموت)
في أسبابه (قد كاهب شظاظ) بكسر الشين المجبة والنجاشم الطاء من عود محمد الطرف وفي رواية أيوب
وخبرها بوند فقلت لزيد بن جندب أو من خشب قال بل من خشب وفي رواية يعقوب بن جعفر عن
زيد بن عطاء فأخذها الموت فلم يجد شيئا بخبرها به فأخذ وندافوها به حتى اهراق دمها فعلى هذا
فالشظاظ الوند وقال ابن حبيب الشظاظ العود الذي يجمع به بين عروى الغرارين على ظاهر الرواية قاله
في التمهيد (فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها) أمر ابا جعفر وفي
رواية أيوب فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فبأله فأمره بأكلها (مالك عن نافع عن رجل من الانصار)
يحتمل انه ابن كعب بن مالك كما في رواية البخاري عن عبيد الله عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن
أبيه والابن عبد الرحمن كآرجه الحافظ وقيل عبد الله وبه جزم الزبي في الاطراف (عن معاذ بن سعد
أوسد بن معاذ) كذا وقع على الشك وذكره ابن منده وأبو نعيم وابن فتيون في الصحابة قاله في الاصابة
(ان جارية) لم تسم (لكعب بن مالك) لان ابا رى الصحابي الشهر (كانت ترعى غنما لها سبع) فيج
الاهلية وسكون اللام وعين مهملة جبل بالمدينة (فأصبحت شاة منها فأذرتاها) قبل الموت (قد كنها)

وفي رواية فذبحتها (ببحر) وفي رواية للبخاري فكسرت جراً فذبحته به (فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي رواية للبخاري فقال كعب لا اله الا أنا كواخي آتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله أو خي أرسل اليه من يسأله فأناؤه أو بعث اليه (فقال لا بأس بها فكاوها) أمر أباحه وفيه التذكية بالبحر وجواز ما ذبحته المرأة حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة طاهرة أو غير طاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم أباح ما ذبحته ولم يستفصل وهذا قول الجمهور وما لا في المدونة والشافعي ونقل ابن عبد الحكم عن مالك الكراهة وأخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وتابعه عبيد الله وجوزية بن أسماء عن البخاري والليث بن سعد عن اسماعيل وعلقه البخاري الثلاثة عن نافع ضوه (مالك عن ثور) بفتح المثناة (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التحتية (عن عبد الله بن عباس) قال أبو عمير وبه ثور عن عكرمة عن ابن عباس كإرواه الدراري وغيره وهو محفوظ من وجوه عن ابن عباس (أنه سئل عن ذباح نصارى العرب فقال لا بأس بها) لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قال ابن عباس طعامهم ذباحهم رواه البيهقي وعلقه البخاري لأن سائر الأطعمة لا يختص حلها بالمال (وتلا هذه الآية ومن يتوهم) بوادهم ويواليهم (منكم فانه منهم) من جلتهم ولعل مراده بتلاوتها أنه وإن جازا كل ذباحهم لكن لا ينبغي المسلم أن يتخذهم ذباحين لأن في ذلك موالة لهم (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى) قطع (الأوداج فكاوه) لمحدث الصحيح عن رافع بن خديج أنه قال يا رسول الله ليس لنا مدي فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكاوا إيس الدين والظفر أما الظفر فدى المحبشة وأما السن فعظم (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح به إذا بضع) بفتحين قطع المحقوق والودجين (لا بأس به إذا اضطررت إليه) والأفامستحب المحدث المشهود لمحدثه

* (ما يكره من الذبيحة في الذكاة) *

(مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة) بضم الميم وشذراء اسمه يزيد بفتحته قبل الزاي ويقال عبد الرحمن (مولى عقيل) بفتح العين (ابن أبي طالب) ويقال مولى أخته أم هانئ (أنه سأل أباه مرة عن شاة ذبحت) وفي رواية عند أبي عمر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال كانت عناق كريمة فكسرت أن أذبحها فلم ألبث أن تردت فذبحته فركضت برجلها (فتحرك بعضها) أي رجلها (فأمره أن يأكلها) أي أباحه لأنها مذكاة (ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت وقال إن الميتة لتتحرك) فلا يفيد ذبحها (ونهاه عن ذلك) أي أكلها قال أبو عمر لا أعلم أحدا من الصحابة وافق زيدا على ذلك وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر (وسئل مالك عن شاة تردت) سقطت من علو (فتمكسرت) وفي نسخة فكسرت بلاتاء قبل الكاف (فأدركها صاحبها) فذبحها (فقال الدم منها ولم تحرك) هل تؤكل أم لا (فقال مالك أن كان ذبحها ونفسها) أي دمها (يحرى) أي يسيل سمي الدم نفسه لأن النفس التي هي اسم بحلة الحيوان قوامها بالدم (وهي تطرف) تحرك بصرها يقال طرف البصر كضرب تحرك وطرف العين نظرها (فلما أكلها) دلالة ذلك على الحياة فعمل فيها الذبح

* (ذكاة ما في بطن الذبيحة) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إذا تحركت الناقة فذكاة ما في بطنها) أي جنبها كائنة (في ذكاتها) لأنه جزء منها فذكاة جميع أجزائها (إذا كان قد تم خلقه وبنت شعره) المدرك بالحاسة (فإذا أخرج من بطن أمه ذبح) ندبا كما يفيد السباق (حتى يخرج الدم من جوفه) فذبحه إنما

هو لا تقاؤه من الدم لا لتوقف الحمل عليه وهذا جاء بما مره فرعا روى أبو داود والحكم عن ابن عمر مر فوا
 ذكاة الجنين إذا اشعر ذكاة أمه ولكنه يذبح حتى ينصاب ما فيه من الدم ويعارضه حديث ابن عمر رفعه
 ذكاة الجنين ذكاة أمه اشعر ولم يشعر لكن فيه مبارك بن مجاهد ضعيف ولما عارض الحديثين لم يأخذ
 بهما الشافعية فقالوا ذكاة أمه معنية عن ذكاة مطلقا ولا الجنينة فقالوا لا مطلقا ومالك التي الثانية
 لضعفه وأخذ بالاول واعتضاده بالموقوف الذي رواه قتيبة قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة
 أمه رواه أبو داود وصححه الحكم عن جابر ورواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحكم وابن حبان
 عن أبي سعيد وجاء من رواية جمع من الصحابة وهو يرفع ذكاة في الموضعين مبتدأ وخبر أي ذكاة أمه
 ذكاة له وروى بالنصب على الطريقة كيجت طالع الشمس أي وقت طلوعها أي ذكاة كانته حاصلة وقت
 ذكاة أمه قال الخطابي وغيره ورواية الرفع هي المحفوظة والمراد الجنين الذي نخرج ميتا فيؤكل ذكاة أمه
 لانه جزء منها عند مالك والشافعي وغيرهما لما جاء في بعض طرق الحديث من قول اليا نزل بأمر رسول الله
 أنا نخر الابل ونذبح البقر والشاة فنجد في بطنها الجنين فنلقه أو ناكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاة
 ذكاة أمه فسؤله إنما هو عن الميت لانه محل الشك بخلاف الحي الممكن ذبحه فيذكي لاستقلاله بحكم
 نفسه فيكون الجواب عن الميت لطابق السؤال ومن بعد التأويل قول أبي حنيفة المعنى على التشبيه
 أي مثل ذكاة أو كذا كذا فية يكون المراد الحي المحرمة الميت عنده ووجه بعده ما فيه من التقدير
 المستغنى عنه ومن ثم وافق صاحباه مالكا ومن وافقه لأن التقدير أن يذكي ذكاة مثل ذكاة أمه ففيه
 حذف الموصول وبعض الصلة وهو أن والفعل بعدها وهو لا يجوز وفيه تكثير الاضمار وهو خلاف الأصل
 فرواية النصب اتبع على الظرف كما تراعى على التوسع نحو واختر موسى قومه أي ذكاة في ذكاة أمه وكل
 منهما أولى لقلة الاضمار واتفاقه مع رواية الرفع والإلتصاف كل واحد منهما الآخر (مالك عن يزيد)
 بتحية قبل الزامي (ابن عبد الله بن قسيط) بقاء ومهملتين مضربا في أسامة (الليثي) للادنى الاعرج
 المتوفى سنة اثنين وعشرين ومائة وله تسعون سنة (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ذكاة ما في بطن
 الذبيحة) ابل او بقر او غنما (في ذكاة أمه اذا كان من خلقه) الذي خلقه الله عليه ولولا قصيد
 أورجل قاله الباسي (وبنت شعره) أي شعر جسده لا شعر عينيه وطاحيه والامير وكل

* (كتاب الصيد) *

أصل الصيد مصدر ثم أطلق على الصيد كقوله تعالى أحل لكم صيد البحر ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
 والمراد في هذه الترجمة أحكام الصيد الذي هو المصدر

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (تركأكل ما قتل المعراض والحجر) *

بكسر الميم وسكون العين المهملة فراء فالف فضاء معجمة قال النووي خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديد
 وقد يكون بغير حديد هذا هو الصحيح في تفسيره وفي القاموس المعراض سهم بلا ريش دقيق الطرفين
 غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة وقال ابن دقيق العدة صراسعها محدد وقال ابن سيده كان
 دريد سهم طويل له أربع قذذ رقائق فاذا رمى به اعترض (مالك عن باقر انه قال رميت طائر في حجر
 وأنا بالحرف) يضم الحيم والراء وبسكون الراء وبالفتح موضع بالمدينة (فاصيدهم ما قاتلوا أحدهما
 هات فطرحه عبد الله بن عمرو وأما الأخر فذهب عبد الله بن عمر يذكيه يقدم) بالتحقيق بنية رسول
 اله النجار مؤثثة قال ابن السكيت لا تشدد وأنشد الأزهري * فقلت أغيراني القدوم لعاني *

وجعل ابن الأنباري التشديد من خطأ العامة لكن قال الزحشري وتبعه المطرزي القدم المختات
 خفيفة والتشديد لغة (فأت قيل أن يذكيه فطرخه عبد الله أيضا) لأنه من الموقوذة المنفوقة
 القتال (مالك أنه بلغه) وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر (أن القاسم بن محمد
 كان يكره ما قتل المعارض بالبنفقة) المتخذة من طين وتيس ويرى بها وفي البخاري قال ابن
 عمر في المقتولة بالبنفقة تلك الموقوذة وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن صيد المعارض فقال ما أصاب بحده فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد (مالك أنه بلغه أن سعيد بن
 السبيد كان يكره أن يقتل الأنثى) إذا توخشت كغير شر وبقرة (بما يقتل به الصيد من الرمي
 وأشابهه) أي لا يؤكل بالعقر وبه قال مالك وربيعة والليث عملا بصله وقال الثوري وأبو حنيفة
 والشافعي إذا عجز عن البعير الشارد صار كالصيد محدث رافع بن خديج قال نزلنا بعير فراه رجل بسهم
 فحده فقال صلى الله عليه وسلم إن لهذه الهامة أوبد كالأبد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا
 وكذا (قال مالك ولا يرى بأسا بما أصاب المعارض إذا خسق) بفتح المعجمة والمهملة وبالضاد أي ثبت
 قال ابن فارس خسق السهم الهدف إذا ثبت فيه وتعلق (وبلغ القتال أن يؤكل) لا باخه صلى الله عليه
 وسلم ما أصاب بحده ليلوغه القتال واستدل بذلك بقوله (قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا
 إيبسوا عنكم الله) أي يتبروه وموته تعالى لا ظهرا ما علمه من العبد على ما علم لا يعلم ولا يعلم وقال في قوله
 (بشيء من الصيد) يعلم بأنه ليس من الفتن العظام (تناله) أي الصغار منه (أيديكم ورماحكم) الجار
 منه وكان ذلك بالحد يدونه وهم محرمون فركات الوحش والطير تغشاهم وهم في رحلتهم (قال) مالك
 (ففي كل شيء تناله الإنسان بيده أو رمحه أو شيء من سلاحه فانفذه وبلغ مقاتله) تفسير لانفذه (فهو
 صيد كما قال الله) بشيء من الصيد (مالك أنه سمع أهل العلم يقولون إذا أصاب الرجل الصيد فأعانه
 عليه غيره من ما أوكل غير معلم) لأن كونه معلما شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين
 (لم يؤكل ذلك الصيد إلا أن يكون سهم الرامي قد قله أو بلغ) سهم (مقاتل الصيد حتى لا يشك أحد
 في أنه قتله وأنه لا يكون للصيد حياء بعده) فيؤكل لتحقيق الاباحة (وسمعت مالك يقول لا بأس
 بأكل الصيد وإن غاب عنك صرعه) بخوفا وراوغضة فلم تره (إذا وجدت به أثر من كلبك) الذي
 أرسلته عليه (أو كان به سهمك) ما لم يبت فاذا بات فانه يكره (كراهة تحريم على المشهور زاد في المدونة
 مبالغا وإن أنفذت مقاتله الجوارح أو سهمه وهو فيه بؤينة قال مالك وتلك السنة وروى أبو داود
 في مراسيله جابر بن عبد الله بن أبي نجيح قال صلى الله عليه وسلم فقال أني رمت من الليس فأعياني ووجدت
 سهمي فيه من الغد وعرفت سهمي فقال الليل خلق من خلق الله عظيم لعله أعانك عليه شيء أنبذها
 عنك وورد قر يبعثه في بعض طرق حديث عدي بن حاتم

(ما جاء في صيد الملعات)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكتاب المعلم) وهو الذي إذا جرت جروا إذا أرسل
 أطاع والتعليم شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين قال ابن جبيب والتكليب التعليم وقيل
 التلبيط (كل ما أمسك أن قتل وإن لم يقتل) لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت
 كلبك المعلم وسميت فكل فعوميه يشمل ما ذالم يقتل لكنه يذكي وفيه مشروعية التسمية وهي محل وفاق
 وإنما اختلف هل هي شرط في حل الأكل فذهب الشافعي في جماعة وروى عن مالك أنه ألبس شرطاً

فلا تدح تركها وذهب أحد إلى الوجوب لمعناها شرطاً في حديث عدي وذهب أبو حنيفة ومالك
والجمهور إلى أنها شرط على الذكركم القادر فيجوز متركها سواء عجزاً ويدل له أن المعاق بالوصف ينفي
عند اتفاقه عند من يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويؤيد القول بالوجوب بشرطه أن الأصل
تحريم الميتة وما أذن فيه منها برأعي صفة فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل
التحريم وفي قوله إذا أرسلت اشتراط الأرسال للحل (مالك أنه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمر)
كل ما أمسك عليك (وان أكل وان لم يأكل) لما رواه أبو داود عن عمرو بن شبيب عن أبيه
عن حمزة أن أعرابياً قال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً مكلمة فأتقتي في صيدها قال كل
مما أمسك عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه ولا يضره حديث عدي في الصحيحين قلت
فإن أكل قال فلا تأكل فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه لمحل النهي على الكراهة جمعاً بين
المحدثين وقواه ابن المواز بن حديث الأكل بحبه العمل وقال به من الصحابة علي وابن عمر وسعد بن
أبي وقاص وغيرهم وما حبه العمل أولى وقال الباقى جل شيوخنا حديث عدي على ما ذكره
الكاتب ميتاً من المجري والصدمة فأكل منه فإنه صار إلى صفة لا تعلق للأمسك بها وبين هذا
التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لعدي ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكاتب ذكراً فانتبه وأخذ
بكون الخادم مصدراً مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي الصيد وذكاة خبر إن (مالك أنه
بلقه عن سعد بن أبي وقاص) مالك الزهري (أنه سئل عن الكاتب العلم إذا قتل الصيد فقال كل
وان لم يتق) بفقوة فمؤحدة (الابضة) بفتح الموحدة وتكسر وتضم وضاد معجمة قطعة (واحدة) وهذا
قال مالك في الشهور عنه والشافعي في القديم وغيرهما وهو ظاهر قوله تعالى فكأولاً أمسك عليك
فإن الباقي بدأ كله قد أمسكه علينا فحل على ظاهر الآية وهو نص حديث ابن عمر وعن مالك
والشافعي في المجدد لا يؤكل لص حديث عدي لكن قد أمكن الجمع بينهما فوجب المصير إليه كما رأيت
(مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول في البازي) بزنة القاضى فيعرب أعزب المقوص والجمع براءة
كقصة وفي لغة بار بزنة باب فيعرب بالحركات الثلاث ويجمع على ابواز كابواب ويزان كديان (والعقاب)
من الجوارح انثى وبساذمة طائر من غير جنسه وقيل الثعلب قال يجمع
ما أنت إلا كالقالب فأمه * معروفة وله أب مجهول

(والصدقة) من الجوارح سمي القطامي بضم القاف وفتحها وبه سمي الشاعر والاني صدقة بالهاء
قاله ابن الأنباري (وما شبه ذلك) من كل ما يقبل التعليم (أنه إذا كان رقيقه) يفهم (كأققة الكلاب)
المعلقة فلا بأس بأكل ما قتل مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح
مكلمين تعلمون مما علمكم الله فكأولاً أمسك عليك واذكروا اسم الله عليه وأما قوله صلى الله عليه
وسلم إذا أرسلت فكلك المعلم فتخرج جواباً لسؤال عدي عن الكاتب (قال مالك أحسن ما سمعت في الذي
يخلص) بالتثنية يأخذ (الصيد من مخالب) جمع مخالب بالكسر وهو الطائر والسبع كالظفر
للإنسان لأن الطائر يخلب بمخالبه الجملد أي يقطعه (البازي أو من في الكلب ثم يترى به فيموت أنه
لا يخلأ أكاه) لأنه ميتة (قال مالك) كذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالب البازي (أو في)
(الكلب) وإن لم يدر على خليفه منها (فتتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي أو الكلب
فإنه لا يخلأ أكاه) لأنه لا يؤكل بالفقر إلا ما عجز عن ذكته والقرض أنه قادر عليها (وكذلك الذي
برى الصيد) بسهمه (فتسأله وهو حي فيفطر في ذبحه حتى يموت فإنه لا يخلأ أكاه) لأنه ترك ذبحه مع
إمكانه (قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا) بدار البجعة (أن المسلم إذا أرسل كلب الجوسني الضاري)

بالضاد المعجمة صفة لكل اى المورد الصيد (فصاد وقتل انه اذا كان معلما) جملة بين بهامعنى الضارى
 (فأكل ذلك الصيد حلال لا بأس به) أى لا كرامة فيه اذ حلال بمعنى جائز قد يصاحب الكرامة
 (وان لم يذكر) من التذكية ولا ينوضح بذكره من الادراك (المسلم) جملة حاله اذا ذكره حيا وذكاه
 لا يتوهم عدم حله (وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسى) بفتح الشين السكين العربى
 جمعها شفار كم كتاب وشفرات كم سجدات (أورمى بقوسه ونبله) سهامه مؤنثة لا واحد لها من
 انفعلها (فيقتل بها فسيده ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله) لان الصبرة بنفس الصائد والذابح
 لا بملك الآلة (واذا أرسل الجوسى كلب المسلم الضارى على صيده فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد
 الا ان) يدرك حيا (يذكى) أى يذكيه المسلم فيحل له أكله (وانما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله
 ماخذها الجوسى فيرمى بها الصيد فيقتله بمنزلة شفرة) سكين (المسلم يذبح بها الجوسى فلا يحل
 أكل شئ من ذلك) لان العبرة بالفاعل لا الآلة

(ما جاء فى صيد البحر)

(مالك عن نافع ان عبد الرحمن بن أبى هريرة سأل عبد الله بن عمر علفظ) بالفاء والمعجمة طرح (البحر)
 من السمك (فتمأ من أكله) قال نافع ثم أتى عبد الله فدعا بالبحف (طلبه والباع زائده) (فقرا)
 قوله تعالى (أحل لكم) أيها الناس حلالا كنتم او يحرمين (صيد البحر) ما صيد بالبحر بحال حياته
 (وطعامه) أى البحر وهو ما قد فقه ميتا ونضب عنه الماء بلا علاج (قال نافع) فأرسلنى عبد الله بن عمر
 الى عبد الرحمن بن أبى هريرة (أقول له) أنه لا بأس بأكله (وقد قال أبوه عمر بن الخطاب صيده ما صيد
 وطعامه ما قد فقه به رواء البخارى فى التاريخ وعبد بن حميد وروى ابن أبى شبة عن الصديق الطاقى
 حلال (مالك عن زيد بن اسلم عن سعيد الجارى) بالجيم نسبة الى الجارى بلد قرب المدينة النبوية
 (مولى عمر بن الخطاب) أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا (وموت) موتا
 (مردا) أى السمك الذى يموت فيه من البرد كم فى النهاية (فقال ليس بها بأس قال سعد ثم سألت
 عبد الله بن عمرو بن العاصى فقال مثل ذلك) لا بأس بها (مالك عن أبى الزناد) عبد الله بن ذكوان
 (عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن) بن عوف (عن أبى هريرة وزيد بن ثابت) أنهما كانا لا يريان بما لفظ البحر
 بأسا (شدة مجوازه) (مالك عن أبى الزناد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من اهل انجار) بالجيم بلد
 قرب المدينة (قدموا) المدينة (فأسألو مروان بن الحكم) الاموى امير المدينة من قبل معاوية (عن ما لفظ
 البحر فقال ليس به بأس وقال اذهبوا الى زيد بن ثابت وأبى هريرة فأسألوهم) عن ذلك (ثم ايتوني
 فأخبروني ماذا يقولان) فأتوهم فأسألوهم فقال لا بأس به فأتوا مروان (بن الحكم) (فأخبروه) بما قالوا
 (فقال مروان) (قد قلت لكم) أنه لا بأس به ولكن أردت انهما وافقاني (قال مالك لا بأس بأكل
 الحيتان يصيدها الجوسى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى البحر هو الطهور ماؤه الحلى ميتته)
 كما تقدم مسند فى كتاب الوضوء (قال مالك واذا أكل ذلك) حال كونه ميتا فلا يضره من صاده (وقال
 ابن عباس كل من صيد البحر وان صاده نصرانى او يهودى او مجوسى رواه البيهقى وقال الحسن البصرى
 رأيت سبعين صحابيا يأكلون صيد الجوسى من البحر ولا يتلجلج فى صدوره شئ من ذلك

(بحرهم كل ذى باب من السباع)

ظاهره سواء كان يعضه ويبتغى كاسد وغرود وب وبق وقيل وقد روى كذا عن وضع رهر (مالك عن
 ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن أبى ادريس الخولانى) اسمه عائذ الله بتجنيته وذال معجمة ابن عبد الله ولد

يوم حنين وسبع من كرا الحجابة ومات سنة ثمانين قال سمعته من عبد العزيز بن كان عالم الشام بعد أبي الدرداء
 (عن أبي ثعلبة) بمثله (الحشني) بهم الحاء وفتح الشين المعجمين وبالنون مندوب الى بني خنيس من
 قضاة صحابي مشهور بكنيته قيل اسمه جروم ارجو ان اوجزهم بضم الجيم والماء بينهما ما راسا كنية
 او لا شرب بمكة مكسورة بعد هاء اولاش بغير هاء اولاش ثقاف اولاشومة ولا شوم بلا هاء او ناسب او ناسر
 او غرق او شق او زيد او لا سود وفي اسم أبيه ايضا خلف فتبل عمرو وقيل قيس وقيل غير ذلك قال
 ابن الكلبي كان من بايع تحت الشجرة وضرب له بسهمه في خيبر وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم الى
 قومه فأسلموا له أخذت وعنه ابن المسيب ورجاءه وأخرج ابن عساکر عن أبي الزاهرية قال قال أبو ثعلبة
 اني لارجو الله ان لا يمتحنني كما أراكم تخفون عند الموت فيبغوا يرضي في خوف الليل قبض وهو ساجد
 فرأت الله في النوم أن أباه قد مات فاستقطقت فرقة فقالت ابن أبي فليل لها في مصلافة فزادته في حبها
 فأنته فوجدته ساجدا فحزرتك فاستقطمتا سكن الشام او حص ومات سنة خمس وسبعين وقيل قبل ذلك
 بكبر بعد الاربعين والمعروف الاول (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من
 السباع حرام) قال ابن الأثير التاب السن التي خلف الرباعية وهل المراد كل ذي ناب مطلقا والمراد
 ناب يعض ويه ويه طاد ويعد ويضعه غالبيا بخلاف غير النابدي كغلب وضبع وبه قال
 الميث والثاقبي وأصحاب مالک المدنيين فمن التبعض اول لعن اذ المراد ناب يعض ويه كالم بقرينة قوله
 ناب ولا يقل كل سبع يتيه على الاقتراس والتعدي والافلا فائدة لذكر التاب اذ السباع كلها ذات أنياب
 وقد ورد في حل الضع احاديث لا بأس بها واما التعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن خازم عند الترمذي
 وابن ماجه ولكن سنده ضعيف كافي الفتح قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى في هذا الحديث ولم يتابعه
 أحد من رواة الموطأ عليه ولا من رواة ابن شهاب وإنما لفظهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 أكل كل ذي ناب من السباع وما جاء به يحيى هنا إنما هو لفظ الحديث التالى انتهى وقد رواه البخاري عن
 عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كلهم ما عن مالك بإسناده بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وقال البخاري تأييده أى مالک بن نويرة ومعه وابن عيينة
 والمناجشون عن الزهري ومثابه ابن عيينة عند البخاري في الطب وعند مسلم ومثابه معمر بن يوسف عن
 مسلم والحسن بن سفيان في مسنده والمناجشون عند مسلم وكذا تأييده عمرو بن الحارث وصالح بن كيسان
 وابن أبي ذئب الثلاثة في مسلم ايضا قال ابو عمرو رواه ابو اويس عن الزهري بإسناده نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن المخططة والتهبة والجشمة وعن أكل كل ذي ناب من السباع أخرجه قاسم بن ابيصير
 وكذا رواه صالح بن ابى الاحضر عن الزهري وزادوه المحالي ولجوم الحجر الالهية وانفرد بذلك عن جميع
 اصحاب ابن شهاب وإنما يحفظ هذا اللفظ من حديث ابن المسيب عن ابي الدرداء بإسنادين لا ادري كيف
 أخرجه عن ابن المسيب لقول ابن شهاب لم اسمع بحديث النبي عن أكل كل ذي ناب من السباع من علمانا
 بالبخاري حتى قدمت الشام فحدثني به ابو ادريس وكان من فقهاء الشام والجشمة هى التى تصير بالنبل انتهى
 بحجم ومثله مفتوحة وتصير تربط ويرمى اليها بالنبل حتى تموت من جثم المكان وقف فيه قال ابو عمرو لا كان
 نهى محمدا لعقبه الامام بما يفسره بالحديث الناص على التحريم فتال (مالك عن اسماعيل بن ابى حكيم)
 القرضي مولاهم المدنى المتوفى سنة ثلاثين ومائة (عن عبيدة) بفتح الهمزة وكسر الموحدة (ابن سفيان)
 ابن الحارث (الحضرمي) المدنى التابعي الثلاثة عن ابى هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل
 كل ذي ناب من السباع حرام) فذكره بلفظ حديث ابى ثعلبة على رواية يحيى وهو نص في حرمة الجوارح
 المقررة وزادوه مسلم من طريق ابن مهدي وابن وهب عن مالك به (قال مالك وقول الامام الاول عليه

(عندنا) بالمدسة قال الترمذي وعامة العمل عندنا كراهل العلم وعن بعضهم لا يحرم وظاهر مذهب الموطأ التحريم ورواه ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك بن أنس ورواه ابن عبد البر وقيل ما كرهه حماد اللبني على الكراهة لفظ حرام شذبه يحيى عن زوائد الموطأ في حديث أبي فعدة لكنهم اختلفوا على لفظ حرام في حديث أبي هريرة فيحمل على المنع الصادق بالكراهة وهو المشهور في المذهب كما قال ابن العربي وغيره وظاهر المدونة لقول مالك فيها لأحب كل الضيع والتعب والذنب والهر الوحشي والانسى ولا شيء من السماع والقول الثالث لأصحاب مالك المدنيسين الفرق بين ما يندوكلا لشد والفر فيحرم وبين ما لا يندوكلا ضيع والهر والذئاب والذئب فيكره نقله عنهم ابن حبيب ووجه المشهور قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى منحرما الاية فإنه يدل على عدم تحريم غير ما فيها لكن نفي الحرمة لا يقتضي الحمل عينا بل يحتمل الكراهة ايضا فاحتج بذلك ويعقب بان الاية متكئة وحديث التحريم عدالهيجهما اتفاقا وبأنها خرجت مخرج الرد على شيء خاص وهو ما حكى الله عنهم قوله وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وأجب بأن الحديث لا دليل فيه على الحرمة لاحتمال ان أكل مصدر مضاف الى الفاعل فيكون كقوله فعلى وما أكل السبع وقال ابن عبد البر انتهى ان تنظر الى ما ورد فيه فان ورد على ما في ملكك فهو مني ارشاد كالأكل من رأس الحنفية وبالجمال والاستعجال باليمين وما ورد على غير ملكك فهو وعلى التحريم كالشعار وعن قليل ما أنكر كثيره وعن بيع جبل الحبلية واستباحة الحيوان من هذا القسم قال وحمل النبي على التبرية فيه لا يعضده دليل صحيح انتهى وهو على اختياره ترجيح التحريم.

* (ما يكره من أكل الدواب) *

(مالك أن أحسن ما سمع في الخيل) نجاعة الافراس لا واحد له من لفظه أو مفرد أو خائن سميت بذلك لاحتياها في المشية وبصافي في شرفها ان الله أقسم بها في قوله تعالى والعبادات ضحوا (والبغال) جمع كثرة لبغل وجع القلة اقبال والاني بغلة بالهاء والجمع بغلات مثل سبعة وسبعينات (والجيز) جمع خيار ويجمع ايضا على خروا جرة والاني انا، وجماعة بالياء مانادر (انها لا تؤكل) تحريم ما على مشهور المذهب والصحيح عن أبي حنيفة وقول المفهوم مذهب مالك كراهة الخيل ضعيف إلا أن يحمل على التحريم (لأن الله تبارك وتعالى قال) خلق (الخيل والبغال والحمير لتركيبكم) وبها وزينه) مقول له وقال تبارك وتعالى في الانعام) الابل والبقر والغنم في سورة غافر الله الذي جعل لكم الانعام (اتركبوها ومنها ما كان) ولكم فيها منافع وأني بهذه الاية لأن فيها لام التعليل المفيدة للصحة غيره لانه في مقام الاستدلال ولذا عدل عن قوله في سورة النحل قبل آية الخيل والانعام خلقها لكم فيها دفي ومنافع ومنها ما تكون (وقال تبارك وتعالى ليدكروا اسم الله) التلاوة ويذكر اسم الله في أيام معلومات (على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها) وأطعموا الناس الفقير وقال بعد ذلك والبدن جعلنا لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف إذا وجبت جنوبها فكلوا منها (وأطعموا القانع والعسر قال مالك وسميت أن البائس هو الفقير) فيجعل صفة له اجماع الى شدة فقره لانه الذي قد تباعد من ضر الفقر (وان العسر هو الرث) الذي يعتريك ويتعرض لك لتعطيه ولا يفسح بالسؤال (قال مالك) مبينا وجه استدلاله (قد كراه الله تعالى الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة وذكر الانعام للركوب والاكل وينبوا وجه الدليل بما مرزأه من ان التعليل تفيد ان الخيل وما عطف عليها لم تخلق لغرض ذلك لان العلة المنصوصة تفيد انحصارها بوجه أكملها خلاف ظاهر الآية الذي هو اولى في الحجة من خبر الآحاد ولو صح وثابها عطف البغال والحمير على الخيل دال على اشتراكها معها في حكم التحريم فخصنا من افردهمكم ما عطف عليه الى دليل وحديث اسماء في الصحيحين خبرنا في رثا على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة زادت في رواية الدارقطني نحن وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد تسليم أنه صلى الله عليه وسلم اطالع على ذلك وأنهم لم يفعلوه باجتهادهم على المرجح من جواز الاجتهاد في العمر النبوي فتبين عن بطرق اليأس الاحتمال اذ هو خبر لا عموم فيه وأما حديث جابر في التحسين نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوارح الهلية وخصص في التحصيل فهو من أدلة التحريم لقوله رخص اذ الرخصة استباحة الممنوع لعذر مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم بسبب الخمصة الشديدة التي أصابتهم بخيبر ولا يدل ذلك على الحل المطلق الذي هو محل النزاع وأما كون أكثر الروايات بانظاره كافي مسلم ففيه تعوية لا حرجاً لأن لفظ اذن دون اباح أو أحل دال على ذلك وكذا لفظ رواية أمر معناه في هذا الوقت للخمصة ولو سلمنا أنه يدل على التحريم فلا يدل على الحل لتقابل الاحتمالين نالهما أن الآية تسبق مساقي الامتنان فلو كان ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم والمحكم لا يمتن بأذى النعم وهو الركوب والزينة هنا يتبرك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها في قوله ومنها تأكلون رابعها الواجب أكلها لغات المنفعة بها فيما وقع الامتنان به من الركوب والزينة وأجيب عن الأول بأنه آية التحل مكينة اتفاقاً ولو فهم صلى الله عليه وسلم منها المنع لما اذن في أكلها في خيبر وهي في سابعة الهجيرة وجوابه أن محل الاذن فيه للخمصة كما قال تعالى الا ما اضطررتم اليه في الممنوع منه نصاً فاذنه لا يتأني فهمه منها المنع وأما دعوى أن آية العمل ليست نصاً في المنع وحديث أسماء صريح في الجواز فيقدم الصريح على المحتمل فيجوابه أن المتبادر من الآية المنع وذلك كافي في الاستدلال على ما علم في الأصول والحديث لا صراحة فيه على اطلاع المصطفى بل يحتمل أنه باجتهادهم ولا يراد أن اصول مالك قول الصحابي لأن محله حيث لا معارض وأما دعوى أن اللأم وإن كانت للتعليل لا تفيد المحصر في الركوب والزينة فإنه ينتفع بالتحليل في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقاً كحمل الامتعة والاستقام والطن وانما ذكر الركوب والزينة لأنهما أغلب ما تطلب له التحليل فيجوابه أن معنى المحصر فيه ما دون الاكل المتن به في غير التحليل فهو اضافي فلا ينافي في الانتفاع بها فيما ذكر والدليل على أنه اضافي الاجماع والحمل ونحوه ركوب حكمة واجب عن الثاني بأن عطف البغال والحمير انما هو دلالة اقتران وهي ضعيفة وجوابه انما نستدل بها فقط بل مع الاخبار بأنه خلقها للركوب والزينة وامتنانه بالأكل من الانعام دونها وعن الثالث أن الامتنان انما يقصد به غالب ما كان يقع انتفاعهم به فخطوبوا بما ألفوا وعرفوا ولم يكونوا يعرفون أكل التحليل لعزتها في بلادهم بخلاف الانعام فأكثر انتفاعهم بها كان محل الانتقال ولا كل فانتصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلو حصر في الركوب والزينة لاضرر والجواب أن هذا ممنوع وسنده انه لا دليل على أن المقصود بالامتنان غالب ما يقصد به ولا مشقة في المحصر في الركوب والزينة بل هما من أجل النعم المتن بها وأجيب عن الرابع بأنه لو لم يكن من الاذن في أكلها ان تقني للزوم منسلة في الانعام المباح أكلها وقد وقع الامتنان بها وجوابه أن الفرق موجود لأن ما وقع التصريح بالامتنان تأكله لا يقاس عليه ما وقع فيه الامتنان بأنه للركوب والزينة فاللازم ممنوع وقد روي ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه كان يكره لحوم الخيل ويقر أن الانعام خلقها للكمالية ويقول هذه للأكل والتحليل والبغال والحمير ويقول هذه للركوب فهذا صحابي من أئمة اللسان ومقامه في القرآن معلوم قد سبق ما الكافي الاستدلال بذلك وروي ابو داود والنسائي عن خالد بن الوليد نهى صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير لكن ضعفه البخاري وأحمد وابن عبد البر وغيرهم لكنه يتقوى بظاهر القرآن وذهب الجمهور والسامعي وأحمد إلى حل أكل الخيل بلا كراهة فظاهر حديثي جابر وأسماء بنت أبي بكر وقد علم ما فيه (قال مالك

والقانع هو الفقير أيضاً) وقيل هو السائل قال النخاس
 لمال الرءوس له في عني * مفارقة أعف من التمتع
 يقال منه وقع فنوعا اذا سأل وقنع فناعا اذا رضى بما على واصل هذا كاه الفقر والمستكنة وضعف
 الحال قاله أبو عمر فقع برته رضى ومعناه وقع بفتح الزون ما مع وسأل وقد تنظر في القائل
 البدر حران فقع * والمحرم عبدان فقع * فاقنع ولا تنقع فقا * شئ يشين سوى الطمع
 * (ما جاء في جلود الميتة) *

(مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها واسكان
 الفوقية (ابن مسعود) لهذا (عن عبد الله بن عباس) قال ابن عبد البر هكذا رواه يحيى فجوذا سنداه
 وثقته ويأبعه ابن وهب وابن القاسم وجماعة ورواه ابن بكير والقعني وقوم عن مالك عن ابن شهاب عن
 عبيد الله مرسل والحجج وصله وكذا رواه معمر بن نونس والزيدي وعقيل كلهم عن الزهري عن عبيد الله
 عن ابن عباس (أنه قال مرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة) بشاة ميتة (كان أعطاها
 مولاه) قال المحاذق لم أعرف اسمها (لعمري زوج أبي صلى الله عليه وسلم) زادي رواية نونس من
 الصدقة (فقال أفلا انتفعتم بجلدها) رواية بآهها وهو الجلد ديع أو يديع وسلم من طريق ابن عيينة
 هلا أخذتم إهابه فديعتموه فانتفعتم به لكننا شاة عن الزهري كما قاله ابن عبد البر وغيره (فقالوا
 يا رسول الله أئنا ميتة) بكسر التحتية شاة أو بسكونها مخففة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إنما حرم أكله) بفتح الحاء وضم الزاء وضم الحاء وكسر الراء لتقبله روايتان وفيه تخصيص الكتاب
 بالسنة لأن قوله تعالى حرمت عليكم الميتة شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصه بالاكل واستثنى
 الشاة فجلد الكتاب والخنزير وما تولد منهم النجاسة عين ما عدهم وأخذ غيرهم بعموم الحديث فلم يستثن
 شاة واستدل به الزهري على الانتفاع به مطلقا ديع أو يديع لكن صح التقيد بالدياغ من وجوه كثيرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم قصر الجواز على الماء كقول لوردد الحديث في الشاة ويقوى ذلك
 من حيث النظر أن الدياغ لا يزيد في التطهير - في الذكاة وغير الماء كقول لودكي لم يظهر بالذكاة
 فكذلك الدياغ واجب من عظم بالتسك بعموم اللفظ وادعى من خصوص السبب وعموم الاذن بالانتفاع
 ولأن الجوزان الظاهر يتفع به قبل الموت فكان الدياغ بعد الموت قائما مقام الحياة ومنع قوم الانتفاع
 من الميتة بشئ ديع الجلد أو يديع الحديث عبد الله بن علي بضم العين ولا مضمرة قال أنا نا كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل موته شهران لا تنقع وامن الميتة إهاب ولا عصب رواه احمد والاربعة وحسنه
 الترمذي ونححه ابن حبان قال المحاذق واعله بعضهم بكونه كتابا وليس به له قاذحة وبأن في اسناده
 اضطرابا ولذا أتركه احمد بعد أن قال أنه آخر الأمرين ورد ابن حبان بأن ابن علي سمع الكتاب يقرأ
 وسمعه مشايخ من جهينة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب واجب بأنه يحمل على
 الانتفاع به قبل الديع فإن لفظ إهاب منطبق عليه وبعد الدياغ يسمى ادما وسحتيانا وحديث الباب
 تابع ما لا عليه صالح بن كيسان ونونس في الصحيحين وابن عيينة في مسلم ثلاثتهم عن ابن شهاب به
 موصولا (مالك عن زيد بن اسلم عن) عبد الرحمن (بن وعلة) بفتح الواو وسكون العين المهملة وفتح
 اللام السبائي بفتح السين المهملة وموحدة ثم هاء ثم ياء نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان
 (المصري) بالميم الصدوق التاجي الصغير روى عن ابن عمرو (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال إذا ديع الإهاب) بكسر الهمزة وخفة الهاء ويجمع على إهاب ككتاب وكتب الجلد
 مطا قال في القائق سمي إهابا لأنه أدهب للحي وبألحماية على جسده كقيل له فك لا مسا كاه وراه

ولذا قال ديبغ بما يحفظ الجوارح كما تحفظه الحياة كسب وقرط (فقد طهر) بفتح الهاء وضمها والفتح افتتح طهارته لغويته عند مالك ومن واقفه اى نطف فينتفع به في الماء واليابس وقال غيره طهر ظاهره وباطنه حتى يجوز استعماله في الاشياء الرطبة ويجوز الصلاة فيه ولا فرق بين ما كحل اللحم وغيره وفي جوارحه كماله ما لم يتجاوز ما كحل اللحم فقط والاصح المنع مطلقا وفي طهارته البشيرة قولان اصحهما عند الشافعية لا يظهر لان الدماغ لا يؤثر فيه بخلاف الجوارح وهذا الحديث تابع ما لك عليه سليمان بن بلال وابن عيينة والدرادوردي كلهم عن زيد بن اسلم به عند مسلم (مالك عن يزيد) بنحيفة قبل الزاى (ابن عبد الله بن قيس) بقاء ومهلين مضغ للدني (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) بمثلثة القرشي العامري المدني اتابعي (عن امه) تابة مقبولة لا يعرف اسمها (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يستمع بجوارح الميتة اذا دبت) لا قبل الدبغ وعليه يحمل قوله لا تلتفحوا من الميتة بشئ جمعا بين الاحاديث بدوى نسخ كما مر وهذا الحديث رواه ابو داود عن القعني والترمذي والنسائي وابو داود ايضا من طريق بشر بن عمرو وعبد الرحمن بن القاسم وابن ماجه من طريق خالد بن مخلد اربعتهم عن مالك به

« (ما جاء فيمن يضطر الى اكل الميتة) * (ما جاء في كل ما بالنصوص القرآنية

وحدا الا اضطر ان يخاف على نفسه الهلاك علما او ظنا ولا يشترط ان يصير الى حال يشرف فيها على الموت فان الاكل عند ذلك لا يفيد قال العارف ابن ابي جرة الحكمة في ذلك ان في الميت سمية شديدة فلما كمل ابتداء هلكته فشرع له ان يجوع ليصير في بدنه بالمجوع سمية هي أشد من سمية الميت فاذا اكل منها حينئذ لا يضر وقال في الفتح وهذا ان ثبت حسن بالغ في الحسن (مالك ان احسن ما سمع في الرجل) وصف طردى فالمراد ولو امرأة (يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع ويتروك منها فاذا وجد عنها غنى طرحتها) قال ابن العربي ودينه ان الضرورة ترفع التحريم فيعود مباحا ومقدار الضرورة انما هو في حال العدم للقوت الى حالة وجوده حتى يجد وغير ذلك ضعيف فانه نص مالك في موطنه الذي الله بظهوره واملاه على اصحابه وقراه عمره كله وقال ابن الماجشون وابن حبيب يأكل مقدار ما يسد الرمق لان الاباحة ضرورة فتستقدر بقدر الضرورة قال ومحل الخلاف اذا كانت الخمصة نادرة واما اذا كانت دائمة فلا خلاف في جواز الشبع منها انتهى واحتج للقبال وهو قول الشافعي بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد اى فأك كل غير باغ لا ذرة والشهوة ولا متعة مقدار الحاجة واجب بان المراد بالبغي الخروج عن المسلمين وبالتعدى قطع الطريق فلا رخصة له في الميتة اذا اضطر اليها كما قاله مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما (وسئل مالك عن الرجل يضطر الى الميتة ايا كل منها وهو يحد) جملة حالية (ثم القوم اوزر عا وعفا بكانه ذلك قال مالك ان ظن ان اهل ذلك الثمر بمثلثة (او الزرع او الغنم يصدق به بضروريه) اى فيها (حتى لا يعدسارقا فتقطع يده رأت ان يأكل من اى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحمل منه شيئا وذلك احب الى من ان يأكل الميتة) ويضمن القيمة وقيل لا ضمان عليه (وان هو خشي ان لا يصدقوه وان يعدسارقا بما اصاب من ذلك فان اكل الميتة خير له عندى وله في اكل الميتة على هذا الوجه سهو) بفتحين (مع انى اخاف) لاطلقت جواز تقديم طعام الغير على الميتة (ان يعدو عادمي لم يضطر الى الميتة يدا استجازه) بالزاى (اخذ اموال الناس وزروعهم ومأواهم بذلك بدون اضطرار وهذا احسن ما سمعت) يقتضى انه مع غيره

• (كتاب الفقه) •

بفتح العين المهملة واجلها كما قال الاصمعي وغيره الشعر الذي يكون على راس الصبي حين يولد وسميت
الشاة التي تذيب عنه عقيقته لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح قال ابو عبيد: فهو ومن تسمية لشيء باسم
غيره انا صكان معه اومن سببه وقيل هي الذبيحة سميت بذلك لان مذبح الشاة ونحوها يعق اي يشق
ويقطع وقد انكر احد قول الاصمعي وغيره انها الشعر بانه لا وجه له وانما هي الذبيحة نفسه قال ابو عمر وهذا
اولى واقرب الى الصواب واجتبه بعض المتأخرين بانه المعروف لغية يقال عق اذا قطع ويدل له قول
الشاعر

بلادها على الشباب تسمى * واول ارض من جلدى ترابها

(ومثله قول الرماح بن ميادة)

بلادها نضت على تسمى * وقطن عنى حين ادر كنى عقلى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ما جاء في العقيقة)

(مالك عن زيد بن اسلم) العدوى مولاهم المدي (عن رجل من بني صهرة) بفتح الصاد المعجمة واسكان
الميم (عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا احب للعقوق) اي
العصيان وترك الاحسان (وكما نهى الله الاسم) لا المعنى الذي هو ذبح واحدة تجزى فحبة لانه
عليها في عدة احاديث وقد يقرر في علم الفصاحة الاحتراز عن لفظ يشرك فيه معنيان احدهما ما كرهه
فيجاء به مطلقا (وقال) صلى الله عليه وسلم (من ولده ولد فاجب ان ينسك) بضم السين من باب
نصر يتطوع بقربة لله تعالى (عن ولده فليفعل) وفي جعل ذلك وكولا الى محبته مع تسميته نسكا
اشارة الى الاستحباب قال ابن عبد البر وفيه كراهة ما يقع منها من الاسماء وكان صلى الله عليه وسلم يحب
الاسم الحسن وكان الواجب بظهور الحديث ان يقال لذبيحة المولود نسكة ولا يقال عقيقة نسكى لا أعلم
احدا من العلماء مال الى ذلك ولا قال به وانظروا تركوا العمل به لما صح عدمه في غيره من الاحاديث من
لفظ العقيقة انتهى ولعل مراده من المجتهدين والافقد قال ابن ابي الدم عن اصحابهم الشافعية يستحب
تسميته نسكة او ذبيحة ويكره تسميته عقيقة كما يكره تسمية العشاء عمة وزعم بعضهم انها بدعة تشبها
بحديث الموطأ ولا حاجة فيه لذلك ولا لنفي مشروعيتها وانما نسخت بالذبيحة كما ادعى محمد بن الحسن بل آخر
الحديث يثبتها وانما غايتها ان الاولى ان تسمى نسكة لا عقيقة قال ابن عبد البر ولا أعلم معنى هذا الحديث
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الامن هذا الوجه ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
أخرجه ابو داود والنسائي (مالك عن جعفر) الصادق (بن محمد) الباقر (عن ابيه) محمد بن علي

ابن الحسين بن علي (الله قال) ترسل (ورب فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن)
بأمر أبيها ففى الترمذى عن علي قال عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بكبش وقال
يا فاطمة احلقى رأسه وتصدقى بزنة شهره فضة قال فوزناه فكان درهم اربعين درهم (وحسين) بضم
الحاء روى أحمد عن علي قال لما ولد الحسن سميت به حرافعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارزقنى
أخى ما سميتهموه قلنا حرافة قال بل هو حسن فلما ولد الحسين فذكر مثله وقال بل هو حسين فلما ولد الحسن
فذكر مثله وقال بل هو محسن ثم قال سميتهم باسماء ولد هارون شبر وشبير ومشير اسناده صحيح ومحسن بضم
الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة مات صغيرا (وزينب) ولدت فى حياة جدها وكانت ابنة خلة حافلة لها
قوة جنان وتزوجها عبد الله ابن عمها جعفر فولدت له عليا وأم كلثوم وعونا وعباسا ومحمدا (وأم كلثوم)

ولدت قبل وفاة جد ماصلى الله عليه وسلم وتزوجها عمر بن الخطاب وأمه ربيعة بنت الحارث فقلت له ربيعة
ورقية ولم يبقا ثم تزوجها بعد موت عمر بن عمر بن عبد مناف فتزوجها أخوه محمد بن جعفر ثم مات فتزوجها
أخوها عبد الله بن جعفر فمات عنده فتزوج اختها زينب (فتصدق بزنة ذلك فضة) بمحمد بن عمرو
صلى الله عليه وسلم كما أمره في الحسن ومحمد بن أمية فمات ذلك على أمره فمات الحسن بكرهما قال ابن عبد البر
أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع الحقيقة وأودوها الباجي التصديق بزنة الشعر حسن وعمل بر
وفي الصحيح مرفوعا مع الغلام حقيقة فأمر بقواته دما وميطواعة الأذى فمات ابن الحلال بتعاللا صمعي
بحاق رأسه ورواه أبو داود بسند صحيح عن الحسن البصري أنكر في الطبراني ومطاطعة الأذى ويخلق
رأسه فطغى عليه فالأولى جل الأذى على ما وأعم من خلق الرأس (مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن
ابن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب (أنه قال) مرسل ووصله بعضهم فقال عن ربيعة عن
أنس وموخطأ والصواب ما في الموطأ قاله أبو عمر (وزن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر
حسن وحسين فتصدق بزنة فضة) فيندب ذلك وبالذهب أيضا

(العمل في العقيقة)

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن بأله أحد من أهله عقيقة إلا أعطاه إياها) لأنه كان من أشد
الحباية اتباعا لسنة فيجب نشرها (وكأن يعق) يضم العين من ناب نصر (عن ولده بشاة شاة عن الذكور
والإناث) لكل شاة اتباعا للقول النبوي وقياسا على الإخية فإن الذكور والإناث فيها سواء (مالك
عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد (التي) نيم قرين أبي عبد الله
المدني مات سنة عشرين ومائة على الصحيح (أنه قال) سمعت أبي يستحب وفي نسخة يقول استحب (العقيقة
ولو بمشقوق قال ابن عبد البر كلام أخرج على التقليد والمساقة كقوله صلى الله عليه وسلم لعمرى الفرس
ولو أعطاك كبد درهم وكتوله في الأمة ثم أذا زنت فيه رها ولو بصفير الإجماع على أنه لا يجوز فيها إلا ما حوز
في النخاع ما من الأزواج الثمانية إلا من شذ من لا يستد بخلافه انتهى مالك أنه بلغه أنه عقي عن حسن
وحسين أبي علي بن أبي طالب) أخرجه أبو داود من طريق أبي يوسف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم عقي عن الحسن والحسين بكباش وكباش وأخرجه النسائي من طريق قتادة عن
عكرمة عن ابن عباس عقي صلى الله عليه وسلم بكباشين كبشين (مالك عن هشام بن عروة أن أبا عروة
ابن الزبير كان يعق) يضم السين (عن بنته الذكور والإناث بشاة شاة) عن كل واحد (قال مالك
الامر عندنا في العقيقة أن من عقي فأنما يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والإناث) قياسا على الإخية فإن
الذكور والإناث فيها متساويان خلافا لمن قال يعق عن الغلام بشاتين قال ابن رشد من عمل به ما أخطأ
واقدا أصاب لما صححه الترمذي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أمر ابن يعق عن الغلام شاتين
مكافيتان وعن الجارية بشاة انتهى لكن حجة مالك ومن وافقه أنه لما اختلفت الرواية فيما عقي به
عن الحسنين ترجح تساوي الذكور والإناث بالعمل والقياس على الإخية (ولست العقيقة واحدة)
كما لا أخية يجامع أن كلا راقعة دم بتسريحها ولا أنه صلى الله عليه وسلم وكل ذلك إلى حجة الأب
فلو وجبت ما قال ذلك (ولكنها يستحب العمل بها) اتباعا للقول النبوي وجلال أمره على الاستحباب لأن
القاعدة أن الأمر المصلح على الوجوب جل على الذنب وقال الليث وأبو داود وأبو داود وأبو داود
(وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا) فلا ينبغي تركها وفيه رد على من زعم أنها من زعم أنها
بدعة إذ لو كانت ما عمل بها النخاعية فمن زعمها بالبدعة وقد قال صلى الله عليه وسلم الغلام يرمي
بعقيقته تدبج عنه يوم السابع ويسمى ويخلق رأسه ورواه أحمد وأصحاب السنن وأحمد والبيهقي عن حمزة

وصححه الترمذى والمحاكم وأعله بعضهم بأنه من رواية الحسن عن سمرة وهو مدلس لكن في البخارى ان الحسن سمع حديث العقيقة من سمرة قال المحافظ فكانه عنى هذا قال الامام احمد مرتين أى محتبس عن الشافعية لولاديه اذ مات طفلا أى فشبهه في عدم انعكاس كدتها بالهرن في بد مرتين قال الخطابي وهو جيد وتعب بان شفاعه الولد لولده ليست باولى من العكس وبأنه يقال لمن بشفع لغيره مرتين فالاولى ان المراد ان العقيقة تتخلص له من الشيطان الذى طعنه حين خروجه من حبيه له في أسره ومنعه له من سعيه في مصالح آخرته (عن عى عن ولده فانما هى بمنزلة النسك) الهدايا (والصحاب) فيجوز بالغنم والابل والبقر خلافا لمن قصرها على الغنم لورود الشاة في الاحاديث السابقة لكن روى الطبراني عن أنس مرفوعا يعنى عنه من الابل والبقرة والغنم (لا يجوز فيها عوراء) بالمدنايت أعور (ولا محففاء) بالمد الضعيفة (ولا مكسورة ولا مريضة ولا يساع من مجهاشى ولا جدها ويكسر عظامها) جواز ان يكذبها للجاهلية في تحرجهم من ذلك وتقصيلهم اياها من المقاصل اذ لا فائدة في ذلك الاتباع الباطل ولا ينفت الى من يقول فائدة اتقاؤل بسلامة الصبي وبقائه اذ لا اصل له من كتاب ولا سنة ولا عمل (ويا كل اهلها من مجهاشى تصدقون منها ولا يسع الصبي بشى من دهما) أى يكره تحجير البخارى عن سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عقيقة فأهر يقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى فسره بعضهم بترك ما كانت الجاهلية تفعله من تلطخ رأسه بدمها ولو فسر باماطة الشعر فكذلك لانا اذا أمرنا به لانظافه باجتماع فلان لا تقربه بالدم النجس اولى وروى أبو داود عن بريدة الصخاني قال كفى الجاهلية اذا ولدت لحدثنا غلام ذبح شاة وأطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كاندب شاة ونحلق رأسه ونلطفه برعفران والميه أشار في الرسالة بقوله وان خلق رأسه بخلق بد لا من الدم الذى كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك

(كتاب الفرائض)

أى مسائل قصة الموارث جع فرضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير وشرا نصيب مقدر للوارث ثم قيل لاهم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضى وفي الحديث أفرضكم زيد أى أعطاكم بهذا النوع
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ميراث الصاب)

(مالك الامرا مجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث ان ميراث الولد من والدهم أو والدتهم انه اذا توفي الأب أو الام ووركا ردا رجلا ونساء فولد كمثل حظ الانثيين) الفضله واختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من المجهاد وغيره أى لاند كرمهم أى من اولادكم فيحذف الرجوع اليه لانه مفهوم كقولهم السمن منون يدرهم ويدأبذ كرميراث الاولاد لان تعاق الانسان بولده اشبه رائته لغات ويدأبذ كرميراث الانثيين مثل حظ الذكرا والانثى نصف حظ الذكرا لفضله كاضوعف خطه لذلك ولا نهم كانوا يورثون الذكور دون الاناث وهو السبب لورود الآية فقول كفى المذكور ان ضوعف لهم نصيب الاناث فلا يتمادى في خطه حتى يحرم من معادلاتهن من القرابة بمثل ما يدلون به والمراد به حال الاجتماع أى اذا اجتمع ذكرا وانثيان كان له سهمان كان لهما سهمين وأما في حال الانفراد فالان يأخذ المال كله والانثيان يأخذان الثلثين والدليل عليه انه اتبعه حكم الانفراد بقوله (فان كن نساء) خلاصا عن بنات ليس معهن ابن (فوق اثنتين) خبر بان لكن

أوصفت النساء أي نساء زيدات على اثنتين (قلهن ثماناً ترك) الميت وكذا الائمتان لانه للاختين بقوله
 تعالى فلهما الثلثان مما تركت الميتان أولى ولان الميت تستحق الثلث مع الذ كرفع الاني أولى وفوق قيل
 صلة وقيل لدفع توهم زيادة النصيب بزيادة العدد لقسمة استحقاق الثلثين الثلث من جعل الثلث
 للواحدة مع الذ كر (وان كانت واحدة) منفردة (فأما النصف) وعلم عنه ان المال كله للذ كذا انفرده
 لانه جعل له مثل حظهما وقد جعل للاني النصف اذا انفردت فليذ كر المنفرد نصف النصف وهو الكل
 (ان شرهم) بفتح الميم وباء الزا الحقة المكسورة (أحد بقرضه مسماه) كقوله تعالى ولا يؤيه
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وكان الزوج والزوجة (وكان فهمم كبدى) بضم الموحدة
 وكسر الراء بعد هاء مزة (بقرضه من شرهم) ثم كان ما بقى بعد ذلك بينهم على قدر موارثهم) لاذ كر
 مثل حظ الاثنين (ومنزلة ولد الابناء الذ كور اذا لم يكن ولد بمنزلة الولد سواء ذ كورهم كذ كورهم وانما هم
 كنانهم يرون كما يرون ويحبون) من دونهم في الطعة (كما يحبون) أي الاولاد من دونهم وقرع على
 ذلك قوله (فان اجتمع الولد للصاب وولد الابن وكان في الولد للصاب ذ كرفانه لاميراث لحد من ولد
 الابن) لقوله صلى الله عليه وسلم الحق والافراض بأهلها باق في ذ كروا البخاري
 وأصحاب السنن الثلاثة عن ابن عباس واولى من الرلي بسكون اللام وهو القرب أي لا يقرب اقرب
 الميت اذا كان اقرب ذ كر (فان لم يكن في الولد للصاب ذ كر وكانت ابنتين فأكثر من ذلك من
 البنات للصاب فانه لاميراث لبنات الابن معهن الا ان يكون مع بنات الابن ذ كروهن المتوفى
 بمنزلتهن في اقرب من الميت أو هو (أطرف) بالصاء والراء والفاء بعد (منهن فانه يرد على من هو
 بمنزلة ومن هو فوقه من بنات الابناء فضلاً) مفعول يرد (ان فضل) كبنات وزوجة فيقسمونه بينهم
 للذ كر مثل حظ الاثنين أي نصفهما (وان لم يفضل شيء) كبنات وابوين (فلا شيء لهم) لاستغراق
 الفروض وان لم يكن للولد للصاب الابنة واحدة فلها النصف) بنص القرآن (ولابنة ابنة واحدة كانت
 أو أكثر من ذلك من بنات الابن من هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس) تكملة الثلثين لما رواه
 البخاري والاربعة مثل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال الميت النصف وللأخت النصف
 وأنت ابن مسعود مثل ابن مسعود وأخبر يقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمدين
 اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللأخت فأخبر
 أبو موسى يقول ابن مسعود فقال لا تسألني مادام هذا الخبر فيكم ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه
 ابن مسعود وفي جواب أبي موسى اشعار بأنه يرجع عما قاله أو لا يجتأده (فان كان مع بنات الابن ذ كر
 هو من المتوفى بمنزلة فلا فرضة ولا سدس ولكن ان فضل بعد فرائض أهل الفرائض فضل كان ذلك
 الفضل لذلك الذ كر وان هو بمنزلة) من المتوفى (ومن فوقه من بنات الابناء لاذ كر مثل حظ الاثنين
 وليس لمن هو أرف منهم شيء وان لم يفضل شيء) من أهل الفرائض (فلا شيء لهم وذلك) أي دليله كانه
 (ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يوصيكم) بأمرم (الله في اولادكم) بآذ كر (الذ كر) منهم (مثل حظ)
 نصيب (الاثنين) اذا اجتمعوا معه فله نصف المال وله ما النصف فان كان معه واحدة فلها الثلث وله
 الثلثان واذا انفردا زالمال وفيه دلالة كما اشار له الامام على دخول اولاد الابن في لفظ اولاد لاجتماع
 على ارثهم دون اولاد الميت (فان كن) أي الاولاد (نساء) فقط (فوق اثنتين قلهن ثماناً ترك) الميت
 (وان كانت واحدة) بالنصب والرفع (فأما النصف) ولأذ كر لابنتين في الآية فقال ابن عباس له ما
 النصف لانه تعالى شرط في اعطاء البنات الثلثين أن يكن فوق اثنتين وقال غيره لهما الثلثان فليل
 بالسنة وقيل بالقياس على اخوة اللام لان الاثنين فصاعدان منهم سواء ذ كر ذلك البنات وقيل

على الاثنية للاب لانه تعالى جعل للواحدة منهن النصف والاثنتين الثلثين كما في آخر الآية وقال
الاكثر من بل بالقرآن لانه جعل للثلاث مع الذكر الثلث مع الانثى ذكر فلم يفتح الى ذكره واحتج الى ذكر
ما فوق الاثنين وقيل المعنى فان كن نساء اثنتين فساووهما كقوله ركب الناقة طليحان أى الناقة
ورأى بها قال ابن الغرس وفى الآية رد على من يتول بالرد لانه جعل للواحدة النصف وما فوق الاثنين
فلم يجز الزيادة على ما نص عليه تنبى اخرج الاثمة الستة عن جابر بن عبد الله قال عادنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابوبكر فى بنى سلمة ماشيين فوجدنى صلى الله عليه وسلم لا عقل شيد قد عابما فتوضأ
ثم رشح على ثفاقت فتأقت فقلت ما تأمرنى ان أصنع فى ما لى فنزلت بوصيكم الله فى اولادكم الذى كرم مثل حظ
الانثيين واخرج احمد واحسان السنن وصححه الحاكم عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع فبكت
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل ابوهما معك فى احد وان عمهما اخذ ما لهما ولا يشككنا الا اولهما ما مال
فقال يقضى الله فى ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل الى عمهما فقال اعط ابنتى سعد الثلثين وامهما الثمن
وما بقى ففعل قال الحاكم هذا ظاهره فى تقديم نزولها وبه احتج من قال انها لم تنزل فى قصة جابر انما نزلت
فى قصة سعد بن الربيع وليس ذلك بل لازم اذا مانع ان تنزل فى الامرين معا ويحتمل أن يكون نزول
اولاهما فى قصة البنيتين وآخرها وهو قوله وان كان رجل يورث كلالة فى قصة جابر ويكون مراده بقوله فنزلت
بوصيكم الله فى اولادكم أى ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية انتهى (قال مالك والاطرف هو لا بعد)

* (ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها) *

(قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذا لم يترك ولدا ولا ابن منه او من غيره النصف فان تركت
ولدا او ولد ابن) وان نزل (ذكر اكان اوائى فزوجها الربيع) ودخول ولد الابن بالاجماع اولان لفظ
ولديش له بناء على إعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه (من بعد) تنفيذ (وصية توصى بها) المرأة
(او قضاء دين) علمها بتقديم الوصية على الدين وان كانت مؤثرة عنه للاهتمام بها (وميراث
المرأة من زوجها اذا لم يترك ولدا ولا ولد ابن) وان نزل (الربيع فان ترك ولدا او ولد ابن ذكر اكان اوائى
فلا مراة الثمن من بعد وصية توصى بها او دين) وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول فى كتابه ولكم نصف
ما تركت ازواجهكم (ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد) منكم ومن غيركم ولو اوائى
(فلكم الربيع مما تركن من نقد وصية توصى بها او دين ولهن) أى الزوجات تعددن اولاً (الربيع مما تركن
ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد) منهن ومن غيرهن ولو اوائى (فلهن الثمن مما تركن من بعد
وصية توصى بها او دين) ودخل ولد الابن وان نزل فيهما لشمول اللفظ له وبالاجماع وفيه
مشروعية الوصية واستدلال بتقديمها فى الذكر من قال بتقديمها على الدين فى التركة واجاب من اخرها
بانها قدمت لثباتها وبها استدلال بعوجها من اجاز الوصية بما قل وكثر ولو استغرق المال ومن اجازها
للوارث والكافر جيبا كان او ذميا ومن قال ان الدين يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث ومن قال
دين الحجة والزكاة مقدم على الميراث لعم قوله دين كذا فى الاكليل فى استنباط التأويل

* (ميراث الاب والام من ولدهما) *

(قال مالك الامر اجتمع عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه والذى ادركت عليه اهل العلم ببلدنا) المدينة
النبوية (ان ميراث الاب من ابنه وابنته) فيه تفصيل وهو (انه ان ترك المتوفى ولدا او ولد ابن)
وان سفل حالة كون كل منهما (ذكر فانه يفرز للاب السدس فريضة) والباقي للولد الذكر وابنه
وان نزل وان كان الولد انثى فالاب السدس فريضة والباقي النصف والباقي للاب تعصيبا

(وان لم يترك المتوفى ولدا ولا ولدا من ذكراه فانه يسد عين شرك الاب من اهل القران فيعطون
 قرانهم فان فصل من المال السدس فما فوقه كان للاب وان اربعة فضل عنهم السدس فما فوقه فرض
 للاب السدس فريضة) يعال له بها وذلك في المنسبية زوجة وابوان وابنتان فالزوجة الثلث ثلاثة
 والبنين الثلثان ستة عشر وللأم السدس اربعة فيعال فيها بمثل ثمنها فتصير سبعا وعشرين ويتقص كل
 واحد نصيبه ماله لان الاب لا يتقص عن السدس (وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنها وابنتها باقر
 المتوفى ولدا او ولدان ذكر او كان وانما اوترك من الاخوة ثنتين فصاعدا ذكر او كانوا انا من ام
 واب) اي اشقاء (او من اب) فقط (او من ام) فقط (فالسدس لها) فريضة (وان لم يترك المتوفى
 ولدا ولا ولدا من ولا اثنين من الاخوة فان للام الثلث كله لا الا في فريضتين فقط) يعال لهما الغزوان
 لان الام غرت باعطائهما الثلث لفظا لا حقيقة (واحدى الفريضتين ان يتوفى رجل ويترك امرأته
 وابويه فلا امرأته الربع ولا ثلث مما بقي وهو ربع من رأس المال) والنصف للاب (والاخرى)
 ثمانية الفريضتين (ان تتوفى امرأة ويترك زوجها وابويه فايكون زوجها والنصف ولا بها الثلث مما بقي
 وهو السدس من رأس المال) وانث للاب (و) دال (ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه
 ولا يورثه) اي الميت (لكل واحد منهما السدس) بدل من ابويه باعادة العاقل وفائدة هذا بدل
 افادة انهما لا يشتركان فيه اذ لو قيل لا يورثه السدس لكان ظاهره اشتراكهما فيه ولو قيل لكل واحد
 من ابويه السدس لذهب فائدة التأكيد وهو التفصيل بعد الاجمال ولو قيل لا يورثه السدس
 لا وهم قسمة السدين عليهم على السوية وعلى خلافها (فما ترك ان كان له ولد) ذكر او انث او ابان ابن
 بالشمول والاجماع (فان لم يكن له ولد وورثه ابواه) ابوه وامه فغاب الذكر (فلا ثلث) فما ترك
 واخذ بظاهره ابن عباس فقال تأخذه كاملا في مسألة زوج وابوين او زوجة وابوين فيزيد ميراثه على
 الاب اخرج الدارمي وابن ابي شيبة عن عكرمة قال ارسل ابن عباس الى زيد بن ثابت ان يجده في كتاب
 الله تعالى ثلث ما بقي فقال انما انت رجل تقول برأيك وانما رجل أقول برأيي لكن رأي الجمهور وانها
 لو أخذت الثلث المحقق فيهما لا أدى الى مخالفة القواعد ان الاب اقوى في الارث من الام ثم بدليل
 ان له نصف حظها اذا انفردا فلما أخذت في زوج وابوين الثلث المحقق فيعقب المحكم الى ان لاثنى مثل
 حظ الذكر بن ولا نظير لذلك في اجتماع ذكر وانث يدلان بجهة واحدة فنقص عموم الآية بالقواعد لانها
 من القواطع (فان كان له اخوة) ذكر او اناث اشقاء اولاب اولام (فلا ثلث السدس) مما ترك
 (فصل السدس من الاخوة انسان فصاعدا) وبه قال الجمهور وقال ابن عباس لا يحجبهم الا ثلاثة روى
 البيهقي عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال ان الاخوين لا يزدان الام عن الثلث قال الله تبارك
 وتعالى فان كان له اخوة فالأخوان ليسا بلسان قومك اخوة فقال عثمان لا أستطيع ان اغيير ما كان
 قبلي ومضى في الامصار وتوارث به الناس واحتج بالآية أيضا من قال لا يحجبهم الا اخوات لان لفظ الاخوة
 خاص بالذكور كالبنتين والجمهور على خلاف ذلك أيضا

* (ميراث الاخوة للام) *

(قال مالك الاسر المحتج مع عاتمة عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولدا من ذكرا كانوا
 او اناثا) مفعول يرثون (ولا يرثون مع الاب ولا مع الجد اني الاب سببا وانهم يرثون فيما سوى
 ذلك) المذكور من الستة (يفرض للواحد منهم السدس ذكر او كان وانثي قال كانا السنين في كل
 واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك) ثلاثة فصاعدا (فهم شركاء في الثلث ينسبونه بينهم
 بالسواء للذكر مثل حظ الأنثى وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) العزيز

(وان كان) الميت (رجل يورث) منه صفة رجل (كلالة) خبر كان أي وان كان رجل موروث منه كلالة او يورث خبر كان وكلالة حال من ضمير يورث أي لا ولد له ولا والد على الاشهر في معنى الكلالة وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعياء (او امرأة) عطف على رجل (وله أخ أو اخت) أي من أم كما قرأه سعد بن أبي وقاص أخرجه سعيد بن منصور وغيره (فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) لانهم ورثوا بقرابة الام وهي لا ترث أكثر من الثلث (فكان الذكر والاخي في هذا بمنزلة واحدة) لان النص على الشراكة صريح في التسوية ولا سيما وقد بين المرات في غيرهم

(ميراث الاخوة للاب والام)

(قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا ان الاخوة للاب والام) أي الاشقاء (لا يرثون مع الوالد الذي كثر شيئا ولا مع ولد الابن الذي كثر شيئا ولا مع الاب ذنبا) بكسر الدال واسكان النون معناه تحتية أي قريبا احترازا من المجد أي الاب (شيئا وهم يرثون مع البنات وبنات الابناء عالم يترك المتوفى حدا أبا مفضل من المال) مفعول يرثون (يكونون فيه عصبة يبدآن كما كان له أصل فريضة مسمومة يعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل) زيادة على الفريضة (كان للاخوة للاب والام) أي الاشقاء (يعلمونهم بينهم على كتاب الله عز وجل ذكرنا كانوا اوتانا ما للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم) لانهم عصبة يسقطون باستغراق ذوى القروض السهام (قال وان لم يترك المتوفى أباً ولا جدا أبا اب ولا ابناً ولا ولداً بن ذكراً كان أو ائتي فانه يعرض للاخت الواحدة للاب والام النصف فان كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الاخوات للاب والام غرض لهما الثلثان فان كان معهما أخ ذكر فلا فريضة لاحد من الاخوات واحدة كانت أو أكثر من ذلك ويسدأ بمن شركهم) في الميراث (فريضة مسمومة يعطون فرائضهم ما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم) أي الاشقاء (ويعاشي) لاستغراق اصحاب القروض للسهام (فاشتركوهم بنى الام فيها) لان الام تحجبهم (وللك الفريضة) الملقبة بالجزارية والمشاركة وغير ذلك (هي احرأه وبيت وركت زوجها وامها واخوها لامها واخوها لابها وامها فكان زوجها النصف) اذا ولد له تحجب عنه (ولامها السدس) واخوها لامها الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك (لاشقاء فاشتركوهم الاب والام في هذه الفريضة مع بنى الام في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الانثيين من أجل انهم كانوا اخوة) الشخص (المتوفى) وهو المرأة (لامها وامها ورثوا بالام) فإزادهم الاب الاقربا (وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث) صفة راجح (كلالة) أي لا والد له ولا ولد (أو امرأة) يورث كلالة (وله) أي للموروث كلالة (أخ أو اخت) أي من أم وقرأه ابن مسعود وغيره (فلكل واحد منهما السدس) مما تركه (فان كانوا أكثر من ذلك) أي من واحد (فهم شركاء في الثلث) يستوي فيه ذكرهم وانثاهم (فاذا شركوا) أي الاشقاء (في هذه الفريضة) مع الاخوة للام (لانهم كلهم اخوة للمتوفى لأمه) فلذا اشتركوا في الثلث

(ميراث الاخوة للاب)

(قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا ان ميراث الاخوة للاب اذا لم يكن معهم احد من بنى الاب والام) أي الاشقاء (كمنزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم وانثاهم كانتاهم لانهم لا يشركون مع بنى الام في الفريضة التي شركهم فيها بنوا الاب والام) وهي السابقة فوق هذه الترجمة (لانهم) أي الاخوة

للأب (مردوان ولد الأم) أي أنها لم تلدهم الأم (التي جئت ارتكبت) أي الأشقاء إذا لام مختلفة
 فلم يجتمعوا في الولادة فبعضون (قال مالك) موضحا لما حكى عليه الإجماع (فإن اجتمع الأخوة للأب
 والأم والأخوة للأب وكان في بني الأب والأم ذكر فلا ميراث لأحد من بني الأب) بتعليم الأشقاء عليهم
 لا لأبهم بمجهتين (وإن لم يكن بين الأب والأم إلا امرأة واحدة أو أكثر من ذلك من الإناث) اثنتان
 فصاعدا (لا ذكر معهن فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف ويفرض للأخوات للأب
 والبنين معهن فإما كان مع الأخوات للأب ذكر فلا فرضه لهن ويبدأ بأهل الفرائض السبعة
 فيه يكون فرضهم) فإن كانت شقيقة واحدة أعطت النصف واثنتان فأكثر الثلثين (فإن فضل بعد
 ذلك فصل كان بين الأخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهن) يكفي المشتركة
 السابقة (فإن كان الأخوة للأب والأم امرأتين أو أكثر من ذلك من الإناث فرض لهن اثنتان) كما قال
 تعالى وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (ولا ميراث معهن الأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ
 لأب فإن كان معهن أخ لأب بدني بمن شركه يفرضه مائة فأعطوا وفرضهم فإن فضل بعد ذلك فصل
 كان بين الأخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهن) لأنهم عصاة سقطون
 باستغراق الفروض (ولنبي الأم مع بني الأب والأم ومع بني الأب للواحد والبنين ففصاعدا
 الثلث للذكر منهم مثل حظ الأنثيين فيه بمنزلة واحدة سواء) لوراثتهم بالأب

* (ميراث الجد) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) لانساري (أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان) يخبر عن حرب الأهوى (كتب
 إلى يزيد بن ثابت) الأنصاري الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم أفرضكم زيد (يسأله عن الجد
 فكيف الله زيد بن ثابت) قال مالك كتب إلى سألني عن الجد والله أعلم وذلك ما لم يكن يقضى فيه إلا الإمرأ
 يعني الخلفاء (وقد حضرنا المحققين قبلك) يعني عمرو عثمان (بخطابه النصف مع الأخ الواحد والثلث
 مع الاثنين فإن كثرت الأخوة لم يقسموه من الثلث) وروى البيهقي بإسناد صحيح أن عمرو قضى أن الجد يقام
 بالأخوة للأب والأخوة للأم ما كانت المقاسمة بخير إليه من الثلث فإن كثرت الأخوة أعطى للجد الثلث
 وفي فوندي أبي جعفر الرازي بسند صحيح عن عبيدة بن عمرو قال حفظت عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة
 واستعده بعضهم وبأوله الرازي صاحب المسند على اختلاف حال من يث مع الجد كان يكون له أخ
 واحدا أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر وبنو عمه من زيد بن عمرو عن عبيدة بن عمرو قال أتى لأبي
 عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضا (مالك عن ابن شهاب عن أبيه) أفع القاف وكبر
 الموحدة وأب كان الختية ومادهم له مفتوحة فيها (ابن ذؤيب) يدل على صحة مضمون الخبر الجواب الذي
 نزيل دمشق من أولاد الصحابة وله رؤية مات ستة بضع وثمانين) ابن عمر بن الخطاب فرض للجد الذي
 يفرض له الناس اليوم) من مقاسمة الأخ الواحد بالنصف والاثنين بالثلث فإن زاد وأخاه الثلث (مالك
 أنه بلغه عن سليمان بن يسار أنه قال فرض ابن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجد مع الأخوة
 الثلث) ولعبد الرزاق عن إبراهيم النخعي قال كان زيد يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث
 أعطاه وللأخوة ما بقى (قال مالك والامر للمجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببيان أن الجد
 أب الأب لا يرث مع الأب ذنبا شيئا) لا دلالة به (وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر
 النصف فرضه) كالأب ومع بنت ابنتي ابن وإن سفل فصاعدا النصف فرضا والباقي تعسفا في
 الصحيح عن ابن عباس وابن الزبير الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا من
 هذه الأمة خليلا لاتخذته ولكن خلة الإسلام أفضل فإنه أنزله أباً (وهو فيما سوى ذلك ما يترك الحق)

الحديث عن ابن شهاب عن قبيصة لم يدخلوا بينهما أحدا والحق ما قاله مالك وقد تابعه عليه أبو الواس
 انتهى وكذا قال الترمذي والنسائي الصواب حديث مالك (أنه قال جاءت الجحذة) أم الأم (إلى
 أبي بكر الصديق تسأله ميراثها) من ولد بنتها (فقال لها أبو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك
 في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجعي حتى أسأل الناس) عن ذلك (فسأل الناس)
 بعد ما صلى الظهر ركعتي رواية عبد الرزاق عن معمر (فقال المغيرة بن شعبه) من معمر بن وهب عن أبيه
 الجحذية وروى إمامة البصرة ثم الكوفة ومات سنة تسعين على الصحيح (حضرت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك) مر بزيادة الثبوت والاستظهار مع
 الامكان وفشو الحديث لا عدم قبول خير الواحد (فتسام محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد
 من الصحابة وكان من الفضلاء مات بعد الأربعين (فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذه) بذيال معجبة (لها
 أبو بكر الصديق ثم جاءت الجحذة الاخرى) أم لآب كبروا ابن وهب (إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها
 فقال مالك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي قضى به) من النبي صلى الله عليه وسلم
 وخليفته (الا لغيرك) أي أم الأم (وما أنا بأريد في الفرائض شيئا) حتى أقيس (ولكنه ذلك السدس فإن
 اجتمعت ما فهو بينكم) بالسوية (وايتكناخت به) أي انفردت (فهو لها) وفيه ان الصديق لم يكن له
 قاض قاله أبو عمر ولا خلاف فيه وذهب العراقيون ان أول من استقضى عمر فبعث شريحا إلى الكوفة
 فاضا يبعث كعب بن سور إلى البصرة فاضا وقال مالك أول من استقضى معاوية وهذا الحديث رواه
 أصحاب السنن من طريق مالك وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري
 (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال اتت الجحذتان) أم لآب وأم الأم (إلى أبي بكر الصديق
 فأراد ان يجعل السدس للتي من قبل الأم) لانها التي أعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم (فقال له
 رجل من الأنصار) هو عبد الرحمن بن سهل اخو بني حارثة كما في سنن أبيه في (أما) بالفتح وخفة الميم
 (انك تترك التي لومات وهو حي) كان بإيهارث (لانه ابن ابنتها وتعتق من لومات وهو حي) لم يرثها
 لانه ابن بنتها وفي رواية البيهقي فقال عبد الله باخليفة رسول الله قد أعطيت التي لو أنتم ماتت لم يرثها
 (فجعل أبو بكر السدس بينهما) وكانه لم يبلغ عمر فقال ما كان القضاء لا لغيرك زاذ في رواية البيهقي
 وقد روى هذا عنه صلى الله عليه وسلم باسناد مرسل ثم روى من طريق اسحاق بن يحيى بن الوليد بن
 عبادة بن الصامت عن عبادة ان من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى للجحذتين من الميراث
 بينهما السدس سواء قال واسحاق بن عمرو بن مرسل أي منقطع (مالك عن عبد الله بن سعيد) ان
 يحيى ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض الا للجحذتين) أم الأم وأم لآب (قال
 مالك والامر بالاجتماع عليه الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم يادنا ان الجحذة أم الأم
 لا تترث مع الأم ذنبا شيئا) لادلائها فالحججتها (وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان
 الجحذة أم لآب لا تترث مع الأم) لانها تعلقها (ولامع لآب شيئا) لانها أدات به (وهي فيما سوى ذلك
 يفرض لها السدس فريضة) اذا انفردت (فإذا اجتمعت الجحذتان أم لآب وأم الأم وليس للترقي دونهما
 أب ولا أم فاني سمعت ان أم الأم اذا كانت اقدهما) اقربهما للموتى (لها السدس دون أم لآب) أي
 الأم التي من جهة وهي أم أمه (فان كانت أم لآب اقدهما) اقربهما والبعدى انما هي التي من جهة الأم
 كأم أم الأم (او كانت في القعدد) بضم القاف (من المتوفى بمنزلة سواء قال السدس بينهما نصفين قال
 مالك ولا ميراث لاحد من الجحذتين) أم الأم وأم لآب وان علمنا فاحداهما من ليس بينهما
 وبين الميت ذكر اصلا والثانية من بينهما وبينه ذكر هو لآب فقط فأم لآب وأم أمه وان علمنا ثلثه

واما ما جده لامة فلا تراث: ثقاقا وامام جده لا يسه فلا تراث عند مالك واجتمع بقوله (لانه بلغى) في الحديث الذي اسنده قريبا وهذا مما يعطيك انه يطلق البلاغ على الصحيح (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث المجده ثم سأل ابو بكر) في خلافته (عن ذلك حتى اناه المذب) بفتح الموحدة (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث المجده) ام الام كما رواه ابن وهب (فانقلدها ثم انا المجده الاخرى) ام الاب (الى عمر بن الخطاب فقال له اما انما زاد في القران شئ فان اجتمعنا فهو بينكما انما كانت) انفردت (به فهو لها قال مالك ثم لم نعلم ان احدا ورث غير جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم) قال العلماء له لم يصح عنده اولى بغيره تورث زيد وعلى وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم لام المجده لاب

(ميراث الكلاله)

قال ابو بكر الصديق هي من لم ير ثوب ولا بن آخرجه ابن ابي شيبة وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابو بصير عيمرو بن شرحبيل التابعي الكبير ما رايتهم الا توطأ واعلى ذلك رواه عبد الرزاق باسناد صحيح قال ابو بصير وعسى الله من تركه النسب اى تعطف النسب عليه وزاد غيره كانه اخذ طرفيه من جهة الولد والوالد وليس له فيه ما اخذوه وقول البصريين قالوا وهو ما اخذوه من الاكليل كان الورثة احاطوا به واينس له اب ولا بن وقيل هو من كل بكل يقال كذا النسب اذا تباعدت وطال انتسابها وقيل الكلاله من سوى الولد وولد الولد وقيل من سوى الوالد وقيل هم الاخوة وقيل من الام وقال الا زمرى سعى الذى لا والده ولا ولد كلاله وسعى لوارث كلاله سعى الارث كلاله وعن عطاء بن السالم وقيل الفريضة وقيل الورثة والمال وقيل بنوالم ونحوهم وقيل العصبه وان بعدوا وقيل غير ذلك ولكن كثرة الاختلاف فيها مع عن عمرانه قال لم قل في الكلاله شيئا (مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب) مرسل عنده يحيى والاكثر ورواه القعنبي وابن القاسم عن مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمرانه (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلاله) لانها وردت بلفظها مرتين في القرآن واختافت الورثة في اول النساء لاختلاف الام وفي آخرها شقاء اولاب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفيك من ذلك الاية التي انزلت في الصيف في سورة النساء) كذا ليحيى وعند القعنبي في آخره ورث النساء قال الواحدى انزل الله في الكلاله آيتين احدهما في الشتاء وفي اول النساء والاخرى في الصيف وهي التي في آخرها وفي مسلم عن عمر ما رجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ مما راجعته في الكلاله وما اغاظ لي في شئ مما اغاظ لي فيه حتى طعن باصبعه في صدرى وقال يا عمر لا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء وروى الحارث بن ابي هريرة ان رجلا قال يا رسول الله ما الكلاله قال اما سمعت الاية التي نزلت في الصيف يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله وفيه فضل عمر عنده صلى الله عليه وسلم ونه من يستنبط المساني من القرآن لانه رد ذلك الى نظره واستنباطه بقوله يكفيك الخ اذ لو كان عنده لا يدري ذلك لازمه ايضا حله فطعن بعض المحدثين على عمر بهذه القصة مما بان به جهلهم (قال مالك والامر عندنا المجتمع عليه الذى لا اختلاف فيه والذي ادرت عليه اهل العلم ببلادنا ان الكلاله على وجهين فاما الاية التي انزلت في اول النساء في الشتاء من قوله يوصيكم الله في اولادكم (الى قوله تبارك وتعالى وان كان رجل يورث) صفة والخبر (كلاله) ابو بصير وخبر كلاله حال من ضميره (او امرأة) تورث كلاله (وله آية او أخت) من أم كافر ابيه ابن مسعود وابن ابي وقاص (فاحل واحد منهما السدس) مما ترك (فان كانوا اكثر من ذلك) انه بين فصاعدا (فهم شركاء في المثلث) يستوى فيه ذكرهم وانثاهم (فهذه الكلاله التي لا يرث فيها الاخوة الام حتى لا يكون)

نوح (ولد ولا ولد) للبت (وأما الآية التي في آخر سورة النساء) وهي السيفية (قال الله تبارك وتعالى يستقونك) أي يستحبونك في الكلاله والاستقامه طلب القوي يقال استقيت الرجل في المسألة فافتنا قنوي وقتيا وهم السمان وضما موضع الافتاء يقال أقيت فلانا في رؤيا رأها قال تعالى يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بترات سمان ومعنى الافتاء اظهرا للمشكل (قل الله يفتيك في الكلاله) متعلق بفتيك على أعمال الثاني وهو اختيار البصريين ولا عمل الأول لا ضمير في الثاني وله نظير في القرآن كقوله هاتم أقرؤا كتابه وفي مرسل أبي داود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال رجل يا رسول الله ما الكلاله قال من لم يترك ولدا ولا والد أفورته كلاله (ان أمرو) مرفوع بقول نفسه (هلك) مات (ليس له ولد) رفع على الصفة أي هلك امرؤ غير ذي ولد أي ابن وان وقع ولد على الأنثى لا ابن يسقط الأخوت ولا تنقصها البنت (وله أخت) شقيقة أو لاب (فلها نصف ما ترك) الميت والقاء جواب إن (وهو بينهما) جملة استنفاه لا محل لها من الأعراب إلا على جواب الشرط وليست جوابا خلافا للكونيين وأبي زيد والضميران عائذان على لفظ امرؤ وأخت دون معناهما فهو من باب قوله

وكل أناس قاربوا قيد قتلهم ونحن خلقنا قديمهم سار

والهالك لا يرث فالعني وامرؤ أخو غير الهالك يرث أختاله أخى (أن لم يكن لها ولد) ذكر فان كان فلا يرث ولا يرث إن كان أنثى فالأخ مفضل عن فرض البنات وهذا في الأخ للابوين وللأب فان كان لام ففرضه السدس كما في أول السورة (فان كانتا) أي الاختان (الثلثين) أي فصاعدا الا نه انزات في جابر وقد كان له اخوات (فلهما) أولهن (الثلثان مما ترك) الميت (وان كانتا) أي الورثة بالاختوة (أخوة) وأخوات فقباب المذكر (رجلا ونساء) ذكر كوروا وانا (فقال ذكر) منهم (ممثل حظ الأختين) حذف منهم لدلالة المعنى عليه (بين الله لكم) شرائع دينكم (ان تضلوا) مفعول لاجله بتقدير مضاف أي كراهة ان تضلوا في حكمها كذا قدر المراد وقال الكسائي وغيره لا محذوفة بعد أن والتقدير لا تضلوا إلى وحذف لا سائغ ذائع (والله بكل شيء عليم) يعلم الأشياء بكنهها قبل كونها بعبده وعنه الميراث وفي الصحيحين عن البراء أحرأية تزات خاتمة النساء قل الله بقتكم في الكلاله أي من الفقرات (قال) مالك فهذه الكلاله التي تكون فيها الاختوة عصمة إذا لم يكن ولد) ذكر (فيموتون مع الجد في الكلاله)

فالمجد يرت مع الاختوة لأنه أولى بالميراث منهم وذلك) أي ببيان أوليته (أنه يرت مع الجد لورثته المتوفى السدس) بانفاق كالأب (والاختوة لا يرتون مع الجد كورثته المتوفى شيئا) بل لا يقطعونهم (وكيف لا يكون) المجد (كأحد منهم) أي الاختوة (وهو يأخذ السدس مع ولد المتوفى وكيف لا يأخذ الثلث مع الاختوة) الاشتقا ما ولاب (وسواء الأم بأحدون معهم الثلث فالمجد هو الذي يجب الاختوة للأم ومنهم مكانه) بالرفع فاعل أي وجوده (الميراث) مفعول (فهو أولى) أي أحق (بالذي كان لهم) لو لم يكن المجد (لأنهم سقطوا من أجله ولو أن المجد لم يأخذ ذلك الثلث أخذته سواء الأم فأنما أخذ ما لم يكن يرجع إلى الاختوة للأب) لو لم يكن جد (وكان الاختوة للأم هم أولى) أحق (بذلك الثلث من الاختوة للأب وكان المجد هو أولى به من الاختوة للأم) ولقد ظاهري في هذه الالفاظ ليست للتفضيل لأنه حق لهم لا يشاركون فيه ولكنه غير ذلك لأنه أورد في مقام الاستدلال

(ما جاء في العمه)

(مالك عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالوجه والزاى الانصارى البخارى المادى قاضيهما (عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى) بضم الزاى وفتح الراء والقاف بطن من الأنصار (أنه أخبره عن مولى لقريش كان قد جاءه قال له ابن مرسى) بكسر الميم والسكان الراء وسين مهملة

فتحتبه آخره (أنه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صليت الظهر قال) لحاجبه ومولاه (بارها) بفتح القمية واسكان الزايد بالفاء آخره ألف مخضرم أدرك الجماعة وجمع عمر في خلافة أبي بكر ثم قدم في الصلاة (علم) أحضر ذلك الكتاب لكتاب كتبه في شأن العلم فقال (بالنصب في جواب الأمر عنها واستخبر) بوجوده من الاستخبار (فيها) الناس (فألقى به برقا) وكأني به بعد ما أتاه تغير ما كان رآه من سؤال الناس فسمع على حمزة (وقد عاتبور) بفتح القوية (وشبه الضمت) (أودع) بالثك والماراد طلب ما يدر منه ما (فيه ماء فوجد ذلك الكتاب) ثم قال (لورضيك الله واردة أفرك) ابتدأ في كتابه كذا أقرأ النساء الوارثات فيه (لورضيك الله أفرك) أعاده للثا كدوقل أفرك حتى أسأل واستخبر (مالك عن محمد بن أبي بكر بن حرم) نسب به لجدته لشهرته (أنه سمع أباه كثيراً يقول كان عمر بن الخطاب يقول عجباً للعلمة تؤزق) أي يرثها ابناؤه انهيها (ولا توث) منهم شيئا

• (ميراث ولاية العصبية) •

(مالك الأمر مجتمع عليه عند الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلداننا أن الاخ للاب والام أولى بالميراث من الاخ للاب) لانه يدلى بجهتين (والاخ للاب أولى بالميراث من بني الاخ للاب والام) لانه أقرب لآب (وبنوا الاخ للاب والام أولى من بني الاخ للاب) لادلائهما بجهتين مع استواء الدرجة (وبنوا الاخ للاب أولى من بني ابن الاخ للاب والام) لانهم أقرب (وبنوا الاخ أولى من العم لأخي الاب للاب والام) لقربهم والعم اخو الاب للاب والام أولى من العم لأخي الاب للاب) لادلائهما بجهتين (والعم اخو الاب للاب أولى من بني العم لأخي الاب للاب والام) لانه أقرب (وابن العم للاب أولى من عم الاب لأخي الاب للاب والام) أي الشقيق أقرب الاول فصاحبه ان ديم الشقيق انما هو مع التساوي فان كان الذي للاب أقرب فعم كما شار إليه حيث (قال مالك وكل شيء شئت) بفتح التاء للخطاب (عنه من ميراث العصبية فإنه على جمودها) أي مثله (أنسب المتوفى ومن سار عني ولا يتهم من عصبته فان وجدت أحدا منهم يلق المتوفى إلى أب لا إقاراه أحد منهم إلى أب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه إلى الاب الأدنى دون من يلقاه إلى فوق ذلك) وأقاربهم هذا أيضا ان أولى في كلامه كلها بمعنى انه يستحقه دون غيره لا المشاركة (فان وجدت منهم يلقونه إلى أب واحد يصحهم جميعا فانظر أقدمهم أقربهم (في الذب فان كان) الاقدم (ابن أب فقط فاجعل الميراث له دون الأطراف) أي الابعث (وان كان ابن اب وام) مباينة فلا شيء للاب بعد الشقيق مع الأقرب الذي لاب (فان وجدت منهم مستوين يتسبون من عدد الاباء إلى عدد واحد حتى يلقوا بن المتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى أب وابني أب (وام) معا فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والذبعصهم أحاد والذمتوفى للاب والام وكان من سواء منهم انما هو اخو اب المتوفى لآبيه فقط فان الميراث لئني أخ المتوفى لآبيه واه) لانه يدلى بالجهتين (دون بني الاخ للاب) لادلائهما بجهة واحدة (وذلك ان الله تبارك وتعالى قال واولوا الارحام ذوو القرابات (بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) اللوح المحفوظ (ان الله بكل شيء عليم) ومنه حكمة الميراث والآية وان كان سببا فها في انهم أولى في الارث من التوارث بالايمان والهجرة المذكور في الآية التي قبله الكثر الامام استدلل بمعم لفظها على ما ذكره ايضا (قال مالك والجد ابوا الاب أولى من بني الاخ للاب والام وأولى من العم لأخي الاب للاب والام بالميراث) فيقدم عليهم فيمنعهم الميراث (وابن الاخ للاب والام أولى من الجد بولاه المولى) فيقدم على الجد

• (من لا ميراث له) •

ولا يتكفون زناهم وأما أن الكافر لا يرث المسلم فلا دخل للقول فيه للاجماع عليه قاله ابن عبد البر
ومعلوم أن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار وقد احتج له أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام
يعلم ولا يعلم وأجيب بأن معناه تفضيل الإسلام وليس فيه تعرض للارث فلا يترك النص الصحيح لذلك
قال ابن عبد البر والذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار أن المسلم لا يرث الكافر وكان
الكافر لا يرث المسلم عملا بهذا الحديث فإن المجتهدين تنازعوا فيه المسلمون كتاب الله فإن لم يبين فيه ذلك
فأسسته وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يرث المسلم الكافر بقول الأئمة المحفوظ الثقات
فشكل من خالفه محجوج به (مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب) الملقب بزين
العابد بن المدفون بالمدينة عند عمه الحسن وجدة فاطمة وما يذكر من منهجه بمصر ص (أنه أخبره
أما ورث أباطال) عبد مناف وأواسه وكنيته واحد وشذ من قال اسمه عمران بل هو قول باطل
(عقيل) يفتح العين وكسر القاف الحجازي تأخر إسلامه إلى الفتح وقيل أسلم بعد الهجرة بنية وهاجر في أول
سنة ثمان (وطالب) الذي يكنى به ومات كافر قبل بدر لانهما كانا كافرين وقت موت أبي طالب
(ولم يرعه علي) ولا جعفر لانهما كانا مسلمين كما جاء التعامل بذلك في بعض طرق الحديث عند البخاري
(قال) علي بن حسين (فلذلك) أي لان المسلم لا يرث الكافر (تركا نصيبنا) أي حصه جذهم علي من
أبيه أبي طالب (من الشعب) بكسر فاسكان كان منزل بني هاشم غير مساكنهم كان لها شتم ثم صار لابنه
عبد المطلب قسمه عبد المطلب بن بنية حين ضعف بصره وصار للنبي صلى الله عليه وسلم حظ أبيه كذا
قال صاحب المطالع وغيره مع أن عبد الله مات في حياة أبيه فاعل اعمام المصطفى جع لواله حظ أبيه
لو كان حيا فيكون ابتداء عطية من اعمامه أو أن عبد المطلب قسمه في حياة عبد الله فلما مات صار للنبي
صلى الله عليه وسلم حظ أبيه وهذا على تسليم أنهم كانوا وافقون شرعنا والافلاش كال قال المحافظ وهذا
يدل على تقدم هذا الحكم من أوائل الإسلام لموت أبي طالب قبل الهجرة ويحتمل أن الهجرة لما وقعت
استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب وكان وضع يده على ما خلفه أبو النبي صلى الله عليه وسلم لانه
شقيقه وكان صلى الله عليه وسلم عنده بعد موت جده فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة لم يمس طاب
وتأخر إسلام عقيل استولى على ما خلف أبو طالب ومات أبو طالب قبل بدر وتأخر عقيل فلما تقرر حكم
الإسلام بترك تورث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها وأقر صلى
الله عليه وسلم عقيل على ما يخصه هو تفضلا عليه أو أسما له وتألفا أو تحسبا لتصرفات الجاهلية كما اتضح
أنكيتهم وحكي الفاكهي أن الدار لم تزل بيد أولاد عقيل حتى باعوه للمحمد بن يوسف أنى الحجاج بمائة
ألف دينار (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن محمد بن الأشعث) بن قيس السكدي
الكوفي ثقة من كبار التابعين وهو من ذكره في الصحابة مات سنة سبع وستين (أنه أخبره) أن عمه له يهودية
أو نصرانية يوفيت وأن محمد بن الأشعث ذكر ذلك لعمر بن الخطاب وقال له من يربها قال عمر بن الخطاب
دينها) وكذا رواه ابن جرير عن عمرو بن ميمون عن القيس بن قيس عن عمر بن الخطاب ما رواه أنس بن مالك
عن جابر عن أبيه عن عمر قال أهلك الشريك نزلهم ولا يربونها قاله ابن عبد البر فاعل عمر يرجع عن هذا إلى
ما قبله (ثم أتى عثمان) في خلافته (فسأله عن ذلك فقال له قتيبان) ترى نسيت ما قال لك عمر بن
الخطاب يربها أهل دينها) وفائدة ذكر هذه ونحوه بعد المرفوع الإشارة لبقاء العمل به فلا يبرقه احتمال
نسخ وتابع مالك في رواية هذا الأثرين جرير وابن عيينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد بن كافي التهيد
(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن اسماعيل بن أبي حكيم) القرشي مولاهم المدني شيخ مالك
روى عنه هنا بواسطة (أن نصرانياً أعتقه عمر بن عبد العزيز فلما قال اسماعيل فأمرني عمر بن عبد

العزيز ان اجعل ماله في بيت المال) لان المسلم لا يرث الكافر (مالك عن النخعي عنده انه سمع سعيد بن المسيب يقول ابني) اي امتنع (مخبر عن الخطاب ان يورث احدا من الاعاجم الا احدا ولد في العرب) بمخبره دعوى القرابة واقرار بعضهم لبعض فاما اذا عرف ذلك وثبت بعدول مسلمين فذلك كالولادة في ارض الاسلام يتوارثون بذلك قاله ابن القاسم عن مالك (قال مالك وان حاءت امرأة حامل من ارض العدو فوضعت في ارض العرب فهو ولد هارمها ان مات وترثه ان مات ميراثها في كتاب الله) السدس والثلاث (والا ما يجمع عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاية) اي عتق فان كان رقيقا اخذ ماله بالملك لا الارث (ولا رحم) عملا بعوم لا يرث المسلم الكافر (ولا ينجب احدا عن ميراثه) لان من لا يرث لا ينجب وارثا كما (قال مالك) وكذلك كل من لا يرث اذا لم يكن ذويه وارث فانه لا ينجب احدا عن ميراثه (اذ لا معنى لنجب من لا يرث * (من جهل امره بالقتل او غير ذلك) *

(مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم انه لم يتوارث من قتل يوم الجمل) يوم الخميس عاشر جمادى الاولى وقيل خامس عشرة سنة ست وثلاثين اضيف الى الجمل الذي ركبته عائشة في مسيرها الى البصرة واسمها عسكرا شتراد لها بلى بن امية العنابي بما تاتي درهم على الصبي وقيل بأربعمائة وخرجت مع طلحة والزبير في ثلاثة آلاف منهم ألف من اهل المدينة ومكة تدعو الناس الى طلب قتلة عثمان لان كبرامتهم انضموا الى عسكرا على من غير رضى منه لكنه خشي الفتنة لكبرتهم وتغلبهم فخرج على اليهم فراسلوه في ذلك فأتى ان يدفع اليهم الا بعد قيام دعوى من ولى الدم بثبوت ذلك على من ياشره بنفسه وكان بينهم مقتلة عظيمة من ارتفاع الشمس الى العصر قتل فيها من اصحاب الجمل ثمانية آلاف وقيل سبعة عشر الفا ومن اصحاب على نحو الف وقطع على خطام الجمل نحو من ثمانين كفا معظمهم من بنى ضبة كلما قطعت يد رجل اخذ الخنطام آخر وفي ذلك يقول قائدهم

نحن بنى ضبة اصحاب الجمل * نتارع الموت اذا الموت نزل * والموت احلى عندنا من العسل

وكانوا قد لبسوه الادراع الى ان عقر فانه زموافا مر على بحمل اليهودج عن بين القسلي فاحتمله محمد بن الصديق وعمار بن ياسر وجهز على عائشة وخرج اخاها محمد امعا وشيعها على بنفسه اميا لا سرح بنيه معها يوما (ويوم صفين) بكسر الصاد المهملة والفاء الشديدة موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الواقعة العظيمة بين علي ومعاوية عترة صفر سنة سبع وثلاثين فمات احترز الناس السفري صفر وذلك ان عليا بايعه اهل الحول والعقد بعد قتل عثمان وامتنع معاوية في اهل الشام فكتب اليه على مع جرير الجبلي بالدخول في الطاعة فأتى فخرج اليه على في اهل العراق في سبعين الفا فيهم تسعون بدر يا وسبعائة من اهل بيعة الرضوان واربعائة من سائر المهاجرين والانصار وخرج معاوية في اهل الشام في خمسة وثمانين الفا ليس فيهم من الانصار الا النعمان بن بشير وصليبة بن مخند والتقي الجمعان بصفين ودامت الحرب مائة يوم وعشرة ايام فقتل من اهل الشام سبعون الفا ومن اهل العراق عشرون الفا وقيل خمسة واربعون الفا من اهل الشام وخمسة وعشرون الفا من اهل العراق وآل الامر في معاوية ومن معه الى طلب التحكيم ثم رجع على الى العراق فخرجت عليه المحورية فقتلهم بالنهر وان مات به ذلك فبايع ابنه الحسن اربعون الفا على الموت وخرج باليساكر لقتال اهل الشام وخرج اليه معاوية فوقع بينهم الصلح كما قال صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين (ويوم الحرة) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة ارض ذات حجارة سود كانا احرق بالنار نفاها المدينة كانت به الواقعة بين اهلها وبين عسكر يزيد بن معاوية وهو سبع وعشرون الف فارس وخمسة عشر الف

راجل سنة ثلاث وستين بسبب خلع اهل المدينة يزيد وولوا على قريش عبد الله بن مطيع وعلى الانصار
عبد الله بن حنظلة وخرجوا على يزيد عثمان بن محمد بن ابي سفيان من بين اظهروهم فأباح مسلم بن
عقبة امير جيش يزيد المدينة ثلاثة ايام يقتلون ويأخذون النهب ووقوا على النساء حتى قيل جات
في تلك الايام ألف امرأة من غير زوج واقض فيها ألف عذراء وبلغت القتلى من وجوه الناس سبع مائة
من قريش والانصار ومن الموالي وغيرهم من نساء وصبيان وعبيد عشرة آلاف وقيل قتل من القراء
سبع مائة ثم اخذ عقبة عليهم البيعة ليزيد على انهم عبيده ان شاء عتق وان شاء قتل وفي البصري عن
سعيد بن المسيب ان هذه الواقعة لم تنق من اصحاب الحد ية ما حدثهم سار الى قتال ابن الزبير بمكة فمات
يقديد واستخلف على الجيش حصين بن غدير بهد يزيد اليه بذلك فنزل مكة وحاصرها ورمى الكعبة
بالمجنوق فجاء الخبر بموت يزيد فرحل بالجيش الى الشام (ثم كان يوم قديد) بضم القاف مضغروم وضع
قرب مكة (فلم يورث احد من صاحبه شيئا الا من علم انه قتل قبل صاحبه) اذ لارث بالتك (قال مالك
وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه ولا شك عند احد من اهل العلم بالمدينة) وكذلك اهل في كل
متوارفين هلكا يعرف او قيل (غير ذلك من الموت) كعدم (اذا لم يعلم ايهامات قبل صاحبه لم يرث
احد منهما من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقي من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من
الاحياء) الموجودين بعده (وقال مالك لا ينبغي) لا يصح (ان يرث احدا بالاك ولا يرث
احدا ادا لا يلقين من العلم والشهادة وذلك ان الرجل يهلك هو ومولا الذي اعتقه ابوه فيقول بنو
الرجل العربي) اي الذي اعتق (قد ورثه ابونا فليس ذلك لهم ان يرثوه) بدل من اسم الاشارة
ونكتته وصفه بقوله (بغير علم ولا شهادة انه مات قبله) بل بمجرد قولهم (وانما يرثه اولي الناس به
من الاحياء) اي اقربهم اليه (ومن ذلك ايضا الاخوان للاب والامم بموتان ولا حدهما ولد والاخر
لا ولده ولهما اخ لا يهما فلا يعلم ايهامات قبل الاخر ميراث الذي لا ولده لاخته لايه وليس لشي
اخي لايه وامه شيء) لتقديم الاخ على ابن الاخ (ومن ذلك ايضا ان تملك العمه وابن اخيها وابنة
الاخ وعمها فلا يعلم ايهامات قبل فان لم يعلم ايهامات قبل لم يرث العلم من ابنة اخيه شيئا) في الصورة
الاولى (ولا يرث ابن الاخ من عمته شيئا) في الثانية

(ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا)*

الملاعنة بفتح العين المهملة ومحوز كسرهما وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها (مالك انه بلغه
ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعنة وولد الزنا انه اذا مات ورثته امه جقها) بالنصب بدل من
ضمير ورثته (في كتاب الله عز وجل) السدس والثلث (واخوته لأمه حقوقهم) السدس
لواحد والثلث للآخرين فصاعدا (ورث البقية مولى امه ان كانت مولاة) أي معتقة (وان كانت
عربية) أي حرة اصلية (ورث حقها وورث اخوتها لأمه حقوقهم وكان ما بقي للسلمين) أي بيت
المال (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت اهل العلم ببلدنا) وهو قول
جمهور العلماء واكثر فقهاء الامصار وعند أبي داود من مرسل مكحول ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثا بن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وعند اصحاب السنن
الاربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم عن واثله رفعه فقوز المرأة ثلاثة موارث عتيتها ولقيطها وولدها
الذي لا عنت فيه وفي اسناده عمرو بن روية بضم الراء وسكون الواو وخو جردة مختلف فيه ووثقه احمد وله
شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر يأتى في اللعان من حديث سهل بن سعد ثم جرت السنة في ميراثها

الشمس اشرته وبرت منها ما فرض الله تعالى وقد استمع البشارة سنة تسعة بعد مائة سنة في الثاني من رمضان من
سنة اربع مائة من الهجرة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى من ولده ما فارق
الذي صلى الله عليه وسلم بينهما والشرق الزند بالمرأة والله تعالى اعلم بالصواب
ونسأله العون على التمام خاتمة الوجوه ببيان ما فيه من صحة ما في الله عليه وسلم
فرغ من تسيده جامعة التحقيق سنة اربع مائة في شهر ربيع الثاني من سنة اربع مائة
ثاني عشر من الهجرة سنة احدى عشرة بعد مائة
وألف تحققت بغير تأمين

هذا آخر الجزء الثاني من اجزاء المؤلف واول الثالث بعد البديلة كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله كل ملبع هذا المطبع الكسيلة بمصر المحمية في شهر المولد الشريف من سنة ١٢٨٠
وقد اعتنى بتصحيحه الفقير نصر ابو الوفاء الموريتي الا اني اطاعت بعد الطبع على غلظة في مواضع قليلة
بحسب انبساطه على صوابها في صفحة ٧٩ آخر طرقتها على وقت الوجوب بل يفتني اضافة هذه
الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب ص ٨٠ س ٣ ابن رواد في الاكتساب لما ١٧
لانها طهارة وليس ٢٠ في عبده صدقة الا صدقة ٢٢ يخرج عنه ٢٦ لقوله فيه ٢٩ يلزم عليه
لئلا دخل ٣٠ من وجبت وعلى من وجبت ص ٢٠٣ س ٢٧ عن اهل من اهل مكة
ص ٢١٧ س ٣٠ وسلم قال له هذا بدر ص ٢٢١ س ١٩ او من النفي
ثم انه سقى بالمعاش اول كتاب الزكاة انه اول الثلث الثاني وان اصفى يعني الشارح جملته
ثلاثة اجزاء وقد اتبعنا في ذلك ما هو مكتوب على هامش نسخة السادة المغاربة المذبحي
ناسخها ما بلتها على نسخة المؤلف مع ان المؤلف نفسه صرح قبيل كتاب
المحدود بتمام الجزء الثالث في التاريخ المذكور هناك وان اول الرابع
كتاب المحدود فعمل الناسخ المذكور لم يطبع على ما قاله
الشارح هناك ليكون جعل الثالث والرابع
متمميين في مجلد واحد والله
سبحانه وتعالى
اعلم